نَقْضُ مَذْهَبِ التّفْوِيضِ وَالتّجْهِيلِ

والرَّدُ عَلى مَقَالَاتِ المُنْتَسِبِينَ إِلى الحَنَابِلَةِ مِنَ المُفَوِّضَةِ

كتبه

عَبدُاللطِيف الرّاوِي الحُسَيني

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

الطَّبعَةُ الأُولَى

٢٠٢٥ م - ١٤٤٦ هـ

الراوي
للعلوم الشرعية

t.me/mahadalrawi

youtube.com/@abdulatif.alrawi

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العَالَمِين، ولَا عُدوَانَ إلا على الظالمِين، والعَاقِبَةُ للمُتَّقِين، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنَا محمدٍ إمامِ المُوَحِّدين، وعلى آلِهِ وصَحبِهِ المُثْبِتِينَ لِصِفَاتِ رَبِّ العَالَمِين ومَن تَبعَهم بإحسانٍ إلى يَومِ الدِّين، المُعَادِينَ للمُشرِكِين والجَهمِيَّةِ المُعَطِّلِين لِصِفَات رَبِّ العَالَمِين، وبعد،

فقد سَأَلَنِي بعضُ الإخوانِ كتابةَ رسالةٍ في الرَّدِّ على أهلِ التَّفوِيض والتَّجهِيل المُنتَسِبِين للحَنَابلة، والاطِّلَاعَ على بعضِ كُتُبِهِم المُعتَمَدَة، فأجَبْتُهُم، وخَاصَّةً بعدَمَا أظهَرَ بعضُ القُبُورِيَّة المُعَاصِرُين النَّابِتَة مِنَ الجَهمِيَّة المُتَستِّرِين بِمَذهَبِ أحمَد ﷺ مذهبَ التَّفوِيض، وصَارُوا يَنشُرُون هذا المذهبَ الجَهمِيَّ الرَّدِيء بين أوساطِ أهلِ السنةِ والجماعة، فلَبَّسوا على بعضِ الجُهَّال الأغمَار مِمَّن لَا عِلْمَ لهم، وأوقَعُوهم في أَوحَالِ الشِّركِ والتَّعطِيل، فوَجَبَ حينئذٍ الرَّدُّ على بَاطِلِهِم، وهَتْكُ أستَارِهِم، ودَحْضُ أُصُولِهِم، واللهُ المُستَعَان.

وقد قَسَّمْتُ هذا الكتابَ إلى بَابَيْن:

الباب الأول: فِي بَيَانُ عَقِيْدَةِ السَّلَفِ فِي إِثْبَاتِ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى وَمُبَايِنَتِهَا

لِعَقِيْدَةِ المُفَوِّضَةِ. وقَسَّمْتُه إلى فُصُولٍ مُهِمَّة.

والباب الثاني: فِي الرَّدُ عَلَى كِتَابَيْنِ مُعتَمَدين مِنْ كُتُبِ المُفَوِّضَةِ المُنْتَسِبِيْنَ للحَنَابِلَةِ، وهما: كتاب: **"نِهَاية المُبتدئين في أُصُول الدين"** لنَجمِ الدين أحمَد بنِ حَمْدَان الحَنبَلِي (ت: ٦٩٥ هـ).

وكتاب: **"العَيْن والأَثَر في عقائِد أهل الأَثَر"** لعَبدِالبَاقِي المَوَاهِبِي الحَنبَلِي (ت: ١٠٧١ هـ).

واللهَ أسأَلُ أن يَنفَعَ به مَن بَلَغَ مِنَ المسلمين، وأن يجعلَه سبحانه خَالِصًا لوجهه الكريم، وصَلَّى اللهُ وسَلَّمَ على نَبِيِّنَا مُحمَّدٍ وعلى آلِه وصَحبِهِ أجمَعِين.

عبداللطيف الرَّاوي الحُسَيني غَفَرَ اللهُ له

***

الباب الأول

بَيَانُ عَقِيْدَةِ السَّلَفِ فِي إِثْبَاتِ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى وَمُبَايَنَتِهَا لِعَقِيْدَةِ المُفَوِّضَةِ

فَصْل: في قَوَاعِدِ السَّلَفِ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ

قبلَ الشُّروع في بَيَان حالِ فِرقَةِ التَّفْوِيض المُنحرَفة عَن جَادَّةِ السَّلَف ونَقْضِ أُصُولِهَا، يَنبغي أن نُبيِّنَ بعضَ القواعِدِ المُهِمَّةِ في تَقْرِيرِ عقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعة في بابِ أسماءِ اللهِ وصِفَاتِه، وهذه القواعِدُ مِنْ الأَهمية بِمَكَان لِكُلِّ مُسلم؛ لِكي يَدرُسَ هذا البابَ العظيمَ دراسةً صحيحة، ولكي يَفْهَمَهُ كما فَهِمَه السلفُ رضي الله عنهم.

القاعدة الأولى: أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاتِهِ تَوقِيفِيَّة؛ فلا يُثبِتُ أهلُ السُّنَّةِ والجَمَاعة لله عز وجل إلا ما أثبَتَه لنفسه من الأسمَاءِ والصفاتِ في كِتَابِهِ وعلى لِسَانِ رسوله ﷺ في سُنَّتِهِ، ومَا جَاءَ عَن الصحابة، وأما مَا لَمْ يَرِد في الكتابِ والسُّنَّة ولا في كَلَام الصحابة، فإنَّ أهلَ السُّنَّة لا يُثبتونه ولا يَنفُونه. ولا مَجَالَ في هذا البَابِ للرأي والقِيَاس.

وتَثْبُتُ الصفاتُ إمَّا بالتَّصرِيح بها؛ كالتَّصرِيح بصفةِ الوَجه، واليَدَين، والرَّحْمة، ونحوها.

وتَثبُتُ الصفاتُ تارةً بتضمُّن اسمٍ مِنْ أسماءِ اللهِ لها؛ كاسم الغَفُور، فإنه مُتضمِّن لصِفَّة المَغْفَرة، واسم العَلي مُتضمِّن لصفة العُلُو.

وتَبُتُ الصفاتُ تارةً بالتَّصرِيح بفعلٍ أو وَصْفٍ يَدُلُّ عليها؛ كصفةِ النزول، فإنَّ قولَ النبيِّ ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا إلى السَّمَّاءِ الدُّنْيَا**» [١] يدل عليها، وصفة الاستواء، يدل عليها قوله تعالى: ﴿ **ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ** ۝٥ ﴾ [طه:٥].

قال الإمامُ أحمَدُ رحمه الله (ت:٢٤١هـ): (لا يُوصَفُ اللهُ إلَّا بما وَصَف به نَفْسَه، أو وصفه به رَسولُه ﷺ، لا يَتجاوَزُ القُرآنَ والحَديثَ) اهـ. [(مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٢٦)].

وقال الإمام ابنُ بَطَّة العكبري الحنبلي رحمه الله (ت:٣٨٧هـ) في [الإبانة الصغرى (٢٧٩)]: (ثم الإيمانُ، والقَبُولُ، والتَّصدِيقُ بكُلِّ مَا رَوَته العلماءُ، ونَقَلَه الثقاتُ أهلُ الآثارِ عَن رسولِ اللهِ ﷺ، وتَلَقَّوهَا بالقَبول، ولا تُرَدُّ بالمَعَارِيض، ولَا يُقالُ:

---

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨).

لِمَ؟ وكَيف؟ ولا تُحمَلُ على المَعقُول، ولا على المَقَاييس، ولا يُعمَلُ لَهَا التَّفَاسِير؛ **إلا مَا فَسَّرَه رسولُ اللهِ ﷺ، أو رجلٌ مِن عُلَمَاءِ الأُمَّةِ مِمَّن قولُه شِفَاءٌ وحُجَّة، مثل: أحاديثِ الصفاتِ والرُّؤية**) اهـ.

قال شيخُ الإسلام ابنُ تَيمِيَّةَ رحمه الله (ت:٧٢٨هـ): (القَولُ الشَّامِلُ في جميعِ هذا البابِ: أن يُوصَفَ اللهُ بما وَصَف به نَفْسَه، أو وصَفَه به رَسولُه، وبما وصفه به السَّابِقون الأوَّلونَ، لا يتجاوَزُ القُرآنَ والحَديثَ) اهـ. [(مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦)].

القاعدة الثانية: إمرارُ نصوصِ الأسماءِ والصفات على ظَوَاهِرِها وفَهْمُ مَعَانِيهَا بلغةِ العَرَبِ كما فَهِمَهَا السلفُ رضي الله عنهم، وأنَّ صِفَاتِ اللهِ الثابتةَ في الكتاب والسنة وإجماعِ السلف لا يَتَطَرَّقُ إليها المجازُ حتى عندَ مَنْ قَالَ بالمَجَاز مِن أهلِ السُّنَّة في لُغَةِ العَرَب.

قال الوليدُ بن مسلمٍ رحمه الله (ت:١٩٤هـ): (سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ (ت:١٥٧هـ)، وَالثَّوْرِيَّ (ت:١٦١هـ)، وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ (ت:١٧٩هـ)، وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ (ت:١٧٥هـ) عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي الصِّفَاتِ، وَكُلُّهُمْ قَالَ: "أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا تَفْسِيرٍ") اهـ. [الشريعة للآجري (٣/ ١١٤٦)].

أي: نُثبتُ المعاني الظاهرة للنصوصِ كَمَا جاءَت في الكتاب والسنة بلغة

التنزيل، مِن غَيرِ التعرضِ لكيفيةِ صفات الله، فلا يَعْلَمُ كيفيتها إلا الله تعالى.

ولمَّا سأل رجلٌ الإمامَ مالِكًا رحمه الله (ت:١٧٩هـ): (الرحمنُ على العرشِ استوى، كيف استوى؟ قال: الاستواءُ غيرُ مجهول، والكَيفُ غَيرُ مَعقُول، ومِنَ اللهِ الرسَالَة، وعلى الرسولِ البَلَاغ، وعَلَينَا التَّصدِيق. وفي لَفظ: استواؤه مَعلُوم، وكَيفِيَّته مَجهُولَة، وسُؤَالُك عَن هذا بِدعَة، وأَرَاكَ رَجُلَ سُوء) اهـ. [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٦٣٩)، (٦٣٠)].

أي: أنَّ صفةَ استواءِ اللهِ على عرشِهِ معلومةٌ غيرُ مجهولةٍ في لغةِ العرب، وأما كيفيتُها فلا يعلمُها إلا الله، ولا يَجوزُ التعرضُ للكيفية، وعلى المُسلمِ التسليمُ لهذه النصوص كَمَا جَاءَت. وكلامُ مالكٍ هذا يُعدُّ قاعدة عامة في إثباتِ جميعِ صفاتِ اللهِ عز وجل.

وقال الإمامُ ابنُ قتيبةَ الدَّينَوَريُّ رحمه الله (ت:٢٧٦هـ) في [الاختلاف في اللفظ والرَّدُ على الجهميةِ والمُشبِّهة (ص:٤٤)]: (الواجبُ علينا أنْ ننتهيَ في صفاتِ اللهِ حيثُ انتهى في صفته، أو حيثُ انتهى رسولُه صلى الله عليه وسلم، ولا نُزيلُ اللفظَ عمَّا تعرِفُهُ العربُ وتَضَعُهُ عليه، ونُمسِكَ عَمَّا سِوَى ذلك) اهـ.

أي: الواجبُ على المسلمِ أن يُثبتَ ظَاهِرَ النصِّ على حقيقتِه بلغةِ العَرَبِ فيما

يتعلق بصفات الله وَجَلَّ.

وقال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت:٧٤٨هـ) في [العلو (ص:٢٣٩)]: (ولو كانتِ الصفاتُ تُرَدُّ إلى المَجَاز، لَبَطَلَ أن تكونَ صفاتٍ لله، وإنما الصفةُ تابعةٌ للموصوف، فهو موجودٌ حقيقةً لا مَجَازًا، وصفاتُهُ ليست مَجَازًا، فإذا كان لا مِثْلَ له ولا نَظير: لَزِمَ أن تكونَ – أي: صفاته – لا مِثْلَ لها) اهـ.

وقال الإمام عُثمانُ بن سعيدٍ الدَّارِمِي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت:٢٥٥هـ) في [نقضه على المَريسي (ص:٣٣٢-٣٣٣)]: (ونحنُ قد عَرَفنا بحمدِ الله تعالى مِنْ لُغَاتِ العَرَبِ هذه المَجَازَاتِ التي اتخذتموها دُلْسَةً وأُغْلُوطَةً على الجُهَّال، تُنفُون بها عَنِ اللهِ حَقَائِقَ الصفاتِ بِعِلَلِ المَجَازَاتِ. غَيْرَ أَنَّا نَقُولُ: لَا يُحْكَمُ لِلْأَغْرَبِ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ عَلَى الأَغْلَبِ، وَلَكِن نَصْرِفُ مَعَانِيهَا إِلَى الأَغْلَبِ، حَتَّى تَأْتُوا بِبُرْهَانٍ أَنَّهُ عَنَى بِهَا الأَغْرَبَ، وَهَذَا هُوَ المَذْهَبُ الَّذِي إِلَى العَدْلِ وَالإِنْصَافِ أَقْرَبُ، لَا أَن تُعْتَرِضَ صِفَاتِ اللهِ المَعْرُوفَةَ المَقْبُولَةَ عِنْدَ أَهْلِ البَصَرِ فَتُصْرِفُ مَعَانِيَهَا بِعِلَّةِ المَجَازَاتِ إِلَى مَا هُوَ أَنْكَرُ، وَتَرُدَّ عَلَى اللهِ بِدَاحِضِ الحُجَج، وبِالَّتِي هِي أَعْوَجُ، وَكَذَلِكَ ظَاهِرُ القُرْآنِ وَجَمِيعُ أَلفَاظِ الرِّوَايَاتِ، تُصْرَفُ مَعَانِيهَا إِلَى العُمُومِ، حَتَّى يَأْتِيَ مُتَأَوِّلٌ بِبُرْهَانٍ بَيِّنٍ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهَا الخُصُوصُ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ **بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ** ﴿١٩٥﴾ ﴾

[الشعراء: ١٩٥]، فَأَثْبَتُهُ عِنْدَ العُلَمَاءِ: أَعَمُّهُ وأَشَدُّه اسْتِفَاضَةً عِنْدَ العَرَبِ، فَمَنْ أَدْخَلَ مِنْهَا الخَاصَّ عَلَى العَامِّ؛ كَانَ مِنَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ، فَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَتَّبِعَ فِيهَا غَيْرَ سَبِيلِ المُؤْمِنِينَ) اهـ.

قَالَ الإِمَام أَبُو القَاسِم التَّيمِيّ الأَصبَهَانِيّ المعروف بِقِوَامِ السُّنَّةِ ﵀ (ت:٥٣٥هـ) وَقد سُئِلَ عَن صِفَات الرب، فَقَالَ: (مَذْهَب مَالك وَالثَّوْري وَالْأَوْزَاعِيّ وَالشَّافِعِيّ وَحَمَّاد ابْن سَلمَة وَحَمَّاد بن زيد وَأحمد وَيحيى بن سعيد الْقطَّان وَعبد الرَّحْمَن بن مهْدي وَإِسْحَاق بن رَاهَوَيْه أَن صِفَات الله الَّتِي وصف بهَا نَفسه وَوَصفه بهَا رَسُوله من السّمع وَالْبَصَر وَالْوَجْه وَالْيَدَيْنِ وَسَائِر أَوْصَافه **إِنَّمَا هِيَ على ظَاهرهَا الْمَعْرُوف الْمَشْهُور** من غير كَيفَ يتَوَهَّم فِيهَا وَلَا تَشْبِيه وَلَا تَأْوِيل، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَة: "كل شَيْء وصف الله بِهِ نَفسه فقراءته تَفْسِيره". ثم قال التيمي: أَي هُوَ هُوَ على ظَاهره لَا يجوز صَرْفُهُ إِلَى المجَاز بِنَوْع من التَّأْوِيل) اهـ. [العلو للذهبي (٢٦٣)].

القاعدة الثالث: إثباتُ صفاتِ الرب ﷻ مِنْ غَيرِ تَحريفٍ ولا تَعطِيل، ومِن غَيرِ تَكييفٍ ولا تَمثِيل، كما قال تعالى: ﴿ **لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ** ﴾ [الشورى:١١]، فهذه الآيةُ فيها نفيٌّ وإثبات: نفيُ المِثْلِيَّة عَن اللهِ وصفاتِهِ، وإثباتُ

صفاتِهِ كالسَّمعِ والعِلْم. فيجبُ على المُسلمِ أن يُثبِتَ أسماءَ اللهِ وصفاتِهِ كَمَا جاءَت في الكتاب والسنة مِن غَيْرِ أن يَتَعرَّض لها بتحريفِ مَعَانِيهَا الظاهرة، ومِن غَيرِ أن يُعطِّلَهَا ويُنكِرَهَا، ومِنْ غيرِ أن يُحَاوِلَ تَصوُّرَ كيفيتِها، ومِنْ غَيرِ أن يُمَثِّلَ ويُشَبِّهَ صِفَاتِ اللهِ بصفاتِ خَلقِه.

قال شيخُ الإسلام ابنُ تَيمِيَةَ رحمه الله (ت:٧٢٨هـ) في [شرح العقيدة الأصفهانية (ص:٤١)]: (الذي اتَّفَقَ عليه سلفُ الأمةِ وأئمتُها: أن يُوصَفَ اللهُ بِمَا وَصَفَ به نفسَه وبِمَا وَصَفَه به رسولُه ﷺ مِن غَيْرِ تَحرِيفٍ، ولا تَعْطِيل، ومِنْ غَيرِ تكييف، ولا تَمثِيل، فإنه قد عُلِمَ بالشرع مع العقل أن اللهَ تعالى ليس كمِثْلِهِ شيءٌ لا في ذَاتِهِ، ولا فِي صِفَاتِهِ، ولا فِي أفعَالِهِ) اهـ.

القاعدة الرابعة: أنَّ القَولَ في الصفاتِ كالقولِ في الذات، فإن اللهَ ليس كمثلِه شيء، لا في ذاتِهِ ولا في صِفَاتِهِ ولا في أفعَالِهِ، فإذا كان له ذاتٌ لا تُمَاثِلُ ذَوَاتِ المَخلُوقِين، فالذاتُ مُتَّصِفَةٌ بصفاتٍ حقيقيةٍ لا تُمَاثِلُ صِفَاتِ المَخلوقين، فالله جل وعلا له ذاتٌ وله صفاتٌ كالوَجه، واليَدَيْن، والعَيْنَيْن، والأَصَابِع، والسَّاقَين، والرِّجلَين، والعِلْم، والسَّمْعِ، والبَصَر، والعُلُو، والقُدْرَة، والكِبْرِياء، والكَلَام، والصَّوت، والرَّحْمَة، والحِكْمة، والصَّبْر، والمَغفِرة، والإحْسَان، والمخلوق له

ذَاتٌ و وله وَجْه ويَدٌ وعِلمٌ وعَيْنَان وسَمْعٌ وكَلَام وأَصَابع وسَاق، إلى غير ذلك من الصفات، لكنَّ الذاتَ ليست كالذات، وكذلك صفاتُ الله ليست كصفاتِ المخلوق. وللهِ تعالى أيضًا صفاتٌ فعليةٌ كالاستواء، والبُغض، والفَرَح، والغَضَب، والحُب، والرِّضا، والضَّحِك، والعَجَب، والمَجِيء، والنُّزُول، والدُّنُو، والمُمَاسَّة، والمَخلُوق له صفاتٌ فعليةٌ أيضا، لكن صفاتِ المخلوقِ ليست كصفاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى :١١].

قال شَيخُ الإسلَام ابنُ تَيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (القَولُ في بَعضِ صِفاتِ اللهِ كالقَولِ في سائِرِها، وأنَّ القَولَ في صِفاتِه كالقَولِ في ذاتِه، وأنَّ من أثبَتَ صِفةً دونَ صِفةٍ مِمَّا جاء به الرَّسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع مشاركةِ إحْداهما الأخرى فيما به نفاها، كان مُتناقِضًا) اهـ. [مجموع الفتاوى (٥/ ٣٥١)].

القاعدة الخامسة: أنَّ طريقةَ السلفِ في أسماءِ الله وصِفَاتِه هي الإجْمَالُ في النَّفِيِّ والتَّفصِيلُ في الإثبات، وهذه هي طَريقةُ القرآنِ والسنةِ في إثباتِ صِفَاتِ الربِّ جَلَّ وَعَلَا.

فإنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَصَفَ نفسَه بصفاتٍ ثُبُوتِيَّة: وهِيَ صِفَاتُ الكَمَالِ التي أثبَتَهَا الله لنفسِه في الكتاب والسنة، وهذه الصفاتُ لا نَقْصَ فيها بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوه؛ كالعُلُو،

والسَّمْع، والبَصَر، والكَلَام، والرَّحْمَة، والحَيَاة، والقُوَّة، والقُدرَة.

ونَفَى اللهُ عن نفسِه الصفات السِّلْبِيَّة: وهي صفاتُ نَقْصٍ لَا تَلِيقُ في حَقِّ اللهِ ﷻ؛ كالمَوت، والعَجْز، والنَّوْم، والنِسيَان، والجَهل، والتَّعَب.

وطريقة السلف: أنهم يُفَصِّلُون فِي الإثبَات؛ ويُجمِلُون في النفي، بنَفْي صفاتِ النقص، مع إثباتِ كَمَالِ ضِدِّهَا؛ لأنَّ اللهَ نَفَاهَا عن نفسِهِ لإثباتِ كَمَال ضدها، وليس لمجرد النفي؛ فإنَّه نَفَى عن نفسِه الموتَ ليُثبِتَ الحياةَ الكاملة، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ** ﴾ [الفرقان:٥٨]، ونفى الله عَنْ نَفسِهِ العَجْزَ وأثبَتَ كمالَ القُدرةِ والعلم، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿٤٤﴾**﴾ [فاطر:٤٤].

وأما طريقة الجَهمِيَّة المُعطلة: فإنهم غَلَو في النَّفْي حتى جَعَلُوا اللهَ عَدَمًا – تعالى اللهُ عَن كُفْرِهم عُلُوًّا كبيرًا – فيقولون: "إن الله ليس بِجسْم، وليس بشيء، ولا شخص، ولا صُورَة، ولا جَوهَر، ولا عَرَض، ولا هو دَاخِل العَالَم، ولا خَارِج العَالَم، ولا فوقَه، ولا تَحتَه، ولا هو مُتَصِّل به، ولا مُنفصَل عنه..." إلى آخر هذه الهَرْطَقَات الفلسفية الإلحادية، وقد عُلِمَ بالضرورة أن هذه السُّلُوبَ عندَ هؤلاء الجهمية ليس فيها إلا التنقص في حَقِّ اللهِ ﷻ؛ لأنَّك لو قُلْتَ لملك أو سلطان:

"إنك لست بزبَّال ولا حَمَّال ولا وَضِيعٍ ولا فَقِير" فإنه سيغضب غَضَبًا قد يدفعه إلى البَطْشِ بصاحِب تلك المَقَالة؛ لأنها تَنَقُّصٌ له، فكيف بِمَن يَصِفُ اللهَ ربَّ السَّمَواتِ الأرض وما بينهما بتلكَ السُّلُوب؟! بل إنَّ مقالتَهم تلك هي في حقيقة أمرِهَا تَعطِيلٌ لوجودِ لله ﷻ بالكُلِّيَّة، فالذاتُ التي سُلِبَت منها كلُّ تلكَ الصفاتِ لا يكون لها حقيقةً خارِجَ الذِّهْن، وإنما يكون وجودُها وجودًا ذهنيًّا، لا وجودَ له في الواقع.

قال الإمامُ ابنُ القَيِّم ﷺ (ت:٧٥٥هـ) في [الصواعق المرسلة على المعطلة والجهمية (١/ ١٤٧)]: (أَشْهَدُ أَلَّا إلهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ لَهُ المَوصُوفُ بِصِفَاتِ الجَلَال، المَنْعُوتُ بنعوتِ الكَمَال، المُنَزَّهُ عَمَّا يُضَادُّ كَمَالَه مِنْ سَلْبِ حَقَائقِ أَسمَائِهِ وصِفَاتِهِ، المستلزِمِ لوصفِهِ بالنقائِصِ وشِبْهِ المخلوقين، فَنَفْيُ حقائقِ أسمائِهِ مُتَضَمِّنٌ للتعطيلِ والتَّشْبِيه، وإثباتُ حقائِقِها على وَجْهِ الكَمَالِ الذي لا يَستَحِقُّه سِوَاه هو حقيقةُ التوحيدِ والتنزيه، فالمُعَطِّلُ جَاحِدٌ لِكَمَالِ المَعْبُود، والمُمَثِّلُ مُشَبِّهٌ له بالعَبِيد، والمُوَّحدُ مُبَيِّنٌ لحقائقِ أسمائِه وكَمَالِ أوصَافِهِ، وذلك قُطْبُ رَحَى التوحيد، فالمُعَطِّل يَعبُدُ عَدَمًا، والمُمَثِّلُ يَعْبُدُ صَنَمًا، والمُوَّحِدُ يَعبُدُ رَبًّا ليس كَمِثْلِهِ شيءٌ، له الأسماءُ الحُسْنَى والصِّفَات العُلَى، وَسِعَ كلَّ شيءٍ رحمةً وعِلْمًا) اهـ.

وأما طَرِيقَةُ السلفِ في بَابِ أسماءِ اللهِ وصفاته مُغَايِرَةٌ لطريقةِ الجهميةِ المُعَطِّلَة، فطريقتُهُم هي الإجمالُ فِي النَّفِي والتَّفصِيلُ في الإثبَات، وهذه هي طَرِيقَةُ القُرآن والسنة في إثباتِ صِفَاتِ الرَّبِّ ﷻ، فيُفَصِّلُون في وَصْفِ اللهِ ﷻ بنُعُوتِ كَمَالِهِ وصِفَاتِ جَلَالِه؛ لأَنَّ القرآنَ جَاءَ بنَفيٍّ مُجْمَلٍ في آيات، وجاءَ بتفصيلٍ مُوَّسَّعٍ في الكَلَامِ عن صَفَاتِ اللهِ ﷻ وأسمائه، وهذا هو السبيلُ الذي يُحِبُّهُ اللهُ مِنْ عِبَادِه، أن يَصِفُوه بِمَا وَصَفَ نفسَه ﷻ، قال تعالى: ﴿ **هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾** ﴾ [الحشر:٢٢-٢٤].

وقال النبي ﷺ: «**ولَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ المِدْحَةُ مِنَ اللهِ، فَلِذلكَ مَدَحَ نَفْسَهُ**»[(١)].

فاللهُ ﷻ يُحِبُّ أن يَمدَحَه عِبَادُه ويَحمَدُوه بصفاتِه العُلَى وأسمائِه الحُسنى، ولذلك يقول النبي ﷺ في حديثِ الشفاعة: «**فأَسْتَأْذِنُ علَى رَبِّي، فيُؤْذَنُ لِي،**

---

(١) أخرجه البخاري (٧٦٣٧)، ومسلم (٢٧٦٠).

ويُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بهَا لا تَحْضُرُنِي الآنَ، فأَحْمَدُهُ بتِلْكَ المَحَامِدِ، وأَخِرُّ له سَاجِدًا» [(١)]. فبعد أن يَخِرَّ النبيُّ ﷺ ساجدًا لربِّه تعالى تحتَ عرشه ويحمدَه بتلك المَحامِد العظيمةِ التي يُلْهِمُهَا إيَّاه في ذلك المَوقِف، يقول الرَّبُّ ﷻ: «**يا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وسَلْ تُعْطَ، واشْفَعْ تُشَفَّعْ**» ، وهذا يدل على حُبِّ الله لأنْ يُحمَدَ بأسمائِهِ وصفاتِهِ الثُّبُوتِيَّة، لا بالسُّلُوبِ الجَهميَّة التي يريدون بها إنكارَ وُجُودِه، تعالى اللهُ عَنْ ذلك.

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت:٧٢٨هـ) في [مجموع الفتاوى (١٢ / ٤٣٢)]:

(الرُّسُلُ جاؤوا بالإثباتِ المفَصَّلِ في صِفاتِ اللهِ، وبالنَّفْيِ المجمَلِ؛ فوَصَفوه بالعِلْمِ والرَّحمةِ، والقُدرةِ والحِكمةِ، والكلامِ والعُلُوِّ، وغيرِ ذلك من الصِّفاتِ، وفي النَّفيِ: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ** ﴾ [الشورى: ١١] ، ﴿ **وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ** ﴾ [الإخلاص:٤]، وأمَّا الخارجونَ عن حقيقةِ الرِّسالةِ؛ مِنَ الصَّابئةِ والفَلاسِفةِ والمُشرِكينَ وغيرِهم، ومَن تَجَهَّمَ من أتباعِ الأنبياءِ؛ فطَريقتُهم النَّفيُ المفَصَّلُ، ليس كذا، ليس كذا، وفي الإثباتِ أمرٌ مُجمَلٌ) اهـ.

وقال ابنُ أبي العِز الحَنَفي رحمه الله (ت:٧٩٢هـ) في [شرح الطَّحَاوية (١/ ٦٩)]:

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣).

(النَّفيُ الصِّرفُ لا مَدْحَ فيه، ألَا ترى أنَّ قَولَ الشَّاعرِ: قُبَيِّلَةٌ لا يَغدِرونَ بذِمَّةٍ ... ولا يَظلِمونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ. لَمَّا اقترَن بنَفيِ الغَدرِ والظُّلمِ عنهم ما ذَكَره قبل هذا البَيتِ وبَعْدَه، وتصغيرِهم بقولِه: قُبَيِّلةٌ؛ عُلِمَ أنَّ المرادَ عَجزُهم وضَعْفُهم، لا كَمالُ قُدرتِهم. وقَولَ الآخَرِ: لكِنَّ قَومي وإن كانوا ذَوِي عَدَدٍ ... ليسُوا مِنَ الشَّرِّ في شَيءٍ وإن هانَا. لَمَّا اقترَن بنَفيِ الشَّرِّ عنهم ما يَدُلُّ على ذَمِّهم، عُلِمَ أنَّ المرادَ عَجْزُهم وضَعْفُهم أيضًا. ولهذا يأتي الإثباتُ للصِّفاتِ في كتابِ اللهِ مُفَصَّلًا، والنَّفيُ مُجمَلًا، عَكْسُ طريقةِ أهلِ الكلامِ المذمومِ؛ فإنَّهم يأتونَ بالنَّفيِ المفَصَّلِ والإثباتِ المجمَلِ، يَقولونَ: ليس بجِسمٍ، ولا شَبَحٍ، ولا جُثَّةٍ، ولا صورةٍ، ولا لحمٍ، ولا دَمٍ، ولا شَخصٍ، ولا جَوهَرٍ، ولا عَرَضٍ، ولا بذِي لَونٍ ولا رائحةٍ، ولا طَعْمٍ ولا مجسَّةٍ، ولا بذي حَرارةٍ ولا بُرودةٍ، ولا رُطوبةٍ ولا يُبُوسةٍ، ولا طُولٍ ولا عَرْضٍ ولا عُمقٍ، ولا اجتِماعٍ ولا افتِراقٍ، ولا يتحَرَّكُ، ولا يَسْكُنُ، ولا يتبعَّضُ، وليس بذي أبعاضٍ وأجزاءٍ وجوارِحَ وأعضاءٍ، وليس بذي جِهاتٍ، ولا بذي يمينٍ ولا شِمالٍ، وأمامٍ وخَلفٍ وفَوقٍ وتحتٍ، ولا يُحيطُ به مكانٌ، ولا يجري عليه زَمانٌ، ولا يجوزُ عليه المماسَّةُ ولا العُزلةُ ولا الحُلولُ في الأماكِنِ، ولا يُوصَفُ بشَيءٍ مِن صِفاتِ الخَلقِ الدَّالَّةِ على حُدوثِهم، ولا يُوصَفُ بأنَّه مُتناهٍ، ولا يُوصَفُ بمساحةٍ، ولا ذَهابٍ في الجِهاتِ، وليس بمحدودٍ، ولا والدٍ ولا مولودٍ، ولا تحيطُ

به الأقدارُ، ولا تحجُبُه الأستارُ.. إلى آخِرِ ما نَقَله أبو الحَسَنِ الأشعريُّ عن المُعْتَزِلةِ. وفي هذه الجُملةِ حَقٌّ وباطِلٌ، ويَظهَرُ ذلك لِمَن يَعرِفُ الكِتابَ والسُّنَّةَ، وهذا النَّفيُ المجَرَّدُ مع كونِه لا مَدْحَ فيه، فيه إساءةُ أدَبٍ؛ فإنَّك لو قُلتَ للسُّلطانِ: أنت لستَ بزَبَّالٍ ولا كَسَّاحٍ ولا حَجَّامٍ ولا حائِكٍ، لأدَّبَك على هذا الوَصفِ وإنْ كنتَ صادِقًا، وإنما تكونُ مادِحًا إذا أجمَلْتَ النَّفيَ فقُلتَ: أنت لستَ مِثلَ أحَدٍ مِن رعيَّتِك، أنت أعلى منهم وأشرَفُ وأجَلُّ، فإذا أجمَلْتَ في النَّفيِ أجمَلْتَ في الأدَبِ) اهـ.

القاعدة السادسة: أنَّ صِفَاتِ اللهِ ﷻ منها ما هو ذَاتِي، ومِنها مَا هُو فِعْلِي، ومنها مَا هُو ذَاتِيٌّ فِعْلِيٌّ في آنٍ واحد.

فالصفاتُ الذَّاتِيَّة: هي الصِّفَاتُ التَي لَمْ يَزَل اللهُ وما زال ﷻ مُتَّصِفًا بها؛ كالحيَاة، كالوَجْه، واليَدَيْن، والسَّاقين، والقَدَمَيْن، والعَيْنَين، والعُلُو، ... إلى غَيرِ ذلك مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّة.

وأما الصَّفَاتُ الفِعلِيَّة: فهي صِفَاتُ الله ﷻ المُتَعَلِّقَةُ بمشيئتِهِ وقُدرَته، كاستوائِهِ على عَرْشِه، ونزولِهِ في الثُّلُثِ الأَخِير مِنَ الليل، ودُنُوِّهِ مِنْ عِبَادِهِ يومَ عرفة، ومَجِيئِهِ يومَ القيامة.

مِن ذلك مَا جَاء فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ الطَّوِيل، إِذَا جَاءَ النَّاسُ إِلى الأنبِيَاءِ، يَقولُون لهم: «**إِنَّ رَبِّي غَضِبَ اليومَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، ولَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ**»[1].

أي: إنَّ اللهَ ﷻ سيَغضَبُ غَضَبًا يومَ القِيَامةِ لَمْ يَغضَب قبلَه مِثْلَه ولَن يَغضَب بَعدَه مِثلَه، وهذا دليلٌ صَرِيح عَلَى صِفَةِ الغَضَبِ المُتجددة المُتعلِّقَةِ بمشيئةَ اللهِ ﷻ وقُدرَته.

وأما الصِّفَاتُ الذَّاتِيَّة الفِعْلِيَّة: فهي الصفات التي تكون ذاتيةً في أصلها، وفعليةٌ باعتبارِ آحادها، كصفةِ الكَلَامِ مَثلًا، فاللهُ مُتَّصِفٌ بأنه مُتكَلِّمٌ منذُ الأَزَل، وهي بهذا الاعتبارِ صِفَةٌ ذَاتِيَّة قَدِيمَة، وأيضًا هو يَتكلَّم مَتَى يشاء إذا شَاء، كما تَكَلَّم بالقُرآن والتَّورَاةِ والإنْجِيل، وكَمَا تَكَلَّم مع مُوسَى عليه السلام، فهي بهذا الاعتبارِ صِفَةٌ فِعلِيَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَشِيئَتِهِ سبحانه وتعالى، مُتَجَددةُ الآحَاد، وهِيَ غَيرُ مَخْلُوقَة، وكذلك الحالُ في كثيرٍ مِنَ الصِّفَاتِ التي تَكُونُ فِي أَصلِهَا قديمةٌ ذَاتِيَّة، وتَكُونُ فِعْلِيَّةً باعتِبَارِ تَجددِ آحَادِهَا؛ كصفةِ العِلْم، والسَّمْع، والبَصَر، والإرَادَة، والقُدْرَة، والمَغْفِرة، وغيرها.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤).

مِن ذَلك قَولُه تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾ [التوبة: ١٠٥].

وقالَ تَعالى: ﴿ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وهذه هي صِفَةُ العِلْم المُتجدد المُتَعلِّق بالمَعلُوم أصلًا، لكنَّ اللهَ تعالى فَعَلَهَا بعدَ وجودِ المَعْلُومَات، وعِلمُه غَيرُ مَخلُوق ﷻ.

وقال تعالى: ﴿ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ٢ ﴾ [الأنبياء:٢].

قال عَبْدِاللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما (ت:٦٨هـ): (يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ، وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ عَلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ أَحْدَثُ الْأَخْبَارِ بِاللهِ، مَحْضًا لَمْ يُشَبْ) اهـ. [صحيح البخاري/ كتاب التوحيد (٩/ ١٥٢-١٥٣) ط: السلطانية].

وقال البخاري رحمه الله في [صحيحه/ كتاب التوحيد (٩/ ١٥٢-١٥٣) ط: السلطانية]: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ٢٩ ﴾ [الرحمن:٢٩]، وَ ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن

ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ ﴾ [الأنبياء:٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا** ﴾ [الطلاق:١]، وَأَنَّ حَدَثَهُ لَا يُشْبِهُ حَدَثَ الْمَخْلُوقِينَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ** ﴾ [الشورى:١١]) اهـ.

قال الإمَامُ أحمد ﷺ (ت:٢٤١هـ) في [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:١٣٩)]: (بَلْ نَقُول: **إِنَّ اللهَ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاء**، ولا نَقُول: إنه كَانَ ولا يَتكَلَّم حَتَّى خَلَقَ الكَلَامَ. ولا نَقُول :إنَّه قَدْ كَانَ لا يَعْلَمُ حتى خَلَقَ عِلْمًا فَعَلِمَ، ولا نَقُول :إنه قَدْ كَانَ ولا قُدْرَةَ له حتى خَلَقَ لنفسِهِ القُدْرَةَ، ولا نَقُول :إنه قَدْ كَانَ ولا نُورَ له حتى خَلَقَ لنفسِه نُورًا، ولا نَقُول :إنه قد كَانَ ولا عَظَمَةَ له حتى خَلَقَ لنفسِه عَظَمَةً) اهـ.

أي: إن اللهَ لَم يَزَل مُتَّصِفًا بصفةِ الكَلَام، وهِيَ صِفَةٌ ذَاتِيَّة، وإذا شَاءَ تكلَّم وإذا شاء لَم يَتكلَّم، وهذه صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ فِعلِيَّةٌ مُتَجددةٌ تَتَعلَّق بِمَشِيئَةِ اللهِ ﷻ، وكَلامُهُ بِحَرفٍ وصَوت.

رَوَى الخَلَّالُ في [السنة (٢/ ٣٠٥) ت: عادل آل حمدان]: أخبَرَني يوسُفُ بنُ موسى، أن أبا عبدِالله – يعني أحمد بن حنبل – قيل له: (أهلُ الجَنَّةِ يَنظُرُون إلى ربِّهم ﷻ ويُكَلِّمُونَه ويُكَلِّمُهم؟ قَال: نَعَم، يَنظُرُ ويَنظرُون إليه، ويُكلِّمُهم ويُكلِّمونه، **كيف شاء وإذا شاء**) اهـ.

قلتُ: وفيه إثباتُ صِفَتَي الكَلَامِ والنَّظَرِ الاختِيَارِيَّتَينِ المُتَعَلِّقَتَينِ بِمَشِيئَةِ اللهِ.

القاعدة السابعة: أنَّ كُلَّ كَمَالٍ ثَبَتَ للمخلوقِ لا نَقْصَ فيه بوجهٍ مِنَ الوُجُوه، فالخَالِقُ أولَى به، وقد قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [النحل:٦٠].

قال شيخُ الإسلَام ابنُ تيمية ﷺ (ت:٧٢٨هـ) في [مجموع الفتاوى (٦/ ٧١)]: (الكَمَالُ ثَابِتٌ لله، بل الثابِتُ له هو أقصَى مَا يُمكِنُ مِنَ الأَكْمَلِيَّة، بحيثُ لا يَكونُ وُجُودُ كمالٍ لا نَقْصَ فيه، إلا وَهُو ثَابِتٌ للرب -تعالى- يَستَحِقُّه بنفسِه المُقَدَّسَة، وثُبُوتُ ذلك يَستَلْزِمُ نَفْيَ نَقِيضِهِ؛ فثبوتُ الحياةِ يَستلزم نفيَ الموت، وثبوتُ العلمِ يَستَلْزِمُ نَفْيَ الجَهل، وثبوتُ القدرةِ يَستلزِمُ نَفْيَ العَجْز، وأنَّ هذا الكمالَ ثابتٌ له بمقتَضَى الأدلةِ العقليةِ والبَرَاهِين اليَقِينِيَّة، مَعَ دِلَالة السَّمْعِ على ذلك – أي نصوص الوحي –) اهـ.

فمثلًا: الإنسانُ مُتَّصِفٌ بأنَّه مُتكَلِّم، وهذه صفةُ كمالٍ في المَخلُوق لا نَقصَ فيها بِوَجْهٍ مَن الوُجُوه، أمَّا الخَرَس فهي صفةُ نَقْصٍ بإجمَاع العُقَلَاء، فاللهُ سبحَانَه يَثبُتُ في حَقِّهِ أنَّه مُتكَلِّم؛ لأنه أَولَى بالكَمَال مِنَ المخلوق.

القاعدة الثامنة: أن اتفاقَ التَّسمِيَاتِ لا يَلزَمُ منه اتفاقَ مَنْ تَسَمَّوا بِهَا، وهذا راجعٌ إلى القاعدةِ التي تَقَدَّم تقريرُها: وهي أنَّ القولَ في الذاتِ كالقَولِ في

الصفَات، فكَمَا أنَّ المخلوقاتِ تتفقُ فيما بينها في كثيرٍ مِنَ التَّسمِيَات، كالحَيَاة، والوُجُود، والسَّمْع والبَصَر والأَيدِي، والأَرجُل، وغيرِ ذلك، فهذا لا يَلزَمُ منه الاتفاق بينها، فالإنسانُ له يَد، والفِيلُ له يَد، وليسَت يَدُ الإِنسَانِ كَيَدِ الفِيل.

والله ﷻ له صفةُ الحياة، والمخلوقاتُ لَهَا صِفَة الحياة، فلمَّا كانت ذاتُ اللهِ ليست كَذَوَاتِ المَخلُوقِين، فَحَيَاتُهُ ليست كَحَيَاةِ المَخلُوقِين، والله تعالى يَسمَعُ ويَرَى، وكثيرٌ مِن المَخلُوقَات تسمَعُ وتَرَى، فالاتِّفَاقُ في هذه التسميات لا يوجب الاتفاق في الذي تَسَمَّوا بها، لأنَّ اللهَ ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١].

ويقول في ذلك ابنُ تيمية رحمه الله (ت:٧٢٨هـ) **مُعَلِّقًا على كلامِ الإمام أحمد في كتاب الرَّد على الزنادقة والجهمية:** (ولمَّا قالوا – يعني الجهمية – : **"هو شيءٌ لَا كالأَشيَاء"**، عَلِمَ الأئمةُ مَقصُودَهم، فإنَّ المَوجُودِين لا بُدَّ أن يَتَّفِقَا فِي مُسَمَّى الشيء، فإذا لم يَكُن هناك قَدْرٌ اتَّفَقَا فيه أصلاً، لَزِمَ أنْ لا يَكُونَا جميعاً مَوجُودَين، وهذا مِمَّا يُعْرَفُ بالعَقل. ولهذا قال الإمامُ أحمد: **"فقلنا: إنَّ الشيءَ الذي لا كالأشياءِ قَدْ عَرَفَ أهلُ العَقْلِ إنَّه لَا شيء"**، فبيَّنَ أنَّ هذا مِمَّا يُعرَفُ بالعقل، وهذا مما يُعْلَمُ بصريحِ المَعقُولَات) اهـ. [درء تعارض العقل والنقل (٥/ ١٧٨)].

وقال ابنُ تيمية ﷺ في [درء التعارض (٥/ ١٨٧- ١٨٨)]: (وقولُهُ باطل - أي الجَهمِي - فإنَّه ﷻ وإنْ كان لا يُمَاثِلُه شيءٌ مِنَ الأشياءِ فِي شيءٍ مِنَ الأشياءِ، فَمِنَ المعلومِ بالعقلِ أنَّ كُلَّ شَيئَينِ فَهُمَا مُتَّفِقَانِ فِي مُسَمَّى الشيء، وكُلُّ مَوجُودَين فيها مُتَّفِقَانِ في مُسَمَّى الوُجُود، وكُلُّ ذَاتَينِ فهما مُتَّفِقَانِ فِي مُسمَّى الذَّاتِ، فإنَّك تقولُ: الشيء والمَوجُود والذَّاتُ ينقسم إلى قَدِيمٍ ومُحدَث ووَاجِب ومَمكِن وخَالِق ومَخلُوق، ومَورِد التقسيم بين الأقسام. وقد بَسَطْنَا الكلامَ على هذه المسألةِ فِي غَيرِ هذا المَوضِع وبَيَّنَّا غَلَطَ مَنْ جَعَلَ اللَّفْظَ مُشتَرَكًا اشتراكا لفظيا. وهذا الذي نَبَّهَ عليه الإمامُ أحمدُ مِنْ أنَّ مُسمَّى الشيءِ والوُجُودِ ونحوِ ذلك: معنًى عَام كُلِّي تَشتَرِكُ فيه الأشياءُ كلُّها والمَوجُودَاتُ كلُّها هو المَعلُوم بصرِيحِ العقل الذي عليه عَامَّةُ العُقَلَاء. ومَنْ نَازَعَ فيه فَلَا بُدَّ أنْ يَقُول به أيضـًا فيتناقضُ كلامُه في ذلك كَمَا تَنَاقَضَ فيه كلامُ الشهرستاني والرَّازِي والآمِدي وغيرُهم إذْ يجعلونَه تارةً عامًّا مَقسُومًا مُشتَرَكًا اشتراكًا لفظيًّا ومَعنَوِيًّا بَيْنَ الأشياءِ المَوجُودَاتِ ويجعلونَه تارةً مشتركًا اشتراكًا لفظيًّا فقط) اهـ.

وقال الإمام الدارمي ﷺ (ت:٢٨٠هـ) في [النقض على المريسي (١/ ٣٠٣)]: (إنَّما نَصِفُه بالأسماءِ لا بالتَّكييف ولا بالتَّشبِيه، كَمَا يُقَال: إنَّه مَلِكٌ كريمٌ، عَلِيمٌ،

حَكِيمٌ، حَلِيمٌ، رَحِيمٌ لَطِيفٌ، مُؤمِنٌ، عَزِيزٌ، جَبَّارٌ، مُتكَبِّرٌ. وقَد يَجُوزُ أنْ يُدعَى البَشَرُ ببعضِ هذه الأسماء، وإنْ كانت مُخَالِفَةً لِصِفَاتِهم، فالأسماءُ فيها مُتَّفِقَة، والتَّشبِيهُ والكَيفِيَّةُ مُفترِقَةٌ، كَمَا يُقال: لَيْسَ فِي الدُّنيا مِمَّا في الجنةِ إلا الأسماء، يعني في الشَّبَهِ والطَّعْمِ والذَّوقِ، والمَنْظَر، واللَّون. فإذا كان كذلك، فاللهُ أبعدُ مِنَ الشَّبَهِ وأبعدُ. فإنْ كُنَّا مُشَبِّهَةً عِندَكَ أَنْ وَحَّدنَا اللهَ إلهًا واحدًا بِصِفَاتٍ أَخَذْنَاهَا عنه وعَنْ كِتَابِهِ، فوَصَفنَاه بِمَا وَصَفَ به نفسَه في كتابه، فاللهُ فِي دَعْوَاكُم أولُ المُشَبِّهِين بنفسِهِ ثم رسولُ اللهِ الذي أنبَأَنَا ذلك عنه. فلا تَظلِمُوا أنفسَكم ولا تُكَابِرُوا العِلْمَ، إذْ جَهِلتُمُوه؛ فإنَّ التسميةَ مِنَ التَّشبِيهِ بعيدةٌ) اهـ.

وقال الإمام أبو نَصْرٍ السِّجْزِي رحمه الله (ت:٤٤٤هـ): (والأصلُ الذي يَجِبُ أنْ يُعلَمَ أنَّ اتفاقَ التَّسمِياتِ لا يُوجب اتفاقَ المُسمَّينَ بها، فنحن إذا قُلنا: إنَّ اللهَ موجودٌ رؤوفٌ واحِدٌ حَيٌّ عَلِيمٌ بَصِيرٌ مُتكَلِّمٌ، وقلنا: إنَّ النبيَّ ﷺ كان موجودًا حيًّا عالـمًا سميعًا بصيرًا مُتكَلِّمًا، لم يَكُن ذلك تَشبِيهًا، ولا خَالَفْنَا به أحدًا مِنَ السلفِ والأَئمَّة، بل اللهُ مَوجُودٌ لم يَزَل، واحِدٌ حَيٌّ قَدِيمٌ قَيُّومٌ عِالِمٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتكلِّمٌ فيما لَمْ يَزَل، ولا يَجوزُ أن يُوصَفَ بأضدادِ هذه الصفات، والمَوجُودُ مِنَّا إنَّما وُجِدَ عَن عَدَمٍ، وحَيٌّ بمعنى، ثم يَصِيرُ مَيِّتًا بِزَوَالِ ذلك المعنى، وعَلِمَ بعد أنْ لَمْ يَعْلَم، وقد يَنْسَى مَا عَلِمَ، وسَمِعَ وأبصَرَ وتكلَّم بجوارحَ قد تَلْحَقُهَا الآفاتُ،

فلم يَكُن فيما أُطلِقَ للخلقِ تَشبِيهًا بما أُطلِقَ للخَالِق ﷻ، وإنْ اتَّفَقَت مُسَمَّيَاتُ هذه الصِّفَات) اهـ. [نقله ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٨٩-٩٠)].

وقال الإمام ابن خُزَيمة ﷺ (ت:٣١١هـ) في [كتاب التوحيد (ص:١٢٥)]: (لَيْسَ كُلُّ مَا وَقَعَ عليه اسمُ اليَدِ جَازَ أَنْ يُشْبِهَ إِحدَى اليَدَين بالأُخرَى، وكُلُّ عَالِمٍ بِلُغَةِ العَرَبِ فالعِلْمُ عندَه مُحِيطٌ أنَّ الاسمَ الواحدَ قد يَقَعُ على الشَّيئَين مُخْتَلِفَي الصفةِ مُتَبَاينَي المَعَانِي) اهـ.

وقال ابن خزيمة ﷺ في [كتاب التوحيد (ص: ٥٦)]: (وكُلُّ مِن فَهِمَ عن اللهِ خِطَابَه يَعلم أنَّ هذه الأَسَامِي التي هي للهِ تعالى أَسَامِي بَيَّنَ اللهُ ذلك في كتابِه وعلى لِسَانِ نبيه مِمَّا قَدْ أوقَعَ تلك الأَسَامِي على بَعْضِ المَخلُوقِين، ليس على معنى تَشبِيه المَخلُوق بالخَالِق؛ لأنَّ الأَسَامِي قد تتفقُ وتختلفُ المعاني، فالنور وإن كانَ اسمًا للهِ فقد يَقَعَ اسمُ النورِ على بعضِ المَخلُوقِين، فليس معنى النورِ الذي هو اسمُ للهِ فِي المعنى مثلَ النورِ الذي هو خَلْقُ الله) اهـ.

القاعدة التاسعة: أسماءُ اللهِ أعلَامٌ وأَوصَاف، فَهِي أعلَامٌ باعتبارِ دَلَالَتِها على الذَّاتِ، وهي أوصافٌ باعتبارِ دَلالتِها على المَعَانِي، ومَعَانِيهَا مُتباينةٌ؛ لِدَلالةِ كُلِّ واحدٍ منها على مَعْنَاهُ الخَاصِّ، فكُلُّ أسماءِ اللهِ تَدُلُّ على مُسمًّى واحدٍ، وهو اللهُ

وَجَلَّ، ولكِنْ معنى الحَيِّ غيرُ مَعنَى العَلِيمِ، ومَعنَى العَلِيمِ غيرُ مَعنَى القَدِيرِ، ومَعنَى الجَبَّار غيرُ مَعنَى الوَدُود، ومَعنَى العَلِيِّ غَيرُ مَعنَى الغَفُور، وهَكذا. فالعَليمِ: يَدُلُّ على الذَّاتِ والعِلْمِ، والقَدِيرِ: يَدُلُّ على الذَّاتِ والقُدرةِ، والرَّحيمِ: يَدُلُّ على الذَّاتِ والرَّحمةِ.

وأهلُ اللُّغة يَعرِفُون أنَّه لا يُقَالُ: عليمٌ إلَّا لِمن لَه عِلمٌ، ولا سَمِيعٌ إلَّا لِمن له سمعٌ، ولا بَصِيرٌ إلَّا لِمن له بصرٌ، واللهُ وَاحِدٌ في ذَاتِه، لكنَّه وَصَفَ نَفْسَه بَاوصَافٍ مُتعددة، كَمَا فِي قَولِه تعالى: ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ ۝٥ ﴾ [الأعلى:١-٥].

وكُلُّ مَوجُودٍ لابد أن يَتَّصِفَ بصفاتٍ مُتعددة، مع أنَّه واحدٌ في ذَاتِه، والذَّاتُ التي لا تُوصَفُ بِصِفَاتٍ: لَا حَقِيقَةَ لَهَا.

قال شيخ الإسلام ابنُ تَيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت:٧٢٨هـ) في [مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٣)]: (أَسْماءُ اللهِ كُلُّها تدُلُّ على مُسَمًّى واحدٍ، فليس دعاؤُه باسمٍ مِن أسمائِه الحُسْنى مضادًّا لدُعائِه باسمٍ آخَرَ، بل الأمرُ، كما قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وكُلُّ اسمٍ مِن أسمائِه يَدُلُّ على الذَّاتِ المُسَمَّاةِ وعلى الصِّفةِ التي تضَمَّنَها الاسمُ؛ كالعليمِ: يَدُلُّ على الذَّاتِ

والعِلْمِ، والقديرِ: يَدُلُّ على الذَّاتِ والقُدرةِ، والرَّحيمِ: يَدُلُّ على الذَّاتِ والرَّحمةِ) اهـ.

القاعدة العاشرة: بابُ الإخبَارِ والصِّفَاتِ أَوسَعُ مِن بَابِ الأسماء؛ لأنَّ أسماءَ اللهِ تَوقِيفِيَّة، ولأنَّ أسماءَ اللهِ كُلُّها حُسنَى؛ لأنَّها مُتَضَمِّنَة لصفاتِ الكمال الذي لَا نَقْصَ فيه مِن وجه، فكُلُّ اسمٍ مُتَضَمِّنٌ لِصِفَةٍ مِنَ الصِّفَات، ولكن لا يُشتَقُّ اسمٌ مِن كُلِّ صِفَة، فمثلا: الرَّحمن مُتَضَمِّنٌ لِصِفَةِ الرَّحمَة، والعَلِيُّ مُتَضَمِّنٌ لِصِفَةِ العُلُو، والعَزِيز مُتَضَمِّنٌ لِصِفَةِ العِزَّة، والعَلِيم مُتَضَمِّن لِصِفَةِ العِلْم، والحَكِيم مُتَضَمِّنٌ لِصِفَةِ الحِكْمَة، وأمَّا الإخبَارُ عَن اللهِ ﷻ كالإخبار عنه بأنَّه شَيء، أو مَوجُود، أو قَدِيم لا يجوز أن يُشتَقَ منه أسماءٌ لله، وكذلك الإخبارُ المُقَيِّد عَن بعضِ صِفَاتِ اللهِ ﷻ؛ كوَصْفِهِ بأنَّه مُقَلِّبُ القُلُوب، ويَمْكُرُ بالكَافِرين، ويَسخَر مِنَ الكَافِرين، فلا يُشتَقُّ مِن ذلك أسماء له؛ لأنَّ أسماءَ اللهِ الحُسنَى تَوقِيفِيَّة.

قال ابنُ القَيِّمِ رحمه الله: (أنَّ مَا يَدخُلُ فِي بَابِ الإِخبَارِ عَنه تعالى أَوسَعُ مِمَّا يَدخُلُ فِي بَابِ أسمائِه وصِفَاتِه؛ كالشَّيء، والمَوجُود، والقَائِم بِنَفْسِه، فإنَّه يُخبَرُ بِهِ عنه ولَا يَدخُلُ فِي أسمائِهِ الحُسنَى وصِفَاتِه العُلْيَا) [بدائع الفوائد (١/ ٢٨٤)].

***

فَصْل: فِي ذِكْرِ بَعْضِ نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ وأَئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي إِثْبَاتِ مَعَانِي صِفَاتِ اللهِ ﷻ عَلَى ظَاهِرِهَا

إنَّ قراءَةَ نُصُوصِ الصفَاتِ في كتابِ اللهِ ﷻ وسنةِ نبيِّه ﷺ وكلامِ أئمةِ السلفِ ﭭ كافيةٌ فِي معرفةِ حَقيقَةِ مذهبِ السلفِ الصالح، وعلى رأسِهِم رسولُ اللهِ ﷺ وأصحابُهُ الكِرَامُ ﭭ، والتَّابِعُون ومَنْ تَبِعَهُم بإحسانٍ مِنَ القرونِ الثلاثة المُفَضَّلَة الذين زَكَّاهُم اللهُ وعَدَّلهم وأَمَرَنَا بالاقتداءِ بهم، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ **ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ** ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة:١٠٠].

وقَال النبيُّ ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ المَهْدِيّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وإِيَّاكُمْ ومُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**» (١).

وقال النَّبِيُّ ﷺ: «**افْتَرَقَتِ اليَهُودُ عَلَى إِحْدَى وسَبْعِينَ فِرْقَةٍ، وافْتَرَقَتِ**

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، وأحمد (١٧١٨٥).

النَّصَارَى عَلَى اثنَتَينِ وسَبْعِينَ فِرقَةٍ، وسَتَفْتَرِقُ هذِه الأُمَّةُ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرقَةٍ كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَة، قِيلَ: مَن هِيَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلِيه وأَصْحَابِي. وفِي بعض الروايات: هِيَ الجَمَاعَة» [١] .

وقال النبيُّ ﷺ: «**إِنَّها سَتكُونُ فِتْنَةٌ. فَقَالوا: كَيْفَ لَنا يَا رَسُولَ اللهِ؟! أَوْ كَيْفَ نَصْنَعُ؟ قَال: تَرْجِعُونَ إِلَى أَمْرِكُمُ الأَوَّلِ**» [٢] .

فقد دَلَّ الكتابُ والسنةُ والإجماعُ على أنَّ صفاتِ الربِّ ﷻ صفاتٌ حقيقةٌ معلومةُ المَعَانِي وليست مَجَازِيَّة كما يزعم أعداءُ اللهِ الجهمية، فيَجِبُ إمرَارُهَا على ظَاهِرِهَا مِن غَيرِ تَحرِيفٍ ولا تَعطِيلٍ ومِنْ غَيرِ تكييفٍ ولا تَمثِيل:

أَمَّا الكتاب: فقد جَاءَت فيه الآياتُ الصريحةُ الواضحةُ في وَصْفِ اللهِ ﷻ بصفاتِ الجَمَالِ ونُعُوتِ الكَمَال:

١- ومِنْ ذلك قَولُهُ تعالى: ﴿ **ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥** ﴾ [طه:٥]،

٢- وقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ** ﴾ [الأعراف: ٥٤]، [يونس:٣]،

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١).

(٢) رواه الطبراني في الكبير (٢٠/٤٣).

[الفرقان:٥٩]، [السجدة:٤]، [الحديد:٤].

الاستواءُ: صفةٌ فعليةٌ ثابِتَةٌ للهِ ﷻ، وقَدْ عَرَف السلفُ مَعنَى الاستوَاء في لُغَةِ التَّنزِيل، وبَيَّنُوه:

قال عبدُالله بن مَسعُود ﵁ (ت:٣٢هـ) في قوله تعالى: ﴿ **ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ** ۝٥ ﴾: (جَالِسٌ) اهـ. [الرؤية للحكم بن معبد الخزاعي، ونقله عنه أبو الشيخ في طبقات المحدثين (٤/ ٥٣)، والدَّشتِي في إثبات الحد لله (ص:٢٣٣)] .

وقال عبدُالله بن عَباس ﵄ (ت:٦٨هـ): (قَعَد) اهـ. [الصفات لابن المحب الصامت (١/ ٩٩)].

وقال مُجاهد ﵀ (ت:١٠٤هـ) في تفسير: ﴿ **ٱسۡتَوَىٰٓ** ﴾: (عَلَا على العَرش) اهـ. [أخرجه البخاري (٤/ ٣٨٧)].

وقال أبو العاليةِ ﵀ (ت:٩٣هـ) في تفسير: ﴿ **ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ** ﴾ [البقرة: ٢٩]: (ارتَفَع) اهـ. [تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٧٥)].

وقال الكَلْبِيُّ (ت:١١٠هـ) **ومُقاتِلٌ** (ت:١٥٠هـ) ﵏: (استَقَرَّ) اهـ. [تفسير البغوي (٢/ ١٩٧)].

وقال أبو عُبَيدةَ مَعْمَر بنُ مُثنَى (ت:٢٠٩هـ): (صَعِدَ) اهـ. [تفسير البغوي (٢/ ١٩٧)].

وقد رَوَى عبدُالله بنُ أحمَد فِي [كتاب السنة (١٠)] قال: (حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي – يعني أحمد بن حنبل – يَقُولُ: **سَمِعْتُ خَارِجَةَ** (ت:١٦٨هـ)، يَقُولُ: "الْجَهْمِيَّةُ كُفَّارٌ بَلِّغُوا نِسَاءَهُمْ أَنَّهُنَّ طَوَالِقُ، وَأَنَّهُنَّ لَا يَحْلِلْنَ لِأَزْوَاجِهِنَّ لَا تَعُودُوا مَرْضَاهُمْ وَلَا تَشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ، ثُمَّ تَلَا: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢﴾ [طه: ١-٢]، إِلَى قَوْلِهِ ﷻ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وَهَلْ يَكُونُ الِاسْتِوَاءُ إِلَّا بِجُلُوسٍ) اهـ.

قلتُ: وهذا الحَدِيث رَوَاه الإمَام أحمَد، فأينَ هؤلاء المُتَمَسِّحُون به وبمذهبه؟!

قال ابنُ القَيِّم رحمه الله (ت:٧٥١هـ) في [مختصر الصواعق (ص: ١٠٩٥)]: (وأمَّا فَوقِيَّةُ الذاتِ فإنَّها تتنوع بحسبِ مَعنَاها، فيُقال فيها: استَوَى، وعَلَا، وارتَفَع، وصَعِدَ، ويَعرُجُ إليه كَذَا، ويَصعَدُ إليه، ويَنزِلُ مِنْ عندِه، وهو عَالٍ عَلَى كَذَا ورَفِيعُ الدرجات، وتُرفَعُ إليه الأيدي، ويَجلِسُ على كُرسِيِّه) اهـ.

قال شيخُ الإسلَام ابنُ تَيمية رحمه الله (ت:٧٢٨هـ) في [مجموع الفتاوى (٥/ ٥٢٧)]:

(فإذا عُرِفَ أنَّ مَا وُصِفَت به الملائكةُ، وأروَاح الآدميين، مِنْ جِنْسِ الحَرَكَةِ والصُّعُودِ والنُّزُولِ وغَيرِ ذلك، لا يُمَاثِلُ حَرَكَةَ أجسامِ الآدميين، وغَيرُهَا مِمَّا نشهدُهُ بالأبصارِ في الدنيا، وأنه يُمكِنُ فيها مَا لَا يُمكن فِي أجسامِ الآدَمِيين كان مَا يُوصَفُ به الربُّ من ذلك أولَى بالإمكان، وأبعدَ عَنْ مُمَاثَلَةِ نُزُولِ الأَجسَام، بل نُزُولُه لا يُمَاثِلُ نزولَ الملائكةِ وأرواحِ بني آدم، وإن كان ذلك أقربَ مِن نزولِ أجسَامِهم. وإذا كان قُعُودُ الميتِ في قَبْرِه ليس هو مثلَ قُعُودِ البَدَن، فَمَا جَاءَت به الآثارُ عَنِ النبيِّ ﷺ مِن لَفْظِ "القُعُود" و"الجُلُوس" في حَقِّ اللهِ تعالى، كحديث جَعفر بنِ أبي طَالِبٍ رضي الله عنه، وحديثِ عمرَ بنِ الخطاب رضي الله عنه، وغيرِهِمَا: أولَى أَنْ لَا يُمَاثِلَ صِفَاتِ أجسامِ العِبَادِ) اهـ.

٣- وقال تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر:١٠].

٤- وقال تعالى: ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ﴾ [الأعلى: ١].

٥- وقال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٨].

٦- وقال تعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [النحل:٥٠].

٧- وقال تعالى: ﴿ **ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ** ﴾ [الملك: ١٦].

العُلُو: صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ ثابتةٌ للهِ ﷻ، ومِن أسمَائِهِ الحُسنَى العَلِي. وإذا أُطلِق العُلُو فإنِّما يُرَادُ به:

عُلُوُّ الذَّات: أي أنَّ اللهَ ﷻ عالٍ على جميعِ خَلْقِه بذاته، بائنٌ منهم، يَعلمُ أَعمالَهم، ويَسمعُ أقوالَهم، ويَرى حَركاتِهم وسَكناتِهم، لا تَخفَى عليه خافيةٌ. وهذا أنكَرَته الجَهميَّةُ وجَحَدَته.

ويُرَادُ بِهِ أيضًا: **عُلُوَّ الشَّأنِ والقَدْر** بِصِفَاتِ كَمَالِه وجَلَالِه وعَظَمَتِه.

ويُرَادُ بِه أيضًا: **علوَّ القَهْر**: أي المذلِّلُ المُستَعْبِدُ خلقَه، الذي خَضَعَتْ لَهُ الرِّقَاب، وذَلَّتْ لُه الجَبَابِرَة، وعَنَتْ لَهُ الوُجُوه، لِعَظَمَةِ جَلَالِه وكِبْرِيَائِه وقُدرَتِهِ وحُكْمِه.

٨- وقال تعالى: ﴿ **وَتَرَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنۡ حَوۡلِ ٱلۡعَرۡشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡۚ** ﴾ [الزمر:٧٥].

قال البَغَوي ﷺ (ت:٥١٦هـ) في [تفسيره (٤/ ١٠٥)]: (أَيْ: مُحْدِقِينَ مُحِيطِينَ

بِالْعَرْشِ، مُطِيفِينَ بِحَوَافِيهِ أَيْ: بِجَوَانِبِهِ) اهـ.

قلتُ: لأنَّهم يَعرِفُون أينَ ربهم، فهو عَلَى عَرشِه بِحَدٍّ.

٩- وقال اللهُ تعالى لإبلِيسَ -لعنه الله- لَمَّا امتَنَعَ مِن السُّجُودِ لآدم: ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ** ﴾ [ص:٧٥].

١٠- وقال تعالى: ﴿ **وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ** ﴾ [المائدة: ٦٤].

١١- وقال تعالى: ﴿ **وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ** سُبۡحَٰنَهُۥ **وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ** ٦٧ ﴾ [الزمر:٦٧].

اليَد، والقَبْضَة: صِفَةٌ ذاتِيَّةٌ ثابتةٌ للهِ جَلَّ وَعَلَا، وللهِ يَدَان ذَاتِيَّتَان تَلِيقَان به سُبحانه، ليسَتَا كأيدِي المَخلُوقِين.

روى ابنُ جَرِير (ت:٣١٠هـ) **في تفسيره: عن ابنِ عمر** رضي الله عنهما (ت:٧٣هـ)، **قال:** (خَلَقَ اللهُ أربعةً بيده: العَرْش، وعَدْن، والقَلَم، وآدَم، ثم قال لِكُلِّ شَيءٍ: كُن، فكَان) [تفسير الطبري (٢٠/ ١٤٥)، والشريعة للآجري (٧٥٦)].

قلتُ: فَعَرَفَ ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا معنَى اليد، وفَرَّقَ بينَ خَلْقِ اللهِ لهذه الأشياء بيدِه خَاصَّة، وبين خَلقِهِ لسائرِ المَخلُوقَات بالكَلِمَة، وهذا الحديث مِمَّا لا يُقَالُ بالرأي، فله حُكْمُ الرَّفْع.

قال أحمدُ بنُ حَنبل رَحِمَهُ اللَّهُ (ت:٢٤١هـ): (قَلْبُ العَبدِ بين أُصبُعَين، وخَلَق آدَمَ بيَدِه، وكلَّما جَاءَ الحديثُ مِثلُ هَذَا قُلْنَا بِهِ) اهـ. [إبطال التأويلات لأبي يعلى (ص: ٤٥)].

وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت:٢٠٤هـ): (لِلهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أسماءٌ وصِفاتٌ جاءَ بها كِتابُه، وأخبَر بها نبيُّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَه... أنَّه سميعٌ، وأنَّ له يَدينِ بقَولِه: ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** ﴾، وأنَّ له يَمِينًا بقَولِه: ﴿ **وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ** ﴾) اهـ. [طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٢)].

وقال ابنُ قُتَيبَة الدِّينَوَرِي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت:٢٧٦هـ) في تفسيرِ قَولِه تعالى: ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** ﴾ [المائدة:٦٤]: (**هُمَا اليَدَانِ اللَّتَانِ تَعرِفُ النَّاس**، كذلك قَال ابنُ عباسٍ في هذه الآية: "اليَدَان: اليَدَان") اهـ. [الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية (ص:٤١)].

وقال البَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت:٣٢٩هـ): (واللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى سميعٌ بصيرٌ، سميعٌ عليمٌ، يداه

مَبسُوطَتَانِ) اهـ. [شرح السنة (ص: ٨٦)].

وقال أبو نَصرِ السِّجْزِي رحمه الله (ت:٤٤٤هـ): (أهلُ السُّنَّةِ مُتَّفِقون على أنَّ الله سبحانه يدينِ، بذلك ورَدَ النَّصُّ في الكتابِ والأثَرِ، قال اللهُ تعالى: ﴿ **لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ [ص: ٧٥]، وقال النبيُّ ﷺ: «**وكِلْتا يَدَيِ الرَّحمنِ يمينٌ**» [(١)]) اهـ. [رسالة السِّجزِي إلى أهلِ زَبِيد في الرَّدِّ على مَنْ أنكَرَ الحرفَ والصوت (ص: ٢٦٣)].

وقال ابنُ تَيميَّةَ رحمه الله (ت:٧٢٨هـ): (إنَّ للهِ تعالى يَدينِ مُختصَّتَينِ به، ذاتيَّتَينِ له، كما يَليقُ بجلالِه) اهـ. [مجموع الفتاوى (٦/ ٢٦٣)].

١٢- وقال تعالى: ﴿ **وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا** ﴿١٦٤﴾ ﴾ [النساء: ١٦٤].

١٣- وقال تعالى: ﴿ **وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ** ﴾ [التوبة:٦].

١٤- وقال تعالى: ﴿ **قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا** ﴿١٠٩﴾ ﴾ [الكهف: ١٠٩].

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٧).

١٥- وقال تعالى: ﴿ **وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤** ﴾ [الصافات:١٠٤].

١٦- وقال تعالى: ﴿ **وَإِذۡ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئۡتِ ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠** ﴾ [سورة الشعراء: ١٠].

١٧- وقال تعالى: ﴿ **فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٠** ﴾ [القصص:٣٠].

الكَلَام: صِفةٌ ذاتيَّةٌ فِعليَّةٌ ثابتةٌ لله ﷻ، فهي ذاتيَّةٌ باعتبارِ الأصل، وفِعليةٌ باعتبارِ آحَادِ الكلام. فالله يتكلم ويُنادِي إذا شَاء، وكلامُه بصَوتٍ يُسمَع وحَرْفٍ يُقرَأ، وقد تَكَلَّم بالتَّورَاة، والإنجِيل، وتَكَلَّم بالقُرآن، وهو كَلَامُهُ غَيرُ مَخلُوق، والقرآنُ كَلَامُ اللهِ غَيرُ مَخلُوق حَيثُمَا تَوَجَّه، مِنه بَدَأَ وإليه يَعُود إذَا أَذِنَ بِرَفْعِهِ مِنَ المَصَاحِفِ والقُلُوبِ قَبْلِ قِيَامِ السَّاعَة.

قال أبو زكريا الفَرَّاء رحمه الله (ت:٢٠٧هـ): (العَرَبُ تُسَمِّي مَا يُوصل إلى الإنسانِ كلامًا بأيِّ طريقٍ وَصَلَ، ولكن لا تُحَقِّقُه بالمَصدَر – يعني: ﴿ **وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا** ﴾ – فإذا حُقِّقَ بالمَصدَر، لَمْ يَكُنْ إلَّا حَقِيقةَ الكَلَام) اهـ. [تفسير البغوي (١/ ٧٢٣)].

وعن السُّدِّي رحمه الله (ت:١٢٧هـ) في قوله تعالى: ﴿ **فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ** ﴾ [التوبة:٦]، قال: (أَمَّا كَلَامُ اللهِ: فالقُرآن) اهـ. [تفسير ابن أبي حاتم (١٠٠٨٨)، وتفسير الطبري (١١/ ٣٤٧)].

وقال أحمدُ بنُ حَنبَلٍ رحمه الله (ت:٢٤١هـ): (نقولُ: إنَّ اللهَ لم يَزَلْ مُتكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، ولا نقولُ: إنَّه كان، ولا يتكَلَّمُ حَتَّى خَلَق الكَلَامَ) اهـ. [الرد على الزنادقة والجهمية (ص: ١٣٩)].

وقال حَنبَلُ بنُ إسحاقَ (ت:٢٧٣هـ): **قُلتُ لِأبي عَبدِاللهِ:** (يُكَلِّمُ عَبدَه يَومَ القيامةِ؟ قال: نَعَمْ؛ فمَن يَقضي بَينَ الخَلقِ إلَّا اللهُ؟! يُكَلِّمُ اللهُ عَبدَه ويَسأَلُه، اللهُ مُتكَلِّمٌ، لم يَزَلِ اللهُ يأمُرُ بما شاءَ ويَحْكُمُ، وليس لِله عِدْلٌ ولا مِثْلٌ، كيف شاءَ، وأَنَّى شاءَ) اهـ. [الإبانة الكبرى لابن بطة (٦/ ٣٢١)].

قلتُ: أثبتَ الإمامُ أحمدُ أنَّ الكَلَامَ صِفَةٌ قَدِيمَةُ النَّوعِ، وصفةٌ مُتَجَددةُ الآحَاد متعلقةٌ بِمَشِيئَتِه، فإنَّه سبحانه يَتكَلَّم إذَا شَاء، أنَّى شاء، كَيف شاء.

وعن صالحُ بنُ أحمدَ بنِ حَنبلٍ، وحنبلٌ: أنَّ أحمدَ رحمه الله **قال:** (جِبريلُ سَمِعَه من اللهِ تعالى، والنبيُّ ﷺ سمِعَه من جِبريلَ، والصَّحابةُ سمِعتْه من النبيِّ ﷺ) اهـ. [الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (١/ ٣٣١)].

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت:٧٢٨هـ): (استفاضتِ الآثارُ عنِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصَّحابةِ والتَّابعينَ ومَن بعدَهم مِن أئمَّةِ السُّنَّة؛ أنَّه سُبحانَه يُنادِي بصوتٍ؛ نادَى موسى، ويُنادي عِبادَه يومَ القِيامةِ بصوتٍ، ويَتكلَّمُ بالوَحْيِ بصوتٍ، ولم يُنقَلْ عن أحدٍ مِن السَّلَفِ أنَّه قال: إنَّ اللهَ يَتكلَّمُ بلا صَوتٍ، أو بلا حرفٍ، ولا أنَّه أنْكَرَ أنْ يَتكلَّمَ اللهُ بصوتٍ أو بحرفٍ) اهـ. [مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠٤)].

١٨- وقال تعالى: ﴿ **ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ۚ كَانَ وَعْدُهُۥ مَفْعُولًا** ﴿١٨﴾ ﴾ [المزمل:١٨].

قال مُجَاهد رَحِمَهُ اللَّهُ (ت:١٠٤هـ): (تَنفَطِرُ مِن ثِقَلِ رَبِّها تعالى) اهـ. [فتح الباري لابن حجر (٨/ ٦٧٥)].

١٩- وقال تعالى: ﴿ **تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ** ﴾ [الشورى:٥].

قال ابنُ عَبَاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (ت:٦٨هـ): (يعني مِن ثِقَلِ الرحمنِ وعَظَمَتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى) اهـ. [تفسير الطبري (٢٠/ ٤٦٦)].

والثِّقَل: صِفَةٌ ثَابِتَةٌ للهِ جَلَّ وَعَلَا على مَا يَلِيقُ بِهِ، يُمِرُّهَا أهلُ السُّنَّةِ مِن غَيرِ تَحرِيفٍ ولَا تَعطِيل، ومِن غَيرِ تَكييفٍ ولَا تَمثِيل.

٢٠- وقال تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ** ﴿١١﴾ ﴾ [الشورى:

١١].

٢١- وقال تعالى: ﴿ **قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ٤٦** ﴾ [طه:٤٦].

٢٢- وقال تعالى: ﴿ **قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ١** ﴾ [المجادلة: ١].

٢٣- وقال تعالى: ﴿ **أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡۚ** ﴾ [الكهف: ٢٦].

السَّمع: صِفَةٌ ذاتيةٌ فعليةٌ ثَابِتَةٌ للهِ ﷻ، فإنَّه سبحانه لَمْ يَزَلْ مُتَّصِفًا بالسَّمْع، وأيضًا له صِفَةُ السَّمْعِ المُتَعلِّقة بمشيئتِه، ومن أسمائِهِ الحُسنَى السَّمِيع.

والبَصَر: صفةٌ ذاتيةٌ فعليةٌ ثابتةٌ لله ﷻ، لَمْ يَزَلْ مُتَّصِفًا بِهَا، وكذلك له صفةُ البصرِ المتعلقةُ بمشيئتِهِ، ومِن أسمَائِهِ الحُسنَى البَصِيْر.

قال قَتَادَة رحمه الله (ت:١١٧هـ): (﴿ **أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡۚ** ﴾، فلا أحَدَ أبصَرُ مِنَ اللهِ ولا أسمَعَ، تبارك وتعالى) اهـ. [تفسير الطبري (١٥/ ٢٣٣)].

وقال الأزهريُّ رحمه الله (ت:٣٧٠هـ): (السَّميعُ: مِن صِفاتِ اللهِ وأسمائِه، وهو الذي وَسِعَ سَمْعُه كُلَّ شَيءٍ... والعَجَبُ مِن قومٍ فَسَّروا السَّميعَ بمعنى المُسمِعِ؛ فِرارًا مِن وَصفِ اللهِ بأنَّ له سَمعًا، وقد ذَكَر اللهُ الفِعلَ في غيرِ مَوضِعٍ مِن كِتابِه، فهو

سميعٌ ذو سَمعٍ، بلا تكييفٍ ولا تشبيهٍ بالسَّميعِ مِن خَلْقِه، ولا سَمْعُه كسَمْعِ خَلْقِه، ونحن نَصِفُه بما وَصَف به نَفْسَه بلا تحديدٍ ولا تكييفٍ) اهـ. [(تهذيب اللغة (٢/ ٧٤)].

وقال ابنُ القيِّمِ رحمه الله (ت:٧٥١هـ): (قد تقَرَّرَ عقلًا ونقلًا أنَّ لله تعالى صفةَ البَصَرِ ثابتةً له، كصِفةِ السَّمعِ) اهـ. [بدائع الفوائد (٢/ ٣٩٥)].

٢٤- ومِن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿ **بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ** ﴿١٢﴾ ﴾ [الصافات:١٢]. بقراءَةِ الضَّم، كَمَا عليه أكثرُ القُرَّاء.

٢٥- وقال تعالى: ﴿ **وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ** ﴾ [الرعد: ٥].

العَجَب: صِفَةٌ فِعلِيَّةٌ ثابتةٌ للهِ جل وعلا، والعَجَبُ بِمَعنَى استغرَابِ الشَيءِ لِخَفَاءِ السَّبب مَنفِيٌّ عَن الله سبحانه وتعالى، فهو عَالِمُ الغَيبِ والشَّهَادَة، لكنَّه عَجَبٌ بالنَّظَرِ إلى حَالِ المُتُعُجَّبِ منه، بأنْ يفعَلَ شيئًا مَا يَنبَغِي لَه فِعْلُهُ، وهذا ثَابِتٌ لله جل وعلا بدلالَةِ نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّة، كَمَا يَلِيقُ به جل وعلا،

ومِن ذَلك قولُ النبي صلى الله عليه وسلم: «**عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيَرِهِ، يَنْظُرُ**

إِلَيْكُمْ أَزِلِينَ قَنِطِينَ، فَيَظَلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ» (١).

والمَعنى الثاني للعَجَب هو: المحبَّةُ بتعظيمِ قَدْرِ الطَّاعةِ، والسُّخطُ بتعظيمِ قَدْرِ الذَّنبِ.

ومِن ذَلك قولُ النبي ﷺ: «**عَجِبَ اللهُ مِن قومٍ يدخلونَ الجَنَّةَ في السَّلاسلِ**» (٢)

وقولُ النبي ﷺ: «**عَجِبَ ربُّنا مِن رجُلَينِ: رَجُلٍ ثَارَ عَن وِطَائِه ولِحَافِه مِن بَيْنِ حِبِّه وأَهلِه إلى صَلَاتِه**» (٣).

وقوله ﷺ: «**عَجِبَ رَبُّك مِن شَابٍّ لَيسَ لَه صَبْوَةٌ**» (٤).

قال ابنُ بطَّةَ العُكبري الحنبلي رحمه الله (ت:٣٨٧هـ) في [الإبانة الكبرى (٧/ ١٣١)]:

(بابُ الإيمانِ بالتعَجُّبِ: وقالت الجَهميَّةُ: إنَّ اللهَ لا يَعجَبُ، قال اللهُ عز وجل: بَلْ

---

(١) تفسير ابن كثير (٥٧٢/١).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠١٠).

(٣) أخرجه أحمد (٣٩٤٩)، وأبو داود (٢٥٣٦).

(٤) أخرجه أحمد (١٧٣٧١)، وأبو يعلى (١٧٤٩)، والطبراني (٨٥٣).

عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ، هكذا قَرَأَهَا ابنُ مسعودٍ، وقيل لإبراهيمَ: إنَّ شُرَيحًا قرَأَها: ﴿**عَجِبْتَ**﴾ [الصافات: ١٢]، فقال: "كان شُرَيحٌ مُعجَبًا برأيِه، عبدُاللهِ بنُ مَسعودٍ أعلَمُ من شُرَيحٍ". والتعَجُّبُ على وجهينِ؛ أحَدُهما: المحبَّةُ بتعظيمِ قَدْرِ الطَّاعةِ، والسُّخطُ بتعظيمِ قَدْرِ الذَّنبِ، ومن ذلك قَولُ النَّبيِّ ﷺ: «**عَجِبَ رَبُّك من شابٍّ ليس له صَبْوةٌ**»، أي: أنَّ اللهَ مُحِبٌّ له، راضٍ عنه، عظيمٌ قَدْرُه عنده، والثَّاني: التعَجُّبُ على معنى الاستِنكارِ للشَّيءِ، وتعالى اللهُ عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا؛ لأنَّ المتعَجِّبَ مِنَ الشَّيءِ على معنى الاستِنكارِ هو الجاهِلُ به الذي لم يكُنْ يَعرِفُه، فلمَّا عَرَفه ورآه استنكَرَه، وعَجِبَ منه، وجَلَّ اللهُ أن يُوصَفَ بذلك! وقد جاءت السُّنَّةُ عن النَّبيِّ ﷺ بما دَلَّ على التعَجُّبِ الأوَّلِ) اهـ.

٢٦- وقال تعالى: ﴿ **هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ** ﴾ [البقرة: ٢١٠].

٢٧- وقال تعالى: ﴿ **وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا** ﴿٢٢﴾ ﴾ [الفجر: ٢٢].

المَجِيء والإتيَان: مِن الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةِ الثابِتَةِ للهِ ﷻ المُتعلقةِ بمَشِيئَتِه.

قال الإمامُ الدَّارِمي رحمه الله (ت:٢٨٠هـ) في [نقضه على المريسي (ص:٢٥٧)]: (فَيُقَالُ لِهَذَا المُعَارِضِ المُفْتَرِي عَلَى اللهِ: قَدْ فَسَّرْتَ هَذِهِ الآيَةَ عَلَى خِلَافِ مَا عَنَى

وَفَسَّرَهَا رَسُولُه ﷺ، وَعَلَى خِلَافِ مَا فَسَّرَهَا أَصْحَابُهُ. قَدْ رَوَيْنَا تَفْسِيرَهَا عَنْهُمْ فِي صَدْرِ هذَا الكتاب بِأَسَانِيدِهَا المَعْرُوفَةِ المَشْهُورَةِ، عَلَى خِلَافِ مَا فَسَّرْتَ وادَّعَيْتَ عَنْ هَؤُلَاءِ المُفَسِّرِينَ، فَمَنْ مُفَسِّرُوكَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَحْكِي عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا فِيهَا كَذَا، وَقَالَ آخَرُونَ فِيهَا كَذَا؟ فَمَنْ هَؤُلَاءِ الأَوَّلُونَ وَالآخِرُونَ؟ فَاكْشِفْ عَنْ رُؤُوسِهِم وسَمِّهِم بِأَسْمَائِهِمْ، فَإِنَّكَ لَا تَكْشِفُ إِلَّا عَنْ زِنْدِيقٍ أَوْ جَهْمِيٍّ، لَا يُؤْمِنُ بِالله وَلَا بِاليَوْمِ الآخِرِ، وَلَا يُحْكَمُ لَكَ بِتَفْسِيرِ هَؤُلَاءِ المُعَنْعِنِينَ عَلَى تَفْسِيرِ هَؤُلَاءِ المَكْشُوفِينَ الَّذِينَ سَمَّيْنَاهُمْ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ وَالتَّابِعِينَ، أَصْحَابُ التَّفْسِيرِ مَعْرُوفُونَ - مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - ، وَالتَّابِعِينَ عِنْدَ الأُمَّةِ مِثْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابت، وأُبَيِّ بْن كَعْبٍ، وَنُظَرَائِهِمْ رضي الله عنهم، وَمِنَ التَّابِعِينَ؛ مِثْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَأَبِي صَالِحٍ الحَنَفِيِّ وَالسُّدِّيِّ وَقَتَادَةَ، وَغَيْرِهِمْ، فَعَنْ أَيِّهِمْ تَحْكِي هَذِهِ التَّفَاسِيرَ الَّتِي تَروِيهَا عَلَى رَبِّ العَالَمِينَ؟ فإِنَّا مَا وَجَدْنَاهُمْ مُخَالِفِينَ لِمَا ادَّعَيْتَ عَلَى الله فِي كِتَابِهِ، أَتَيْنَاكَ بِهَا عَنْهُمْ فِي صَدْرِ هَذَا الكِتَابِ، مَنْصُوصَةً مُفَسَّرَةً، فَعَمَّنْ تَرْوِي هَذِهِ الضَّلَالَاتِ وَإِلَى مَنْ تُسْنِدُهَا؟ فَصَرِّحْ بِهِمْ كَمَا صَرَّحْتَ بِبِشْرٍ المَرِيسِيِّ وَابْنِ الثَّلْجِيِّ... إلى أن قال: وَأَمَّا مَا ادَّعيت من انْتِقَال مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ أَنَّ ذَلِكَ صِفَةُ المَخْلُوقِينَ، فَإِنَّا لَا نُكَيِّفُ مَجِيئَهُ وَإِتْيَانَهُ أَكْثَرَ مِمَّا وَصَفَ النَّاطِقُ مِنْ كِتَابِهِ، ثُمَّ مَا وَصَفَ رَسُولُهُ ﷺ) اهـ.

قلتُ: نَقَلَ الدارمي إجماعَ السلفِ مِنَ الصحابةِ والتَّابِعِينَ على إثباتِ صِفَتَي المَجِيء والإتيَان والأخذِ بمعناها الظاهر، مع تفويضِ كيفيةِ تلك الصفات.

وقال الدارمي رحمه الله في [الرد على الجهمية (ص:٩٥)]: (فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: مَعْنَى إِتْيَانِهِ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ، وَمَجِيئِهِ وَالْمَلَكِ صَفًّا صَفًّا، كَمَعْنَى كَذَا وَكَذَا. قُلْتُ: هَذَا التَّكْذِيبُ بِالْآيَةِ صُرَاحًا، تِلْكَ مَعْنَاهَا بَيِّنٌ لِلْأُمَّةِ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَعْنَاهَا الْمَفْهُومِ الْمَعْقُولِ عِنْدَ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، فَأَمَّا مَجِيئُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِتْيَانُهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ، فَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِيهِمْ يَوْمَئِذٍ كَذَلِكَ لِمُحَاسَبَتِهِمْ، وَلِيَصْدَعَ بَيْنَ خَلْقِهِ وَيُقَرِّرَهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ، وَيَجْزِيَهُمْ بِهَا، وَلِيُنْصِفَ الْمَظْلُومَ مِنَ الظَّالِمِ، لَا يَتَوَلَّى ذَلِكَ أَحَدٌ غَيْرُهُ تَبَارَكَ اسْمُهُ وَتَعَالَى جَدُّهُ، فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِذَلِكَ لَمْ يُؤْمِنْ بِيَوْمِ الْحِسَابِ) اهـ.

قال ابنُ أبي زيدٍ القيرواني المَالِكِي رحمه الله (ت:٣٨٦هـ): (ممَّا أَجمَعَت عليهِ الأئِمَّةُ مِن أمورِ الدِّيانةِ، ومن السُّنَنِ التي خلافُها بِدعةٌ وضَلالةٌ... أنَّه يجيءُ يومَ القيامةِ بَعْدَ أن لم يكُنْ جَائِيًا) اهـ. [الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ (ص: ١٠٧-١١٧)].

قلتُ: وهذا تَصرِيحٌ مِن ابنِ أَبِي زَيد القيرَوَانِي بإثبات صفةِ المَجِيءِ الفِعليَّةِ

الاختِيَارِيَّة.

٢٨- وقال تعالى: ﴿ **يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ**﴾ [القلم:٤٢].

السَّاق: صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ ثَابِتَةٌ للهِ ﷻ، فهو مُتَّصِفٌ بِأَنَّ لَه سَاقَيْن، وهذا الكَشْفُ عَن سَاقِ اللهِ ﷻ كَمَا في قَولِ النبي: «**يَكْشِفُ ربُّنا عَنْ ساقِه، فيسجُدُ له كُلُّ مُؤْمِنٍ**» [(١)].

وعَن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**عَن نُورٍ عَظِيمٍ فَيَخِرُّونَ لَهُ سُجَّدًا**» [(٢)].

فإن قِيل: قد تَنَازَع الصحابةُ في تَفسِيرِ "السَّاقِ" في هذه الآية.

فأقول: تَنَازعوا فيها لأجلِ أنَّ لفظ "سَاق" جاءَ مُنكَّرًا، فاحتَمَلَ أكثرَ مِنْ مَعنى، فقالَ بعضُهُم أنَّ المُرَادَ في هذه الآية الكشفُ عن "الشدةِ"، كما جاء ابن عباس رضي الله عنه، لكنهم لم يَختلفوا في إثباتِ صفة الساقين للهِ جَلَّ وَعَلَا. مع أنَّ الصوابَ كَمَا جَاءَ في الحديث مُطابَقَةً أنَّ هذه آيةٌ مِن آياتِ الصفات، وأنَّ الساقَ فيها مِن صِفَاتِ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩١٩)، ومسلم (١٨٣).

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٧٢٨٣)، وابن جرير في التفسير (٢٣/ ١٩٥).

اللهِ الذاتية.

روى ابنُ مَنْدَه رحمه الله (ت:٣٩٥هـ) في [الرد على الجهمية (١/ ١٦)]: **عن ابن مسعود** رضي الله عنه، في قوله جل وعز: ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ [القلم: ٤٢]، قال: (عن سَاقَيْه)، قال أبو عبدالله: هكذا في قِرَاءَةِ ابنِ مَسعُود، و ﴿ **يُكْشَفُ** ﴾ بفَتْحِ اليَاء وكَسْرِ الشِّين. اهـ.

وأَخرَجَ عبدُالرزاق رحمه الله (ت:٢١١هـ) في [تفسيره (٣٢٩٣)] **عن ابن مسعود** رضي الله عنه، في قوله تعالى: ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ [القلم: ٤٢]، قال: (عن سَاقِه؛ يعني: سَاقه تبارك وتعالى) اهـ.

وبوَّب البخاريُّ رحمه الله (ت:٢٥٦هـ) في [صحيحه (٤٩١٩) كتاب التفسير، باب: يوم يُكشَف عَنْ سَاق]: (فيَكشِف عَن سَاقِه) اهـ.

قال ابنُ القَيِّم رحمه الله (ت:٧٥١هـ) في [الصَّواعِقُ المرْسَلَة على الجهمية والمعطلة (١/ ٢٥٢)]: (الثَّامِنُ: أن نقولَ: مِنْ أينَ في ظاهِرِ الْقُرْآنِ أنَّ للهِ ساقًا؟ وليس مَعَكَ إِلَّا قولُهُ تعالى: ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ [القلم: ٤٢]، والصَّحَابَةُ مُتنازِعُون في تفسيرِ الآيةِ؛ هَلِ المرادُ الكَشْفُ عن الشِّدَّةِ، أو المُرَادُ بها أنَّ الرَّبَّ تعالى يكشِفُ

عن ساقِهِ؟ ولا يُحْفَظُ عن الصَّحَابةِ والتَّابِعينَ نزاعٌ فيما يُذْكَرُ أنَّهُ من الصِّفاتِ أم لا في غيرِ هذا الموْضِعِ، وليس في ظَاهِرِ الْقُرْآنِ ما يدُلُّ على أنَّ ذلك صِفَةُ اللهِ؛ لأنَّه سُبحانَهُ لم يُضِفِ السَّاقَ إليه، وإنَّما ذَكَرَه مجرَّدًا عن الإضافَةِ مُنكَّرًا، والذينَ أثبتُوا ذلكَ صِفَةً كاليدَيْنِ والإصْبعِ لم يأخُذُوا ذلك من ظَاهِرِ القُرآنِ، وإنَّما أثْبَتُوه بحديثِ أبي سَعيدٍ الْخُدْرِيِّ المتَّفَقِ على صِحَّتِهِ، وهو حديثُ الشَّفَاعةِ الطَّويلُ، وفيه: «**فيَكْشِفُ الرَّبُّ عن سَاقِهِ، فيَخِرُّون له سُجَّدًا**»، ومَنْ حَمَلَ الآيةَ على ذلك قال: قولُهُ تَعَالى: ﴿ **يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ** ﴾ [القلم: ٤٢] : مُطابقٌ لقولِهِ ﷺ: «**فيَكْشِفُ عن سَاقِهِ، فيَخِرُّون له سُجَّدًا**»، وتنكيرُهُ للتَّعظِيمِ والتَّفخِيمِ، كأنَّه قال: يُكْشَفُ عن ساقٍ عَظيمةٍ؛ جَلَّتْ عَظَمَتُها، وتَعالَى شأنُهَا أنْ يكونَ لها نظيرٌ أو مَثِيلٌ أو شَبِيهٌ. قالوا: وحَمْلُ الآيَةِ على الشِّدَّةِ لا يَصِحُّ بوجهٍ؛ فإنَّ لُغةَ القَوْمِ في مِثْلِ ذلك أن يُقالَ: كُشِفَتِ الشِّدَّةُ عن القومِ، لا كُشِفَ عَنْهَا، كما قال الله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا كَشَفۡنَا عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابَ إِذَا هُمۡ يَنكُثُونَ ٥٠** ﴾ [الزخرف: ٥٠] ، وقال: ﴿ **وَلَوۡ رَحِمۡنَٰهُمۡ وَكَشَفۡنَا مَا بِهِم مِّن ضُرّٖ** ﴾ [المؤمنون: ٧٥] ؛ فالعذابُ والشِّدَّةُ هو المكشُوفُ لا المَكْشُوفُ عنه، وأيضًا فهناك تَحْدُث الشِّدَّةُ وتَشْتَدُّ ولا تُزَالُ إلَّا بدُخُولِ الجنَّةِ، وهناكَ لا يُدْعَوْنَ إلى السُّجُودِ، وإنما يُدْعَوْنَ إليه أشدَّ ما كَانَتِ الشِّدَّةُ) اهـ.

٢٩- وقال تعالى: ﴿ **وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾** ﴾ [الرحمن:٢٧].

٣٠- وقال تعالى: ﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ** ﴾ [القصص:٨٨].

الوَجْه: صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ ثَابِتَةٌ للهِ ﷻ، فإنَّ له وجهًا يَلِيقُ بجَلَالِه وكَمَالِه، لَا كَوجُوهِ المَخلُوقِين.

قال الشافعيُّ رحمه الله (ت:٢٠٤هـ): (للهِ تبارك وتعالى أسماءٌ وصِفاتٌ جاءَ بها كِتابُه، وأخْبَر بها نبيُّه ﷺ أمَّتَه... وأنَّ له وجهًا بقَولِه: ﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ** ﴾ [القصص:٨٨]، وقَولِه: ﴿ **وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾** ﴾ [الرحمن:٢٧]) اهـ. [طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٢٨٢)].

وقال ابنُ مَندَه رحمه الله (ت:٣٩٥هـ): (مِنْ صِفَاتِ اللهِ عز وجل التي وصَفَ بها نفْسَه قَولُه: ﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ** ﴾، وقال: ﴿ **وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾** ﴾، وكان النبيُّ ﷺ يَستعيذُ بوَجْهِ اللهِ من النَّارِ والفِتنِ كلِّها، ويَسألُ به) اهـ. [(مجموع الفتاوى (٣/ ٣٦)].

وقال عَبدُالغَنِي المَقدسِي الحنبلي رحمه الله (ت:٦٠٠هـ): (من الصِّفاتِ التي نَطَق بها القُرآنُ، وصَحَّت بها الأخبارُ: الوَجهُ. وقال اللهُ عز وجل: ﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا**

وَجۡهَهُۥۚ ﴾، وقال ﷻ: ﴿ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ﴾؛ فهذه صِفةٌ ثابتةٌ بنَصِّ الكِتابِ وخَبَر الصَّادقِ الأمينِ؛ فيجِبُ الإقرارُ بها والتسليمُ، كسائِرِ الصِّفاتِ الثَّابتةِ بواضِحِ الدَّلالاتِ) اهـ. [الاقتصاد في الاعتقاد (ص: ٩٦- ٩٨)].

٣١- وقال تعالى: ﴿ **وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ٢٣** ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣].

والمعنى: وجوه المؤمنين "نَاضِرَةٌ" في الجنة، نَاضِرَةٌ مِنَ النَّضْرَة، وهي الحُسْن والبَهَاء، ﴿ **إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ٢٣** ﴾ أي: تنظُرُ إلى رَبِّهَا بأَعْيُنِهَا فِي الجَنَّة؛ فالنَّظَر إذا عُدِّيَ بحرف "إلى" فمَعنَاه نظر العين.

٣٢- وقال تعالى: ﴿ **لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ** ﴾ [يونس:٢٦].

والزيادة: هي النَّظَرُ إلى وَجْهِ الله ﷻ.

٣٣- وقال تعالى: ﴿ **كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ١٥** ﴾ [المطففين:١٥].

قال الحَسَن البصري رحمه الله (ت:١١٠هـ): (يَكشِفُ الحِجَابَ، فينظُرُ إليه المؤمنون والكافرون ثم يُحجَب عنه الكافرون، وينظر إليه المؤمنون كُلَّ يومٍ غُدُوةً وعَشِيَّةً) [تفسير الطبري (٢٤/ ٢٠٥)].

٣٤- وقال تعالى: ﴿ **ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ [التوبة:٧٩].

٣٥- وقال تعالى: ﴿ **ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ١٥** ﴾ [البقرة:١٥].

قال الأَزهَرِي رحمه الله (ت:٣٧٠): (يُقال: سَخِرَ مِنه وبه: إذا تَهَزَّأَ به) [تهذيب اللغة (٧/ ١٦٧)].

السُّخْرِيَة والاستِهْزَاءُ: مِن الصفاتِ الفِعلِيَّة الثَّابِتَةِ المتعلقة بمشيئة اللهِ جل وعلا، وأهلُ السنةِ يُثبِتُونَهَا على الحقيقة، على الوجهِ اللَّائِقِ باللهِ عز وجل، فاللهُ يَسخَرُ ويَستَهْزِأُ بِمَنْ يَستَحِقُّ ذلك بِحِكْمَتِهِ البَالِغَة وعَدْلِهِ المُطلَق، فهي من هذا الوَجه كمالٌ في حَقِّ الخالق.

عَن ابنِ عَبَاسٍ رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿ **ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ** ﴾، قال: (يَسخرُ بِهِم للنِّقْمَةِ مِنهُم) اهـ. [تفسير الطبري (١/ ٣١٧)].

قالَ أبو القَاسِم الأصبَهَانِي رحمه الله (ت:٥٣٥هـ): (تولَّى الذَّبَّ عَنْهُمْ يعني:

المؤمِنينَ حين قالوا: ﴿ **إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤** ﴾ [البقرة: ١٤]، فقال: ﴿ **ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ** ﴾ [البقرة: ١٥]، وقَالَ: ﴿ **فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ** ﴾ [التوبة: ٧٩]، وأجَابَ عَنْهُم فقال: ﴿ **أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ** ﴾ [البقرة: ١٣]، فأجَلَّ أَقْدَارَهم أنْ يُوصَفُوا بِصَفَةِ عَيْبٍ، وتَوَلَّى المُجَازَاةَ لَهُمْ فقال: ﴿ **ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ** ﴾ [البقرة: ١٥]، وقال: ﴿ **سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ** ﴾ [التوبة: ٧٩] ؛ لِأَنَّ هاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ إذا كانَتَا من الله، لم تكونَا سَفَهًا؛ لأَنَّ اللهَ حكيمٌ، والحَكِيمُ لَا يَفعَلُ السَّفَهَ، بَلْ مَا يكونُ مِنْهُ يَكُونُ صَوَابًا وحِكْمَةً) [الحجة في بيان المحجة (١/ ١٦٨)].

٣٦- وقال تعالى: ﴿ **خُذُوهُ فَٱعۡتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ ٤٧ ثُمَّ صُبُّواْ فَوۡقَ رَأۡسِهِۦ مِنۡ عَذَابِ ٱلۡحَمِيمِ ٤٨ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ٤٩** ﴾ [الدخان:٤٧-٤٩].

قال ابنُ كَثير رحمه الله: (وقوله تعالى: ﴿ **ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ٤٩** ﴾ ، أَيْ: قُولُوا لَهُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّهَكُّمِ وَالتَّوْبِيخِ) اهـ. [تفسير ابن كثير (٧/ ٢٣٩)].

قال ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: (أَيْ لَسْتَ بِعَزِيزٍ وَلَا كَرِيمٍ) [تفسير ابن كثير (٧/ ٢٣٩)].

عَنْ عِكْرِمَةَ رحمه الله قَالَ: «**لَقِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَا جَهْلٍ -لَعَنَهُ اللهُ- فَقَالَ: "إِنَّ اللهَ**

تَعَالَى أَمَرَنِي أَنْ أَقُولَ لَكَ: ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٥ ﴾ [الْقِيَامَةِ: ٣٤، ٣٥] قَالَ: فَنَزَعَ ثَوْبَهُ مِنْ يَدِهِ، وَقَالَ: مَا تَسْتَطِيعُ لِي أَنْتَ وَلَا صَاحِبُكَ مِنْ شَيْءٍ. وَلَقَدْ عَلِمْتَ أَنِّي أَمْنَعُ أَهْلِ الْبَطْحَاءِ، وَأَنَا الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ. قَالَ: فَقَتَلَهُ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ بَدْرٍ وَأَذَلَّهُ وَعَيَّرَهُ بِكَلِمَتِهِ، وَأَنْزَلَ: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ۝٤٩ ﴾» [تفسير ابن كثير (٧/ ٢٣٩)، والدر المنثور (٧/ ٤١٨)].

٣٧- وقال تعالى: ﴿ **وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ** ۝٥٤ ﴾ [آل عمران:٥٤].

٣٨- وقال تعالى: ﴿ **كَذَٰلِكَ كِدۡنَا لِيُوسُفَۖ مَا كَانَ لِيَأۡخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلۡمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ** ۝٧٦ ﴾ [يوسف:٧٦].

٣٩- وقال تعالى: ﴿ **إِنَّهُمۡ يَكِيدُونَ كَيۡدٗا** ۝١٥ **وَأَكِيدُ كَيۡدٗا** ۝١٦ ﴾ [الطارق:١٥-١٦].

٤٠- وقال تعالى: ﴿ **يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ** ﴾ [سورة النساء: ١٤٢].

المَكْرُ: هو التوصُّلُ إلى إيقاعِ الخَصمِ مِن حيثُ لا يَشعُرُ.

وأهلُ السنةِ يُثبِتون صفةَ المَكْرِ والكَيد والخِدَاع لله تعالى عَلى الحَقِيقَة، عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِه، وهُمَا مِن الصفاتِ الفِعلِيَّة الاختيارية لَه سبحانه التي يَفعَلُهَا بِمَشِيئَتِه سبحانه، ومَا يُنْسَبُ للرَّبِّ ﷻ فَلَا نَقْصَ فِيه بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوه، بل هو مِن كَمَالِ حِكْمَتِه وعَدلِه، وقد جاء في الحَدِيثِ المَرفُوع: «**ربِّ أَعنِّي ولا تُعِنْ عليَّ، وانصُرني ولا تَنصُرْ عليَّ، وامكُرْ لي ولا تَمْكُرْ عليَّ**»(١).

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية ﷫ (ت:٧٢٨هـ): (وهكذا وصَفَ نفْسَه بالمَكْرِ والكيدِ، كما وصَفَ عبدَه بذلك، فقال: وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ، وقال: ﴿**إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۝١٥ وَأَكِيدُ كَيْدًا ۝١٦**﴾ [الطارق: ١٥-١٦]، وليس المَكْرُ كالمَكْرِ، ولا الكيدُ كالكيدِ) اهـ. [العقيدة التَّدمُريَّة (ص: ٢٦)].

وقال ابنُ تيمية ﷫: (وكذلك ما ادَّعَوْا - يعني الجَهميَّة - أَنَّه مَجَازٌ فِي الْقُرْآنِ؛ كَلَفْظِ "المَكْر" و"الِاسْتِهْزَاءِ" و"السُّخْرِيَّة" المضافِ إلى اللهِ، وزعَموا أنَّه مُسمًّى باسْمِ ما يقابِلُه على طَرِيقِ المَجازِ، وليس كذلك، بل مُسَمَّيَاتُ هذه الأسْمَاءِ إذا فُعِلَتْ بِمَنْ لا يَستحِقُّ العُقوبةَ كانتْ ظلمًا له، وأمَّا إذا فُعِلَتْ بمَن

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥١٠)، وابن ماجه (٣٨٣٠)، والترمذي (٣٥٥١) وصححه.

فَعَلَها بالمَجْنِيِّ عليه عقوبةً له بِمِثل فِعْلِه، كانتْ عَدْلًا، كما قال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٧٦] ، فكادَ له كما كادتْ إخْوَتُه لِمَا قالَه له أبوه: ﴿ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا ﴾ [يوسف: ٥]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۝١٥ وَأَكِيدُ كَيْدًا ۝١٦ ﴾ [الطارق: ١٥-١٦]، وقال تعالى: ﴿ وَمَكَرُواْ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۝٥٠ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾ [النمل: ٥٠-٥١]، وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [التوبة: ٧٩]) اهـ. [مجموع الفتاوى (٧/ ١١١)].

٤١- وقال تعالى: ﴿ وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴾ [الرعد:١٣].

المِحَالُ: صِفَةٌ فِعْلِيَّةٌ حَقِيقِية ثَابِتَةٌ للهِ ﷻ، تَلِيق بِه سُبحانه.

قال الأزهَري رحمه الله (ت:٣٧٠هـ): (قولُ القُتَيبِيِّ في قولِ اللهِ جَلَّ وعَزَّ: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ۝١٣ ﴾ أي: شديدُ الكَيْدِ والمَكْرِ، وقول سفيانَ الثوريِّ: ﴿شَدِيدُ

ﭽﭾ ﴿١٣﴾﴾؛ قال: شديدُ الانتقامِ، وقولَ أبي عُبَيدٍ: ﴿ﭽﭾ ﴿١٣﴾﴾: الكيدُ والمَكْرُ، وقولَ الفرَّاءِ: ﴿ﭽﭾ ﴿١٣﴾﴾: المُمَاحلةُ، وغيرَها مِن الأقوالِ) اهـ. [تهذيب اللغة (٥/ ٦٢)].

٤٢- وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم﴾ [المجادلة:١٤].

٤٣- وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ ﴿١٥٢﴾﴾ [سورة الأعراف: ١٥٢].

الغَضَبُ: صِفَةٌ فعليَّةٌ ثابتةٌ للهِ ﷻ يُثبِتُها أهلُ السنة على حقيقتها بِلُغَةِ التنزِيل، ولَا يَقولُون كَمَا تَقُول الجَهميَّة: أنَّ الغضبَ إرادةُ العِقابِ.

وقوله تعالى: ﴿سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ﴾ السِّينُ للاستِقبَال: أي أنَّ اللهَ سيَغضَبُ بعدَ أن لم يَكُن غَاضِبًا، فَهِي صفةٌ فِعلِيَّةٌ اختياريةٌ مُتعلقةٌ بمشيئةِ اللهِ ﷯، وهذا رَدٌّ عَلَى الجهميةِ الذين يَجحَدُون الصفاتِ الاختيارية، وهذا كقَولِ الأنبياءِ يومَ القيامة: «**أَنَّ اللهَ ﷯ يَغْضَبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ مِثْلَهُ**»[(١)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤).

قال الدَّارِمي رحمه الله (ت:٢٨٠هـ): (قال: ﴿ **وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ** ﴾ [الفتح: ٦]، ثمَّ ذَكَرَ إغضابَ الخَلْقِ إيَّاه، فقال تعالى: ﴿ **فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ** ﴾ [الزخرف: ٥٥]، يقول: أغضَبونا، فذكر أنَّه يَغضَبُ ويُغضَبُ... فهذا النَّاطِقُ مِن كِتَابِ اللهِ يُستَغْنَى فيه بظاهِرِ التنزيلِ عَن التَّفسِيرِ، وتَعرِفُه العامَّةُ والخاصَّةُ، غيرُ هؤلاء الملْحِدين في آياتِ اللهِ الذِين غالَطوا فيها الضُّعَفاءَ) اهـ. [النقض على المَرِيسي (ص: ٣٣٧)].

٤٤- وقال تعالى: ﴿ **وَأَحۡسِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ** ١٩٥ ﴾ [البقرة: ١٩٥].

٤٥- وقال تعالى: ﴿ **فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ** ﴾ [المائدة: ٥٤].

الحُبُّ: صِفةٌ للهِ فعليةٌ ثَابِتَةٌ للهِ جل وعلا، مُتعَلِّقَةٌ بمَشِيئَتِه، وليسَ معنى المَحَبَّة: "إرَادَة الثَّواب" كَمَا تَقُول الجَهمية المُحَرِّفة.

فالله عز وجل يُحِبُّ عِبادَه المُؤمنين، ويُحِبُّ أعمَالَهم الصَّالِحَة، وهُم يُحِبونه، فَقِيَامُ أصلِ الدِّينِ عَلَى حُبِّ اللهِ جل وعلا، وهو رَأسُ العِبَادة والإيمان.

قال ابنُ تيمية رحمه الله (ت:٧٢٨هـ): (إنَّ الكِتابَ والسُّنَّةَ وإجماعَ المُسلِمينَ أثبتَتْ محبَّةَ اللهِ لعبادِه المُؤمنينَ، ومحبَّتَهم له، كقَولِه تعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا**

لِّلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقَولِه: ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقَولِه: ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [التوبة: ٢٤] ... وقد أجمَعَ سلَفُ الأمَّةِ وأئمَّتُها على إثباتِ محبَّةِ اللهِ تعالى لعبادِه المُؤمنينَ، ومحبَّتِهم له، وهذا أصلُ دِينِ الخليلِ إمامِ الحُنَفاءِ عليه السلام) اهـ. [مجموع الفتاوى (٢/ ٣٥٤)].

٤٦- قال تعالى: ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

٤٧- وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ ﴾ [البقرة: ١٨٦].

٤٨- وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [سورة الصافات: ٧٥].

الإجابةِ: صفةٌ فِعلِيَّةٌ اختياريةٌ ثابتةٌ للهِ جلَّ وعلا، ومِن أسمَائِهِ الحُسنَى: المُجِيب، فإنَّه يُجِيبُ مَنْ دَعَاه إذَا دَعَاه، كَمَا فِي قَولِه تعالى: ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، والفَاء استئنافية، فإنَّه سبحانه استَجَابَ بعدَ أنْ دَعوَه.

ومِن ذلك قولُه تعالى في حَدِيث النُّزُول: «**مَن يَدْعُونِي، فأَسْتَجِيبَ له؟**» (١).

٤٩- وقال تعالى: ﴿ **إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ** ﴾ [يونس: ٤].

٥٠- وقال تعالى: ﴿ **ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ١١** ﴾ [الروم:١١].

٥١- وقال تعالى: ﴿ **إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ ١٣** ﴾ [البروج: ١٣].

البَدْءُ والإعَادَةُ: صِفَتَانِ فِعلِيَّتَان اختِيَارِيَّتَانِ ثَابِتَتَان للهِ سبحانه وتعالى.

قال أبو المُظفر السَّمعانيُّ الشافعي رحمه الله (ت:٤٨٩هـ): (قَولُه: ﴿ **قُلِ ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ** ﴾، معناه: يُنشِئُ الخَلْقَ ثم يُعيدُه، ومعنى الإعادةِ: هي الإحياءُ للبَعثِ يومَ القيامةِ) اهـ. [تفسير السمعاني (٢/ ٣٨٢)].

وقال الأزهريُّ رحمه الله (ت:٣٧٠هـ): (مِن صِفاتِ اللهِ سبحانه وتعالى: المُبدِئُ المُعِيدُ: بدأ اللهُ الخَلْقَ أحياءً ثمَّ يميتُهم ثمَّ يحييهم كما كانوا. قال اللهُ جَلَّ وعَزَّ: ﴿ **وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ** ﴾ [الروم: ٢٧]، وقال: ﴿ **إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ**

---

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨).

وَيُعِيدُ ۝١٣﴾ [البروج: ١٣] ، بَدَأ وأَبْدَأ: بمعنًى واحدٍ) اهـ. [تهذيب اللغة (٣/ ٨٢)].

٥٢- وقال تعالى: ﴿ **يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا** ﴾ [الفتح:١٤].

٥٣- وقال تعالى: ﴿ **أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ ۝٥** ﴾ [الزمر: ٥].

المَغْفِرَة: صِفةٌ ذَاتِيَّةٌ فِعلِيَّةٌ ثَابِتَةٌ لله ﷻ، فإنَّه يَغفِر لِمَن يَشَاء إذَا شَاء، ومن أسمائه الحسنى: الغَفُور، والغَفَّار، والغَافِر.

قال ابنُ قُتَيبةَ رحمه الله (ت:٢٧٦هـ): (مِن صِفاتِه الغَفُور، وهو مِن قولِك: غَفَرْتُ الشيءَ: إذا غَطَّيتَه، كما يُقال: كَفَرْتُه: إذا غَطَّيتَه. ويُقالُ: كذا أغفرُ مِن كذا، أي: أسترُ) اهـ. [تفسير غريب القرآن (ص: ١٤)].

العِزَّة: صفةٌ ذَاتِيَّةٌ ثَابِتَةٌ للهِ ﷻ، ومن أسمَائِه الحُسنَى: العَزِيز.

ومِن ذلك قولُ النَبِيِّ ﷺ: «**اللهُمَّ إنِّي أعوذُ بعزَّتِكَ، لا إلهَ إلَّا أنتَ؛ أن تُضلَّنِي**»[١].

(١) أخرجه البخاري (٧٣٨٣)، أخرجه مسلم (٢٧١٧).

٥٤- وقال تعالى: ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ وَمَآ أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿٥٤﴾ ﴾ [سورة الإسراء: ٥٤].

العِلْم: صِفَةٌ ذاتِيَّة فِي أصلِها، وصفةٌ ذاتيةٌ فعليةٌ متجددة الآحاد، أي: العلمُ بالمَعلُومِ بَعدَ وُجُودِه، كما في قوله: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ومِن أسمَاءِ اللهِ الحُسنَى: العَلِيم.

الرَّحمة: صفةٌ ذاتيةٌ في أصلِهَا، وصفةٌ ذاتيةٌ فعليةٌ متعلقةٌ بمشيئَتِهِ سبحانه، يَرحَم مَن يَشَاء إِذَا شَاء، ومن أسمَاءِ اللهِ الحُسنَى: الرَّحمن، والرَّحِيم.

التَّعذِيب والعِقَاب: مِن صِفَاتِ اللهِ الفِعلِيَّة الثَّابِتَة للهِ جَلَّ وَعَلَا، وهي تتضمَّنُ معانِي الكَمَالِ مِن العُقُوبَةِ والعَدل لِمَن يَستَحِقُّها.

٥٥- وقال تعالى: ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨].

٥٦- وقال تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

الرِّضَا: صِفَةٌ فِعلِيَّةٌ ثباتةٌ للهِ ﷻ تتعلَّق بمشيئَتِه، فإنَّه يَرضَى عَن عِبَادِهِ المؤمنين، ولا يَرضَى عَن الكَافِرين.

٥٧- وقال تعالى: ﴿ **وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ** ﴾ [التوبة: ٤٦].

الكُرْه: صِفَةٌ فِعلِيَّةٌ ثابتةٌ للهِ ﷻ، مُتعلِّقَةٌ بمشيئَتِه، فإنَّه سبحانه يَكرَه الكُفْرِ والفُسُوقَ والعِصيَان، ويَكرَه الذين كَفَروا به، ومِن ذلك قولُ النبي ﷺ: «**وإنَّ الكافرَ إذا بُشِّرَ بعذابِ اللهِ وسَخَطِه، كَرِهَ لقاءَ اللهِ، وكَرِهَ اللهُ لِقاءَه**» [(١)].

قال ابنُ أَبي العِزِّ الحنفي ؒ (ت:٧٩٢هـ): (مذهبُ السَّلَفِ وسائرِ الأئمَّةِ إثباتُ صِفةِ الغَضَبِ والرِّضا، والعَداوةِ والوَلايةِ، والحُبِّ والبُغضِ، ونحوِ ذلك من الصِّفاتِ التي ورَدَ بها الكِتابُ والسُّنَّةُ) [شرح الطَّحَاويَّة (ص: ٤٦٣)].

٥٨- وقال تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ٥٨** ﴾ [الذاريات:٥٨].

٥٩- وقال تعالى: ﴿ **لَيَرۡزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزۡقًا حَسَنًاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ٥٨** ﴾ [الحج:٥٨].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٨٤).

٦٠- وقال تعالى: ﴿ **فَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا** ﴾ [النحل: ١١٤].

الرِّزْق: صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ فِعلِيَّةٌ ثَابِتَةٌ للهِ ﷻ، ومِن أسمَائِهِ الحُسنَى: الرَّزَّاق، والرَّازِق.

قال ابنُ القيم رحمه الله في نونيته:

(وكذلك الرَّزَّاقُ من أسمائه ... والرِّزْقُ مِن أفعالِهِ نوعانِ) اهـ.

وأما السُّنَّة: فقد جَاءَت الأَحَاديثُ الصحيحةُ على لِسَان وفِعْلِ وإقرَارِ النبي ﷺ في إثباتِ معاني الصفاتِ الإلهية على ظَاهِرِهَا:

٦١- عن عبداللهِ بنِ عمرِو بن العَاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الرَّاحمونَ يرحمُهُمُ الرَّحمنُ، ارحَموا مَنْ فِي الأرضِ يَرحَمْكم مَنْ في السَّماءِ**»(١).

٦٢- وعن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَلَا تَأْمُنونِي وَأَنا أَمينُ مَن في السَّماءِ؟!**»(٢).

٦٣- عن مُعَاوِيةَ بنِ الحَكَمِ السُّلَمِي رضي الله عنه، قال: «**كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا**

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤)، وأحمد (٦٤٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤).

لِي قِبَلَ أُحُدٍ وَالْجَوَّانِيَّةِ، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً! فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: ائْتِنِي بِهَا. فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: أَيْنَ اللهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: مَنْ أَنَا؟ ، قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» [١].

قال أبو عثمان الصَّابُونِي رحمه الله (ت:٤٤٩هـ) في [عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص:١٨٨)]: (وإمَامُنَا أبو عبدِاللهِ محمدُ بنُ إدريسَ الشافعي رحمه الله احتَجَّ في كتابِهِ المَبْسوطِ فِي مسألةِ إعتَاقِ الرَّقَبةِ المُؤمنةِ فِي الكَفَارَةِ، وأنَّ غيرَ المؤمنةِ لا يَصِحُّ التَّكفِيرُ بِهَا، بِخَبرِ مُعَاويةَ بنِ الحَكَمِ، وأنَّه أَرَادَ أن يُعتِقَ الجاريةَ السوداءَ لكفارة، وسَأَلَ رسولَ الله ﷺ عَن إِعتَاقِهِ إيَّاهَا، فامتَحَنَهَا رسولُ اللهِ ﷺ، فقال لها: مَنْ أنَا؟ فَأَشَارَتْ إليه وإلى السَّمَاء، يعني أَنَّك رسولُ اللهِ الذي فِي السماء، فقال ﷺ: أَعتِقْهَا فإنَّها مُؤمنة، فَحَكَمَ رسولُ اللهِ ﷺ بإسلامها وإيمانِها، لمَّا أقرَّت بأنَّ ربَّها في السماء، وعَرَفَتْ ربَّها بصفةِ العُلُو والفَوقِيَّة. وإنما احتجَّ الشافعيُّ رحمه الله على المُخَالِفين في قَولِهِم بجوازِ إعتَاقِ الرَّقَبَةِ الكافرةِ في الكَفَّارة بهذا الخَبَر؛ لاعتقادِهِ

---

(١) رواه مسلم (٥٣٧).

أنَّ اللهَ سبحانه فوقَ خلقِهِ، وفوقَ سَبْعِ سَمَاوَاتِه على عَرشِه، كما هو مُعْتَقَدُ المسلمين مِنْ أهلِ السنةِ والجماعة، سلفِهِم وخلفِهِم؛ إذ كان رحمه الله لا يَروِي خَبَرًا صَحِيحًا ثم لا يَقولُ به) اهـ.

٦٤- وعن جابر بن عبدالله رضي الله، قال: قال النبيُّ ﷺ وهو على المِنْبَر: **«وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ ما لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إنِ اعْتَصَمْتُمْ به؛ كِتَابُ اللهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَما أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قالوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ، فَقالَ بإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ، يَرْفَعُهَا إلى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إلى النَّاسِ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»** [١].

قلتُ: وفي هذا الحديثُ إثباتٌ لجهةِ العُلُو، حيثُ رَفَعَ النبيُّ ﷺ إصبعَه إلى السماءِ وجَعَلَ يَنْكُتُهَا إلى الناس، ويقول: «**اللَّهُمَّ اشْهَدْ**».

٦٥- وعَن عبدِالله بنِ مَسعودٍ رضي الله عنه، قال: «**جَاءَ حَبْرٌ مِن اليَهُودِ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَال: إنَّه إذا كانَ يَومُ القيامةِ جَعَلَ اللهُ السَّماواتِ على أَصْبعٍ، والأرْضين على أَصْبَعٍ، والجِبَالَ والشَّجرَ على أَصْبَعٍ، والماءَ والثَّرَى على أَصْبَعٍ، والخَلَائقَ كلَّها على أَصْبَعٍ، ثُمَّ يهزُّهنَّ ثمَّ يقولُ: أنا المَلِكُ أنا المَلِكُ، قال: فلقد رأيتُ**

(١) رواه مسلم (١٢١٨).

رَسولَ اللهِ ﷺ ضَحِكَ حتَّى بَدَتَ نَوَاجِذُه، تَعَجُّبًا له، وتَصْدِيقًا له، ثمَّ قال رسولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾» (١).

٦٦- وعن أنس رضي الله عنه، قال: «كَانَ رَسولُ اللهِ ﷺ يُكثِرُ أنْ يَقول: "اللهُمَّ ثَبِّتْ قَلبِي عَلَى دِينِكَ"، فقال له بعضُ أصحابِه: يَا رسولَ الله، أتخافُ عَلَينَا وقَدْ آمنَّا بِكَ، وصَدَّقْنَا بِمَا جِئْتَ؟ فقال: "نَعَم، إنَّ القُلُوبَ بَيْنَ إصبعين مِن أصابعِ الرَّحمنِ عز وجل يُقلِّبُهَا"، وقال رسول الله ﷺ هكذا، وأَشَارَ بإصبعه» (٢).

٦٧- وعن عَبْدِاللهِ بْن عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، يَقُولُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: اللهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ» (٣).

(١) أخرجه البخاري (٧٤٥١)، ومسلم (٢٧٨٦).

(٢) رواه الدارقطني في الصفات (٤٢)، ورواه ابن مَنْدَه في التوحيد (٥٢٤) من حديث جابر وصححه، وفيه: "وَوَصَفَ سفيانُ الثوريُّ بالسَّبَّابَةِ والوسطَى يُحرِّكُهُمَا".

(٣) رواه مسلم (٢٦٥٤).

٦٨- وعن مُعاذ بنِ جَبَل رضي الله عنه، قال: «**احتُبِسَ عَنَّا رسولُ اللهِ ﷺ ذاتَ غداةٍ من صلاةِ الصُّبحِ حتَّى كدنا نتَراءى عينَ الشَّمسِ، فخرجَ سريعًا فثوِّبَ بالصَّلاةِ، فصلَّى رسولُ اللهِ ﷺ وتجوَّزَ في صلاتِهِ، فلمَّا سلَّمَ دعا بصوتِهِ فقالَ لَنا: علَى مصافِّكم كما أنتُمْ ثمَّ انفتلَ إلينا فقالَ: أما إنِّي سأحدِّثُكُم ما حبسَني عنكمُ الغداةَ: أنِّي قمتُ منَ اللَّيلِ فتوضَّأتُ فصلَّيتُ ما قُدِّرَ لي فنعَستُ في صلاتي فاستثقلتُ، فإذا أَنا بربِّي تبارك وتعالى في أحسَنِ صورةٍ، فقالَ: يا مُحمَّدُ قلتُ: ربِّ لبَّيكَ، قالَ: فيمَ يختصِمُ الملأُ الأعلى؟ قلتُ: لا أدري ربِّ، قالَها ثلاثًا قالَ: فرأيتُهُ وضعَ كفَّهُ بينَ كتفيَّ حتَّى وجدتُ بَرْدَ أَناملِهِ بينَ ثديَيَّ، فتجلَّى لي كلُّ شيءٍ وعرَفتُ، فقالَ: يا محمَّدُ، قلتُ: لبَّيكَ ربِّ، قالَ: فيمَ يختصمُ الملأُ الأعلى؟ قلتُ: في الكفَّاراتِ، قالَ: ما هنَّ؟ قلتُ: مَشْيُ الأقدامِ إلى الجماعاتِ، والجلوسُ في المساجدِ بعدَ الصَّلاةِ، وإسباغُ الوضوءِ في المَكْروهاتِ، قالَ: ثمَّ فيمَ؟ قلتُ: إطعامُ الطَّعامِ، ولينُ الكلامِ، والصَّلاةُ باللَّيلِ والنَّاسُ نيامٌ. قالَ: سَل. قُل: اللَّهمَّ إنِّي أسأَلُكَ فعلَ الخيراتِ، وتركَ المنكراتِ، وحُبَّ المساكينِ، وأن تغفِرَ لي وترحمَني، وإذا أردتَ فتنةً في قومٍ فتوفَّني غيرَ مفتونٍ، وأسأَلُكَ حبَّكَ وحبَّ من يحبُّكَ، وحبَّ عملٍ يقرِّبُ إلى حُبِّكَ، قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: إنَّها حقٌّ فادرُسوها ثمَّ تعلَّموها**» (١).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٣٥)، وأحمد (٢٢١٦٢).

٦٩- وعَن أبي هُرَيرةَ رضي الله عنه، قال: قال رسول الله: «**ما تَصدَّقَ أحدٌ بصَدَقةٍ مِن طَيِّبٍ - ولا يَقبَلُ اللهُ إلَّا الطيِّبَ - إلَّا أخَذَها الرَّحمنُ بيمينِه، وإنْ كانتْ تمرةً، فتَربو في كفِّ الرَّحمنِ، حتى تكونَ أعظمَ مِن الجَبَلِ، كما يُربِّي أحدُكم فَلُوَّه أَو فَصيلَه**» (١).

الكَفُّ: صِفَةٌ ذَاتِيَّة ثَابِتَة للهِ جل وعلا.

الأَصَابع أو الأَنَامِل: مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّة الثَّابِتَة للهِ جل وعلا، وقَدْ أقَرَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم قولَ الحَبْرِ اليَهودي وضَحِكَ تعجبًا وتصديقًا له كما قاله ابنُ مسعود رضي الله عنه. وليس المقصودُ مِنْ هذا الفعلِ تَشبِيهَ أو تمثيلَ أصابعِ الله بأَصَابع البشر، بل هذا الفعلُ فيه تأكيدٌ وتحقيقٌ لهذه الصفات، وأنها صفاتٌ حقيقيةٌ لله جل وعلا، وليست مَجَازًا أو غيرَ مَعلُومَةِ المعنى كَمَا تَقُولُه الجَهميةُ أعداءُ الله.

قال عبدالله بن الإمام أحمد رحمه الله (ت:٢٩٠هـ) في [كتاب السنة (٤٨٩)]: (قال أبي - يعني أحمد بن حنبل رحمه الله - : جَعَلَ يحيى بنُ سَعيدٍ القَطَّان يُشِيرُ بأصابِعِه، وأَرَانِي أبي كيف جَعَلَ يُشير بأصبعه، يَضَع إصبعًا إصبعًا حتى أتَى على

---

(١) أخرجه مسلم (١٠١٤).

آخِرِهَا)اهـ.

٧٠- وعن أبي هُرَيرة رضي الله عن النبي ﷺ: «**أنه قرأ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ٥٨ ﴾** [النساء:٥٨]. **قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَضَعُ إِبْهَامَهُ عَلَى أُذُنِهِ، وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى عَيْنِهِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقْرَؤُهَا وَيَضَعُ إِصْبَعَيْهِ**»، قَالَ الْمُقْرِئُ – أحد رواة الحديث – : يَعْنِي: (إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، يَعْنِي أَنَّ لِلَّهِ سَمْعًا وَبَصَرًا). قَالَ أَبُو دَاوُدَ (ت:٢٧٥هـ): (وَهَذَا رَدٌّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ). اهـ. [١].

العَيْنَان: مِن صِفَاتِ اللهِ الذَّاتِيَّةِ الثَّابِتَة للهِ ﷻ، وفي الحَدِيث المُتَقَدِّم رَدٌّ على الجَهمية بشَتَّى مُسمَّياتِهم مِنْ مُؤولَة ومُفَوِّضة؛ ففيه إثباتُ عَيْنَين حقيقيتين يُبصِرُ اللهُ بهما، مِن غَير تكييفٍ ولا تَمثِيل. وقد فَعَلَ النبيُّ ﷺ ذلك تحقيقًا للصفات لا تَشبِيهًا.

٧١- وعن عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لا يَخفَى**

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٨).

عليكُم، إنَّ اللهَ ليس بأعورَ "وأشارَ إلى عَيْنِه" وإنَّ المسيحَ الدَّجَّالَ أعورُ العَينِ اليُمنَى، كأنَّ عَينَه عِنبَةٌ طَافِيةٌ» (١).

قلتُ: لمَّا أخبرَ النبيُّ ﷺ عَن ربِّه ﷻ أنه لَيس بأَعْوَر، أي له عَيْنَانِ تَلِيقُ به سبحانه، وأَشَار إلى عَينِه تَحقِيقًا للصفة لا تَشبِيهًا، ثم أَخبَر عَن الدَّجَّال أنه أَعْوَر، وذلك لأنَّ الدَّجَّال سيَدَّعِي الأُلُوهِيَّة إذَا خَرَج، فَحَذَّر النبيُّ ﷺ مِن هذه الفتنةِ العَظِيمةِ لِكَي لا يَغتَرَّ به الناسُ ويُصَدِّقُون أنَّه الله.

قال الإمامُ ابنُ خزيمة رحمه الله (ت:٣١١هـ) في [كتاب التوحيد (١/ ٩٧)] بعدَ أنْ ذَكرَ جُملةً مِن الآياتِ تُثبِتُ صِفةَ العَينِ: (فواجبٌ على كُلِّ مُؤمنٍ أنْ يُثبِتَ لخالقِه وبارئِه ما ثَبَّتَ الخالِقُ البارئُ لنَفْسِه من العينِ، وغَيرُ مؤمنٍ مَن يَنفي عنِ اللهِ تبارك وتعالى ما قدْ ثبَّتَه اللهُ في مُحكَمِ تَنْزيلِه، ببيانِ النبيِّ ﷺ الذي جَعَلَه اللهُ مُبيِّنًا عنه عز وجل في قَولِه: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: ٤٤]، فبَيَّن النبيُّ ﷺ أنَّ للهِ عَينَينِ؛ فكان بيانُه مُوافقًا لبيانِ مُحكَمِ التَّنْزيلِ، الذي هو مَسطورٌ بينَ الدَّفَّتينِ، مقروءٌ في المَحَارِيبِ والكَتَاتِيبِ) اهـ.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٧)، ومسلم (١٦٩).

وقال ابنُ خُزَيْمَة أيضًا في [كتاب التوحيد (١/ ١١٤)]: (نحنُ نقولُ: لربِّنا الخالقِ عَينانِ يُبصِرُ بهما ما تحتَ الثَّرى وتحتَ الأرضِ السَّابعةِ السُّفلى، وما في السَّمواتِ العُلَا) اهـ.

٧٢- عَن عبدِالله بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «**لا تُقَبِّحُوا الوُجُوهَ؛ فإنَّ ابنَ آدمَ خُلِقَ على صُورَةِ الرَّحمن**» [(١)].

٧٣- وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**» [(٢)].

قال أبو بكر المَرُّوذِي (ت:٢٧٥هـ)**: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل**: (كَيفَ تَقولُ فِي حَديثِ النبي ﷺ: «**خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِه**»؟ قال: أمَّا الأعمَشُ فيقول: عَن حَبِيبِ بنِ أبي ثابت، عَن عَطَاء، عَن ابنِ عُمَر، عَن النبيِّ ﷺ: «**إنَّ اللهَ** عَزَّ وَجَلَّ **خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَن**» فنقولُ كَمَا جَاءَ الحَدِيث) اهـ. [الإبانة الكبرى (٧/ ٢٦٤)].

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في السنة (٥١٧)، وابن خزيمة في التوحيد (٨٥/١)، والطبراني (١٣٥٨٠)، وصححه أحمد وإسحاق بن راهويه [ميزان الاعتدال للذهبي (٤٢٠/٢)].

(٢) أخرجه مسلم (٢٦١٢).

وقال المَرُّوذِي: وسمعتُ أَبَا عَبدِالله، وذُكِرَ له بعضُ المُحَدِّثِين، قال: (خَلَقَه على صُورَتِه، قال: "عَلَى صُورَةِ الطِّين". فقال أبو عبدالله: هذا كَلَامُ الجَهمِيَّة) اهـ. [الإبانة الكبرى (٧/ ٢٦٤)].

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله (ت:٧٢٨هـ) في [بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٣٧٣)]: (هذا الحديثُ لَم يَكُن بينَ السلفِ مِنَ القُرُونِ الثلاثةِ نِزَاعٌ في أنَّ الضميرَ عائدٌ إلى الله، فإنَّه مُستَفِيضٌ مِن طُرُقٍ مُتَعددة عَن عددٍ مِنَ الصحابة، وسياقُ الأحاديثِ كلُّها تَدُلُّ على ذلك) اهـ.

قلتُ: وقد أخطأ الإمامُ ابنُ خزيمة رحمه الله في تَضعِيفِ الحَدِيثِ الذي بلفظ: «**عَلَى صُورَةِ الرَّحمَن**»، وأعَادَ الضميرَ إلى آدَمَ، ولم يُوَافِقْهُ أحدٌ مِن أئمةِ أهلِ السنةِ على صَنِيعِهِ هذا، مع التنبيه على أنَّ ابنَ خزيمة يُثبِتُ الصورةَ للهِ تعالى ويثبت صفة الوجه لله جل وعلا، ولكن رَأيه هذا ضَعيفٌ لا حُجَّةَ به، كما **قال إسحاقُ راهويه** رحمه الله لمَّا سُئِلَ عمَّن يَرُدُّ حديثَ الصورة: (لا يَدَعُهُ إلا مُبتدعٌ أو ضعيفُ الرأي) [مسائل الكوسج (٣٢٣٢)].

قال محمدُ بنُ عبدِالمَلِك الكَرَجِي رحمه الله (ت:٥٣٢هـ): (فأمَّا إذا لَم يَكُنْ السلفُ صحابيًّا نَظَرنَا في تأويلِه، فإنْ تَابَعَه عليه الأئمةُ المَشهُورون مِن نَقَلَةِ الحديثِ

والسنة، وَوَافَقَه الثقاتُ الأثباتُ: تَابَعْنَاه؛ فإنه وإن لَم يَكُن إجماعًا حقيقةً إلا أنَّ فيه مشابهةَ الإجماع، إذ هو سَبيلُ المؤمنين، وتَوَافُقُ المُتَّقِين الذين لا يَجتَمِعُون على الضَّلَالة، ولأنَّ الأئمةَ لَو لَم يَعلَموا ذلك عَنِ الرسولِ ﷺ والصحابةِ لَمْ يُتَابِعُوه عليه. فأمَّا تأويلُ مَنْ لم يُتابِعْهُ عليه الأئمةُ فغيرُ مَقبول، وإن صَدَرَ ذلك التأويلُ عن إمامٍ مَعرُوفٍ غيرِ مَجهول، نحو ما يُنسَبُ إلى أبي بَكر محمدِ بنِ خُزَيمة تأويل الحديث: «**خَلَقَ آدَمَ على صُورَتِه**» فإنه يُفسِّر ذلك بذلك التأويل، ولم يُتَابِعْهُ عليه مِنْ قَبلِه مِن أئمةِ الحديثِ لِمَا روينا عن أحمدَ ولم يتابعه أيضًا مَن بعدَه، حتى رأيتُ في "كتاب الفقهاء" للعبادي الفقيه، أنه ذَكَرَ الفقهاء، وذكر عَن كُلِّ واحدٍ منهم مسألةً تَفرَّد بها، فذَكَرَ الإمامَ ابنَ خُزَيمةَ وأنه تفرَّدَ بتأويلِ هذا الحديث... فهذا وأمثالُ ذلك مِن التأويلِ لا نَقبَلُه ولا نَلتَفِتُ إليه، بل نُوافِقُ ونُتَابِعُ ما اتَّفَقَ الجمهورُ عليه) اهـ. [بيان تلبيس الجهمية (٦ / ٤٠٤)].

٧٤- وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ، يَجْهَرُ بِهِ**» [١].

قال أبو عُبَيد القَاسِم بنُ سَلَّام رحمه الله (ت:٢٢٤هـ): (يعنِي: ما استَمَعَ اللهُ لشيءٍ

(١) أخرجه البخاري (٦٩٨٩) ومسلم (١٣١٩).

كاستِمَاعِهِ لنبيٍّ يَتَغَنَّى بالقُرآن، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَن ابنِ جُرَيجٍ، عَن مُجَاهِد فِي قَولِه تعالى: ﴿ **وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ** ۝٢ ﴾ [الانشقاق:٢] قال: "سمِعَتْ"، أو قال: "استَمَعَت"، شَكَّ أبو عبيد. يُقال: أذنتُ للشيء ءآذَنُ له أذَناً: إذا استمعتُه) اهـ [غريب الحديث (١/ ٢٨٢)].

٧٥- وعن سَعد بن عُبَادَةَ رضي الله عنه، قال: «**لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرُ مُصْفِحٍ عَنْهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، فَوَاللهِ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي، مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا، وَمَا بَطَنَ، وَلَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللهُ الْمُرْسَلِينَ، مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنَ اللهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللهُ الْجَنَّةَ**»[(١)].

٧٦- وعن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: «**يا أُمَّةَ مُحمَّدٍ، واللهِ مَا أحدٌ أغيرَ مِن اللهِ أنْ يَزنيَ عَبدُه أو تزنيَ أَمَتُه**»[(٢)].

٧٧- وعن أبي هُرَيرَةَ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «**إِنَّ اللهَ يَغَارُ، وَغَيْرَةُ اللهِ أَنْ**

---

(١) أخرجه مسلم (١٤٩٩).

(٢) البخاري (١٠٤٤)، ومسلم (٩٠١).

يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ اللهُ» [(١)].

الشَّخْص: هو مَا شَخُصَ وبَانَ عَن غَيرِه، ففي الحديث أنَّ اللهَ ﷻ يُوصَفُ بأنَّه شَخص، وليس "الشَّخْصُ" مِن أسمائِه الحُسْنَى، بل مِن بَابِ الإخبَارِ عَنه الله.

الغَيْرَة: صِفَةٌ فِعلِيَّةٌ ثَابِتَة للهِ تعالى عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، فالله يَغَارُ على مَحَارِمِهِ إذا انتُهِكَت، فهي صفةُ كَمَالٍ لله، وغَيرَتُهُ لا تُشبِهُ غَيرَةَ المَخلُوقين، ولا عِبْرَةَ بالجهميةِ الذين طَعَنوا في هذه الصفاتِ وجَحَدُوها.

قال ابنُ تَيمية رحمه الله: (وغَيْرَةُ اللهِ: أنْ يأتيَ العبدُ مَا حَرَّم عليه، وغَيْرَتُهُ أنْ يَزنِي عبدُه أو تزني أمَتُه... الغيْرة التي وَصَفَ اللهُ بها نفسَه: إمَّا خاصةٌ: وهو أن يأتي المؤمن ما حرَّم عليه، وإما عامةٌ: وهي غَيْرَتُهُ مِنَ الفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ منهَا ومَا بَطَن) اهـ. [الاستقامة (٢/ ٩ -١١)].

قال ابنُ القيِّم رحمه الله: (إنَّ الغَيْرةَ تَتضمَّنُ البُغضَ والكَراهةَ، فأَخبرَ أنَّه لا أحدَ أغيرُ منه، وأنَّ مِن غَيْرتِه حَرَّم الفواحشَ، ولا أحدَ أحبُّ إليه المِدْحَةُ منه، والغَيرةُ عندَ المُعطِّلةِ النُّفَاةِ مِن الكَيفيَّاتِ النَّفْسيَّة؛ كالحياءِ والفَرَحِ، والغَضبِ والسُّخْطِ،

---

(١) رواه البخاري (٤٩٢٥)، ومسلم (٢٧٦١).

والمقتِ والكَراهيةِ؛ فيستحيلُ وصْفُه عندَهم بذلك، ومعلومٌ أنَّ هذه الصِّفاتِ مِن صِفاتِ الكَمالِ المحمودةِ عقلًا وشرعًا، وعُرفًا وفِطرةً، وأضدادُها مذمومةٌ عقلًا وشرعًا، وعُرفًا وفطرةً؛ فإنَّ الذي لا يَغارُ بل تستوي عندَه الفاحشةُ وتركُها: مذمومٌ غايةَ الذَّمِّ، مُستَحِقٌّ للذمِّ القَبيحِ) اهـ. [الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٩٧)].

٧٨- وعَن عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أن رسولَ الله ﷺ قال: «**يَطْوِي اللهُ السماواتِ يومَ القيامةِ، ثم يَأْخُذُهُنَّ بيدِه اليُمْنَى، ثم يقولُ: أنا المَلِكُ أين الجَبَّارُونَ؟ أين المُتكَبِّرُونَ؟ ثم يَطْوِي الْأَرَضِينَ، ثم يَأْخُذُهن بشمالِه، ثم يقولُ: أنا المَلِكُ أين الجَبَّارُونَ؟ أين المُتكَبِّرُونَ؟**»(١).

٧٩- وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنبَرِ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٦٧﴾** [الزمر:٦٧]، **وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ هَكَذَا بِيَدِهِ، وَيُحَرِّكُهَا، يُقْبِلُ بِهَا وَيُدْبِرُ يُمَجِّدُ الرَّبُّ نَفْسَهُ: أَنَا الْجَبَّارُ، أَنَا الْمُتَكَبِّرُ، أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْعَزِيزُ، أَنَا الْكَرِيمُ، فَرَجَفَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ**

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤١٢)، ومسلم (٢٧٨٨).

الْمِنبْرُ حَتَّى قُلْنَا: لَيَخِرَّنَّ بِهِ» [(١)].

٨٠- وعن عُبيد بن مُقسم: «**أنَّه نَظَرَ إلى عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ ﵄ كيف يَحكِي رسولُ الله ﷺ، قال: "يَأْخُذُ اللهُ ﷻ سَمَاوَاتِهِ وَأَرَضِيهِ بِيَدَيْهِ، فَيَقُولُ: أَنَا اللهُ – وَيَقْبِضُ أَصَابِعَهُ وَيَبْسُطُهَا – أَنَا الْمَلِكُ" حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى الْمِنبْرِ يَتَحَرَّكُ مِنْ أَسْفَلِ شَيْءٍ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ: أَسَاقِطٌ هُوَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ ؟**» [(٢)].

قَبْضَةُ اليَد: صِفَةٌ ذاتيةٌ ثابتةٌ للهِ ﷻ.

قال ابنُ القيم ﵀ (ت:٧٥١هـ): (ولمَّا أخبرَهم رسولُ اللهِ ﷺ جعَلَ يَقبِضُ يَدَيهِ ويَبسطهما تحقيقًا للصفة، لا تشبيهًا لها، كَمَا قَرَأ: ﴿ **وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا** ﴿١٣٤﴾ ﴾ [النساء:١٣٤]، ووَضَعَ يَدَيه على عَينِيه وأُذُنَيه تَحقِيقًا لصفةِ السمعِ والبَصَر، وأنهما حقيقةٌ لا مَجَاز) اهـ. [مختصر الصواعق (٣/ ٩٤٨)].

٨١- وعَن أَبي هريرة ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: «**يدُ اللهِ ملْأَى لا يُغِيضُها نَفَقَةٌ، سحَّاءُ اللَّيْلَ و النهارَ، أرأيتم ما أنفقَ منذُ خَلَقَ السماواتِ و الأرضِ؟ فإنَّهُ** لم

---

(١) رواه أحمد (٥٤١٤).

(٢) رواه مسلم (٢٧٨٨).

يَغِضْ ما في يدِهِ وكان عرْشُهُ على الماءِ، وبيدِهِ الميزانُ، يخفِضُ ويرْفَعُ» [(١)].

٨٢- وعن عبدِاللهِ بن عمرو بنِ العاص رضي الله عنهما، قال رسول الله ﷺ: **«إنَّ المُقسِطِين عندَ اللهِ على مَنَابِرِ مِن نُورٍ عَن يَمِينِ الرَّحمنِ عز وجل، وكِلْتَا يَدَيه يَمِين»**

[(٢)]

٨٣- وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: **«أولُ ما خلَقَ اللهُ القلَمَ فأَخَذَهُ بيمينِهِ، وكِلْتا يديْهِ يمينٌ، قال: فكَتَبَ الدنيَا ومَا يَكُونُ فِيهَا مِنْ عَمِلٍ مَعمُولٍ بِرٍّ أو فُجُورٍ رطبٍ أو يابسٍ فأحصاه عندَهُ في الذِّكْرِ، فقال: اقرَأُوا إنْ شئْتُم ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٢٩ ﴾ [الجاثية:٢٩]، فهل تكونُ النُّسْخَةُ إلَّا مِنْ شيءٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ»** [(٣)].

٨٤- وعن عَبدِاللهِ بن عُمَرَ قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«يَطْوِي اللهُ عز وجل السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ**

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٨٤)، ومسلم (٩٩٣) بلفظ: (يمين الله).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٢٧).

(٣) رواه ابن أبي عاصم في السنة (١٠٦)، والآجري في الشريعة (١٧٤/٣).

الْجَبَّارُونَ ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ ؟» [(١)].

٨٥- وعن أبي الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**خَلَق اللهُ آدمَ حِينَ خلَقَه، فضرَبَ كتِفَه اليُمنى فأخرجَ ذُريَّةً بيضاءَ كأنَّهم الذرُّ، وضرَبَ كتِفَه اليُسرى فأخرجَ ذُريَّةً سوداءَ كأنَّهم الحمم، فقال لِلّذي في يَمِينِه: إلى الجَنَّةِ ولا أُبالي، وقال للَّذي في كفه اليُسرى: إلى النَّارِ ولا أُبَالِي**» [(٢)].

قلتُ: أجمَعَ السلفُ على أنَّ للهِ يَدَينِ حَقِيقِيَّتَين ليستا كأيدِي المَخلُوقِين، وأجمَعُوا أيضًا على أنَّ كِلَيهِمَا يَمِين، كَمَا أخبرَ به رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أي: أَي أنَّ يَدَيه مُنَزَّهَتَانِ عَن الضَّعْف كَما في الأَيدِي الشِّمَال في المَخلُوقين.

ولكن اختَلَفوا في إطلَاقِ اسمِ "الشِّمَال" و "اليَسَار" على اليَدِ الأُخرَى مَعَ إجماعِهِم على إطلاقِ اليَمِين عليهِمَا، ومِمَّن ذَهَبَ إلى إطلَاق "الشِّمَال" الإمامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُٱللَّهُ.

قال الدارمي رَحِمَهُٱللَّهُ (ت:٢٨٠هـ) في [نقضه على المريسي (ص:٢٦٧)]: (وَأَعْجَبُ

---

(١) رواه مسلم (٢٧٨٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٤٨٨)، والبزار (٤١٤٣)، والطبراني في (٢٢١٣).

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الثَّلْجِيِّ الجَاهِلِ فِيمَا ادَّعَى فِي تَأْوِيلِ حَدِيث رَسُولِ الله ﷺ: «**المُقْسِطُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ وَكِلْتَا يَدَيْهَ يَمِينٌ**». فَادَّعَى الثَّلْجِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَأَوَّلَ كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ تَأْوِيلِ الغُلُولِيِّينَ أَنَّهَا يَمِينُ الأَيْدِي، وَخَرَجَ مِنْ مَعْنَى اليَدَيْنِ إِلَى النِّعَمِ يَعْنِي بِالغُلُولِيِّينَ: أَهْلَ السُّنَّةِ، يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ يَمِينَانِ، وَلَا يُوصَفُ أَحَدٌ بِيَمِينَيْنِ، وَلَكِنْ يَمِينٌ وَشِمَالٌ بَزَعْمِهِ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَيْلَكَ أَيُّهَا المُعَارِضُ! إِنَّمَا عَنَى رَسُولُ الله ﷺ بِاليَدَيْنِ مَا قَد أُطْلِقَ عَلَى التِي في مُقَابَلَة اليَمِينِ بِالشِّمَال، ولَكِن تَأويله "**وكِلْتَا يَدَيْه يَمِين**" أَي: مُنَزَّه عَن الضَّعْف كَما في أَيْدِينَا الشِّمَال مِنَ النَّقْص، وعَدَمِ البَطْش، فَقَالَ: «**كِلْتَا يَدَي الرَّحْمَنِ يَمِينٌ**»، إِجْلَالًا لله وَتَعْظِيمًا أَنْ يُوصَفَ بِالشِّمَالِ، وَقَدْ وُصِفَتْ يَدَاهُ بالشِّمَالِ واليَسَارِ، وكَذَلِكَ لَو لَم يَجُزْ إِطْلَاق الشِّمَال واليَسَار، مَا أَطْلَقَ رسولُ اللهِ ﷺ ولو لم يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: كِلْتَا يَدَي الرَّحْمَنِ يَمِينٌ، لَمْ يَقُلْهُ رَسُولُ الله ﷺ ، وَهَذَا قَدْ جَوَّزَهُ النَّاسُ فِي الخَلْقِ، فَكيف لَا يُجَوِّزُهُ الثَّلْجِيُّ فِي يَدَيِ الله أَنَّهُمَا جَمِيعًا يَمِينَانِ؟ وَقَدْ سُمِّيَ مِنَ النَّاسِ ذَا الشِّمَالَيْنِ؛ فَجَازَ فِي دَعْوَى الثَّلْجِيِّ أَيْضًا: خَرَجَ ذُو الشِّمَالَيْنِ مِنْ مَعْنَى أَصْحَابِ الأَيْدِي) اهـ.

وذَهَبَ كثيرٌ مِن أئمةِ السلفِ إلى عَدَمِ إطلَاقِ "الشِّمَال" و "اليَسَار" على اليَدِ

الأُخرَى؛ كالإمامِ أحمد، وابنِ خُزَيمَة وغيرهما، ورأوا أنَّ الأحاديثَ التي جَاءَ فيها ذِكْرُ "الشِّمَال" ضعيفةٌ لا تَصِح.

قال ابنُ خُزيمةَ رحمه الله في [كتاب التوحيد (١/ ١٥٩)]: (باب: ذِكرُ سُنَّةٍ ثامنةٍ تُبيِّنُ وتُوضِّحُ أنَّ لخالقِنا جل وعلا يَدينِ، كِلتاهما يَمينانِ، لا يَسارَ لخالقِنا عز وجل؛ إذ اليسارُ مِن صفةِ المخلوقينَ، فَجَلَّ ربُّنا عن أنْ يكونَ له يسارٌ) اهـ.

٨٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «**خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ، فَلَمَّا فَرَغَ منه قامَتِ الرَّحِمُ، فأخَذَتْ بحَقْوِ الرَّحْمَنِ، فقالَ له: مَهْ، قالَتْ: هذا مَقامُ العائِذِ بكَ مِنَ القَطِيعَةِ، قالَ: ألا تَرْضَيْنَ أنْ أصِلَ مَن وصَلَكِ، وأَقْطَعَ مَن قَطَعَكِ، قالَتْ: بَلَى يا رَبِّ، قالَ: فَذاكِ. قالَ أبو هُرَيْرَةَ: اقْرَؤُوا إنْ شِئْتُمْ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢]**»[(١)].

الحِقْو: صِفَةٌ ذاتيةٌ ثابتةٌ اللهِ جل وعلا.

قال ابنُ فَارِس رحمه الله (ت:٣٩٥هـ): (حِقْو: الحَاءُ والقَافُ والحَرف المُعْتَلُّ أصلٌ وَاحِد، وهو بعضُ أعضاءِ البَدَن، فالحِقْو: الخَصْرُ ومِشَدُّ الإِزَار) اهـ. [مقاييس اللغة

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٣٠).

(٢/ ٨٨)].

قال ابنُ جَرِير الطبري رحمه الله (ت:٣١٠هـ): (وأمَّا قَولُهُ ﷺ في الرَّحِم: «**أنَّها آخذَةٌ بحِقْوَي الرحمن**»، فإنَّ الحَقْو في كَلَامِ العرب: الإِزَار، يُجمَعُ: حقيًا، ومنه خَبَرُ أمِّ عَطِيَّة رضي الله عنها، عن رسولِ الله ﷺ أنه ألقى إلى النِّسوَة اللاتي غسلن ابنتَه حِقْوَه، وقال: «**أَشعِرْنَهَا إيَّاه**» (١). وأما قوله: «**آخِذَةٌ بحُجْزَةِ الرَّحمَن**» (٢) فإن "الحُجْزَة" أيضا في كلامِ العرب حُجْزَة إِزَارِ المُؤتَزِر، ومنه قولُ النبي ﷺ: «**إني آخذٌ بحُجزِكُم عَنِ النارِ وأنتُم تتَقَاحَمُون فِيهَا**» (٣)) اهـ. [تهذيب الآثار (١/ ١٥٥)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت:٧٢٨هـ) في [بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٢٢٢)]: (هذا الحديثُ فِي الجملةِ مِنْ أحاديثِ الصفاتِ التي نَصَّ الأئمةُ على أنَّه يَمُرُّ كَمَا جاء، ورَدُّوا على مَن نَفَى موجبَه) اهـ .

وقد عَقَدَ غُلَامُ الخَلَال الحَنبَلِي رحمه الله (ت:٣٦٣هـ) في كتابه السنة (باب: في الذراعين والحِقو والصَّدْر).

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٥٣)، ومسلم (٩٣٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٩٥٣) من حديث ابن عباس مرفوعا بلفظ: **(إنَّ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ آخِذَةٌ بِحُجْزَةِ الرَّحْمَنِ، يَصِلُ مَنْ وَصَلَهَا، وَيَقْطَعُ مَنْ قَطَعَهَا)**.

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٨٣)، ومسلم (٢٢٨٤).

٨٧- وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**تَحَاجَّتْ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتْ النَّارُ: أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ، وَقَالَتْ الْجَنَّةُ: مَا لِي لَا يَدْخُلُنِي إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ؟ قَالَ اللهُ ﷻ لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي، أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَقَالَ لِلنَّارِ: إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي، أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِلْؤُهَا، فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ، فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَا يَظْلِمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقًا**» (١).

٨٨- وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (**لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ قَطْ قَطْ وَعِزَّتِكَ، وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ**) (٢).

الرِّجْلَانِ أو القَدَمَان: مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيةِ الثابتةِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ.

قال الإمامُ ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ في [كتاب التوحيد (٢/ ٢٠٢)]: (بابُ ذِكْرِ إثباتِ الرِّجل لله عَزَّ وَجَلَّ، وإن رَغِمَت أُنُوفُ المُعَطِّلَةِ الجَهمية، الذين يَكفُرُون بصفاتِ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٦١)، ومسلم (٢٨٤٨).

خَالِقِنَا ﷻ التي أثبَتَهَا لنفسه في مُحْكَمِ تنزيله وعلى لِسَانِ نبيِّه ﷺ) اهـ.

٨٩- وعن أبي رَزِين، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ضَحِكَ ربُّنا مِن قُنُوطِ عِبَادِهِ وقُرْبِ غِيَرِهِ. قال: قلتُ: يا رسولَ اللهِ! أَوَيضحَكُ الربُّ؟ قال: نعم. قلتُ: لَن نعدِمَ مِن رَبٍّ يَضحَكُ خَيرًا**» (١).

الضَّحِك: صِفَةٌ فِعلِيَّة ثَابِتَةٌ للهِ ﷻ مُتَعلِّقَةٌ بمَشِيئَتِه.

قلتُ: قد فَهِمَ هذا الصحابيُّ الجليلُ مَعنَى صِفَةِ الضَّحِك، فَفَرِحَ بِهَا واستَبْشَر؛ لأنَّ مِن لَوَازِمِ الضَّحِك الرِّضَا والمَحَبَّة، فالسَّلَفُ يُثبِتُون الصِّفَةَ ومَعنَاهَا، ويَعرِفُون مَعَ ذلك مَقْتَضيَاتِهَا ولَوَازِمَهَا.

وأما الجهميةُ بكافَّة مُسَمَّيَاتِهم فإنهم يُنكِرُون هذه الصفة؛ فالمؤولةُ يَقُولُون أنَّ الضحكَ معنَاه الرضا، والمفوضةُ لا تُثبِتُ المعنَى الظاهِرَ مِنَ الضَّحِك؛ لأنهم يَقولون: "لا يجوز اتصافُ الذاتِ الإلهيةِ بصفاتِ الأفعال الاختيارية؛ لأنَّ ذلك يلزم منه حُلُولُ الحَوَادِثِ بالله"، وكَذَبُوا قاتَلَهم الله! بل الله يَفعلُ مَا يَشاء بحكمته، قال تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٠٧ ﴾ [البروج:١٥]. وقال سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ

(١) رواه ابن ماجة (١٨١)، وأحمد (١٦١٨٧)، والطبراني في "الكبير" (٤٦٩).

يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ ﴾ [الحج:١٨]. فنقولُ: اللهُ فَعَّالٌ لِمَا يُريد، ويفعلُ مَا يَشاء، فَصَدَقَ اللهُ، وكَذَبَ الجَهمية؛ فلا أحدَ يصف اللهَ بأوضحَ مِمَّا وَصَفَ اللهُ نفسَه.

قال الإمامُ الدَّارِمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت:٢٨٠هـ) في [نقضه على المريسي (ص:٤٨٦)]: (وأمَّا قُولُكَ: إنَّ ضَحِكَه: "رِضَاه ورَحمَتَه"؛ فقد صَدَقْتَ في بعض؛ لأنه لا يَضحكُ إلى أحدٍ إلا عَن رِضَا، فيجتمِعُ منه الضحكُ والرِّضَا، ولا يَصرِفُهُ إلا عَن عَدُو، وأنتَ تَنْفِي الضحكَ عَن الله، وتُثبِتُ له الرِّضَا وحدَه) اهـ.

٩٠- وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**فِي قَوْلِهِ: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ نَخۡتِمُ عَلَىٰٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾** [يس:٦٥]، **قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ضَحِكْتُ؟ قَالُوا: لِمَ ضَحِكْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: مِنْ ضَحِكِ الرَّحْمَنِ مِنْ مُجَادَلَةِ الْعَبْدِ رَبَّهُ، يَقُولُ: يَا رَبِّ أَلَمْ تُجِرْنِي مِنَ الظُّلْمِ؟ فَيَقُولُ: بَلَى يَا عَبْدِي، فَيَقُولُ: فَإِنِّي لَا أُجِيزُ عَلَيَّ إِلَّا شَاهِدًا مِنْ نَفْسِي، فَيَقُولُ: كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ شَهِيدًا وَبِالْكِرَامِ الْحَفَظَةِ شُهُودًا، فَيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ، وَيُقَالُ لِأَرْكَانِهِ: انْطِقِي فَتَنْطِقُ بِأَعْمَالِهِ، ثُمَّ يُخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَلَامِ، فَيَقُولُ: بُعْدًا لَكُنَّ وَسُحْقًا فَعَنْكُنَّ كُنْتُ**

أُنَاضِلُ» [١].

قلتُ: وهذا إثباتٌ صَرِيحٌ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ لِمَعنَى الضَّحِك، ولَيس تَشبِيهًا، بَل هو تَحقِيقٌ لِمَعنَى هذه الصِّفَة.

٩١- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«يَنْزِلُ رَبُّنا تبارك وتعالى كُلَّ لَيْلةٍ إلى السَّماءِ الدُّنْيا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، يقولُ: مَن يَدْعُونِي، فأسْتَجِيبَ له؟ مَن يَسْألُنِي فأُعْطِيَهُ؟ مَن يَستَغْفِرُني فأغْفِرَ له؟»** [٢].

٩٢- وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَأَخَّرْتُ عِشَاءَ الْآخِرَةِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ هَبَطَ اللهُ تَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَلَمْ يَزَلْ هُنَاكَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، فَيَقُولَ قَائِلٌ: أَلَا سَائِلٌ يُعْطَى؟ أَلَا دَاعٍ يُجَابُ؟ أَلَا سَقِيمٌ يَسْتَشْفِي فَيُشْفَى؟ أَلَا مُذْنِبٌ يَسْتَغْفِرُ فَيُغْفَرَ لَهُ؟»** [٣].

---

(١) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب التوبة (ص:١٦٦)، وشاهده في صحيح مسلم (٥٤٠٥).

(٢) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨).

(٣) رواه أحمد (٩٦٨)، والدارمي في مسنده (١٥٢٥).

النُّزُول والهُبُوط: صِفَةٌ فعليةٌ ثابتةٌ للهِ ﷻ، وأهلُ السنةِ يُثبِتُون نزولَ الرَّبِّ ﷻ نُزُولًا حقيقيًّا كيف يَشَاء، مَتَى شَاء، وجاء بلفظ: «**هَبَطَ اللهُ تَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا**»، وهذا يَدُلُّ على إثباتِ المَعنَى الظَّاهِرِ لهذه الصفة، وأنَّ الصحابةَ لَو قِيْلَ بأنَّهم رَووا هذا الحديثَ بِلَفْظَيْنِ مُخْتَلِفين، فإنَّ هذا يُؤكدُ معرفتَهم للمَعنَى الظاهرِ للصفةِ وأنَّهم رَوَوا هذه الأحاديثَ بِمَا فَهِمُوه مِنَ المَعنَى الظَّاهِرِ فِي لُغَةِ العَرَب.

وقد أَقَرَّ بذلك ابنُ الجوزي (ت:٥٩٧هـ) – مع أشعَرِيَّته وتَفوِيضِه – قائلًا: (وقَدْ بَيَّنَا صِحَّةَ حَدِيثِ أَبي هريرة – يعني حديثَ النُّزُول – وأنَّ قومًا رَوَوه بِمَا يَظنُّونَه المَعنَى مِن النُّزول، فقالوا: "يَهبِط"، وفَهِمَ بعضُهُم مِنَ النُّزُول: الصُّعُود، وفي هذا ما فيه!) اهـ. [قيام الليل لابن الجوزي (ص:٢٠٢)].

قلتُ: بل في مَذْهَبِهِ الأشعرِي الكُلَّابِي العَطَبُ والفَسَاد.

قال الإمام الشَّافعي رحمه الله (ت:٢٠٤هـ): (القَولُ في السُّنَّةِ التي أنا عليها، ورأيتُ أصحابَنا عليها أهلَ الحديثِ الذين رأيتُهم فأخذتُ عنهم؛ مِثلُ سُفيانَ ومالكٍ وغَيرِهما: الإقرارُ بشَهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ... وأنَّ اللهَ تعالى يَنزِلُ إلى سماءِ الدُّنيا كَيْفَ شَاء) اهـ. [إثبات صفة العلو لابن قدامة (ص: ١٨٠)، والعلو للذهبي (ص: ١٦٥)].

وقال أبو حَاتِمِ الرَّازِي رحمه الله (ت:٢٧٧هـ): (مَن قَال: "النُّزُول غَيرُ النُّزُولِ، ومَا أَشْبَهَه" فهو جَهمِيٌّ كَافِر) اهـ. [صفات رب العالمين لابن المحب الصامت الحنبلي (١/ ٢٤)].

قال ابنُ خُزَيمَةَ رحمه الله (ت:٣١١هـ): (بابٌ: ذِكرُ أخبارٍ ثابتةِ السَّندِ صحيحةِ القَوامِ، رواها عُلَماء الحجازِ والعراقِ عنِ النبيِّ ﷺ، في نُزولِ الربِّ جل وعلا إلى السماءِ الدُّنيا كُلَّ ليلةٍ: نَشهَدُ شهادةَ مُقرٍّ بلسانِه، مُصدِّقٍ بقلبِه، مُستيقِنٍ بِمَا في هذه الأخبارِ مِن ذِكر نُزولِ الربِّ، مِن غيرِ أنْ نصِفَ الكيفيَّةَ؛ لأنَّ نبيَّنا المصطفى لم يَصِفْ لنا كيفيَّةَ نزولِ خالقِنا إلى سماءِ الدنيا، وأعْلَمَنا أنَّه يَنْزِلُ، واللهُ جل وعلا لم يتركْ ولا نبيُّه عليه السلام بيانَ ما بالمسلمينَ الحاجةُ إليه مِن أمْرِ دِينِهم؛ فنحنُ قائلونَ مُصدِّقونَ بما في هذه الأخبارِ مِن ذِكرِ النُّزولِ، غيرَ مُتكلِّفينَ القولَ بصِفتِه أو بصِفةِ الكيفيَّةِ؛ إذ النبيُّ ﷺ لم يَصِفْ لنا كيفيَّةَ النُّزولِ. وفي هذِه الأخبارِ ما بانَ وثبَتَ وصحَّ أنَّ الله جل وعلا فوقَ سماءِ الدُّنيا، الذي أَخبرَنا نبيُّنا ﷺ أنَّه يَنْزِلُ إليه؛ **إذ محالٌ في لُغةِ العرَبِ أن يَقولَ: نزَلَ مِن أسفلَ إلى أعْلَى، ومفهومٌ في الخِطابِ أنَّ النُّزولَ من أعْلَى إلى أسْفَلَ**) اهـ. [كتاب التوحيد (١/ ٢٨٩)].

٩٣- وعن أنسِ بنِ مَالِك رضي الله عنه، في حديثِ الإسرَاءِ والمِعرَاجِ الطَّوِيل، وفيه:

«ثُمَّ عَلَا به فَوْقَ ذلكَ بما لا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، حتَّى جَاءَ سِدْرَةَ المُنْتَهَى، ودَنَا الجَبَّارُ رَبُّ العِزَّةِ، فَتَدَلَّى حتَّى كانَ منه قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، فأَوْحَى اللهُ فِيما أَوْحَى إِلَيْهِ: خَمْسِينَ صَلَاةً عَلَى أُمَّتِكَ كُلَّ يومٍ ولَيْلَةٍ، ثُمَّ هَبَطَ» (١)

٩٤- ورَوَى الخلالُ رَحِمَهُ اللَّهُ: عن ابنِ عباس رضي الله عنه، قال: «**كان النَّدَاءُ مِنَ السماء، وكَانَ الرَّبُّ تعالى في السماءِ الدُنيا حينَ كَلَّمَ مُوسَى**» (٢).

٩٥- وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**مَا مِنْ يومٍ أكثرُ مِنْ أَنْ يَعتِقَ اللهُ فيه عَبِيدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَومِ عَرَفَةَ، وأنه لَيدنو، ثم يُبَاهِي بهم الملائكةَ فيقول: مَا أَرَادَ هؤلاءِ؟ اشْهَدوا مَلَائِكتي، أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُم**» (٣).

٩٦- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**خَرَجَ مُعَاوِيَةُ عَلَى حَلْقَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: مَا أَجْلَسَكُمْ؟ قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللهَ، قَالَ آللهِ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَاكَ؟ قَالُوا: وَاللهِ مَا أَجْلَسَنَا إِلَّا ذَاكَ، قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تُهْمَةً لَكُمْ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ بِمَنْزِلَتِي مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَقَلَّ عَنْهُ حَدِيثًا مِنِّي، وَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ**

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٧)، ومسلم (١٦٢).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/١١٩١).

(٣) أخرجه مسلم (١٣٤٨).

عَلَى حَلْقَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: "مَا أَجْلَسَكُمْ؟" قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللهَ وَنَحْمَدُهُ عَلَى مَا هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ، وَمَنَّ بِهِ عَلَيْنَا، قَالَ: "آللهِ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَاكَ؟" قَالُوا: وَاللهِ مَا أَجْلَسَنَا إِلَّا ذَاكَ، قَالَ: "أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تُهْمَةً لَكُمْ، وَلَكِنَّهُ أَتَانِي جِبْرِيلُ فَأَخْبَرَنِي أَنَّ اللهَ ﷻ يُبَاهِي بِكُمُ الْمَلَائِكَةَ"» [(١)].

الدُّنُو: صفةٌ فعليةٌ ثابتةٌ للهِ ﷻ.

التَّدَلِّي: صفةٌ فعليةٌ ثابتةٌ للهِ ﷻ. والتَدَلِّي فِي اللُّغَةِ: هو النُّزُولُ إلى الشَّيءِ حَتَّى يَقْرُبَ مِنه.

والمُبَاهَاة: صفةٌ فعليةٌ ثَابِتَةٌ للهِ ﷻ.

قال الحُميديُّ رحمه الله: (المباهاةُ: المُفَاخَرَةُ، وَهِي مِن اللهِ ثَنَاءٌ وتفضيلٌ) اهـ. [(تفسير غريب ما في الصحيحين (١/ ٤١٩)].

٩٧- وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «**إذا جَلَسَ الرَّبُّ على الكُرسِي، سُمِع له أطيطٌ كأَطِيط الرَّحْلِ الجَدِيدِ**». فاقشَعَرَّ رجلٌ عندَ وَكِيع – وهو أحدُ رُواةِ الحديث – فَغَضِبَ وكيع، وقال: أَدْرَكْنَا الأعمَش (ت:١٤٨هـ) وسُفيَان

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠١).

(ت:١٦١هـ) يُحَدِّثُون بهذه الأحاديثِ لا يُنكِرُونَهَا. [(١)]

٩٨- عن أبي أُمَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**سَلُوا اللهَ الْفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهَا سُرَّةُ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ أَهْلَ الْفِرْدَوْسِ لَيَسْمَعُونَ أَطِيطَ الْعَرْشِ**» [(٢)].

الأَطِيط: (صَوتُ الرِّحَالِ إذا ثَقُلَ عليها الرُّكْبَان) اهـ. [انظر لسان العرب (١/ ٩٢)].

قال شيخُ الإسلامُ ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في [مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٣٥-٥٣٦)] :

(وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ عَبْدِاللهِ بْنِ خَلِيفَةَ الْمَشْهُورُ الَّذِي يَرْوِي عَنْ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ المقدسي فِي مُخْتَارِهِ. وَطَائِفَةٌ تَرُدُّهُ لِاضْطِرَابِهِ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُمْ. **لَكِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَبِلُوهُ**. وَفِيهِ قَالَ: «**إنَّ عَرْشَهُ أَوْ كُرْسِيَّهُ وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَإِنَّهُ يَجْلِسُ عَلَيْهِ فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ قَدْرُ أَرْبَعَةِ أَصَابِعَ أَوْ فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ إلَّا قَدْرُ أَرْبَعَةِ**

(١) رواه عبدالله بن أحمد في السنة (٥٧١).

(٢) رواه الطبراني في الكبير (٨/٢٤٦)، أبو نعيم في صفة الجنة (٤٦٩)، والروياني في المسند (١٢٦٥)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٣/١٧٦)، وعثمان بن أبي شيبة في كتاب العرش (١٢).

أَصَابِعَ وَإِنَّهُ لَيَئِطُّ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ الْجَدِيدِ بِرَاكِبِهِ» [(١)]. وَلَفْظُ "**الْأَطِيطِ**" قَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي السُّنَنِ. وَابْنُ عَسَاكِرِ عَمِلَ فِيهِ جُزْءًا وَجَعَلَ عُمْدَةَ الطَّعْنِ فِي ابْنِ إسْحَاقَ. **وَالْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ عُلَمَاءُ السُّنَّةِ كَأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُد وَغَيْرِهِمَا وَلَيْسَ فِيهِ إلَّا مَا لَهُ شَاهِدٌ مِنْ رِوَايَةٍ أُخْرَى**. وَلَفْظُ "**الْأَطِيطِ**" قَدْ جَاءَ فِي غَيْرِهِ. وَحَدِيثُ ابْنِ خَلِيفَةَ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَد وَغَيْرُهُ مُخْتَصَرًا وَذَكَرَ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ وَكِيعٌ. لَكِنْ كَثِيرٌ مِمَّنْ رَوَاهُ رَوَوْهُ بِقَوْلِهِ: «**إنَّهُ مَا يَفْضُلُ مِنْهُ إلَّا أَرْبَعُ أَصَابِعَ**» فَجَعَلَ الْعَرْشَ يَفْضُلُ مِنْهُ أَرْبَعُ أَصَابِعَ) اهـ.

قلتُ: سيأتِي أنَّ ابنَ الجَوزِي لَم يَكُن على طَريقةِ السلفِ في بابِ الأسماء والصفات، وأنه سَلَكَ طريقةَ الأشعرية، وسيأتي رَدُّ أئمةِ أهلِ السنة عليه إن شَاءَ الله.

قال الذهبي في [العرش (٢/ ١٢١)]: (وهذا الحديثُ صحيحٌ عندَ جماعةٍ مِنَ المُحدِّثين، أخرجه الحافظُ ضِيَاءُ المَقدِسِي في صحيحه، وهو مِنْ شرطِ ابنِ حِبَّان، فلا أدري أخرجه أم لا؟! فإنَّ عندَه أنَّ العَدْلَ الحافظَ إذا حَدَّث عن رجلٍ لَمْ يُعرِف بجرحٍ فإنَّ ذلك إسنادٌ صحيح. فإذا كان هؤلاء الأئمةُ: أبو إسحاق

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/ ١١١)، والدارمي في النقض على المريسي (ص:٤٧).

السَّبِيعِي، والثوري، والأعمَش، وإسرَائِيل، وعبدُالرحمن بنُ مَهدِي، وأبو أحمد الزَّبيرِي، ووَكِيع، وأحمدُ بنُ حنبل، وغيرهم مِمَّن يَطُول ذكرُهُم وعددُهُم الذين هم سُرُجُ الهُدّى، ومَصَابِيحُ الدُّجَى قد تَلَقوا هذا الحديثَ بالقبولِ وحدَّثوا ولم يُنكرُوه، ولم يَطعنوا في إسناده، فمَنْ نحنُ حتى نُنكِره و نتحَذلَق عليهم؟!) اهـ.

٩٩- وعن قَتَادَةَ بن نُعمَان رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إنَّ اللهَ لمَّا قَضَى خَلْقَه استَلْقَى، وَوَضَعَ إحدَى رِجْلَيه على الأُخرَى، وقال: لا يَنبَغِي لأحدٍ مِنْ خَلقِهِ أن يَفْعَلَ هذا**» (١).

قلتُ: وسيأتي إيرادُ هذا الحديثِ بِطُولِه، ومزيدُ بيانٍ فيه، وفيه أنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم أثبتوا **الاستِلقَاء**: وهي صِفَة فِعلِيَّة ثابتة للهِ تعالى.

١٠٠- قال عبدالله بن الإمام أحمد: حدثني أبي رحمه الله: حدثنا مُعاذ بن مُعاذٍ العَنبَري، قال: حدثنا حمَّاد بن سلمة، حدثنا ثابتٌ البُنَانِي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم «**في قوله عز وجل: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ [الأعراف:١٤٣]، قال: قال هكذا، يعني: إنه أخرَجَ طرفَ الخِنصَر**». قال أبي: أرانا

(١) رواه ابنُ أبي عاصم في السنة (٥٨٠)، والطبراني في الكبير (١٩/١٣) وغيرهم، قال الذهبي في كتاب العلو: (رواته ثقات).

مُعاذٌ؟ وفي رواية غير معاذ: قال حَمَّاد هكذا، ووَضَعَ الإِبهَامَ على مِفصَل الخِنصَر الأَيمِن. فقال له حُمَيدٌ الطويل: ما تريدُ إلى هذا يا أبا محمد؟ قال: فَضَرَبَ صدرَه ضربةً شديدةً، وقال: مَنْ أنتَ يَا حُمَيد؟ ومَا أنتَ يَا حُمَيد؟ يُحَدِّثني به أنسُ بنُ مالكٍ رضي الله عنه عَنِ النبيِّ ﷺ فتقول أنت: ما تُريدُ إليه؟! قال عبدالله بن أحمد: حدثني أبي قال: حدثني مَن سَمِعَ مُعاذًا يقول: وَدِدتُ أنه حَبَسَه شَهرِين: يعني لحُمَيد) (١)

قال ابنُ القيم رحمه الله في [الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٣٣)]: (ومعلومٌ أنَّ الذي أَصَارَ الجَبَلَ إلى هذا الحَال: ظُهُورُ هذا القَدْرِ مِنْ نُورِ الذَّاتِ له بِلَا وَاسِطَةٍ، بل تَجَلَّى رَبُّه سبحانه له) اهـ.

التَّجَلِّي: صِفَةٌ فِعلِيَّةٌ ثابتةٌ للهِ جل وعلا في الكتاب والسُّنَّة، ومعنى التَّجَلي: هو ظُهُورُه سبحانه للعَيَانِ حِينَ يَكشِفُ عَن حِجَابِه.

قال الخليلُ بنُ أحمَدَ الفَراهِيديُّ رحمه الله (ت:١٧٠هـ): (قال اللهُ عز وجل: ﴿ **فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ** ﴾ [الأعراف:١٤٣]، أي: ظَهَرَ وبَانَ) اهـ. [العين (٦/ ١٨٠)].

---

(١) رواه أحمد في المسند (١٢٢٦٠)، رواه ابن خزيمة في التوحيد (١٦٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٤٩٠)، والحاكم (٢/٣٢٠) وصححه، ووافقه الذهبي، قال الخلال في "تفسير ابن كثير" (٢/٢٥٤-٢٥٥): (هذا إسنادٌ صحيحٌ لا عِلَّة فيه).

وقال السَّمعانيُّ رحمه الله (ت:٤٨٩هـ): (﴿ **وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ** ١٤٣ ﴾ [الأعراف:١٤٣]: اجعَلِ الجَبَلَ بيني وبيْنَك؛ فإنَّه أقوى منك، فإنِ استقَرَّ مَكانَه فسوف تَراني، وفي هذا دليلٌ على أنَّه يجوزُ أن يُرى؛ لأنَّه لم يُعَلِّقِ الرُّؤيةَ بما يستحيلُ وُجودُه؛ لأنَّ استِقرارَ الجَبَلِ مع تجلِّيه له غيرُ مُستحيلٍ، بأن يجعَلَ له قُوَّةَ الاستقرارِ مع التجلِّي، ﴿ **فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ** ﴾ أي: ظَهَر للجَبَلِ، قيل: إنَّه جَعَل للجَبَلِ بَصَرًا وخَلَق فيه حياةً، ثمَّ تجَلَّى له؛ فتدَكْدَكَ على نَفْسِه) اهـ. [تفسير السمعاني (٢/ ٢١٢)].

وقال ابنُ عبدِالبرِّ المالكي رحمه الله (ت:٤٦٣هـ) في [التمهيد (٧/ ١٥٨)]: (وفي قَولِ اللهِ عز وجل: ﴿ **فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ** ﴾ [الأعراف:١٤٣]: دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ أنَّه لَم يَكُن قَبْلَ ذَلك مُتَجَلِّيًا للجَبَل) اهـ.

قلتُ: وفي كلامِ ابنِ عَبدِالبرِّ تَصرِيحٌ بإثباتِ هذه الصِّفَةِ الفِعلِيَّةِ الاختِيَارِيَّةِ للهِ عز وجل.

١٠١- وعَن أَنَس رضي الله عنه، حَدَّثنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم قال: «**يَأتُونِي حَتَّى أمشِي بينَ أيدِيهِم حتى نَأتِي بابَ الجنَّة، فأستفتِح، فيؤذَنُ لي، فأدخلُ على رَبِّي، فأجِدُهُ**

قاعِدًا على كُرسِيِّ العِزَّة، فأخِرُّ له سَاجِدًا» [١].

١٠٢- وعن عبدِالله بن أُنَيس الجُهَنِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إذا كَانَ يومُ القيامةِ حُشِرَ الناسُ عُرَاةً حُفَاةً غُرْلًا، ثُمَّ يِجلِسُ اللهُ على كُرسيِّه، ثُمَّ يُنَادِيهِم بصوتٍ يَسمعُهُ مَن بَعُدَ كَمَا يَسمَعُهُ مَنْ قَرُبَ، فيقول: "أنا الملكُ الدَّيَّان، لا ظُلْمَ اليَومَ"»** [٢].

١٠٣- وعن ثَعْلَبَةَ بنِ الحَكَم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«يَقولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ للعلماءِ يومَ القيامةِ إذا قَعَدَ على كُرسِيِّه لقضاءِ عِبَادِهِ: إِنِّي لَمْ أجعَلْ عِلمِي وحُكْمِي فيكُم إلا وأنَا أُريدُ أنْ أَغفِرَ لكم على مَا كَانَ فيكُم ولا أُبَالِي»** [٣].

قلتُ: وهذه الأحاديثُ المُتقدِّمة فيها إثباتُ صفةِ الجُلُوسِ والقُعُودِ والكَلَامِ بصوتٍ لله عَزَّ وَجَلَّ، وكلُّ ذلك تَجحَدُهُ الجهميةُ مِنْ مُؤولةٍ ومُفَوِّضَة.

١٠٤- وعن العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: **«كُنتُ فِي البَطْحَاءِ فِي عِصَابَةٍ فِيهِم رَسُولُ اللهِ**

---

(١) رواه أبو محمد الدشتي في إثبات الحد لله (ص:٢٤٢).

(٢) أخرجه الروياني في مسنده (٤٧١/٢)، وله شواهد في صحيح البخاري في كتاب العلم، باب: الخروج في طلب العلم، وعند أحمد في المسند (٤٥٩/٣)، والحاكم في مستدركه (٥٧٤/٤).

(٣) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٣٨١/٢).

ﷺ، فَمَرَّت بِهِم سَحَابَةٌ، فَنَظَرَ إِلَيهَا فقَالَ: "مَا تُسَمُّونَ هَذِهِ؟" قالوا: السَّحَابُ. قَالَ: "وَالمُزنُ"، قَالُوا: وَالمُزنُ، قَالَ: "وَالعَنَانُ"، قَالُوا: وَالعَنَان، قال: "هَل تَدرُونَ مَا بُعدُ مَا بَينَ السَّمَاءِ وَالأَرضِ؟" قالوا: لا نَدرِي. قَالَ: "إِنَّ بُعدَ مَا بَينَهُمَا إِمَّا وَاحِدَةٌ أَو اثنَتَانِ أَو ثَلاثٌ وَسَبعُونَ سَنَةً، ثُمَّ السَّمَاءُ فَوقَهَا كَذَلِكَ – "حَتَّى عَدَّ سَبعَ سَمَوَاتٍ" – ثُمَّ فَوقَ السَّابِعَةِ بَحرٌ بَينَ أسفَلِهِ وَأَعْلاهُ مِثلُ مَا بَينَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، ثُمَّ فَوقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَوْعَالٍ، بَينَ أَظلافِهِم وَرُكَبِهِم مِثلُ مَا بَينَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، ثُمَّ عَلَى ظُهُورِهِم العَرشُ، مَا بَينَ أَسفَلِهِ وَأَعلاهُ مِثلُ مَا بَينَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، ثُمَّ اللهُ تبارك وتعالى فَوقَ ذَلِكَ» [1].

قلتُ: والأَوعَال: جَمْعُ وَعَلٍ، وهو تَيْسُ الجِبَال، فهذه الملائكةُ على صُورَةِ تُيُوسِ الجبال.

١٠٥– وعن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: «**يقول الله عز وجل: الكِبْرِيَاءُ رِدَائِي،**

(١) أخرجه أحمد (٢٠٦/١)، وأبو داود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠)، وابن ماجه (١٩٣)، والدارمي في "الرد على الجهمية" (٥٠)، والبزار (١٣٤/٤)، وابن أبي شيبة في "العرش" (٦٦/١)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد (٢٣٤/١)، والحاكم في المستدرك (٤١٠/٢).

والعَظَمَةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي شيئًا مِنْهُمَا أَلقِيتُهُ فِي جهنَّم» [(١)].

١٠٦- وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ في الجَنَّةِ خَيْمَةً مِن لُؤْلُؤَةٍ مُجَوَّفَةٍ، عَرْضُها سِتُّونَ مِيلًا، في كُلِّ زاوِيَةٍ مِنْها أهْلٌ، ما يَرَوْنَ الآخَرِينَ، يَطُوفُ عليهمُ المُؤْمِنُونَ، وجَنَّتانِ مِن فِضَّةٍ؛ آنِيَتُهُما وما فِيهِما، وجَنَّتانِ مِن كَذا؛ آنِيَتُهُما وما فِيهِما، وما بيْنَ القَوْمِ وبيْنَ أنْ يَنْظُرُوا إلى رَبِّهِمْ إلَّا رِداءُ الكِبْرِ علَى وجْهِهِ في جَنَّةِ عَدْنٍ**» [(٢)].

العَظَمَة: صِفَةٌ ذاتيةٌ ثابِتةٌ للهِ جل وعلا.

الكِبْرِيَاءُ والكِبْر: صفةٌ ذاتيةٌ ثابتةٌ لله جل وعلا، ومن أسمَائِهِ الحُسنَى "المُتكَبِّر".

قال ابنُ قُتَيبةَ رحمه الله (ت:٢٧٦هـ): (وكِبرياءُ اللهِ: شَرَفُه، وهو مِن "تكَبَّرَ": إذا أَعْلَى نَفْسَه) اهـ. [تفسير غريب القرآن (ص: ١٨)].

وقال أبو القاسِمِ الأصبهانيُّ رحمه الله (ت:٥٣٥هـ): (أثبتَ اللهُ العِزَّةَ والعَظَمَةَ والقُدرةَ والكِبْرَ والقُوَّةَ لنَفْسِه في كِتابِه) اهـ. [الحجة في بيان المحجة (٢/ ١٨٦)].

---

(١) رواه أحمد (٢/ ٤٤٢)، ومسلم (٢٦٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٧٩).

١٠٧- وعَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، قَالَ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ، لاَ تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ**» (١).

١٠٨- وفي رواية عن جرير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانًا**» (٢).

١٠٩- وعَن صُهَيبِ بنِ سِنانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رُسُولُ الله ﷺ: «**إذا دخَل أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ، قال: يَقولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُريدونَ شيئًا أَزيدُكم؟ فيَقولُونَ: أَلَمْ تُبيِّضْ وجوهَنا؟ أَلَمْ تُدخِلْنا الجنَّةَ وتُنجِّنا مِن النَّارِ؟ قال: فيكشِفُ الحِجابَ، فما أُعطُوا شيئًا أَحَبَّ إليهم مِن النَّظرِ إلى ربِّهم عَزَّ وَجَلَّ، وفي روايةٍ: وزاد: ثمَّ تلا هذه الآيةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾** [يونس: ٢٦]» (٣).

قال الإمامُ أبو حَاتِم (ت:٢٧٧هـ) **وأبو زُرعَةَ الرازي** (ت:٢٨٩هـ) رَحِمَهُمَا اللَّهُ في عقديتهما: (أَدْرَكْنَا الْعُلَمَاءَ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ حِجَازًا وَعِرَاقًا وَشَامًا وَيَمَنًا فَكَانَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ: ... وَأَنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُرَى فِي الْآخِرَةِ يَرَاهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ بِأَبْصَارِهِمْ وَيَسْمَعُونَ

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٤)، ومسلم (٦٣٣).
(٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٥)].
(٣) أخرجه مسلم (١٨١).

كَلَامَهُ كَيْفَ شَاءَ وَكَمَا شَاءَ) اهـ. [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣٢١)].

قال ثَعْلَب رحمه الله (ت:٢٩١هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ** ﴾ [الأحزاب:٤٣-٤٤]: (أجمَعَ أهلُ اللغةِ أنَّ اللَّقَاءَ هَاهُنَا لَا يَكُونُ إلَّا مُعَايَنَةً ونَظَرًا بالأَبصَار) اهـ. [الإبانة الكبرى (٧/ ٦٢)].

١١٠- وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: «**قامَ فِينا رَسولُ اللهِ ﷺ بخَمْسِ كَلِماتٍ، فقالَ: إنَّ اللهَ عز وجل لا يَنامُ، ولا يَنْبَغِي له أنْ يَنامَ، يَخْفِضُ القِسْطَ ويَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهارِ، وعَمَلُ النَّهارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجابُهُ النُّورُ، وفي رِوايَةِ أبِي بَكْرٍ: النَّارُ، لو كَشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحاتُ وجْهِهِ ما انْتَهَى إلَيْهِ بَصَرُهُ مِن خَلْقِهِ**» [(١)].

قال الخَلَّال رحمه الله (ت:٣١١هـ): (سألتُ ثَعْلَبًا إمامَ اللغة (ت:٢٩١هـ) عن قولِ النبي ﷺ: «**لأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِه**» ؟ فقال: "السُّبُحَات" يعني: مِن ابنِ آدَمَ الموضعُ يسجدُ عليه) اهـ. [السنة لغلام الخلال (٦٧)].

١١١- وعَن عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**إنَّ اللهَ**

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٩).

يُدْنِي المُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عليه كَنَفَهُ ويَسْتُرُهُ، فيَقولُ: أتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ أتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ فيَقولُ: نَعَمْ أيْ رَبِّ، حتَّى إذَا قَرَّرَهُ بذُنُوبِهِ، ورَأَى في نَفْسِهِ أنَّه هَلَكَ، قالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ في الدُّنْيَا، وأَنَا أغْفِرُهَا لكَ اليَومَ، فيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ، وأَمَّا الكَافِرُ والمُنَافِقُونَ، فيَقولُ الأشْهَادُ: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٨ ﴾ [هود: ١٨]» (١).

عن ابنِ مَسعُود رضي الله عنه، أنه قال: (يَنشُرُ اللهُ كَنَفَه يومَ القيامةِ على المُؤمِنِ، فَقَالَ بيَدِهِ هكذا فَوقَه) اهـ. [صفات رب العالمين لابن المحب الصامت الحنبلي (٢/ ٨٠٢)].

وقال أبو بكر الخلَّال رحمه الله (ت:٣١١هـ): (**أنبأنا إبراهيمُ الحَربِي** (ت:٢٨٥هـ)، قال: قولُه: "**فَيَضَعُ علَيه كَنَفَه**"، يقول: نَاحِيَته.

قال إبراهيم: وأخبرني أبو نصر، **عن الأصمَعِي** (ت:٢١٦هـ)، يقال: أنَا في كَنَفِ بَنِي فُلَان، أي: في نَاحِيَتِهم، وأنا في ظِلِّك، أي: قُربِك.

قال إبرهيم: وأنبأنا عَمرُو، عن أبيه، قال: كَنَف: جَانِب.

وأنشدني **أبو عبدِالله النَّحوي**: بأكنافِ الحِجَازِ هَوى دَفِين ... يُؤرِقُنِي إذَا

---

(١) رواه البخاري (٢٤٤١)، مسلم (٢٧٦٨).

هَدَت العُيُون) اهـ. [بيان تلبيس الجهمية (٨/ ١٩٤-١٩٥)].

قال أبو موسى المَدِيني رحمه الله (ت:٥٨١هـ): (في الحديث: «**يُدْنَى المُؤْمِنُ مِنْ ربِّه حتى يَضَعَ عليه كَنَفَهُ**»، أي: يَستُره، وقيل: يَرحَمه، وقال الإمام إسماعيل التَّيمِي: لم أرَ أحدًا فَسَّرَه؛ إلا إنْ كان مَعنَاه: يَستره مِنَ الخَلق، وقِيل في رواية: "يَستُرُه بِيَدِه". وكَنَفَا الإنسان: نَاحِيَتَاه، ومِن الطَّائِر: جَنَاحَاه) اهـ. [المجموع المغيث (٣/ ٧٨)].

قلتُ: قوله: (لم أَرَ أحدًا فَسَّره) أي: لَا أَحَدَ مِن أهلِ السنةِ فَسَّرَه التفسيرَ الجهميَّ الذي يَصرِفُ اللفظَ عَن ظَاهِرِه، أو فَسَّرَه بمعنى يخوضُ في كَيفيةِ الصِّفَة، لذلك استَثنى هذا النفيَّ بعد ذلك بتفسيرِه بالمَعنى الظَّاهِر مِنه.

١١٢- وعَن جَابِر بنِ عبدِاللهِ رضي الله عنه، سُئِلَ عَن الوُرُودِ وذَكَرَ الحَدِيث، وقال فيه: «**فيقولُ اللهُ عز وجل: أنا رَبُّكُم، فيقُولُون: حتَّى نَنْظُرُ إليك، فيَتَجَلَّى لَهُم يَضحَكُ، قَال سمعتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقول: "حتَّى تبدو لَهَاتُه وأَضرَاسُه"**» [١].

قال المَرُّوذِي (ت:٢٧٥هـ): (**سألتُ أبَا عبدِالله – يعني أحمدَ بنَ حَنبل – عَن**

(١) رواه أبو يعلى في إبطال التأويلات (ص:٢٥٦)، والدارقطني في الصفات (٣٢)، وأبو عَوَانة في مستخرجه (١٣٩/١)، وغلام الخلال في جزء الصفات (ل ٨ ب).

عبدِاللهِ التَّيمِي، فقال: "صَدُوقٌ، وقَدْ كَتَبْتُ عَنهُ مِنَ الرَّقَائِق ولكن حُكِيَ عَنه أنه ذَكَرَ حَدِيثَ الضَّحِكِ **فقال: مثل الزَّرْعِ الضَّحِكِ، وهذا كَلام الجهمية"**، قلتُ: ما تقولُ في حَدِيثِ ابنِ جُرَيجٍ عَن أبي الزُّبَير عَن جَابِر **"فَضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ"** قال: "هذا يُشَنَّع به"، قلتُ: فقد حدَّثت به، قال: "مَا أعلَمُ أنِّي حَدَّثْتُ لَه إلا محمدَ بنَ داودَ يعني المِصِّيصِي وذلك أنَّه طَلَبَ إليَّ فيه"، **قلت: أَفَلَيسَ العلماءُ تَلَقَّته بالقَبُول؟ قال: "بلى"**) اهـ. [إبطال التأويلات (ص:٢٦٠)].

وقال المَرُّوذِي رحمه الله: (إذْ أخبرَ – يعنِي النبي ﷺ – أنَّ المؤمنين يَنظُرُون إلى رَبِّهم فِي القيامة، ويُكَلِّمُونَه، ويَسألُهُم، ويَضحَكُ إليهم، وأنَّهم يُعَاينون ذلك منه، ويَنظُرون إليه، ويَسمَعُون منه) اهـ. [السنة للخلال (٢/ ١١٦)].

١١٣- وعن أبي هُرَيرة قال، قال رسول الله ﷺ: «**أنَّ النَّاسَ قالوا: يا رسولَ اللهِ، هل نَرَى ربَّنا يومَ القيامةِ؟ فذكر حديثَ الشفاعةِ بطُولِه ... فيقولُ: أنا ربُّكم، فيقولون: نعوذُ باللهِ منك، هذا مكانُنا، حتَّى يأتيَنا ربُّنا، فإذا جاءنا ربُّنا عرفناه، فيأتيهم اللهُ في صورتِه الَّتي يعرفون. فيقولون: أنت ربُّنا فيدعوهم**» [1].

١١٤- وفي رواية البخاري: «**يُحْشَرُ النَّاسُ يَومَ القِيَامَةِ، فيَقولُ: مَن كانَ يَعْبُدُ**

---

(١) رواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/٣٧٦)، وشاهده عند البخاري (٨٠٦).

شيئًا فَلْيَتَّبِعْ، فَمِنْهُمْ مَن يَتَّبِعُ الشَّمْسَ، ومِنْهُمْ مَن يَتَّبِعُ القَمَرَ، ومِنْهُمْ مَن يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ، وتَبْقَى هذِه الأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ فيقولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فيقولونَ: هذا مَكَانُنَا حتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ فيقولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فيقولونَ: أَنْتَ رَبُّنَا» [(١)].

قال ابنُ مَنْدَه رحمه الله (ت:٣٩٥هـ) في [كتاب التوحيد (ص:٥٨٧)]: أخبرنا أبو القاسم حَمزَة بنُ مُحمَّد بنِ العَبَّاس الكِنَانِي، ثنا أحمدُ ابنُ حَمَّاد أخو زغبة، ثنا مُحمَّدُ بنُ حَاتِم، ثنا إسحاقُ بنُ عيسَى الطَّبَّاع، قال: (**أَتَينا عبدَالعزيز بنَ أبي سَلَمَةَ المَاجِشون** (ت:١٦٤هـ) برجلٍ يُنكِرُ حديثَ يومَ القيامةِ وأنَّ اللهَ تعالى يَأتِيهم فِي صورتِهِ، فقلنا: يا أبا عبدَالله! إنَّ هذا يُنكِرُ حديثَ عبدِالله فِي صِفَةِ يومِ القِيَامَة، ومَا يَأتِيهم اللهُ عز وجل فيه، فقال: يَا بُنَي مَا تُنكِرُ مِنْ هذا؟ فقال: إنَّ اللهَ أَجَلُّ وأعظمُ مِنْ أنْ يُرَى فِي هذه الصفة، فقال: يَا أحمَق! إنَّ اللهَ ليس يَتَغيَّرُ عَن عَظَمَتِهِ، ولكن عَينَاك يُغيرُهُمَا حتى تَرَاه كَيفَ شَاءَ) اهـ.

قلتُ: وفي هذا الحديث بِشَارَةٌ عظيمةٌ للمُوحدِين المؤمنين بصفاتِ ربهم جل وعلا على الحقيقةِ كَمَا جاءَت في الكتابِ والسنة، وفيه أن الذي لَمْ يَعرِف صِفَاتِ اللهِ

---

(١) أخرجه البخاري (٨٠٦).

ﷻ ولم يؤمنْ بها على حقيقتها فإنه كافرٌ بالله، وأنَّ المنافقين الذين أظهَروا الإسلامَ في الدنيا وأبطَنوا كفرَهم يُمتَحَنُون في هذا الموقف، فيأتي اللهُ ﷻ في غيرِ الصورةِ والصفاتِ التي عَرَفَهَا المؤمنون في الدنيا وآمنوا بها على الحقيقة لا المَجَاز، لِتَحْصُلَ المُمَايزَةُ بين المؤمنين المُثبِتِين وبيْن غَيرِهم ممَّن يَعبُدُ غيرَ الله وممن ألحد في صفاته، فيقولُ الله: أنا رَبُّكم، فيَستعيذُ المؤمنون باللهِ منه؛ لأنَّه لم يَظهَرْ لهم بالصِّفاتِ الَّتي يَعرِفونَهَا في الكتابِ والسنة، ولأنَّ معهم مُنافِقين لا يَستحِقُّونَ الرُّؤيةَ، وهم مَمنُوعُون مِن رُؤيةِ ربِّهم، فيَقول المؤمنون: هذا مكانُنا حتَّى يَظهَرَ لنا ربُّنا بصفته التي نَعرِفُهَا، فيَظهَرُ لهم اللهُ مُتجلِّيًا بصِفاتِه المعروفةِ عندَهم والتي آمنوا بها وأَحَبُّوهَا، فيقولُ الله لهم: أنا ربُّكم، فإذا رأَوْا ذلك عَرَفوه به تعالى، فيقولونَ: أنتَ ربُّنا، فيَدْعوهم ربُّهم، وهذا أعظمُ رَدٍّ على الطائفة المُفَوِّضَةِ المُلحِدَة في صفاتِ اللهِ ﷻ.

قال ابنُ القيم رحمه الله في [حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (ص: ٤٠٢)]: (البابُ الخَامِسُ والسِّتون في رُؤيتهم رَبَّهم ﷻ وتجلِّيه لهم ضَاحِكًا إليهم: هذ البابُ أشرفُ أبوابِ الكتابِ وأَجلُّها قَدْرًا وأعلاهَا خطرًا وأقرُّها لعُيُونِ أَهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ وأَشدُّها على أَهلِ البِدعَةِ والضَّلاَلَة، وهي الغايةُ التي شَمَّرَ إليها

المُشَمِّرون، وتَنَافَسَ فيها المُتَنَافِسُون، وتَسَابَقَ إليها المُتَسَابِقُون، ولِمِثْلِهَا فَلْيَعْمَلِ العَامِلُون، إذا نَالَه أهلُ الجَنَّةِ نَسُوا مَا هُم فيه مِنَ النَّعِيم، وحِرمَانُهُ والحِجَابُ عَنه لأَهلِ الجَحِيمِ أشدُّ عَلَيهِم مِن عَذَابِ الجَحِيم، اتَّفَقَ عليها الأنبياءُ والمُرسَلُون، وجميعُ الصحابةِ التَّابِعُون وأئمةُ الإسلامِ على تَتَابَعَ القُرُون، وأَنكَرَهَا أهلُ البِدَعِ المَارِقُون والجهميةُ المُتَهَوِّكُون والفِرعُونِيَّةُ المُعطِّلُون والبَاطِنِيَّةُ الذين هُم من جميعِ الأديانِ مُنسَلِخُون والرافضةُ الذين هم بِحَبَائِلِ الشيطانِ مُتَمَسِّكُونَ ومِن حَبْلِ اللهِ مُنقَطِعُون) اهـ.

وأما أقوالُ أئمَّةِ السَّلَف وأئمةِ أهل السُّنَّة في إمرَارِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ على ظَاهِرِهَا ومَعرفةِ مَعَانِيها فأكثرُ مِنْ أنْ تُحصَى، ومِن ذلك:

ما تقدم ذِكْرُهُ مِن تفسيرِ السَّلَفِ لمعنى الاستواء:

١١٥- قال مُجاهِد رحمه الله (ت:١٠٤هـ) في تفسير ﴿ **ٱسۡتَوَىٰٓ** ﴾: (عَلَا على العرش) اهـ. [أخرجه البخاري (٤/ ٣٨٧)].

١١٦- وقال بنحوِه: أبو عُبيدة بنُ المُثنى (ت: ٢٠٩ هـ) في [العرش للذهبي (٤)]، **وأبو العباس ثَعْلَب أحمد بن يحيى** (ت:٢٩١ هـ) في [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٦٣٣)].

١١٧- وقال ابنُ عباس رضي الله عنهما (ت:٦٨هـ): (ارتَفَعَ) اهـ. [تفسير البغوي (١/ ٥٩)].

١١٨- وقال أبو العَالِيَّةِ رحمه الله (ت:٩٣هـ) في تفسير: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ٢٩]: (ارتَفَع) اهـ. [تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٧٥)].

١١٩- وقال نحوَه: الحسنُ البَصرِي رحمه الله (ت:١١٠هـ) في [تفسير ابن أبي حاتم (٣٠٨)].

١٢٠- والربيعُ بنُ أنَس رحمه الله (ت:١٤٠هـ) في [تفسير ابن أبي حاتم (٣٠٨)].

١٢١- والخليلُ بنُ أحمَد الفَرَاهِيدِي رحمه الله (ت:١٧٠هـ) في [العرش للذهبي (١٢)].

١٢٢- وبِشْرُ بنُ عُمَر الزَّهرَاني رحمه الله (ت:٢٠٧هـ) في [العرش للذهبي (٢)].

١٢٣- وقال ابنُ عباس رضي الله عنه (ت:٦٨هـ): (استَقَر) اهـ. [اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (ص:٢٤٩)، والأسماء والصفات للبيهقي (٨٧٣)].

١٢٤- وفَسَّر مجاهدُ رحمه الله (ت:١٠٤هـ)**، وعبدالله بنُ المُبَارك رحمه الله** (ت:١٨١هـ)**، ومحمدُ بنُ السَّائِب الكَلْبِي رحمه الله** (ت:١٤٦هـ)، **ومُقَاتِلُ بنُ سُلَميان رحمه الله** (ت:١٥٠هـ): الاستواءَ بالاستقرار. [مختصر الصواعق لابن القيم (٣/ ١٤٣)، وتفسير

البغوي (٢/ ١٦٥)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٥٩١)].

١٢٥- وقال بنحوِه: ابنُ قُتَيبة الدَّينَورِي رحمه الله (ت:٢٧٦هـ) في [تأويل مختلف الحديث (ص:١٧١)].

١٢٦- وقال عبدُالله بنُ مَسعود رضي الله عنه (ت:٣٢هـ) في قوله تعالى: ﴿ **ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ** ۝٥ ﴾: (جَالِس) اهـ. [الرؤية للحكم بن معبد الخزاعي، ونقله عنه أبو الشيخ في طبقات المحدثين (٤/ ٥٣)، والدَّشتي في إثبات الحد لله (ص:٢٣٣)] .

١٢٧- وقال عبدُالله بنُ عَبَّاس رضي الله عنهما (ت:٦٨هـ): (قَعَد) اهـ. [الصفات لابن المُحب الصامت الحنبلي (١/ ٩٩)].

١٢٨- وقال ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير ﴿ **ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ** ﴾: (صَعِدَ) اهـ. [العرش للذهبي (٥)].

١٢٩- وقال ابنُ عباس رضي الله عنهما: في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ** ﴾: (صَعِدَ، وهو كقولك للرجلِ كان قاعدًا فاستوى قائمًا، وكان قائمًا فاستوى قاعدًا، وكُلٌّ فِي كَلَامِ العَرَبِ جَائِزٌ) اهـ. [الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣١٠)].

١٣٠- وقال نحوَه: أبو عُبيدة مَعْمَر بنُ المُثنى (ت:٢٠٩هـ) في [تفسير البغوي (٢/ ١٦٥)].

١٣١- عن عبدِاللهِ ابنِ عُمَرَ ﵄ (ت:٧٣هـ) **قال: لمَّا قُبِضَ رسول الله ﷺ دَخَلَ أبو بكر ﵁** (ت:١٣هـ) عليه، فأكَبَّ عَلَيه، وقَبَّلَ جَبْهَتَه وقال: (بِأَبِي أَنْتَ وأُمِّي، طِبْتَ حَيًّا ومَيِّتًا، وقَال: مَن كَان يَعبُدُ محمدًا فإنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَات، ومَن كَانَ يَعبُدُ اللهَ فَإِنَّ اللهَ في السَّمَاءِ حَيٌّ لَا يَمُوت) اهـ. [اجتماع الجيوش الإسلامية (ص:١١٩)].

قلتُ: وقَد قَالَ هذا أبو بَكرٍ الصِّدِيق ﵁ في مَحضَرٍ مِن الصَّحَابَة، فكَانَ إجمَاعًا مِنهُم.

١٣٢- و**قال عبدُالله بنُ مَسعود ﵁** (ت:٣٢هـ): (مَا بَينَ السماءِ القُصْوَى والكُرسِي خَمسُمِائَةِ عَام، وبَينَ الكُرسِي والمَاءِ كذلك، والعَرْشُ فَوقَ الماءِ، واللهُ فَوقَ العَرش، ولا يَخفَى عليه شيءٌ مِن أعمالِكم) [رواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١٤٩)، الطبراني في الكبير (٩/ ٢٢٨)].

١٣٣- وقال عبدُالله بنُ مَسعود ﵁: (العَرْشُ عَلَى المَاءِ، واللهُ فُوْقَ العَرْش، وهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيه) اهـ. [خلق أفعال العِبَاد للبخاري (٢/ ٥٧)].

قلتُ: أثبَتَ ابنُ مسعود ﵁ فَوقِيَّةَ المَكَانِ على العَرش، مع إثباتِ أنَّ علمَ اللهِ فِي كُلِّ مَكَان.

١٣٤- وقال عبدُالله بنُ عُمَر رضي الله عنهما (ت:٧٤هـ): (خَلَقَ اللهُ بيدِه أربعةَ أشياءَ: آدَمَ، والقَلَم، والعَرش، وجَنَّاتِ عَدْن) اهـ. [الشريعة للآجري (٧٥٦)].

١٣٥- وعَن ابنِ عَبَّاس رضي الله عنهما: في قولِه جل وعلا: ﴿ **فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ** ﴾ [الزخرف:٥٥]، قال: (أَغْضَبُوه حتَّى عَضَّ أنَامِلَه) اهـ. [الصفات لابن المحب ١٤٢٤]

١٣٦- وعَن ابنِ عَبَّاس رضي الله عنهما (ت:٦٨هـ) في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿ **تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ** ﴾ [الشورى:٥] قال: (يعني مِن ثِقَلِ الرحمنِ وعَظَمَتِهِ تبارك وتعالى) اهـ. [تفسير الطبري (٢٠/ ٤٦٦)، وأبو الشيخ في العظمة (٢٣٧، ٢٣٨)، وأخرجه محمدُ بنُ عثمان بنِ أبي شَيبة في العرش (ص: ٥٨)].

١٣٧- وعَنِ ابنِ عَباسٍ رضي الله عنهما، فِي قَوْلِهِ: ﴿ **تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ** ﴾ قَالَ: مِمَّنْ فَوْقَهُنَّ، يَعْنِي: الرَّبَّ تبارك وتعالى) اهـ. [العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني (٢/ ٦١٣)].

١٣٨- وعن مُجَاهِد رحمه الله (ت:١٠٤هـ) في قوله تعالى: ﴿ **مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ** ﴾ قال: (تَنفَطِرُ مِن ثِقَلِ رَبِّها تعالى) اهـ. [فتح الباري لابن حجر (٨/ ٦٧٥)].

١٣٩- وعن الحَسَنِ البَصرِي رحمه الله (ت:١١٠هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿ **ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ** ﴾ قال: (مُثْقَلَةٌ) اهـ. [الأهوال لابن أبي الدنيا (٩)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٢٦٠- ٢٦٨)]:

(وروى أيضًا عُثمانُ بنُ سَعيدٍ، قال: ثنا عبدُالله بنُ رَجَاء، ثنا إسرائيلُ، عَن أبي إسحاقَ، عن عبدِاللهِ بنِ خَلِيفة، قال: «**أَتَت امرأةٌ إلى النبيِّ ﷺ، فقالت: ادعُ اللهَ أَن يدخلَنِي الجنةَ. فَعَظَّم الرَّبَّ، وقال: إنَّ كُرسِيَّه وَسِعَ السمواتِ والأرضَ، وإنَّه ليقْعُدُ عليه، فَمَا يَفْضُلُ منه إلا قَدْرَ أربعِ أصابعَ، ومَدَّ أصابعَه الأربعةَ، وإنَّ له أطيطًا كأطيط الرَّحْلِ الجديدِ إذا رَكِبَه مَن يُثقِلُهُ**»[(١)]. وقال أيضًا موسى بنُ إسماعيل: ثنا حَمَّاد وهو ابنُ سَلَمَةَ، عن الزُّبير أبي عبدِالسَّلام، عن أَيوبَ بنِ عبدِالله الفِهْرِي أنَّ ابنَ مسعود قال: «**إنَّ ربَّكَم ليس عندَه ليلٌ ولا نهارٌ، نورُ السمواتِ مِن نُورِ وَجهِهِ، وإنَّ مقدارَ كُلِّ يومٍ مِنْ أيامكم عندَه ثِنْتَا عَشْرَةَ سَاعةً، فتُعْرَضُ عليه أعمالُكُم بالأمسِ أولَ النهار، فينظرُ فيها ثلاثَ ساعاتٍ، فيطَّلِعُ فيها على مَا يكرَه فيُغضِبُهُ ذلك، فأولُ مَن يعلَمُ بِغَضَبِهِ الذين يَحمِلُون العَرْشَ، يَجدِونَه يَثْقُلُ عليهم، فُيُسَبِّحُهُ الذين يَحملون العرشَ وسُرَادِقَاتُ العرشِ والملائكة**»[(٢)].

وأصحابُ هذا القولِ يَستَشهِدُون بِمَا رُوِيَ عَن طائفةٍ في تفسيرِ قوله تعالى:

---

(١) أخرجه ابنُ جرير في تفسيره (١١١/١)، والدارمي في النقض على المريسي (ص:٤٧).

(٢) أخرجه أبو داود في الزهد (ص:١٥٧) والدارمي في النقض على المريسي (٤٧٥/١).

﴿ **تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّۚ** ﴾ [الشورى ٥]، قال عثمانُ بنُ سعيدٍ الدَّارِمِي في "رَدِّهِ عَلَى الجَهميَّة" : ثنا عبدُالله ابنُ صالحٍ المِصري، حدثني الليثُ وهو ابنُ سَعْدٍ، حدثني خالدُ بنُ يَزِيد، عَن سَعيدِ بنِ أبي هِلَال، أنَّ زيدَ بنَ أسلَم حدثه عَن عَطَاء بنِ يَسَار، قال: «**أتى رجلٌ كَعْبًا وهو في نَفَرٍ، فقال يا أبا إسحاق حَدِّثنِي عن الجَبَّارِ، فأعظَمَ القومُ قولَه، فقال كعبٌ: دعوا الرجلَ؛ فإن كان جاهلاً تعلَّمَ، وإن كان عالمًا ازدادَ علمًا، ثم قال كعبٌ: أُخبِرُكَ أنَّ اللهَ خَلَقَ سبعَ سمواتٍ ومِنَ الأرضِ مِثلَهُنَّ، ثم جَعَلَ مَا بينَ كُلِّ سماءَين كَمَا بينَ السماءِ الدُّنيا والأرضِ وكِثَفَهُنَّ مثلَ ذلك، وجَعَلَ بين كُلِّ أَرْضَينِ كَمَا بين السماءِ الدُّنيا والأرض، وكِثَفَهُنَّ مثلَ ذلك، ثم رَفَعَ العرشَ، فاستَوَى عليه، فَمَا في السمواتِ سماءٌ إلا لَهَا أطيطٌ كأطيطِ الرَّحْلِ العُلا في أولَ مَا يرتَحِلُ مِن ثُقْلِ الجبارِ فوقهن**» [١]. وهذا الأثر وإنْ كان فِي رواية كعبٍ، فيحتَمِلُ أن يكون مِن علومِ أهلِ الكتابِ، ويحتَمِلُ أن يكون مِمَّا تَلَقَّاه عن الصحابة، وروايةُ أهلِ الكتابِ التي ليس عندنا شَاهِدٌ هو لا دَافِعُها لا يُصدقها ولا يُكذبها، فهؤلاء الأئمةُ المذكورةُ فِي إسناده هُمْ مِن أَجَلِّ الأئمةِ، وقد حَدَّثوا به هُمْ وغيرُهم، ولم يُنكروا مَا فيه مِن قَولِهِ مِنْ ثِقَلِ الجَبَّار

---

(١) رواه الدارمي في الرد على الجهمية (ص:٦٢)، وأبو الشيخ في كتاب العظمة (٢/٦١٠).

فَوقَهُن، فلو كان هذا القولُ مُنكرًا في دينِ الإسلام عندهم لم يُحَدِّثُوا به على هذا الوجه) اهـ.

١٤٠- وقالت أمُّ المؤمنين أمُّ سَلَمَةَ رضي الله عنها (ت:٦١هـ): (نِعْمَ اليوم يوم عرفة، يَنزل فيه ربُّ العِزَّةِ إلى السَّمَاءِ الدُّنيَا) اهـ. [الرد على الجهمية للدارمي (١٣٧)].

١٤١- وكَانَتْ أمُّ المؤمنين زَيْنَبُ بنتُ جَحْشٍ رضي الله عنها (ت: ٢٠هـ) تَفْخَرُ علَى أَزْوَاجِ النبيِّ ﷺ تَقُولُ: (زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ، وزَوَّجَنِي اللهُ تَعَالَى مِن فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ) [رواه البخاري (٧٤٢٠)].

١٤٢- وقال ابنُ عَبَّاس رضي الله عنه (ت:٦٨هـ): (الكُرْسِي مَوضِعُ القَدَمَين، والعَرْشُ لا يقدر أحدٌ قدرَه) اهـ. [رواه ابن خزيمة في "التوحيد (١/ ٢٤٨)، وابن أبي شيبة في العرش (٦١)، وعبدُالله ابن الإمام أحمد في السنة (١٠٢٠)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٨٢)، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي].

١٤٣- وقال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه (ت:٦٣هـ): (الكُرسِيُّ مَوضِعُ القَدَمَين، وله أطيطٌ كأَطِيطِ الرَّحْل) اهـ. [رواه ابن أبي شيبة في العرش (٦٠)].

١٤٤- وقال الضَّحَّاكِ رحمه الله (ت:١٠٥هـ) في قولَه تعالى: ﴿ **وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ** ﴾ [البقرة:٢٥٥]: (كُرْسِيُّه الذي يُوضَعُ تحتَ العَرْشِ الذي يَجْعَلُ الملوكُ

عليه أقدامَهم) اهـ. [تفسير الطبري (٤/ ٥٣٨)].

قلتُ: فِي هذه الآثار عَن ابنِ عَبَّاس وأبي مُوسى والضَّحَّاك: إثباتُ القدمين لله ﷻ، وقولهما: (قَدَمَيْن) يَدُلُّ على فَهْمِهما لِمَعنى الصفة، وأنَّهما قَدَمَانِ عَلَى الحقيقة.

وقد يأتي ذِكْرُ "الكُرسي" مُنفردًا في نصٍّ ويُرَادُ به العَرش، أما لو ذُكِرَ العرشُ والكُرسِي في نَصٍّ وَاحِد، فالعَرش هو مَا استَوى عليه الرحمنُ ﷻ، والكُرسِي هو موضع القدمين.

١٤٥- روى عبدُالله بنُ الإمامِ أحمد في [السنة (١٠٨٤)] عن هِشَام بْن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، **عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو** رضي الله عنهما (ت:٦٣هـ) **قَالَ**: (خَلَقَ اللهُ ﷻ الْمَلَائِكَةَ مِنْ نُورِ الذِّرَاعَيْنِ وَالصَّدْرِ) اهـ.

قلتُ: وهذا كقوله تعالى: ﴿ **وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا** ﴾ [الزمر:٦٩]؛ فنورُ اللهِ ليس مَخلُوقًا، والإشرَاقُ حَصَل بآثارِ صِفَةِ النُّور، وكذلك الملائكةُ هم مِن مخلوقاتِ الله.

١٤٦- وقال حَكِيمُ بنُ جَابِرٍ رحمه الله (ت:٨٢هـ): (أُخْبِرْتُ أَنَّ رَبَّكَ لَم يَمَسَّ بِيَدِهِ

إلا ثلاثةَ أشياء: غَرَسَ الجنةَ بيده، وخَلَقَ آدَمَ بيده، وكَتَبَ التوراةَ بيده) اهـ.
[أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣/ ٩٦)، والآجري في الشريعة (٧٥٧)].

١٤٧- وعن عبدِالله بنِ مسعود رضي الله عنه (ت:٣٢هـ) **قال:** (إنَّ اللهَ خَمَّر طِينَةَ آدَمَ أربعينَ ليلةً – أو قال: أربعين يومًا – ثم قال بِيَدِه فيه، فَخَرَجَ كلُّ طَيِّبٍ في يمينِه، وخرَج كلُّ خَبِيثٍ في يَدِهِ الأُخرى، ثم خَلَطَ بينهما. وقال: فمِنْ ثَمَّ يُخرِجُ الحيَّ مِن الميتِ، ويُخرِجُ الميتَ مِن الحيِّ) [أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٣١١)، وقال الدارقطني في العلل (٥/ ٣٣٨): "عن ابن مسعود قال: إن اللهَ تعالى خَمَّر طينةَ آدَمَ، فقال: يرويه سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان أو بن مسعود موقوفًا، وهو الصحيح، ومن رفعه فقد وَهِم"].

١٤٨- وعَن عُبَيدِاللهِ بنِ حُنَينٍ (ت:١٠٥هـ)، قال: بَيْنَا أنا جَالِسٌ إذْ جَاءَنِي **قتادةُ بنُ النعمان** رضي الله عنه (ت:٢٣هـ)، فقال: انطَلِق بِنَا يَا ابنَ حُنَين إلى **أبِي سَعيدٍ الخُدرِي** (ت:٧٤هـ)، فإني قد أُخبِرتُ أنه قَدْ اشتكَى، فانطَلَقْنَا حتَّى دَخَلنا على أبي سعيد، فوَجَدنَاه مُستَلقِيًا، رافعًا رجلَه اليُمنى على اليُسرى، فسلَّمنَا وجَلَسْنَا، فَرَفَعَ قتادةُ يدَه إلى رجلِ أبي سعيد فقَرَصَهَا قَرصةً شديدةً. فقَال أبو سعيد: سُبحانَ الله! يَا ابنَ أُم، أوجَعتَنِي! فقال له: ذَاكَ أَردتُ، إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**إنَّ اللهَ لمَّا قَضَى خَلْقَه استَلقَى، وَوَضَعَ إحدَى رِجلَيه عَلَى الأُخرَى، وقَال: لا يَنبَغِي لأحدٍ مِن**

خَلقِه أنْ يَفعَلَ هذا» [(١)].

وأمَّا تَضعِيفُ البَيهَقِي له فَلَا عِبرَةَ به؛ فإنَّه مَا ضَعَّفَه إلا لأَجلِ أَشعَرِيَّتِه، فَزَعَمَ قائلًا في كتابه [الأسماء والصفات (٢/ ٢٠٠)] وهو كتابٌ على عقيدةِ الأشعرية: (إنْ صَحَّ طريقُهُ يَحتَمِلُ أن يكون النبيُّ ﷺ حدَّثَ به عن بعضِ أهلِ الكتابِ على طريقِ الإنكار، فلم يَفهمْ عنه قتادةُ بنُ النُعمانِ ﵁ إنكارَه!) اهـ.

قلتُ: هذا تَخَرُّصٌ وطَعْنٌ في النبي ﷺ بأنه يُحَدِّث بأحاديث باطلة يُشَبِّهُ بها على المسلمين حَاشَاهُ ثُمَّ حَاشَاه، وكذلك هو طَعْنٌ في صحابتِهِ ﵃ الذين هم أعلَمُ الناسِ بمُرَادِ الرسولِ ﷺ بأنَّهم جُهَّالٌ لَا يَفهَمُون مَا يُحدِّثُ بِهِ الرسولُ ﷺ، والله المستعان.

قال ابنُ القيم ﵀ في [الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٤/ ١٥٢٢-١٥٢٧)] في رَدِّهِ على البَيهَقِي ومَن سَارَ على طَرِيقَتِه مِنَ الأشاعرة: (إنَّ جِمَاعَ مَا يَرُدُّ به المُبطلون مَا ثَبَتَ عَن رسولِ اللهِ ﷺ فِي الأمورِ العِلمِيَّة الخَبَرِيَّة والأمورِ

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في السنة (٥٨٠)، والطبراني في الكبير (١٩/١٣) وغيرهم، قال الذهبي في "العلو": (رواته ثقات)، وصححه كذلك أبو مُحمَّد الخَلَّال، وصَححه أبو يعلى في إبطال التأويلات مع أنَّه تَكَلَّم على الحديثِ على طَرِيقَة المُفَوضة، وقال ابنُ القَيم في "اجتماع الجيوش": (إسناده صحيح على شرط البخاري)، وصححه: الذهبي، والبوصيري، والدَّشتي، وله شاهد في صحيح مسلم (٢٠٩٩) وغيره.

العَمَليَّة الطَّلَبيَّة نوعَان:

أحدهما: مَنْعُ دَلَالةِ مَا جاء به على تلكَ المَسألة.

والثاني: مُعَارَضَةُ الدَّلالةِ بِمَا يَمنَعُ اتِّبَاعَهَا...

فأما الأُولَى: فاستعملوهَا فِي الأَحاديثِ المُخالفةِ لأقوالِهم وقَوَاعِدِهِم ونَسَبُوا رُوَاتها إلى الكَذَبِ والغَلَطِ والخَطَأ فِي السَّمْعِ واعتقادِ أنَّ كثيرًا منها مِن كلامِ الكُفَّارِ والمُشركين كان النبيُّ يَحكِيه عَنهُم، فرُبَّمَا أَدرَكه الوَاحِدُ فِي أثناءِ كَلَامِه بعدَ تَصدِيرِهِ بالحكايةِ فيسمع المَحْكِيَّ فيَعتقدُه قائلًا لَه لَا حَاكيًا فيَقول: قَال رسولُ اللهِ ﷺ، **كما قاله بعضُهم فِي حديثِ قَتَادَةَ بنِ النُّعمَانِ فِي الاستلقاء، قَال: يَحتَمِلُ أنْ يكونَ النبيُّ حَدَّثَ به عَن بعضِ أهلِ الكتابِ عَلَى طريقِ الإنكَارِ عليهم، فَلَمْ يَفهَم عنه قتادةَ بنِ النُّعمَانِ إنكارَه،** فقال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ، وعَضَدَ هذا الاحتمالَ بِمَا رَوَاه مِن حديثِ ابن أَبِي أُوَيس: حَدَّثني ابنُ أبي الزِّنَاد عَن هُشَام بنِ عُروةَ، عن عَبدِالله بنِ عُروةَ بنِ الزبَير، أن الزبيرَ بنَ العَوَّام سَمِعَ رجلًا يحدث: "حدثنا عن النبي، فاستَمَعَ الزبيرُ له، حتى إذا قَضَى الرجلُ حديثَه، قال له الزُّبَير: أنتَ سَمِعتَ هذا مِن رسولِ الله ﷺ؟ فقال له الرجل: نعم"، قال: هذا وأشباهُه مِمَّا يَمنَعُنا أنْ نتحدَّث عَن النبيِّ، قَدْ لَعَمْرِي سَمِعتُ هذا مِن رسول الله ﷺ وأنا

يومئذ حَاضِر ولكن رسول الله ﷺ ابتدأ هذا الحديث، فحدَّثنا عن رجلٍ مِن أهلِ الكتاب حدَّثه إيَّاه، فجئتَ أنتَ يومئذٍ بعد أن قَضَى صدر الحديث وذَكَرَ الرجل الذي من أهل الكتاب، فظننتُ أنَّه مِن حديثِ رسولِ الله ﷺ، قالوا فلهذا الاحتمالِ تَرَكنا الاحتجاجَ بأخبارِ الآحادِ فِي صفاتِ اللهِ ﷻ.

قال ابنُ القيم: فتَأمَّل مَا في هذا الوجه مِنَ الأمرِ العظيمِ أنْ يَشتَبِهَ على أعلمِ الناسِ باللهِ وصفاتِهِ وكلامِهِ وكلامِ رسولِه كلامَ الرسولِ الحقِّ الذي قَالَه مَدْحًا وثَنَاءً على اللهِ بكلامِ الكفارِ المُشركين الذي هو تَنَقُّصٌ وعَيْب، فلا تَمَيُّزَ بينَ هذا وهذا، ويقول: قال رسول الله ﷺ لِمَا يكون مِن كلامِ ذلك المُشرك الكافر. فأي نسبةِ جَهْلٍ واستجهالٍ لأصحابِ رسولِ الله ﷺ؟! فوق هذا أنَّه لا يُميز أحدُهُم بينَ كلامِ رسولِ الله ﷺ وكلامِ الكفارِ والمُشركين ويُميز بينهما أفراخُ الجهمية والمُعطلة؟! وكيف يَستَجِيزُ مَنْ للصحابةِ فِي قَلْبِه وَقَارٌ وحُرْمَةٌ أنْ يَنسِبَ إليهم مثلَ ذلك؟! ويَا للهِ العَجَب! هل بَلَغَ بِهِم الجهلُ المُفرِطُ إلى أنْ لَا يُفَرِّقوا بينَ الكلامِ الذي يَقُولُه رسولُ الله ﷺ حَاكِيًا عَن المُشركين والكفارِ والذي يقولُه حَاكِيًا له عَن جبريلَ عَن ربِّ العالمين، ولا بينَ الوصفِ بِمَا هو مَدْحٌ وثناءٌ وتَمجِيدٌ لله ووصفه بما هو ضِدُّ ذلك؟! فتأمَّل جِنَايَةَ هذه المعرفة على النصوص! ومَن تَأمَّلَ أحاديثَ الصفاتِ وطُرُقَهَا وتَعَدُّدَ مَخَارِجَهَا ومَن رَوَاهَا مِنَ الصحابة

عَلِمَ بالضرورة بُطلَانَ هذا الاحتمال، وأنه مِن أَبينِ الكذب والمُحَالِ، فواللهِ لو قَالَه صاحبُ رسولِ اللهِ ﷺ مِن عِنْدِ نفسِهِ لكان أولَى بقبولِهِ واعتقادِهِ مِنْ قولِ الجَهمِي المُعطِّل النَّافِي، فكيف إذا نَسَبَه إلى رسولِ الله ﷺ ؟!...) ثم ذَكَرَ ابنُ القيم رحمه الله شبهةَ الجهميةِ ورَدَّ عليها ردًّا شافيًا، فليُنظر.

١٤٩- وعن وائِل بن داود رحمه الله (ت:١٤١هـ) في قوله تعالى: ﴿ **وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا** ١٦٤ ﴾ [النساء:١٦٤]، قال: (مُشَافَهَةً مِرَارًا) اهـ. [السنة لعبد الله بن أحمد (٥٣٠)].

١٥٠- وقال رَبِيعَةُ بنُ أبي عبدِالرحمن (ت:١٣٦هـ)، **ومالكُ بنُ أَنَس** (ت:١٧٩هـ) رحمهما الله في قوله تعالى: ﴿ **ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ** ٥ ﴾ [طه:٥]: (الكَيفُ غَيرُ مَعقُول، **والاستواءُ غَير مَجهُول، والإيمانُ به وَاجِب**، والسؤالُ عنه بدعة) اهـ. [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٦٣٩)، (٦٣٠)].

قلتُ: أي: لصفاتِ اللهِ كيفيةٌ لا عِلْمَ لَنَا بِهَا، ومَعنى الاستواء مَعلُومٌ غيرُ مَجهُولٍ في لغةِ العَرَبِ كَمَا مَرَّ مِن تَفسِير السلفِ له: بالعُلُو والارتِفَاع والصُّعُود والاستِقرَار والجُلُوس والقُعُود، والإيمانُ بهذا المعنى للصفة وَاجِب، والسؤالُ عن الكَيفِيَّة بِدْعَة؛ لأنَّ سِيَاقَ كلامِ رَبِيعَةَ ومَالِكٍ جَاءَ فِي جَوَابٍ عن سؤالِ سَائِلٍ

قال: "كَيْفَ استَوَى؟".

١٥١- وقال مالكُ بنُ أَنَس رحمه الله: (اللهُ في السَّماءِ وعلمُه في كُلِّ مَكَان) اهـ. [رواه أبو داود في في مسائل الإمام أحمد (ص:٢٦٣)].

١٥٢- قال يَزيدُ بنُ هارُونَ الوَاسِطيُّ رحمه الله (ت:٢٠٦هـ): (مَن زَعَمَ أنَّ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى على خِلافِ ما يَقِرُّ في قُلوبِ العامَّةِ، فهو جَهْميٌّ) اهـ. [السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٤٨٢)، العرش للذهبي (٢/ ٢٦١)].

١٥٣- وقال عبدُاللهِ بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبيُّ رحمه الله (ت:٢٢١هـ): (مَن لا يُوقِنُ أنَّ الرَّحمنَ على العَرشِ استوى كما يَقِرُّ في قُلوبِ العامَّةِ، فهو جَهْميٌّ) اهـ. [العلو للذهبي (ص: ١٦٦)].

قلتُ: وفي هَذين الأَثَرين أنَّ صِفَةَ العُلُو الذَّاتِي لله تعالى على خلقه، وصفةَ استوائِه على عَرشِهِ مَعلُومَتَا المَعنى عندَ عَوَامِ المُسلِمين، ومَن جَحَدَ هذه المَعَانِي الظَّاهِرَة المُتبَادَرَة مِن نُصُوصِ القرآنِ والسنةِ ومِما عُلِمَ بالفِطرَة فهو جَهمِي مُعَطِّل.

١٥٤- وقال عمرُ بنُ عبدِالعزيز رحمه الله (ت:١٠١هـ): (إذا فَرَغَ اللهُ مِن أهلِ الجَنَّةِ وأهلِ النارِ، أقبَلَ تبارك وتعالى في ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ ومعه الملائكةُ، فيَقِفُ على أهلِ أولِ

درجةٍ مِنَ الجنةِ، فيُسَلِّمُ عليهم، فيَرُدُّون عليه، وهو قوله: ﴿ **سَلَٰمٌ قَوۡلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ** ﴾ [يس:٥٨]) اهـ. [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٧٧١)].

١٥٥- وعن ثَابِتٍ البُنَانِي (ت:١٢٧هـ)، قَالَ: (كَانَ دَاوُدُ عليه السلام يُطِيلُ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: إِلَيْكَ رَفَعْتُ رَأْسِي يَا عَامِرَ السَّمَاءِ، نَظَرَ الْعَبِيدُ إِلَى أَرْبَابِهَا يَا سَاكِنَ السَّمَاءِ) اهـ. [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣/ ٤٤٣)، والطبري في التفسير (٢٨/ ١٢)، والذهبي في العلو وصححه (ص :٩٦)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص:١٤٢)].

١٥٦- قال عبدُالله بنُ الإمام أحمد: حدثني أبي، نا أبو المُغِيرة، حدثتنا عَبْدَةُ بنتُ خالدِ بنِ مَعدان، **عن أبيها خَالدِ بنِ مَعْدَان** (ت:١٠٣هـ) **أنه كان يقول**: (إنَّ الرحمنَ سبحانه وتعالى ليَثْقُلُ على حَمَلَةِ العَرْشِ مِن أولِ النَّهارِ إذَا قَامَ المُشرِكُون، حتَّى إذَا قَامَ المُسَبِّحُون خُفِّفَ عَن حَمَلَةِ العَرشِ) اهـ. [السنة لعبد الله بن أحمد (١٠٢٦)].

قلتُ: فيه إثباتُ الثِّقَلِ للهِ كما يليق به جل وعلا.

١٥٧- وقال يحيى بن أبي كثير رحمه الله (ت:١٢٩هـ): (يَصعَد المَلَكُ بعملِ العبد مُبتَهِجًا، فإذا انتهى إلى ربِّه قال: "اجعلُوه في سِجِّين؛ فإني لَمْ أُرَدْ بهذا!") اهـ. [رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الإخلاص والنية (١٤)].

قلتُ: وهذا فيه إثباتٌ صريحٌ لجهةِ العلو.

١٥٨- وقال زيدُ بن أسلَم ﷺ (ت:١٣٦هـ): (إنَّ اللهَ ﷻ لمَّا كَتَبَ التوراةَ بيده، قال: "بِسْمِ اللهِ، هذا كِتَابُ اللهِ بِيَدِهِ لِعَبْدِهِ مُوسَى، يُسَبِّحُنِي ويُقَدِّسُ لِي، ولَا يَحْلِفُ باسمِي آثمًا؛ فإنِّي لَا أُزَكِّي مَن حَلَفَ باسمِي آثمًا") اهـ. [رواه أبو بكر النجاد في الرد على من يقول بخلق القرآن (١٠١)].

١٥٩- وقال الإمامُ الترمذي ﷺ (ت: ٢٧٩ هـ) في [سننه (٣/ ٥١)]: (وقَد ذَكَرَ اللهُ ﷻ في غَير مَوضِعٍ من كِتَابِهِ: اليَد، والسَّمْع، والبَصَر، **فتَأَوْلَت الجهميةُ هذه الآياتِ، فَفَسَّرُوهَا على غَيرِ ما فَسَّرَ أهلُ العِلْم،** وقالوا: إنَّ اللهَ لَم يَخلُق آدَمَ بيدِه، وقالوا: إنَّ مَعنَى اليَدِ هَاهُنَا: القُدرَة) اهـ.

قلتُ: قَرَّر الإمامُ الترمذي أنَّ السَّلَفَ عَرَفُوا معانِي هذه الصفاتِ وفَسَّرُوهَا بالظاهر، ولكن الجَهميَّةَ أنكَرَت هذا الظاهِرَ وأوَّلَته وحَرَّفته.

١٦٠- وقال الإمامُ ابنُ بَطَةَ العُكبري الحنبلي ﷺ (ت:٣٨٧هـ) في [الإبانة الصغرى (٢٧٩)]: (ثم الإيمانُ، والقَبُولُ، والتَّصدِيقُ بكُلِّ مَا رَوَته العلماءُ، ونَقَلَه الثقاتُ أهلُ الآثارِ عَن رسولِ اللهِ ﷺ، وتَلَقَّوهَا بالقَبول، ولا تُرَدُّ بالمَعَارِيض، ولَا يُقالُ: لِمَ؟ وكَيف؟ ولا تُحمَلُ على المَعقُول، ولا على المَقَايِيس، ولا يُعمَلُ لَهَا

التَّفَاسِير؛ **إلا مَا فَسَّرَه رسولُ اللهِ ﷺ، أو رجلٌ مِن عُلَمَاءِ الأُمَّةِ مِمَّن قولُه شِفَاءٌ وحُجَّة، مثل: أحاديثِ الصفاتِ والرُّؤية**) اهـ.

قلتُ: قرر ابنُ بطةَ رحمه الله أنَّ الرسولَ ﷺ وأهلَ العلمِ مِنَ أئمةِ السلف مِن بعده فَسَّروا آياتِ الصفات، وهذا دليلٌ على مَعرِفَتِهم لِمَعَانِيها.

١٦١- وقال حَمَّادُ بن زَيد رحمه الله (ت:١٧٩هـ): (إنما يُحَاولون – أي الجهمية – أن يَقُولوا: ليسَ فِي السماءِ شيء) اهـ. [السنة لعبدِالله بن أحمد (٤١)].

١٦٢- وقال عبدُالرحمن بن مَهْدي رحمه الله (ت:١٩٨هـ): (إنه ليسَ في أصحابِ الأهواءِ شرٌّ مِن أصحابِ الجهم، يَدورون على أنْ يَقولوا: ليسَ فِي السماءِ شيء، أَرَى أنْ لَا يُنَاكَحُوا، ولا يُوَارَثُوا) اهـ. [السنة لعبدالله بن أحمد (١٣٠)].

١٦٣- وقال عَبَّادُ بنُ العَوَّام رحمه الله (ت:١٨٧هـ): (كلمتُ بشرًا المَرِيسي وأصحابَ بشرٍ، فرأيتُ آخرَ كلامِهِم ينتهي أن يقولوا: ليسَ في السماءِ شَيء) اهـ. [الإبانة الكبرى (٢٣٤٤)].

١٦٤- وقيل لعبدِالله بن المبارك رحمه الله (ت:١٨١هـ): (كَيْفَ نَعْرِفُ اللهَ؟ قَالَ: عَلَى الْعَرْشِ بِحَدٍّ، فَقَالَ: بَلَغَنِي ذَلِكَ عَنْهُ وَأَعْجَبَهُ، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: ﴿ **هَلْ**

يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ثُمَّ قَالَ: ﴿ **وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا** ﴿٢٢﴾ ﴾ [الفجر: ٢٢]) اهـ. [الإبانة الكبرى (١١٤)].

١٦٥- وقيل لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمه الله (ت:٢٤١هـ): (يُحْكَى عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، قِيلَ لَهُ: كَيْفَ نَعْرِفُ رَبَّنَا تَعَالَى؟ قَالَ: فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ بِحَدٍّ، قَالَ أَحْمَدُ: هَكَذَا هُوَ عِنْدَنَا) اهـ. [الإبانة الكبرى (١١٣)].

١٦٦- وقِيلَ لِأَبِي عَبدِاللهِ أحمدَ بنِ حنبلٍ: (وَاللهُ تَعَالَى فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَقُدْرَتُهُ، وَعِلْمُهُ بِكُلِّ مَكَانٍ؟ قَالَ: "نَعَمْ عَلَى عَرْشِهِ لَا يَخْلُو شَيْءٌ مِنْ عِلْمِهِ") اهـ. [الإبانة الكبرى (١١٥)].

١٦٧- وقال الإمامُ أحمدُ رحمه الله: (وللهِ جل وعلا عَرْشٌ، وللعرشِ حَمَلَةٌ يَحمِلُونه، اللهُ عز وجل عَلَى عَرشِه، وله حَدٌّ، واللهُ أعلَمُ بِحَدِّه، يَتَحرَّك، ويَتكلَّم، ويَنظُر، ويَضْحَكُ، ويَفْرَح) اهـ. [رواه الدشتي في إثبات الحد (ص:١٦٦)].

١٦٨- وَقِيلَ لِإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ رحمه الله (ت:٢٣٨هـ): (قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ **مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ** ﴾ [المجادلة: ٧] كَيْفَ تَقُول فِيهِ؟ قَالَ: وَحَيْثُ

مَا كُنْتَ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْكَ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، وَهُوَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، قَالَ حَرْبٌ: قُلْتُ لِإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ: الْعَرْشُ بِحَدٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَذُكِرَ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: هُوَ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ بِحَدٍّ) اهـ. [الإبانة الكبرى (١١٨)].

قلتُ: في هذه الآثار إثباتُ هؤلاءِ الأئمةِ لفوقيَّةِ اللهِ بِذَاتِه عَلَى عَرشِهِ، وأنَّه مستو على عرشه بِحَدٍّ، وهذا مِن أعظمِ مَا يُبيِّنُ بُطلَان مَذهبِ المُفَوِّضة وغيرِهم مِنَ الجهمية، والمَقصُود بالحَدِّ: مُبَايَنةُ اللهِ ﷻ لخَلْقِه، وليس الحَدُّ صِفَةً له.

بل كان أهلُ السنةِ يَمتَحِنُون الجهميةَ في إِثبَاتِ الحَدِّ ومُبَاينةِ اللهِ مِن خلقه:

روى ابنُ أبي حاتم: أنَّ هشامَ بنَ عبيدِاللهِ الرَّازي القاضي (ت:٢٢١هـ) **صاحبَ محمد بنِ الحسن** حَبَسَ رجلًا في التجهم، فَتَابَ الرجلُ، فجِيءَ به إلى هشامٍ ليَمتحنَه، فقال هشام: الحمدُ للهِ على التَّوبَة، أتشهدُ أن اللهَ على عرشه بائنٌ مِن خَلقه؟ قال الرجل: أَشهَدُ أنَّ اللهَ عَلَى عرشِه، ولَا أَدرِي مَا بَائِنٌ مِن خَلقِه. فقال هشام: رُدُّوهُ إلى الحَبْسِ؛ فإنَّه لَمْ يَتُبْ!) اهـ. [بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٤٠)].

وقال أبو إسماعيل الهروي (ت:٤٨١هـ) في [ذم الكلام (٤/ ٤٠٢)]: (سألتُ **يحيى بنَ عمارٍ** (ت:٤٢٢هـ) عن أبي حاتم بنِ حِبَّانَ البُسْتِي (ت:٣٥٤هـ)، قلتُ: رأيته؟ قال: كيف لَم أَرَه، ونحن أَخرَجنَاه مِن سِجِستَان، كان له علمٌ كثير، ولَمْ

يَكُن له كَبِيرُ دين، قَدِمَ علينا، فأَنكَرَ الحَدَّ لله، فأَخرَجْنَاه مِن سِجِستَان) اهـ.

قلتُ: واليوم انقَلَبَت الحَال، فصَارَ مَن ينتَسِبُ للسلفيةِ زُورًا يَسُبُّ ويُبَدِّعُ السَّلَفِيين الأقحَاح إذا أثبَتُوا الحدَّ لله، واللهُ المستعان.

١٦٩- وروى عبدُالله بن أحمد في [كتاب السنة (١٠)] قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: **سَمِعْتُ خَارِجَةَ** (ت:١٦٨هـ)، يَقُولُ: "الْجَهْمِيَّةُ كُفَّارٌ بَلِّغُوا نِسَاءَهُمْ أَنَّهُنَّ طَوَالِقُ، وَأَنَّهُنَّ لَا يَحْلِلْنَ لِأَزْوَاجِهِنَّ لَا تَعُودُوا مَرْضَاهُمْ وَلَا تَشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ، ثُمَّ تَلَا: ﴿ **طه ۝١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ** ۝٢ ﴾ [طه:١-٢] إِلَى قَوْلِهِ ﷻ: ﴿ **ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ** ۝٥ ﴾ [طه: ٥]، وَهَلْ يَكُونُ الِاسْتِوَاءُ إِلَّا بِجُلُوسٍ) اهـ.

قلتُ: هذا مِن أَشَدِّ الآثارِ السلفيةِ على الجَهمية، ففيه تَفسِيرُ معنَى الاستِوَاء على مَا فَهِمُوه مِن لُغَةِ العَرَب.

١٧٠- قال الخَلَّال: أخبرنا أبو بكر المَرُّوذِي، قال: سمعتُ عبدَالوهَّاب - يعني الوَرَّاق - (ت:٢٥٠هـ) **يقول: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾** [طه: ٥]، قال: (قَعَد) اهـ. [إثبات الحد لله للدَّشتي (ص:٢٤٠)، وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/ ٤٣٥)].

قال الإمام أحمد رحمه الله: (عبدُالوهَّاب إمَامٌ، وهو رجلٌ صَالِح، مثلُه يُوَفَّقُ لإِصَابَةِ الحَق) اهـ. [السنة للخلال (١٨٣٩)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢١١)].

١٧١- وقال الحَسَنُ ابنُ حَامِدِ الحَنبلي رحمه الله (ت:٤٠٣هـ): (الاستواءُ بِمَعنَى المُمَاسَّةِ، وأنَّه قَاعِدٌ عَلَى عَرشِه، وهو قَوْلُ عَبدِالوَهَّابِ الوَرَّاق. وأحمدُ قَدْ أثنَى عَلَى عبدَالوَهَّابِ وقال: "هو إمَام"؛ وذلك أنَّ اطلاقَ الاستواءِ فِي لُغَةِ العَرَبِ هو مَا ذَكَرْنَا، فيَجِبُ أنْ يُحْمَلَ عليه) اهـ. ["كتاب الروايتين والوجهين" المسائل العقدية منه لأبي يعلى (ص:٥١)].

١٧٢- وقال الإمام أحمد رحمه الله في رواية المَيمُونِي (ت:٢٧٤هـ): (مَن زَعَمَ أنَّ يَدَاهُ نَعمَاه، كَيْفَ يَصْنَعُ بِقَولِه: ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص:٧٥] مُشددة، قال المَيمُونِي: فقلتُ "**وحِينَ خَلَقَ آدَمُ بِقَبْضَة**" يَعنِي مِن جَمِيع الأَرض، و"**القُلُوبُ بَيْنَ أُصْبُعَيْن**") اهـ. [إبطال التأويلات (ص:٢٠٢)].

قلتُ: في هذا الأثَرِ الاستدلالُ بِصِفَةِ اليَدِ عَلَى إثباتِ الأَصَابعِ للهِ جل وعلا.

١٧٣- وقال محمدُ بنُ أسلَم الطُّوسي رحمه الله (ت:٢٤٢هـ): (قال اللهُ: ﴿ **هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٓئِكَةُ** ﴾ [البَقَرة: ٢١٠]،

وقال: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢ ﴾ [الفجر:٢٢]، فمَن كَذَّبَ بالنُّزُولِ فَقَدْ كَذَّبَ بِكِتَابِ اللهِ وبحَدِيثِ رَسولِ الله ﷺ) اهـ.

١٧٤- وقال الدَّارِمِيُّ رحمه الله: (فَمِمَّا يُعتبَرُ به مِن كتابِ اللهِ عز وجل في النُّزُول، ويُحْتَجُّ به على مَن أَنكَرَهُ؛ قوله تعالى: ﴿ **هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ** ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله: ﴿ **وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢** ﴾ [الفجر: ٢٢]. وهذا يومُ القيامةِ، إذا نزل الله لِيَحكُمَ بينَ العِبَاد، وهو قوله: ﴿ **وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ٢٥ ٱلۡمُلۡكُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّ لِلرَّحۡمَٰنِۚ وَكَانَ يَوۡمًا عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ عَسِيرٗا ٢٦** ﴾ [الفرقان: ٢٥-٢٦]. فالذي يَقْدِرُ على النزولِ يومَ القيامةِ مِن السماواتِ كلِّهَا لِيَفْصِلَ بين عباده؛ قَادِرٌ أن ينزلَ كلَّ ليلةٍ مِن سَمَاءٍ إلى سَمَاء، فإنْ رَدُّوا قَوْلَ رَسُولِ الله ﷺ في النُّزُول، فماذا يَصنَعُون بقَولِ اللهِ عز وجل؟!) اهـ. [الرد على الجهمية (ص:٧٦)].

قلتُ: فَسَّرَ محمدُ بنُ أسلَم والدارميُّ رحمهما الله "الإتيَانَ" و "المَجِيء" بالنُّزُول، وهذا إثبَاتٌ صريحٌ لمَعنَى الصِّفَة.

١٧٥- وقال خُشَيْش بنُ أَصْرَم رحمه الله (ت:٢٥٣هـ): (وممّا يدلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ يَنزِلُ

كَيْفَ شَاءَ: صُعُودُه إلى السَّمَاء، واستواؤُه على العَرْش. فإن زَعَمَت الجهميةُ: فمَن يَخْلُفُه إذَا نَزَل؟ قيل لهم: فمَنْ خَلَفَه في الأرض حِيْنَ صَعِد؟ عِلْمُه بِمَا في الأرضِ كَعِلْمِه بِمَا في السَّمَاء، وعِلْمُهُ بِمَا في السمَاءِ كَعِلْمِهِ بِمَا فِي الأَرضِ سَواءٌ لا يَختَلِف، ومِمَّا يدلُّ على ذلك: قولُ الله: ﴿ **هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ** ﴾ [البَقَرَة: ٢١٠]، وقولُه: ﴿ **هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ** ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وقولُه: ﴿ **وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفّٗا لَّقَدۡ جِئۡتُمُونَا كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةِۭۚ** ﴾ [الكهف: ٤٨]، وقولُه: ﴿ **وَيَوۡمَ يُعۡرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۖ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ** ﴾ [الأحقاف: ٣٤]، وقولُه: ﴿**وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا** ﴾ [الفجر: ٢٢]) اهـ. [صفات رب العالمين لابن المحب الصامت (٢/ ٦٨٦)، والتنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للمَلطِي الشافعي (ص:١١٣)].

١٧٦- وقال خُشَيْش ﷺ: (وإنما سُمّوا الملائكةُ المقرّبون بِقُربِهم مِنَ اللهِ دُونَ جَمِيعِ خَلقِه، وإنَّما تَحيَّرَت الجَهمِيّةُ وضلّتْ عقولُهم، حِيْنَ قَالُوا: "إنَّ اللهَ لَا يَخلُوا منه شيءٌ، ولا يَزُولُ عَن مَوضِعِه". فأسرَعَ إلى الجُهَّالِ قَولُهُم، وكذلك قَالَ اللهُ، ولكن لَيْسَ بِمَنزِلَةِ الخَلْقِ فِي نُزُولِه؛ لأنَّه ليس أَحدٌ مِنَ الخَلْقِ يَصعَدُ مِنَ مَكَانٍ ومَوضِعٍ كَانَ فِيهِ إلى مَكَانٍ غَيرِه إلّا وهُو زَائِلٌ عَن مَوضِعِه ومَكَانِه الأَوَّلِ

بنفسِه وعِلْمِه؛ لِجَهْلِه بِمَا يَحدُثُ بَعْدَهُ عَلَى مَكَانِه ومَوضِعِه الأَوَّل، وإنَّ اللهَ إذَا استَوى مِنَ الأرضِ إلى السَّمَاءِ، أو نَزَلَ مِن سَمَاءٍ إلى سَمَاء، أو إلى أَرضٍ، لَم يَعْزُبْ عَنْ عِلْمِه شَيءٌ فِي السَّمَوَات ولَا فِي الأَرض، عِلْمُهُ بِمَا فِيهِنّ بعدَ الاستواءِ وبعدَ الزَّوَال كَعِلْمِه بِهِنّ قبلَ ذلك، لَمْ يَنقُص الاستواء فِي النُّزُولِ مِن عِلمِه، ولَا زَادَ تَرْكُهُ فِي عِلْمِه، فمَن كَانَ هذا حَالُهُ فليس بزَائِلٍ عَنْ خَلْقِه، ولا خَلْقُه بِخَالٍ مِن عِلْمِه، تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ العَالَمِين) اهـ. [صفات رب العالمين لابن المحب الصامت (٢/ ٦٨٧)، التنبيه والرَّد على أهلِ الأهوَاء والبِدَع للمَلْطِي الشافعي (ص:١١٦)].

وقد أجمَعَ أئمةُ السلفِ وأئمةُ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعةِ على أنَّ تَفسِيرَ المَقَامِ المَحمُودِ في قوله تعالى: ﴿ **عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا** ٧٩ ﴾ [الإسراء:٧٩]، أن الله تعالى يُجلِسُ نبيَّه ﷺ على عَرشِه، كَرَامةً له وتَشرِيفًا، وأنَّ المقامَ المَحمُودَ يَشمَلُ أيضًا الشَّفَاعَةَ العُظمى التي اختَصَّ اللهُ بها نبيَّه محمدًا ﷺ. وهذا فيه رَدٌّ على الجَهمية المُنكرين لعلوِّ اللهِ على خلقِهِ بِذَاتِهِ وجُلُوسِهِ على عَرشِه، لذلك عَقَدَ أئمةُ السنةِ فِي كُتُبِ العَقَائِدِ بابًا خَاصًّا للرَّدِّ على الجَهميةِ المنكرين لإجلاسِ اللهِ لنبيِّه عَلَى عَرشِه. فجميعُ طَوَائِفِ الجَهميةِ مِن مُؤولةٍ ومُفَوِّضةٍ يُنكرون ذلك، وفيه إثباتُ هذه الفضيلةِ العَظيمةِ لنَبِيِّنا محمدٍ ﷺ التي جَحَدَهَا الجهميةُ، ولم يَرُدَّ هذه الفضيلةَ إلا رجلٌ جهميٌّ ضالٌّ يُدْعَى الترمذي،

وهو غيرُ الإمامِ الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ صَاحِبِ السُّنَن.

١٧٧- روى الخلالُ في [السنة (٢٣٦)]، **عن عبدِاللهِ بن سَلَام** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت:٤٣هـ)، **قال:** (إنَّ مُحمَّدًا ﷺ يومَ القيامةِ بينَ يَدَي الربِّ عَزَّ وَجَلَّ، على كُرسِيِّ الربِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى) اهـ.

[رواه أيضا الطبري في تفسيره (١٧/ ٥٣٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٧٨٦) ، وابن المحب الصامت في صفات رب العالمين (٢٦٥)، والآجري في الشريعة (١٠٩٧)].

١٧٨- وروى الحاكم في [المستدرك (٨٦٩٨)] **عن عبدِالله بنِ سَلَام** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، قال:** «**كان أكرمُ خَلِيقَةِ اللهِ عَلَى اللهِ تعالى: أبو القَاسِم ﷺ، وإنَّ الجنةَ فِي السماء، وإنَّ النارَ فِي الأرض، وإذا كان يومُ القيامة، جَمَعَ اللهُ الخَلَائِقَ أُمَّةً أُمَّةً، ونَبِيًّا نَبِيًّا، حتى يكونَ أحمدُ ﷺ هو وأمتُهُ آخرَ القومِ مَركَزًا، ثم يُوضَعُ جِسْرٌ على جَهنَّم، ثم يُنَادِي مُنَادٍ: أين أحمدُ وأمتُه؟ قال: فيقومُ وتتبعُهُ أمَّتُه، بَرُّهَا وفَاجِرُها، فيَأخُذُون الجِسْر، فيَطْمِسُ اللهُ أبصارَ أعدائِه، فيَتَهَافَتُون فيها مِن يَمِين ومِن شِمَال، ويَمُرُّ النبيُّ ﷺ والصالحون معه، فتلقَّاهُم الملائكةُ تُبَوِّئهم منازِلَهم مِنَ الجَنَّةِ على يَمِينِك، على يَسَارِك حتى يَنتَهِي إلى ربِّه** تَبَارَكَ وَتَعَالَى**، فيُلقَى له كُرسِيٌّ عَن يَمِينِ اللهِ** تَبَارَكَ وَتَعَالَى» اهـ. قال الحاكم: (هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يُخرِجَاه وليس بموقوف؛ فإن عبدَاللهِ بنَ سَلَامٍ على تَقَدُّمِهِ في معرفةٍ قديمةٍ مِن جملة الصحابة، وقد أسنده بذكرِ

رسولِ اللهِ ﷺ فِي غَيرِ موضع والله أعلم) اهـ.

١٧٩- وروى الطبراني في [الكبير (١٢٤٧٤)] **عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ**: فِي قَوْلِ اللهِ ﷻ: ﴿ **عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا** ٧٩ ﴾ [الإسراء: ٧٩] قَالَ: (يُجْلِسُهُ فِيمَا بَيْنَهُ، وَبَيْنَ جِبْرِيلَ، وَيُشَفَّعُ لِأُمَّتِهِ، فَذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ) اهـ.

قلتُ: فيه الجَمْعُ بَيْنَ الفَضِيلَتَين: إجلاسِ اللهِ له ﷺ على عَرشِه، وإكرَامِه بالشفاعة. وابنُ عباس هو تُرجُمَانُ القرآنِ وحَبْرُ الأمةِ، ومِن أعلمِ الصحابةِ بتفسير القرآن، وهو الذي دَعَا له النبيُّ ﷺ: «**اللهم فقِّههُ في الدينِ، وعلِّمْهُ التأويلَ**»[(١)].

١٨٠- وعَنْ مُجَاهِدٍ رحمه الله (ت:١٠٤هـ): ﴿ **عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا** ٧٩ ﴾، قَالَ: (يُقْعِدُ مُحَمَّدًا عَلَى الْعَرْشِ) اهـ. [السنة للخلال (٢٩٦)].

١٨١- وعَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ الليثي (ت:٧٣هـ): ﴿ **وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلۡفَىٰ** ﴾ [ص:٢٥] قَالَ: (ذَكَرَ الدُّنُوَّ حَتَّى يَمَسَّ بَعْضَهُ) اهـ. [السنة للخلال (١/ ٢٦٣)].

١٨٢- وعن عَطَاءِ بنِ السَّائِبِ (ت:١٣٦هـ)، **وَلَيثِ بنِ أَبِي سُلَيْمٍ** (ت:١٣٨هـ)،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٧٧)، أحمد (٢٨٧٩)، وابن حبان (٧٠٥٥).

وَجَابِرِ بن يَزِيد (ت:١٣٢هـ)، كُلُّهُمْ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، قَالَ عَطَاءٌ فِي حَدِيثِهِ: وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللهِ ﷻ: ﴿ **عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا** ٧٩ ﴾ [الإسراء: ٧٩] قَالَ: (يُقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ) اهـ. [السنة للخلال (٢٩٧)].

قلتُ: ومُجَاهِد بن جَبْر رحمه الله مِن خَوَاصِ تَلَامِيذِ ابنِ عباس رضي الله عنه، قرأ عليه القرآنَ، وأخذ عنه تفسيرَه، ويقولُ مُجاهد: (عَرَضْتُ القرآنَ ثلاثَ عرضات على ابنِ عباس، أَقِفُهُ عندَ كُلِّ آية، أَسألُه فِيمَ نَزَلَت، وكَيف كانت) اهـ. [سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٥٠)].

١٨٣- وعَن عَمرِو بنِ دِينَارٍ رحمه الله (ت:١٢٦هـ): (أَنَّ اللهَ ﷻ يَغْضَبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ مِثْلَهُ، فَيَقُومُ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ فَيُثْنِي عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، قَالَ :فَيَقُولُ اللهُ ﷻ لَهُ: ادْنُهُ، قَالَ: ثُمَّ يَغْضَبُ، فَيَقُومُ نَبِيُّنَا، فَيُثْنِي عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ لَهُ أَهْلٌ، فَيَقُولُ لَهُ: ادْنُهُ، فَلَا يَزَالُ يَقُولُ لَهُ: ادْنُهُ، حَتَّى يُقْعِدَهُ عَلَى الْعَرْشِ) اهـ. [السنة للخلال (٣٠٦)].

قلتُ: قَد لَقِيَ عَمرُو بنُ دِينَار: ابنَ عباسٍ، وابنَ عُمَر، وابنَ الزبير، وأنسَ بنَ مالك، ولَقِيَ أيضًا جَابرَ بنَ عبدِالله، والمِسْوَرَ بنَ مَخْرَمَةَ، وسعدَ بنَ عائِذ، والسائِبَ بنَ يزيد، وأبا الطُّفَيل، رضي اللهُ عن الجميع.

١٨٤- **وذَكَرَ أَبُو بَكر المَرُّوذِي** (ت:٢٧٥هـ) فِي مختصر كتابِ الرد عَلَى من رَدَّ حديث مجاهد، **سألت أَبَا عبد** الله – **أحمد بن حنبل** – عَن الأحاديث الَّتِي تردها الجهمية فِي الصفاتِ والرُّؤيةِ والإسرَاءِ وقِصَّةِ العَرش، فصَححها أَبُو عبدِالله وَقَالَ: (قَدْ تَلَقَّتهَا الأمةُ بالقَبُولِ، تُمَرُّ الأخبارُ كَمَا جَاءَت) اهـ. [إبطال التأويلات لأبي يعلى (٢/ ٤٧٩)].

١٨٥- **وقال إسحاق بن رَاهُويه** رحمه الله (ت:٢٣٨هـ): (الإيمانُ بهذا الحديثِ والتسليمُ له. مَن رَدَّ هذا الحديثَ فهو جَهمِي) اهـ. [السنة للخلال (١/ ٢١٧)].

١٨٦- **وقال عبدُالوهاب الوَرَّاق** رحمه الله (ت:٢٥٠هـ): (الذي رَدَّ فضيلةَ النبيِّ ﷺ يُقعِدُهُ على العرشِ فهو مُتَّهمٌ عَلَى الإسلام) اهـ. [السنة للخلال (١/ ٢١٧)].

١٨٧- و**قال أبو دَاود السجستاني صاحبُ السُّنَن** رحمه الله (ت:٢٧٥هـ): (أَرَى أنْ يُجَانَبَ كُلُّ مَن رَدَّ حديثَ ليثٍ، عَن مجاهد: "**يُقعِدُهُ عَلَى العَرش**" ويُحَذَّرَ عنه، حتى يُرَاجِعَ الحق، ما ظَننتُ أنَّ أحدًا يُذْكَرُ بالسنةِ يتكلَّم في هذا الحديث، إلا إنَّا عَلِمنَا أن الجهميةَ تُنكِرُهُ مِنْ جِهَةِ إثباتِ العَرش، فإنهم يُنكِرُون أَمرَ العرش، ويقولون: "العرشُ عظمة"، مع أنهم لم يُنكِرُوا منه فضيلةَ النبي ﷺ) اهـ. [السنة للخلال (١/ ٢٣٣)].

١٨٨- وقال أبو داود السجستاني رحمه الله: (من أنكَرَ هذا فهو عِندَنَا مُتَّهَم، وقال: مَا زَالَ الناسُ يُحَدِّثون بهذا يُريدُون مُغَايَظَةَ الجَهمية، وذلك أنَّ الجهميةَ يُنكِرُون أنَّ على العرشِ شيئًا) اهـ. [السنة للخلال (١ / ٢١٤)].

١٨٩- وقال إِبْرَاهِيْمُ بنُ أُورمَةَ الأَصْبَهَانِيُّ رحمه الله (ت:٢٦٦هـ): (هذا الحديث حَدَّث به العلماءُ منذُ ستين ومائةِ سنة، ولا يَرُدُّه إلا أهلُ البِدَع) اهـ. [السنة للخلال (١ / ٢١٧)].

١٩٠- وقال يَحْيَى بنُ أَبِي طَالِبِ البَغْدَادِيّ رحمه الله (ت:٢٧٥هـ): (مَن رَدَّه فقد رَدَّ على اللهِ عز وجل، ومَن كَذَّبَ بفضيلةِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم فقَد كَفَرَ باللهِ العظيم) اهـ. [السنة للخلال (١ / ٢١٥)].

١٩١- وقال عليّ بْن دَاوُد بْن يزيد القَنْطريّ رحمه الله (ت:٢٧٢هـ): (أَتَى عَلَيَّ أربعٌ وثمانون سنة، ما رأيتُ أحدًا رَدَّ هذه الفضيلةَ إلا جَهمِيٌّ) اهـ. [السنة للخلال (١/ ٢٣٣)].

١٩٢- وقال محمدُ بنُ عَبدِالنّورِ الكُوفيُّ الخَزَّاز الْمُقْرِئ رحمه الله (ت:٢٧٢هـ): (واللهِ مَا للنبيِّ صلى الله عليه وسلم فضيلةٌ مثلها، أدركتُ شيوخَنا على ذلك يَتَلقَّونه بالقَبول، ويُسَرُّون بها، ولا يَردُّها إلا رجلُ سوءٍ جَهمِي) اهـ. [السنة للخلال (١/ ٢٥٥)].

١٩٣- وقال أبو قِلَابة عبدُالملك الرَّقَّاشي ﷺ (ت:٢٧٦هـ): (لا يَرُدُّ هذا إلا أهلُ البدعِ والجهميةُ) اهـ. [السنة للخلال (٢٥٥/ ١)].

١٩٤- وقال هارون بنُ الْعَبَّاس الهاشميّ ﷺ (ت:٢٧٥هـ): (من رَدَّ حديثَ مجاهدٍ فهو عِندِي جَهمِي، ومَنَّ رَدَّ فضلَ النبيِّ ﷺ فهو عِندِي زنديقٌ لا يُستَتَاب، ويُقتَل؛ لأنَّ اللهَ ﷻ قد فَضَّلَه ﷺ على الأنبياءِ عليهم السلام ... فاحذَرُوا مَنْ رَدَّ حديثَ مُجَاهِد، وقد بَلَغَنِي عنه - أخزاه الله - أنه يُنكِرُ أنَّ اللهَ ﷻ يَنزِل، فمَنْ رَدَّ هذا وحديثَ مجاهدٍ فَلَا يُكَلَّم، ولا يُصَلَّى عليه... أَنَّ هَذَا الْمَعْرُوفَ بِالتِّرْمِذِيِّ عِنْدَنَا مُبْتَدَعٌ جَهْمِيُّ، وَمَنْ رَدَّ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ، فَقَدْ دَفَعَ فَضْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَمَنْ رَدَّ فَضِيلَةَ الرَّسُولِ ﷺ فَهُوَ عِنْدَنَا كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ) اهـ. [السنة للخلال (١/ ٢٣٣)].

١٩٥- وقال إبراهيمُ الحَرِبِيُّ ﷺ (ت:٢٨٥هـ): (هذا حَدَّث به عثمانُ بنُ أَبِي شَيبَةَ فِي المَجْلِسِ على رءوس الناس. فَكَمْ تَرَى كان في المَجلسِ؟ عشرين ألفًا! فترى لو أنَّ إنسانًا قَامَ إلى عثمان، فقال: لا تُحَدِّثْ بهذا الحديث، أو أظهَرَ إنكارَه، تَرَاهُ كَانَ يَخرُجُ مِن ثَمَّ إلا وَقَدْ قُتِل؟! قال أبو بكر بنُ صَدَقَة: وصَدَق، مَا حُكْمُهُ عندِي إلا القتل!) اهـ. [السنة للخلال (٢١٩ / ١)].

١٩٦- وقال محمدُ بنُ عُثْمَانَ بنِ أَبِي شَيْبَةَ رحمه الله (ت:٢٩٧هـ): (وبَلَغَني عَنْ بعضِ الجُهَّالِ دَفْعَ الحديثِ بِقِلَّةِ مَعْرِفَتِهِ فِي رَدِّهِ مِمَّا أَجَازَه العلماءُ مِمَّن قبلَه مِمَّن ذَكَرْنَا، ولا أعلمُ أحدًا مِمَّن ذَكَرْتُ عنه هذا الحديث، إلا وقَدْ سَلَّمَ الحديثَ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الخبرُ، وكانوا أعلمَ بتأويلِ القرآنِ وسنةِ الرسول ﷺ مِمَّن رَدَّ هذا الحديثَ مِنَ الجُهَّال، وزَعَمَ أنَّ المقامَ المحمودَ هو الشفاعةُ لا مَقَامَ غيرُه. فهذه حِكَايَاتُ الشيوخ والثقاتِ بمدينةِ السلامِ والكوفةِ وغيرِ ذلك) اهـ. [السنة للخلال (١/٢٤٦)].

١٩٧- قال الآجري رحمه الله (ت:٣٦٠هـ): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ وَأَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي صَفْوَانَ الثَّقَفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ الْعَنْبَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: **حَدَّثَنَا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ** (ت:١٤٤هـ) قَالَ: حَدَّثَنَا سَيْفٌ السَّدُوسِيُّ، **عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ** رضي الله عنه (ت:٤٣هـ) **قَالَ:** (إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جِيءَ بِنَبِيِّكُمْ فَأُقْعِدَ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ عز وجل عَلَى كُرْسِيِّهِ). فَقَالَ رَجُلٌ لِأَبِي سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ: (يَا أَبَا سَعِيدٍ: إِذَا كَانَ عَلَى كُرْسِيِّهِ فَهُوَ مَعَهُ قَالَ: وَيْلَكُمْ! هَذَا أَقَرُّ حَدِيثٍ فِي الدُّنْيَا لِعَيْنِي) اهـ. [الشريعة للآجري (١٠٩٧)].

١٩٨- وقال ابنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِي رحمه الله (ت:٣١٠هـ): (فإنْ قالَ قائلٌ: فإنَّا لا نُنكِرُ إقعادَ اللهِ محمدًا على عَرشِه، وإنَّما نُنكِرُ إقعادَه إيَّاه معه. قيل: أَفَجَائِزٌ عندَكَ أنْ يُقعِدَه عليه لا معه؟ فإنْ أَجَازَ ذلك؛ صَارَ إلى الإقرار بأنَّه إمَّا مَعَه، أو إلى أنَّه يُقعِدُهُ واللهُ للعَرشِ مُبَايِن، أو لا مَمَاسَّ ولا مُبَاين، وبأيِّ ذلك قال كان منه دُخُولًا في بعضِ ما كان يُنكِرُه، وإن قال: "ذلك غيرُ جَائِز" كان منه خُرُوجًا مِن قولِ جميعِ الفِرَقِ التي حَكَينَا قولَهم، وذلك فِراقٌ لقولِ جميعِ مَن يَنتَحِلُ الإسلام؛ إذ كان لا قولَ في ذلك إلا الأقوالُ الثلاثة التي حَكَينَاهَا، وغيرُ مُحَالٍ في قولٍ مِنهَا مَا قَالَ مُجَاهِدٌ في ذلك) اهـ. [تفسير الطبري (١٧/ ٥٣٢)].

١٩٩- وقال أبو بكر الخلَّال رحمه الله (ت:٣١١هـ): (قرأتُ كتابَ السُّنَّةِ بِطَرَسُوسَ مَرَّاتٍ في المسجدِ الجَامِعِ وغيرِه سِنِينَ، فلمَّا كان في سنةِ اثنتينِ وتِسعِينَ قَرَأْتُهُ في مسجدِ الجامع، وقرأتُ فيه ذِكْرَ المَقَامِ المَحمُود، فبَلَغَنِي أنَّ قومًا مِمَّن طُرِدَ إلى طَرَسُوسَ مِن أصحابِ الترمذي المُبتَدِعِ أنكَرُوه، ورَدُّوا فضيلةَ رسولَ اللهِ ﷺ وأظهَروا رَدَّه، فَشَهِدَ عليهم الثقاتُ بذلك، فهَجَرنَاهم، وبَيَّنا أمرَهم) اهـ. [السنة للخلال (١/ ٢٢٤)].

٢٠٠- وقال أبو بكر الخلال رحمه الله: (سمعتُ هذا الحديثَ مِن غيرِ وَاحِدٍ مِن

مَشْيَخَتِنَا، **ما رأيتُ أحدًا رَدَّ هذا)** اهـ. [السنة للخلال (٢٣٢ / ١)].

٢٠١- وعن البَرْبَهَارِيُّ رحمه الله (ت:٣٢٩هـ) وهو إمام أهل السنة والجماعة في وقته وشيخ الحنابلة في زمانه: (أنَّه لَمْ يكن يَجلِس مَجلِسًا إلا ويَذكُر فيه أنَّ اللهَ - عز وجل- يُقعِدُ مُحمَّدًا صلى الله عليه وسلم معه على العَرش) اهـ. [طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢/ ٤٣)].

٢٠٢- وقال محمدُ بنُ الحُسَين الآجري رحمه الله (ت:٣٦٠هـ): (وأمَّا حديثُ مجاهِدٍ في فضيلةِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وتفسيرُه لهذه الآية: أنه يُقعِدُه على العرش، فقد تلقَّاهَا الشيوخُ مِن أهلِ العلمِ والنقلِ لحديثِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، تلقَّوها بأحسن تَلَقٍّ، وقَبِلُوهَا بأحسن قَبُول، ولم يُنكِرُوها، وأنكروا على مَن رَدَّ حديثَ مُجَاهِد إنكارًا شديدًا وقالوا: "مَن رَدَّ حديثَ مُجَاهِدٍ فهو رجلُ سُوءٍ". قلتُ: فمذهبُنا -والحمدُ لله- قبولُ مَا رَسَمْنَاه في هذهِ المسألةِ مما تقدَّم ذِكْرُنَا له، وقبولُ حديثِ مُجَاهِد، وتَرْكُ المعارضةِ والمُنَاظَرَة في رَدِّه) اهـ. [الشريعة للآجري (١٦١٢/ ٤)].

٢٠٣- وأنشَدَ الإمامُ الدَّارَقُطنِيُّ رحمه الله (ت:٣٨٥هـ):

(حَديثُ الشَّفَاعة في أحمدِ ... إلى أحمدَ المُصطَفَى نُسْنِدُه
أمَّا حديثٌ بإقْعَادِهِ ... على العَرْشِ أيضًا فَلا نَجْحَدُه

أَمِرُّوا الحَديثَ على وَجْهِهِ ... وَلَا تُدْخِلُوا فِيهِ مَا يُفْسِدُه ولا تُنكرُوا أنَّه قاعِدٌ ... ولا تَجحَدُوا أنَّه يُقْعِدُه) [إبطال التأويلات (ص٥٣٢)].

٢٠٤- وقد أثبته أبو يعلى (ت: ٤٥٨ هـ) **فقال:** (اعْلَمْ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ حَمْلُ هَذَا الْخَبَرِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَنَّهُ يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَى عَرْشِهِ وَسَرِيرِهِ بِمَعْنَى يُدْنِيهِ مِنْ ذَاتِهِ وَيُقَرِّبُهُ مِنْهَا) اهـ. [إبطال التأويلات (٢/ ٤٧٩)].

٢٠٥- وقال عَبدُالقادِرِ الجِيلَانِي الحَنبلي ﵀ (ت:٥٦١هـ): (وأهلُ السُّنَّةِ يَعتقِدون أن اللهَ يُجلِسُ رسولَه ونبيَّه المُختَارَ على سائِرِ رُسُلِهِ وأَنبِيَائِهِ معَه على العرشِ يومَ القيامة) اهـ. [الغنية (١٥٠ / ١)].

٢٠٦- وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية ﵀ (ت:٧٢٨هـ): (حَدَّث العلماءُ المَرضِيُّون وأولياؤه المَقبُولُون: أن محمدًا رسولُ اللهِ ﷺ يُجلِسُهُ ربُّه على العرشِ معه، رَوَى ذلك محمدُ بنُ فُضَيل، عن ليثٍ، عن مُجَاهِد، في تفسير: ﴿ **عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا** ۝٧٩ ﴾ [الإسراء:٧٩]، وذَكَرَ ذلك مِن وجوهٍ أُخرى مَرفُوعة وغيرِ مَرفُوعة. قال ابنُ جرير: "وهذا ليس مُنَاقِضًا لِمَا استَفَاضَت به الأحاديثُ مِنْ أنَّ المَقَامَ المَحمُودَ هو الشفاعةُ باتفاقِ الأئمةِ مِنْ جميعِ مَنْ يَنتَحِلُ

الإسلامَ ويَدَّعِيه، لا يَقولُ إنَّ إِجلَاسَه على العرش مُنكَر، وإنما أنكَرَه بعضُ الجهمية، ولا ذِكرُه في تفسير الآية منكر") اهـ. [مجموع الفتاوى (٣٧٤ / ٤)].

٢٠٧- وقال ابن القيم رحمه الله (ت:٧٥١هـ):

(واذكُرْ كلامَ مُجَاهدٍ فِي قَولِهِ ... أَقِمِ الصلاةَ وتِلكَ فِي سُبْحَانِ
فِي ذِكْرِ تَفسيرِ المَقَامِ لأحمدِ ... مَا قِيلَ ذَا بَالرَأيِ والحُسْبَانِ
إنْ كَانَ تَجْسِيمًا فِإنَّ مُجَاهِدًا ... هُوَ شَيخُهُمْ بَلْ شَيخُهُ الفَوقَانِي
وقَد أَتَى ذِكْرُ الجُلُوسِ بِهِ وفِي ... أَثَرٍ رَوَاهُ جَعْفَرُ الرَّبَّانِي)

[نونية ابن القيم (ص:١١٠)].

٢٠٨- وقال ابنُ كثير رحمه الله (ت:٧٧٤): (وقد رَوَى ليثُ بنُ أَبِي سُلَيم، وأبو يحيى القَتَّات، وعَطَاءُ بنُ السَّائِب، وجَابِرُ الجُعْفِي، عَن مُجَاهِد، أنه قال في تفسير المَقَامِ المَحمُود: "إنه يُجلِسُه معه على العرش". ورُوِيَ نحوُ هذا عَن عبدِاللهِ بنِ سَلَامٍ، وجَمَعَ فيه أبو بكرٍ المَرُّوذِي جُزْءًا كبيرًا، وحَكَاه هو وغيرُهُ عَن غيرِ وَاحِدٍ مِنَ السلف وأهلِ الحديث؛ كأحمدَ، وإسحاقَ بنِ رَاهُويه وخلقٍ. وقال ابنُ جرير: "وهذا شيء لا يُنكِرُه مُثْبِتٌ ولا نَافٍ". وقد نظمه الحافظُ أبو الحَسَنِ الدَّارَقُطْنِي فِي قصيدةٍ له) اهـ. [البداية والنهاية (١٩/ ٤٩٠)].

٢٠٩- وقال ابنُ بَلْبَان الحنبلي (ت:١٠٨٣ هـ): (وبأنَّ المقامَ المَحْمودَ لنبينا ﷺ حَقٌّ وصِدْقٌ وهو: أن اللهَ يُقْعِدُهُ على العَرْشِ رَفْعًا لمقامه ﷺ وتمييزًا له على سائِرِ الخَلْقِ، أو الشَّفَاعَةُ العُظْمى) اهـ. [مختصر الإفادات في ربع العبادات والآداب وزيادات (ص:٥٠٦)].

٢١٠- وقال مَنصُور بنُ يُونُس البُهُوتِي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ): (وعلى الأول: فالمقامُ المَحمُود: جُلُوسُه ﷺ على العَرش) اهـ. [كشَّاف القناع (١١/ ٢١٩)].

٢١١- وقال سليمانُ بنُ سَحْمَان النجدِي الحنبلي رحمه الله (ت: ١٣٤٩هـ): (ومِنْ أعظمِ مَا خَصَّه اللهُ به مِنَ الفَضَائِلِ المَقَامُ المحمودُ الذي يَغبِطُه به النبيون، قال الإمامُ أبو جَعفَر بن جَرِير رحمه الله على قولِه تعالى: ﴿ **عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا** ٧٩ ﴾ قال: "يُقعِدُه معَه على العَرش") اهـ. [الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية (ص٣٧)].

٢١٢- وقال الشيخُ محمدُ بنُ إبراهيم آل الشيخ رحمه الله (ت:١٣٨٩هـ): (المَقَامُ المَحمُود: قيل: الشفاعةُ العُظمَى، وقِيلَ: إِنه إِجلاسُه معه على العَرشِ كَمَا هو المَشهُور مِن قَولِ أَهلِ السنة. والظاهرُ أَنْ لَا مُنَافَاةَ بينَ القَولِين، فيُمْكِنُ الجَمْعُ

بينهما بأَن كليهما مِن ذلك. والإِقعادُ على العَرْشِ أَبلَغ) اهـ. [فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم (٢/١٣٦)].

٢١٣- وسُئِلَ الشيخُ صالح الفوزان الحنبلي حفظه الله: مَا رُوِيَ عَن مُجَاهِدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَنَّ النبيَّ ﷺ يَقعد على العَرش، وأَنَّ ذلك هو المقامُ المحمودُ، هل يَصِحُّ منه شيء؟

فأجاب الشيخ: (نعم، هذا صَحَّحه ابنُ جَرِير وغيرُه مِنَ الأئمة: أَنَّ المقامَ المحمودَ أن اللهَ يُجلِسُ محمدًا ﷺ معه على العرش، وهذا راجعٌ إلى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، يَفعَلُ مَا يَشَاء، لا إنكارَ في هذا، المهم ثُبُوتُهُ عَن الرسولِ ﷺ، فإذا ثَبَتَ فنحن نُؤمِنُ به، ولا نتدخلُ أو نَستَغْرِبُ شيئًا، فالله جَلَّ وَعَلَا هو الذي قَضَاهُ ورَضِيَه وأَكْرَمَ به نبيَّه محمدًا ﷺ) اهـ. [من أسئلة شرح كتاب السنة من سنن أبي داود].

***

فصل: فِي نَشْأَةِ مَقَالَةِ التَّعْطِيل

تُنسَبُ مَقَالَةُ تَعطِيلِ صِفَاتِ اللهِ ﷻ إلى الجَهْمِ بنِ صَفْوَان (ت:١٢٨هـ)، ويُكنَّى بأَبِي مِحْرَزٍ السَّمَرقَندِي، كان مِن أهلِ خُرَسان، مِن أهل تِرْمِذ، ولم يَكُن مِن أهلِ الرواية ولا مِن المُشتَغِلين بالعلمِ الشرعي.

وكان أولَ مَن تكلَّم بمقالةِ تعطيلِ صفاتِ الرَّبِّ ﷻ والقولِ بخلقِ القرآنِ رجلٌ يُدعَى الجَعْدَ بنَ دِرْهَم (ت:١٠٥هـ)، وتلقَّف الجهمُ بنُ صَفْوَان تلك المقالةَ منه، ونُسِبَت المقالةُ إلى اسمِهِ حتى هذا اليوم، فسُمِّي الجهميةُ نسبةً للجهم بنِ صَفوَان، وسُمِّيَ كُلُّ مُعَطِّلٍ جَاءَ مِن بَعدِهِ جَهمِيًّا.

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله (ت:٧٢٨هـ) في [مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠)]:

(أَصْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ - مَقَالَةِ التَّعْطِيلِ لِلصِّفَاتِ - إنَّمَا هُوَ مَأْخُوذٌ عَنْ تَلَامِذَةِ الْيَهُودِ وَالْمُشْرِكِينَ وَضُلَّالِ الصَّابِئِينَ؛ فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ حُفِظَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ فِي الْإِسْلَامِ - أَعْنِي أَنَّ اللهَ سبحانه وتعالى لَيسَ عَلَى الْعَرْشِ حَقِيقَةً وَأَنَّ مَعْنَى اسْتَوَى بِمَعْنَى اسْتَوْلَى وَنَحْوَ ذَلِكَ - هُوَ الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ وَأَخَذَهَا عَنْهُ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ؛ وَأَظْهَرَهَا فَنُسِبَتْ مُقَالَةُ الْجَهْمِيَّة إلَيْهِ. وَقَدْ قِيلَ إنَّ الْجَعْدَ أَخَذَ مَقَالَتَهُ عَنْ أَبَانَ بْنِ سَمْعَانَ وَأَخَذَهَا أَبَانُ عَنْ طَالُوتَ بْنِ أُخْتِ لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ وَأَخَذَهَا طَالُوتُ مِنْ

لَبِيَدِ بْنِ الْأَعْصَمِ: الْيَهُودِيِّ السَّاحِرِ الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ) اهـ.

روى عبدُالصَّمَدِ بنُ مَعقِلٍ أنَّ الجَعْدَ بنَ دِرهَمٍ قَدِم عَلَى **وَهبِ بنِ مُنبِّهٍ** رحمه الله (ت:١١٠هـ) يسألُه عن صفاتِ اللهِ تعالى، فقال: (وَيلَكَ يا جَعْدُ! بَعْضَ المسألةِ! إنِّي لأظنُّك مِنَ الهَالِكِينَ، يا جَعْدُ، لو لم يخبِرِ اللهُ تعالى في كِتابِه أنَّ له عينًا ويدًا ووجهًا لَمَا قُلْنا ذلك، فاتَّقِ اللهَ) اهـ. [الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد لابن العطار (ص: ١٩٤). وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي (٥/ ٤٣٣)].

قال أبو حاتِمٍ الرَّازيُّ رحمه الله (ت:٢٧٧هـ): (أَوَّلُ مَنْ أتى بخَلقِ القُرآنِ جَعْدُ بنُ دِرهَمٍ) [شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٣/ ٤٢٥)].

ثم أَخَذَ عنه مقالتَه الجهمُ بنُ صَفْوَان، لَكن لَمْ تَظهَر نِحْلَتهم وبِدْعَتهم ولَم تَنْتَشر، فكان الخلفاءُ والأمراءُ على عقيدةِ أهلِ السنة في الدَّولَةِ الأُمَوية وبِدَايةِ الدَّولَةِ العَبَّاسية، فقد قُتِلَ الجعدُ بنُ دِرهَم على يَدِ الأميرِ الأُمَوِي خَالِد بن عبدِالله القَسْرِي (ت:١٢٧هـ) وذَبَحَه في عيدِ الأَضحى، وأثنى أئمةُ أهلِ السنةِ على صَنِيعِه.

قال عُثمانُ بنُ سعيدٍ الدَّارميُّ رحمه الله (ت:٢٨٠هـ): (أمَّا الجَعْدُ فأَخَذَه خالِدُ بنُ عبدِاللهِ القَسْريُّ، فذَبَحَه ذَبْحًا بِوَاسِطَ، في يومِ الأَضحى على رُؤوسِ مَن شَهِد العيدَ معه مِنَ المُسلِمينَ، لا يَعيبُه به عائبٌ، ولا يطعَنُ عليه طاعِنٌ، بل استَحسَنُوا

ذلك مِن فِعلِه، وصَوَّبوه مِنْ رَأيِه) اهـ. [الرد على الجهمية (ص:٢١)].

قال شيخ الإسلام ابنُ تيميَّةَ ﷺ (ت:٧٢٨هـ): (كان أوَّلَ مَن أظهر إنكارَ التَّكليمِ والمُخَالَّةِ الجَعْدُ بنُ دِرهَمٍ في أوائلِ المائةِ الثَّانيةِ، وأَمَرَ عُلَماءُ الإسلامِ كالحسَنِ البَصريِّ وغَيرِه بقَتْلِه) اهـ. [مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٦)].

ويقولُ ابنُ القَيم ﷺ (ت:٧٥١هـ) في نُونِيَّتِه مُثْنِيًا على خَالدٍ القَسْرِي ذَبْحَه للجَعْدِ بنِ دِرْهَم:

(ولأَجلِ ذَا ضَحَّى بِجَعْدٍ خالِدُ الـ ... قَسْرِيُّ يومَ ذَبائِحِ القُرْبَانِ

إذْ قَالَ: إبْرَاهيمُ لَيْسَ خَليلَهُ ... كَلَّا وَلَا مُوسى الكَليمَ الدَّانِي

شكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلُّ صَاحِبِ سُنَّةٍ ... للهِ دَرُّكَ مِنْ أَخِي قُرْبَانِ) اهـ.

وأما الجهمُ فقد قُتِلَ على الزَّندَقَةِ أيضًا على يَدِ صَاحِبِ شُرطَةِ خُرَاسَان **سَلْم بن أَحْوَز المَازِني التميمي** (ت:١٣٠هـ) في خلافة هشام بن عبدِالملك (ت:١٢٥هـ)، وكان قد أَمَرَ عَامِلَه على خُراسان نَصْرَ بنَ سَيَّار أن يقتلَه، ولكنه لم يَظْفَرْ به، وإنما ظَفَرَ به سَلْمُ بنُ أحْوَز فقتَلَه.

قال يَزِيدُ بنُ هارون ﷺ (ت:٢٠٦هـ): (لَعَنَ اللهُ جَهْمًا، وَمَنْ يَقُولُ بِقَوْلِهِ، كَانَ

كَافِرًا جَاحِدًا، تَرَكَ الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، يُرِيدُ بِزَعْمِهِ يَرْتَادُ دِينًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ شَكَّ فِي الْإِسْلَامِ.. قَالَ يَزِيدُ: فَقَتَلَهُ سَلْمُ بْنُ أَحْوَزَ بِأَصْبَهَانَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ) اهـ. [الإبانة الكبرى (٣٢٥)].

قال بُكَيرُ بنُ معروفٍ رحمه الله (ت:١٣٦هـ): (رأيتُ سَلْمَ بنَ أَحْوَزَ حِينَ ضَرَبَ عُنُقَ جَهْم، فاسْوَدَّ وجهُ جَهْمٍ!) اهـ. [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣/ ٤٢٤)].

ثم تَلَقَّف مقالةَ التَّعطِيل مِنَ الجهمِ بشرُ بنُ غِيَاث المَرِيسي الحَنَفي (ت:٢١٨هـ) وتكلَّم بها، وكان ذلك زمنَ خلافة هارون الرشيد رحمه الله (ت:١٩٣هـ)، فلمَّا سَمِعَ الرشيدُ مقالتَه، قال: "للهِ عليَّ إن أظفَرَنِي بِهِ لأَقْتُلَنَّه"، فتوارَى بشرٌ المريسي واختفى خوفًا من السيف، ثم لمَّا مات الرشيدُ رحمه الله أظهرَ المَرِيسيُّ مقالةَ التعطيلِ وخَلْقِ القرآنِ ودَعَا إليها، وأخذ عنه مقالتَه ابنُ أبي دُؤَاد (ت:٢٤٠هـ)، فلمَّا كانت الخلافةُ إلى المَأمُون (ت:٢١٨هـ)، نَظَرَ المأمونُ في عِلْمِ الكلام، وترجَمَ كُتُبَ الفَلَاسِفَة اليونان إلى العربية، وخاصةً كتب أرسطو، فَفَتَقَ فتقًا في هذه الأمة لم يَلْتَئِم حتى هذا اليوم، قبَّحه اللهُ وعَامَله بِعَدْلِه، فكان كعمرِو بنِ لُحِيٍّ الخُزَاعِي الذي كان أولَ مَن أدخَلَ الأصنامَ إلى جَزِيرَةِ والعَرَب وسَيَّب السوائب.

قال ابنُ القيِّمِ رحمه الله: (جاء أَوَّلُ المائةِ الثَّالثةِ، ووَلِيَ على النَّاسِ عبدُاللهِ

المَأمُونُ، وكان يحِبُّ أنواعَ العلومِ، وكان مجلِسُه عامرًا بأنواعِ المُتكلِّمينَ في العُلومِ، فغَلَب عليه حُبُّ المَعقُولَاتِ، فأمَرَ بتَعرِيبِ كُتُبِ يونانَ، وأقدَمَ لها المترجِمينَ مِنَ البلادِ، فعُرِّبَتْ لَهُ، واشتَغَل بها النَّاسُ. والمَلِكُ سُوقٌ ما سُوِّقَ فيه جُلِبَ إليه. فغَلَب على مجلِسِه جماعةٌ مِنَ الجَهْميَّةِ ممَّن كان أبوه الرَّشيدُ قد أقصاهم وتَبِعَهم بالحَبسِ والقَتلِ، فحَشَوا بِدْعَةَ التجهُّمِ في أذُنِه وقَلبِه، فقَبِلَها واستحسَنَها، ودَعَا النَّاسَ إليها، وعَاقَبَهم عليها) [الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٧٢)].

فصَارَ المأمونُ يُقرِّب رؤوسَ الجَهميةِ المُعتزلة وعلى رأسِهم ابنُ أبي دُؤَاد، فاعتَنَقَ المأمونُ مذهبَ الجهميةِ وصارَ يَدعو إليه وتسلَّطَ على أهلِ السنةِ وامتَحَنَهم فيه وصَارَ يَضرِبُ العلماءَ ليُوافِقُوا مَذْهَبَ الجَهمية، والقولَ بِخَلْقِ القرآن، وَوَقَعت فتنةٌ عظيمةٌ على أهلِ السنة، وهي مَا يُعرَف بـ"فِتنَةِ خَلْقِ القُرآن"، وامتُحِنَ عَدَدٌ مِن أئمةِ أهلِ السنةِ وعلى رأسهم الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل رحمه الله، فثَبَّتَه اللهُ وأيَّدَه، فكَانَ عَلَمًا على عَقِيدَةِ أهلِ السنة والجماعة.

ثم تلقَّفَ مقالةَ التعطيلِ مِن بِشْرٍ المَرِيسي عِدَّةُ فِرَق، مِن أشهرها: المُعتَزِلَة، والكُلَّابية، والوَاقِفَة، واللَّفظِيَّة، والأَشَاعِرة، والمَاتُرِيدِيَّة، والإبَاضِيَّة، والمُفَوِّضَةُ المُنتَسِبُون للحَنابلة، وغَيرهم.

أمَّا الجهميةُ الأوائل: أتباعُ الجَهمِ بنِ صَفوَان والجَعْدِ بنِ دِرهَم، وهؤلاء يَقُولُون صَرَاحةً بتعطيلِ أسماءِ اللهِ وصِفَاتِه، ويَقولون بأنَّ القرآنَ مَخلوق، ويَقولون: "ليس الكلامُ مِن صِفَاتِ الله، وإنَّما هو خَلْقٌ مِن مَخلُوقَات اللهِ يَخلُقُه اللهُ فِي الهَوَاءِ، أو فِي المَحَلِّ الذي يُسمَع منه، وإضافتُهُ إلى اللهِ إضافة خَلْقٍ، أو إضافة تَشريف مثل: نَاقَةِ الله، وبَيتِ الله".

وجهمية المُعتَزِلَة: نَشَأَ مذهبُهم على يَدِ وَاصِلِ بنِ عَطَاء الغَزَّال (ت:١٣١هـ) وعمرِو بنِ عُبَيد (ت:١٤٣هـ)، وكان عمرو بنُ عُبَيد يَجلِسُ في مَجَالسِ أهلِ السنةِ ومَجَالِسِ غيرِهم مِن أهلِ البِدَع، فقد كان يَختَلِفُ إلى مَجلسِ الحَسَنِ البَصري رَحِمَهُ اللهُ (ت:١١٠هـ)، ولكنه كان مُصَاحِبًا لواصلِ بنِ عَطَاء رأسِ المُعتزلة، بل إنَّ عمرَو بنَ عُبَيدٍ كان يجلِسُ في مجالِسِ الثَّنَوِيَّة المَجُوس ويَستَمِعُ إليهم! وكان الاثنانِ - واصل وعمرو - مِن رُوَّادِ حَلْقةِ الحَسَنِ البَصريِّ.

وفي يومٍ في حَلَقة الحَسنَ، جَاءَ رجلٌ يسألُ الحسنَ البصريَّ عَن مسألةِ الكُفْرِ والإيمانِ والفرقِ بينهما، فتكلَّم واصِلٌ وقال: (أنَا لَا أَقول: إنَّ العَاصِي مؤمن، ولا أقول: إنه كَافر، بل هو في مَنْزِلَة بينهما، فلا أحكُم بأنَّه مُؤمن فأعامله معاملةَ أهلِ الإيمان، ولا أحكُمُ بأنَّه كافر فأقاتله كمُقَاتَلَتِي للكفَّار، بل أجعلُه في منزلةٍ بينهما)،

فعند ذلك أرادَ أن يُقنِعَه الحسنُ بالرجوعِ إلى عقيدةِ أهلِ السنة، فامتَنَع مِنَ الاقتناع، ثم اعتَزَلَ واصلٌ وعمرُو بنُ عبيدٍ في ناحِيَةٍ من المسجد، و سُمُّوا بالمعتزلةِ لأجلِ ذلك.

ثم أَلْغَى المعتزلةُ أصولَ الإيمانِ الستة عندَ المُسلمين واستَبدَلوها بأصولٍ خمسة: وهي: التوحِيد، والعَدْل، والمَنزِلة بين المَنزِلَتَين، وإنفاذُ الوَعِيد، والأمرُ بالمَعرُوف والنَّهي عن المنكر.

والتوحيدُ عندَهم - وهو أساسُ مذهبِهم - : هو قولُهُم بأنَّ اللهَ وَاحِدٌ ليس كَمثلِهِ شيءٌ، وأنَّه ليسَ بِجْسمٍ ولا شَبَح ولا صُورَة ولا شَخْص، ولا هو جَوهَر ولا عَرَض، وهو عندهم مُنَزَّه عَن المُشَابَهَة والمُمَاثَلَة مع المَخلُوقَاتِ والمُحدَثَات. وقالوا: "لو كانَ للهِ صفة كالعِلْمِ والإرَادَة والسَّمْع والبَصَر مُستَقِلَّة عَن ذَاتِهِ لاقْتَضَى أنْ تَكُون تلك الصفةُ قديمةً، والإقرارُ بِقِدَمِهَا يَقتَضِي الإقرارَ بوجُود قَدِيمَين، وبذلك يَكون للهِ شريك في القِدَم، وقالوا أن هذا شِرْك يُنَافِي التوحيد". وعلى ذلك بَنَوا قولَهم فِيمَا بعدُ على هذا الأصل فَعطَّلوا صِفَاتِ اللهِ ﷻ، وقالوا بخَلْقِ القرآن.

فكان سببُ دُخُولِ مَذْهب الجهمِ بنِ صَفوانَ على المُعتزلة مِن تعطيلِ صفاتِ

اللهِ والقولِ بخلق القرآن وقَبُولِهِم له: أنَّ المُعتزلة في الأصل قد بَنَوا مذهبَهم على الأصول الخمسة عندهم، ومنها التوحيد، وهذا الأصل مُوَافِق تمامًا لمذهبِ الجهمِ بنِ صفوان في تعطيلِ الرب ﷻ عن صفاتِه وجَعْلِهِ ذَاتًا ذِهْنِيَّةً مُعَطَّلَةً عَن الصفاتِ لا وُجُودَ لها خَارِجَ الذِّهْن.

وخُلَاصَةُ مَذْهَبِهِم: هو إثباتُ أسماءِ اللهِ الحسنى الوارِدَةِ في الكتابِ والسنةِ إثباتًا إجمَاليًّا يَعُودُ على جميعِ الصفاتِ بالتَّعطِيل؛ لأنهم يَجعلُون الأسماءَ مِنْ قَبِيلِ المَجَاز لا الحَقيقة، فقالوا: هو عليمٌ بِلَا عِلْم، قَدِيرٌ بِلَا قُدْرَة، رَحِيمٌ بِلَا رَحْمَة، وهكذا، فعطَّلوا جميعَ الصفاتِ كَمَا عطَّلَتْهَا الجهميةُ الأُولى، وأثبَتُوا أحكَامَهَا، وهي تَرجِعُ عند أكثَرِهِم إلى أنَّه عَلِيمٌ قَدِيرٌ وحَسْب، وقال بعضُهم: "هو عالِمٌ بذَاتِهِ، قَادِرٌ بذَاتِهِ، حَيٌّ بِذَاتِهِ؛ لا بِعِلْمٍ وقُدْرَةٍ وحَيَاة"، وأما كونه مُرِيدًا مُتكَلِّمًا، فعندهم أنَّها صِفَاتٌ حَادِثَة، أو إضَافِيَّة. واحتَجُّوا بنَفسِ حُجَجِ الجهميةِ الأُولَى العَقْلِيَّة الكَلَامِيَّة؛ فقالوا بالتفصيل في نَفْي صِفَاتِ اللهِ وأنَّه غَيْرُ جِسْمٍ ولا جَوْهَرٍ ولا مُتَحَيِّزٍ ولا مُرَكَّبٍ ولا قابِلٍ للتَّجْزئةِ، إلى آخر هذه السُّلُوب، وقالوا أيضًا: "إنَّ تَعَدُّدَ الصِّفَاتِ يَلْزَمُ منه تعددَ الآلهة، أو القُدُمَاء أو المَوصُوفِين، أو يلزمُ منه مُشَارَكَة الصفاتِ للذاتِ في الإلهية" ؛ لأنهم لا يَتَصَوَّرُن صِفَاتٍ قائمةً بذاتِ اللهِ ﷻ على النَّحْوِ الذي وَصَفَ اللهُ نفسَه في كِتَابِهِ وفِي سُنَّةِ نبيِّه ﷺ.

لذلك لم يُفَرِّق أئمةُ السلفِ بين الجهميةِ الأُولَى وبين جَهميِّةِ المُعتَزِلَة لمَّا أظهروا مقالتهم، فسَمَّوا الجميعَ: جهمية، فجميع رؤوسِ المُعتَزِلة عندَ أئمةِ السلفِ جهميةٌ زنادقةٌ مُعطِّلة؛ كبِشْرٍ المَرِيسي، والنَّظَّام، والعَلَّاف، وثُمَامَةَ بنِ الأَشْرَس، وابنِ الثَّلْجِي، وابنِ أَبِي دُؤَاد، وغيرهم.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية ﷺ (ت:٧٢٨هـ) في [مجموعة الرسائل والمسائل (٣/ ٤٢٧)]: (إنَّ السَّلفَ يُسمُّونَ كُلَّ مَن نفى الصِّفاتِ، وقال: إنَّ القرآنَ مخلوقٌ، وإنَّ اللهَ لا يُرَى في الآخِرةِ : جَهميًّا) اهـ.

ومن الجهمية: الوَاقِفَة: وهم الذين تَوَقَّفُوا في القرآن وقالوا: (لا نَقولُ مَخلوق، ولا نَقولُ غيرُ مخلوق)، وأول مَنْ قَالَ بالوَقْفِ أحدُ رُؤوسِ الجَهميَّة يُدعَى محمّدَ بنَ شُجَاع الحَنَفِي، المُلَقَّب بابنَ الثَّلْجِي (ت:٢٦٤هـ)، وكان مِن أصحابِ بِشْرٍ المَرِيسي، وكان كَذَّابًا وَضّاعًا زِندِيقًا، وهؤلاء عندَ السَّلَفِ شرٌّ مِنَ الجَهمية الصُّرَحَاء الذين صَرَّحوا بخلقِ القرآن؛ لأنَّ الواقِفَ في كونِ القرآنِ كلامَ اللهِ وأنه صفةٌ من صِفَاتِ اللهِ شاكٌّ في القرآن والعياذ بالله.

وكثيرٌ من هؤلاء الوَاقِفَة إنما قَالُوا تلكَ المقالةَ خَوفًا من الفَضِيحةِ، خصوصًا بعدما انقَشَعَت فتنةُ خَلْقِ القرآن، ونَصَرَ اللهُ أهلَ السنة على يَدِ الخليفةِ المتوكلِ

على الله.

وقد سُئِلَ الإمامُ أحمدُ ﷺ (ت:٢٤١هـ) مرةً عن الواقفة، فقال: (هم صِنفٌ من الجهمية، استَتَرُوا بالوَقفِ) اهـ. [الإبانة الكبرى (٥/ ٣١٠)].

وفتنةُ هؤلاء الواقفةِ كانت تَخْفَى على بعضِ الجُهَّال؛ لذلك كانوا أشدَّ خطرًا مِنَ الجَهمِيَّةِ الصُّرَحَاء.

سأَلَ يَعْقُوبُ الدَّرْوَقِيُّ أَحْمَدَ بْنَ بْنِ حَنْبَلٍ ﷺ: (فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: نَقِفُ وَنَقُولُ كَمَا فِي الْقُرْآنِ، كَلَامُ اللهِ وَنَسْكُتُ؟ قَالَ: "هَؤُلَاءِ شَرٌّ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ رَأْيَ جَهْمٍ") اهـ. [الإبانة الكبرى (٥/ ٣٠٩)].

وسأَلَ أَبُو الْحَارِثِ الصَّائِغُ أَبَا عَبْدِ اللهِ أحمدَ بنَ حنبلٍ ﷺ: (إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَقُولُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الْوَاقِفَةَ هُمْ شَرٌّ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ؟ قَالَ: "هُمْ أَشَدُّ تَرْبِيثًا عَلَى النَّاسِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ، وَهُمْ يُشَكِّكُونَ النَّاسَ، وَذَاكَ أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ قَدْ بَانَ أَمْرُهُمْ، وَهَؤُلَاءِ إِذْ قَالُوا: لَا يَتكَلَّمُ، اسْتَمَالُوا الْعَامَّةَ، إِنَّمَا هَذَا يَصِيرُ إِلَى قَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ") اهـ. [الإبانة الكبرى (٥/ ٢٩٣)]. والتَّربِيثُ: التَّخذِيلُ عَن الحق، وهو مِن صَنِيعِ المُنَافِقِين.

ومِنَ الجهمية: فرقةُ اللَّفظِيَّة: وهم الذين قالوا: (لَفظِي بالقُرآن مَخلُوق)،

ومنهم مَنْ قَال: (لَفْظِي بالقُرآن غير مخلوق)، وكِلَا القَولَين بِدعَةٌ وضلالة.

وأولُ مَن أظهَرَ بدعةَ اللفظيةِ أَبو عَلِي الحُسَين بنُ عَلي الكَرَابِيسي (ت:٢٤٨هـ)، وكان عَدُوًّا لَدُودًا لأئمةِ أهلِ السنَّةِ وخُصُوصًا لإمامِ أهلِ السنةِ أحمدَ بنِ حنبل رَحِمَهُ اللهُ، وكان يَنصُرُ الرافضةَ على أهلِ السنة، وبَلَغَ مَبْلَغًا مِنَ الفُجُور واللَّجَج في خُصُومَتِهِ مع أهلِ السنة حتى قال: (لأقُولَنَّ مَقَالةً حتى يَقولَ ابنُ حَنبلَ بِخِلَافِهَا، فيَكفُر. فقال: "لفظي بالقرآن مخلوق") اهـ.

ومقالةُ اللَّفظِيَّة أصلُها مِنْ مَقَالَةِ الجَهمِ بنِ صفوان، فالجهمُ كان يقولُ أنَّ ألفَاظَنَا بالقرآن مَخلُوقَة، ثم تَابَعَهُ على ذلك ابنُ كُلَّاب، ثم أظهَرَ تلكَ المقالةَ أبو الحُسَين الكَرَابِيسِي.

قيل ليَحيى بَنِ مَعِين رَحِمَهُ اللهُ (ت:٢٣٣هـ): (إنَّ حُسَينًا الكَرَابِيسِي يتكلم في أحمدَ بنِ حنبل، فقال: ومَنْ حُسَينُ الكرابيسيُّ لَعَنَهُ اللهُ؟! إنَّما يتكلم في الناس أشكالُهُم؛ يَنطِلُ حسينٌ، ويَرتَفِعُ أحمد. قال جعفر: يَنطِلُ: يعني يَنزِلُ) اهـ. [طبقات الحنابلة (١/ ١٢٤)].

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللهُ: (مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ لَفْظَهُ بِالْقُرْآنِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَقَدِ ابْتَدَعَ، فَقَدْ نَهَى أَبُو عَبْدِ اللهِ عَنْ هَذَا،

وَغَضِبَ مِنْهُ) اهـ. [الإبانة الكبرى (٥/ ٣٥٠)].

وقَالَ الْمَرُّوذِيُّ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ: (إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا زَوَّجَ أُخْتَهُ مِنْ رَجُلٍ، فَإِذَا هُوَ مِنْ هَؤُلَاءِ اللَّفْظِيَّةِ، يَقُولُ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، وَقَدْ كَتَبَ الْحَدِيثَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: "هَذَا شَرٌّ مِنْ جَهْمِيٍّ". قُلْتُ: فَتُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَإِنَّ أَخَاهَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: "قَدْ أَحْسَنَ"، وَقَالَ: "أَظْهِرُوا الْجَهْمِيَّةَ، هَذَا كَلَامٌ يَنْقُضُ آخِرُهُ أَوَّلَهُ". قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ: إِنَّ الْكَرَابِيسِيَّ يَقُولُ: مَنْ لَمْ يَقُلْ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ؟ قَالَ: "بَلْ هُوَ الْكَافِرُ". وَقَالَ: "مَاتَ بِشْرٌ الْمِرِّيسِيُّ وَخَلَفَهُ حُسَيْنٌ الْكَرَابِيسِيُّ") اهـ. [الإبانة الكبرى (٥/ ٣٤٤)].

وأمَّا الكُلّابية: فهم طائفةٌ مِن طَوَائِفِ الجَهمية ظَهَرُوا في زَمَنِ الإمامِ أحمد، وهم أتباعُ أبي محمدِ عبدِاللهِ بنِ سعيدٍ القَطَّانَ البَصريِّ (ت:٢٤٥هـ)، ويُقالُ له: ابنَ كُلَّابٍ، وكان مِمَّن أخَذَ عنه الحارِثُ بنُ أسدٍ المُحاسِبيُّ، ثُمَّ جاءَ بَعدَهم أبو الحَسنِ الأشعَريُّ الذي تأثَّر بابنِ كُلَّابٍ كثيرًا، فأصْلُ مَذهَبِ الأشاعرةِ هو مَذهَبُ ابنِ كُلَّابٍ.

ومذهبُ الكُلَّابيَّة قائِمٌ على إنكَارِ اتِّصَافِ اللهِ بالصِّفاتِ الاختِيَارِيَّةِ المُتَعلِّقَةِ بمشيئَتِهِ سبحانه، ولذلك أنكرَ أن يكونَ كلامُ اللهِ بصوتٍ وحَرف، وقال ابنُ كُلَّاب

إنَّ كلامَ اللهِ حكايةٌ عَن كَلَامِهِ النَّفسِي، وكذلك أنكَرَ اتِّصَافَ اللهِ بصِفَاتِهِ الاختِيَارِيَّة المُتجددة كالعِلمِ المُتَجَددِ والسَمْع والبَصَر والإرَادَة وغَيرِها؛ لأنَّ ذلك بزَعْمِه يَلزَمُ منه حُلُول الحَوَادِث بذاتِ الله، وهذا هو عَينُ مَذْهَبِ الأَشعَرِيَّة، وهو كَذلِك عَينُ مَذْهَبِ المُفَوِّضَة كَمَا سَيَأتِي.

قال الإمامُ ابنُ البَنَّا الحنبلي ﷺ (ت:٤٧١هـ): (وعندَهم أنَّ كلامَ اللهِ قائمٌ بِذَاتِهِ ليسَ بحرفٍ ولا بصوتٍ. وعندَهم التلاوةُ غيرُ المَتلُو، القراءةُ غيرُ المَقرُوء، وهُمَا مَخلُوقَتَان عندهم؛ لأنهم يقولون: القرآنُ عِبَارةٌ عَن هذه الحُرُوفِ والأصواتِ والسُّوَر والآيات، وليس هذا هو القديم عندهم. وبهذه المقالة كَفَّرَهُم الإمامُ أحمدُ حينَ قَالَهَا ابنُ كُلَّابٍ، وقال الله تعالى إخبارًا عَن قُرَيش: ﴿ **إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ** ﴾ [المدثر:٢٥]، ومعلومٌ أنَّهم أشَارُوا إلى التِّلَاوَاتِ التي سَمِعُوهَا. وعندهم الكتابةُ غيرُ المَكتُوب، وأنَّ الكتابةَ مخلوقةٌ كالتلاوة، فَعَلَى قَولِهِم: الذي في المُصحَفِ مَخلوقٌ وليسَ بقدِيم، وكذلك يَقولُون في الصَّدْرِ حِفْظُ التِّلَاوَاتِ المُحدَثَة، وكذا يَقولون كلامٌ غَيرُ مُنزَّلٍ على النبي ﷺ، ولا على غيرِهِ من الأنبياء، وإنَّما منزلٌ تِلَاوَتُه وعِبَارَتُه، إلى أشياءَ كثيرةٍ فَظِيعةٍ قد أجَابَ شُيُوخُنَا وأئِمَتُنَا عَن جمِيعِهَا بفضلِ الله ومَنِّهِ) اهـ. [المختار في أصول السنة لابن البنا الحنبلي (ص:١٠٥-

١٠٦) ت: عبدالرزاق البدر].

وأما جهميةُ الأَشعرية ومَن وَافقَهم مِن المَاتُريدية وغيرهم: فالأشعرية: فِرقَةٌ تَنتسب إلى أَبي الحَسَنِ الأشْعَري (ت:٣٢٤هـ)، وهو عليُّ بنُ إسماعيلَ بنِ أبي بِشر، يَرجِعُ نسبُهُ إلى الصَحَابِي الجَلِيل أَبِي مُوسَى الأشعري ﷺ، وُلِدَ سنةَ ستينَ ومائتينِ للهجرة، وقد مَرَّ أبو الحسنِ بمراحِلَ، فكان مُعتزليًّا على مذهبِ زوجِ أمِّهِ أبي عَلِيٍّ الجُبّائي (ت:٣٠٣هـ)، وبَقِيَ على ذلك نحوًا مِن أربعينَ سنة، ثم رَجَعَ عن مَذهَبِ المُعتزلةِ وسَلَكَ طريقةَ ابنِ كُلَّاب، وهو في الحقيقة مذهبُ الأشاعرةِ اليوم، ثم زادُوا عليه تجهمًا وأصولًا باطلة. فبَعد توبةِ أبي الحَسَن مِن مَذْهَبِ المُعتزلةِ وانتحالِه مذهبَ الكُلَّابِيَّة، صَعِدَ مِنْبَرَ البَصرةِ، وقال: (إني كنتُ أَقولُ بِخَلْقِ القُرآن، وأنَّ اللهَ لا يُرَى بالأَبصَار، وأنَّ الشرَّ فعَلَيِّ ليس بِقَدَر. وإني تائِبٌ، مُعتَقِدٌ الرَّدَّ على المعتزلة) فصَارَ بعدَ ذلك يَرُدُّ على المُعتزلة، وأَلَّفَ كتابَ "اللُّمَع" وهو على طَرِيقَةِ الكُلَّابِيَّة.

وقال بعضُ المُتَأخِّرين أنَّ أبَا الحَسَنِ الأشعَرِي رَجَعَ إلى مَذهَبِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعة، ولكن المُتَقدِّمين مِن أهلِ العِلْمِ مِن الذين عَاصَرُوه والذين جَاءوا بعدَ زَمَنِهم – ولا سيما مِنَ الحَنَابِلة – لا يُعرَف مِنهُم أحدٌ صَحَّح تَوبَته وقَال بِرجُوعِه أو أثنَى عَلِيه أو أَدخَلَه في دَائِرَةِ أهلِ والجَماعَة، بل كَلِمَتُهم مُتَّفِقَةٌ عَلَى ذَمِّه

وتَضلِيلِه، وكثيرٌ منهم صرَّحُوا بإكفَارِه [(١)]، ومنهم الإمامُ البَرْبَهَارِي إمامُ أهلِ السنةِ وإمامُ الحَنَابِلَة في وَقتِه (ت:٣٢٩هـ)، وقد كان البَربهاريُّ مُعَاصِرًا لأبِي الحسن الأشعري، وقَد جَاءَ إليه أبو الحَسَنِ وكَلَّمه، لكنَّ البربهاري لَم يَقبَل منه، بل حَذَّر منه وأَمَرَ بهَجْرِه، وكذلك مِنَ الأئمة الذين قالوا بعَدَمِ صِحَّةِ تَوبَتِه الإمامُ أبو نَصْر السِّجْزي الحنفي (ت:٤٤٤هـ)، وكذلك أبو إسمَاعِيل الهروي الحنبلي (ت:٤٨١هـ)، ويحيى بن عمار الحنبلي (ت:٤٢٢هـ)، وغيرهم.

والأشعريةُ يُعَدُّون مِنَ الطبقةِ الثالثةِ مِنَ الجَهميَّة، أو المَرحلَةِ الثالثةِ مِنْ مَرَاحِلِ تَطَوُّرِ مَذْهَبِ الجَهمية، ومذهبُهم مأخوذٌ مِن مَذْهَبِ المعتزلة والكُلَّابِيَّة أتباعِ أبِي محمدِ عبدِاللهِ بنِ سعيدٍ القطَّانَ البَصريِّ، وتأثروا كثيرا بقواعد بِشْرٍ المَرِيسي التي وَضَعَهَا والتي رَدَّ عليها الإمامُ الدَّارِمِي رحمه الله، لذلك كان يَحيى بن عمار رحمه الله يقول: (المُعتَزِلَة الجَهمِيَّة الذُّكُور، والأَشعَرِيَّةُ الجَهمِيَّةُ الإِنَاث) اهـ. ويقولُ ابنُ تيمية: (إنَّ المُعتَزِلَةَ مَخَانِيثُ الفَلَاسِفَة، والأَشعَرِيَّةَ مَخَانِيثُ المُعتَزِلَة) اهـ.

ويقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رحمه الله في [الفتوى الحموية الكبرى (ص:٢٤٥)]:

---

(١) سيأتي في الباب الثاني نقلُ نصوصِ أئمة الحنابلة وغيرهم في الحُكْمِ على الأشعري وطائفته.

(وهذه التَّأْوِيلَاتُ الموجودةُ اليومَ بَأيدِي الناسِ مثلُ أكثرِ التأويلاتِ التي ذَكَرَهَا أبو بكر بنُ فُورَك في كِتَاب: "التَّأْوِيلَات" وذَكَرَهَا أبو عبدِالله محمدُ بنُ عُمَرَ الرَّازِي في كتابه الذي سمَّاه: "تَأْسِيسَ التَّقدِيس"، ويُوجَدُ كثيرٌ منها في كَلَامِ خَلْقٍ كثيرٍ غَيرِ هؤلاء مثلِ أَبِي عَليٍّ الجبّائي، وعبدِالجبارِ بنِ أحمدَ الهَمَذَانِي، وأَبِي الحُسَين البَصْري، وأَبِي الوَفَاء بنِ عَقِيل، وأَبِي حَامِد الغَزَالِي وغَيرِهم، هي بِعَينِهَا التَّأْوِيلَاتُ التي ذَكَرَهَا بشرٌ المَرِيسي التي ذَكَرَهَا في كِتَابِه، وإن كان قد يُوجَدُ في كلامِ بعضِ هؤلاء رَدُّ التأويلِ وإِبطَالِهِ أيضًا، ولهم كَلَامٌ حَسَنٌ فِي أَشيَاء. فإِنَّما بيَّنْتُ أَنَّ عَيْنَ تأويلاتِهم هي عينُ تأويلاتِ المَرِيسي، ويَدُلُّ على ذلك كتابُ الرَّدِّ الذي صَنَّفه عثمانُ بنُ سَعيدٍ الدَّارِمِي أحدُ الأئمةِ المَشَاهِيرِ فِي زَمَانِ البُخَارِي، صَنَّفَ كتابًا سَمَّاه: "رَدُّ عُثْمَانَ بنِ سَعيد عَلَى الكَاذِبِ العَنِيد فِيمَا افتَرَى على اللهِ فِي التَّوحِيد" حَكَى فيه مِنَ التَّأْوِيلَاتِ بأعيَانِهَا عَن بِشْرٍ المَرِيسي بكلامٍ يَقتَضِي أنَّ المَرِيسي أَقْعَدُ بها، وأعْلَمُ بالمَنقُولِ والمَعقُولِ مِنْ هؤلاءِ المُتَأَخِّرِين الذين اتَّصلَت إليهم مِن جِهَتِهِ، ثم رَدَّ عثمانُ بنُ سعيدٍ بِكَلَامٍ إذا طَالَعَه العَاقِلُ الذَّكِي: عَلِمَ حقيقةَ مَا كَانَ عليه السَّلَف، وتَبَيَّنَ له ظُهُورَ الحُجَّةِ لِطَرِيقِهِم، وضَعْفِ حُجَّةِ مَنْ خَالَفَهم. ثم إذا رَأَى الأئمةَ ـ أئمةَ الهُدَى ـ قَدْ أَجمَعُوا على ذَمِّ المَرِيسِيَّة وأكثرُهُم كَفَّرُوهم أو ضَلَّلُوهم، وعَلِمَ أنَّ هذا القولَ الساريَ في هؤلاء المُتَأَخِّرِين

هو مذهبُ المَرِيسية، تبيَّن الهُدَى لِمَن يُرِيدُ اللهُ هدايتَه، ولا حَولَ ولَا قُوَّةَ إلا بالله)
اهـ.

وقال أبو القاسم سعد بن علي الزَّنْجَانِي ﷺ في [شرحه على منظومته الرائية (ص:١١٠)]: (أمَّا عبدُالله بنُ سعيدِ بنِ كُلَّاب كان نَصرَانِيًّا، مِنَ البصرة، أسلَمَ وفَارَقَ قومَه... وهو الذي يَزعُمُ أن ليس للهِ كلامٌ مسموعٌ منه، وأنَّ جبريلَ لم يَسمَع مِنَ اللهِ شيئًا مِمَّا أدَّاه إلى رُسُلِهِ، وأنَّ الذي أُنزِل على الأنبياءِ حكايةُ كلامِ الله، وأنَّ كلامَ اللهِ ليس بأمرٍ ولا نَهي، ولا خبرٍ ولا استخبار، وإنما يُعرَف ذلك منه بمعنى آخر، وأنه ليس للهِ كَلِمَات، وأنَّ كلامَه شيءٌ واحد ليس بسورة، ولا آياتٍ كلماتٍ ولا لغةٍ مِنَ اللُّغَاتِ، فكذَّبَ بَدءًا بالقرآن... وخَالَفَ الأمةَ كلَّها في كَونِ مَا في الأرضِ كلامَ اللهِ وكتابَه، وكان هو والأشعريُّ وغيرُهم مِنَ اللفظيةِ يَزعُمُون أنَّ كلامَ اللهِ فِي الحقيقة لا يَكُون عَرَبِيًّا ولا عَبرَانِيًّا ولا سِريَانِيًّا، ولا بِلُغَةِ مِن اللُّغَات، ولا يَجوزُ أن يكونَ سُوَرًا ولا آياتٍ، ولا ذَا أجزاءٍ ولا أعدادٍ، ولا يجوزُ نُزُولُه إلى أَحَدٍ مِنَ الأنبياءِ فِي الحقيقة، ولا وُجُودُهُ في مَحَلٍّ لا قلبٍ ولا لسانٍ ولا صَحِيفَة. وذَكَرَ ابنُ فُورَك في كتابه: "مُجَرَّدُ قَوْلِ الأشعَرِي أنَّه كان يقول: إنَّ كِتَابَ اللهِ غيرُ كَلَامِهِ، وأنَّ الأعدَادَ والأجزاءَ فِي الكتابِ لا فِي الكَلَامِ، وأنَّ التوراةَ والإنجيلَ والزبورَ تَسمِيَاتُ العِبَارَاتِ المُنَزَّلة المختلفة، وكلامُ الله لا يَستَحِقُّ شيئًا مِن هذه

التسميات". وكلُّهم تزَعَّموا أنه يَرُدُّ على المُعتزلةِ فِي خلقِ القرآن، فليتأملِ النَّاظِرُ هذا الفَصْلَ مِنْ كَلَامِهِم يَتبَيَّنُ له تَلَاعُبُ القومِ ورقَّةُ دِينِهِم، فلَمْ يَقَعِ الخِلَافُ مَعَ المعتزلةِ وغيرِهم إلا فِيمَا فِي الدُّنيَا مِن القرآنِ المَحفُوظِ في الصُّدُورِ، المَقرُوءِ بالألْسُنِ، المَكتُوبِ في المَصَاحِف، ولم يَعرِفِ الخلقُ بأسرِهِم قرآنًا غيرَه) اهـ.

وحَاصِلُ ومُعتَمَدُ مذهبِ الأشعرية في بَابِ الأسماءِ والصِّفَاتِ: أنهم بَنَوا مذهبَ التعطيلِ عندهم على نفسِ المُقَدِّمَاتِ الكَلَامِية لَدَى الجهمية والمعتزلة، ولم يَخرُجُوا عنها، فقالوا: أنَّ اللهَ غَيْرُ جِسْمٍ ولا جَوْهَرٍ ولا مُتَحَيِّزٍ ولا مُرَكَّبٍ ولا قابِلٍ للتَّجْزئةِ، إلى آخرِ هذه السُّلُوب، وأنَّ جميعَ الأسماءِ الحُسنَى تَرجِعُ إلى الذَّاتِ وإلى صفاتٍ سَبعَة، كما صَرَّح به الغَزَالي الأشعَري، وهذه الصفاتُ هي: العِلمُ، والقُدْرةُ، والإرادةُ، والحَياةُ، والكَلامُ، والسَّمْعُ، والبَصَرُ، وبعضُهم يُثبِتُ صِفةَ الإدْرَاكِ.

و قالوا أنَّ لكلِّ صفةٍ مِن هذه الصفاتِ اسمًا، وأمَّا سائرُ مَا جَاءَ في الكتاب والسنةِ مِن صفاتِ الكَمَالِ والجَلَالِ فليست صفاتٍ لله، بل هي مِن قَبِيلِ المَجَازَات، فيَجِب تحريفُها وإخراجُها عَن مَعْنَاهَا الظَّاهِرِ ورَدُّهَا إلى الصفاتِ السبعةِ التي اصطَلَحوا عليها، فعطَّلوا بذلك سائرَ صفاتِ اللهِ ﷻ عَن طريقِ

تحريفِهَا، وهو مَا يُسمَّى عندهم بالتأويل، فنَفَوا عَنِ اللهِ الحِكْمَةَ والرَّحمَةِ والحُبِّ والغَضَبِ والعُلُوِّ والمُلكِ والعِزَّةِ والاستِوَاءِ والضَّحَكِ والعَجَبِ واليَدَينِ والوَجْهِ والسَّاقَينِ وسَائِرِ الصِّفَاتِ الثابتةِ فِي الكتابِ والسنة. فيُحرِّفُون معنَى اليَدِ إلى القُوةِ، والاستواءِ إلى الاستِيلَاءِ، وهكذا.

قال عبدُالقاهِرِ البَغداديُّ الأَشعَرِي (ت:٤٢٩هـ) في [أصول دينهم (ص:٩٠)]: (أصحابُنا مُجمِعونَ على أنَّ اللهَ تعالى حيٌّ بحياةٍ، وقادِرٌ بقُدرةٍ، وعالمٌ بعِلمٍ، ومريدٌ بإرادةٍ، وسامِعٌ بسَمعٍ لا بأذُنٍ، وباصِرٌ ببَصَرٍ هو رُؤيةٌ لا عينٌ، ومُتكَلِّمٌ بكلامٍ لا من جِنسِ الأصواتِ والحُروفِ، وأجمَعوا على أنَّ هذه الصِّفاتِ السَّبعَ أزليَّةٌ، وسمَّوها قَديمةً) اهـ.

بل صّرَّح أبو حامد الغَزَالي (ت:٥٠٥هـ) أن هذه الصفاتِ السبعةَ مَرَدُّهَا إلى صفةِ العِلْمِ فقط! والعلمُ يرجِعُ إلى الذَّات! وهذا هو عينُ مذهبِ الجهمية الأولى، فقال في [المقصد الأسنى (ص: ١٦٠)]: (الصِّفاتُ السَّبعُ التي هي الحياةُ والعِلمُ والقُدرةُ والإرادةُ والسَّمعُ والبصَرُ والكلامُ: يرجِعُ جميعُ ذلك إلى العِلمِ، ثمَّ العِلمُ يرجِعُ إلى الذَّاتِ) اهـ.

والذي يُؤكد ذلك: أَنَّهم في إثباتِهِم المزعومِ لهذه الصفاتِ السبعةِ لم يَسلكوا

سبيلَ السلفِ فِي الإثبات، فهم في الحقيقةِ يُحرِّفُونَها عن حقيقتِها، فمثلًا صفةُ الكلام، فإنهم لا يُثبِتُونَهَا كَمَا جاءَت في الكتابِ والسنةِ وإجماعِ السلف، بل يَقولون أن اللهَ ليس له صوت، فلا يتكلَّم بصوتٍ ولا بحرف، ويقولون أن كلامَ اللهِ صفةٌ قائمة في نفسه، وهذا القرآنَ الذي بين أيدينا ليسَ كلامَ الله، بل هو مَخلُوق، وإنَّما هو كلامٌ أنشأهُ جبريلُ تعبِيرًا عن المعنى الذي في نفسِ الله، لأنَّ جبريلَ عندَهم لَمْ يسمَع كلامَ الله، فاللهُ عندَهم مَوصُوف بالخَرَس – تعالى الله عَن ذلك – كَمَا قال عبدُ القاهِرِ البَغداديُّ في النص الذي تقدم: (ومُتكَلِّمٌ بكلامٍ لا مِنْ جِنْسِ الأَصوَاتِ والحُرُوفِ) أي كَلَام نَفْسِي بِغَير صَوتٍ ولا حرف.

ويَنبَغِي أنْ يُعْلَمَ أن مُتَقَدِّمِي الأشعرية كأبي الحَسَن ونَحوِه كَانُوا لا يُصَرِّحُون بإنكارِ عُلُوِ اللهِ عَلَى خَلْقِه، بل أثبَتوه بأدِلَّةٍ عَقلِيَّة، وسَلَكُوا مَسلَك التَّفوِيضِ فِي كَثِيرٍ مِن الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّة، كالاستواء، والفَرَح، والضَّحِك، والنُّزُولِ، والعَجَب، غيرِها، عَن طَرِيق إمرَارِ نُصُوصِ هَذه الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا وتَفوِيضِ مَعَانِي الصِّفَات، خِلَافًا لِمَن زَعَمَ مِنَ المُعَاصِرِين أنَّ مُتَقَدِّمِي الأَشعَرِيَّة كانوا عَلَى مَذهَبِ السَّلَف، وهذا مِن جَهْلِهِم بمذهَبِ التَّفوِيض، وبمَذهَبِ الأشعريَّة، بل وبِمَذْهَبِ السَّلَف؛ فإنَّ مُتَقَدِّمِي الأَشعَرِيَّة يُنكِرُون اتِّصَافَ اللهِ بالصِّفَات الاختِيَارِيَّة بغيرِ خلاف بينهم، وهذا هو الحَدُّ الفَاصِلِ بَينَ الجَهمِيِّ والسَّلَفِي.

وأما أولُ مَنْ صَرَّحَ مِن الأشعَرِيَّة بإنكارِ عُلُو اللهِ عَلَى خَلْقِه وإنكارِ الجِهَة فهو أبو بَكر ابنُ فُورَك (ت:٤٠٦هـ)، وأبو المعالي الجويني (ت:٤٧٨هـ)، وقد قُتِلَ ابنُ فُورَك على الزَّنْدَقَةِ على يَدِ السُّلطَانِ محمُود بنِ سَبَكْتكِين رَحِمَهُ اللهُ (ت:٤٢١هـ)، ثم إنَّ الجُويني تَرَكَ مَذْهَبَ التَّأوِيل وسَلَكَ مذهَبَ التَّفوِيض خِلَافًا لِمَن ظَنَّ أنَّه رَجَعَ إلى مَذْهَبِ السَّلَف، وسيأتي النقلُ عنه في ذلك إن شاء الله.

ومِن فَرَّق الجهمية أيضا: المُفَوِّضَةُ أهلُ التَّجهِيل: وهُم الذين قالوا أنَّ المَعنَى الظاهِرَ مِن نُصُوصِ الصفاتِ في الكتابِ والسنةِ غيرُ مُرَاد، ففَوَّضُوا معانِي تلك الصفاتِ التي عَرَفَهَا الرسولُ ﷺ وأصحابُهُ بِلُغَتِهِم العَربية، وأنكروا اتِّصَافَ اللهِ بالصِّفَاتِ الاختِيَارِيَّة، وافترَوا على اللهِ الكذب في قولِهم أنَّ الآياتِ التي وَصَفَ اللهُ بها نفسَه هي مِنَ المتشابه، وأنَّ لها تأويلًا لا يَعلمُهُ إلا الله، فَرَجَع قولُهم إلى قولِ إخوانِهم المُحَرِّفِين المُؤولةِ مُعطِّلةِ الصفات، فالمُفوِّضَةُ يُنكِرون الصفات، يُنكِرُون عُلُوَّ اللهِ بذاتِهِ على خَلقِه، والاستِواءَ، والنزولَ، والمجيءَ، والرحمةَ، والغضبَ، والضَّحِكَ، والوجهَ، واليدين، والسَّاقَين وغيرَها مِن الصفات.

والفَرْقُ بينَهم وبينَ إخوانِهم المُؤولة أنَّ تأويلَ المؤولةِ تأويلٌ تَفصِيلِي، وأما المفوضةُ فإنَّ تأويلَهم تأويلٌ إجمَالِي، فلا يَخُوضُون فِي تحريفِ كُلِّ صفة.

والحقيقة أنَّ مذهبَ المُفوِّضَة امتدادٌ لمذهبِ ابنِ كُلَّاب والأشعَرِي كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إن شاء الله.

وقد اعتَنَقَ مَذهبَ التَّفويضِ طَوَائِفُ مِن مُتقَدِّمي الأَشاعِرَة ومُتَأَخِّريهِم ومِن والمَاتُريدِية، واعتَنق هذا المذهبَ الرديء أيضًا جماعةٌ مِمَّن يَنتَسِبُ لمذهبِ الحَنَابِلَة كأبي الفَضْل التَّمِيمِي، وأبي يَعلَى الفَرَّاء، والكَلْوذَاني، وابنِ عَقِيل، وابنِ الزَّاغُوني، وابنِ حَمْدَان، والمَوَاهِبِي، والسَّفَّارِينِي، وغيرِهم، وسيأتي بيانُ حَالِ بعضِ أعيانهم.



فَصْلٌ: فِي حَقِيقَةِ مَذْهَبِ المُفَوِّضَةِ

وابتداءً يَنبَغِي أنْ يُعلَمَ أنَّ المُفوضةَ طائفةٌ مِنَ طَوَائِفِ الجهميَّة المُعطِّلَةِ لصفاتِ الرَّبِّ ﷻ، ولكنَّ تَجَهُّمَهُم قد يَخْفَى على بعضِ مَنْ لَا يَعرِفُ حقيقةَ كلامِ القَوم، أو لَا يَعرِف حقيقةَ مَذهَبِ السَّلَف.

والمُفَوِّضَة أهلُ التَّجهِيل: هم الذين قَالُوا أنَّ الظَّاهِرَ مِن نُصُوصِ الصِّفَاتِ فِي الكتابِ والسُّنَةِ غيرُ مُرَاد، ففَوَّضُوا معاني تلك الصفاتِ التي عَرَفَهَا الرسولُ ﷺ وأصحابُهُ بِلُغَتِهِم العَرِبِيَّة، وزَعَموا أنَّ الآياتِ التي وَصَفَ اللهُ بها نفسَه هي مِن المُتَشَابِه، وأنَّ لها تأويلًا لا يَعلمه إلا الله، ويقولون: لا نَدرِي ماذا أَرَادَ اللهُ ورَسُولُه منها، ولكن نَقرَؤُهَا ألفاظًا لا مَعَانِي لها، ولا نعتقد مَا دلَّت عليه في ظَاهِر اللُّغة، وهي عندنا كقولِه تعالى: ﴿ كٓهيعٓصٓ ١ ﴾ [مريم:١]، و ﴿ حمٓ ١ عٓسٓقٓ ٢ ﴾ [الشورى:١-٢] !! فيقولون: "لا نَدرِي ما مَعنى "اليَد" ولا "الوَجْه" و "العَين" ولا "السَّاق" ولا "الاستواء" ولا "المَجِيء" ولا "النُّزُول" ولا "الرَّحمَة" ولا "الغَضَب" وغيرها من الألفاظِ الوَارِدَة في نُّصُوصِ الصِّفَات!!

فَرَجَع قولُهم إلى قَولِ إخوانِهم المُحَرِّفِين المؤولةِ مُعطِّلَةِ الصِّفَات، فالمُفوِّضةُ يُنكِرُون الصفات: يُنكِرُون علوَّ الله على عَرشِه حقيقةً بِذَاتِه، واستواءَه

على عَرشِه بِحَدٍّ، والجِّهَةَ، والمَكَان، والنُّزُولَ، والمَجِيءَ، والكَلَامَ الاختِيَارِي بِصَوتٍ وحَرْف، والرَّحمةَ، والحِكْمَة، والغَضَبَ، والضَّحِكَ، والفَرَح، والعَجَب، والوَجْهَ، واليَدَين، والسَّاقَين، وغيرَها مِن صِفَاتِ الكَمَالِ ونعوتِ الجَلَال.

والفَرْقُ بينهم وبينَ إخوَانِهم المُؤولَة: أنَّ تأويلَ المؤولةِ تأويلٌ تَفصِيلِي، فإنَّهم يَخُوضُونَ في تَحرِيفِ كُلِّ صفةٍ وَرَدَتَ في الكتابِ والسُّنَّةِ ويَصرِفُونَهَا عَن ظاهرِهَا إلى معنىً مِن عِندِهم، وكُلٌّ يَأتِي بِمعَنًى مُختَلف يختلفُ باختلاف أهوائِهم وآرَائِهم، وأمَّا المُفوِّضةُ فإنَّ تأويلَهم تأويلٌ إجمَالِي، فَلَا يَخُوضون فِي تَحرِيفِ كُلِّ صِفَة، بل يَكتَفُون بقولهم: "ظَاهِرُهَا غُيرُ مَراد، ولها تأويل لا يَعلَمُهُ إلا الله"، والحقيقة أنَّ هذا مَذْهَبٌ جهميٌّ إلحاديٌّ خَبيث، يُرِيدُون به الطعنَ في كتابِ اللهِ ﷻ، وفي رسولِ اللهِ وأصحابِهِ:

* **أما كتاب الله:** فإنَّهم جَعَلوا آياتِ اللهِ لا معنىً لها ولا قِيمَة، وجَعَلوا آياتِ القرآنِ وأعظمَ مَا فِيه مِنْ وَصْفِ الرِّبِّ ﷻ بمنزلةِ الألغَازِ والطَّلَاسِم، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

* **وأما الرسولُ وصَحْبُهُ:** فإنَّهم جَهَّلُوا الرسولَ ﷺ وصَحْبَه ﷺ، وزَعَموا أنهم كانوا لا يَعرِفُون شيئًا عَن مَعَانِي هذه النصوص.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ (ت:٧٢٨هـ) في [الفتوى الحموية الكبرى (٢٩٥-٢٩٦)]: (والمَقصُودُ هُنَا التَّنبِيهُ على أُصُولِ المَقَالَاتِ الفاسدَةِ التي أَوجَبَت الضَّلَالَةَ فِي بَابِ العِلْمِ والإيمانِ بِمَا جَاءَ به الرسولُ ﷺ، وأنَّ مَنْ جَعَلَ الرسولَ غيرَ عَالِمٍ بمعنى القرآنِ الذي أنْزِلَ إليه، ولا جِبرِيل جَعَلَه غيرَ عالِمٍ بالسَّمعِيَّات، ولم يَجْعَل القرآنَ هُدَى، ولا بَيَانًا للناس. ثم هؤلاء يُنكِرُون العَقلِيَّات في هذا البابِ بالكليَّة، فلا يَجعَلُون عندَ الرسولِ ﷺ وأمتِه في بَابِ مَعرفَةِ اللهِ ﷻ: لا عُلُومًا عَقلِيَّةً ولا سَمعِيَّةً، **وهُم شَارَكُوا في هذا المَلَاحِدَةَ مِنْ وُجُوهٍ مُتَعَددة**، وهم مُخطِئون فيما نَسَبُوا إلى الرسولِ ﷺ وإلى السَّلَفِ مِنَ الجهل، كَمَا أَخْطَأَ في ذلك أهلُ التَّحرِيفِ والتَّأوِيلَاتِ الفَاسِدَة، وسَائِرُ أصنَافِ المَلَاحِدَة) اهـ.

وقال ابنُ تيمية ﷺ في [مجموع الفتاوى (٥/ ٣٤)]: (أَهْلُ التَّجْهِيلِ، فَهُمْ كَثِيرٌ مِنْ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى السُّنَّةِ وَاتِّبَاعِ السَّلَفِ، يَقولونَ: إنَّ الرَّسولَ ﷺ لم يَعرِفْ مَعانيَ ما أَنزَلَ اللهُ إليه مِن آياتِ الصِّفاتِ، ولا جِبْرِيلُ يَعرِفُ مَعانيَ الآياتِ، ولا السَّابِقونَ الأَوَّلونَ عَرَفوا ذلك! وكذلك قَوْلُهم في أحاديثِ الصِّفاتِ: إنَّ مَعْناها لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ معَ أنَّ الرَّسولَ تكلَّمَ بِها ابْتِداءً! فعلى قَوْلِهم تَكلَّمَ بكَلامٍ لا يَعرِفُ مَعْناه!) اهـ.

وبَيَّنَ ابنُ تيمية ﷺ خَطَرَ مَسْلَكِ التَّفْوِيض، وأنه ضَرْبٌ مِنْ أَضْرَابِ الإلْحَادِ

فِي اللهِ وآياتِهِ وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ.

فقال رحمه الله في [درء التعارض (١/ ٢٠١-٢٠٥)]: (المُعَارِضُون يَنتَهُون إلى التَّأويلِ أو التَّفويض، وهُمَا بَاطِلَان:

أَنْ يُقَال: غَايَةُ مَا يَنتَهِي إليه هؤلاء المُعَارِضُون لِكَلَامِ اللهِ ورسولِه بآرائِهم، مِن المَشهُورِين بالإسلام، هو التأويلُ أو التَّفوِيض، فأَمَّا الذي يَنتَهُون إلى أنْ يَقُولُوا: الأنبياءُ أوهَمُوا وخَيَّلُوا مَا لَا حَقِيقَةَ لَه فِي نَفْسِ الأَمر، فهؤلاء مَعرُوفُون عندَ المُسلِمِين بالإلحَادِ والزَّنْدَقَة.

والتأويلُ المَقبُول: هو مَا دَلَّ على مُرَادِ المُتكلِّم، والتَّأوِيلَاتُ التي يَذكُرونَهَا لا يُعْلَمُ أنَّ الرسولَ أَرَادَهَا، بل يُعْلَمُ بالاضطِرَارِ في عَامَّةِ النُّصُوصِ أنَّ المُرَادَ مِنهَا نَقِيضُ مَا قَالَه الرسول، كَمَا يُعْلَمُ مثلُ ذلك فِي تَأوِيلَاتِ القَرَامِطَةِ والبَاطِنِيَّةِ مِن غَيرِ أنْ يَحتَاجَ ذلك إلى دَلِيلٍ خَاص. وحينئذٍ فالمُتَأولُ إنْ لم يَكُن مَقصُودُه معرفةَ مُرَادِ المُتكلِّم كان تأويلُه للفظِ بِمَا يَحتَمِلُهُ مِن حيثُ الجملة فِي كَلَامِ مَنْ تَكَلَّم بمثلِه مِنَ العَرَب، هو مِن بابِ التَّحرِيفِ والإلحَاد، لا مِن بَابِ التفسيرِ وبَيَانِ المُرَاد.

وأما التفويض: فإنَّ مِنَ المَعلُومِ أنَّ اللهَ تعالى أَمَرَنَا أنْ نَتَدَبَّرَ القرآنَ، وحَضَّنَا

على عَقلِه وفَهْمِه، فكيفَ يَجُوزُ مَعَ ذلك أَنْ يُرَادَ مِنَّا الإِعرَاضُ عَن فَهْمِهِ ومَعْرِفَتِهِ وعَقلِه؟

وأيضًا، فالخِطَابُ الذي أُرِيدَ بِهِ هُدَانَا والبيانُ لَنَا، وإخراجُنَا مِنَ الظلماتِ إلى النور، إذا كان ما ذُكِرَ فيه مِنَ النصوصِ ظَاهِرُهُ باطلٌ وكُفْر، ولَمْ يُرَد مِنَّا أنْ نَعرِفَ لا ظاهرَه ولا باطنَه، أو أُرِيدَ مِنَّا أنْ نَعرِفَ باطنَه مِن غَيرِ بَيَانٍ في الخِطَابِ لذلك، فعلى التَّقدِيرَين لَمْ نُخَاطَب بِمَا بُيِّنَ فِيهِ الحَقُّ، ولا عَرَفْنَا أنْ مَدلُولَ هذا الخطابِ بَاطِلٌ وكُفر.

وحقيقةُ قَوْلِ هؤلاء في المُخَاطِبِ لَنَا: أنَّه لم يُبَيِّنِ الحَقَّ، ولَا أَوضَحَه، مَعَ أَمْرِهِ لَنَا أنْ نَعتَقِدَه، وأنَّ مَا خَاطَبَنَا بِهِ وأَمَرَنَا باتباعِه والرَّدِّ إليه لم يُبَيِّن بِهِ الحَقَّ ولا كَشَفَه، بل دَلَّ ظاهِرُه على الكُفر والباطل، وأَرَادَ مِنَّا أنْ نَفْهَمَ منه شيئًا، أو أنْ نَفْهَمَ منه مَا لَا دليلَ عليه فِيه.

وهذا كلُّه مِمَّا يُعلَمُ بالاضطرارِ تنزيهُ اللهِ ورسولِهِ عنه، وأنَّه مِن جِنْسِ أقوَالِ أهلِ التَّحرِيفِ والإلحَادِ.

وبهذا احتَجَّ المَلَاحِدَةُ، كابنِ سِينَا وغيرِه، على مُثبِتِي المَعَادِ، وقالوا: القولُ فِي نُصُوصِ المَعَادِ كالقَولِ في نُصُوصِ التشبيهِ والتَّجسِيم، وزَعَمُوا أنَّ الرسولَ

ﷺ لم يُبَيِّنْ مَا الأمرُ عليه فِي نفسه، لا في العِلْمِ باللهِ تعالي ولا باليومِ الآخر، فكَانَ الذي استَطَالُوا بِهِ على هؤلاء هو مُوَافَقَتَهُم لَهُم على نَفِي الصِّفَات، وإلَّا فلو آمنوا بالكتابِ كُلِّه حَقَّ الإيمانِ لَبَطَلَت مُعَارَضَتُهُم ودَحَضَت حُجَّتُهُم...

إلى أن قال: ومَا ذَكَرنَاهُ مِنْ لَوَازِمِ قَولِ التَّفوِيض: هو لَازِمٌ لِقَولِهِم الظَّاهِرِ المعروفِ بَينَهُم، إذْ قالوا: إنَّ الرسولَ كان يَعلَمُ مَعَانِيَ هذه النصوصِ المُشْكِلَةِ المُتَشَابِهَة، ولكنْ لَم يُبَيِّن للناسِ مُرَادَه بِهَا، ولا أَوضَحَه إيضاحًا يَقطَعُ بِهِ النِّزَاعَ.

وأمَّا على قَولِ أَكَابِرِهِم: إنَّ مَعَانِي هذه النُّصوصِ المُشْكِلَةِ المُتَشَابِهَةِ لا يَعلَمُهُ إلا الله، وأنَّ مَعْنَاهَا الذي أَرَادَه اللهُ بِهَا هو مَا يُوجِبُ صَرْفَهَا عَنْ ظَوَاهِرَهَا، فَعَلَى قولِ هؤلاءِ يَكُونُ الأنبياءُ والمُرسَلُون لا يَعلَمُون مَعَانِي مَا أَنْزَلَ اللهُ عليهم مِن هذه النصوص، ولا الملائكةُ، ولا السابقون الأولون، وحينئذٍ فيكون مَا وَصَفَ الله به نفسَه في القرآن، أو كثيرٌ مِمَّا وَصَفَ اللهُ به نفسَه، لا يَعْلَمُ الأنبياءُ مَعنَاه، بل يقولون كلامًا لا يَعقِلُون مَعْنَاه، وكذلك نُصُوصُ المُثْبِتِين للقَدَر عندَ طائفة، والنصوصُ المثبتةُ للأمرِ والنهيِّ والوعدِ والوعيدِ عندَ طَائِفَة، والنصوصُ المثبتةُ للمَعَادِ عندَ طائِفَة.

ومعلومٌ أنَّ هذا قَدْحٌ فِي القرآنِ والأنبياء، إذْ كان اللهُ أَنْزَلَ القرآن، وأخبَرَ أنَّه

جَعَلَه هُدَى وبَيَانًا للناس، وأَمَرَ الرسولَ أنْ يُبَلِّغَ البَلَاغَ المُبِينَ، وأنْ يُبَيِّنَ للناسِ مَا نُزِّلَ إليهم وأَمَرَ بِتَدَبُّرِ القرآن وعَقلِه، ومَعَ هذا فأشرف ما فيه - وهو مَا أَخبَرَ به الرَّبُّ عَن صِفَاتِهِ، أو عَنْ كَونِهِ خالقًا لكلِّ شيء، وهو بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيم، أو عَنْ كَونِهِ أَمَرَ ونَهَى، ووَعَدَ وتَوَعَّدَ، أو عَمَّا أخبَرَ بِهِ عَنِ اليومِ الآخِرِ - لا يعلَمُ أحدٌ مَعْنَاه، فَلَا يُعقَل ولا يُتَدَبَّر، ولا يَكُونُ الرسولُ بَيَّنَ للناسِ مَا نُزِّلَ إليهم، ولا بَلَّغَ البَلَاغَ المُبِين.

وعلى هذا التَّقْدِيرِ فيَقُول كُلُّ مُلحِدٍ ومُبتَدِع: الحقُّ فِي نَفْسِ الأَمْرِ مَا عَلِمْتُهُ برَأيي وعَقلِي، وليسَ فِي النصوصِ مَا يُنَاقِضُ ذلك؛ لأنَّ تلكَ النصوصَ مُشْكِلَةٌ متشابهةٌ لا يَعلَمُ أحدٌ مَعْنَاهَا، ومَا لَا يَعْلَمُ أحدٌ مَعْنَاه لَا يَجُوزُ أنْ يُسْتَدَلَّ بِه.

فيبقي هذا الكلام سدًّا لبابِ الهُدَى والبَيَانِ مِن جِهَةِ الأنبياء، وفتحًا لبَابِ مَنْ يُعَارِضُهُم ويَقول :إنَّ الهُدَى والبَيَان فِي طَرِيقِنَا لَا فِي طَرِيقِ الأنبياء؛ لأنَّا نَحنُ نَعْلَمُ ما نَقُولُ ونُبَيِّنُهُ بالأدلةِ العَقلِيَّة، والأنبياءُ لَمْ يَعلَمُوا مَا يَقُولُون، فضلاً عَنْ أن يُبَيِّنُوا مُرَادَهم. **فتبيَّنَ أنَّ قولَ أهلِ التفويضِ الذينَ يَزعُمُونَ أَنَّهم مُتَّبِعُونَ للسنةِ والسَّلَفِ مِن شَرِّ أقوالِ أهلِ البِدَعِ والإلحَاد!**) اهـ.

قال الشيخُ ابنُ عثيمين ﷬ (ت:١٤٢١هـ): (ولِهَذا قَال شيخُ الإسلامِ ﵀ في

قَوْلِ أهلِ التَّفويض، أهلُ التَّفوِيض يَقولُون: "إذا جَاءَك آيةٌ أو حَدِيثٌ فِي صِفَاتِ اللهِ ففوِّضه، لا تَتكَلَّمْ فِيهِ أبدًا، وكُنْ مَعَهُ كَالأُمِّيِّ"، يَقول ﵀: إنَّ قَولَ هؤلاء مِن شَرِّ أَقوَالِ أهلِ البِدَعِ والإلحَاد، بَل قال: إنَّ الفلاسفةَ لَمْ يتَسَلَّطُوا على المُسلِمِين إلا بِمثِلِ هذا القَول، لَمَّا قال هؤلاء -يعني المفوضة- نَحنُ أُمِّيُّون بالنسبةِ لِمَعَانِي آياتِ الصِّفَاتِ وأَحَادِيثِهَا، قالوا -أي الفَلَاسِفَة- : "أنتم أُمِّيُّون، ومَعنَى الأُميِّ أنَّه جَاهِل، فنَحن أَعلَمُ مِنكُم، إذن سَنُفَسِّرُ الآياتِ والأَحَادِيثَ عَلَى مَا نُرِيد؛ لأنَّا نحنُ نَعلَمُ أنَّ هذا هو المَعنَى، نَعلَمُ أنَّ هذا مَعنَاهَا"، وهو مُحَرَّفٌ بِلَا شَك، لكن الذي يَقُول أنَا أَعرِفُ المَعنَى خَيرٌ مِنَ الذي يَقُول أنَا لَا أعرِف؛ لأنَّ الذي يَقُول أنا لَا أَعرِفُ قَد نَادَى عَلَى نفسِهِ بأنَّه جَاهِل، وهذا -يعني الفَيْلَسُوف- يَدَّعِي أنَّه عِالِم، فَيَقُول: "العِلْمُ عِندِي مَا دُمْتَ أنت جَاهِل فِي مَعَانِي هذه النُّصُوص، إذن العِلْمُ عِندِي"، ولا تَستَطِيعُ أنْ تَرُدَّ عَليه؛ لأنَّ غَايَةَ مَا عِنْدَكَ أنْ تَقُول: "لا أعلم!" والذي لَا يَعلَم لَيس مَعَه سِلَاح، فإذا كُنْتَ لَا تَعلَم فأنَا أعلَمُ المُرَاد بِهذَا كَذَا وكَذَا، عرفتم؟ مع أنَّه يُوجَدُ الآن في كُتُبِ مَنْ لَا يَعْلَمُونَ مَذْهَبَ السَّلَف عَلَى وَجْهِ الحَقِيقة، يُوجَدُ فِي كُتُبِهِم أنَّ السَّلَفَ هُم أهلُ التَّفوِيض، ولِهَذا جَاءَ فِي كَلَامِهِم: "أهلُ السُّنَّةِ قِسْمَان: أهلُ تَفوِيض، وأهلُ تَأويل"، ويَعنُون بأهلِ التَّأوِيل: أهلَ التَّحرِيفِ الذين يَقُولُون: ﴿ **ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ** ﴾ [الحديد:٤] أي: استولَى، ﴿ **بَلۡ**

يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:٦٤] بل نِعمَتَاه، ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ [الرحمن:٢٧] بَل ثَوَاب رُبِّك، يَقُولُون: "أهلُ السُّنَّةِ قِسْمَان: أهلُ تَفوِيض، وأهلُ تَأوِيل" وهذا كَذِب! أهلُ السُّنَّةِ ليسوا أهلَ تَفوِيض، بل أهلُ مَعْرِفَةٍ وعِلْم، لكنْ يُفَوِّضُون مَا لَا يَستَطِيعُون الوُصُول إلى عِلْمِه وهُوَ الكَيفِيَّة، فيَقُولُون مثلًا: ﴿ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [طه: ٥]، نَعلَمُ إنَّ مَعنَى استَوى: عَلَا عَلَى العَرْش، لكن كَيْفَ كان ذلك؟ مَا نَعْلَم، وهذا هو غَايَةُ الأَدَبِ مَعَ اللهِ ﷻ أنَّ مَا لَا يُخْبِرُكَ اللهُ بِهِ مِنْ أُمُورِ الغَيْبِ، يَجِبُ أنْ تَكِلَ عِلْمَه إلى اللهِ ﷻ) اهـ. [مِن شَرح عَقِيدة أهل السنة والجماعة].

وقال الإمامُ ابنُ القيم رحمه الله (ت:٧٥١هـ) في [الصواعق المرسلة (٢/ ٤٢٢ - ٤٢٤)]: (أصْحابُ التَّجْهيلِ قالوا: نُصوصُ الصِّفاتِ أَلْفاظٌ لا تُعقَلُ مَعانيها، ولا نَدْري ما أرادَ اللهُ ورَسولُه مِنها، ولكن نَقرَؤُها أَلْفاظًا لا مَعانيَ لها، ونَعلَمُ أنَّ لها تَأويلًا لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ، وهي عنْدَنا بمَنزِلةِ: ﴿ كٓهيعٓصٓ ۝١ ﴾ [مريم: ١] و ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢ ﴾ [الشورى: ١-٢] و ﴿ الٓمٓصٓ ۝١ ﴾ [الأعراف: ١] ... وظَنَّ هؤلاء أنَّ هذه طَريقةُ السَّلَفِ، وأنَّهم لم يكونوا يَعرِفونَ حَقائِقَ الأسْماءِ والصِّفاتِ، ولا يَفهَمونَ مَعْنى قَوْلِه: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥]، وقَوْلِه: ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقَوْلِه: ﴿ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [طه: ٥]،

وأمْثالِ ذلك مِن نُصوصِ الصِّفاتِ، وبَنَوا هذا المَذهَبَ على أصْلَينِ:

أحَدُهما: أنَّ هذه النُّصوصَ مِن المُتَشابِهِ.

والثَّاني: أنَّ للمُتَشابِهِ تَأويلًا لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ.

فنَتَجَ مِن هذَينِ الأصْلَينِ اسْتِجْهالُ السَّابِقينَ الأَوَّلينَ مِن المُهاجِرينَ والأنْصارِ وسائِرِ الصَّحابةِ والتَّابِعينَ لهم بإحْسانٍ... ولازِمُ قَوْلِهم أنَّ الرَّسولَ كان يَتكلَّمُ بذلك ولا يَعلَمُ مَعْناه! ثُمَّ تَناقَضوا أَقبَحَ تَناقُضٍ فقالوا: تُجْرَى على ظَواهِرِها، وتَأويلُها ممَّا يُخالِفُ الظَّواهِرَ باطِلٌ، ومعَ ذلك فلها تَأويلٌ لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ! فكيف يُثبِتونَ لها تَأويلًا، ويَقولونَ: تُجْرى على ظَواهِرِها، ويَقولونَ: الظَّاهِرُ مِنها غَيْرُ مُرادٍ، والرَّبُّ مُنفَرِدٌ بعِلمِ تَأويلِها؟! وهل في التَّناقُضِ أقبَحُ مِن هذا؟! وهؤلاء غَلِطوا في المُتَشابِهِ، وفي جَعْلِ هذه النُّصوصِ مِن المُتَشابِهِ، وفي كَوْنِ المُتَشابِهِ لا يَعلَمُ مَعْناه إلَّا اللهُ، فأَخْطؤوا في المُقدِّماتِ الثَّلاثِ... فهؤلاء تَرَكوا التَّدَبُّرَ المَأمورَ به، والتَّذَكُّرَ والتَّعَقُّلَ لمَعاني النُّصوصِ الَّذي هو أساسُ الإيمانِ وعَمودُ اليَقينِ، وأَعرَضوا عنه بقُلوبِهم، وتَعَبَّدوا بالألْفاظِ المُجَرَّدةِ الَّتي أُنزِلَتْ في ذلك، وظَنُّوا أنَّها أُنزِلَتْ للتِّلاوةِ والتَّعَبُّدِ بِها دونَ تَعقُّلِ مَعانيها، وتَدَبُّرِها والتَّفكُّرِ فيها!) اهـ.

وقال العلَّامة سُلَيمَان بنُ سَحْمَان الحَنبَلِي رحمه الله (ت:١٣٤٩هـ) في [رده على محمد رشيد رضا (ص:١٤٥)]: (اعلَمْ أنَّ علماءَ الأَثَرِ يَأخُذُون بِظَوَاهِرِ النُّصُوصِ مَعَ إثبَاتِ الحَقِيقَةِ والتَّنْزِيه، وأمَّا التفويضُ فهو مَذْهَبُ طائفةٍ مِن أهلِ البِدَع، ذَكَرَ شيخُ الإسلامِ فِي كتابِ "العَقْل والنَّقْل" أنَّ مَذْهَبَهَم مِنْ أَشَرِّ المَذَاهِبِ وأَخْبَثِهَا؛ لأنَّه يَستَلْزِمُ تَجهِيلَ الرسولِ وتَضْلِيلِه، وأنَّه لَا يَعْلَمُ معانِيَ مَا أَنْزَلَ اللهُ عليه، **فَلَا تَغْتَرَّ بمذهبِ أهلِ التفويض، فإنَّه مِن أخبثِ المَذَاهِب**) اهـ.

* **وقد تَلْتَبِسُ بِدْعَةُ التَّفوِيضِ على البَعض**، ويَظُنُّها مُوافِقَةً لعقيدةِ السَّلَفِ حِينَ يَقرأ كلامَهم في إمرَارِ النصوصِ على ظَوَاهِرِهَا؛ كصفةِ العُلُو والاستِوَاء وغيرِها مِنَ الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّة، فينبغي هُنَا أن يُعْلَمَ أنَّهم وإن أَمَرُّوا بعضَ الصفاتِ الخَبَرِيَّة عَلَى ظَاهِرِهَا وقالوا أنها نُصُوصٌ للصِّفَات، فإنَّهم لَا يُرِيدُونَ بذلك إمرارَ مَعَانِيهَا على ظَوَاهِرِها المُتَبَادرة والمعروفة في لغةِ العَرَب، بل هِي عندَهم ألفاظٌ لا تُعلَمُ معانِيها ولا المُرَادُ منها، وقد يَلتَبِسُ على البعضِ قولُ بعضِ المُفَوِّضَةِ مِنَ المُنتَسِبين للحنابلةِ أنهم يَقولُون: "**إنَّ نُصُوصَ الصِّفَاتِ تَجرِي على ظَاهِرِهَا، وتُحمَلُ على ظَاهِرِهَا، ولكن لا يَعلَمُ تَأويلَهَا إلا الله**"، وهذا تناقضٌ عظيم،

وتَدقِيقٌ في التَّضلِيل، وهذا الذي جَرَى عليه أبو يَعلَى [(١)] في كِتَابِه "إبطال التأويلات"، وتَبِعَه عليه أكثرُ المُفَوِّضَةِ مِنْ بَعْدِه.

وقد بَيَّن شيخُ الإسلامِ ﷺ الطُّرُقَ التي يَستخدمها المُفَوِّضَةُ في تَعطِيلِ الصفاتِ الإلهية، **فقال** ﷺ في [درء التعارض (١/ ١٥-١٧)]: (وهؤلاء أهلُ التضلِيلِ والتَّجهِيلِ الذين حقيقةُ قولِهم: إنَّ الأنبياءَ جَاهِلُون ضَالُّون، لَا يَعرِفُونَ مَا أَرَادَ اللهُ بما وَصَفَ به نفسَه مِن الآياتِ وأقوَالِ الأنبياء.

ثم هؤلاء مِنهُم مَنْ يَقول :المُرَادُ بِهَا خلافُ مَدْلُولِهَا الظاهرِ والمَفهُوم، ولَا يَعرِفُ أحدٌ مِنَ الأنبياءِ والمَلَائِكَةِ والصحابةِ والعُلَماءِ مَا أَرَادَ اللهُ بِهَا، كَمَا لَا يَعلَمُون وقتَ الساعة.

ومنهم مَن يقول :بل تَجْرِي على ظَاهِرِهَا، وتُحمَلُ على ظَاهِرِهَا، ومَعَ هذا فَلَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهَا إِلَّا اللهُ، فيَتَنَاقَضُون حيثُ أثبَتوا لها تَأويلاً يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا، وقالوا ـ مع هذا ـ إنها تُحمَلُ علي ظَاهِرِهَا، وهذا ما أنكَرَه ابنُ عَقِيل [(٢)] على شَيخِهِ

---

(١) أبو يَعلَى مُحمَّدُ بنُ الحُسَين بنِ مُحمَّدِ الفَرَّاء الحَنبلي (ت:٤٥٨هـ)، كان مِن مُفَوِّضَةِ الحَنَابِلَة، وسَيَأتِي بَيَان حَالِه.

(٢) أبو الوَفَاء عَلِي بنُ عَقِيل الحَنبَلِي (ت:٥١٣ هـ): كان مُعتَزِلِيًّا، وثم استتيب، ورَجَعَ إلى مَذهَبِ المُفوِّضَة.

القَاضِي أَبِي يَعلَى فِي كِتَابِ "ذَمِّ التَّأْوِيل".

وهؤلاء الفِرَقُ مُشتَرِكُون فِي القولِ بأنَّ الرسولَ لَمْ يُبَيِّن المُرَادَ بالنصوصِ التي يَجعَلُونَهَا مُشْكِلَةً أو مُتَشَابِهَةً، ولهذا يَجعَلُ كُلُّ فريقٍ المُشْكِلَ مِنَ نُصُوصِه غَيرَ مَا يَجْعَلُ الفريقُ الآخَرُ مُشْكِلًا...

ثم منهم مَن يقول: لَم يَعلَمْ معانِيَها أيضًا.

ومنهم مَن يقول: بل عَلِمَهَا ولَم يُبَيِّنْهَا، بل أَحَالَ في بَيَانِهَا على الأدلةِ العَقْلِيَّة، وعلى مَنْ يَجتَهِدُ في العِلْمِ بتأويلِ تلكَ النصوص، فهم مُشتَرِكُون فِي أنَّ الرسولَ لَمْ يَعلَم أو لَمْ يُعلِّم، بَل جَهِلَ معناهَا أو جَهَّلَهَا الأمةَ، مِن غَيرِ أنْ يَقصِدَ أنْ يَعتَقِدُوا الجَهْلَ المُركَّب.

وأمَّا أُولَئِكَ فيَقُولُون: بِلْ قَصَدَ أنْ يُعَلِّمَهم الجَهْلَ المُرَكَّب، والاعتِقَادَاتِ الفَاسدة، وهؤلاء مَشهُورُون عند الأمة بالإلحاد والزندقة، بخلافِ أولئك فإنَّهم يَقُولون: الرسولُ لم يَقصِد أنْ يَجعَلَ أحدًا جاهلًا مُعتَقِداً للبَاطِل، ولكنَّ أقوالَهم تتضمنُ أنَّ الرسولَ لم يُبَيِّن الحقَّ فِيمَا خَاطَبَ به الأمةَ مِن الآياتِ والأَحَادِيثِ إمَّا مَع كونِهِ لَمْ يَعلَمْه، أو مَعَ كَونِه عَلِمَه ولَمْ يُبَيِّنْه) اهـ.

وقد نَبَّه ابنُ تيمية على طَرِيقَةِ مُفَوِّضَةِ الحَنَابِلَة الذين تَلَقَّفُوا مَذْهَبَهم مِن

الكُلَّابِيَّة في قَولِه: (ومَنْ أثبَتَ العُلُوَّ بالعَقْلِ وجَعَلَه مِنَ الصفاتِ العَقْلِيَّة: **كأبي مُحمَّدِ بنِ كُلَّاب** و**أبي الحَسَن بنِ الزَّاغُونِي** (١) ومن وَافَقَه، و**كالقاضِي أَبِي يَعلَى** في آخِرِ قَولَيه، وأبي محمد: **أثبَتُوا العُلُوَّ، وجَعَلوا الاستواءَ مِنَ الصفاتِ الخَبَرِيَّةِ التي يَقُولُون: لا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا إِلَّا اللهُ!**) اهـ. [مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٦٠)].

وقال ابنُ القيم ﷺ: (ثُمَّ تَناقَضوا أَقبَحَ تَناقُضٍ فقالوا: تُجْرَى على ظَواهِرِها، وتَأويلُها ممَّا يُخالِفُ الظَّواهِرَ باطِلٌ، ومعَ ذلك فلها تَأويلٌ لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ! فكيف يُثبِتونَ لها تَأويلًا، ويَقولونَ: تُجْرَى على ظَواهِرِها، ويَقولونَ: الظَّاهِرُ مِنها غَيْرُ مُرادٍ، والرَّبُّ مُنفَرِدٌ بعِلمِ تَأويلِها؟! وهل في التَّناقُضِ أقبَحُ مِن هذا؟!) اهـ. [الصواعق المرسلة (٢/ ٤٢٣)].

الحَاصِل: أن التَّفوِيضَ على ضَرْبَين، وإن كانَت النتيجةُ واحدةً، وهي تَعطِيلُ مَعَانِي الصِّفَاتِ الظَّاهِرَة:

الأول: أنَّ المَعَانِي الظَّاهِرَةَ لِنُصُوصِ الصِّفَاتِ غيرُ مُرَادَة، وأنَّ لها تَأوِيلًا لَا يَعلَمُهُ إلا الله، وأنَّها ليسَت نُصُوصًا للصفاتِ أصلًا، وهذا قولُ جُمْلَةٍ مِن مُتَأَخِّري

(١) أبو الحَسَن عَلِيُّ بنُ عُبَيدِ اللَّهِ بنِ نَصرِ المعروف بابنِ الزَّاغُونِي الحَنبلي (ت:٥٢٧هـ)، كَانَ مِن المُفَوِّضَة. وسَيَأتي بَيَانُ حَالِه.

الأشاعرة.

الثاني: أنَّ المَعَانِي الظَّاهِرَةَ لِنُصُوصِ الصِّفَاتِ غيرُ مُرَادَة، وأنَّ لها تَأوِيلًا لا يَعلَمُهُ إلا الله، ولكنَّها نصوصٌ للصِّفَات، وهو قَولُ مُتقدِّمي الأشاعرة ومُفَوِّضَةِ الحَنَابِلَة، كأَبِي يَعلَى ونَحوِه، وسيأتي نَقْلُ كلامِهم.

والحقيقة: أنه لا فَرْقَ بينَ القَولَين، وأنَّ الخِلَافَ بينَ القَولَين خِلَافٌ لَفظِي؛ فقَولُ المُفَوِّضَةِ مِن الحَنَابِلَة أنَّ المَعنَى الظَّاهِرَ لهذه الصِّفَاتِ غَيرُ مُرَادٍ هو إنكَارٌ لِكَونِهَا صفاتٍ مِنَ الأَصل؛ فإنَّ اللهَ ﷻ وَصَفَ نَفسَه بِهَا في كِتَابِهِ وعَلَى لِسَانِ رَسُولِه ﷺ بهذِه الألفَاظ، وعَرَفَ جميعُ المُسلِمِينَ أنَّها نُصُوصٌ للصِّفَات، فمَن زَعَمَ أنَّ ظَاهِرَهَا غيرُ مُرَادٍ فَقَد أخرَجَهَا عَن كَونِهَا صفاتٍ للهِ شَاءَ أَم أبَى.

وقد بَيَّن شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية أقسامَ ودَرَجَاتِ النَّاسِ فِي التّعطيل، وذَكَرَ ضِمْنَهم جملةً مِن المُفوِّضَةِ ودَرَجَاتِهم:

فقال رحمه الله في [درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٢-٣٥)]: (وأهلُ العلمِ بالحديثِ أَخصُّ الناسِ بمعرفةِ مَا جَاءَ بِهِ الرسول، ومعرفةِ أقوالِ الصحابةِ والتابعين لَهُم بإحسان، فإليهم المَرجِعُ في هذا الباب، لَا إلى مَن هو أَجْنَبِيٌّ عِن مَعرِفَتِه، ليس له معرفةٌ بذلك، ولَولَا أنَّه قَلَّد في الفِقْهِ لبعضِ الأئمة، لَكانَ في الشرعِ مثلَ آحَادَ

الجُّهَالِ مِنَ العَامَّة.

فإنْ قيل: قلتَ إنَّ أكثرَ أئمةِ النُّفَاةِ مِنَ الجَهمِيَّةِ والمُعتَزِلَةِ كانوا قَلِيلِي المَعرِفَةِ بِمَا جَاءَ عَن الرسول، وأقوالِ السلفِ فِي تفسيرِ القرآنِ وأُصُولِ الدين، ومَا بَلَّغُوه عن الرسول، فِفِي النُّفَاةِ كَثِيرٌ مِمَّنْ لَهُ معرفةٌ بذلك.

قيل: هؤلاء أنواع:

نوعٌ: ليسَ لَهُم خِبْرَةٌ بالعَقلِيَّات، بل هُم يَأخُذُون مَا قَالَه النُّفَاةُ عَنِ الحُكْمِ والدَّلِيل، ويَعتَقِدُونَهَا بَرَاهِينَ قَطعِيَّة، وليس لَهُم قُوَّةٌ عَلَى الاستِقلَال بِهَا، بل هُم فِي الحقيقةِ مُقلِّدُون فِيهَا، وقد اعتقدَ أقوالَ السلفِ أولئك، فجميعُ مَا يَسمَعُونَه مِنَ القرآنِ والحَدِيثِ وأَقوَالِ السلف لَا يَحمِلُونَه عَلَى مَا يُخَالِفُ ذلك، بل إمَّا أنْ يَظُنُّوه مُوافِقًا لهم، وإمَّا أنْ يُعرِضُوا عنه مُفَوِّضِين لِمَعْنَاه.

وهذه حَالُ مثلِ أَبِي حَاتِم البُسْتِي [١]، وأَبِي سَعْدٍ السَّمَّان المُعتَزِلِي [٢]، ومثلِ

(١) أبو حَاتِم مُحمَّد بنُ حِبَّان البُستي (ت:٣٥٤هـ)، صاحب "صحيح ابن حِبَّان"، وكان أشعريًّا مُنكرا للجِهَّة والحَدِّ، قال أبو إسماعيل الهروي في [ذم الكلام (٤٠٢/٤)]: (سألتُ يحيى بنَ عمارٍ (ت:٤٢٢هـ) عن أبي حاتم بنِ حِبَّانَ البُسْتِي (ت:٣٥٤هـ)، قلتُ: رأيته؟ قال: كيف لَم أَرَه، ونحن أَخرَجنَاه مِن سِجِستَان، كان له علمٌ كثير، ولَمْ يَكُن له كَبِيرُ دين، قَدِمَ علينا، فأَنكَرَ الحَدَّ لله، فأَخرَجْنَاه مِن سِجِستَان) اهـ.

(٢) أبو سَعد إسماعيلُ بنُ عَلِيٍّ الرازي السَّمَّان الحَنَفي (ت:٤٤٥هـ)، وكان مُعتزليًّا.

أَبِي ذَرٍّ الهَرَوي (١)، وأَبِي بَكْر البيهقي (٢)، والقَاضِي عِيَاض (٣)، وأَبِي الفَرَج بنِ الجَوزِي (٤)، وأَبِي الحَسَنِ عَلِي ابنِ المُفَضَّل المَقدِسِي (٥)، وأمثالِهم.

والثاني: مَن يَسلُكُ فِي العَقلِيَّاتِ مَسْلَكَ الاجتهادِ ويَغلَط فيها، كما غَلِطَ غيرُه، فيُشَارِكُ الجهميةَ فِي بعضِ أُصُولِهم الفَاسِدة، مع أنَّه لا يَكُون لَه مِنَ الخِبرَةِ بكلامِ السلفِ والأئمةِ مِنْ هذا البابِ مَا كَانَ لأئمةِ السنة، وإنْ كان يَعرِفُ مُتُونَ الصحيحين وغيرِهما. وهذه حَالُ أَبِي مُحمَّد بنِ حَزْم (٦)، وأَبِي الوَلِيد البَاجِي (٧)،

---

(١) أبو ذَرٍّ عَبْدُ بنُ أحمَد بنِ مُحمَّد الهَرَوي المالكي (ت:٤٣٤هـ)، وكان أشعريًّا.

(٢) أبو بكر أحمَد بنُ الحُسين بنِ عَليٍّ البَيهَقِي (ت:٤٥٨هـ)، صاحب "السنن الكبرى" و "الأسماء والصفات"، وكان أشعريًّا.

(٣) أبو الفضل عِيَاضُ بنُ مُوسى اليَحصُبي المَالِكي (ت:٤٣٣هـ)، صاحب "الشفا"، وكان أشعريًّا.

(٤) أبو الفَرَج عبدُالرحمن بنُ أبي الحَسَن الحَنبلي المَعروف بابنِ الجَوزي (ت:٥٩٧هـ)، وكان على طريقةِ الأشَاعِرَة في تعطِيلِ الصِّفَاتِ عبرَ التَّأويلِ تارةً والتَّفويض تارةً أخرَى.

(٥) أَبُو الْحسن عَليّ بن الْمفضل بن عَليّ المَقدِسِي المَالِكي (ت:٦١١هـ)، وكان أشعريًّا.

(٦) أبو مُحمَّدٍ عَلِيُّ بنُ أَحمَدَ بنِ سَعِيدِ بنِ حَزْمِ الأندَلُسي (ت:٤٥٦هـ)، وكان جَهميًّا مُعطِّلًا للصفات. قال ابنُ تيمية في [منهاج السنة النبوية (٢ /٣٥٣)]: (وزَعَمَ ابنُ حَزمٍ أنَّ أسماءَ اللهِ تعالى الحُسنَى لا تَدُلُّ على المَعَاني، وهذا يُشبه قولَ مَن يَقُولُ بأنَّها تُقَال بالإشتِرَاكِ اللَّفظِي) اهـ. وقال ابنُ كثير في [البداية والنهاية" (١٢ /١١٣)]: (وكان مَعَ هذا مِن أشدِّ الناسِ تأويلًا في بابِ الأُصُول، وآياتِ الصِّفَاتِ وأحادِيث الصِّفَات؛ لأنَّه كان أولًا قَد تَضَلَّعَ مِن عِلْمِ المَنْطِقِ، أَخَذَه عَن مُحَمَّدِ بنِ الحَسَن المذحجي الكِنَاني القُرطبي، ذكره ابنُ مَاكُولا وابنُ خَلِّكان، فَفَسَدَ بذلك حَالُهُ في بابِ الصِّفَات) اهـ.

(٧) أبو الوَلِيد سُلَيمانُ بنُ خَلَفِ بنِ سَعْدٍ البَاجِي المَالِكي (ت:٤٧٤هـ)، وكان أشعريًّا.

والقَاضِي أبي بَكرِ بنِ العَرَبِي [(١)]، وأمثالِهم. ومِنْ هذا النوعِ بِشْرٌ المَرِيسي ومحمَّدُ بنُ شُجَاعٍ الثَّلْجِي [(٢)]، وأمثالُهُما.

ونوعٌ ثالث: سَمِعُوا الأحاديثَ، والآثَارَ، وعَظَّمُوا مَذْهَبَ السلف، وشَارَكُوا المُتكَلِّمِين الجهميَّةَ فِي بعضِ أُصُولِهم البَاقِيَّة، ولَم يَكُن لَهُم مِنَ الخِبْرَةِ بالقرآنِ والحديثِ والآثار مَا لأئمةِ السُّنَّةِ والحَدِيث، لا مِنْ جِهَةِ المَعْرِفَةِ والتَّمييز بينَ صَحِيحِهَا وضَعِيفِهَا، ولا مِن جِهَةِ الفَهْمِ لِمَعَانِيها. وقد ظَنُّوا صِحَّةَ بعضِ الأُصُولِ العقليَّة للنُّفَاةِ الجهميَّة، ورَأوا مَا بَينَهُما مِنَ التعارض.

وهذا حالُ **أَبِي بَكْرِ بنِ فُورَك** [(٣)]، و**القَاضِي أبي يَعلَى**، **وابنِ عَقِيل** وأمثالِهم.

* ولهذا كان هؤلاء تارةً يَختَارُون طريقةَ أهلِ التَّأوِيل، كما فَعَلَه ابنُ فُورَك وأمثالُه في الكَلَامِ عَلَى مُشْكِلِ الآثار.

* **وتارةً يُفَوِّضُونَ مَعَانِيَهَا، ويَقُولون: تَجرِي عَلَى ظَوَاهِرِهَا، كَمَا فعلَه القاضي**

---

(١) محمدُ بنُ عبدِاللهِ بنِ مُحمَّدٍ المَعَافري المَالِكِي المَعروف بأبي بَكر ابنِ العَرَبِي (ت:٥٤٣هـ)، وكان أشعريًّا.

(٢) أبو عبدالله محمدُ بنُ شُجَاعٍ الثَّلجِي الحَنَفي (ت:٢٦٦هـ)، وكان جَهمِيًّا وَاقِفِيًّا، وقد رَدَّ عليه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه "النَّقضُ على المَرِيسي".

(٣) أبو بَكر مُحمَّد بنُ الحَسَن بنِ فُورَك (ت:٤٠٦هـ)، وكان رأسًا من رؤوس الأشعرية.

أبو يَعْلَى وأمثالُه في ذلك.

* وتارةً يَختَلِفُ اجتهادُهم، فيُرجِّحُون هذا تارةً وهذا تارةً، كحالِ ابنِ عَقِيل وأمثالِه) اهـ.

وسَأُبين في خَمْسِ نُقَاطٍ: مُبَايَنَةَ المُفَوِّضةِ لعقيدةِ السلف، وموافَقَتَهم لعقيدةِ المُحَرِّفَةِ المُؤولَة:

[١] عند المُفَوِّضَة: آياتُ وأحَادِيثُ الصفاتِ مِنَ المُتَشَابِه، **وكذلك عندَ المُؤولة.**

كَمَا **قال مَرْعِي الكَرْمِي** (ت:١٠٣٣هـ) – وهو من مُفَوِّضَةِ الحَنابلَة – : (اعلَمْ أنَّ مِنَ المُتَشَابِهَات: آياتُ الصفاتِ التي التأويلُ فِيهَا بعيدٌ فَلَا تُؤوَل، **ولا تُفَسَّر**) اهـ. [أقاويل الثقات (ص:٦٠)].

وأمَّا عندَ السلف: فهي مِنَ الآيات المُحكَمَات؛ لأنَّ اللهَ ﷻ لا يتكلَّم عن نفسِه وصفاتِه بالمُتَشَابِه!

قال ابنُ القيم رحمه الله في [الصواعق المرسلة (١/ ٢١٣)]: (تَنَازَعَ الناسُ فِي المُحكَمِ والمُتَشَابِه تَنَازُعًا كثيرًا، ولم يُعرَفْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصحابةِ قَط أنَّ المُتَشَابِهَاتِ آياتُ

الصفات، بل المَنقُولُ عنهم يدلُّ على خِلَافِ ذلك، فكيفَ تكُونُ آياتُ الصفاتِ مُتَشَابِهَة عندَهم، وهم لا يَتَنَازَعُون في شيءٍ منها، وآياتُ الأحكامِ هي المُحكَمة وقد وَقَعَ بينَهم النِّزَاعُ فِي بَعضِهَا؟! وإنَّما هذا قولُ بعضِ المُتَأخِرين) اهـ.

[٢] عند المُفَوضة: المَعنَى الظَّاهِر بلُغَةِ العَرَبِ مِن آياتِ وأَحَادِيث الصِّفَاتِ غيرُ مُرَاد، **وكذلك عندَ المُؤولة.**

وأما عندَ السَّلَف: فالمَعْنَى الظاهِرُ مِنهَا مُرَادٌ ومَعلُوم.

قال عبدُاللهِ بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنبيُّ ﷺ (ت:٢٢١هـ): (مَن لا يُوقِنُ أنَّ الرَّحمنَ على العَرشِ استوى كما يَقِرُّ في قُلوبِ العامَّةِ، فهو جَهْميٌّ) اهـ. [العلو للذهبي (ص: ١٦٦)].

أي: أنَّ المَعنى الظَّاهِرَ المُرَادَ مِنَ الاستواءِ على العرشِ وغيرِه مِن مَعَانِي الصفاتِ كان عَوَامُّ المُسلِمين يُثبِتُونه ويَعرِفُونَه، وهو الذي كان يُثبِتُهُ السلفُ ويُمِرُّونَه كَمَا جَاء.

وقال المَرُّوذِي: سألتُ أبَا عبدِالله – يعني أحمدَ بنَ حَنبل – عَنِ الأحاديثِ التي تَرُدُّها الجهميةُ في الصفات، والرؤيةِ، والإسراءِ، وقِصَّةِ العَرْش، فَصَحَّحَهَا أبو عبدِالله، وقال: ("قَد تَلَقَّتْهَا العلماءُ بالقَبُول، نُسلِّمُ الأخبارَ كَمَا جَاءَت"، قال:

فقلت له: إن رجلًا اعتَرَضَ في بعضِ هذه الأخبارِ كَمَا جَاءَت، فقال: "يُجفَى" وقال: "ما اعتِراضُهُ فِي هذا المَوضِع، يُسَلِّمُ الأخبارَ كَمَا جَاءَت") اهـ. [السنة للخلال (١ / ٢٤٧)، والشريعة للآجري (٣ / ١١٥٤)].

وقال أحمدُ بنُ نَصْر رحمه الله (ت:٢٣١هـ): **سألتُ سُفيَانَ بنَ عُيينةَ** رحمه الله (ت:١٩٨هـ): (مَا تَقُولُ فِي هذهِ الأحاديثَ التي رُويَت نحو: «**القُلُوبُ بَينِ أُصبُعَين**» [١] و «**أنَّ اللهَ يَضْحَكُ أو يَعْجَبُ مِمَّن يَذْكُرُه فَي الأسوَاقِ**» [٢]؟ فقال: "أمرُّوهَا كَمَا جَاءَت بِلَا كَيْف") اهـ. [الصفات للدارقطني (ص:٧١)، والعلو للذهبي (ص:١٥٦)].

وقال التِّرمِذِي رحمه الله (ت:٢٧٩ هـ): (وقد رُوي عن النبي ﷺ رواياتٍ كثيرةً مثل هذا مَا يُذكَرُ فيه أمرُ الرؤيةِ أنَّ الناسَ يَرون ربَّهم، وذِكْرُ القَدَمِ، ومَا أشبَهَ هذه الأشياء. والمَذْهَبُ فِي هذا عندَ أهلِ العلم مِنَ الأئمةِ مثلِ سُفيَان الثَّورِي، ومَالِكِ بنِ أَنَس، وابنِ المُبَارَك، وابنِ عُيينَة، ووَكِيعٍ، وغيرهم أنَّهم رَوَوا هذه الأشياءَ، ثمَّ

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) عن عبد الله بن أبي الهُذَيل العنزي، قال: قلتُ لعبدِالله بنِ مَسعود: (أَبَلَغَكَ أنَّ اللهَ ﷻ يَعجَبُ مِمَّن يَذكُرُه؟ فقال: لَا، بَل يَضحَك) [رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٦٥٠)، وابن المحب في الصفات (٢٦٣/ب)، ورواه من كلام أبي الهذيل: البيهقي في شعب الإيمان (٥٦٥) وأبو نعيم في الحلية (٣٥٩/٤)].

قالوا: تُرْوَى هذه الأحاديثُ ونُؤمِنُ بِهَا، ولا يُقالُ: كَيفَ؟، وهذا الذي اخْتَارَه أهلُ الحديثِ أن يَرْووا هذه الأشياء كَمَا جَاءَت ويُؤمَنُ بِهَا، ولا تُفسَّر، ولَا تُتوهَّمُ ولا يُقالُ: كيفَ، وهذا أمرُ أهلِ العِلْمِ الذي اختَارُوه وذَهَبُوا إليه. ومعنَى قولِه في الحديث "**فيُعَرِّفَهُم نفسَه**" يعني: يَتَجلَّى لهم) اهـ. [سنن الترمذي (٤ / ٣١٨)].

قلتُ: فمذهبُ السلفِ هو إثباتُ المعنَى الظَّاهِرِ مِن نُصُوصِ الصِّفَات، مَعَ تَفْوِيضِ الكَيفيَّة.

وقد حَذَّرَ الإمامُ إسحاقُ بنُ رَاهُويَه رحمه الله (ت:٢٣٨هـ) مِن عَقِيدةِ مُفوِّضَةِ مَعَانِي الصِّفَات، وأنَّها الأساسُ الذي يَبنِي المُؤولةُ عَلَيها عقيدتَهم فِي التَّحرِيف، **فقال** رحمه الله: (فمَنْ جَهِلَ معرفةَ ذلك حتَّى يَقُول: **إنَّما أَصِفُ مَا قَال الله ولَا أَدرِي مَا مَعَانِي ذلك**، **حتَّى يُفضِي إلى أَنْ يَقُولَ بمعنَى قَولِ الجَهميَّة**: يَدُهُ: نِعْمَة، ويَحتَجُّ بقَولِه: ﴿ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا ﴾ [يس:٧١]، ونحوِ ذلك فَقَدْ ضَلَّ سَواءَ السبيل، هذا مَحْضُ كَلَامِ الجَهمِيَّة حيثُ يُؤمنون بِجَمِيعِ مَا وَصَفْنَاه مِن صِفَاتِ الله، ثم يُحَرِّفُون مَعنَى الصِّفَاتِ عَن جِهَتِهَا التي وَصَفَ اللهُ بِهَا نفسَه، حتَّى يَقُولُوا: معنى ﴿ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١ ﴾، مَعنَى السَّمِيع هو: البَصِير، ومَعنَى البَصِير هو: السَّمِيع، ويَجعلُون اليَد: يَد نِعمَة، وأشباه ذلك يُحَرِّفُونَهَا عِن جِهَتِهَا؛ لأنَّهم هُم المُعطِّلَة)

اهـ. [التسعينية لابن تيمية (٢/ ٢٤٢) ناقلًا رواية أَبِي الشيخ الأصبهاني عن إسحاق بن راهويه في كتابه "السنة"].

قال شَيخُ الإسلام ابن تيمية ﷺ (ت:٧٢٨هـ) في [الفتوى الحموية (ص:٣١٠)]: (فقولُهُم – أي السَّلَف – : "أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَت" يقتَضِي إبقاءَ دَلَالَتِهَا على مَا هِي عليه، فإنَّها جَاءَت ألفاظًا دالَّةً على مَعانٍ، فلو كانت دَلَالَتُها مُنْتَفِيةً، لَكَان الوَاجِبُ أنْ يُقال: "أَمِرُّوا أَلفَاظَهَا مَعَ اعتقادِ أنَّ المَفهُومَ مِنهَا غيرُ مُرَاد!" أو "أَمِرُّوا أَلفَاظَهَا مع اعتقادِ أنَّ اللهَ لَا يُوصَفُ بِمَا دَلَّت عليه حقيقةً!". وحينئذٍ فَلَا تَكُون قَدْ أُمِرَّتْ كَمَا جَاءَت، ولا يُقالُ حِينَئِذ: "بِلَا كَيْف"؛ إذْ نَفْيُ الكَيفِيَّةِ عَمَّا لَيسَ بِثَابِتٍ لَغْوٌ مِنَ القَول) اهـ.

ولو نَظَرْنَا فِي التَّعرِيفِ الأُصُولِي عند الحَنَابلة لـ"الظَّاهِر"، فَسَنَجِدُ أنَّ أبَا يَعلَى – مثلًا – يُعَرِّفُه بقولِه: (الظَّاهِر: مَا احتَمَل مَعْنَيين أَحَدُهُمَا أَظْهَرُ مِنَ الآخَر.. ثم قال: وأمَّا الظَّاهِرُ فإنَّه يَحْتَمِلُ مَعْنَيين، إلَّا أنَّ أحدَهُمَا أظهرُ وأحَقُّ باللفظِ مِنَ الآخَر، فيَجِبُ حَمْلُه عَلَى أظهَرِهِمَا، ولَا يَجُوزُ صَرْفُه عَنه إلَّا بِمَا هُوَ أقوَى مِنه) اهـ. [العدة في أصول الفقه لأبي يعلى (١/ ١٤٠-١٤١)].

إذن: حَسَب هذا التَّعرِيفِ للظَّاهِر: فإنه يَلْزَم كُلَّ مُفَوِّضٍ أنْ يُثبِتَ المَعنَى

الظَّاهِرَ مِن نُصُوصِ الصِّفَات، وإلا فإنه قد تَنَاقَض!

[٣] عندَ المُفَوضة: لِآياتِ وأَحَادِيث الصِّفَات تَأويلٌ - أي التأويلُ البِدعِيِّ الذي هو: صَرْفُ المَعْنَى الظَّاهِرِ إلى معنًى آخر - ، **والمؤولة**: تَخُوضُ فِي هذا التَّأوِيل، **وأما المُفَوضة**: فَتَقِفُ فيه .

وأمَّا عندَ السَّلَف: فيَجِبُ إجراءُ مَعَانِي آياتِ وأحاديثِ الصفاتِ على ظَاهِرِهَا بَلَا تَحرِيفٍ ولا تَعطِيل، ومِن غَيرِ تَمثِيلٍ ولا تَكييف.

يقول الشيخُ عبدُالرزاق البَدْر وفقه الله في [شرحه على الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية]: (وهذه الطريقةُ - طريقةُ التَّفوِيض - خطيرةٌ جدًّا وشَرٌّ على الناس؛ لأن ظَاهِرَ هذه الطريقةِ إِيثَارُ السَّلَامَة، ولكنَّها في الحقيقةِ عَيْنُ العَطَب، يَقولون: "اللهُ أعلَمُ بِمُرَادِهَا، ولا نَخُوضُ فِي مَعَانِيهَا، ولا نَعْتَقِدُ أنَّ لَهَا معنى"، وفِي الوقتِ نَفسِهِ يَعتَقِدُون أنَّ الظَّاهِرَ المُتبَادَرَ ليس مُرَادًا. يعني مثلًا: ﴿ **ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ** ۝٥ ﴾ [طه:٥]، ظَاهِرُ هذا النَّص: إثباتُ الاستواءِ صِفَةً لله. المفوضةُ يُشَارِكُون المُؤولَة: أنَّ الظَّاهِرَ ليس مُرَادًا، ويُشَارِكُونَهم: أنَّه مُوؤل، له تأويل، ليس الظَّاهِرُ مُرَادًا، وله تأويلٌ اللهُ أعلَمُ بتأويلِه. والمُؤولة خَاضُوا فِي التَّأوِيل تَفْصِيلًا، وأولئك قالوا: "إنَّه مُؤولٌ، لكنَّ اللهَ أعلمُ بتأويله". ولهذا يَنبَغِي أنْ يُعلَم أنَّ

المُفَوِّضَةَ مُؤولة؛ وهذه معلومةٌ قَدْ تَكُون غَرِيبَة، المُفوضةُ مُؤولِة؟! مَا هو تُأويلُهُم؟ تأويلٌ إجمَالِي، مِنْ نَاحِيَةِ أَنَّهم يَعتَقِدُون أَنَّ الظَّاهِرَ ليس مُرَادًا، وأَنَّ لَهَا تأويل، لكن لا يَخُوضُون فيه تفصيلًا كالمُؤولة، إِلَّا أَنَّهم يَعتَقِدُون أَنَّ لَهَا تَأويلًا) اهـ.

[٤] عندَ المُفَوضة: مَا جَاء في آياتِ وأحاديثِ الصفاتِ ليست صِفَاتٍ للرَّبِّ ﷻ، وإن زَعَمَ بعضُهم أَنَّه يُسَمِّي هذه النصوصَ نصوصًا للصفات كَمَا تَقَدَّم مِن صَنِيعِ أَبِي يَعلَى وغَيرِه، **وكذلك عندَ المُؤولة**: هي لَيسَت صِفَات.

وأما عندَ السَّلَف: فهي صفاتُ اللهِ على الحقيقةِ بِمَعَانِيها المَعرُوفَة المتبادَرَةِ فِي اللغةِ العربيةِ، وهي كلها غيرُ مَخلُوقة.

[٥] عندَ المُفَوضة: لا يَجوزُ إثباتُ الصفاتِ الاختِيَارِيَّة للهِ المُتَعَلِّقَةِ بمشيئَتِه وقُدرَتِه ﷻ؛ لأنَّ ذلك يَلزَمُ منه حُلُولُ الحَوادِث في ذَاتِ الله. **وكذلك قالَت المُؤولة**. وقد بَنَوا ضَلَالَتَهم تلك في إنكارِ الصِّفَاتِ الاختِيَارِيَّةِ على الأَصلِ الذي أَخَذوه عَن إمَامِهِم أرسطو القَائِل بإثباتِ مُحَرِّكٍ للكَونِ لا يَتَحرَّك!

وأما السَّلَف: فإنَّهم يُؤمنون باللهِ ﷻ وبأنَّه مُتَّصفٌ بِصِفَاتِ الجَمَال ونُعُوتِ الكَمَال، وأنه ﷻ: ﴿ **فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ** ﴾ [البروج:١٦]، وقال: ﴿ **ٱللَّهُ يَفۡعَلُ مَا**

يَشَآءُ ۝٤٠ ﴾ [آل عمران:٤٠]. ومعلومٌ أنَّ الشيءَ الذي لَا يَكُونُ فَاعِلًا إذَا شَاءَ فإنَّه كالأصنَامِ أو الجَمَادَاتِ والأموَات، تعالى اللهُ عَن ذلك عُلُوًّا كَبِيرًا، **كما قال ابنُ تيمية** رحمه الله: (قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْمُعَطِّلُ يَعْبُدُ عَدَمًا وَالْمُمَثِّلُ يَعْبُدُ صَنَمًا) [مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦١)].

لذلك كان حَمَّادُ بنُ زَيدٍ رحمه الله (ت:١٧٩هـ) **يقول**: (مَثَلُ الْجَهْمِيةِ مَثَلُ رجلٍ قيل لَهُ فِي دَارك نَخْلَة؟ قَالَ: نعم. قيل: فلهَا خُوْص؟ قَالَ: لَا. قيل: فلهَا سَعَف؟ قَالَ: لَا. قيل: فلهَا كَرَب؟ قَالَ: لَا. قيل: فلهَا جِذْع؟ قَالَ: لَا. قيل فلهَا أَصْل؟ قَالَ: لَا. قيل: فَلَا نَخْلَة فِي دَارك، هَؤُلَاءِ الْجَهْمِية قيل لَهُم: لكم ربٌّ يتكَلَّم؟ قَالُوا: لَا. قيل: فَلهُ يَد؟ قَالُوا: لَا. قيل: فيَرْضَى ويَغضَب؟ قَالُوا: لَا. قيل: فَلَا ربَّ لكم) [الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٧٧)].

وقال الفُضَيلُ بنُ عِيَاض رحمه الله (ت:١٨٧هـ): (إذا قال لَكَ الجَهْمِيُّ: "أَنَا كَفَرْتُ بِرَبٍّ يَنزِلُ ويَزُول" فقُل: أَنَا أُومِنُ بِرَبٍّ يَفعَلُ مَا يَشَاء) اهـ. [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٥٠٢)، وخلق أفعال العباد للبخاري (ص:٣٦)].

قال ابنُ تيمية رحمه الله: (أَرَادَ الفُضَيلُ بنُ عِيَاضٍ رحمه الله مُخَالَفَةَ الجَهمِي الذي يَقُولُ إنَّه لَا تَقُومُ بِهِ الأفعالُ الاختيارية؛ فَلَا يُتَصَوَّرُ مِنه إتيانٌ ولَا مَجِيءٌ ولَا نُزُولٌ ولا

استواءٌ ولا غيرُ ذلك مِنَ الأفعالِ الاختياريةِ القَائِمَةِ بِهِ) اهـ. [مجموع الفتاوى (٥/ ٣٧٧)].

وقال يَحيى بنُ مَعِين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت:٢٣٣هـ): (إِذَا سَمِعْتَ الجَهْمِيَّ يَقُول: "أَنَا كَفَرْتُ بِرَبٍّ يَنزِل" فقُل: أَنَا أُؤمِنُ بِرَبٍّ يَفعَلُ مَا يُرِيد) اهـ. [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٧٧٦)].

وقال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت:٢٤١هـ): (وللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَرْش، وللعَرْشِ حَمَلَةٌ يَحمِلُونَه، اللهُ عَزَّ وَجَلَّ على عَرْشِه، ولَهُ حَدٌّ، واللهُ أَعْلَمُ بِحَدِّه، يَتَحَرَّك، ويَتكَلَّم، ويَنْظُر، ويَضْحَك، ويَفرَح) اهـ. ["إثبات الحد لله" للدشتي (ص:١٦٦)].

وقال أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد سَمَّت الملائكةُ كلامَ اللهِ كَلَامًا ولَم تُسَمِّهِ خَلْقًا، قَولُه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۝٢٣﴾ [سبأ: ٢٣]. وذلك أَنَّ الملائكةَ لم يَسمَعُوا صوتَ الوَحيِّ مَا بينَ عِيسَى ومُحمَّدٍ ﷺ، وبينَهُمَا كَذَا وكَذَا سَنَّةٍ. فلمَّا أَوحَى اللهُ إلى مُحمَّدٍ ﷺ سَمِعَ الملائكةُ صَوتَ الوَحيِّ كَوقْعِ الحَدِيدِ على الصَّفَا فَظَنُّوا أَنَّه أَمْرٌ مِنَ السَّاعَة، فَفَزِعُوا وخَرُّوا لِوُجُوهِهِم سُجَّدًا، فذلك قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣]. يقول: حتى إذا انجَلَى الفَزَعُ عَن قُلُوبِهِم رَفَعَ الملائكةُ رُءوسَهم فسَأَلَ بعضُهُم بعضًا فقالوا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ ،

ولم يَقُولُوا: مَاذَا خَلَقَ رَبُّكُم) اهـ. [الرد على الزنادقة والجهمية (ص: ١٩٩-١٢٩)].

قلتُ: تأمَّل كلامَ أحمَد في إثباتِ صِفَةِ الكَلَامِ الاختِيَارِيَّة؛ والمَعنَى: أنَّ اللهَ ﷻ تَكلَّم بالإنجيلِ حينَ أوحَى بِهِ إلى جِبرِيلِ في زَمَنِ عِيسَى عليه السلام، فسَمِعَت الملائكةُ الوحيَّ بالإنجِيل، ثُمَّ في الفَترةِ بينَ كَلَامِ اللهِ بالإنجيلِ إلى بِعثَةِ النبيِّ محمدٍ ﷺ لم تَسمَعِ الملائكةُ حتَّى تكلَّم بالقُرآن وأوحَى به إلى جِبرِيلَ فسَمِعَته الملائكةُ، فالله ﷻ يتكلَّم إذَا شَاء، وكَلَامُه كُلُّه صِفَةٌ مِن صِفَاتِهِ غيرُ مَخلُوقٍ من حيثُ أصل صِفَةِ الكَلَامِ الذي لَم يَزَل اللهُ مُتَّصِفًا به ولَم يَنفَكَّ عنه، وكذلك آحاد كلامِهِ المُتجَدد المُتعلِّق بِمَشِيئَتِهِ وقُدرَتِه، والجَهمِيَّةُ بجميعِ فِرَقِهِم يُنكِرُونَ صِفَاتِ اللهِ الاختِيَارِيَّة المُتعلِّقَةِ بِمَشِيئَتِهِ.

لذلك قَال أحمدُ رحمه الله: (إنَّ اللهَ لَمْ يَزَل مُتَكَلِّمًا إذا شَاء) [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:١٣٩)].

قلتُ: والعجيبُ أن يأتِيَ خَالِفٌ قُبُورِيٌّ جَهمِيٌّ مُتَحنَبِل في هذا الزمانِ ويَطعَنُ في نِسبَةِ كتابِ "الرد على الزنادقة والجهمية" للإمام أحمد، وهذا القُبُورِيُّ الأحمَقُ يَعلَم يَقِينًا أنَّ أئمَتَه مِن رُؤوسِ التَّفويضِ كأَبِي يَعلَى، وأَبِي الفَضْلِ التَّمِيمِي، وابنِ عَقِيل يُثبِتُونَ صحةَ نسبةِ هذا الكتاب للإمام أحمد، ولَم يَطعن فيه

أحدٌ قَط لا مِن أهلِ السُّنَّةِ ولا مِن أَهلِ البدع على مَرِّ العُصُور، حتى جَاءَ هذا المُتَخوض الضَّال! فإنه لمَّا رَآى أنَّ مَا في هذا الكِتَابِ يَهدِمُ دِينَه المُحدَث مِن أصلِه، وأنَّه على دِينٍ مُضَادٍّ للإمامِ الذي يَتمسَّح ويَتَستر به، رَاحَ يَخبط خَبْطَ عشواء وأَتَى بالعَجَائِبِ التي يَضحَكُ مِنهَا الثَّكلَى!

ورَوَى الخَلَّالُ في [السنة (٢/ ٣٠٥) ت: عادل آل حمدان]: أخبَرَني يوسُفُ بنُ موسى، **أن أبا عبدِالله – يعني أحمد بن حنبل** – قيل له: (أهلُ الجَنَّةِ يَنظُرُون إلى ربِّهم ﷻ ويُكَلِّمُونَه ويُكَلِّمُهم؟ قَال: نَعَم، يَنظُرُ ويَنظرُون إليه، ويُكلِّمُهم ويُكلِّمونه، **كيف شَاءَ وإذَا شَاء**) اهـ.

وقال الدَّارِمِي رحمه الله (ت:٢٨٠هـ): (الحَيُّ القَيُّومُ يَفعَلُ مَا يَشَاء، ويَتَحرَّكُ إذَا شَاءَ، ويَهبِطُ إذَا شَاء، ويَقبِضُ ويَبسط، ويَقُومُ ويَجلِسُ إذَا شَاء؛ لأنَّ أَمَارَة مَا بَينِ الحَيِّ والمَيِّت: التَّحرُّك، كُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّك لَا مَحَالة، وكُلُّ مَيِّتٍ غَيرُ مُتَحَرِّك لَا مَحَالَة) اهـ. [نقضه على المريسي (ص:٥٢)].

وقال الإمام عبدُالعزيز الكِنَانِي رحمه الله (ت:٢٤٠هـ) في مُناظَرَتِهِ المشهورة لبِشْرٍ المَرِيسِي في حَضرَةِ المَأمون: (إنَّه – يَعني الله – لَمْ يَزَلْ الفَاعِلَ سَيَفعَل، ولَمْ يَزَلِ الخَالِقَ سَيَخلُق؛ لأنَّ الفِعْلَ صِفَةٌ للهِ، يَقدِرُ عَلَيه، ولَا يَمْنَعُهُ مِنْهُ مَانِع) اهـ. [الحيدة

والاعتذار (ص:١٨٤)].

قلتُ: تأمَّل إثباتَ الكِنَانِي لصفات الله الاختيارية كصفة الخلق، وأنه سبحانه يفعلُ متى شَاءَ إذَا شَاءَ، لا يَمنَعُهُ مِنهُ مَانِعٌ.

وقال أبو بكر محمد بن إسحاق ﷺ (ت:٢٧٠هـ): (الذي أَقُولُ بِهِ: إنَّ القرآنَ كَلَامُ اللهِ وَوَحْيُه وتنزيلُه غيرُ مَخلُوق، ومَن قَال: "إنَّ القُرآنَ أو شيئًا منه وعَن وَحيه وتَنزِيلِه مَخلُوق" أو يقول: **"إنَّ اللهَ لَا يَتكَلَّمُ بَعْدَ مَا كَانَ تَكَلَّمَ بِهِ فِي الأَزَلِ"** أو يَقُولُ: "إنَّ أفعالَ اللهِ مَخلُوقَة" أو يقول: "إنَّ القُرآنَ مُحدَث" [١] أو يَقول: "إنَّ شيئًا مِن صفاتِ الذاتِ أو اسمًا مِن أسماءِ اللهِ مَخلوق" : **فهو عِنْدِي جَهمِي يُستَتَاب، فإنْ تَابَ وإلَّا ضُرِبَت عنقه وأُلقِيَ على بعضِ المزابل، هذا مَذْهَبِي ومَذْهَبُ مَنْ رَأيتُ مِن أهلِ الأثَرِ فِي الشَّرْقِ والغَرْبِ مِن أهلِ العِلْم. ومَن حَكَى عَنِّي خِلَافَ هذا: فهو كَاذِب بَاهِت**. ومَنْ نَظَرَ فِي كُتُبِي المُصَنَّفَة فِي العِلْمِ ظَهَرَ لَهُ وبَانَ أنَّ الكُلَّابية - لَعَنَهم اللهُ - كَذَبَةٌ فِيمَا يَحكُون عَنِّي مِمَّا هو خِلَافُ أَصلِي ودِيَانَتِي، قَدْ عَرَفَ أهلُ الشرقِ والغَرْبِ أنَّه لم يُصَنِّف أحدٌ في التَّوحِيدِ وفِي القَدَرِ وفي أُصُولِ العِلْمِ مثلَ تَصنِيفِي، فالحَاكِي خِلَاف مَا فِي كُتُبِي المُصَنَّفَةِ كَذَبَةٌ فَسَقَة)

(١) يريد بـ"المُحدَث" أي: الذي بدأ مِن مخلوق.

اهـ. [مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ١٧٠-١٧١)].

وقال أبو بكر غُلَامُ الخَلَّالِ الحَنبَلِي ﵀ (ت:٣٦٣هـ): (لأَصحَابِنَا – يعني الحنابلة - قَولَان: أحدهما: أَنَّه - أي الله - لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا كالعِلْمِ؛ لأَنَّ ضِدَّ الكَلَامِ الخَرَس، كَمَا أَنَّ ضِدَّ العِلْمِ الجَهْلُ. ومن أصحَابِنَا مَن قَال: قَدْ أَثْبَتَ سُبحانَه لِنَفْسِهِ أَنَّه خَالِقٌ، ولَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا فِي كُلِّ حَال، بَلْ قُلْنَا: إِنَّه خَالِقٌ فِي وَقْتِ إِرَادَتِهِ أَنْ يَخلُقَ، وإِنْ لَم يَكُن خَالِقًا فِي كُلِّ حَالٍ، ولَمْ يَبطُل أَنْ يَكُونَ خَالِقًا، كذلك وإِنْ لَم يَكُن مُتَكَلِّمًا فِي كُلِّ حَالٍ يَبطُلُ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بَلْ هُوَ مُتَكَلِّمٌ خَالِقٌ وإِنْ لَمْ يَكُن خَالِقًا فِي كُلِّ حَالٍ ولَا مُتَكَلِّمًا فِي كُلِّ حَال) اهـ. [درء التعارض (١/ ٢٧٤)].

وقال أبو إسماعيلَ الهَرَوِي الحَنبلي ﵀ (ت:٤٨١هـ): (اعلَمْ أَنَّ اللهَ مُتَكَلِّمٌ، قَائِلٌ، مَادِحٌ نَفْسَه، **وهُوَ مُتَكَلِّمٌ كُلَّمَا شَاءَ**، ويَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَا مَانِعَ لَه ولَا مُكْرِه، والقُرآنُ كَلَامُهُ هو تَكَلَّم بِهِ) اهـ. [درء التعارض (٢/ ٧٦)].

وقال ابنُ حَامِدِ الحَنبلي ﵀ (ت:٤٠٣): (اللهَ فِيمَا لَمْ يَزَل مُتَكَلِّمًا كَيف شَاءَ وكَمَا شَاء، وإِذَا شَاءَ أنزلَ كَلَامَه، وإذَا شَاءَ لَم يُنزِله) اهـ. [مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ١٦٣)].

وقال ابنُ القَيِّم الحنبلي رحمه الله (ت:٧٥١هـ) في [الصواعق المرسلة (٣/ ٩٣٦)]:

(وأما "**حُلُولُ الحَوَادِث**" فيُرِيدُون – يَعنِي الجَهمية – بِه أنَّه - أي الله – لا يَتكَلَّم بِقُدْرَتِه ومَشِيئَتِه، ولَا يَنزِلُ كُلَّ لَيلَةٍ إلى سَمَاءِ الدُّنيَا، ولَا يَأتِي يومَ القِيَامَةِ، ولَا يَجِيءُ، ولَا يَغْضَب بَعْدَ أنْ كَانَ رَاضِيًا، ولَا يَرْضَى بَعْدَ أَنْ كَانَ غَضْبَان، ولا يَقُومُ بِهِ فِعْلٌ البَتَّة، ولَا أمْرٌ مُجَدَّدٌ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ، ولَا يُرِيدُ شَيئًا بَعْدَ أنْ لَم يَكُن مُرِيدًا لَه، ولَا يَقُولُ لَه كُن حَقِيقَةً، ولا استَوَى عَلَى عَرْشِه بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُن مُستَوِيًا عَلَيه، ولَا يَغْضبُ يَوْمَ القِيَامَةِ غَضَبًا لَم يَغضَبْ قبلَه مِثلَه ولَنْ يَغضَبْ بَعْدَهُ مِثْلَه، ولَا يُنَادِي عِبَادَه يومَ القِيَامَة بَعْدَ أنْ لَم يَكُن مُنَادِيًا لَهُم، ولا يَقولُ للمُصَلِّي إذَا قَال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢] حَمِدَنِي عَبدِي، فَإِذَا قَال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣] قال: أَثنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وإذَا قَال: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]، قال: مَجَّدَنِي عَبْدِي، فإن هذه كُلَّها حَوَادِثُ وهُوَ مُنَزَّهٌ عَن حُلُولُ الحَوَادِث. وبعضُهم يَخْتَصِر العِبَارَةَ ويَقُول: "أنا أُنَزِّهه عَن التَّعدد والتَّحدد والتَّجدد". فيَتوهَّم السَّامِعُ الجَاهِلُ بِمُرَادِهِ أنَّه يُنَزِّهه عَن تَعَدُّد الآلِهة وعَن تَحددٍ مُحِيطٍ بِهِ حُدُودٌ وُجُودِيَّة تَحصُرُه وتَحوِيه كتَحددِ البيتِ ونَحوِه وعَن تَجدد إلهِيَّتِه ورُبُوبِيَّتِه. ومُرَادُهُ بالتَّعدد الذي يُنَزِّه عنه: تَعدد أسمائِه وصِفَاتِه، وأنَّه لَا يَسمَع ولَا يُبصِر ولَا يَعلَم شيئًا ولَا يَتكلَّم) اهـ.

* **والرَّدُّ على تَعطِيلِ الجَهمِيَّةِ للصِّفَاتِ الاختِيَارِيَّةِ** بِحِجَّةِ أنَّه يَلزَمُ مِنه حُلُولُ الحَوَادِث بذاتِ الله، مِن ستةِ أوجُهٍ اختِصَارًا:

أولا: إنَّ الذَّاتَ التي لَا تَفعَل: ذاتٌ جَامِدَةٌ مَيِّتَة، كالجَمَادَات، والأصنَام، والأموَات، بَل هي ذاتٌ خَيَالِيَة ذِهنِيَّة لا حقيقةَ لَهَا في الخَارِج.

قال ابنُ القيم رَحِمَهُ اللهُ في [مختصر الصواعق (ص:٤٧٢)]: (وَقَدْ دَلَّ الْعَقْلُ وَالشَّرْعُ عَلَى أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ حَيٌّ فَعَّالٌ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ إِلَّا بِالْفِعْلِ، فَالْفِعْلُ الِاخْتِيَارِيُّ مِنْ لَوَازِمِ الْحَيَاةِ فَالْإِرَادَةُ وَالْمَشِيئَةُ مِنْ لَوَازِمِ الْفِعْلِ، وَلِلْفِعْلِ لَوَازِمُ لَا يَجُوزُ نَفْيُهَا، إِذْ نَفْيُهَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْفِعْلِ الِاخْتِيَارِيِّ، وَلِهَذَا لَمَّا نَفَاهَا الدَّهْرِيَّةُ وَالْفَلَاسِفَةُ نَفَوُا الْفِعْلَ الِاخْتِيَارِيَّ مِنْ أَصْلِهِ) اهـ.

ثانيا: أن اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُول عَن نفسِه: ﴿ **إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾** ﴾ [البروج:١٢-١٥]. وقال سبحانه: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ** ﴾ [الحج:١٨]. فنَقُول: اللهُ فَعَّال لِمَا يُرِيدُ، ويَفعَلُ مَا يَشَاء، فصَدَقَ اللهُ وكَذَبَ الجَهمِيَّة؛ فلَا أَحَدَ يَصِفُ اللهَ بأوضحَ مِمَّا وَصَفَ اللهُ نفسَه.

ثالثا: أنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ يُمِرُّون صِفَاتِ الله الثابتةَ في الكتابِ والسُّنَّةِ كَمَا

جاءَت ويَفهَمُون مَعَانِيهَا كَمَا فَهِمَهَا الرسولُ ﷺ وأصحابُهُ بلغةِ التَّنزِيلِ، وتَنقَسِمُ هذه الصِّفَاتُ إلى صِفَاتٍ ذَاتية، وصفاتٍ فعلية، وصفاتٍ ذاتية فِعلِية:

فالصفات الذاتية: هي الصفاتُ القائمةُ بذاتِ الله التي لَم يَزَل ومَا زَالَ اللهُ مُتصفًا بها، وجميعُ صِفَاتِ اللهِ غَيرُ مَخلُوقة؛ لأنَّ الصفاتِ تَابِعَةٌ للمَوصُوف.

وأما الصفاتُ الفِعلِيَّة: فهي صفاتُ الله الاختيارية ﷻ المُتَعَلِّقَةُ بمشيئتِهِ، ولَا يَفعَلُ شيئًا إلا لِحِكمَةٍ بَالِغَة، عَلِمَهَا مَن عَلِمَهَا وجَهِلَهَا مَن جَهِلَهَا.

من ذلك مَا جَاء في حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ الطَّوِيل، إذَا جَاءَ النَّاسُ إلى الأنبِيَاءِ، يَقولُون لهم: «**إنَّ رَبِّي غَضِبَ اليومَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، ولَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ**»[1].

أي: إنَّ اللهَ ﷻ سيَغضَبُ غَضَبًا يومَ القِيَامةِ لَمْ يَغضَب قبلَه مِثْلَه ولَن يَغضَب بَعدَه مِثلَه، وهذا دليلٌ صَرِيح عَلَى صِفَةِ الغَضَبِ المُتجددة المُتعلِّقَةِ بمشيئةَ اللهِ.

وأما الصفاتُ الذاتيةُ الفِعلِيَّة: فَهِيَ الصفاتُ التي تَكُونُ ذاتيةً قديمةً في أصلِهَا ونَوعِهَا، وتَكُونُ فِعلِيةٌ باعتبارِ آحَادِهَا وتَجدُّدِهَا، ويتعلق ذلك بمشيئتِهِ وقُدرَتِه

(١) تقدم تخريجه.

سبحانه، فإنَّه يَفعَلُهَا متَّى شَاء، إذا شَاء، وجميعُ هذه الصِّفَاتِ غيرُ مَخلُوقة؛ لأنَّ الصفةَ تَابِعَةٌ للمَوصُوف.

ومِن ذلك صِفَةُ الرَّحمَة، فاللهُ مُتَّصِفٌ بالرَّحمَة، لَم يَزَل مُتَّصفًا بالرَّحمَة منذُ الأَزَل، ومِن أسمَائِهِ الرَّحمَن الرَّحيم، وهذه صِفَةٌ ذَاتِيَّة، وهو يَرحَمُ مَن يَشَاءُ مِن عِبَادِه متى شاء إذا شاء، هذه صِفَةٌ فِعلِيةٌ باعتِبَارِ آحَادِهَا، كَمَا قَال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [التوبة:٧١].

وكذلك صفةُ الكلام، فاللهُ مُتَّصِفٌ بالكَلَامِ منذُ الأَزَل، ومَا زَالَ مُتَّصِفًا بِهِ، وهذه صِفَةٌ ذَاتِية، وهو يتكلَّم متَّى شَاء، إذا شَاء، وهذه صفةٌ فعليةٌ باعتبارِ آحَادِ الكَلَام تتعلقُ بمشيئته، فتكلَّمَ بالتَّورَاة، ثُمَّ تَكَلَّمَ بالإِنجِيلِ، ثُمَّ تكلَّم بالقُرآن، وكَلَّم موسَى تَكلِيمًا، وكَلَّم اللهُ نَبِيَّنَا محمدًا ﷺ في رِحلَةِ المِعرَاج، تكلَّم بكلامٍ على الحَقِيقَة، بصوتٍ وحَرف.

وقد كانَ الإمامُ ابنُ خُزَيمَة في رَدِّه على الكُلَّابِيَّةِ المُنكِرِينَ للصِّفَاتِ الاختِيَارِيَّة يُدَوِّنُ فِي الدَّفَاتِرِ، ولَقَّنَ فِي الكَتَاتِيبِ، ونَقَشَ فِي المَحَارِيبِ: (إنَّ اللهَ مُتكَلِّمٌ، إنْ شَاءَ تَكَلَّم، وإنْ شَاءَ سَكَتَ). [درء التعارض (٢/ ٧٦)].

رابعا: أنَّ هذه المُقَدِّمَاتِ عندَ الجَهميةِ وقُولُهُم بنَفْيِ حُلولِ الحَوادِثِ:

مُقدِّمَاتٌ بَاطِلَةٌ ليسَت شَرعِيَّة، لم تَرِد في الكتابِ ولا في السُّنَّة ولَا تكَلَّم بِهَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَة ولا التَّابِعِين ولَا مَن جَاءَ بعدَهم مِنَ القُرُونِ الثلاثةِ المُفضَلَّة، بل هذا عَيْنُ دِينِ فَلَاسِفَة اليُونَان القَائِلِين: "أنَّ اللهَ لا يَتَغيَّرُ ولا يَتَحرَّكُ" وكَمَا قَالَ أرِسطُو: "إن المُحَرِّك للكَونِ لا يَتَحرك" فتلقَّفَهَا الجَهمِيَّةُ مِنهم وسَمَّوها: "نَفْيَ حُلولِ الحَوادِثِ".

خامسا: أن يُقَالَ لهؤلاءِ الجَهميةِ أنَّ الذي يَفعَلُ باختِيَارِهِ ومَشِيئَتِهِ وقُدرَتِهِ أكملُ مِمَّن لا يَفعَل، أو يَفعَلُ بغيرِ اختِيَارِهِ ومَشِيئَتِه وقُدرَتِه، فإذا كان الإنسانُ وكثيرٌ مِنَ المَخلُوقَات يَتَّصِفُونَ بِصِفَاتِ الأفعالِ الاختِيَارِيَّة، فالخَالِقُ العظيمُ أَولَى بهذا الكَمَالِ الذي لا نَقْصَ فيهِ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوه، قال تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ**﴾ [النحل:٦٠].

سادسا: قَد كانَ أئمةُ السَّلَفِ مُتَّفِقِينَ على القَولِ بِأَنَّ: (**القُرآنَ كَلَامُ اللهِ غَيرُ مَخلُوق، مِنه بَدَأَ وإليه يَعُود**)، وقولُهم: (**مِنه بَدَأَ**) دَلِيلٌ على فَهمِهِم لِصِفَةِ الكَلَامِ الاختِيَارِيَّة، فإنَّه مُحدَثٌ بِمَعنَى أنَّه بَدَأَ مِن الله، ولم يَبْدَأ مِن مَخلُوق، تَكَلَّمَ اللهُ به ابتداءً، بِصَوتٍ وحَرف، ولا يَكُونُ الكَلَامُ بِصَوتٍ وحَرفٍ إلا إذا كَانَ مُتجَدِّدًا اختِيَارِيًّا مُتعَلِّقًا بمشيئةِ اللهِ تعالى.

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رحمه الله (ت:١٩٨هـ): (سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ، مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ سَنَةً يَقُولُ: جَالَسْتُ النَّاسَ – يعني الصحابة والتابعين – أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ سَنَةً فَسَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ: "مَا دُونَ اللهِ فَهُوَ مَخْلُوقٌ، إِلَّا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ") اهـ. [الإبانة الكبرى (٦/ ٧)].

قال الفَضْلُ بن دُكَين رحمه الله (ت:٢١٩هـ): (الْقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ، لَا يَئُولُ إِلَى خَالِقٍ وَلَا مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ، هَذَا الَّذِي لَمْ نَزَلْ عَلَيْهِ وَلَا نَعْرِفُ غَيْرَهُ) اهـ. [الإبانة الكبرى (٦/ ٣٦)].

وقال الإمامُ أحمد رحمه الله: (قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ** ۝٦ ﴾ [التوبة: ٦]، فَجِبْرِيلُ سَمِعَهُ مِنَ اللهِ، وَسَمِعَهُ النَّبِيُّ مِنْ جِبْرِيلَ، وَسَمِعَهُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ مِنَ النَّبِيِّ فَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَلَا نَشُكُّ وَلَا نَرْتَابُ فِيهِ، وَأَسْمَاءُ اللهِ فِي الْقُرْآنِ وَصِفَاتُهُ، وَالْقُرْآنُ مِنْ عِلْمِ اللهِ، وَصِفَاتُهُ مِنْهُ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ كَافِرٌ، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ) اهـ. [الإبانة الكبرى (٦/ ٣٢)].

* **وعندَ التَّحقِيق**: يتضحُ أنَّ المُفَوِّضَةَ فرقةٌ مِن فِرَقِ الأَشعَرِيَّة؛

فقد صَرَّحَ أبو الحَسَن الأشعَري بمذهَبِ تَفوِيضِ مَعَانِي الصِّفَاتِ كَمَا فِي كتابه [رسالة إلى أهل الثَّغْر (ص:٢٣١)]: (وأجمَعوا على أنَّه ﷻ يَجِيءُ يومَ القيامةِ والمَلَكُ صَفًّا صَفًّا لِعَرْضِ الأُمَمِ وحِسَابِهَا وعِقَابِهَا وثَوَابِهَا، فيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءَ مِنَ المُذنِبِين، ويُعذِّبُ مَن يَشَاءَ كَمَا قَال. وليس مَجِيئُه حركةً ولا زوالًا، وإنَّما يَكونُ المَجِيءُ حركةً وزوالًا إذا كان الجَائِي جِسْمًا أو جَوهَرًا. فإذا ثَبَتَ أنَّه ﷻ ليس بِجِسْمٍ ولَا جَوهَرٍ، لم يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مجيئُه نَقْلَةً أو حركةً، إلَا تَرَى أنَّهم لا يُرِيدُون بِقَولِهِم: "جَاءَت زيدًا الحُمَّى" أنها انتَقَلَت إليه، أو تَحَرَّكَت مِن مكانٍ كانت فيه، إذْ لَم تكُنْ جِسْمًا ولا جوهرًا، وإنَّما مَجِيئُهَا إليه وُجُودُهَا بِهِ. وأنَّه ﷻ يَنزِلُ إلى السَّمَاءِ الدُّنيا، كما رَوَى النبيُّ ﷺ، وليس نُزُولُه نَقْلةً؛ لأَنَّه ليس بِجِسْمٍ ولا جَوهَر، وقد نَزَلَ الوحيُّ على النبيِّ ﷺ عِنْدَ مَن خَالَفَنَا) اهـ.

قلتُ: نَفْيُه للحركةِ والزَّوال عن صِفَتَي المَجِيءِ والنُّزُولِ مِن طُرُقِ الجَهمِيَّة – مِن المُفَوِّضَةِ والمُحَرِّفَةِ – في تعطيلِ الصفاتِ الفِعلِيَّةِ الاختِيَارِيَّة.

وقد أنكَرَ الإمامُ أحمدُ على الجهمية ذلك، فقال: (قَد أعظَمْتُم على اللهِ الفِرْيَةِ، حِينَ زَعَمْتُم أنَّه لَا يَتكلَّمُ فشَبَّهتُمُوه بالأصنَامِ التي تُعبَدُ مِن دُونَ اللهِ؛ لأنَّ

الأصنَامَ لَا تتكلَّم، **ولَا تَتَحرَّك ولَا تَزُولُ مِن مَكَانٍ إلى مَكَان**) اهـ. [كتاب الرد على الزنادقة والجهمية (ص:١٣٨)]

وسيأتي مَزِيدُ بيانٍ حَولَ ألفاظِ: "الحَرَكة" و "الزَّوَال" و "الانتِقَال" و "الجِسْم" و "الجَوهر" إن شاء الله.

وقال أبو سُلَيمَان الخَطَّابي الأشعري (ت:٣٨٨هـ) في [أعلام الحديث (٣/ ١٩٣٠)] عندَ كلامه عن حديث: «**يَكشِفُ رَبُّنَا عَن سَاقَيه**»: (قلتُ: وهذا الحديثُ مِمَّا قد تهيَّبَ القولَ فيه شُيُوخُنا، فأجرَوه على ظَاهِرِ لَفْظِه، ولم يَكشِفُوا عن بَاطِنِ مَعْنَاه على نَحْوِ مَذهَبِهِم في التَّوقف عَن تَفسِير كُلِّ مَا لَا يُحِيطُ العلمُ بِكُنْهِهِ في هذا الباب) اهـ.

وقد بَيَّنَ أبو بكر البَيهَقِي الأشعري (ت:٤٥٨هـ) أَنَّ مَذهَبَهم يَرتَكِزُ على وَجهَين:

الأول: تَفوِيض المَعنى.

والثاني: تحريف الصِّفَاتِ، ويُسَمُّونَه تأويلًا.

قال أبو بكر البَيهَقِي الأشعَرِي في كتابه [الاعتقاد (ص:٥٧)] وهو يَتكلَّم عَن

صفةِ الاستواء: (وأصحابُ الحَدِيثِ فِيمَا وَرَدَ به الكتابُ والسُّنَّةُ مِن أمثالِ هذا، ولَم يَتَكَلَّم به أَحَدٌ مِن الصحابةِ والتابعين في تأويلِه على قِسْمَين:[١]

مِنهُم مَن قَبِلَه وآمَنَ به ولَم يُؤوله، **وَوَكل عِلْمَه إلى الله**، ونَفَى الكَيفِيَّة والتَّشبِيه عنه.

ومِنهُم مَن قَبِلَه وآمَنَ بِهِ وحَمَلَه على وَجْهٍ يَصلُحُ استعمالُه في اللُّغة، ولَا يُنَاقِضُ التَّوحِيد.

وقد ذَكَرنا هَاتَين الطَّرِيقَتَين في كتاب "الأسماء والصفات" في المسائِلِ التي تَكلَّموا فِيهَا في هذا الباب. وفي الجُملةِ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أنَّ استواءَ اللهِ ﷻ ليسَ باستواءِ اعتدالٍ عن اعوِجَاج، ولا استقرارٍ في مَكَان، ولا مُمَاسَّة لِشَيءٍ مِن خَلْقِه، لكنَّه مُستَوٍ على عَرشِهِ كَمَا أخبرَ بِلَا كَيف، بِلَا أَين، بَائِنٌ مِن جَمِيعِ خَلْقِه، وأنَّ إِتيَانَه ليس بإتيَانٍ مِن مكانٍ إلى مكان، وأن مَجِيئَه ليسَ بِحَرَكَة، وأنَّ نُزُولَه ليسَ بِنَقْلَة) اهـ.

وأما أبو المَعَالِي الجُوَينِي الأشعَرِي المُلَقَّب بإمامِ الحَرَمَين (ت:٤٧٨هـ)، فقد

---

(١) هذا جَهْلٌ قَبِيحٌ أو كَذِبٌ صَرِيحٌ على السَّلَفِ وأصحَابِ الحَدِيث، وقد تَقَدَّمَ نَقْلُ أقوالِهِم الكثيرة في إثبَاتِ مَعَانِي الصِّفَات.

كان أولَ أمرِه على مَذْهَبِ التَّحرِيفِ والتَّأوِيل، ثم رَجَعَ عنه في آخِرِ أمرِهِ وقَالَ بالتَّفوِيضِ زَاعِمًا أنه مَذهَب السَّلَف.

قال الجُوَيني الأشعري في [الرسالة النظامية (ص:٢٣)]: (قد اختَلَفَ مَسَالِكُ العُلَماءِ في الظواهِرِ التي وَرَدَت في الكتابِ والسُّنَّة، وامتَنَعَ على أهلِ الحَقِّ فَحَواهَا وإجراؤها على مُوجِبِ ما تُبرِزُهُ أفهامُ أربابِ اللِّسَانِ مِنهَا، فرَأَى بعضُهم تأويلَها، والتزَمَ هذا المنهجَ في آيِ الكتاب، وفيما صَحَّ من سُنَنِ النبيِّ ﷺ، وذَهَبَت أئمةُ السَّلَفِ إلى الانكِفَافِ عن التَّأوِيلِ **وإجراءِ الظواهِرِ على مُرَادِهَا، وتَفوِيضِ مَعَانِيهَا إلى الرَّبِّ ﷻ**. والذي نَرتَضِيه رَأيًا ونَدينُ اللهَ به عَقْدًا اتباعُ سَلَفِ الأُمَّة، فالأَولَى الاتباعُ وتَرْكُ الابتِدَاع. والدليلُ السَّمْعِيُّ القَاطِعُ في ذلك: إنَّ إجماعَ الأُمَّةِ حُجَّةٌ مُتَّبَعَة، وهو مُستَنَدُ مُعْظَمِ الشَّرِيعة، وقد دَرَجَ صَحْبُ رسولِ اللهِ ﷺ على تَرْكِ التَّعَرُّضِ لِمَعَانِيهَا، ودَرْكِ مَا فيها وهُم صَفْوَةُ الإسلامِ المُستَقِلُّون بأعباءِ الشَّرِيعَة، وكانوا لا يَأْلُون جهدًا في ضَبْطِ قواعِدِ المِلَّةِ والتَّواصِي بِحِفْظِهَا، وتعليمِ الناسِ مَا يَحتَاجُون إليه منها، فلو كان تأويلُ هذه الظواهِرِ مَسُوغًا أو مَحتُومًا، لأوشَكَ أن يكون اهتمامُهُم بِهَا فوقَ اهتمامِهِم بفروعِ الشَّرِيعة، فإذا تصرم عصرُهم وعصرُ التابِعِين على الإضرابِ عَن التَّأوِيل، كان ذلك قَاطِعًا بأنه الوَجْهُ المُتَّبَع، فَحَقٌّ

على ذِي الدِّينِ أن يَعتَقِدَ تَنَزُّهَ البَارِي عن صِفَاتِ المُحدَثِين [(١)]، ولا يَخُوض في تَأوِيلِ المُشكلات، ويَكِلَ مَعنَاهَا إلى الرَّبِّ، فليجرِ آيةَ الاستواءِ والمَجِيءِ وقولَه: ﴿ **لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ [ص:٧٥]، ﴿ **وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ** ﴾ [الرحمن:٢٧]، ﴿ **تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا** ﴾ [القمر:١٤]، وما صَحَّ مِن أخبارِ الرَّسُولِ كَخبر النُّزولِ وغيرِه على ما ذَكَرنا) اهـ.

وأما أبو حَامِد الغَزَالي الأشعري (ت:٥٠٥هـ)، فإنه رَمَى أهلَ السُّنَّةِ والجَمَاعة بالـ"حَشْوِيَة الرِّعَاع الجُهَّال الضُّلَّال!" لأنهم يُمِرُّونَ النصوصَ الوارِدَةَ في الصفاتِ الإلهية على ظاهرها ويُثبِتُون مَعَانِيَهَا الظاهِرَةَ المُتَبادرة على ما هي عليه، وأوجب على العَوَامَ اتِّبَاعَ مذهَبِ التَّفوِيضِ والتجهيل، وزَعَمَ أنَّ هذا هو مذهبُ السَّلَف، وبَيَّنَ أنَّ مذهب التَّأوِيل والتَّحرِيف خَاصٌّ بالعُلَمَاء! فأعطَى الضوءَ الأخضَر لِمَن يُسَمِّيهِم "علماء" بالعَبَثِ واللَّعِبِ في آياتِ وأحاديث الأسمَاءِ والصفات تحريفًا وتَعطِيلًا، وأتَى بتَقسِيمَاتٍ بِدعيَّةٍ ضَالَّةٍ مَا أنزَلَ اللهُ بها مِن سُلطَان.

قال أبو حامد الغزالي الأشعري في [إلجَام العَوَام عن علم الكلام (ص: ٥١-٥٦-

(١) الكُلَّابِيَّةُ وسَائِرُ الأشعرية يُعطِّلُون صِفَاتِ اللهِ الفِعْلِيَّة الاختيارِيَّةِ بحُجَّةِ أنَّ إثباتَها يَلزَمُ منه حُلُول الحَوَادِث في الله، ولذلك يقولون أنّهم يُنَزِّهون اللهَ عَن صِفَاتِ "المُحدَثين" وليس "المخلوقين"، وسيأتي مزيدُ بيانٍ في ذلك.

٦٦-٧٤)]: (أما بعد، فقد سَأَلْتَنِي – أرشَدَكَ اللهُ – عن الأخبارِ المُوهِمَةِ للتَّشبيهِ عندَ الرِّعَاعِ والجُّهَالِ مِنَ الحَشْوِيَّةِ الضُّلَّال، حيثُ اعتقَدوا في اللهِ وصِفَاتِهِ ما يَتَعَالَى ويَتَقَدَّس عنه، مِنَ الصُّورَة، واليَد، والقَدَم، والنُّزُول، والجُلُوس على العَرْش، والاستِقرَار، ما يَجرِي مَجرَاه، مِمَّا أَخَذُوه مِن ظَوَاهِر الأخبار وصُوَرِهَا، وأنَّهم زَعَمُوا أنَّ مُعْتَقَدَهم فيه معتقدُ السَّلف. وأردتُ أن أشرَحَ لَكَ اعتقادَ السَّلَف، وأَن أُبَيِّنَ مَا يَجِبُ على عُمُومِ الخَلْقِ أن يَعتَقِدُوه في هَذه الأخبار... اعلَمْ أنَّ الحَقَّ الصَّرِيحَ الذي لَا مِراءَ فيه عندَ أَهلِ البَصَائِرِ هو مذهبُ السَّلَف، أَعنِي مَذْهَبَ الصحابةِ والتَّابِعِين. وها أَنَا أُورِدُ بَيَانَه وأُبَيِّنُ بُرْهَانَه، فأقول: حقيقةُ مَذْهَبِ السَّلَفِ – وهو الحَقُّ عِندَنَا – أنَّ كُلَّ مَن بَلَغَه حديثٌ مِن هذه الأحاديثِ مِن عَوَامِ الخَلْقِ يَجِبُ عليه فيها سبعةُ أُمور: التَّقدِيس، ثم التَّصدِيق، ثم الاعتِرَافُ بالعَجْز، ثم السُّكُوت، ثم الإمسَاك، ثم الكَفُّ، ثم التَّسلِيمُ لأَهلِ المَعْرِفَة. أما التَّقدِيسُ: فأَعنِي به تنزيهَ الرَّبِّ تعالى عَن الجِسْمِيَّةِ وتَوَابِعِهَا. وأما التَّصدِيق: فهو الإيمانُ بِمَا قاله ﷺ وأنَّ مَا ذَكَرَه حَقٌّ، وهو فِيمَا قَالَه صَادِق، وأنَّه حَقٌّ على الوَجْهِ الذي قَالَه وأَرَادَه. وأما الاعترافُ بالعجز: وهو أن يقرَّ بأنَّ معرفةَ مُرَادِهِ ليسَت على قَدْرِ طَاقَتِه، وأن ذلك ليس مِن شَأنِه وحِرْفَتِه. **وأما السُّكُوت: فأن لَا يسأَلَ عَن مَعْنَاه، ولا يَخُوضَ فيه، ويعلمَ أنَّ سؤالَه عنه بدعة، وأنه في خوضه فيه مُخَاطِرٌ بدينه، وأنَّه**

يُوشِكُ أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر! وأمَّا الإمساك: فأن لا يَتَصَرَّفَ في تلك الألفاظِ بالتَّصرِيفِ والتبديلِ بِلُغَةٍ أُخرى، والزيادةِ فيه، والنُّقْصَانِ منه، والجَمْعِ والتَّفرِيق، بل لا يَنطِقُ إلا بذلك اللفظ، وعلى ذلك الوَجْهِ من الإيرَادِ والإعرَابِ والتَّصرِيفِ والصِّيغَة. وأما الكَفُّ: فأن يَكُفَّ بَاطِنَه عن البحثِ عنه والتفكيرِ فيه. وأما التسليمُ لأهلِ المَعرِفة: فأن لا يعتقدَ أن ذلك إنْ خَفِيَ عنه لِعَجْزِه فقد خَفِيَ على رسولِ اللهِ ﷺ، أو على الأنبياء، أو على الصِّدِّيقِينَ والأولياء. فهذه سَبْعُ وظائِفَ اعتَقَدَ كَافَّةُ السَّلَفِ وجوبَها على كُلِّ العَوَام، لَا ينبغي أن يُظَنَّ بالسَّلَفِ الخِلَافَ في شيءٍ منها... إلى أن قال: وليَعتقدْ بعدَه أنَّه – أي الوصف الوَارِد – عبارة عَن معنًى مِن المَعَانِي، ليسَ بِجِسم، ولا عَرَض في جِسْم، يَلِيقُ ذلك المَعنَى باللهِ تعالى. فإن كان لا يَدرِي ذلك المَعنَى ويَفهَمُ كُنْهَ حقيقَتِه، فليس عليه في ذلك تكليفٌ أصلًا؛ فمعرفةُ تأويلِه ومَعْنَاهُ ليس بواجبٍ عليه، بل واجبٌ عليه أنْ لا يخوضَ فيه كَمَا سيأتي... إلى أن قال: **أمَّا التصريف الثاني: التَّأويلُ: وهو بيانُ مَعْنَاه بعدَ إزالةِ ظَاهِرِه**، وهذا إمَّا أن يَقَع مِن العَامِيِّ نفسِه، أو مِن العَارِفِ مع العَامِي، أو مِن العارف مع نفسِه بينَه وبينَ رَبِّه... إلى أنْ قال: فإنْ قِيلَ: فقد فَرَّقتُم بينَ التَّأويلِ المَقطُوعِ والمَظنُون، فبماذا يحصلُ القَطْعُ بصحةِ التَّأويل؟ قلنا: بأمرين: أحدهما: أن يكونَ المَعنَى مقطوعًا ثبوتُهُ للهِ تعالى

كفوقِيَّة المَرْتَبَة. الثاني: أنْ لا يكونَ اللفظُ مُحتَمِلًا إلا لأمرَين. وقد بَطَلَ أحدُهُمَا وتَغَيَّر الثاني، مثاله قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام:١٨]، **فإنه إنْ ظَهَرَ في وَضْعِ اللِّسَانِ أنَّ الفَوْقَ لا يَحتَمِلُ إلا فوقيةَ المَكَانِ أو فَوقيةَ الرُّتْبَة، وبَطَلَ فوقيةُ المكانِ لِمَعرِفَةِ التَّقدِيس، لم يَبْقَ إلا فوقيةُ الرُّتْبَة!** (١)) اهـ.

وبَيَّنَ أبو زكريا النَّووي الأشعري (ت:٦٧٦هـ) أنَّ علماءَهم لهم قَولَانِ في نُصُوصِ الصِّفَات: الأول: التَّجهِيلُ وتَفوِيضُ المَعَانِي، ونَسَبَه للسَّلَفِ زُورًا، وقال: هو أَسلَم، والثاني: التَّحرِيفُ المُسَمَّى بالتَّأوِيل، وأجَازَه للمُتكلِّمِين!

فقال النووي الأشعري في [شرح مسلم (٣/ ١٩)] عندَ كَلَامِهِ على حديثِ الرُّؤيَة: (اعلَم أنَّ لأَهلِ العِلْمِ في أحاديث الصِّفَاتِ وآياتِ الصِّفَاتِ قَولَين:

أحدهما: وهو مذهبُ مُعظَمِ السَّلَفِ أو كُلِّهم: **أنَّه لَا تُتكَلَّمُ في مَعنَاهَا**، بل يقولون: يَجِبُ علينا أن نُؤمِنَ بِهَا ونَعتَقِدَ لها مَعنًى يَلِيقُ بجَلَالِ اللهِ وعَظَمَتِهِ (٢)، مع

---

(١) عَطَّلَ عُلُوَّ اللهِ تعالى على خَلْقِهِ بِذَاتِهِ لأجلِ أنَّه يَرَى أنَّه ليس أمرًا قطعيًّا! نسأل اللهَ العافية والسلامة..

(٢) يَقُول المُفَوِّضَةُ: إنَّ المَعنَى الظَّاهِر المُتَبَادَر إلى الذِّهن لنُصُوصِ الصِّفَاتِ غيرُ مُرَاد، وأمَّا المَعنَى المُرَادُ فاللهُ أعلَمُ بِهِ، لذلك يقولون: "نؤمنُ بِهَا على مُرَادِ الله"؛ فالوَجْهُ هو ليسَ الوجهَ المَعرُوف لِكُلِّ أَحَد، واليَدُ ليسَت اليَدَ المَعرُوفَة لِكُلِّ أَحَد، والسَّاقُ ليسَت الساقَ المَعرُوفَة لِكُلِّ أَحَد، والعَينُ ليسَت العَينَ المَعرُوفَة لِكُلِّ أَحَد، بَل هِيَ أشياءُ مجهولةُ المَعَانِي لَنَا!!

اعتِقَادِنَا الجَازِمِ بأنَّ اللهَ تعالى ليسَ كَمِثله شيء، وأنَّه مُنَزَّهٌ عَن التَّجسِيمِ والانتِقَالِ والتَّحَيُّز في جِهَة، وعَن سَائِر صفاتِ المَخلُوقِين. وهذا القولُ هو مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ المُتكَلِّمِين، واختَارَه جماعةٌ مِن مُحققِيهِم، وهو أَسلَم.

والقول الثاني: وهو مَذْهَبُ مُعْظَمِ المُتكَلِّمِين: أنَّها تُتَأَوَّلُ على مَا يَلِيقُ بِهَا على حسب مَوَاقِعِهَا. وإنَّما يَسُوغُ تَأوِيلُها لِمَن كان مِن أهلِه، بأنَّ يَكُونَ عَارِفًا بِلِسَانِ العَرَب، وقَواعِد الأُصُول والفُرُوع، ذَا رِيَاضَةٍ في العِلْم!) اهـ.

وقَدْ نَصَّ صاحِبُ "جوهرة التوحيد" **إبراهيمُ اللَّقَّانِي الأَشعَري** (ت:١٠٤١هـ) على أنَّ مذهَبَ الأشعرِيَّة يَجُوز فيه التأويلُ، ويُسَمُّونَه "مذهبَ التَّنزِيه"، وهو في الحقيقةِ مذهبَ أسيَادِهِم الجهميةِ المُعتزلة المَرِيسِيَّة، فهم كَمَا قال ابنُ تيمية: "مخانيث المعتزلة"، ويَجُوز في مذهبهم أيضًا التفويض، ويُسمونَه افتراءً على اللهِ وعَلَى رَسُولِه والمؤمنين بـ"مذهبِ السَّلَف" ، وكَذَبُوا، فالسلف براءٌ منهم ومِن مَذهَبِهِم الفَاسِد، وهم بُرَءَاءُ مِنَ السلف.

قال صاحِبُ الجَوهَرة: (وكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشبِيهَا ... أَوِّلهُ أو فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا).

قال ابنه عبدالسلام بن إبراهيم اللَّقَّاني (ت:١٠٧٨هـ) في [شَرحِهِ على جَوهرة

توحيدهم (ص:١٣١-١٣٢)]: ("وكُلُّ نَصٍّ" : أي لفظٍ نَاصٍّ وَرَدَ في كتابٍ أو سُنَّةٍ صحيحةٍ. "أَوْهَمَ التَّشبِيهَا" : باعتبارِ ظَاهِرِ دِلَالَته: أي أَوقَعَ في الوَهْمِ صِحَّةَ القَولِ بِه... إلى أنْ قال: "أَوِّلْهُ" : وُجُوبًا بأن تَحمِلَه على خِلَافِ ظَاهِرِه، والمُرَاد: أَوِّلْهُ تفصيلًا مُعَيِّنًا فيه المَعنَى الخَاص، آخذًا مِن المُقَابِلِ الآتِي كَمَا هو مُختَارُ الخَلَفِ مِنَ المُتَأَخِّرِين... ثم ذَكَرَ أمثلةً على تحريفِ الصِّفَاتِ عندَهم، إلى أَن قال: وأَشَارَ إلى تَنَوُّعِ الخلافِ بِقَولِه: "أو فَوِّضْ" : عِلْمَ المَعنَى المرادِ مِن ذلك النَصِّ تفصيلًا إليه تعالى، وأَوِّله إجمالًا كَمَا هو طريقُ السَّلَف. "وَرُمْ" : أي اقصُد واعتَقِد مع تفويضِ عِلْمِ ذلك المَعنَى. "تنَزِيهًا" : له تعالى عَمَّا لا يَلِيقُ به؛ فالسَّلَف يُنزِّهُونَه سبحانه عَمَّا يُوهِمُهُ هذا الظَاهِرُ مِنَ المَعنَى المُحَال، ويُفَوِّضُون عِلْمَ حقيقتِهِ على التَّفصِيلِ إليه تعالى، مع اعتقادِ أنَّ هذه النصوصَ مِن عندِه سبحانه. فَظَهَرَ مِمَّا قَررنَا اتفاقُ السَّلَفِ والخَلَفِ على تَنزِيهِهِ تعالى عَن المَعنَى المُحَالِ الذي دَلَّ عليه ذلك الظَّاهِرُ، وعلى تَأويلِه وإخرَاجِه عَن ظَاهِرِه المُحَال، وعلى الإيمانِ بأنَّه مِن عندِ الله، جَاءَ به رسولُ اللهِ ﷺ، لكنَّهم اختَلَفوا في تَعيينِ مَحْمَلٍ لَه معنًى صَحِيح، وعَدَمِ تَعيينِه [1]) اهـ.

(١) أي سواء حَرَّفوا أو فَوَّضوا فإنَّ الجهمية مُجمِعُون على أنَّ المَعنَى الظَّاهِرَ له تأويلٌ، لكنَّ المُفَوِّضَةَ أمسَكُوا عَنه، وأمَّا المُؤولةُ فقَد خَاضُوا فيه.

ويقولُ الأشعَري أحمدُ الدَّرْدِير (ت: ١٢٠١هـ): (إنَّ طَرِيقَ السلفِ أسْلَم، وطريقُ الخَلَفِ أعلَم) اهـ. [شرح الخريدة البهية (ص:٤٣)].

ومُرَادُه مِن "طريقة السلف" هو: تفويضُ معانِي الصفاتِ وعَدَمُ اعتقادِ مَا ظَهَرَ منها، وهذا كذبٌ وافتِرَاء، بل طريقُ السلفِ: هو طريقُ الإثباتِ ومعرفةُ مُرَادِ الآيات، وهو أسلَمُ وأعلَمُ وأحكَم مِن طَرِيقِ الخُلُوف الذي نبَذُوا كتابَ اللهِ وسنة رسوله وَرَاءَ ظُهُورِهم.

وكَذَا الحَالَ عندَ جَهمِيَّةِ المَاتُرِيدِيَّة، فإنَّهم يَرَون التَّفوِيضَ مذهبًا ثانيًا سائغًا مع مذهبِ التَّأوِيل.

قال أبو مَنصُور المَاتُرِيدِي (ت:٣٣٣هـ) في كتابه المُسَمَّى [التوحيد (ص:٧٤)]: (فيَجِبُ القَولُ بالرَّحمن على العَرْشِ استوَى عَلَى مَا جَاءَ به التَّنزِيل، وثَبَتَ ذلك في العَقْل، ثُمَّ لا تقطع تأويلَه على شَيءٍ لاحتماله غيرِه مِمَّا ذَكَرَنا، واحتماله أيضًا ما لَم يَبلُغنَا مِمَّا يُعْلَمُ أنَّه غَيرُ مُحْتَمِلٍ شبه الخَلق) اهـ.

قلت: هذا تَفوِيضٌ صَرِيحٌ لمِعنَى صِفَة الاستواء.

وقال أبو المعين النَّسَفِي المَاتُرِيدِي (ت:٥٠٨هـ) في [تبصرة الأدلة (١/ ١٨٣)]: (اختَلَفَ مَشَايخُنا: مِنهُم مَن قَال فِي هذه الآياتِ أنَّها مُتَشَابِهَةٌ، نَعتقدُ فيها أنْ لَا

وَجْهَ لإجرَائِهَا عَلَى ظَوَاهِرِهَا، ونُؤمِنُ بتَنْزِيلِهَا، ولا نَشتَغِلُ بتأويلِهَا، ونَعتَقِدُ أنَّ مَا أرادَ الله حقٌّ، ومَا يُروَى عَن السَّلَفِ مِن ألفَاظٍ يُوهِمُ ظاهرُهَا إثباتَ الجِهَةِ والمَكَانَ فهو مَحمُولٌ عَلَى هذا... ومنهُم مَن اشتَغَلَ بِبيَانِ احتِمَالِ الآياتِ مَعَانِي مختلفة سوى ظَاهِرِهَا) اهـ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية ﷺ في [مجموع الفتاوى (٥/٨-٩)]: (وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْخَالِفُونَ أَعْلَمَ مِنْ السَّالِفِينَ كَمَا قَدْ يَقُولُهُ بَعْضُ الْأَغْبِيَاءِ مِمَّنْ لَمْ يُقَدِّرْ قَدْرَ السَّلَفِ؛ بَلْ وَلَا عَرَفَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا :مِنْ أَنَّ "طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمُ وَطَرِيقَةَ الْخَلَفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ"، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ إذَا صَدَرَتْ مِنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ قَدْ يَعْنِي بِهَا مَعْنًى صَحِيحًا .فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعِينَ الَّذِينَ يُفَضِّلُونَ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ مِنْ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَمَنْ حَذَا حَذْوَهُمْ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ :إنَّمَا أُتَوْا مِنْ حَيْثُ ظَنُّوا: أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ مُجَرَّدُ الْإِيمَانِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ فِقْهٍ لِذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّيِّينَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿**وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ**﴾ [البقرة:٧٩]، وَأَنَّ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ هِيَ اسْتِخْرَاجُ مَعَانِي النُّصُوصِ الْمَصْرُوفَةِ عَنْ حَقَائِقِهَا بِأَنْوَاعِ الْمَجَازَاتِ وَغَرَائِبِ اللُّغَاتِ. فَهَذَا الظَّنُّ الْفَاسِدُ أَوْجَبَ تِلْكَ الْمَقَالَةَ الَّتِي

مَضْمُونُهَا نَبْذُ الْإِسْلَامِ وَرَاءَ الظَّهْرِ وَقَدْ كَذَبُوا عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ وَضَلُّوا فِي تَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ؛ فَجَمَعُوا بَيْنَ الْجَهْلِ بِطَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ. وَبَيْنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ بِتَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ. وَسَبَبُ ذَلِكَ اعْتِقَادُهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ صِفَةٌ دَلَّتْ عَلَيْهَا هَذِهِ النُّصُوصُ بِالشُّبُهَاتِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي شَارَكُوا فِيهَا إخْوَانَهُمْ مِنْ الْكَافِرِينَ؛ فَلَمَّا اعْتَقَدُوا انْتِفَاءَ الصِّفَاتِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ لَا بُدَّ لِلنُّصُوصِ مِنْ مَعْنًى بَقُوا مُتَرَدِّدِينَ بَيْنَ الْإِيمَانِ بِاللَّفْظِ وَتَفْوِيضِ الْمَعْنَى - وَهِيَ الَّتِي يُسَمُّونَهَا طَرِيقَةَ السَّلَفِ - وَبَيْنَ صَرْفِ اللَّفْظِ إلَى مَعَانٍ بِنَوْعِ تَكَلُّفٍ - وَهِيَ الَّتِي يُسَمُّونَهَا طَرِيقَةَ الْخَلَفِ - فَصَارَ هَذَا الْبَاطِلُ مُرَكَّبًا مِنْ فَسَادِ الْعَقْلِ وَالْكُفْرِ بِالسَّمْعِ) اهـ.

قال الشيخ عبدُالعَزِيز الرَّاجِحِي وَفَّقه الله في [شرحه على العقيدة الحموية]: (أمَّا مَذْهَبُ المُفَوِّضَةِ، فَقَالَ بعضُ العُلَمَاءِ عَنهُم: المُفَوِّضَةُ أَشَرُّ مِنَ الجَهمِيَّة؛ فالمُفوِّضَةُ يُقُولُون: "لَا نَعرِفُ المَعنَى، بَل هِيَ حُرُوفٌ تَجرِي عَلَى اللِّسَانِ ولَا يُعْرَفُ مَعنَاهَا"، وهذا غَلَط؛ فإنَّ اللهَ تعالى أَمَرَ بِتَدَبُّرِ القُرآن، فَقَال: ﴿ **أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ** ﴾ [النساء:٨٢]، وقال: ﴿ **وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ** ﴿١٧﴾ ﴾ [القمر:١٧]، ولم يَقُل: لَا تُفَسِّرُوهَا ولَا تَدَبَّرُوهَا فَإِنَّها غيرُ مَعلُومَةِ المَعنَى،

بَل قَال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [ص:٢٩]، فقولُه ذَاكَ – يعني الجُوَينِي – إنَّما قالَه ظنًا مِنه أنَّ السَّلَفَ يُفَوِّضُونَ المَعنَى، مثلُ مَا قَال النَّوَوِي فِي شرحِ صَحِيح مُسلِم: "مَذْهَبُ الخَلَفِ التَّأوِيل، ومَذْهَبُ السَّلَفِ تَفْوِيضُ المَعنَى"، وهذا غَلَط؛ إذ لَيسَ مِنْ مَذْهَبِ أَهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ تَفْوِيضُ المَعنَى، بَلْ عِنْدَهُم تَفوِيضُ الكَيفِيَّة، والمَعنَى مَعلُومٌ كَمَا قَال الإمامُ مَالِك: "الاستواءُ مَعلُوم -أي: فِي اللُّغَةِ العَرَبيَّة- والكَيْفُ مَجهُول، والإيمانُ بِهِ وَاجِب، والسُّؤَالُ عَنه بِدعَة) اهـ.

وقد صَرَّحَ رأسُ جهمِيَّةِ الأشَاعِرَة فِي هذا العَصْر المَدعُو "سَعِيد فُودَة" بأنَّ المُفَوِّضَة مِنَ الحَنَابِلَة يُوافِقُون عَقِيدةَ الأشاعرة، وذلك في قولِه: (هُمْ – يعني أهلَ السنةِ أتباعَ السَّلَف – دائمًا يَتَقَصَّدُون عَدَمَ ذِكْرِ كَثيرٍ مِنَ الحَنابِلَة الذين هُم خَالَفُوا المُجَسِّمَة – يعني السَّلَف – وخَالَفُوا ابنَ تَيمية، سَواء كانُوا قَبْلَ ابنِ تيمية أو بعدَ ابنِ تيمية؛ كابنِ الجَوزِي. ابنُ الجَوزِي هو رَأسٌ مِن رُؤوسِ المَذْهَبِ الحَنبلي.. دائمًا ولا كَأنَّه مَوجُودٌ أصلًا.. وأبو يَعلَى الفَرَّاء، هؤلاء يَذكُرُونَهم عَلَى مَضَض.. في كثيرٍ مِن كُتُبِ هؤلاء قَرِيبُون جدًا مِنَ الأشاعرة، والتَّمِيمِيُّون أيضًا، فضلًا عَنِ الحَنَابِلَة المُتَأَخِّرِين الذين كَانُوا بعدَ ابنِ تيمية، وَوَافَقُوا الأشاعرة، وكثيرٌ مِنْ فُقَهائِهِم عَلَى هذه العقيدة، وهذا مذكورٌ في كُتُبِهِم) انتهى اختصارًا.

قلتُ: صَدَقَ الشَّيطَانُ وهُوَ كَذُوبَ!

ويقولُ المُنتكِس المُتَحَنبِل القُبُوري مُحمَّد عبدُالوَاحِد الأزهَرِي عامله الله بعدله: (التَّفوِيضُ الحَنبَلِي هُو التَّفوِيضُ الذي عليه أبو الحَسَن الأشعَرِي!) اهـ.

(١)

وقال المَخذُولُ المُتحَنْبِلُ أيضًا: (فمُعظَمُ مَا يَقُولُه الأشاعرةُ هو مَذهبُ الحَنابِلَة – يَعنِي مُفَوِّضَة الحَنابِلَة – ، هل يُوجَد خِلَاف؟ نعم هناك خِلَاف، بَس مَسَائِل مَعدُودَة، حتى لَو هِيَ كَبِيرَة، لكن مُعظَمُ ما يُقرِّرُه الأشاعرةُ في عَامَّةِ أبوابِ الاعتِقَادِ هُو مَا يُقرِّرُه الحَنَابِلَةُ... وافتَحْ كُتُبَ الحَنابِلَةِ كُلِّهم، بدايةً مِن القَاضِي أَبِي يَعلَى وأنتَ نَازِل، "مُختَصر المُعتمد" مثلًا ومَا إلى ذلك، واقرَأْ لابنِ الزَّاغُونِي... وبعدَ ذلك تعال عندَ كُتُبِ المُتأخِّرينَ مِن أولِ ابنِ حَمدَان في عَقيدَتِهِ "نهاية المبتدئين" ، وانزِلْ بعدَ ذلك، وابن قُدَامَة، والسَّفَّارِينِي، وابن بَلبَان، وعبدالبَاقِي الأَثَري، وعثمَان النَّجدِي، كُلُّهُم لَهُم كُتُب، وبعدَ ذلك اقرَأْ كُتُبَ الأَشَاعِرَة: "الخَرِيدَة" وشُرُوحها، و"الجوهرة" وشُرُوحها، و"السَّنُوسِيَّة" وشُرُوحها، وانظُر هل تُوجَد نسبةُ اتفاقٍ أكبر مِن نسبةِ اختِلَاف أَم لا؟ وهل الأَشَاعِرَةُ أقربُ إلى

(١) في مَقطَعٍ له يَشرَحُ فيه طريقةَ دِينِهِم الجَدِيد في تَفوِيض الصِّفَات.

الحنابِلَةِ أم التَّيمِيَّة أو الوَهَّابِيَّة أقرَب إلى الحَنَابِلَة؟ أنا مِن وِجْهَةِ نَظَرِي الأشَاعِرَةُ والحَنَابِلَة الخِلَافَاتُ بَينَهُمَا يَسِيرَة، مَوجُودَة بَس يَسِيرَة، والأشَاعِرَة أقرَبُ إلى الحَنابِلَةِ من السَّلَفِيَّةِ المُعَاصِرَة، والسَّلَفِيَّة المُعَاصِرَة على طَرِيقَةِ الحَنابِلَة مُبتَدِعَة! وأنا أَقُول هذا ومُعتَقِدٌ ذلك عَلَى كُلِّ حَال) اهـ. [١]

*** وعندَ الرُّجُوعِ إلى أَصحَابِ المَقَالَاتِ القَدِيمَة: يَتَّضِحُ أنَّ مَنْشَأَ مذهبِ التَّفوِيضِ كان على يَدِ الكُلَّابِيَّة.**

والكُلَّابية: طائفةٌ مِن طَوَائِفِ الجَهمية ظَهَرُوا في زمنِ الإمامِ أحمد، وهم أتباعُ أبي محمدِ عبدِاللهِ بنِ سعيدٍ القطَّانَ البَصريِّ (ت:٢٤٥هـ)، ويُقالُ له: ابنَ كُلَّابٍ، وكان مِمَّن أخَذَ عنه الحارِثُ بنُ أسدٍ المُحاسِبِيُّ (ت:٢٤٣هـ)، ثُمَّ جَاءَ بَعدَهم أبو الحَسنِ الأشعَرِيُّ الذي تأثَّر بابنِ كُلَّابٍ كثيرًا، فأصلُ مَذهَبِ الأشاعرةِ هو مَذهَبُ ابنِ كُلَّابٍ. وقد أظهر ابنُ كُلَّاب أنَّه مِن أتباعِ الإمامِ أحمَد رَحِمَهُ اللهُ - كَمَا يَفعل المُفَوِّضة اليوم - وعَطَّل جميعَ صِفَاتِ الرب جَلَّ وَعَلَا عن طَرِيقِ التأويلِ تارةً وعن طريقِ التفويض تارةً أخرى، فالكُلَّابيةُ وقُدَمَاءُ الأشعَرِيَّة أثبَتوا الصفاتِ الخبريةَ فِي الجُملة تمويهًا، ولكن لم يَكُنْ إثباتُهم لَهَا كإثبَاتِ السلف، قالوا بإثباتها مع

(١) من مقطع يوتيوب بعنوان: عقيدة الأشاعرة لا تختلف كثيرا عن عقيدة المذهب الحنبلي / محمد عبدالواحد.

نَفْي التَّجسِيم والتَّركِيب والتَّحَيُّز والجِهَة والمَكَان والأعضَاء وحُلُولِ الحَوَادِث فيه، مع تفويضِ مَعَانِيهَا، أي: أن معانِيَها الظاهرةَ التي فَهِمَهَا الرسولُ وصَحْبُه ليست مُرَادَة! وهذا هو عينُ مذهبِ التفويض، وهذه ليست طريقةَ أهلِ السنةِ في الإثبات، بل هي طريقةُ فلاسفة اليونان ومَن سَارَ على نَهْجِهِم مِنَ الجهميةِ المُعطِّلةِ النُّفَاةِ الذين يَصِفُون الرَّبَّ ﷻ بصفاتِ السُّلُوب حتَّى جعلُوه عَدَمًا، تعالى اللهُ عَن ذلك علوًّا كبيرًا.

ومنهم مَن يَجعَلُها مِن جِنْسِ العِلْم، والحَيَاة، والقُدرَة، والإرَادَة، والسَّمْع، والبَصَر والكَلَام.. أو مَا يُسمُّونَه بالصفاتِ المَعنَويَّة السبعة؛ لأنهم جميعًا مُجمعون على عَدَمِ جوازِ إثباتِ الصفاتِ الفعليةِ والاختياريةِ المُتعلِّقَة بمشيئة اللهِ ﷻ وقدرته؛ لِزَعْمِهِم أنَّ إثبَاتَهَا يلزَمُ منه حُلُولُ الحوادِثِ في ذاتِ الله تعالى، ومنهم مَنْ يجعَلُها مِنَ المُتَشَابِه، فهو إثباتٌ بتفويضٍ ومَكْرٍ وتَدلِيس، وهذا ليس إثباتًا في الحقيقة، بل إلحادٌ وتَعطيل؛ لأنَّ الذاتَ التي لا تتصفُ بصفات، ليس لها وجودٌ حقيقة، وإنَّما هو وجودٌ ذِهْنِي خَيَالِي لا وجودَ له في الخَارِج، فتبَّنه أيها المُوحِّد ولا يَخدَعَنَّك هؤلاء الجهميةُ بمَكْرِهم!

وأمَّا مَا سَار عَلِيه بعضُ مُتأخِّري الأشَاعِرَة - كالجُوَيني في آخرِ أَمرِهِ بعدَ

انتقالِه مِن مذهبِ التأويل - : فهو نَفْيُ الصفاتِ عَن اللهِ ﷻ واعتقادُ أنَّ ظَاهِرَهَا غيرُ مراد، وتفويضُ المَعْنَى إلى الله، خِلَافًا لِمَن زَعَمَ أنه عَادَ إلى مَذهَبِ السلف، وهذا هو مَذهَبُ المُفَوِّضَة المُنتَسِبين للحَنَابِلَة، وهو مَذْهَبُ قُبُورية المُفوِّضَة المُعَاصِرَة، أو مَا يُسمَّى بالـ"الحنابلة الجدد" أو "الأَثَرِيَّة" أو "فُضَلَاء الحَنَابِلَة".

قال الجُوَيني الأشعَرِي في [الرسالة النظامية (ص٣٢-٣٣)]: ("اختَلَفَ مَسَالِكُ العُلَمَاءِ فِي هذه الظواهر، فَرَأى بعضُهم تَأوِيلَهَا، والتَزَمَ ذلك فِي آي الكِتَابِ ومَا يَصِحُّ مِنَ السُّنَن، وذَهَبَ أئمةُ السَّلَف إلى الانْكِفَافِ عَن التَّأوِيل، وإجرَاءِ الظَّوَاهِرِ عَلَى مَوَارِدِهَا، **وتَفوِيضِ مَعَانِيها إلى الرَّبِّ** ﷻ. والذي نَرتَضِيه رأيًا، ونَدِينُ اللهَ بِهِ عَقِيدَةً: اتباعُ سَلَفِ الأُمَّة، والدليلُ القَاطِعُ السَّمْعِيُّ في ذلك أنَّ إجمَاعَ الأمَّةِ حُجَّةٌ مُتَّبَعَة، فلَو كَانَ تَأوِيلِ هذه الظَّوَاهِرِ مَسُوغًا أو مَحتُومًا، لأَوشَكَ أنْ يَكُون اهتِمَامُهُم بِهَا فوقَ اهتِمَامِهِم بفُرُوعِ الشَّرْع، وإذَا انْصَرَمَ عَصْرُ الصَّحَابَة والتَّابِعِين عَلَى الإِضرَابِ عَن التَّأوِيل، كَانَ ذلك هُو الوَجْه المُتَّبَع) اهـ.

قلتُ: صَرَّحَ الجُوَيني بأنَّه على مذهبِ الجهمية المُفوضة لِمَعَانِي الصِّفَاتِ ظَانًّا أن هذا هو مَذهب السلف، وهذا فيه تحذيرٌ لِمَن يَخوض في العلومِ الكَلَامِيةِ المُحدَثة، والسماعِ لأهلِ البِدَع؛ فإن الواحِدَ لا يَسلَمُ مِن هذه الضَّلَالَاتِ أن

تصيبَ قلبَه بِمَرَضٍ أو شَكٍّ أو زَيغٍ والعياذ بالله، حتى مَن زَعَمَ أنَّه تاب من هؤلاء الأشعرية، فإن تَوبته لم تكن حقيقيةً؛ لِتَمَكُّنِ الزَّيغِ مِنَ القُلُوب، إلا أنْ يَشَاء اللهُ شيئًا، فتجدُهُ يَنتَقِلُ مِن التأويلِ إلى التفويضِ وهو يظنُّ أنه رَجَعَ إلى مذهبِ السَّلَف، ولَيسَ كذلك.

قال ابنُ تيمية ﷺ في [مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٦-٣٦٨)]: (وَكَانَ أَيْضًا قَدْ نَبَغَ فِي أَوَاخِرَ عَصْرِ أَبِي عَبْدِاللهِ مِنْ الْكُلَّابِيَة وَنَحْوِهِمْ - أَتْبَاعِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كُلَّابٍ الْبَصْرِيِّ: الَّذِي صَنَّفَ مُصَنِّفَاتٍ رَدَّ فِيهَا عَلَى الْجَهْمِيَّة وَالْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ مِنْ مُتَكَلِّمَةِ الصِّفَاتِيَّة، وَطَرِيقَتُهُ يَمِيلُ فِيهَا إلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ؛ لَكِنْ فِيهَا نَوْعٌ مِنْ الْبِدْعَةِ؛ لِكَوْنِهِ أَثْبَتَ قِيَامَ الصِّفَاتِ بِذَاتِ اللهِ وَلَمْ يُثْبِتْ قِيَامَ الْأُمُورِ الِاخْتِيَارِيَّةِ بِذَاتِهِ؛ وَلَكِنْ لَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّة - نفاةِ الصِّفَاتِ وَالْعُلُوِّ - مِنْ الدَّلَائِلِ وَالْحُجَجِ وَبَسْطِ الْقَوْلِ مَا بَيَّنَ بِهِ فَضْلَهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَإِفْسَادَهُ لِمَذَاهِبِ نفاة الصِّفَات بِأَنْوَاعِ مِنْ الْأَدِلَّةِ وَالْخِطَابِ، وَصَارَ مَا ذَكَرَهُ مَعُونَةً وَنَصِيرًا وَتَخْلِيصًا مِنْ شُبَهِهِمْ لِكَثِيرِ مِنْ أُولِي الْأَلْبَابِ حَتَّى صَارَ قُدْوَةً وَإِمَامًا لِمَنْ جَاءَ بَعْدَهُ مِنْ هَذَا الصِّنْفِ الَّذِينَ أَثْبَتُوا الصِّفَاتِ وَنَاقَضُوا نُفَاتها؛ وَإِنْ كَانُوا قَدْ شَرِكُوهُمْ فِي بَعْضِ أُصُولِهِمْ الْفَاسِدَةِ الَّتِي أَوْجَبَتْ فَسَادَ بَعْضِ مَا قَالُوهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْقُولِ وَمُخَالَفَتِهِ لِسُنَّةِ الرَّسُولِ. وَكَانَ مِمَّنْ اتَّبَعَهُ: الْحَارِثُ الْمُحَاسِبِيِّ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ

الْقَلَانسي (١)، ثُمَّ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ، وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ الطَّبَرِي (٢)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الضَّبْعِي (٣)، وَأَبُو سُلَيْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ (٤)، وَأَبُو حَاتِمٍ البُستِي، وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ: الْمُثْبِتِينَ لِلصِّفَاتِ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ الْمُتَلَقِّبِينَ بِنُظَّارِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَسَلَكَ طَرِيقَةَ ابْنِ كُلَّابٍ - فِي الْفَرْقِ بَيْنَ "الصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ" كَالْحَيَاةِ وَ "الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ" وَأَنَّ الرَّبَّ يَقُومُ بِهِ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي - كَثِيرٌ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ: مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَد: كَالتَّمِيمِيِّينَ: أَبِي الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ (٥)، وَابْنِهِ أَبِي الْفَضْلِ التَّمِيمِيِّ (٦)، وَابْنِ ابْنِهِ رِزْقِ اللهِ التَّمِيمِيِّ (٧)، وَعَلَى عَقِيدَةِ الْفَضْلِ الَّتِي ذَكَرَ أَنَّهَا عَقِيدَةَ أَحْمَد اعْتَمَدَ أَبُو بَكْرٍ البَيهَقِي فِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ مَنَاقِبِ أَحْمَد مِنْ الِاعْتِقَادِ. وَكَذَلِكَ سَلَكَ طَرِيقَةَ ابْنِ كُلَّابٍ هَذِهِ: أَبُو الْحَسَنُ بْنُ

---

(١) أبو العَبَّاس أحمدُ بنُ عبدِالرحمن القَلَانسي الرَّازي (مَجهول تاريخ الوفاة)، وكان مِن رُؤوسِ الكُلَّابيَّة.

(٢) علي بن مُحَمَّد بن مهدي أَبُو الحَسَن الطَّبَري (ت:٣٦٠هـ)، تلميذُ أَبي الحَسَن الأَشعَري.

(٣) لم أَقِف على تَرجمة له.

(٤) أبو سُلَيمانَ مُحمَّد بنُ عبدِاللهِ بنِ سُلَيمانَ الدِّمشقِي الشَّافِعِي (لَم أقِف على تاريخِ وفاته)، وكان من الكُلَّابِيَّة، وستأتي مناظرةُ الإمامِ ابنِ شَاقْلَا الحَنبلي لأبي سليمانَ الدمشقي في إثباتِ مَعَاني الصِّفَات.

(٥) أبو الحَسَن عبدُالعزيزِ بنُ الحَارِث بنِ أَسَد التَّمِيمِي الحَنبلي (ت:٣٧١هـ).

(٦) أبو الفَضْل عبدُالواحد بنُ عبدِالعزيز بن الحَارِث التَّمِيمِي الحَنبلي (ت:٤١٠ هـ)، كان مِن مُتَقَدِّمي مُفوِّضَةِ الحَنَابلة، وسيَأتي بيانُ حَالِه.

(٧) أبو مُحَمَّدٍ رِزقُ اللَّهِ بنُ عَبدِالوَهَّابِ بنِ عَبدِالْعَزِيزِ التميمي الحَنبلي (ت:٤٨٨هـ).

سَالِمٍ وَأَتْبَاعُهُ "السَّالِمِيَّة"، وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَأَتْبَاعُهُ: كَابْنِ عَقِيلٍ، وَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ الزَّاغُونِي، وَهِيَ طَرِيقَةُ أَبِي الْمَعَالِي الجُوَيْنِي وَأَبِي الْوَلِيدِ البَاجِي وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرِ بْنِ الْعَرَبِيِّ وَغَيْرِهِمْ؛ لَكِنَّهُمْ افْتَرَقُوا فِي الْقُرْآنِ وَفِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ عَلَى قَوْلَيْنِ - بَعْدَ اشْتِرَاكِهِمْ فِي الْفَرْقِ الَّذِي قَرَّرَهُ ابْنُ كُلَّابٍ - كَمَا قَدْ بُسِطَ كَلَامُ هَؤُلَاءِ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ. **وَالْإِمَامُ أَحْمَد بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ كَانُوا يُحَذِّرُونَ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الَّذِي أَحْدَثَهُ ابْنُ كُلَّابٍ وَيُحَذِّرُونَ عَنْ أَصْحَابِهِ، وَهَذَا هُوَ سَبَبُ تَحْذِيرِ الْإِمَامِ أَحْمَد عَنْ الْحَارِثِ الْمُحَاسِبِيِّ وَنَحْوِهِ مِنْ الْكُلَّابِيَة**) اهـ.

ويوضح ابنُ البَنَا الحنبلي رحمه الله (ت:٤٧١) مَذْهَبَ الكُلَّابِيَّة وحُكْمَ الإمَامِ أحمد فِيهِم، قائلا: (وعندهم أنَّ كلامَ اللهِ قائمٌ بِذَاتِهِ ليسَ بحرفٍ ولا بصوتٍ. وعندَهم التلاوةُ غيرُ المَتلُو، القراءةُ غيرُ المَقرُوء، وهُمَا مَخلُوقَتَان عندهم؛ لأنهم يقولون: القرآنُ عِبَارةٌ عَن هذه الحُرُوفِ والأصواتِ والسُّوَر والآيات، وليس هذا هو القديمُ عندَهم. وبهذه المقالة كَفَّرَهُم الإمامُ أحمدُ حينَ قَالَهَا ابنُ كُلَّابٍ) اهـ.

[المختار في أصول السنة لابن البنا الحنبلي (ص:١٠٥-١٠٦) ت: عبدالرزاق البدر].

ويقول ابنُ البَنَّا الحنبلي رحمه الله في بَيَانِ حَالِ فِرقَةِ "السَّالِمِيَّة" أو "الاقترانية" أتباعِ هشامِ بنِ سَالِم الجواليقي، وهي مِن الفِرَقِ التي كانت تُنكِرُ الصِّفَاتِ

الاختِيَارِيَّة: (يَعتَقِدون: "**أنَّ اللهَ تعالى كان رَائِيًا للخلقِ وهُم في العَدَم، كما هو راءٍ لهم بعدَ الوجود". قال ابنُ البَنَا: وعندنا كان عَالِمًا بهم، وأما الرؤيةُ فَبَعْدَ الخَلْقِ لَهُم**، كما قال تعالى: ﴿ **ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ** ﴿٢١٨﴾ ﴾ [الشعراء:٢١٨]) اهـ. [المختار في أصول السنة (ص:١٠٩)].

وقال ابنُ القيم رحمه الله في [مختصر الصواعق (ص:٤٩٩)]: (مَذهَبُ السالِمِيَّةِ ومَن وَافقَهُم مِن أَتبَاعِ الأَئِمَّةِ الأربَعَة وأهلِ الحَدِيثِ: أنَّه صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِ الرَّبِّ تعالى لَم يَزَل ولَا يَزَالُ، لَا يَتَعَلَّقُ بِقُدرَتِهِ ومَشِيئَتِهِ، ومع ذلك هُوَ حُرُوفٌ وأصوَاتٌ، وسُوَّرٌ وآيَاتٌ سِمِعَهُ جِبرَائِيلُ منه، وسَمِعَه مُوسَى بِلَا وَاسِطَةٍ، ويُسمِعُهُ سبحانه مَن يَشَاء، وإِسمَاعُهُ نَوعَان: بِوَاسِطَةٍ، وبِغَيرِ وَاسِطَةٍ، ومع ذلك فَحُرُوفُهُ وكَلِمَاتُهُ لَا يَسبِقُ بَعضُهَا بَعضًا، بل هِيَ مُقتَرِنَةُ البَاءِ مَعَ السِّينِ مَعَ المِيمِ فِي آنٍ وَاحِد، لَم تَكُن مَعدُومَةً في وَقتٍ مِنَ الأوقَاتِ ولا تعدم، بَل لَم تَزَل قائمةً بِذَاتِهِ سبحانه قِيَامَ صِفَةِ الحَيَاةِ والسَّمْعِ والبَصَر. وجُمهُورُ العُقَلَاءِ قَالُوا: تَصَوُّرُ هذا المَذهَبِ كَافٍ فِي الجَزْمِ بِبُطْلَانِهِ. والبَرَاهِينُ العَقلِيَّةُ والأَدِلَّةُ القَطعِيَّةِ شَاهِدَةٌ بِبُطلَانِ هذه المَذَاهِبِ كُلِّهَا، وأنَّها مُخَالِفَةٌ لِصَرِيحِ العَقْلِ والنَّقْلِ، والعَجَبُ أنَّها هِيَ الدَّائِرَةُ بينَ فُضَلَاءِ العَالَم لا يَكَادُونَ يَعرِفُونَ غَيرَهَا) اهـ.

وقال ابنُ تيمية رحمه الله في [مجموع الفتاوى (٦/٥٦)]: (وأَمَّا السَّالِمِيَّةُ فهم والحنبليةُ كالشيءِ الوَاحِدِ إلا في مَوَاضِعَ مخصوصةٍ تَجرِي مَجْرَى اختلافِ الحنابلةِ فِيمَا بَينَهم) اهـ.

قلتُ: يقصد ابنُ تيمية بـ"الحنبلية" أي: مُفوِّضة الحَنَابِلَة.

فانظر – يا رَعَاك الله – إلى قَوْلِ الإمامِ ابنِ البَنَّا الحنبلي: **(وعندَنَا كان عالمًا بهم، وأمَّا الرؤيةُ فبَعْدَ الخَلْقِ لَهُم)** وتأمَّلْه؛ فإنَّه الفَارِقُ والفَيصَلُ بينَ عقيدةِ السَّلَفِ في إثباتِ صِفَاتِ الله وبينَ سَائِرِ فِرَقِ الجهميةِ ومنهم المُفَوضة والمُؤولة؛ فإنَّ صفاتِ الله التي زَعَموا أنهم أثبَتُوهَا: صفاتٌ ذاتيةٌ أزليةٌ قائمةٌ بالله عز وجل، ولا تتجدد لله صفاتٌ عنْدَ وُجودِ الحَوَادِثِ والمَوجُودات إذا شَاءَ ذلك سُبحانه، فَلَا تتعلق بالمَعلُومِ حِينَ وجوده؛ حتَّى نَفَوا أن يكونَ اللهُ يَعلَمُ الشَّيءَ حينَ وُقوعِه، قالوا ذلك تخريجًا على أَصلِهِم، وهو: "إنَّ إثباتَ صِفَاتٍ فعليةٍ اختياريةٍ للهِ يَلْزَمُ منه حُلُولُ الحَوادِثِ بالله".

وقد أطلَقُوا هذا القولَ في سَائِرِ الصفاتِ السبعةِ التي زَعَمُوا أَنَّهم أثبتوها، كصفةِ الكلامِ مثلا، فإنهم يُنكرون أن يكونَ اللهَ مُتكَلِّمًا مَتَى شَاءَ سبحانه وتعالى كَمَا يقولُ أهلُ السنة: إنَّ كلامَ اللهِ قَدِيمُ النَّوعِ مُتَجَددُ الآحادِ مُتَعَلِّقٌ بِمَشِيئَتِهِ وقُدرَتِه.

ولذلك قال الأشعريةُ: "إنَّ اللهَ لا يتكلَمُ بصوتٍ وحَرف، وكلامُهُ صِفَةٌ أزليَّةٌ قائمةٌ به، وإن هذا القرآنَ عِبَارَةٌ أو حِكَايةٌ عَن كَلَامِ اللهِ النَّفسِي الأَزَلِي، عَبَّر عنه جبريلُ بهذه الآيات باللغةِ العربية".

وبعضهم يقول: "عبَّر عنه مُحمَّدٌ ﷺ"، أي: إنه مِن تألِيفِ جِبرِيل أو مِن تَألِيفِ مُحمَّد ﷺ، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرا، وسَلَفُهُم في هذا الكُفْرِ والضلالِ الوَلِيدُ بنُ المُغِيرَةِ -لعنه الله- حينَ قال إنَّ هذا القرآنَ ليس كلامَ الله، إنما هو كلامُ البشر، كما قال الله تعالى مُخبِرًا عنه: ﴿ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ ۝٢٥ ﴾ [المدثر:٢٥].

وسببُ ضَلَالِهم هو وُلُوغُهم في الكلامِ والفَلسَفَةِ اليُونَانِية التي جَعَلُوهُا دينًا يَدِينون به، وطاغوتًا يَتَحَاكَمُون إليه، فاستبدَلوا الكتابَ والسنةَ بِهَا، فضَلُّوا وأضَلُّوا فِئَامًا مِنَ الناسِ والعِيَاذُ بالله، حتى إنَّ بعضَ رُؤُوسِ الأشعرية - كأَبِي المَعَالِي الجويني - زَعَمَ أنَّ عِلْمَ اللهِ ﷻ لا يَتَعَلَّق بالمَعلُومَاتِ عَلَى التَّفصِيل، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

ومن المَعلُومِ أنَّ صِفَاتِ الله ﷻ منها مَا هو ذَاتِي، ومنها مَا هو فِعْلِي ومنها مَا هو ذَاتِي فِعْلِي في آنٍ واحد:

فالصفات الذَّاتِيَّة: هي الصفاتُ التي لَم يَزَل ومَا زَالَ اللهُ ﷻ مُتَّصِفًا بها؛

كالحَيَاة، والعُلُو، والوَجه، واليَدَين، والسَّاقَين، والرِّجلَين، والعَينَين.. إلى غير ذلك مِنَ الصفَاتِ الذاتِية.

وأما الصفاتُ الفِعْلِيَّة: فهي صفاتُ اللهِ ﷻ المُتَعَلِّقَةُ بمشيئتِهِ، كاستوائِهِ على عَرشِه، ونزولِهِ في الثلثِ الأخِيرِ مِنَ الليل، ودُنُوِّهِ مِنْ أهل الموقِفِ يومَ عَرَفَة، ومَجِيئِهِ يومَ القِيَامة، وغَضَبِهِ، وضَحِكِه، وعَجَبِه، وغير ذلك.

وأما الصفاتُ الذَّاتِيَّةُ الفِعلِيَّة: فهي الصفاتُ التي تكون ذاتيةً في أَصلِهَا، وفعليةٌ باعتبارِ آحَادِهَا، كصفةِ الكَلَام مثلا، فاللهُ متصف بأنَّه مُتكلِّمٌ منذُ الأَزَل، فلَم يَزَل مُتَّصِفًا بصفةِ الكلام، وهي بهذا الاعتبار صفةٌ ذَاتِية، وأيضًا هو يَتكَلَّم مَتَى يَشَاء، كَمَا تَكَلَّم في القرآنِ والتوراةِ والإنجِيل، وكَمَا تَكَلَّم مع موسى عليه السلام، وكلم نَبِيَّنا مُحمَّدًا ﷺ في رحلةِ المِعرَاج، فهي بهذا الاعتبارِ صِفَةٌ فِعلِيَّةٌ متعلقةٌ بمشيئتِهِ سبحانه وتعالى.

قال البخاري رحمه الله في [صحيحه/ كتاب التوحيد (٩/ ١٥٢-١٥٣) ط: السلطانية]: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ **كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ** ﴿٢٩﴾ ﴾ [الرحمن:٢٩]، وَ ﴿ **مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ** ﴾ [الأنبياء:٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ **لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا** ﴿١﴾ ﴾ [الطلاق:١]، وَأَنَّ حَدَثَهُ لَا يُشْبِهُ حَدَثَ الْمَخْلُوقِينَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **لَيْسَ**

كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى:١١].

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ وَإِنَّ مِمَّا أَحْدَثَ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ**».

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ كُتُبِهِمْ، وَعِنْدَكُمْ كِتَابُ اللهِ أَقْرَبُ الْكُتُبِ عَهْدًا بِاللهِ، تَقْرَؤُونَهُ مَحْضًا، لَمْ يُشَبْ**».

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِاللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: «**يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ، وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ عَلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ أَحْدَثُ الْأَخْبَارِ بِاللهِ، مَحْضًا لَمْ يُشَبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمُ اللهُ: أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ بَدَّلُوا مِنْ كُتُبِ اللهِ، وَغَيَّرُوا فَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمْ؟ قَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ؛ لِيَشْتَرُوا بِذَلِكَ ثَمَنًا قَلِيلًا، أَوَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ، فَلَا وَاللهِ مَا رَأَيْنَا رَجُلًا مِنْهُمْ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ**») اهـ.

وهذه الأحاديثُ صَرِيحَةٌ فِي وَصْفِ القُرآن بأنَّه مُحدَث، أي: تكلَّم الله ﷻ به بِصَوتٍ وحَرْفٍ كَمَا يَشَاء عِندَمَا شَاء، فسَمِعَه جبريلُ منه، ثُمَّ قَرَأه عَلَى النبيِّ ﷺ، وليس المقصودُ مِنْ لفظ (مُحْدَث) أنَّه مَخلُوق، تعالى اللهُ أنْ يَكُونَ شيءٌ مِنْهُ

مَخلُوقًا، بل هو كَلَامُ اللهِ غَيرُ مَخلُوق حَيثُمَا تَوَجَّه، وهذا تُنكِرُه الجهميةُ مِنْ مُؤولةٍ ومُفوَّضَة؛ لأنهم يَجحَدُون اتِّصَافَ اللهِ بالأفعالِ الاختياريةِ المُتعلِّقةِ بِمَشِيئَتِه وقُدرَتِه.

قال ابنُ قُتَيبَةَ الدِّينَورِي ﷺ: (وكذلِكَ "المُحدَث" لَيسَ هُوَ فِي مَوضِع بِمَعنَى "مَخلُوق" فإنْ أنكَروا ذلك فَليَقُولُوا فِي قَولِ اللهِ: ﴿ **لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا** ١ ﴾ [الطلاق: ١] أنَّه يَخلُق! وكذلك قوله: ﴿ **لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا** ١١٣ ﴾ [طه: ١١٣] أي: يُحدِثُ لَهُم القرآنَ ذِكرًا، والمَعنَى: **يُجَدِّد عندَهم مَا لَم يَكُن**) اهـ.

وقال أبو نَصرٍ السِّجْزِي ﷺ في: (﴿ **إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ** ٨٢ ﴾ [يس:٨٢]، فبيَّنَ ﷻ أنَّه قَال لآدَمَ بعدَ أنْ خَلَقَه مِن تُرَاب: ﴿**كُن**﴾، وأنه إذا أراد شيئًا يقول له: ﴿ **كُن فَيَكُونُ** ﴾، ولَم يَقتَضِ ذلك حُدُوثًا ولَا خَلْقًا بعدَ حُدُوثِ نَوْعِ الكَلَامِ لَمَّا قَامَ الدليلُ على انتِفَاءِ الخَلْقِ عَن كَلَامِ اللهِ تعالى) اهـ. [درء التعارض لابن تيمية (١/ ٢٨٠)].

ويقولُ الإمامُ أحمدُ ﷺ في [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:١٣٩)]: (فقد

شبَّهتُم اللهَ بِخَلْقِهِ حين زَعَمْتُم أنَّ كلامَه مَخلُوق، ففي مَذهَبِكُم قد كَانَ فِي وَقتٍ مِنَ الأوقاتِ لَا يَتكلَّم حَتَّى خَلَقَ الكلامَ، وكذلك بَنو آدَمَ كانوا لَا يَتكلَّمون حتَّى خَلَقَ اللهُ لَهُم كلامًا، وقد جَمَعتُم بين كُفْرٍ وتَشبِيه، وتعالى اللهُ عن هذه الصفة، **بل نقول: إِنَّ اللهَ لَمْ يَزَلْ مُتكلِّمًا إِذَا شَاء**، ولا نقول: إنه كان ولا يتكلَّم حتَّى خَلَقَ الكلامَ. ولَا نَقول: إنَّه قد كان لَا يَعلَمُ حتَّى خَلَقَ عِلْمًا فَعَلِمَ، ولَا نَقُولُ: إنَّه قَد كَانَ ولَا قُدرةٌ له حتَّى خَلَقَ لنفسِهِ القُدرَةَ، ولا نَقول: إنَّه قَد كان ولا نُورٌ له حتَّى خَلَقَ لنفسِه نورًا، ولا نَقول: إنَّه قَد كَانَ ولَا عَظَمَةَ لَه حَتَّى خَلَقَ لِنَفْسِهِ عَظَمَةً) اهـ.

فأثبَتَ الإمامُ أحمدُ ﵀ أنَّ اللهَ لَمْ يَزَلْ مُتكلِّمًا، وهذا إثباتٌ لصفةِ الكلامِ الذَّاتِيَّة الأَزَلِيَّة القائِمَة بذاتِ اللهِ، وأثبت أنَّ اللهَ يتكلَّم إذَا شَاء، وإثباتٌ لصفةِ الكَلَامِ المُتجددةِ للهِ تعالى المُتعلِّقةِ بمَشِيئَتِه.

قال علاءُ الدينِ المَرْدَاوي الحنبلي مُنقِّح مَذهَبِ مُتَأَخِّرِي الحَنَابِلَة (ت:٨٨٥هـ) – بعدَ أنْ نَقَلَ أقوالَ أهلِ الفِرَقِ في صفة الكلام: (التَّاسِع: أَن يُقَال: لَمْ يَزَلِ اللهُ مُتكلِّمًا إِذا شَاءَ، وَمَتى شَاءَ، وَكَيف شَاءَ، بِكَلَامٍ يقُوم بِهِ، وَهُوَ يتكَلَّم بِهِ بِصَوْت يُسمَع، **وَأَنَّ نوعَ الْكَلَام قديم، وَإِن لم يكن الصَّوْتُ الْمُعَيَّنُ قَدِيمًا، وَهَذَا الْقَوْل هُوَ الْمَأْثُور عَن أَئِمَّة الحَدِيث وَالسّنة**. انْتهى مُلَخصا... **وَمن أعظم الْقَائِلين**

بِهَذَا الْقَوْل الْأَخير الإِمَام أَحْمد، فَإِنَّهُ قَالَ: "لَمْ يزل الله تَعَالَى متكلما كَيفَ شَاءَ بِلَا تكييف"، وَفِي لفظ: "إِذا شَاءَ") اهـ. [التَّحبِير شرح التحرير (٣/ ٣١٢)].

ثم نقل المَرْدَاوِيُّ كلامَ ابنِ تيمية مُقِرًّا له في [نفس المصدر السابق (٣/ ٣١٣)]: (وَقَالَ الشَّيْخ تَقِيّ الدّين أَيْضا: لم يَكُن فِي كَلَام الإِمَام أَحْمد، وَلَا الْأَئِمَّة: أَن الصَّوْت الَّذِي تكلم بِهِ قديم، بل يَقُولُونَ: لم يَزَل اللهُ مَتكَلِّمًا إِذا شَاءَ بِمَا شَاءَ، كَمَا يَقُوله الإِمَام أَحْمد، وَابْن الْمُبَارك، وَغَيرهمَا) اهـ.

وقال الدَّارِمي رحمه الله في [نقضه على المَرِيسي (ص:٩)]: (والله -تعالى وتَقَدَّس اسمه- كُلُّ أسمَائِهِ سَوَاء، لَمْ يَزَلْ كذلك، ولَا يَزَالُ، لَم تَحدُث له صِفَةٌ ولَا اسمٌ لَم يَكُن كَذَلك، كَان خَالِقًا قبلَ المَخلُوقِين، ورَازِقًا قبلَ المَرزُوقِين، وعَالِمًا قبلَ المَعلُومِين، **وسَمِيعًا قبلَ أنْ يَسمَعَ أصوَاتَ المَخلُوقِين، وبَصِيرًا قبلَ أنْ يَرَى أعيَانَهُم مَخلُوقَة**) اهـ.

وقال محمدُ بنُ عَلِي الكَرَجِي القَصَّاب رحمه الله (ت:٣٦٠هـ) في [نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام (٣/ ٥٢١)]: (ونَحنُ لَا نُنكِرُ أَنَّ اللهَ جل جلاله قَبْلَ أَنْ يُنَادِي مُوسَى كان غَيرَ مُنَادِيه، ولكنَّه لَمَّا نَادَاهُ بِكَلَامِهِ، والكَلَامُ نَعتٌ مِنْ نَعْتِه، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ مَخلُوقًا) اهـ.

وقال ابنُ تيميةُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَالْكَلَامُ كَلَامُ الْبَارِي وَالصَّوْتُ صَوْتُ الْقَارِئِ، وَهَذَا لَيْسَ هُوَ الصَّوْتَ الَّذِي يُنَادِي اللهُ بِهِ عِبَادَهُ وَيَسْمَعُهُ مُوسَى وَغَيْرُهُ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ. وَكَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ عِنْدَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا، وَهُوَ أَيْضًا يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ عِنْدَهُمْ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، فَهُوَ قَدِيمُ النَّوْعِ، وَأَمَّا نَفْسُ النِّدَاءِ الَّذِي نَادَى بِهِ مُوسَى وَنَحْوَهُ ذَلِكَ فَحِينَئِذٍ نَادَاهُ بِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ **فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ** ١١ ﴾ [طه:١١]، وَكَذَلِكَ نَظَائِرُهُ فَكَانَ السَّلَفُ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ نَوْعِ الْكَلَامِ وَبَيْنَ الْكَلِمَةِ الْمُعَيَّنَةِ .قَالَ تَعَالَى: ﴿ **قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا** ١٠٩ ﴾ [الكهف:١٠٩]، وكلام اللهِ وَمَا يَدْخُلُ فِي كَلَامِهِ مِنْ نِدَائِهِ .وَغَيْرِ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ بَائِنٍ مِنْهُ بَلْ هُوَ مِنْهُ وَالْقُرْآنُ سَمِعَهُ جِبْرِيلُ مِنْ اللهِ وَنَزَلَ بِهِ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ قَالَ تَعَالَى: ﴿ **قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ** ﴾ [النحل:١٠٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ** ﴾ [الأنعام:١١٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿**تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ** ١﴾ [الزمر:١]، وَنَحْوَ ذَلِكَ) اهـ. [مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٧٧)].

وهذه الضَّلَالَةُ فِي إنكارِ الأشعرية – مِن مُؤولَةٍ ومُفَوِّضَةٍ – لأفعالِ اللهِ الفِعليَّة

الاختياريةِ المُتعلِّقَةِ بمشيئتِهِ هي عَينُ ضَلَالَةُ الحَارِثِ المُحَاسِبِي تلميذِ ابنِ كُلَّاب، فقد تَلَقَّفَ المُحَاسِبيُّ مذهبَ الجهميةِ مِن شيخه ابنِ كُلَّاب. ومَعَ مَا كَانَ عليه المُحاسِبي مِنَ عِبَادَةٍ وزُهْدٍ فَقَد حَذَّرَ الإمامُ أحمدُ منه؛ لأجلِ قَولِهِ بامتِنَاعِ قِيَامِ الصفاتِ الفِعليَّة الاختياريةِ بذاتِ اللهِ ﷻ؛ كالكَلَامِ والعِلْمِ وغير ذلك بناءً على نَفِي حُلُولِ الحَوادِثِ بذاتِ الله، كَمَا صَرَّحَ بذلك في كتابِهِ "فهم القرآن". فضَلَّلهُ الإمامُ أحمدُ رحمه الله،

فقَال أحمدُ رحمه الله: (احذَرُوا مِن حَارِث، الآفَةُ كُلُّها مِن حَارِث) اهـ. [مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/ ٩٥)].

فأَمَرَ أحمدُ بهَجْرِه وعَدَمِ الكتابةِ عنه حتَّى مَاتَ المُحَاسِبي فِي بَيتِهِ ولَمْ يُصَلِّ عليه إلا نَفرٌ قَلِيل، وقِيلَ أنَّه رَجَعَ عن هذا المَذهب، والله أعلم.

ومما قاله المُحَاسِبِي في مسألةِ عِلْمِ اللهِ فِي كتابه "فهم القرآن": (واللهُ -جل ذكره- لَا تَحدُثُ فِيهِ الحَوَادِثُ، لأنَّا لَمْ نَجهَلْ مَوتَ مَنْ مَاتَ أنَّه سيكون، وكذلك عِلْمُنا أنَّ النهارَ سيكون صَبِيحَةَ لَيلَتِنَا، ثُمَّ يكون، فنَعلَمُ أنَّه قَدْ كان مِن غَيرِ جَهْلٍ مِنَّا تقدَّم أنَّه سيكون، فكيفَ بالقَدِيمِ الأَزَلِي الذي لَا يَكُون مَوتٌ ولا نَهَارٌ ولا شيءٌ مِنَ الأشياءِ إلا وهو يَخْلُقُه ونَحْنُ لَا نَخْلُقُ شيئا... ليس ذلك بِبَدْءٍ منه

لِحُدُوثِ إرادةٍ حَدَثَتْ لَهُ ولَا أنْ يَستَأنِفَ مَشِيئَةً لَم تكُن لَه... فَلَمْ يَزَلْ تعالى يُرِيدُ مَا يَعلَمُ أنَّه يَكُون، لَمْ يَستَحدِثْ إرادةً لَمْ تكُن؛ لأنَّ الإِرَادَاتِ إنَّما تَحدُثُ عَلَى قَدْرِ مَا لَمْ يَعلَم المُرِيد، فأمَّا مَن لَمْ يَزَلْ مَا يَكُونُ ومَا لَا يَكُونُ مِن خَيرٍ وشَرٍّ فَقَدْ أَرَادَ عَلَى عِلْمٍ لَا يَحدُثُ لَه بداء إذا كان لا يَحدُثُ فيه عِلْمٌ بِه) اهـ.

قَال أبو إسماعيل الهَرَوِي الحَنبلي ﷺ (ت:٤٨١هـ): (وجَاءَت طائفةٌ فَقَالَت: "لَا يَتكَلَّمُ – يَعنِي الله – بَعْدَ مَا تَكَلَّمَ فَيَكُونُ كَلَامُهُ حَادِثًا". قال: وهذه سَحَارَةٌ أُخرى تَقْذِي فِي الدِّينِ غَيرَ عَيْنٍ واحدَةٍ، فانتبَهَ لَهَا أَبُو بَكرٍ بنُ خُزَيْمَةَ، وكانَت حِينَئِذٍ بِنَيْسَابُورٍ دَارِ الآثَارِ، تُمَدُّ إليها الدَّانَاتُ وتُشَدُّ إليها الرَّكَائِبُ ويُجْلَبُ مِنْهَا العِلْمُ، ومَا ظَنُّكَ بِمَجَالِسِ يُحْبَسُ عنهَا الثَّقَفِيُّ و الصَّبْغِيُّ مَعَ مَا جَمَعَا مِن الحديثِ والفقهِ والصِّدْقِ والوَرَعِ واللِّسَانِ والبيتِ والقَدْرِ، لا يستر لوث بالكلام واستمام لأهله، فابنُ خُزَيْمَةَ فِي بيتٍ، ومحمدُ بنُ إسحاقَ فِي بيتٍ، و أبو حَامِد العَرَشْرَقِي فِي بيت، قال: فَطَارَ لتِلْكَ الفتنةِ ذلك الإمامُ أبو بَكْرٍ، فَلَمْ يَزَلْ يَصِيحُ بِتَشْوِيهِهَا، ويُصَنِّفُ فِي رَدِّهَا كأنَّه مُنْذِرُ جَيشٍ، حتَّى دَوَّنَ فِي الدَّفَاتِرِ وتَمَكَّنَ فِي السَّرَائِرِ، ولَقَّنَ فِي الكَتَاتِيبِ، ونَقَشَ فِي المَحَارِيبِ: **"أنَّ اللهَ مُتكَلِّمٌ، إنْ شَاءَ تَكَلَّم، وإنْ شَاءَ سَكَتَ"**. فَجَزَى اللهُ ذلك الإمامَ وأولئكَ النَّفَرَ الغُرَّ عَن نُصْرَةِ دِينِهِ وتَوقِير نَبِيِّه خَيرًا) اهـ. [درء التعارض (٢/ ٧٦)].

قال ابنُ تيميةَ مُعَلِّقًا عَلَى كَلَامِ الهَرَوِي: (هذه القِصَّةُ التي أَشَارَ إليها عَن ابنِ خُزَيمَةَ مَشهُورَة، ذَكَرَها غيرُ وَاحِدٍ مِنَ المُصَنِّفِينَ؛ كالحَاكِمِ أَبِي عبدِاللهِ فِي "تَارِيخ نَيسَابُور" وغيرِه، وذَكَرَ أَنَّه رُفِع إلى الإمامِ أَنَّه قَدْ نَبَغَ طَائِفَةٌ مِن أصحَابِهِ يُخَالِفُونَه وهو لَا يَدرِي، وأنَّهم على مذهبِ الكُلَّابِيَّة، وأبو بكر الإمامُ شَدِيدٌ عَلَى الكُلَّابِيَّة) اهـ. [درء التعارض (٢/ ٧٨)].

وقال قِوَامُ السُّنَّة الأَصبَهَانِي رحمه الله (ت:٥٣٥هـ): (ومِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أنَّ الصفاتِ الصادِرَةِ عَن فِعْلِ اللهِ تعالى؛ كالخَالِقِ، والرَّازِقِ، والعَادِلِ، والمُحْسِنِ، والمُنْعِمِ، والمُحْيِي، والمُمِيت، والمُثِيب، والمُعَاقِب: هي صِفَاتٌ لَازِمَةٌ لَه قَدِيمَة بِقِدَمِهِ لَا لِقِدَمِ مَعَانِيهَا الذي هو الخَلْقُ والرَّزْقُ والإحسَانُ والإثَابَةُ والعِقَابُ، لكن لِتَحَقق وُجُودِ مَعَانِيهَا قَالَ أحمدُ بنُ حنبَل رحمه الله في روايةِ حَنْبَل عنه: "لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا عَالِمًا غَفُورًا"، فَوَصَفَه بالغُفْرَانِ فِيمَا لَم يَزَلْ، كَمَا وَصَفَه بالكَلَامِ والعِلْمِ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: "هِيَ صِفَاتٌ مُحْدَثَةٌ لَا يَكُون مَوصُوفًا بِهَا فِي القِدَمِ". ومِنَ الدليلِ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَاه أنَّ تَحَقُّقَ الفِعْلِ مِن جِهَتِهِ يُوجِبُ كُونَه صِفَةً لَازِمَةً لَه قديمةً بدليلِ وَصْفِهِ فِي القِدَمِ أَنَّه مُعِيدٌ وبَاعِثٌ ووَارِثٌ وإنْ لَمْ يُعِدْ ولَمْ يَبْعَثْ ولَمْ يَرِثْ، ويُوصَفُ بأَنَّه رَبٌّ قبلَ أنْ يَخلُقَ مَربُوبًا، وأَنَّه آلهٌ قبلَ أنْ يَخلُقَ المَأْلُوهَ، ومَنْ نَفَى هذه الصِّفَاتِ قَبْلَ وُجُودِ مَعَانِيهَا فَقَدْ خَالَفَ المسلمين. ويُبَيِّنُ صِحَّةَ هذا: قولُ

أهلِ اللغة: "سَيْفُ مَقْطُوعٌ وخُبْزٌ مُشْبِعٌ ومَاءٌ مُرْوٍ" وإنْ لَمْ يُوجَد مِنْهُ القَطْعُ والشَّبع والرِّي لِتَحَقُّقِ الفِعْلِ مِنْهُ) اهـ. [الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٠١)].

وقال ابن تيمية رحمه الله **في** [مجموعة الرسائل والمسائل (٣/ ٣٣)]: (وحَدَثَت طَائِفَةٌ أُخرَى مِن السَّالِمِيّةِ وغَيرِهِم مِمّن هو مِن أَهلِ الكَلَامِ والفِقْهِ والحَدِيثِ والتَّصَوُّفِ، ومنهم كَثيرٌ مِمَّن هُوَ يَنتَسِبُ إلى مَالِكٍ والشَّافِعِي وأحمَد بنِ حَنبَل، وكَثُرَ هذا في بعضِ المُتَأَخِّرين المُنتَسِبين إلى أحمَد بنِ حَنبَلَ، فقَالُوا بِقَولِ المُعتَزِلَةِ وبِقَولِ الكُلَّابِيَّة: وَافَقوا هؤلاءِ في قَولِهِم أنَّه قَدِيم، وَوَافَقُوا أولئِكَ في قَولِهم أنَّه حُرُوفٌ وأصوَات، وأحدَثوا قَولاً مُبتَدَعًا كَمَا أَحدَثَ غَيرُهُم فقَالُوا: "القرآنُ قَدِيمٌ وهو حُرُوفٌ وأصوَاتٌ قَدِيمَةٌ أَزَلِيَّةٌ لَازِمَةٌ لِنَفْسِ اللهِ تعالى أَزَلاً وأَبَداً". واحتَجُّوا على أنَّه قَدِيمٌ بِحُجَجِ الكُلَّابِيَّة، وعلى أنَّه حُرُوفٌ وأصوَاتٌ بِحُجَجِ المُعتَزِلَة.

فلمَّا قِيلَ لَهُم: الحُرُوفُ مَسبُوقَةٌ بَعضُهَا بِبَعضٍ؛ فالبَاءُ قَبْلَ السِّينِ، والسِّينُ قَبْلَ المِيم، والقَدِيمُ لَا يُسبَقُ بِغَيرِه، والصَّوتُ لا يُتَصَوَّرُ بَقَاؤُهُ فَضْلاً عَن قِدَمِهِ.

قالوا: الكَلَامُ لَه وُجُودٌ ومَاهِيَّةٌ، كَقَولِ مَن فَرَّقَ بينَ الوُجُودِ والمَاهِيَّةِ مِن المُعتَزِلَةِ وغَيرِهم. قالوا: والكَلَامُ له تَرتِيبٌ في وُجُودِه، وتَرتِيبُ مَاهِيَّةِ البَاءِ للسِّينِ

بالزَّمَانِ هي فِي وُجُودُه، وهي مُقَارِنَةٌ لَهَا فِي مَاهِيتِهَا لَم تَتَقَدَّم عليها بالزَّمانِ، وإن كانَت مُتَقَدِّمَةً بالمَرتَبَةِ كَتَقَدُّمِ بعضِ الحُرُوفِ المَكتُوبَةِ عَلَى بَعض، فإنَّ الكَاتِبَ قَد يَكتُبُ آخِرَ المُصحَفِ قبلَ أوَّلِهِ، ومَعَ هذا فإذَا كَتَبَه كانَ أَوَّلُه مُتَقَدِّمًا بالمَرتَبَةِ على آخِرِه.

فقال لهم جُمهُورُ العُقَلَاءِ: هذا مِمَّا يُعلَمُ فَسَادُهُ بالاضطِرَارِ؛ فإنَّ الصَّوتَ لَا يُتَصَوَّرُ بَقَاؤُهُ، ودَعوَى وُجُودِ مَاهِيةٍ غيرِ الوُجُودِ فِي الخَارِجِ دَعوَى فَاسِدَةٌ كَمَا قَد بُسِطَ فِي مَوضِعٍ آخَر) اهـ.

ومِن الحُجَجِ الوَاهِيَةِ التي جَعلَتِ الجهميةَ الكُلَّابِيَّةَ ومَن وَافقَهم يَنفُونَ عَن اللهِ ﷻ الصفاتِ المتجددة: قَولُهم أنَّ إثباتَ صِفَةِ العِلْمِ المُتَجَدد للهِ يَلزَمُ منه أنَّه لَمْ يَعلَم بالحَوَادِثِ إلا بعدَ وقوعِهَا، وهذا بَاطِل وتَخَرُّص؛ فإنَّ اللهَ تعالى أثبَتَ لنفسِه صفةَ العِلْمِ القَدِيم الأَزَلِي، فهو يَعلَمُ مَا كَانَ ومَا سَيكُون، ومَا لَم يَكُن لَو كَانَ كَيف يَكُون، وأثبَت لنفسِه أيضًا صفةَ العِلْمِ المُتَجَدد، كَمَا أثبَتَ لنفسِه غيرَ ذلك من الصِّفَاتِ.

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية ﷺ: (وعامَّةُ مَن يَسْتَشْكِلُ الآياتِ الوارِدةَ في هذا المَعْنى كقَوْلِه: ﴿ **إِلَّا لِنَعْلَمَ** ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿ **حَتَّىٰ نَعْلَمَ** ﴾ [مُحَمَّد: ٣١]،

يَتوهَّمُ أنَّ هذا يَنْفي عِلمَه السَّابِقَ بأن سيَكونُ، وهذا جَهْلٌ، فإنَّ القُرْآنَ قد أَخبرَ بأنَّه يَعلَمُ ما سيَكونُ في غَيْرِ مَوضِعٍ، بلْ أَبلَغُ مِن ذلك أنَّه قَدَّرَ مَقاديرَ الخَلائِقِ كلِّها، وكَتَبَ ذلك قَبْلَ أن يَخلُقَها، فقدْ عَلِمَ ما سيَخلُقُه عِلمًا مُفَصَّلًا، وكَتَبَ ذلك، وأَخبرَ بما أَخبرَ به مِن ذلك قَبْلَ أن يكونَ، وقدْ أَخبرَ بعِلمِه المُتَقدِّمِ على وُجودِه، ثُمَّ لمَّا خَلَقَه عَلِمَه كائِنًا معَ عِلمِه الَّذي تَقدَّمَ أنَّه سيَكونُ، فهذا هو الكَمالُ، وبِذلك جاءَ القُرْآنُ في غَيْرِ مَوضِعٍ، بلْ وبإِثْباتِ رُؤْيةِ الرَّبِّ له بَعْدَ وُجودِه، كما قالَ تَعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥]، فأَخبرَ أنَّه سيَرى أعْمالَهم. وقدْ دَلَّ الكِتابُ والسُّنَّةُ واتِّفاقُ سَلَفِ الأُمَّةِ ودَلائِلُ العَقْلِ على أنَّه سَميعٌ بَصيرٌ، والسَّمْعُ والبَصَرُ لا يَتَعلَّقُ بالمَعْدومِ، فإذا خَلَقَ الأشْياءَ رآها سُبْحانَه، وإذا دَعاه عِبادُه سَمِعَ دُعاءَهم...، وقدْ ذَكَرَ اللهُ عِلمَه بما سيَكونُ بَعْدَ أن يكونَ في بِضْعةَ عَشَرَ مَوْضِعًا في القُرْآنِ معَ إخْبارِه في مَواضِعَ أَكثَرَ مِن ذلك أنَّه يَعلَمُ ما يكونُ قَبْلَ أن يَكونَ...، بلْ هو سُبْحانَه يَعلَمُ ما كانَ وما يَكونُ، وما لو كانَ كيف كانَ يَكونُ، كقَوْلِه: ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ ﴾ [الأنعام: ٢٨] ...، قالَ تَعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، رُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ في قَوْلِه: إِلَّا لِنَعْلَمَ أي: لنَرى، ورُوِيَ: لنُمَيِّزَ، وهكذا قالَ عامَّةُ المُفَسِّرينَ: إلَّا لنَرى ونُمَيِّزَ، وكذلك قالَ جَماعةٌ مِن أهْلِ العِلمِ: "لنَعلَمَه مُوْجودًا

واقِعًا بَعْدَ أن كانَ قد عَلِمَ أنَّه سيَكونُ"، ولَفْظُ بعضِهم: "العِلمُ على مَنزِلتَينِ: عِلمٌ بالشَّيءِ قَبْلَ وُجودِه، وعِلمٌ به بَعْدَ وُجودِه، والحُكْمُ للعِلمِ به بَعْدَ وُجودِه؛ لأنَّه يوجِبُ الثَّوابَ والعِقابَ، فمَعْنى قَوْلِه: ﴿ لِنَعْلَمَ ﴾ أي: لنَعلَمَ العِلمَ الَّذي يَسْتحِقُّ به العامِلُ الثَّوابَ والعِقابَ، ولا رَيْبَ أنَّه كانَ عالِمًا سُبْحانَه بأنَّه سيَكونُ، لكن لم يكنِ المَعْلومُ قد وُجِدَ"...، والمَقْصودُ أن يَعرِفَ الإنْسانُ أنَّهم يَقولونَ – أي الأشاعرة ومن وافقهم – مِن الجَهْلِ والكُفْرِ ما هو في غايةِ الضَّلالِ فِرارًا مِن لازِمٍ ليس لهم قَطُّ دَليلٌ على نَفْيِه، ولو قُدِّرَ شُبْهةٌ تُعارِضُ ثُبوتَ العِلمِ فأين هذا مِن هذا؟! وأين الأدِلَّةُ الدَّالَّةُ على ثُبوتِ عِلمِه والمَحْذورِ في نَفْيِ عِلمِه ممَّا يُظَنُّ أنَّه يَدُلُّ على نَفْيِ الصِّفاتِ أو نَفْيِ بعضِها دَليلًا ومَحْذورًا؟!) اهـ. [الرد على المنطقيين (ص: ٤٦٢ – ٤٦٧) باختِصار].

وقد حَرَّف بعضُ مُفَوِّضَةُ الحَنابِلَةِ كأبي يَعلَى مُرادَ كلامِ الإمامِ أحْمَدَ في إثباتِ صِفَةِ الكَلَامِ الاختيارِي في قَولِه: (**إنَّ اللهَ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إذَا شَاء**).

فقال أبو يَعلَى أن مُرَادَ الإمامِ أحمد هو: (إِذا شَاءَ أَن يُسمِعَنَا ويُفهِمَنَا!!).

وصَرَّح أبو يعلى بإنكارِ صفة الكلام المتجدد لله بحرف وصوت، فقال: (واعلَم أَنَّا وإنِ أَثبَتْنَا الحُرُوفَ والأَصْوَات فَلَا نقول: إنَّ اللهَ يَتكَلَّم كَلَامًا بعدَ كَلَام؛ لأنَّ

ذلك يُوجِبُ حَدَثَ الكَلَامِ الثاني) اهـ. [إبطال التأويلات (ص: ١٣٥)].

فرَدَّ عليه أهلُ السنةِ مِنَ الحَنَابِلَة، وبَيَّنُوا بُطلَانَ هذا التَّحريف لكلامِ أحمد.

قال الحافظ ابن المِبْرَد الحنبلي رحمه الله (ت: ٩٠٩هـ): (وعِندِي أَنَّ الأمرَ عَلَى غَيرِ مَا ذَكَرَه القَاضِي – يعني أبا يَعلَى – وأَنَّ الأمرَ فِي ذلك على شَيئَين:

الأول: القرآنُ كلامُ اللهِ قَدِيم، وهذا ليس لَه مَدْخَلٌ فِي كَلَامِ أحمد.

الثاني: أَنَّ كَلَامَ الله عز وجل بالقُرآن، وتَعْبِيرَ القُرآن قَدِيم، وأَنَّ اللهَ عز وجل لَمْ يَزَل مُتكَلِّمًا، ولا نَقُول: الكلامُ صِفَةٌ حَدَثَت لَه، فهو لَمْ يَزَلَ مُتكلِّمًا مِنْ حيثُ الجُمْلَةِ مِن غَير نَظَرٍ إلى شَيءٍ. **وقولُ أحمد: "مَتَى شَاء" يعني: متى شَاءَ أن يتكلم بشيء تَكَلَّم بِه**، مَعَ أَنَّ كلامَه الذي هو ضِدٌّ مَا لَم يَتكلَّم قَدِيم، وأَنَّه إِذَا شَاءَ تَكَلَّم، وإذا شَاءَ لَم يتكلَّم، وأَنَّ كَلَامَه ليس بِمُتَّصِل منه في سَائِرِ الأوقَاتِ، بل إِذَا شَاءَ الكلامَ تَكَلَّم، مع أَنَّ وَصْفَه بأَنَّه مُتكلِّم: قديم ، وأنه إذا شَاءَ: تَكَلَّم بشيء، وإذا شَاءَ تَكلَّم بغيرِه، وأَمَّا مَا قَالُوه – يعني القاضي أبا يَعلَى ونحوه – يَلزَم منه أَنَّه مُتكلِّمٌ في كُلِّ الأوقات، وأَنَّ كلامَه مُتصلٌ مُستمرٌ على سَائِر الأوقات، وهذا يردُّهُ النقلُ والعَقل، وأيضًا فإنَّ قولَ النبيِّ ﷺ: «**إِذَا تكلَّم اللهُ بالوَحيِّ سَمِعَ أهلُ السَّمَاءِ كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ**

عَلَى الصَّفْوَان»[(١)]. وهذا يَدُلُّ عَلَى أنَّ لَه أوقَاتًا لَا يَتكلَّم فِيهَا، وأنَّه لَا يتكلَّم إلا إذَا شَاء، مع أنَّ وصفَه بأنَّه مُتكَلِّم قَدِيم، وقولُهم يَلزَمُ منه أنَّه إِذَا تكَلَّم بكلمةٍ لَا يَزَالُ يَقُولُها!! وليس الأمرُ كذلك، بل يَتكَلَّم بشيءٍ، ويَنتَهِي ويَأتِي غيرُه) اهـ.
[تحفة الوصول إلى علم الأصول على مذهب أهل السنة والجماعة ص: (١٠٦-١٠٧)].

ولَعلَّه يَحْسُنُ هنا نَقلُ أقوالِ الفِرَقِ في كَلَامِ اللهِ تعالى لَيَمِيْزَ الحَقُّ عَن البَاطِل، ويَتَبَيَّنَ ضَلَالُ الفِرَقِ المُخَالِفَةِ لِعَقِيدَةِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ في مَسَأَلَةِ الكَلَامِ والقُرآن:

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمة ﷺ: (هَذِه الْمَسْأَلَة - وَهِي كَلَامُ اللهِ تَعَالَى - اضْطربَ النَّاس فِيهَا، وَعَامة الْكتب المصنفة فِي الْكَلَام وأصول الدّين لم يذكر أَصْحَابهَا جَمِيع الْأَقْوَال، بل مِنْهُم من يذكر قَوْلَيْنِ، وَمِنْهُم من يذكر ثَلَاثَة أَقْوَال، وَمِنْهُم من يذكر أَرْبَعَة، وَمِنْهُم من يذكر خَمْسَة، وَأَكْثَرهم لَا يعْرفُونَ قَول السّلف، وَقد بلغت أَقْوَالهم إِلَى تِسْعَة:

أَحَدُهَا: أَن كَلَام الله تَعَالَى: هُوَ مَا يفِيض على النُّفُوس من الْمعَانِي، إِمَّا من الْعَقْلِ الفَعَّالِ عِنْد بَعضهم، أَو مِن غَيرِه، وَهُوَ قَولُ الصابِئَةِ

(١) تقدم تخريجه.

والمُتفلسفة، وَمِنْهُم: ابْنُ سِينَا وَأَمْثَاله.

وَالثَّانِي: أَنه مَخْلُوق خلقه الله تَعَالَى مُنْفَصِلا عَنهُ، وَهُوَ قَولُ الْمُعْتَزلَة وَغَيرِهِم.

وَالثَّالِث: معنًى وَاحِد قَائِم بِذَات الله تَعَالَى، هُوَ الْأَمرُ وَالنَّهْي وَالْخَبَر والاستخبار، إِن عبر عَنهُ بِالْعَرَبِيَّةِ كَانَ قُرْآنًا، وَإِن عبر عَنهُ بالعبرية كَانَ توراة، وَهُوَ قَول ابْن كُلَّاب وَمن وَافقه كالأشعري وَغَيره. (١)

الرَّابع: أَنه حُرُوف وأصواتٌ أزلية، مجتمعة فِي الْأَزَل :وَهُوَ قَول طَائِفَة من أهل الْكَلَام والْحَدِيث، وَذكره الْأَشْعَرِيّ عَن طَائِفَة، وَهُوَ الَّذِي يُذكَرُ عَن السالمية وَنَحْوهم. (٢)

الْخَامِس: أَنه حُرُوف وأصوات، لَكِن تكلم الله بهَا بعد أَن لم يكن متكلما، وَهُوَ قَول الكَرَّامِيَّة وَغيرهم.

السَّادِس: أَن كَلَامه يَرجِعُ إِلَى مَا يَحدُثُ مِن عِلمِهِ، وإرادته الْقَائِم بِذَاتِهِ، وَهُوَ

---

(١) وهو القَول التي تَوَلَّد مِنه قولُ مُفوِّضَةِ الحَنَابِلَة في تَعطِيلِ الصِّفَاتِ الاختِيَارِيَّة.

(٢) هذا هو عَينُ قَولِ المُفَوِّضَةِ مِن المُنتَسِبِين للحَنَابِلَة كَأَبِي يَعلَى، وأَبِي الفَضْلِ التَّمِيمِي، وابنِ الزَّاغُونِي، وابنِ حَمْدَان ونَحوِهِم.

قَول صَاحب "الْمُعْتَبر" ، ويميل إِلَيْهِ الرَّازِيّ فِي "المطالب" .

السَّابِع: أَن كَلَامه يتَضَمَّن معنى قَائِما بِذَاتِهِ، هُوَ مَا خلقه فِي غَيره، وَهُوَ قَول أبي مَنْصُور الماتريدي.

الثَّامِن: أَنه مُشْتَرك بَين الْمَعْنى الْقَدِيم الْقَائِم بِالذَّاتِ، وَبَين مَا يخلقه فِي غَيره من الْأَصْوَات، وَهَذَا قَول أبي الْمَعَالِي وَمن تبعه.

التَّاسِع: أَن يُقَال: لَم يَزَلِ اللهُ مُتكَلِّمًا إِذا شَاءَ، وَمَتى شَاءَ، وَكَيف شَاءَ، بِكَلَام يقوم بِهِ، وَهُوَ يتكَلَّم بِهِ بِصَوْت يُسمَعُ، وَأَن نوع الْكَلَام قديم، وَإِن لم يكن الصَّوْت الْمعِين قَدِيما، وَهَذَا القَوْل هُوَ الْمَأْثُور عَن أَئِمَّة الحَدِيث وَالسّنة) انْتهى مُلَخصا.

قال المَردَاوِي بعدَ نَقْلِهِ لِكَلَامِ ابنِ تَيمِية: وَمن أعظم الْقَائِلين بِهَذَا القَوْل الْأَخير الإِمَام أَحْمد، فَإِنَّهُ قَالَ: (لم يزل الله تَعَالَى متكلما كَيفَ شَاءَ بِلَا تكييف ، وَفِي لفظ :(إِذا شَاءَ). [التَّحبِير شرح التحرير (٣/ ٣١٢)].

❋ **ومِنَ الأُصولِ الجَهْمِيَّةِ** التي تفَرَّعَت وتَوَلَّدَت عَن جَحْدِ وَصْفِ اللهِ بالصِّفَاتِ الاختيارية: قولُ الأشعريَّة والكُلَّابِيَّة: **"أنَّ الفِعْلَ هُوَ المَفعُول"**، أي: إنَّ الفِعْلَ لَا يَقُومُ بالله تَعَالَى؛ فجَحَدُوا بذلك جميعَ أفعالِ اللهِ المُتَعَدِّيَة؛ كالخَلْق، والرَّحْمَة، والمَغْفِرَة، والرَّزْق، وغيرِها مِنَ الصفاتِ الفعليةِ المُتَعدِّيَة، وأرجعوا

جميعَ هذه الصفاتِ إلى القُدرة، وهي أحدُ الصفاتِ السبعةِ المَعنَوِيَّة التي زَعَمُوا أَنَّهم أثبتوها، فقالوا: "إنَّها تَقَع بقدرةِ اللهِ دُونَ أنْ يكون ذلك فِعْلًا مِنه قائمًا بِهِ! وإضافتُها إلى الله إضافة مجاز لَا حقيقة!".

قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية ﷺ في [مجموع الفتاوى (٥/ ٣٧٨- ٣٨٠)]: (عَنِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ يَقُولُ: "إذَا سَمِعْت الجَهمي يَقُولُ: أَنَا أَكْفُرُ بِرَبٍّ يَنْزِلُ؛ فَقُلْ: أَنَا أُؤْمِنُ بِرَبٍّ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ"، فَإِنَّ بَعْضَ مَنْ يُعَظِّمُهُمْ – يعني السَّلَفَ – وَيَنْفِي قِيَامَ الْأَفْعَالِ الِاخْتِيَارِيَّةِ بِهِ – كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ وَمَنْ اتَّبَعَهُ وَابْنِ عَقِيلٍ وَالْقَاضِي عِيَاضٍ وَغَيْرِهِمْ – يُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُمْ بِقَوْلِهِمْ: " يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ " أَنْ يُحْدِثَ شَيْئًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ مِنْ دُونِ أَنْ يَقُومَ بِهِ هُوَ فِعْلٌ أَصْلًا. وَهَذَا أَوْجَبَهُ أَصْلَانِ لَهُمْ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْفِعْلَ عِنْدَهُمْ هُوَ الْمَفْعُولُ وَالْخَلْقَ هُوَ الْمَخْلُوقُ، فَهُمْ يُفَسِّرُونَ أَفْعَالَهُ الْمُتَعَدِّيَةَ مِثْلَ قَوْله تعَالَى: ﴿ **خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ** ﴾ وَأَمْثَالِهِ: إنَّ ذَلِكَ وُجِدَ بِقُدْرَتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ فِعْلٌ قَامَ بِذَاتِهِ بَلْ حَالُهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ وَبَعْدَ مَا خَلَقَ سَوَاءٌ لَمْ يَتَجَدَّدْ عِنْدَهُمْ إلَّا إضَافَةٌ وَنِسْبَةٌ وَهِيَ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ؛ لَا وُجُودِيٌّ كَمَا يَقُولُونَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ يَسْمَعُ أَصْوَاتَ الْعِبَادِ، وَيَرَى أَعْمَالَهُمْ، وَفِي كَوْنِهِ كَلَّمَ مُوسَى وَغَيْرَهُ، وَكَوْنِهِ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ، أَوْ نَسَخَ مِنْهُ مَا نَسَخَ؛ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَجَدَّدْ

عِنْدَهُمْ إِلَّا مُجَرَّدُ "نِسْبَةٍ" وَ "إِضَافَةٍ" الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، وَهِيَ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ لَا وُجُودِيٌّ. وَهَكَذَا يَقُولُونَ فِي اسْتِوَائِهِ عَلَى الْعَرْشِ إِذَا قَالُوا: إِنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ أَوَّلُ قَوْلَيْ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى. وَيُسَمِّي ابْنُ عَقِيلٍ هَذِهِ "النِّسْبَةَ" الْأَحْوَالَ؛ وَلَعَلَّهُ يُشَبِّهُهَا "بِالْأَحْوَالِ" الَّتِي يُثْبِتُهَا مَنْ يُثْبِتُهَا مِنْ النُّظَّارِ وَيَقُولُونَ هِيَ لَا مَوْجُودَةٌ وَلَا مَعْدُومَةٌ...

وَالْأَصْلُ الثَّانِي: نَفْيُهُمْ أَنْ تَقُومَ بِهِ أُمُورٌ تَتَعَلَّقُ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَيُسَمُّونَ ذَلِكَ "حُلُولَ الْحَوَادِثِ". فَلَمَّا كَانُوا نُفَاةً لِهَذَا امْتَنَعَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَقُومَ بِهِ فِعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ يَحْصُلُ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ؛ لَا لَازِمٌ وَلَا مُتَعَدٍّ؛ لَا نُزُولٌ وَلَا مَجِيءٌ وَلَا اسْتِوَاءٌ وَلَا إِتْيَانٌ وَلَا خَلْقٌ وَلَا إِحْيَاءٌ وَلَا إِمَاتَةٌ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ. فَلِهَذَا فَسَّرُوا قَوْلَ السَّلَفِ بِالنُّزُولِ: بِأَنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، عَلَى أَنَّ مُرَادَهُمْ حُصُولُ مَخْلُوقٍ مُنْفَصِلٍ؛ لَكِنَّ كَلَامَ السَّلَفِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا ذَلِكَ وَإِنَّمَا أَرَادُوا الْفِعْلَ الِاخْتِيَارِيَّ الَّذِي يَقُومُ بِهِ) اهـ.

وهذا الأصلُ فِي الحَقِيقَةِ مِنَ الأُصُولِ الجَهْمِيَّةِ القَدِيمَةِ التي نَبَّه عَلَيهَا الأَئمَّةُ كالبِخاري رحمه الله، حَيْثُ قَال في [خلق أفعال العباد (ص:١١٣)]: (وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعولِ وَالْفِعْلِ:

فَقَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ: الْأَفَاعِيلُ كُلُّهَا مِنَ الْبَشَرِ لَيْسَتْ مِنَ اللهِ.

وَقَالتِ الْجَبْرِيَّةُ: الْأَفَاعِيلُ كُلُّهَا مِنَ اللهِ.

وَقَالتِ الْجَهْمِيَّةُ: الْفِعْلُ وَالْمَفْعولُ وَاحِدٌ، لذلكَ قَالُوا: لَكِنْ مَخْلُوقٌ.

وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: التَّخْليقُ فِعْلُ اللهِ، وَأَفَاعِيلُنَا مَخْلُوقَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓۖ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ١٣ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ** ﴾ [الملك: ١٣]، يَعْنِي السِّرَّ وَالْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ، فَفِعْلُ اللهِ صِفَةُ اللهِ، وَالْمَفْعولُ غَيْرُهُ مِنَ الْخَلْقِ) اهـ.

وقال البخاري رحمه الله أيضا في [خلق أفعال العباد (ص:٨٥)]: (وَلَقَدْ بَيَّنَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ أَنَّ كَلَامَ الرَّبِّ لَيْسَ بِخَلْقٍ، وَأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْرِفُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ إِلَّا بِالْفِعْلِ، فَمَنْ كَانَ لَهُ فِعْلٌ فَهُوَ حَيٌّ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ فَهُوَ مَيِّتٌ، وَأَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ، فَضَيَّقَ عَلَيْهِ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ، وَتَوَجَّعَ أَهْلُ الْعِلْمِ لِمَا نَزَلَ بِهِ، وَفِي اتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نُعَيْمًا وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ لَيْسَ بِمُفَارِقٍ وَلَا مُبْتَدِعٍ، بَلِ الْبِدَعُ وَالرَّئِيسُ بِالْجَهْلِ بِغَيْرِهِمْ أَوْلَى، إِذْ يُفْتُونَ بِالْآرَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، مِمَّا لَمْ يأْذَنْ بِهِ اللهُ) اهـ.

ومِمن صَرَّحَ بهذا الأصلِ البَاطِلِ مِن مفوِّضَةِ الحَنَابِلَةِ القَاضِي أبو يَعلَى، فقال

في [المعتمد في أصول الدين (ص:١٣٢)]: (والمَخلُوقُ مَخلُوقٌ لَا بِخَلْقٍ، والخَلْقُ هُوَ المَخلُوق) اهـ.

وهذا الأصلُ الجَهمِيُّ أنتجَ ضَلَالَاتٍ وشُرورًا وفَسَادًا مُستطيرًا، فهو الذي أدَّى بكثيرٍ مِن هؤلاء الجَهميةِ المُتَأخِّرين والمُعَاصِرِين إلى عِبَادَةِ القُبُورِ والأمواتِ والغَائِبِين والأروَاحِ المُفَارِقَةِ، وصَرْفِ شتَّى أنواعِ العِبَادَاتِ لَهَا (١)؛ واستدلُّوا بنفسِ هذا الأصل، فقالوا: "إنَّ دُعَاءَ الأموَاتِ والغَائِبِين ليسَ دُعَاءً لِغَيرِ اللهِ، وإنَّما هو مِن بَابِ المَجَازِ العَقلِي؛ لأنَّ الفَاعِلَ والمُؤثِّرَ هو اللهُ عَلَى الحَقِيقَةِ، والعَبْدُ قُدرَتُه غيرُ مؤثِّرةٍ في إيجَادِ فِعْلِه، ومَا أَرَدْنَا إلَّا سؤالَ اللهِ في دُعَائِنَا هؤلاء الأموات والغائبين، فنحنُ نَسألُ الميتَ وهو يسألُ اللهَ لنا، فهو واسطةٌ لا أثرَ له!".

وهذا مَبنِيٌّ على نَظَرِيَّةِ الأشعَرِيَّة المُسمَّاةِ بـ"الكَسْبِ الجَبْرِي" التي اختَرَعُوهَا، فهُم يُثبِتُون مَرتَبَتَي المَشِيئةِ والخَلْقِ، ولكنْ يَقولون: (إنَّ أفعالَ العبدِ الاختيارية واقعةٌ بقدرةِ اللهِ تعالى وحدها، وليسَ لقدرةِ العبدِ تأثيرٌ فيها، بل اللهُ ﷻ أجرى عادَتَه بأن يُوجِدُ في العبدِ قدرةً واختيارًا، فإذا لَمْ يَكنْ هناك مانعٌ أوجَدَ فيه فِعْلَهُ المقدورَ، فيكونُ الفعلُ مخلوقًا لله، إبداعًا وإحداثًا، ومَكسوبًا للعبدِ، والمرءُ

---

(١) بعضُ المُتأخِّرين مِن المُنتَسِبين للحَنَابِلَةِ وَقَعَ في دُعَاءِ الأَموات والغَائِبِينَ والاستِغَاثَةِ بهم والغُلُوِّ في المَقبُورِين، كأحمدَ بنِ مُحمَّد السَّفَّارِيني (ت:١١٨٨هـ)، ومُحمَّدِ بنِ عبدِاللهِ بنِ مُحمَّد آل فَيرُوز التَّمِيمي (ت:١٢١٦هـ)، وعبدِالله بنِ عودة صُوفَان القَدُومي (ت:١٣٣١هـ).

بِكسبِه إياه: مقارنتَه لقدرتِهِ وإرادتِهِ مِنْ غِيرِ أن يكونَ هناكَ منه تأثيرٌ أو مَدخَلٌ في وجودِهِ سِوى كونِهِ مَحلًا له) [شرح المواقف للتفتزاني الأشعري (٤/ ٢٢٢)].

وهذا فِي الحقيقةِ مذهبٌ جَبْرِيٌّ مَحْض! فالأشعَرِيَّةُ بذلك سَلَبوا قُدرَةَ ومَشيئَةَ العبدِ، فَلَا فرقَ واضح بينَ مَذهَبِهِم وبَينَ مَذْهَبِ الجَهمِيَّة الأُولَى.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رحمه الله في [الرد على البكري (ص:١٤٩)]: (الجهميةُ الجبريةُ الذين قَالُوا: إنَّ أفعالَ العِبَادِ نفسُ فعلِهِ - يعني الله -، **وفِعلُهُ هو مَفعُوله، كَمَا يقولُهُ الجَهْمُ بنُ صفوانَ وأتباعه كالأشعريِّ ومَن وَافَقَه**، وهؤلاء لَمْ يُثبِتُوا له فِعلًا قائمًا بنفسِهِ غيرَ المَخلوقاتِ المُبَاينَةِ له، فإذا كان خَالِقُ أفعالِ العِبَادِ لَزِمَ أن تكونَ هي فِعلُهُ ولا تكونُ فِعلًا لِغَيرِه، وحينئذٍ فالصفاتُ الفِعلِيَّةُ التي يَصِفُونَ بِهَا الرَّبَّ، مثلُ كونِهِ خالقًا، ورازقًا، وعادلًا؛ إنَّما تتصفُ عندَهم فِيهَا بِمَخلُوقَاتِه؛ وتتصفُ أيضا عندَهم بأفعالِ العِبَادِ كلِّها، فالجهمُ بنُ صفوانَ أعظمُ الناسِ وصفًا له بِمَخلُوقَاتِه فِي كَلَامِه وأفعالِ العِبَادِ وغيرِ ذلك... وأمَّا جهمٌ فعندَه أنَّه – يعني الله – خَلَقَ الجميعَ فلَزِمَه أنْ يُوصَفَ بالجَمِيع، والأشعريُّ وَافَقَ جَهْمًا في المَخلُوقَاتِ مِن أفعَالِ العِبَادِ وغيرِها؛ دونَ الكَلَامِ والإرادةِ، فإنَّهما عندَه صِفَاتٌ تقومُ بالله، لكنَّه وافقَه على أنَّ المَخلُوقَ هو الخَلْق، وهو يَصِفُهُ بالصِّفَاتِ الفِعلِيَّة، فوَافَقَه على اتِّصَافِهِ بالمَخلُوقِ مِن هذا الوَجْه، صَارَ هو والمعتزلةُ مُتَقَابِلين، هو

يُنكِرُ عليه قولَهم في الكلامِ والإرادة، وأصابَ في إنكارِه عليهم، وهُم يُنكِرُون عليه قولَه فِي أنَّ أفعالَ العبادِ فعلُهُ، وهم وإنْ أصابُوا في هذا الإنكار؛ لكنَّهم يُنكِرُون أنْ تَكُونَ مَخلُوقَةً لله، وهذا مُنكَر! والأشعريُّ يُثبِتُ للعَبْدِ قدرةً مُحدَثَةً وكَسْبًا) اهـ.

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية ﷺ في [الرد على البكري (ص:١٢٥-١٢٦)]: (هذا كذبٌ على اللهِ وشِرْكٌ به، وهو مِن جِنْسِ أقوَالِ أهلِ الحُلُولِ والاتِّحَادِ كالنَّصَارَى، فليس فِي خِطَابِ اللهِ المُطلَقِ تنزيلُ أَحَدٍ مِنْزَلَةَ نَفْسِهِ فِي الأفعَال، ولا تنزيلُ نفسِهِ فِي الأفعالِ والأوصَافِ منزلتَهم، بل هو إلهٌ واحدٌ لَا شريكَ لَه، وكلُّ مَن فِي السموات والأرض آتيه عبدًا ﴿ **لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾** ﴾ [مريم: ٩٤-٩٥]. ومَن قَال: إنَّ الرَّبَّ مُنْزِلُ المَخلَوقِ منزلةَ نفسِهِ فِي الأفعَال، أو يُنزِلُ هو منزلةَ المخلُوقِ في الأفعالِ والأوصَافِ فقد زَعَمَ أنَّ اللهَ - سبحانه - يَجعَلُ لَهُ نِدًّا، وأنَّه يُقِيمُ المخلوقَ مَقَامَه في الخَلْقِ والرَّزْقِ والإحيَاءِ والإماتَةِ وإجابَةِ الدُّعَاءِ وكُونِهِ مَعبُودًا، وأنَّه يَقومُ مَقَامَ العبدِ في الصَّلَاةِ والصيامِ والطَّوَافِ وغيرِ ذلك من أفعالِ العباد - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا - قال تعالى: ﴿ **أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾** ﴾ [النحل:١٧].
ومن أَخَصِّ أوصافِ الرَّبِّ تعالى: القدرةُ على الخَلْقِ والاختَرَاعِ، فليس ذلك لغيرِه أصلًا، حتى إنَّ كثيرًا مِنَ النُّظَّارِ المُثبِتِين للقَدَر كالأشعَرِي وغيرِه جَعَلُوا هذا

هو أَخَصَّ وصفِ الرَّبِّ تعالى، كَمَا جَعَل الجُبَّائِي وغيرُه مِنَ المعتزلةِ أخصَّ وصفِهِ القِدَم، ومَقصُودُ المعتزلةِ أنْ لَا يُثبِتُوا له صفةً قديمةً لامتِنَاعِ المشاركةِ فِي أَخَصِّ وَصْفِه، ومقصودُ أولئك المُثبِتِين –يَعنِي الأشعَرِيَّة - أن لَا يُشرِكُه غيرُه في الخَلْق، وقد يَقولون: لا يشركه غيرُه في الفِعْل؛ **وهو قَوْلُ مَن يَقول: العبدُ فَاعِلٌ مَجَازًا لا حقيقةً، وهو كَاسِبٌ حقيقة، كَمَا هو قَولُ الأشعريِّ ومَن وافَقَه مِن الفقهاءِ مِن أصحَابِ مالك والشافعي وأحمد، وهو فِي الأصلِ قَولُ جَهمِ بنِ صفوان**، وهو أولُ مَنْ عُرِفَ في الإسلام أنه قال: "إن العَبْدَ ليس بِفَاعِل" لكنَّ جمهورَ أهلِ السنةِ مِن أتباعِ الأئمةِ الأربعةِ وغيرِهم يقولون: "إنَّه فَاعِلٌ حقيقةً"، وجمهور هؤلاء –يعني أهل السنة - يقولُون: "إنَّ فعلَه مَفعُولٌ للرَّبِّ بناءً على أنَّ الخلقَ غيرُ المَخلُوق"، كما هو قولُ الأكثرين، وهو مذهبُ السلفِ وأهلِ الحديثِ والفُقَهَاء) اهـ.

***

فَصْل: فِي الصِّفَاتِ الاختِيَارِيَّةِ

إنَّ فَهْمَ مَوضُوعِ الصِّفَاتِ الاختِيَارِيَّة للهِ ﷻ مِن الأَهَمِيَّةِ بِمَكَانٍ؛ للتَّفرِيقِ بينَ مذهبِ السَّلفِ فِي إثبَاتِ الصفاتِ وبينَ مَذهَبِ الجَهمِيَّةِ الكُلَّابِيَّةِ ومَن سَارَ عَلَى طَرِيقَتِهِم مِن أَشعَرِيَّة ومَفُوِّضَة، ولأجلِ ذلك رأيتُ أنَّه يَحسُنُ نَقْلُ كَلَامِ شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيمِيَّة رحمه الله بِطُولِهِ فِي بَيَانِ هذه المَسألةِ العَظِيمة، وهو فَصْلٌ مَعْقُودٌ له في كِتَابِ مَجمُوعِ الفَتَاوى.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رحمه الله في [مجموع الفتاوى (٦/ ٢١٧-٢٣٦)]:

(فَصْلٌ: فِي الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ: وَهِيَ الْأُمُورُ الَّتِي يَتَّصِفُ بِهَا الرَّبُّ ﷻ فَتَقُومُ بِذَاتِهِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ مِثْلُ: كَلَامِهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَإِرَادَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ وَرَحْمَتِهِ وَغَضَبِهِ وَسَخَطِهِ؛ وَمِثْلُ خَلْقِهِ وَإِحْسَانِهِ وَعَدْلِهِ؛ وَمِثْلُ اسْتِوَائِهِ وَمَجِيئِهِ وَإِتْيَانِهِ وَنُزُولِهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ الصِّفَاتِ الَّتِي نَطَقَ بِهَا الْكِتَابُ الْعَزِيزُ وَالسُّنَّةُ.

فالْجَهْمِيَّة وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ يَقُولُونَ: لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَلَا غَيْرِهَا.

وَالْكُلَّابِيَة وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ السَّالِمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ يَقُولُونَ: "تَقُومُ صِفَاتٌ بِغَيْرِ مَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ فَأَمَّا مَا يَكُونُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ: فَلَا يَكُونُ إلَّا مَخْلُوقًا مُنْفَصِلًا

عَنْهُ". (١)

وَأَمَّا السَّلَفُ وَأَئِمَّةُ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ فَيَقُولُونَ: إِنَّهُ مُتَّصِفٌ بِذَلِكَ؛ كَمَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفَلْسَفَةِ أَوْ أَكْثَرُهُمْ كَمَا ذَكَرْنَا أَقْوَالَهُمْ بِأَلْفَاظِهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَمِثْلُ هَذَا: "**الْكَلَامِ**" فَإِنَّ السَّلَفَ وَأَئِمَّةَ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ يَقُولُونَ: يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ وَكَلَامُهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ؛ بَلْ كَلَامُهُ صِفَةٌ لَهُ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ. وَمِمَّنْ ذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ قَوْلُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ: أَبُو عَبْدِ اللهِ ابْنُ مَنْدَه، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ ابْنُ حَامِدٍ، وَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُالْعَزِيزِ - يَعنِي غُلَّام الخَلَّال - ، وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ وَغَيْرُهُمْ؛ وَكَذَلِكَ ذَكَرَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِالْبَرِّ نَظِيرَ هَذَا فِي "الِاسْتِوَاءِ" وَأَئِمَّةُ السُّنَّةِ - كَعَبْدِاللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَالْبُخَارِيِّ، وَعُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ الدارمي، وَمَنْ لَا يُحْصَى مِنْ الْأَئِمَّةِ، وَذَكَرَهُ حَرْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الكِرْمَانِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَسَائِرُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ - مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ بِمَشِيئَتِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إذَا شَاءَ وَكَيْفَ شَاءَ.

---

(١) اتَّفَقَت فِرَقُ الجَهمِيَّة: مِن الجَهمِيَّةِ الأُولَى، والمُعتَزلة، والكُلَّابِيَّة، والأَشعَرِيَّة، والسَّالِمِيَّة، ومُفَوِّضَةِ الحَنَابِلَة على إنكارِ الصِّفَاتِ الاختِيَارِيَّة، وقَد بَنَوا هذه العَقِيدَةَ البَاطِلَةَ على أَصلِهِم الذي أَخَذُوه عَن إمَامِهِم الكَافِر "أَرِسطو" القَائِل: بإثبات مُحَرِّكٍ للعالَم لَا يَتَحرَّك! فَتَرَكوا نُصُوصَ الكتابِ والسُّنَّةِ وإجمَاعَ سَلَفِ الأُمَّة، بَل وتَرَكُوا الفِطَر السَّلِيمَةَ وقَدَّمُوا عليها خُرَافَاتِ كَفَرَةِ اليُونَان.

وَقَدْ سَمَّى اللهُ الْقُرْآنَ الْعَزِيزَ حَدِيثًا فَقَالَ: ﴿ **ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ** ﴾ [الزمر:٢٣]، وَقَالَ: ﴿ **وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا** ﴿٨٧﴾ ﴾ [النساء:٨٧]، وَقَالَ: ﴿ **مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ** ﴾ [الأنبياء:٢]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ**»[1]، وَهَذَا مِمَّا احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ وَفِي غَيْرِ صَحِيحِهِ؛ وَاحْتَجَّ بِهِ غَيْرُ الْبُخَارِيِّ كَنَعِيمِ بْنِ حَمَّادٍ وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

وَمِنْ الْمَشْهُورِ عَنْ السَّلَفِ: أَنَّ الْقُرْآنَ الْعَزِيزَ كَلَامُ اللهِ غَيْرَ مَخْلُوقٍ مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ.

وَأَمَّا الْجَهْمِيَّة وَالْمُعْتَزِلَةُ فَيَقُولُونَ: لَيْسَ لَهُ كَلَامٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ؛ بَلْ كَلَامُهُ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ مَخْلُوقٌ عَنْهُ.

وَالْمُعْتَزِلَةُ يُطْلِقُونَ الْقَوْلَ: بِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ؛ وَلَكِنَّ مُرَادَهُمْ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَخْلُقُ كَلَامًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ.

وَالْكُلَّابِيَة والسالمية يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ بَلْ كَلَامُهُ قَائِمٌ بِذَاتِهِ بِدُونِ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ مِثْلُ حَيَاتِهِ؛ وَهُمْ يَقُولُونَ: الْكَلَامُ صِفَةُ ذَاتٍ؛ لَا صِفَةُ فِعْلٍ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ.

---

(١) أخرجه أبو داود (٩٢٤)، والنسائي (١٢٢١)، وأخرجه البخاري مُعَلَّقًا بصيغةِ الجَزْمِ قبلَ حديث (٧٥٢٢).

وَأُولَئِكَ – يَعنِي المُعتَزِلَة – يَقُولُونَ: هُوَ صِفَةُ فِعْلٍ؛ لَكِنَّ الْفِعْلَ عِنْدَهُمْ: هُوَ الْمَفْعُولُ الْمَخْلُوقُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ.

وَأَمَّا السَّلَفُ وَأَئِمَّةُ السُّنَّةِ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ كالهُشَامِيَّة (١) والكَرَّامِيَة (٢) وَأَصْحَابِ أَبِي مُعَاذٍ التُّومَنِي (٣) وَزُهَيْرِ اليَامِي (٤) وَطَوَائِفَ غَيْرِ هَؤُلَاءِ، يَقُولُونَ: إنَّهُ صِفَةُ ذَاتٍ وَفِعْلٍ، هُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ كَلَامًا قَائِمًا بِذَاتِهِ.

وَهَذَا هُوَ الْمَعْقُولُ مِنْ صِفَةِ الْكَلَامِ لِكُلِّ مُتَكَلِّمٍ؛ فَكُلُّ مَنْ وُصِفَ بِالْكَلَامِ كَالْمَلَائِكَةِ وَالْبَشَرِ وَالْجِنِّ وَغَيْرِهِمْ: فَكَلَامُهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَقُومَ بِأَنْفُسِهِمْ وَهُمْ يَتَكَلَّمُونَ بِمَشِيئَتِهِمْ وَقُدْرَتِهِمْ. وَالْكَلَامُ صِفَةُ كَمَالٍ؛ لَا صِفَةُ نَقْصٍ وَمَنْ تَكَلَّمَ

(١) الهُشَامِيَّة: أتبَاعُ هِشَام بن الحَكَم (ت:١٧٩هـ) الرَّافِضِي المُشَبِّه المُتَكَلِّم، وهو أولُ مَن عُرِفَ في الإسلامِ أنَّه قَال: إنَّ اللهَ جِسْم، وكان يَقُول أنَّ رَبَّه طُوله سَبْعَة أَشبَارٍ بِشِبْرِ نَفسِه، وقَالَ أنَّ عِلْمَ اللهِ مُحدَث بِمَعنَى أنه لَم يَعلَم شيئًا في الأَزَل، فأَحدَث لِنَفْسِه عِلمًا، وكان يَقُول بِتَحرِيفِ القُرآن. [انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٤٤/١٠)، ومنهاج السنة لابن تيمية (٢٠/١)].

(٢) الكَرَّاميَّة: أتباع مُحمَّدِ بنِ كَرَّام السِّجْسْتَانِي (ت:٢٥٥هـ)، ومَذْهَبُهُم في صِفَةِ الكَلَام: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشِيئَةِ وَالْقُدْرَةِ قَائِمٌ بِذَاتِ الرَّبِّ تَعَالَى، وَهُوَ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ مَسْمُوعَةٌ، وَهُوَ حَادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ مُتَكَلِّمٌ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا؛ لأنه عندهم كان مُعَطَّلًا عَن الكَلَامِ حتَّى تَكَلَّم! [انظر: مختصر الصواعق لابن القيم (ص:٤٩٨)].

(٣) أبو معاذ التُّومَني يقول: أن كلامَ اللهِ حَدَثٌ غيرُ مُحدَث ولا مَخلُوق وهو قَائِم باللهِ لا في مكان، وكذلك قوله في إرادته ومحبته. [انظر مقالات الإسلاميين للأشعري (ص:٣٠٠) ت: ريتر].

(٤) زهير اليَامي الأثري يقول: أن القرآنَ كلامُ اللهِ مُحدَث غيرُ مخلوق، وأنَّ القرآنَ يُوجَدُ في أماكنَ كثيرةٍ في وقتٍ واحد، وأنَّ إرادةَ اللهِ سبحانه ومحبته قائمتان بالله. [انظر مقالات الإسلاميين للأشعري (ص:٢٩٩) ت: ريتر].

بِمَشِيئَتِهِ أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ؛ فَكَيْفَ يَتَّصِفُ الْمَخْلُوقُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ دُونَ الْخَالِقِ؟!

وَلَكِنَّ الْجَهْمِيَّةَ وَالْمُعْتَزِلَةَ بَنَوْا عَلَى أَصْلِهِمْ: أَنَّ الرَّبَّ لَا يَقُومُ بِهِ صِفَةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِزَعْمِهِمْ يَسْتَلْزِمُ التَّجْسِيمَ وَالتَّشْبِيهَ الْمُمْتَنِعَ؛ إِذْ الصِّفَةُ عَرَضٌ، وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ. (١)

وَالْكُلَّابِيَة يَقُولُونَ: هُوَ مُتَّصِفٌ بِالصِّفَاتِ الَّتِي لَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا قُدْرَةٌ وَلَا تَكُونُ بِمَشِيئَتِهِ؛ فَأَمَّا مَا يَكُونُ بِمَشِيئَتِهِ فَإِنَّهُ حَادِثٌ وَالرَّبُّ - تَعَالَى - لَا تَقُومُ بِهِ الْحَوَادِثُ. وَيُسَمُّونَ "الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةَ" بِمَسْأَلَةِ "حُلُولِ الْحَوَادِثِ" فَإِنَّهُ إذَا كَلَّمَ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَنَادَاهُ حِينَ أَتَاهُ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ كَانَ ذَلِكَ النِّدَاءُ وَالْكَلَامُ حَادِثًا. قَالُوا: فَلَوْ اتَّصَفَ الرَّبُّ بِهِ لَقَامَتْ بِهِ الْحَوَادِثُ، قَالُوا: وَلَوْ قَامَتْ بِهِ الْحَوَادِثُ لَمْ يَخْلُ مِنْهَا، وَمَا لَمْ يَخْلُ مِنْ الْحَوَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ؛ قَالُوا: وَلِأَنَّ كَوْنَهُ قَابِلًا لِتِلْكَ الصِّفَةِ إنْ كَانَتْ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ كَانَ قَابِلًا لَهَا فِي الْأَزَلِ فَيَلْزَمُ جَوَازُ وُجُودِهَا فِي الْأَزَلِ وَالْحَوَادِثُ لَا تَكُونُ فِي الْأَزَلِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي وُجُودَ

---

(١) الأعرَاض عندَ الجهميةِ والمُعتَزِلة: هي صِفَاتُ اللهِ القائمةُ بذاتِهِ سبحانه، قالوا: "الأعراضُ لا تَقُومُ إلَّا بجِسم، والأجسامُ مُتَمَاثِلَة ولَا تَخلُو مِن الحَوَادِث، ومَا لَا يَخلُو مِن الحوادِث فهو حَادِث؛ لامتِنَاعِ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا". وبناءً على هذه المُقدِّمةِ الفَاسِدة عَطَّلُوا جميعَ صفاتِ اللهِ عز وجل، فهم شَبَّهُوا أولًا ثم عَطَّلوا ثانيا، شَبَّهوا صفاتِ اللهِ بصفاتِ المَخلُوقِين المُشَاهَدَة، ثم فَرُّوا مِن هذا التشبيهِ إلى تَعطيل جميعِ صفاتِ اللهِ الذاتية والفعلية بِحُجَّةِ التَّنزيه.

حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا وَذَلِكَ مُحَالٌ لِوُجُوهٍ قَدْ ذُكِرَتْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. (١)

قَالُوا: وَبِذَلِكَ اسْتَدْلَلْنَا عَلَى حُدُوثِ الْأَجْسَامِ وَبِهِ عَرَفْنَا حُدُوثَ الْعَالَمِ وَبِذَلِكَ أَثْبَتْنَا وُجُودَ الْمَانِعِ وَصِدْقَ رُسُلِهِ؛ فَلَوْ قَدَحْنَا فِي تِلْكَ لَزِمَ الْقَدْحُ فِي أُصُولِ الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ صَارَ قَابِلًا لَهَا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ قَابِلًا فَيَكُونُ قَابِلًا لِتِلْكَ الصِّفَةِ فَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ الْمُمْتَنِعُ. (٢)

وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ عَلَى عَامَّةِ مَا ذَكَرُوهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَبَيَّنَّا فَسَادَهُ وَتَنَاقُضَهُ عَلَى

---

(١) ابنُ كُلَّاب والأشعري: أثبتَا صفاتِ اللهِ الذَّاتِيَّة القَائِمَةِ به، لكنَّهما عَطَّلَا صِفَاتِ اللهِ الفعلِيَّة الاختيارية المُتعلقةِ بمَشِيئَتِهِ وقُدرَتِه؛ بحجةِ أن إثباتها يلزم منه حلول الحَوَادث في الله، وقال الأشعري أنَّ العَرَض: ما يَعرض ويَزول ولا يَبقَى زَمَنَين. ولأجلِ هذه المُقَدِّمَةِ قال الكُلَّابية والأشعَرِيَّة أن القرآنَ كلامُ الله النَّفسِي القَائم بذاته، ولا يكون كلامُه بصوتٍ وحَرف؛ لأن الحرفَ والصوتَ حَوَادث، فاللهُ عندَهم لا يتكَلَّم بكلامٍ بعدَ كلام، وكلامُهُ مَعْنًى وَاحِدٌ لَا يَتَبَعَّضُ وَلَا يَتَعَدَّدُ، تعالى اللهُ عن ذلك عُلُوًّا كبيرا.

(٢) الأشاعرةُ وسَائِرُ فِرَقِ المُتَكَلِّمين استَدَلُّوا على وُجُودِ اللهِ وحُدُوثِ العَالَم بدليلٍ وَاحِدٍ يَتِيم، وجَعَلُوه الحُجَّةَ الوَحِيدَةَ الدَّالَّةَ على وُجُودِ الله! وهو "دليل الحُدُوث والقِدَم"، وهو استدلَالُهم على وُجُودِ اللهِ بأنَّ الكونَ حَادِثٌ، وكُلُّ حَادِثٍ فَلَا بُدَّ له مِن مُحدِثٍ قديم، وهذا المُحدِثُ لا يَجُوزُ أن تَحِلَّ الحَوَادِثُ فيه، ومَقصُودُهم: أنَّه لا يَفعَل فِعلًا اختياريا؛ لأنَّ الفِعْلَ الاختِيَارِيَّ مِن سِمَات المَخلُوق، ورَتَّبُوا على هذه المقدمةِ الفاسِدَةِ تعطيلَ صفاتِ اللهِ ﷻ، قالوا: مِن لَوَازِمِ مُخَالفَته للحَوَادِث إِثْبَاتُ أَنَّه لَيْسَ جَوهرًا وَلَا عَرَضًا، وَلَا جِسْمًا، وَلَا فِي جِهَة وَلَا مَكَان، فجعلوا وُجُودَه وجودًا ذِهْنِيًّا غيرَ حَقِيقي، ولا وُجُودَ له فِي الخَارِج، تَعَالَى اللهُ عَن ذلك عُلُوًّا كبيرا. وأما أهلُ السُّنَّةِ فإنَّهم لم يَلتَفِتُوا إلى دليلِ الحُدُوث؛ فإنَّ وجودَ اللهِ أمرٌ فِطْرِيٌّ فِي كُلِّ نفس، والأدلةُ عليه لا تُعَدُّ ولا تُحصَى فِي كُلِّ نَفْسٍ وفِي الآفاق، وكذلك فِي الشَّرائِعِ والرُّسُل، وقال أهلُ السنة: إنَّ هذا العالَم مَخلُوق، وكُلُّ مَخلوق فلا بُدَّ له مِن خَالِقٍ عظيمٍ حَكِيمٍ حَيٍّ قَيُّومٍ مُتصفٍ بصفاتِ الكمالِ والجلال، فَعَّالٌ لِمَا يريد، ومِن أَخَصِّ صِفَاتِ الحي أنه يَفعَلُ أفعالًا اختياريةً بمشيئتِهِ وقُدرَتِه.

وَجْهٍ لَا تَبْقَى فِيهِ شُبْهَةٌ لِمَنْ فَهِمَ هَذَا الْبَابَ. وَفُضَلَاؤُهُمْ - وَهُمْ الْمُتَأَخِّرُونَ: كَالرَّازِي (١) والآمِدِي (٢) والطُّوسِي (٣) وَالْحِلِّيِّ (٤) وَغَيْرِهِمْ - مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّهُ لَيْسَ

(١) مُحمَّد بنُ عُمَر بنِ الحَسَن، المُلَقَّب بفَخْرِ الدِّين الرَّازِي (ت:٦٠٦هـ)، إمامُ مُتَأخِّري الأشاعرة وعُمدَتُهُم في التأصيلات الكَلَامِيَّة الفلسفية، وعُرِف الرازي بالسِّحْر والشَّعوذَة، وكَتَبَ في عِبَادَةِ الكَواكِب والتَّنجِيم كما في كتابه المشهور "السِّر المَكتُوم في مُخَاطَبَة الكواكب والنجوم" و "الحِكَم العَلَائية"، وقد حَكَمَ ابنُ تيمية عليه بالرِّدَّة. قال رحمه الله في [مجموع الفتاوى (٤٧٢/٣)]: (وكذلك ارتَدَّ هذا الرَّازِيُّ حِينَ أَمَرَ بالشِّرْكِ وعِبَادَةِ الكَوَاكِبِ والأصنَامِ وصَنَّفَ فِي ذلك كِتَابِهِ المَشهُور - السِّرُّ المَكتُومُ فِي مُخَاطَبَةِ النُّجُوم - وله غيرُ ذلك) اهـ.

(٢) سَيفُ الدِّينِ أبو الحَسَن عَلي الآمِدِي (ت:٦٣١)، رأسٌ مِن رُؤوسِ الأَشعَرِيَّة ومِن أعمدةِ مَذهَبِهِم، وكان شَاكًّا في دينه، تاركًا للصلاة، قال الذهبي عنه في [المغني في الضعفاء (١١ ٢٩٣)]: (تاركٌ للصلاة، شَاكٌّ في دِينه. نَفَوه من دِمَشْقَ من أجلِ اعتِقَادِه) اهـ. وقال في [ميزان الاعتدال (١٣ ٣٥٨)]: (قد نُفِيَ مِن دِمشق لسوءِ اعتقاده، وصَحّ عنه أنه كان يَترُكُ الصلاةَ، نسألُ اللهَ العافية) اهـ. وقال ابنُ القيم في [النونية (ص:١٩٠)]: (حتَّى أَتَى مِن أرضِ آمِد آخَرَا ... ثَورٌ كَبِيرٌ بَل حَقِيرُ الشَّانِ. قَالَ الصَّوابُ الوَقْفُ فِي ذَا كُلِّهِ ... والشَّكُّ فِيهِ ظَاهِرُ التِّبيَانِ. هذا قُصَارَى بَحثِهِ وعُلُومِهِ ... أَنْ شَكَّ فِي اللهِ العَظِيمِ الشَّانِ) اهـ.

(٣) نَصِيرُ اَلدِّينِ أَبُو جَعْفَر الطُّوسي (ت:٦٧٢هـ) الرافضي الفَيلَسُوف السَّاحِر، وهو الذي أَعَانَ التتارَ على غَزْوِ بغداد وإسقاطِ الخلافَةِ العَبَاسِيَّة، وكثيرًا مَا يستدل الأشاعرةُ والماتريديةُ بأقوالِهِ ويَحتَفُونَ بأقوالِهِ لمُوافَقَتِهِ لعَقِيدَتِهِم الجَهمِيَّة. قال ابنُ القيم في [إغاثة اللهفان (٢٦٧/٢)]: (ولَمَّا انتَهَت النَّوبَةُ إلى نَصِير الشِّرك، والكافرِ المُلحد، وزيرِ الملاحدة، النصيرِ الطُّوسِي وزيرِ هُولَاكُو، شَفَا نَفْسَه مِن أتبَاعِ الرسولِ وأهلِ دِينِهِ، فعَرَضَهُم على السيف، حتى شَفَا إخوانَه من الملاحدة، واشتَفَى هو، فقَتَلَ الخليفةَ والقُضَاةَ والفُقَهاءَ والمُحَدِّثين، واستَبْقَى الفلاسفة، والمُنَجِّمِين، والطَّبَائِعِيين، والسَّحَرَة. ونَقَلَ أوقافَ المدارس والمساجد، والرُّبْط إليهم، وجعلهم خاصتَه وأولياءَه، ونَصَرَ في كُتبه قِدَمَ العالم، وبطْلَانَ المَعَاد، وإنكارَ صِفَاتِ الرب جل جلاله: من عِلْمِه، وقُدرته، وحياتِه، وسَمعِهِ، وبَصَره، وأنه لا داخلَ العالَم ولا خَارِجَه، وليس فوقَ العَرْش إلهٌ يُعبَد البتة) اهـ.

(٤) الحَسَنُ بنُ يُوسُفَ بنِ مُطهّر الحِلِّي (ت:٧٢٦هـ) الفَيلَسُوف الرَّافِضِي تلميذُ نَصِيرِ الدِّينِ الطُّوسِي.

لَهُمْ حُجَّةٌ عَقْلِيَّةٌ عَلَى نَفْيِ ذَلِكَ؛ بَلْ ذَكَرَ الرَّازِي وَأَتْبَاعُهُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَلْزَمُ جَمِيعَ الطَّوَائِفِ وَنَصَرَهُ فِي آخِرِ كُتُبِهِ "كَالْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ" - وَهُوَ مِنْ أَكْبَرِ كُتُبِهِ الْكَلَامِيَّةِ الَّذِي سَمَّاهُ "نِهَايَةَ الْعُقُولِ فِي دِرَايَةِ الْأُصُولِ" - لَمَّا عَرَفَ فَسَادَ قَوْلِ النُّفَاةِ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ. فَإِنَّ عُمْدَتَهُمْ فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ إذَا قَالُوا: لَمْ يَتكَلَّمْ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ - قَالُوا - لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ حُلُولَ الْحَوَادِثِ؛ فَلَمَّا عَرَفَ فَسَادَ هَذَا الْأَصْلِ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ. فَإِنَّ عُمْدَتَهُمْ عَلَيْهِ؛ بَلْ اسْتَدَلَّ بِإِجْمَاعِ مُرَكَّبٍ وَهُوَ دَلِيلٌ ضَعِيفٌ إلَى الْغَايَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِي نَصْرِ قَوْلِ الْكُلَّابِيَة غَيْرُهُ؛ وَهَذَا مِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّهُ وَأَمْثَالُهُ تَبَيَّنَ لَهُ فَسَادُ قَوْلِ الْكُلَّابِيَة. وَكَذَلِكَ الآمدي ذَكَرَ فِي "أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ" مَا يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَا جَوَابَ عَنْهُ، وَقَدْ كَشَفْتُ هَذِهِ الْأُمُورَ فِي مَوَاضِعَ؛ وَهَذَا مَعْرُوفٌ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى الْحِلِيُّ بْنُ الْمُطَهَّرِ ذَكَرَ فِي كُتُبِهِ أَنَّ الْقَوْلَ بِنَفْيِ "حُلُولِ الْحَوَادِثِ" لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، فَالْمُنَازِعُ جَاهِلٌ بِالْعَقْلِ وَالشَّرْعِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ قَبْلَ هَؤُلَاءِ كَأَبِي الْمَعَالِي [1] وَذَوِيهِ إنَّمَا عُمْدَتُهُمْ أَنَّ الكَرَّامِيَّةَ قَالُوا ذَلِكَ وَتَنَاقَضُوا فَيُبَيِّنُونَ تَنَاقُضَ الكَرَّامِيَة وَيَظُنُّونَ أَنَّهُمْ إذَا بَيَّنُوا تَنَاقُضَ الكَرَّامِيَّة -

---

(١) أبو المَعَالي عبدالملك بن عبدِالله بن يوسف الجُوَيني (ت:٤٧٨هـ) إمامٌ مِن أئمةِ الأشعرية، وهو مِن أوائِلِ مَن صَرَّحوا بإنكارِ عُلُوِّ اللهِ على خَلْقِه واستوائِه على عَرشِهِ بذاتِه، وقد رَجَعَ في آخِرِ أمرِهِ عَن مذهب التأويلِ والتَّحرِيفِ إلى مذهَبِ التَّفوِيض والتَّجهِيل.

وَهُمْ مُنَازِعُوهُمْ - فَقَدْ فَلَجُوا؛ وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ السَّلَفَ وَأَئِمَّةَ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ - بَلْ مِنْ قَبْلِ الكَرَّامِيَّة مِنْ الطَّوَائِفِ - لَمْ تَكُنْ تَلْتَفِتُ إلَى الكَرَّامِيَّة وَأَمْثَالِهِمْ؛ بَلْ تكَلَّمُوا بِذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقَ الكَرَّامِيَة، فَإِنَّ ابْنَ كَرَّامٍ كَانَ مُتَأَخِّرًا بَعْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي زَمَنِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ وَطَبَقَتِهِ، وَأَئِمَّةُ السُّنَّةِ والمتكلمون تكَلَّمُوا بِهَذِهِ قَبْلَ هَؤُلَاءِ وَمَا زَالَ السَّلَفُ يَقُولُونَ بِمُوجَبِ ذَلِكَ. لَكِنْ لَمَّا ظَهَرَتْ الْجَهْمِيَّة النُّفَاةِ فِي أَوَائِلِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ ضُلَّالُهُمْ وَخُطَّاؤُهُمْ؛ ثُمَّ ظَهَرَ رَعْنَةُ الْجَهْمِيَّة فِي أَوَائِلِ الْمِائَةِ الثَّالِثَةِ وَامْتَحَنَ الْعُلَمَاءُ: الْإِمَامَ أَحْمَدُ وَغَيْرَهُ، فَجَرَّدُوا الرَّدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّة وَكَشْفِ ضُلَّالِهِمْ حَتَّى جَرَّدَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الْآيَاتِ الَّتِي مِنْ الْقُرْآنِ تَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ وَهِيَ كَثِيرَةٌ جِدًّا.[١]

بَلْ الْآيَاتُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى "الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ" الَّتِي يُسَمُّونَهَا "حُلُولَ الْحَوَادِثِ" كَثِيرَةٌ جِدًّا:[٢]

(١) هذه حجةٌ ضَعِيفة مُتَهَافِتَة لَدَى الجهمية؛ فمُوَافَقَةُ الكَرَّامِيَّة لشيءٍ من الحَقِّ في مسائلِ الصفات لا يَعنِي بُطْلَانَ الحَقِّ البَيِّنِ في الكتابِ والسُّنَّةِ والذي أجمَعَ عليه سَلَفُ الأُمَّة، وسيأتي بيانُ الفَرْقِ بينَ عَقِيدَةِ السَّلَفِ وعقيدةِ الكَرَّامِيَّةِ في فَصْلٍ مُستَقِل.

(٢) ذكر شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية جُمْلَةً من الأدلةِ القرآنيةِ الصريحةِ على الصفاتِ الاختيارية، وفيها أنَّ اللهَ ﷻ يَفعَلُ أفعالًا اختياريةً تتعلق بمشيئته وقُدرته، وهذه الأفعال تَتَجددُ آحادُهَا، فإنَّه يَفعلُ الفِعْلَ بعدَ الفِعْلِ، ويَفعلُ الفِعْلَ بعدَ أن لَمْ يَفعَله؛ يتكلَّم، ويَسكُت، ويَرحَم، ويَغفِر، ويُعَذِّب، ويَنزِلُ، ويَصعَد.. إلى غيرِ ذلك مِن أفعَالِه ﷻ.

وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا ﴾ [الأعراف:١١]، فَهَذَا بَيِّنٌ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ بِالسُّجُودِ بَعْدَ خَلْقِ آدَمَ؛ لَمْ يَأْمُرْهُمْ فِي الْأَزَلِ؛ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ۖ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ﴾ [آل عمران:٥٩]، فَإِنَّمَا قَالَ لَهُ: بَعْدَ أَنْ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ؛ لَا فِي الْأَزَلِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي قِصَّةِ مُوسَى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [النمل:٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [االقصص:٣٠]، فَهَذَا بَيِّنٌ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا نَادَاهُ حِينَ جَاءَ لَمْ يَكُنْ النِّدَاءُ فِي الْأَزَلِ كَمَا يَقُولُهُ الْكُلَّابِيَة، يَقُولُونَ: "إِنَّ النِّدَاءَ قَائِمٌ بِذَاتِ اللهِ فِي الْأَزَلِ وَهُوَ لَازِمٌ لِذَاتِهِ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُنَادِيًا لَهُ لَكِنَّهُ لَمَّا أَتَى خَلَقَ فِيهِ إِدْرَاكًا لِمَا كَانَ مَوْجُودًا فِي الْأَزَلِ!".

ثُمَّ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ إِنَّ الْكَلَامَ مَعْنًى وَاحِدٌ: مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: سَمِعَ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِأُذُنِهِ كَمَا يَقُولُ الْأَشْعَرِيُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلْ أَفْهَمُ مِنْهُ مَا أَفْهَمُ؛ كَمَا يَقُولُهُ: الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ (١) وَغَيْرُهُ.

---

(١) أبو بكر مُحمَّد بنُ الطَّيب البَاقِلَّاني (ت:٤٠٣هـ) مِن مُتَقَدِّمي رؤوسِ الأشعرية، وكان على مذهبِ أبي الحَسَن الأشعَرِي في إثباتِ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّة اللَّازِمَة، فأثبَتَ عُلُوَّ اللهِ على خَلْقِه، لكنَّه عَطَّل الصفاتِ الفعليةَ الاختيارية.

فَقِيلَ لَهُمْ: عِنْدَكُمْ هُوَ مَعْنًى وَاحِدٌ لَا يَتبَعَّضُ وَلَا يَتَعَدَّدُ، فَمُوسَى فَهِمَ الْمَعْنَى كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ؟ إنْ قُلْتُمْ: كُلَّهُ، فَقَدْ عَلِمَ عِلْمَ اللهِ كُلَّهُ، وَإِنْ قُلْتُمْ بَعْضَهُ، فَقَدْ تبَعَّضَ وَعِنْدَكُمْ لَا يَتبَعَّضُ.

وَمَنْ قَالَ مِنْ أَتْبَاعِ الْكُلَّابِيَة: بِأَنَّ النِّدَاءَ وَغَيْرَهُ مِنْ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ حُرُوفٌ أَوْ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ لَازِمَةٌ لِذَاتِ الرَّبِّ كَمَا تَقُولهُ السَّالِمِيَّة وَمَنْ وَافَقَهُمْ يَقُولُونَ: "إِنَّهُ يَخْلُقُ لَهُ إِدْرَاكًا لِتِلْكَ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ".

وَالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامُ السَّلَفِ قَاطِبَةً يَقْتَضِي أَنَّهُ إِنَّمَا نَادَاهُ وَنَاجَاهُ حِينَ أَتَى؛ لَمْ يَكُنْ النِّدَاءُ مَوْجُودًا قَبْلَ ذَلِكَ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا أَزَلِيًّا. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الأعراف:٢٢]، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمَّا أَكَلَا مِنْهَا نَادَاهُمَا، لَمْ يُنَادِهِمَا قَبْلَ ذَلِكَ. وَقَالَ تعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [القصص:٦٥]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [القصص:٦٢]، فَجَعَلَ النِّدَاءَ فِي يَوْمٍ مُعَيَّنٍ وَذَلِكَ الْيَوْمُ حَادِثٌ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَهُوَ حِينَئِذٍ يُنَادِيهِمْ؛ لَمْ يُنَادِهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ

حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ۝١ ﴾ [المائدة:١]، فَبَيَّنَ أَنَّهُ يَحْكُمُ فَيُحَلِّلُ مَا يُرِيدُ وَيُحَرِّمُ مَا يُرِيدُ وَيَأْمُرُ بِمَا يُرِيدُ؛ فَجَعَلَ التَّحْلِيلَ وَالتَّحْرِيمَ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مُتَعَلِّقًا بِإِرَادَتِهِ وَيَنْهَى بِإِرَادَتِهِ وَيُحَلِّلُ بِإِرَادَتِهِ وَيُحَرِّمُ بِإِرَادَتِهِ.

وَالْكُلَّابِيَة يَقُولُونَ: "لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِإِرَادَتِهِ؛ بَلْ قَدِيمٌ لَازِمٌ لِذَاتِهِ غَيْرُ مُرَادٍ لَهُ وَلَا مَقْدُورٍ".

وَالْمُعْتَزِلَةُ مَعَ الْجَهْمِيَّة يَقُولُونَ: "كُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ لَيْسَ لَهُ كَلَامٌ قَائِمٌ بِهِ لَا بِإِرَادَتِهِ وَلَا بِغَيْرِ إِرَادَتِهِ".

وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ.

فَصْلٌ: وَكَذَلِكَ فِي **"الْإِرَادَةِ"** وَ **"الْمَحَبَّةِ"** (١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢** ﴾ [يس:٨٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿ **وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ** ﴾ [الكهف:٢٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿ **لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ** ﴾ [الفتح:٢٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿ **وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ** ﴾ [الإسراء:١٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿ **وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ** ﴾

---

(١) شَرَعَ ابنُ تيمية ﷺ بِذِكْرِ بعضِ الصِّفَاتِ الفعلية الاختِيَارِيَّة الوَارِدَة في القرآن.

[الرعد:١١]، وَقَوْلُهُ: ﴿ **وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَآ أَمْثَٰلَهُمْ تَبْدِيلًا** ﴿٢٨﴾ ﴾ [الإنسان:٢٨]، وَقَوْلُهُ: ﴿ **وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ** ﴾ [الإسراء:٨٦]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ. فَإِنَّ جَوَازِمَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَنَوَاصِبَهُ تُخَلِّصُهُ لِلِاسْتِقْبَالِ مِثْلُ "إِنْ" وَ "أَنْ" وَكَذَلِكَ "إِذَا " ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنْ الزَّمَانِ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿**إِذَآ أَرَادَ**﴾ و ﴿**إِن شَآءَ ٱللَّهُ**﴾ وَنَحْوُ ذَلِكَ يَقْتَضِي حُصُولَ إرَادَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ وَمَشِيئَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ. (١)

وَكَذَلِكَ فِي "**الْمَحَبَّةِ**" وَ "**الرِّضَا**" قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ** ﴾ [آل عمران:٣١]، فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ إذَا اتَّبَعُوهُ أَحَبَّهُمْ اللهُ؛ فَإِنَّهُ جَزَمَ قَوْلُهُ: ﴿ **يُحْبِبْكُمُ** ﴾ بِهِ فَجَزَمَهُ جَوَابًا لِلْأَمْرِ وَهُوَ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ فَتَقْدِيرُهُ: "إنْ تَتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ اللهُ". وَمَعْلُومٌ أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ وَالْأَمْرِ إنَّمَا يَكُونُ بَعْدَهُ لَا قَبْلَهُ؛ فَمَحَبَّةُ اللهِ لَهُمْ إنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ اتِّبَاعِهِمْ لِلرَّسُولِ.

وَالْمُنَازِعُونَ:

مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: مَا ثَمَّ مَحَبَّةٌ بَلْ الْمُرَادُ ثَوَابًا مَخْلُوقًا. (٢)

---

(١) هذا يُبَيِّنُ أنَّ الأشعريةَ لم يُثبِتُوا صفةَ "الإرادة" وغيرها من الصفاتِ السبعةِ عندَهم كما أثبَتَها أهلُ السُّنَّة.

(٢) هذا قولُ الجهميةِ والمُعتزلة.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلْ ثَمَّ مَحَبَّةٌ قَدِيمَةٌ أَزَلِيَّةٌ إِمَّا الْإِرَادَةُ وَإِمَّا غَيْرُهَا. (١)

وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى قَوْلِ السَّلَفِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ الْمُخَالِفِينَ لِلْقَوْلَيْنِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ **ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟** رِضْوَٰنَهُۥ ﴾ [محمد:٢٨]، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَعْمَالَهُمْ أَسْخَطَتْهُ فَهِيَ سَبَبٌ لِسُخْطِهِ وَسُخْطُهُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ الْأَعْمَالِ؛ لَا قَبْلَهَا. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ **فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ** ﴾ [الزخرف:٥٥]، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ **إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ** ﴾ [الزمر:٧]، عَلَّقَ الرِّضَا بِشُكْرِهِمْ وَجَعَلَهُ مَجْزُومًا جَزَاءً لَهُ وَجَزَاءُ الشَّرْطِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَهُ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ** ﴿٢٢٢﴾ ﴾ [البقرة:٢٢٢]، ﴿ **يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ** ﴿٧٦﴾ ﴾ [آل عمران:٧٦]، ﴿ **يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ** ﴿٨﴾ ﴾ [الممتحنة:٨]، ﴿ **يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا** ﴾ [الصف:٧]، وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَحَبَّةَ بِسَبَبِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ وَهِيَ جَزَاءٌ لَهَا وَالْجَزَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْعَمَلِ وَالْمُسَبِّبِ.

فَصْلٌ: وَكَذَلِكَ "**السَّمْعُ**" وَ "**الْبَصَرُ**" وَ "**النَّظَرُ**" ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ **وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ** ﴾ [التوبة:١٠٥]، هَذَا فِي حَقِّ الْمُنَافِقِينَ، وَقَالَ

---

(١) هذا قول الأشاعرة والماتُريدِيَّة.

فِي حَقِّ التَّائِبِينَ: ﴿ **وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ** ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَرَاهَا بَعْدَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَالْمُنَازِعُ إِمَّا أَنْ يَنْفِيَ الرُّؤْيَةَ؛ وَإِمَّا أَنْ يُثْبِتَ رُؤْيَةً قَدِيمَةً أَزَلِيَّةً. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ **ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ** ﴿١٤﴾ ﴾ [يونس:١٤]، وَلَامُ "كَيْ" تَقْتَضِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُتَأَخِّرٌ عَنْ الْمَعْلُولِ، فَنَظَرُهُ كَيْفَ يَعْمَلُونَ هُوَ بَعْدَ جَعْلِهِمْ خَلَائِفَ. وَكَذَلِكَ ﴿ **قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ** ﴾ [المجادلة:١]، أَخْبَرَ أَنَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَهُمَا حِينَ كَانَتْ تُجَادِلُ وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَك الْحَمْدُ، يَسْمَعْ اللهُ لَكُمْ**» (١)، فَجَعَلَ سَمْعَهُ لَنَا جَزَاءً وَجَوَابًا لِلْحَمْدِ فَيَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ الْحَمْدِ وَالسَّمْعُ يَتَضَمَّنُ مَعَ سَمْعِ الْقَوْلِ قَبُولَهُ وَإِجَابَتَهُ وَمِنْهُ قَوْلُ الْخَلِيلِ: ﴿ **إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ** ﴾ [إبراهيم:٣٩]، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ **لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ** ﴾ [آل عمران:١٨١]، وَقَوْلُهُ لِمُوسَى: ﴿ **إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ** ﴿٤٦﴾ ﴾ [طه:٤٦]، وَالْمَعْقُولُ الصَّرِيحُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ الْمَعْدُومَ لَا يَرَى وَلَا يَسْمَعُ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٩٦)، ومسلم (٤٠٩).

وَاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ.

لَكِنْ قَالَ مَنْ قَالَ مِنْ السَّالِمِيَّة: "إِنَّهُ يَسْمَعُ وَيَرَى مَوْجُودًا فِي عِلْمِهِ لَا مَوْجُودًا بَائِنًا عَنْهُ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهُ يَسْمَعُ وَيَرَى بَائِنًا عَنْ الرَّبِّ، فَإِذَا خَلَقَ الْعِبَادَ وَعَمِلُوا وَقَالُوا؛ فَإِمَّا أَنْ نَقُولَ إِنَّهُ يَسْمَعُ أَقْوَالَهُمْ وَيَرَى أَعْمَالَهُمْ؛ وَإِمَّا لَا يَرَى وَلَا يَسْمَعُ". فَإِنْ نَفَى ذَلِكَ فَهُوَ تَعْطِيلٌ لِهَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ وَتَكْذِيبٌ لِلْقُرْآنِ وَهُمَا صِفَتَا كَمَالٍ لَا نَقْصَ فِيهِ؛ فَمَنْ يَسْمَعُ وَيُبْصِرُ أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ. وَالْمَخْلُوقُ يَتَّصِفُ بِأَنَّهُ يَسْمَعُ وَيُبْصِرُ فَيَمْتَنِعُ اتِّصَافُ الْمَخْلُوقِ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ دُونَ الْخَالِقِ ﷻ، وَقَدْ عَابَ اللهُ تَعَالَى مَنْ يَعْبُدُ مَنْ لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ؛ وَلِأَنَّهُ حَيٌّ وَالْحَيُّ إذَا لَمْ يَتَّصِفْ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ اتَّصَفَ بِضِدِّ ذَلِكَ وَهُوَ الْعَمَى وَالصَّمَمُ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ، وَبَسْطُ هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ. (١)

وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّهُ إذَا كَانَ يَسْمَعُ وَيُبْصِرُ الْأَقْوَالَ وَالْأَعْمَالَ بَعْدَ أَنْ وُجِدَتْ؛ فَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: إنَّهُ تَجَدَّدَ وَكَانَ لَا يَسْمَعُهَا وَلَا يُبْصِرُهَا فَهُوَ بَعْدَ أَنْ خَلَقَهَا لَا يَسْمَعُهَا وَلَا يُبْصِرُهَا. وَإِنْ تَجَدَّدَ شَيْءٌ: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ وُجُودًا أَوْ عَدَمًا؛ فَإِنْ كَانَ عَدَمًا فَلَمْ يَتَجَدَّدْ شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ وُجُودًا: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَائِمًا بِذَاتِ اللهِ أَوْ قَائِمًا

(١) هذه القاعدةُ السَّابِعَة التي تَقَدَّمَ بَيَانُهَا (ص:٢٣) وهي أنَّ كُلَّ كَمَالٍ ثَبَتَ للمخلوقِ لا نَقْصَ فيه بوجهٍ مِنَ الوُجُوه، فالخَالِقُ أولَى به.

بِذَاتِ غَيْرِهِ، وَالثَّانِي: يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْغَيْرُ هُوَ الَّذِي يَسْمَعُ وَيَرَى فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ ذَلِكَ السَّمْعَ وَالرُّؤْيَةَ الْمَوْجُودَيْنِ قَائِمٌ بِذَاتِ اللهِ، وَهَذَا لَا حِيلَةَ فِيهِ. (١)

وَالْكُلَّابِيَة يَقُولُونَ فِي جَمِيعِ هَذَا الْبَابِ: "الْمُتَجَدِّدُ هُوَ تَعَلُّقٌ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالْمَأْمُورِ وَبَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالْمُرَادِ وَبَيْنَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْمَسْمُوعِ وَالْمَرْئِيِّ".

فَيُقَالُ لَهُمْ: هَذَا التَّعَلُّقُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ وُجُودًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَدَمًا، فَإِنْ كَانَ عَدَمًا: فَلَمْ يَتَجَدَّدْ شَيْءٌ؛ فَإِنَّ الْعَدَمَ لَا شَيْءَ، وَإِنْ كَانَ وُجُودًا: بَطَلَ قَوْلُهُمْ. (٢)

وَأَيْضًا فَحُدُوثُ تَعَلُّقٍ هُوَ نِسْبَةٌ وَإِضَافَةٌ مِنْ غَيْرِ حُدُوثِ مَا يُوجِبُ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ فَلَا يَحْدُثُ نِسْبَةً وَإِضَافَةً إِلَّا بِحُدُوثِ أَمْرٍ وُجُودِيٍّ يَقْتَضِي ذَلِكَ.

وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ عَقِيلٍ: يُسَمُّونَ هَذِهِ النِّسْبَةَ "أَحْوَالًا".

وَالطَّوَائِفُ مُتَّفِقُونَ عَلَى حُدُوثِ "نِسَبٍ" وَ "إِضَافَاتٍ" وَ "تَعَلُّقَاتٍ" لَكِنْ حُدُوثُ النَّسَبِ بِدُونِ حُدُوثِ مَا يُوجِبُهَا مُمْتَنِعٌ. فَلَا يَكُونُ نِسْبَةً وَإِضَافَةً إِلَّا تَابِعَةً

---

(١) هذا الإلزامُ الخَانِقُ يُبَيِّنُ كَذِبَ الأشعريةِ الذين يزعمون أنهم يثبتون صِفَتَي "السَّمْع" و "البَصَر" ضِمْنَ الصفات السبعة المعنوية، فَعُلِمَ أنهم لا يُثبتون فِعْلًا اختياريًّا للهِ بمشيئتِه وقُدرتِه البَتَّة!

(٢) هذا من أعظمِ التَّنَاقُض؛ أثبَتُوا مَعدُومًا وهو موجودٌ في نفسِ الوقت! وهذه نتيجةُ الولوغ في عِلْمِ الكَلَام، وحقيقةُ هذا القول أنَّه إلحادٌ مَحْض؛ لأن الخَلْقَ لابُدَّ لهم مِن فِعْلٍ أَوجَدَهُم، وهو فِعْلُ اللهِ الذي هو خَلْقُهُ لهم، والكُلَّابِيَّةُ والأشعريةُ لا يُثبِتُون فِعلًا لله، فَلَزِمَهُم أنَّ المَخلُوقَاتِ وُجِدَت مِن عَدَم! تعالى اللهُ عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

لِصِفَةٍ ثُبُوتِيَّةٍ؛ كَالْأُبُوَّةِ وَالْبُنُوَّةِ وَالْفَوْقِيَّةِ وَالتَّحْتِيَّةِ وَالتَّيَامُنِ وَالتَّيَاسُرِ فَإِنَّهَا لَا بُدَّ أَنْ تَسْتَلْزِمَ أُمُورًا ثُبُوتِيَّةً.

وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ "خَالِقًا" وَ "رَازِقًا" وَ "مُحْسِنًا" وَ "عَادِلًا" فَإِنَّ هَذِهِ أَفْعَالٌ فَعَلَهَا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ إِذْ كَانَ يَخْلُقُ بِمَشِيئَتِهِ وَيَرْزُقُ بِمَشِيئَتِهِ، وَيَعْدِلُ بِمَشِيئَتِهِ وَيُحْسِنُ بِمَشِيئَتِهِ.

وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ: أَنَّ الْخَلْقَ غَيْرُ الْمَخْلُوقِ؛ فَالْخَلْقُ فِعْلُ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقُ مَفْعُولُهُ. (١)

وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَعِيذُ بِأَفْعَالِ الرَّبِّ وَصِفَاتِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «**أَعُوذُ بِرِضَاك مِنْ سَخَطِك وَبِمُعَافَاتِك مِنْ عُقُوبَتِك وَبِك مِنْك لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْك أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْت عَلَى نَفْسِك**» (٢)، فَاسْتَعَاذَ بِمُعَافَاتِهِ كَمَا اسْتَعَاذَ بِرِضَاهُ. (٣)

---

(١) المُسلمون يُثبتون فَاعِلًا: وهو الله، ويُثبتون فِعلًا: وهو فِعلُ اللهِ الاختياري؛ كخَلْقِهِ وسَمْعِهِ وبَصَرِه، ويُثبتون مَفعُولًا: وهي مَخلوقاتُه التي خَلَقَهَا اللهُ. وأما المُتَكَلِّمَةُ كالكُلَّابية والأشعرية والمُفَوِّضَة فإنهم يُثبِتُون فَاعِلًا: وهو الله، ويُثبِتُون مَفعُولًا: وهي مَخلُوقَاتُه، ولا يُثبِتُون فِعْلًا لله! وهذا الفَاعِلُ عندَهم في الحقيقةِ جَامِدٌ كالأصنَامِ لَا يَفعَلُ شيئًا، تعالى اللهُ عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٦).

(٣) استعاذَ النبيُّ ﷺ برِضَا اللهِ ومُعَافَاتِهِ لأَنَّهما مِن أفعالِ الله، وأفعالُهُ غيرُ مَخلوقة، بل هي مِن صِفَاتِه الاختيارية، فَلَا تجُوز الاستعاذةُ بمخلوقٍ لأنه شرك.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بِأَنَّهُ اسْتَعَاذَ بِهِ فَقَالَ: «**مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّةِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ لَمْ يَضُرّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْهُ**» (١)، فَكَذَلِكَ مُعَافَاتُهُ وَرِضَاهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعَاذَ بِهِمَا، وَالْعَافِيَةُ الْقَائِمَةُ بِبَدَنِ الْعَبْدِ مَخْلُوقَةٌ فَإِنَّهَا نَتِيجَةُ مُعَافَاتِهِ. وَإِذَا كَانَ الْخَلْقُ فِعْلَهُ وَالْمَخْلُوقُ مَفْعُولَهُ، وَقَدْ خَلَقَ الْخَلْقَ بِمَشِيئَتِهِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ الْخَلْقَ فِعْلٌ يَحْصُلُ بِمَشِيئَتِهِ وَيَمْتَنِعُ قِيَامُهُ بِغَيْرِهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَهُ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ مَعَ كَوْنِهَا حَاصِلَةً بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ.

وَقَدْ حَكَى الْبُخَارِيُّ إِجْمَاعَ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْمَخْلُوقِ وَعَلَى هَذَا يَدُلُّ صَرِيحُ الْمَعْقُولِ، فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ أَنَّ كُلَّ مَا سِوَى اللهِ تَعَالَى مَخْلُوقٌ مُحْدَثٌ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَأَنَّ اللهَ انْفَرَدَ بِالْقِدَمِ وَالْأَزَلِيَّةِ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ **ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ** ﴾ [السجدة:٤]، فَهُوَ حِينَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ ابْتِدَاءً؛ إِمَّا أَنْ يَحْصُلَ مِنْهُ فِعْلٌ يَكُونُ هُوَ خَلْقًا لِلسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ (٢)، وَإِمَّا أَنْ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ فِعْلٌ؛ بَلْ وُجِدَت الْمَخْلُوقَاتُ بِلَا فِعْلٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْخَالِقُ قَبْلَ خَلْقِهَا وَمَعَ خَلْقِهَا سَوَاءً وَبَعْدَهُ سَوَاءً لَمْ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٨).

(٢) هذا هو الحَقُّ، وهو مُعتقَدُ المُسلِمين، أنَّ اللهَ هو الخَالِق، خَلَقَ خَلْقَه بِفِعْلِه، وفِعْلُهُ هو خَلْقُهُ لهم.

يَجُزْ تَخْصِيصُ خَلْقِهَا بِوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ بِلَا سَبَبٍ يُوجِبُ التَّخْصِيصَ. (١)

وَأَيْضًا فَحُدُوثُ الْمَخْلُوقِ بِلَا سَبَبٍ حَادِثٍ مُمْتَنِعٌ فِي بِدَايَةِ الْعَقْلِ. (٢)

وَإِذَا قِيلَ: الْإِرَادَةُ وَالْقُدْرَةُ خُصِّصَتْ.

قِيلَ: نِسْبَةُ الْإِرَادَةِ الْقَدِيمَةُ إِلَى جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ سَوَاءٌ. (٣)

وَأَيْضًا فَلَا تُعْقَلُ إِرَادَةُ تَخْصِيصِ أَحَدِ الْمُتَمَاثِلَيْنِ إِلَّا بِسَبَبٍ يُوجِبُ التَّخْصِيصَ.

وَأَيْضًا فَلَا بُدَّ عِنْدَ وُجُودِ الْمُرَادِ مِنْ سَبَبٍ يَقْتَضِي حُدُوثَهُ وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ مُجَرَّدُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ الْإِرَادَةِ وَالْقُدْرَةِ كَافِيًا؛ لَلَزِمَ وُجُودُهُ قَبْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَعَ الْإِرَادَةِ التَّامَّةِ وَالْقُدْرَةِ التَّامَّةِ يَجِبُ وُجُودُ الْمَقْدُورِ.

---

(١) هذا معتقدُ المَلَاحِدَةِ مِن الفَلَاسِفَةِ كابنِ سِينَا والفَارَابِي أتباعِ أرسطو اليُوناني، فإنَّهم يَصِفُون الله أو "وَاجِب الوُجُود" بأنه المُحَرِّك لهذا العَالَم، والمُحَرِّك لهذا العَالَم لا يَجُوزُ عِندَهم أن يَتَحَرَّك! فنَفَوا أفعَالَه الاختيارية، وقالوا أنَّ اللهَ خَلَقَ الخَلْقَ بإرادته أو بذاته، وإرادتُه أو ذاتُه قَدِيمِتان، فَلَزِمَ أن يكون الخَلْقُ قَدِيمٌ كذلك، فقالوا بِقِدَمِ العَالَم، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

(٢) هذا قولُ المَلَاحِدَة المُنكِرِين لوجودِ الله، وقولهم هذا يُصَادِمُ بديهيات العُقُولِ والفِطَر.

(٣) بعضُ الأشاعرة كأبي حَامِد الغزالي حَاوَلَ الردَّ على الملاحدة بعدما ألزَمُوا الأشعريةَ بأنَّ نَفْيَ الصفاتِ الاختيارية يَلزَمُ منه القول بقِدَمِ العَالَم، فقال لهم أنَّ الإرادةَ خُصِّصَت مِن بقيةِ الصِّفات، لكن جواب الغزالي مردُود عليه؛ إذ المَقصُودُ عندَه الإرادةُ القَدِيمَةُ التي لا تَتَجَدد، فإنْ أقَرَّ بِتَجَدُّدِهَا فقَدَ رَجَعَ إلى قَولِ أَهلِ السُّنَّة.

وَقَدْ احْتَجَّ مَنْ قَالَ: الْخَلْقُ هُوَ الْمَخْلُوقُ - كَأَبِي الْحَسَنِ (١) وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِثْلُ ابْنِ عَقِيلٍ (٢) - بِأَنْ قَالُوا: "لَوْ كَانَ غَيْرُهُ (٣) لَكَانَ إمَّا قَدِيمًا وَإِمَّا حَادِثًا فَإِنْ كَانَ قَدِيمًا لَزِمَ قِدَمُ الْمَخْلُوقِ لِأَنَّهُمَا مُتَضَايِفَانِ؛ وَإِنْ كَانَ حَادِثًا لَزِمَ أَنْ تَقُومَ بِهِ الْحَوَادِثُ ثُمَّ ذَلِكَ الْمَخْلُوقُ يَفْتَقِرُ إلَى خَلْقٍ آخَرَ وَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ".

فَأَجَابَهُمْ الْجُمْهُورُ - وَكُلُّ طَائِفَةٍ عَلَى أَصْلِهَا - فَطَائِفَةٌ قَالَتْ: الْخَلْقُ قَدِيمٌ (٤) وَإِنْ كَانَ الْمَخْلُوقُ حَادِثًا كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْحَنَفِيَّةِ (٥)؛ قَالَ هَؤُلَاءِ: أَنْتُمْ تُسَلِّمُونَ لَنَا أَنَّ الْإِرَادَةَ قَدِيمَةٌ أَزَلِيَّةٌ؛ وَالْمُرَادُ مُحْدَثٌ، فَنَحْنُ نَقُولُ فِي الْخَلْقِ مَا قُلْتُمْ فِي الْإِرَادَةِ. (٦)

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: "بَلْ الْخَلْقُ حَادِثٌ فِي ذَاتِهِ وَلَا يَفْتَقِرُ إلَى خَلْقٍ آخَرَ؛ بَلْ يَحْدُثُ بِقُدْرَتِهِ. وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إنَّ الْمَخْلُوقَ يَحْصُلُ بِقُدْرَتِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ كَانَ

---

(١) يعني أبا الحَسَن الأشعري.

(٢) ابنُ عَقِيل الحَنبلي كان على مذهبِ جهميةِ المُعتزلةِ أَوَّلَ أَمرِه، ثم استُتِيبَ منه ورَجَعَ عنه.

(٣) السَّلَفُ لا يَقُولون: "صفاتُه غَيرُه"، ولا يَقُولون: "هِيَ هُوَ"، بل يَقولون: "صِفَاتُهُ قائِمَةٌ بِذَاتِه".

(٤) يعني: صفة الخَلْق قديمة.

(٥) المراد بالحَنَفِيَّة: المَاتُرِيدِية.

(٦) أهلُ السُّنَّةِ يَقُولون أنَّ صِفَةَ الخَلْقِ قديمةُ النَّوعِ مُتجددةُ الآحاد، وكذلك صفةُ الإرادَة.

الْمُنْفَصِلَ يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْقُدْرَةِ، فَالْمُتَّصِلُ بِهِ أَوْلَى" وَهَذَا جَوَابُ كَثِيرٍ مِنْ الكَرَّامِيَة والهُشَامِية وَغَيْرِهِمْ.

وَطَائِفَةٌ يَقُولُونَ: "هَبْ أَنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى فِعْلٍ قَبْلَهُ فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ؟ وَقَوْلُكُمْ: هَذَا تَسَلْسُلٌ". فَيُقَالُ: لَيْسَ هَذَا تَسَلْسُلًا فِي الْفَاعِلِينَ وَالْعِلَلِ الْفَاعِلَةِ؛ فَإِنَّ هَذَا مُمْتَنِعٌ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ؛ بَلْ هُوَ تَسَلْسُلٌ فِي الْآثَارِ وَالْأَفْعَالِ وَهُوَ حُصُولُ شَيْءٍ بَعْدَ شَيْءٍ وَهَذَا مَحَلُّ النِّزَاعِ. [1]

فَالسَّلَفُ يَقُولُونَ: لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إذَا شَاءَ [2]؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ **قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩** ﴾ [الكهف:١٠٩]، فَكَلِمَاتُ اللهِ لَا نِهَايَةَ لَهَا وَهَذَا تَسَلْسُلٌ جَائِزٌ كَالتَّسَلْسُلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَإِنَّ نَعِيمَ الْجَنَّةِ دَائِمٌ لَا نَفَادَ لَهُ، فَمَا مِنْ شَيْءٍ إلَّا وَبَعْدَهُ شَيْءٌ لَا نِهَايَةَ لَهُ.

فَصْلٌ: وَالْأَفْعَالُ نَوْعَانِ: مُتَعَدٍّ وَلَازِمٌ:

---

(١) اللهُ ﷻ بِصِفَاتِه هو الأَوَّلُ ليسَ قَبلَه شَيء، وهو فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد.

(٢) قال الإِمَامُ أحمد ؒ في [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:١٣٩)]: (بَلْ نَقُول: إنَّ اللهَ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إذَا شَاء، ولا نَقُول: إنه كَانَ ولا يَتَكَلَّم حَتَّى خَلَقَ الكَلَامَ) اهـ.

فَالْمُتَعَدِّي مِثْلُ: الْخَلْقِ وَالْإِعْطَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَاللَّازِمُ: مِثْلُ الِاسْتِوَاءِ وَالنُّزُولِ وَالْمَجِيءِ وَالْإِتْيَانِ. (١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿ **هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ** ۚ ﴿٤﴾ ﴾ [الحديد:٤]، فَذَكَرَ الْفِعْلَيْنِ: الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمَ وَكِلَاهُمَا حَاصِلٌ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَهُوَ مُتَّصِفٌ بِهِ؛ وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ الْقُرْآنَ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ مَوْضِعٍ.

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةِ فَلَا يُمْكِنُ ضَبْطُهَا فِي هَذَا الْبَابِ: (٢)

كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ: عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجهني: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الصُّبْحِ بالحديبية عَلَى أَثَرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنْ اللَّيْلِ ثُمَّ قَالَ: أَتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ اللَّيْلَةَ؟ قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ فَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ**

---

(١) بعد بيانِ أنَّ صفاتِ اللهِ تَنقَسِمُ إلى: ذَاتِيَّة، وفِعْلِيَّة، وذَاتِيَّة فِعْلِيَّة، بيَّنَ ابنُ تيمية أنَّ الصفاتِ الفعليةَ تنقسم إلى قِسمَين: القِسم الأول: صفاتٌ فِعلِيَّةٌ مُتَعَدِّيَة: وهي الصفاتُ التي تتعدى إلى مَفعُولِهَا – المخلوقات – كصفةِ الخَلْق؛ فاللهُ هو الخَالِق، وقد خَلَقَ خَلْقَه بِصِفَةِ الخَلْق، وكَصِفَةِ الإعطَاء، فاللهُ تعالى هو المُعطِي، وقَد أعطَى خَلْقَه بصفَةِ عَطَائِه، والقِسم الثاني: الصفاتُ الفعلية اللَّازِمَة: وهي الصفاتُ التي لا تتعدَى إلى الغَير، بل تتعلقُ بذَاتِهِ سبحانه، كصفة النُّزُول، والمَجِيء، والإتيَان.

(٢) شَرَعَ ابنُ تيمية في إيرَادِ الأدلة مِن السُّنَّةِ النَّبوية على إثباتِ الصفاتِ الاختيارية.

وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوَاكِبِ وَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَنَوْءِ كَذَا وَكَذَا؛ فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوَاكِبِ» (١).

وَفِي الصِّحَاحِ حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ: «**فَيَقُولُ كُلٌّ مِنَ الرُّسُلِ إِذَا أَتَوْا إِلَيْهِ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبْ بَعْدَهُ مِثْلَهُ**» (٢).

وَهَذَا بَيَانُ أَنَّ الْغَضَبَ حَصَلَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَا قَبْلَهُ.

وَفِي الصَّحِيحِ: «**إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفْوَانِ**» (٣). فَقَوْلُهُ: «**إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ**» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِهِ حِينَ يَسْمَعُونَهُ وَذَلِكَ يَنْفِي كَوْنَهُ أَزَلِيًّا، وَأَيْضًا فَمَا يَكُونُ كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفَا يَكُونُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، وَالْمَسْبُوقُ بِغَيْرِهِ لَا يَكُونُ أَزَلِيًّا.

وَكَذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ: «**يَقُولُ اللهُ: قَسَمْت الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ نِصْفُهَا لِي وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ؛ فَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ قَالَ اللهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ قَالَ اللهُ:**

---

(١) أخرجه البخاري (٨٤٦)، ومسلم (٧١).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٣٨)، وابن حبان (٣٧).

أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي. فَإِذَا قَالَ: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾ ﴾ قَالَ اللهُ: مَجَّدَنِي عَبْدِي؛ فَإِذَا قَالَ: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴿٥﴾ ﴾ قَالَ اللهُ: هَذِهِ الْآيَةُ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ؛ فَإِذَا قَالَ: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴿٦﴾ ﴾ ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ ﴾ قَالَ اللهُ: هَؤُلَاءِ لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ» [1]، فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَالَ: ﴿ **ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ** ﴾، قَالَ اللهُ: حَمِدَنِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿ **ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ** ﴿١﴾ ﴾، قَالَ اللهُ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي.. الْحَدِيثُ.

وَفِي الصِّحَاحِ حَدِيثُ النُّزُولِ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟**» [2]، فَهَذَا قَوْلٌ وَفِعْلٌ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ، وَقَدْ اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى أَنَّ "النُّزُولَ" فِعْلٌ يَفْعَلُهُ الرَّبُّ كَمَا قَالَ ذَلِكَ: الأوزاعيُّ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، والْفُضَيْل بْنُ عِيَاضٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَغَيْرُهُمْ.

وَأَيْضًا فَقَدْ قَالَ ﷺ: «**لَلَّهُ أَشَدُّ أُذُنًا إِلَى الرَّجُلِ الْحَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ مِنْ صَاحِبِ الْقَيْنَةِ إِلَى قَيْنَتِهِ**» [3]، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْآخَرِ: «**مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ**

---

(١) أخرجه مسلم (٣٩٥).

(٢) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٣٤٠)، وأحمد (٢٣٩٥٦).

كَإِذْنِهِ لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ» [(١)]، أَذِنَ يَأْذَنُ أُذُنًا: أَيْ اسْتَمَعَ يَسْتَمِعُ اسْتِمَاعًا، ﴿ **وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ** ﴿٢﴾ ﴾ [الانشقاق:٢]، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَسْتَمِعُ إِلَى هَذَا وَهَذَا.

وَفِي الصَّحِيحِ: «**لَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْته كُنْت سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ؛ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا**» [(٢)]، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَزَالُ يَتَقَرَّبُ بِالنَّوَافِلِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْهُ ﷺ فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى قَالَ: «**قَالَ اللهُ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ إذَا ذَكَرَنِي؛ إنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْته فِي نَفْسِي وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْته فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ**» [(٣)]، وَحَرْفُ "إنْ" حَرْفُ الشَّرْطِ؛ وَالْجَزَاءُ يَكُونُ بَعْدَ الشَّرْطِ، فَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ يَذْكُرُ الْعَبْدَ إنْ ذَكَرَهُ فِي نَفْسِهِ، وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي مَلَإٍ ذَكَرَهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَالْمُنَازِعُ يَقُولُ: مَا زَالَ يَذْكُرُهُ أَزَلًا وَأَبَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: ذَكَرَهُ وَذَكَرَ غَيْرَهُ وَسَائِرُ مَا يَتَكَلَّمُ اللهُ بِهِ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا يَتَبَعَّضُ وَلَا يَتَعَدَّدُ. فَحَقِيقَةُ قَوْلِهِ: إنَّ اللهَ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٥٤)، ومسلم (٧٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٠٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٧٥).

لَمْ يَتَكَلَّمْ وَلَا يَتَكَلَّمْ وَلَا يَذْكُرْ أَحَدًا. (١)

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي حَدِيثِ تَعْلِيمِ الصَّلَاةِ: «**وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ؛ يَسْمَعُ اللهُ لَكُمْ، فَإِنَّ اللهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ**» (٢)، فَقَوْلُهُ: «**سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ**» لِأَنَّ الْجَزَاءَ بَعْدَ الشَّرْطِ فَقَوْلُهُ: «**يَسْمَعُ اللهُ لَكُمْ**» مَجْزُومٌ حُرِّكَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَسْمَعُ بَعْدَ أَنْ تَحْمَدُوا) اهـ.

فَصْلٌ: وَالْمُنَازِعُونَ النُّفَاةِ كَذَلِكَ:

مِنْهُمْ مَنْ يَنْفِي الصِّفَاتِ مُطْلَقًا فَهَذَا يَكُونُ الْكَلَامُ مَعَهُ فِي الصِّفَاتِ مُطْلَقًا؛ لَا يَخْتَصُّ بِالصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ. (٣)

---

(١) قَولُ المُعَطِّلَةِ لصفاتِ اللهِ الاختيارية قَولٌ مُصَادِمٌ للعَقلِ والنَّص، وحَاصِل قَولِهم: أنَّ اللهَ لَم يتكلَّم ولا يتكَلَّم ولَا يَذكُر أحدًا؛ لأنَّ تعطيلَ الفِعْلِ الاختياري للهِ تعالى يَلزَمُ منه أنه ليس فَاعِلًا، ولا يَفعَلُ فِعْلًا بعدَ فِعْل، لذلك كان قولُ المُفوِّضَةِ من الحنابلة كأبي يَعلَى وأبي الفَضل التميمي وابن حمدان ونحوهم بأنَّ الله يتكلَّم بصوتٍ وحَرْف: تَموِيه مَكشُوف، ومُنَاقِضٌ لأصلِهِم الكُلَّابي مِنْ أنَّ اللهَ لا يَفعَلُ فِعْلًا اختياريا، فقولُهم أنَّ صِفَةَ الكَلَامِ قديمةٌ لا تتجددُ: يَنقُضُ قولَهم أنَّه يتكلَّم بصوتٍ وحَرف، فالكَلَامُ الحقيقي بصوتٍ وحَرْفٍ لا يَكون إلا بِتَجَدد الفِعْل، فَرَجَعوا إلى قول الكُلَّابية والأشعَرِيَّة الذين يَقولون بالكَلَامِ النَّفْسِي مِن حيثُ لا يَشعُرُون.

(٢) أخرجه مسلم (٤٠٤).

(٣) هم الجهميةُ الأُولَى والمُعتزلة.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُثْبِتُ الصِّفَاتِ وَيَقُولُ لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ شَيْءٌ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ فَيَقُولُ: "إِنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ"، وَيَقُولُ: "لَا يَرْضَى وَيَسْخَطُ وَيُحِبُّ وَيُبْغِضُ وَيَخْتَارُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ"، وَيَقُولُ: "إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ فِعْلًا هُوَ الْخَلْقُ يَخْلُقُ بِهِ الْمَخْلُوقَ، وَلَا يَقْدِرُ عِنْدَهُ عَلَى فِعْلٍ يَقُومُ بِذَاتِهِ، بَلْ مَقْدُورُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُنْفَصِلًا مِنْهُ". وَهَذَا مَوْضِعٌ تَنَازَعَ فِيهِ النُّفَاةِ.

فَقِيلَ: لَا يَكُونُ مَقْدُورُهُ إِلَّا بَائِنًا عَنْهُ؛ كَمَا يَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ والْكُلَّابِيَةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ.

وَقِيلَ: لَا يَكُونُ مَقْدُورُهُ إِلَّا مَا يَقُومُ بِذَاتِهِ؛ كَمَا يَقُولُهُ: السَّالِمِيَّةُ والكَرَّامِيَةُ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ كِلَيْهِمَا مَقْدُورٌ لَهُ.

أَمَّا "الْفِعْلُ" فَمِثْلُ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ **قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ** ﴿٦٥﴾ ﴾ [الأنعام:٦٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿ **أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ** ﴿٤٠﴾ ﴾ [القيامة:٤٠]، وَقَوْلِ الْحَوَارِيِّينَ: ﴿ **هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴿١١٢﴾ ﴾ [المائدة:١١٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿ **أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ** ﴿٨١﴾ ﴾ [يس:٨١]، وَقَوْلِهِ: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ** ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأحقاف:٣٣]، إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ مِمَّا

يُبَيِّنُ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى الْأَفْعَالِ: كَالْإِحْيَاءِ وَالْبَعْثِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا "الْقُدْرَةُ" عَلَى الْأَعْيَانِ: فَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: «**كُنْت أَضْرِبُ غُلَامًا لِي فَرَآنِي النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ، لَلَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْك مِنْك عَلَى هَذَا**» (١) ، فَقَوْلُهُ: «**لَلَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْك مِنْك عَلَى هَذَا**» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْأَعْيَانِ الْمُنْفَصِلَةِ: قُدْرَةَ الرَّبِّ وَقُدْرَةَ الْعَبْدِ.

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: "كِلَاهُمَا يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ" كالكَرَّامِيَة.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: "قُدْرَةُ الرَّبِّ تَتَعَلَّقُ بِالْمُنْفَصِلِ، وَأَمَّا قُدْرَةُ الْعَبْدِ فَلَا تَتَعَلَّقُ إلَّا بِفِعْلٍ فِي مَحَلِّهَا" كَالْأَشْعَرِيَّةِ. (٢)

وَالنُّصُوصُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ كِلَا الْقُدْرَتَيْنِ تَتَعَلَّقُ بِالْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّ الْعَبْدَ يَقْدِرُ عَلَى أَفْعَالِهِ كَقَوْلِهِ: ﴿ **فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ** ١٦﴾

---

(١) أخرجه مسلم (١٦٥٩).

(٢) الأشعرية مِن غُلَاةِ الجَبرِيَّة، فإنهم يَرَون أنَّ الفاعِلَ والمُؤثِّر هو اللهُ على الحقيقة، والعبدَ قُدرَتُهُ غيرُ مؤثِّرةٍ في إيجادِ فِعْلِهِ، بل نسبةُ أفعَالِهِ له مِن قَبِيلِ المَجَازِ العَقلِي! وحَاصِلُ مَذهَبِهِم في القَدَرِ يتمَثَّل في "نظريةِ الكَسْب" التي اختَرَعُوها، فهُم يُثبِتُون مَرتَبَتَي المشيئةِ والخلقِ، ولكنْ يقولون: "إن أفعالَ العَبْدِ الاختيارية وَاقِعةٌ بقُدرةِ اللهِ تعالى وَحدَها، وليسَ لقدرةِ العَبْدِ تأثيرٌ فيها، بل اللهُ أَجرَى عادَتَه بأن يُوجِدُ في العبدِ قدرةً واختيارًا، فإذا لمْ يَكنْ هناك مَانِعٌ أوجَدَ فيه فِعْلَهُ المقدورَ، فيكونُ الفِعْلُ مَخلُوقًا لله، إبداعًا وإحداثًا، ومَكسُوبًا للعَبْدِ، والمرءُ بِكسبِهِ إيَّاه: مقارنتَه لقدرتِهِ وإرادتِهِ مِنْ غِيرِ أن يكونَ هناكَ منه تأثيرٌ أو مَدخَلٌ في وجودِهِ سِوى كونِهِ مَحلًا له" [شرح المواقف للتفتزاني (٢٢٢/٤)].

[التغابن:١٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿ **وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ** ﴾ [النساء:٢٥]، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مِنَّا مَنْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ وَمِنَّا مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ**» أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ [(١)]. وَقَوْلُهُ: «**إنْ اسْتَطَعْت أَنْ تَعْمَلَ بِالرِّضَا مَعَ الْيَقِينِ فَافْعَلْ**» [(٢)]، وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِي الصَّحِيحِ: «**إذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**» [(٣)]، وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى عَبْدِهِ.

وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا تَقُومُ بِهِ "الْأُمُورُ الِاخْتِيَارِيَّةُ" عُمْدَتُهُمْ أَنَّهُ لَوْ قَامَتْ بِهِ الْحَوَادِثُ لَمْ يَخْلُ مِنْهَا، وَمَا لَمْ يَخْلُ مِنْ الْحَوَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ. [(٤)]

وَقَدْ نَازَعَهُمْ النَّاسُ فِي كِلَا الْمُقَدِّمَتَيْنِ، وَأَصْحَابُهُمْ الْمُتَأَخِّرُونَ كالرَّازِي

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٥)، ومسلم (١٤٠٠).

(٢) أورَدَه ابنُ تيمية بهذا اللَّفظِ في [قاعدةٍ جليلةٍ في التوسل والوسيلة (ص:٥٥)]، ورواه أحمد (٣٠٣)، (٣٠٧)، والترمذي (٢٥١٦) بدون هذا اللفظ، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

(٤) المقدمة الأولى: لو قامَت الحوادِثُ في الله لم يَخْلُ منها. والمقدمة الثانية: مَا لَمْ يَخْلُ مِنْ الْحَوَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ. والرد: أن هذا ليس بلازمٍ أصلا؛ لأن ما يَتَّصِفُ به اللهُ ليس كالذي يَتَّصِفُ به المَخلوق، فجِنْسُ الحَوَادِث قَدِيم وآحَادُهَا مُتجددة، بِخِلَافِ المَخلُوق الذي لَه بِدَايَة.

والآمدي قَدَحُوا فِي الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى فِي نَفْسِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَقَدَحَ الرَّازِي فِي الْمُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كُتُبِهِ، وَقَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّا عَرَفْنَا حُدُوثَ الْعَالَمِ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ وَبِهِ أَثْبَتْنَا الصَّانِعَ.

يُقَالُ لَهُمْ: لَا جَرَمَ ابْتَدَعْتُمْ طَرِيقًا لَا يُوَافِقُ السَّمْعَ وَلَا الْعَقْلَ؛ فَالْعَالِمُونَ بِالشَّرْعِ مُعْتَرِفُونَ أَنَّكُمْ مُبْتَدِعُونَ مُحْدِثُونَ فِي الْإِسْلَامِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَالَّذِينَ يَعْقِلُونَ مَا يَقُولُونَ يَعْلَمُونَ أَنَّ الْعَقْلَ يُنَاقِضُ مَا قُلْتُمْ وَأَنَّ مَا جَعَلْتُمُوهُ دَلِيلًا عَلَى إِثْبَاتِ الصَّانِعِ لَا يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِهِ، بَلْ هُوَ اسْتِدْلَالٌ عَلَى نَفْيِ الصَّانِعِ. (١)

وَإِثْبَاتُ الصَّانِعِ حَقٌّ، وَهَذَا الْحَقُّ يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِهِ إِبْطَالُ اسْتِدْلَالِكُمْ بِأَنَّ مَا لَمْ يَخْلُ مِنْ الْحَوَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ.

وَأَمَّا كَوْنُ طَرِيقِكُمْ مُبْتَدَعَةً، مَا سَلَكَهَا الْأَنْبِيَاءُ وَلَا أَتْبَاعُهُمْ وَلَا سَلَفُ الْأُمَّةِ؛ فَلِأَنَّ كُلَّ مَنْ يَعْرِفُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ - وَإِنْ كَانَتْ مَعْرِفَتُهُ مُتَوَسِّطَةً؛ لَمْ يَصِلْ فِي ذَلِكَ إِلَى الْغَايَةِ - يَعْلَمُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَدْعُ النَّاسَ فِي مَعْرِفَةِ الصَّانِعِ وَتَوْحِيدِهِ

---

(١) قد تَقَدَّم بيانُ فَسَادِ دَلِيلِهم اليَتِيم على حُدُوثِ العَالَم، وهو "دليل الحُدُوثِ القِدَم"، وبَيَّنَ ابنُ تيمية لهم أنَّ دليلَهم هذا دليلٌ على ما نَقِيضِ ما أرادوه؛ فإنَّ مِن أخَصِّ صِفَاتِ الحَيِّ أنه يَفعَلُ أفعالًا اختياريةً بمشيئتِهِ وقُدرَتِه، فلو كان اللهُ - كما زعمت الأشعريةُ - لا يَفعل أفعالًا اختياريةً بمشيتِهِ وقُدرَتِه، فكيفَ خَلَقَ العَالَم؟ ومَتَى خَلَقَه؟! فصار دليلُهم على إثباتِ الصانِعِ دليلًا على إنكاره في الحقيقة! تعالى اللهُ عَن إفكِهم عُلُوًّا كبيرًا.

وَصِدْقِ رُسُلِهِ إِلَى: "الِاسْتِدْلَالِ بِثُبُوتِ الْأَعْرَاضِ وَأَنَّهَا حَادِثَةٌ وَلَازِمَةٌ لِلْأَجْسَامِ؛ وَمَا لَمْ يَخْلُ مِنْ الْحَوَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ؛ لِامْتِنَاعِ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا!" ، فَعُلِمَ بِالِاضْطِرَارِ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهَا الرَّسُولُ وَلَا دَعَا إِلَيْهَا وَلَا أَصْحَابُهُ وَلَا تَكَلَّمُوا بِهَا وَلَا دَعَوْا بِهَا النَّاسَ، وَهَذَا يُوجِبُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ مِنْ دِينِ الرَّسُولِ؛ فَإِنَّ عِنْدَ الرَّسُولِ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ أَنَّ اللهَ يُعْرَفُ وَيُعْرَفُ تَوْحِيدُهُ وَصِدْقُ رُسُلِهِ بِغَيْرِ هَذِهِ الطَّرِيقِ، فَدَلَّ الشَّرْعُ دَلَالَةً ضَرُورِيَّةً عَلَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقِ وَدَلَّ مَا فِيهَا مِنْ مُخَالَفَةِ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى أَنَّهَا طَرِيقٌ بَاطِلَةٌ، فَدَلَّ الشَّرْعُ عَلَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا وَأَنَّهَا بَاطِلَةٌ.

وَأَمَّا الْعَقْلُ فَقَدْ بَسَطَ الْقَوْلَ فِي جَمِيعِ مَا قِيلَ فِيهَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَبَيَّنَ أَنَّ أَئِمَّةَ أَصْحَابِهَا قَدْ يَعْتَرِفُونَ بِفَسَادِهَا مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ، كَمَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ أَبِي حَامِدٍ وَالرَّازِي وَغَيْرِهِمَا بَيَانُ فَسَادِهَا. (١)

وَلَمَّا ظَهَرَ فَسَادُهَا لِلْعَقْلِ تَسَلَّطَ الْفَلَاسِفَةُ عَلَى سَالِكِيهَا وَظَنَّتْ الْفَلَاسِفَةُ أَنَّهُمْ إِذَا قَدَحُوا فِيهَا فَقَدْ قَدَحُوا فِي دَلَالَةِ الشَّرْعِ ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّ الشَّرْعَ جَاءَ بِمُوجَبِهَا إِذْ

---

(١) اعترف أبو حامد الغزالي أن قواعدَ أصحابِه الاشعريةِ قواعدُ كلاميةٌ بدعيةٌ بَاطِلَةٌ لا دليلَ عَلَيهَا مِن كتابٍ ولا من سنةٍ، فقال: (ليتَ شِعْري متى نُقِلَ عن رَسولِ اللهِ ﷺ أو عن الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم إحْضارُ أعْرابِيٍّ أَسلَمَ وقَوْلُه له: "الدَّليلُ على أنَّ العالَمَ حادِثٌ أنَّه لا يَخْلو عن الأعْراضِ، وما لا يَخْلو عن الحَوادِثِ حادِثٌ، وإنَّ اللهَ تَعالى عالِمٌ بعِلمٍ وقادِرٌ بقُدْرةٍ زائِدةٍ عن الذَّاتِ، لا هِيَ هُوَ، ولا هِيَ غَيْرُه" إلى غَيْرِ ذلك مِن رُسومِ المُتَكلِّمينَ؟!) اهـ. [مجموعة رسائل الغزالي (ص: ٢٥٠)].

كَانُوا أَجْهَلَ بِالشَّرْعِ وَالْعَقْلِ مِنْ سَالِكِيهَا؛ فَسَالِكُوهَا لَا لِلْإِسْلَامِ نَصَرُوا وَلَا لِأَعْدَائِهِ كَسَرُوا، بَلْ سَلَّطُوا الْفَلَاسِفَةَ عَلَيْهِمْ وَعَلَى الْإِسْلَامِ، وَهَذَا كُلُّهُ مَبْسُوطٌ فِي مَوَاضِعَ. (١)

وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُنَا: أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ نَفْيَهُمْ لِلصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ الَّتِي يُسَمُّونَهَا "حُلُولَ الْحَوَادِثِ" لَيْسَ لَهُمْ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ عَلَيْهِ، وَحُذَّاقُهُمْ يَعْتَرِفُونَ بِذَلِكَ.

وَأَمَّا السَّمْعُ فَلَا رَيْبَ أَنَّهُ مَمْلُوءٌ بِمَا يُنَاقِضُهُ وَالْعَقْلُ أَيْضًا يَدُلُّ نَقِيضُهُ مِنْ وُجُوهٍ نَبَّهْنَا عَلَى بَعْضِهَا.

وَلَمَّا لَمْ يُمْكِنْ مَعَ أَصْحَابِهَا حُجَّةٌ لَا عَقْلِيَّةٌ وَلَا سَمْعِيَّةٌ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، احْتَالَ مُتَأَخِّرُوهُمْ فَسَلَكُوا طَرِيقًا سَمْعِيَّةً ظَنُّوا أَنَّهَا تَنْفَعُهُمْ فَقَالُوا: "هَذِهِ الصِّفَاتُ إنْ كَانَتْ صِفَاتِ نَقْصٍ وَجَبَ تَنْزِيهُ الرَّبِّ عَنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ صِفَاتِ كَمَالٍ فَقَدْ كَانَ فَاقِدًا لَهَا قَبْلَ حُدُوثِهَا، وَعَدَمُ الْكَمَالِ نَقْصٌ؛ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ كَانَ نَاقِصًا، وَتَنْزِيهُهُ

---

(١) بِسَببِ المُقدِّمات والقواعد الكلامِيَّة البَاطِلَة التي قَعَّدَهَا الأشعريةُ وأضرابُهُم من المُتكَلِّمين تَسَلَّطَ الفلاسفةُ الملاحدةُ - أمثال ابنِ سِينَا والفَارَابِي - على النصوصِ الشرعية وطَعَنُوا فيها، فألزَمُوهُم بإلزاماتٍ بِحَسَبِ تلك القواعِدِ الفَاسِدة، كإلزامهم بالمَفعُولَاتِ والمَخلُوقَاتِ لأجلِ إلزامِ الأشعرية لَهُم بالأفعالِ الاختيارية، وظَنَّ الفلاسفةُ المَلَاحِدَةُ أنَّ حُجَجَ الأشعريةَ هي حُجَجٌ إسلاميةٌ يُوجِبُهَا الشَّرع، وهذا مِن جَهْلِهِم؛ فإنَّها مُقَدِّمَاتٌ وقواعد بِدْعِيَّةٌ فاسِدَةٌ لم يَأتِ بها كتابٌ ولا سُنَّةٌ ولا قال بها أحدٌ من أئمةِ السلف، بل كانوا يُحذِّرون من علمِ الكلام أشدَّ التحذير.

عَنْ النَّقْصِ وَاجِبٌ بِالْإِجْمَاعِ". (١)

وَهَذِهِ الْحُجَّةُ مِنْ أَفْسَدِ الْحُجَجِ وَذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: نَفْيُ النَّقْصِ عَنْهُ لَمْ يُعْلَمْ بِالْعَقْلِ وَإِنَّمَا عُلِمَ بِالْإِجْمَاعِ - وَعَلَيْهِ اعْتَمَدُوا فِي نَفْيِ النَّقْصِ - فَنَعُودُ إلَى احْتِجَاجِهِمْ بِالْإِجْمَاعِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي مَوَارِدِ النِّزَاعِ؛ فَإِنَّ الْمُنَازِعَ لَهُمْ يَقُولُ أَنَا لَمْ أُوَافِقْكُمْ عَلَى نَفْيِ هَذَا الْمَعْنَى وَإِنْ وَافَقْتُكُمْ عَلَى إطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ اللهَ مُنَزَّهٌ عَنْ النَّقْصِ؛ فَهَذَا الْمَعْنَى عِنْدِي لَيْسَ بِنَقْصٍ وَلَمْ يَدْخُلْ فِيمَا سَلَّمْته لَكُمْ فَإِنْ بَيَّنْتُمْ بِالْعَقْلِ أَوْ بِالسَّمْعِ انْتِفَاءَهُ وَإِلَّا فَاحْتِجَاجُكُمْ بِقَوْلِي مَعَ أَنِّي لَمْ أُرِدْ ذَلِكَ كَذِبٌ عَلَيَّ؛ فَإِنَّكُمْ تَحْتَجُّونَ بِالْإِجْمَاعِ؛ وَالطَّائِفَةِ الْمُثْبِتَةِ مِنْ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ وَهُمْ لَمْ يُسَلِّمُوا هَذَا.

(١) بعدما نَفِذَت جميعُ محاولاتِ الأشعرية ومن نَحَا نحوَهم من الجهمية في تعطيلِ صفاتِ اللهِ الاختيارية، شَبَّهوا بهذه الشبهةِ السَّاقِطَة، وهي ما تُسَمَّى عندَهم بـ"دليلِ الاستِكْمَالِ بالغَيْر" قالوا: "إذا كانَت هذه الصفاتُ صفاتِ كَمَالٍ كَمَا تَزعُمُون يَا أتباعَ السَّلَف، فإنه يلزَمُ أن يَتَّصِفَ بالنَّقْصِ قَبْلَ حُدُوثِها؛ لأن ضِدَّ الكَمَالِ: النَقْصُ، فوَجَبَ أنكارُها لِنُنَزِّهَهُ عَن النَّقص!". والحقيقةُ أنَّ هذه الشبهةَ قد تَلَقَّفُوهَا مِن المَلَاحِدَة؛ فالمَلَاحدةُ يَقولون للمُسلِمين: "إذا كان اللهُ كاملًا لأجلِ خَلْقِهِ للمَخلُوقَات، فهل كان ناقصًا قبلَ خَلْقِهِ لها؟!". والحقيقةُ أنَّ هذه الشُّبهَةَ لا تَعُودُ على الصفاتِ الاختياريةِ بالتَّعطِيلِ وحَسْب، بل يَلزَم الأشعرية أن يُعطِّلوا جميعَ صِفَاتِ اللهِ حتى الصفاتِ السَّبعة المعنوية عندهم: العلم، والسمع، والبصر والقدرة، والكلام، والحياة، والإرادة، فهي شبهةٌ إلحَادِيَّة محضة! وأجاب ابنُ تيمية عن هذه الشبهة من ستةِ أوجه قَطَعَت دَابِرَهَا وجعلتها كأمسِ الدَّابِر.

الثَّانِي: أَنَّ عَدَمَ هَذِهِ الْأُمُورِ قَبْلَ وُجُودِهَا نَقْصٌ؛ بَلْ لَوْ وُجِدَتْ قَبْلَ وُجُودِهَا لَكَانَ نَقْصًا؛ مِثَالُ ذَلِكَ تَكْلِيمُ اللهِ لِمُوسَى عليه السلام وَنِدَاؤُهُ لَهُ فَنِدَاؤُهُ حِينَ نَادَاهُ صِفَةُ كَمَالٍ؛ وَلَوْ نَادَاهُ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ لَكَانَ ذَلِكَ نَقْصًا؛ فَكُلٌّ مِنْهَا كَمَالٌ حِينَ وُجُودِهِ؛ لَيْسَ بِكَمَالٍ قَبْلَ وُجُودِهِ؛ بَلْ وَجُودُهُ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي تَقْتَضِي الْحِكْمَةُ وَجُودَهُ فِيهِ نَقْصٌ. (١)

الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ عَدَمَ ذَلِكَ نَقْصٌ؛ فَإِنَّ مَا كَانَ حَادِثًا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا، وَمَا كَانَ مُمْتَنِعًا لَمْ يَكُنْ عَدَمُهُ نَقْصًا؛ لِأَنَّ النَّقْصَ فَوَاتُ مَا يُمْكِنُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ.

الرَّابِعُ: أَنَّ هَذَا يَرِدُ فِي كُلِّ مَا فَعَلَهُ الرَّبُّ وَخَلَقَهُ. فَيُقَالُ: خَلَقَ هَذَا إنْ كَانَ نَقْصًا فَقَدْ اتَّصَفَ بِالنَّقْصِ وَإِنْ كَانَ كَمَالًا فَقَدْ كَانَ فَاقِدًا لَهُ؛

فَإِنْ قُلْتُمْ: صِفَاتُ الْأَفْعَالِ عِنْدَنَا لَيْسَتْ بِنَقْصٍ وَلَا كَمَالٍ.

قِيلَ: إذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ أَمْكَنَ الْمُنَازِعَ أَنْ يَقُولَ: هَذِهِ الْحَوَادِثُ لَيْسَتْ بِنَقْصٍ وَلَا كَمَالٍ.

---

(١) تَعطِيلُهُم للصِّفَاتِ الاختِيَارِيَّةِ وقولُهم أنَّ صفةَ الكلامِ قديمةٌ أزليةٌ فقط ولا تَتجدد قَولٌ يُصَادِمُ العَقْلَ بالضرورة، فإنْ وُجُودَ الشيءِ قَبْلَ حِينِهِ المُنَاسِبِ له والأكملِ له: غَيْرُ معقول، بل هو نَقْصٌ كما بَيَّن ذلك ابنُ تيمية، بل يَلزمهم على هذا القَول – كما تقدَّم – أن يُعَطِّلوا جميعَ الصِّفَاتِ وليس الصفات الاختيارية وحَسب، فإنه يُورَدُ عليهم: أين كَانَت صِفَةُ الخَلْقِ قَبْلَ أن يخلُقَ اللهُ خَلْقَه؟! فحينئذٍ يتبيَّن فسادُ هذه الشُّبهَةِ المُتَهافتة.

الْخَامِسُ: أَنْ يُقَالَ: إذَا عَرَضَ عَلَى الْعَقْلِ الصَّرِيحِ ذَاتٌ يُمْكِنُهَا أَنْ تتكَلَّمَ بِقُدْرَتِهَا وَتَفْعَلَ مَا تَشَاءُ بِنَفْسِهَا وَذَاتٌ لَا يُمْكِنُهَا أَنْ تَتكَلَّمَ بِمَشِيئَتِهَا وَلَا تَتَصَرَّفَ بِنَفْسِهَا أَلْبَتَّةَ بَلْ هِيَ بِمَنْزِلَةِ الزَّمَنِ الَّذِي لَا يُمْكِنُهُ فِعْلٌ يَقُومُ بِهِ بِاخْتِيَارِهِ قَضَى الْعَقْلُ الصَّرِيحُ بِأَنَّ هَذِهِ الذَّاتَ أَكْمَلُ، وَحِينَئِذٍ فَأَنْتُمْ الَّذِينَ وَصَفْتُمْ الرَّبَّ بِصِفَةِ النَّقْصِ؛ وَالْكَمَالُ فِي اتِّصَافِهِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لَا فِي نَفْيِ اتِّصَافِهِ بِهَا. (١)

السَّادِسُ: أَنْ يُقَالَ: الْحَوَادِثُ الَّتِي يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ كُلٌّ مِنْهَا أَزَلِيًّا وَلَا يُمْكِنُ وُجُودُهَا إلَّا شَيْئًا فَشَيْئًا إذَا قِيلَ: أَيُّمَا أَكْمَلُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى فِعْلِهَا شَيْئًا فَشَيْئًا أَوْ لَا يَقْدِرَ عَلَى ذَلِكَ؟ كَانَ مَعْلُومًا - بِصَرِيحِ الْعَقْلِ - أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى فِعْلِهَا شَيْئًا فَشَيْئًا أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ. وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: "إنَّ الرَّبَّ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ"، وَتَقُولُونَ: "إنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى أُمُورٍ مُبَايِنَةٍ لَهُ"، وَمَعْلُومٌ أَنَّ قُدْرَةَ الْقَادِرِ عَلَى فِعْلِهِ الْمُتَّصِلِ بِهِ قَبْلَ قُدْرَتِهِ عَلَى أُمُورٍ مُبَايِنَةٍ لَهُ، فَإِذَا قُلْتُمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى فِعْلٍ مُتَّصِلٍ بِهِ لَزِمَ أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى الْمُنْفَصِلِ؛ فَلَزِمَ عَلَى قَوْلِكُمْ أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى شَيْءٍ وَلَا أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا فَلَزِمَ أَنْ لَا يَكُونَ خَالِقًا لِشَيْءٍ؛ وَهَذَا لَازِمٌ للنُّفَاةِ لَا مَحِيدَ لَهُمْ

---

(١) لا يَشُكُّ عَاقِلٌ أن الذاتَ الفَاعِلَةَ بِمَشِيئَتِهَا وقُدْرَتِهَا أكملُ من الذَّاتِ غيرِ الفَاعِلَةِ العَاجِزَةِ كالجَمَادَاتِ والأصنَام، فتَعَالَى اللهُ عَمَّا يَصِفُهُ الجهميةُ عُلُوًّا كبيرًا. ولذلك يقول الإمامُ أحمد ﷺ في رده على الجهمية: (قَد أعظَمتُم على اللهِ الفِرْيَةَ حينَ زَعَمتُم أنه لا يتكلَّمُ فشبَّهتُمُوهُ بالأصنام التي تُعبَدُ مِن دُونِ الله؛ لأنَّ الأصنامَ لا تتكلم، ولا تتحركُ ولا تزولُ مِن مكانٍ إلى مَكَان) اهـ [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:١٣٨)].

عَنْهُ. وَلِهَذَا قِيلَ: الطَّرِيقُ الَّتِي سَلَكُوهَا فِي حُدُوثِ الْعَالَمِ وَإِثْبَاتِ الصَّانِعِ: تُنَاقِضُ حُدُوثَ الْعَالَمِ وَإِثْبَاتَ الصَّانِعِ، وَلَا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِحُدُوثِ الْعَالَمِ وَإِثْبَاتِ الصَّانِعِ إِلَّا بِإِبْطَالِهَا؛ لَا بِإِثْبَاتِهَا. فَكَانَ مَا اعْتَمَدُوا عَلَيْهِ وَجَعَلُوهُ أُصُولًا لِلدِّينِ وَدَلِيلًا عَلَيْهِ هُوَ فِي نَفْسِهِ بَاطِلٌ شَرْعًا وَعَقْلًا وَهُوَ مُنَاقِضٌ لِلدِّينِ وَمُنَافٍ لَهُ. (١)

وَلِهَذَا كَانَ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ يَعِيبُونَ كَلَامَهُمْ هَذَا وَيَذُمُّونَهُ، وَيَقُولُونَ: (مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ بِالْكَلَامِ تَزَنْدَقَ)؛ كَمَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ (٢). (٣) وَيَرْوِي عَنْ مَالِكٍ.

وَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ: (حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ وَيُطَافَ بِهِمْ فِي الْعَشَائِرِ وَيُقَالَ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَقْبَلَ عَلَى الْكَلَامِ).

(٤)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (عُلَمَاءُ الْكَلَامِ زَنَادِقَةٌ، وَمَا ارْتَدَى أَحَدٌ بِالْكَلَامِ

---

(١) "دليل الحُدُوث والقِدَم" الذي اتخذه الأشعريةُ دليلًا وحيدًا على إثباتِ وُجُودِ الصانعِ هو في الحقيقةِ حُجَّةٌ للمَلَاحِدَةِ في إنكارِ وُجُودِ الصانعِ والقولِ بِقِدَمِ العَالَم؛ فإنَّ الذاتَ التي لا تستطيعُ أنْ تفعَلَ فِعْلًا اختياريًّا بمشيئةٍ وقدرةٍ: لا تستطيعُ أن تَخْلُقَ خَلْقًا وتُدَبِّرَ شُؤونَه، فعُلِمَ وجوبُ إبطالِ هذا الدليل.

(٢) القاضي أبو يُوسُف يَعقُوب بنُ إبراهيمَ بنِ حَبِيب (ت:١٨٢هـ)، تلميذُ أَبِي حنيفة النعمان.

(٣) انظر شرح الطحاوية (٢٤٧/١) ت: الأرناؤوط.

(٤) أخرجه ابنُ عبدالبر في [الانتقاء (ص٨٠)]، وفي [جامع بيان العلم وفضله (ج٢/ص٩٤١)]، وأبو الفَضْل عبدُالرحمن في [أحاديث في ذم الكلام وأهله (ص٩٨)]، وابنُ المِبْرَد في [جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص٦٦)].

فَأَفْلَحَ). (١)

وَقَدْ صَدَقَ الْأَئِمَّةُ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُمْ يَبْنُونَ أَمْرَهُمْ عَلَى كَلَامٍ مُجْمَلٍ يَرُوجُ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَتَهُ فَإِذَا اعْتَقَدَ أَنَّهُ حَقٌّ وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ مُنَاقِضٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بَقِيَ فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَنِفَاقٌ وَرَيْبٌ وَشَكٌّ؛ بَلْ طَعَنَ فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَهَذِهِ هِيَ الزَّنْدَقَةُ. وَهُوَ كَلَامٌ بَاطِلٌ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ، كَمَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: (الْعِلْمُ بِالْكَلَامِ هُوَ الْجَهْلُ)، فَهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّ مَعَهُمْ عَقْلِيَّاتٌ وَإِنَّمَا مَعَهُمْ جَهْلِيَّات: ﴿كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ٣٩﴾ [النور:٣٩]. هَذَا هُوَ الْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ وَحِيرَةٍ فَهُمْ فِي ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ٤٠﴾ [النور:٤٠]. أَيْنَ هَؤُلَاءِ مِنْ نُورِ الْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ؟ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖۚ يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَ لِلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ٣٥﴾ [النور:٣٥].

---

(١) أورده ابنُ تيمية في هذا المَوضع، وفي [مجموع الفتاوى (١٦/٤٧٣)].

فَإِنْ قِيلَ: أَمَّا كَوْنُ "الْكَلَامِ" وَ "الْفِعْلِ" يَدْخُلُ فِي الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ فَظَاهِرٌ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِمَشِيئَةِ الرَّبِّ وَقُدْرَتِهِ.

وَأَمَّا "الْإِرَادَةُ" وَ "الْمَحَبَّةُ" وَ "الرِّضَا" وَ "الْغَضَبُ" فَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ نَفْسَ الْإِرَادَةِ هِيَ الْمَشِيئَةُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ إِذَا خَلَقَ مَنْ يُحِبُّهُ كَالْخَلِيلِ، فَإِنَّهُ يُحِبُّهُ وَيُحِبُّ الْمُؤْمِنِينَ وَيُحِبُّونَهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا عَمِلَ النَّاسُ أَعْمَالًا يَرَاهَا، وَهَذَا لَازِمٌ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ، فَكَيْفَ يَدْخُلُ تَحْتَ الِاخْتِيَارِ؟ (١)

قِيلَ: كُلُّ مَا كَانَ بَعْدَ عَدَمِهِ فَإِنَّمَا يَكُونُ بِمَشِيئَةِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ؛ فَمَا شَاءَ وَجَبَ كَوْنُهُ وَهُوَ تَحْتَ مَشِيئَةِ الرَّبِّ وَقُدْرَتِهِ، وَمَا لَمْ يَشَأْهُ امْتَنَعَ كَوْنُهُ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا** ﴾ [السجدة:١٣]، ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ** ﴾ [البقرة:٢٥٣]، ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ** ﴾ [الأنعام:١١٢]. فَكَوْنُ الشَّيْءِ وَاجِبُ الْوُقُوعِ لِكَوْنِهِ قَدْ سَبَقَ بِهِ الْقَضَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ كَحَيَاتِهِ وَعِلْمِهِ، فَإِنَّ إِرَادَتَهُ للمستقبلات هِيَ مَسْبُوقَةٌ بِإِرَادَتِهِ لِلْمَاضِي ﴿ **إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا**

(١) هذه الصفاتُ يُقَال فيها مَا قِيلَ في غَيرِهَا من الصفاتِ الاختيارية: كُلُّ مَا يَفعَلُهُ اللهُ بمشيتِه وقُدرتِه فهو دَاخِلٌ في الصفاتِ الاختيارية.

أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾ [يس:٨٢]، وَهُوَ إِنَّمَا أَرَادَ هَذَا الثَّانِيَ بَعْدَ أَنْ أَرَادَ قَبْلَهُ مَا يَقْتَضِي إِرَادَتَهُ، فَكَانَ حُصُولُ الْإِرَادَةِ اللَّاحِقَةِ بِالْإِرَادَةِ السَّابِقَةِ.

وَالنَّاسُ قَدْ اضْطَرَبُوا فِي "مَسْأَلَةِ إِرَادَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى" عَلَى أَقْوَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ نَفَاهَا، وَرَجَّحَ الرَّازِي هَذَا فِي "مَطَالِبِهِ الْعَالِيَةِ"، لَكِنْ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - نَحْنُ قَرَّرْنَاهَا وَبَيَّنَّا فَسَادَ الشُّبَهِ الْمَانِعَةِ مِنْهَا؛ وَأَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ هُوَ الْحَقُّ الْمَحْضُ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَعْقُولَاتُ الصَّرِيحَةُ وَأَنَّ "صَرِيحَ الْمَعْقُولِ مُوَافِقٌ لِصَحِيحِ الْمَنْقُولِ". وَكُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَوَّلًا أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَعَارُضُ الْأَدِلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَارَضَ دَلِيلَانِ قَطْعِيَّانِ سَوَاءٌ كَانَا عَقْلِيَّيْنِ أَوْ سَمْعِيَّيْنِ أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَقْلِيًّا وَالْآخَرُ سَمْعِيًّا؛ ثُمَّ بَيَّنَّا بَعْدَ ذَلِكَ: أَنَّهَا مُتَوَافِقَةٌ مُتَنَاصِرَةٌ مُتَعَاضِدَةٌ؛ فَالْعَقْلُ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ السَّمْعِ، وَالسَّمْعُ يُبَيِّنُ صِحَّةَ الْعَقْلِ، وَأَنَّ مَنْ سَلَكَ أَحَدَهُمَا أَفْضَى بِهِ إِلَى الْآخَرِ، وَأَنَّ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ الْعَذَابَ هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْمَعُونَ وَلَا يَعْقِلُونَ. كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾ ﴾ [الفرقان:٤٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ ﴾ [الملك:٨]، ﴿ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾ ﴾ [الملك:٩]، ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾ ﴾ [الملك:١٠]،

وَقَالَ: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الحج:٤٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾ ﴾ [ق:٣٧]. فَقَدْ بَيَّنَ الْقُرْآنُ أَنَّ مَنْ كَانَ يَعْقِلُ أَوْ كَانَ يَسْمَعُ: فَإِنَّهُ يَكُونُ نَاجِيًا وَسَعِيدًا وَيَكُونُ مُؤْمِنًا بِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَقَدْ بُسِطَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ وَاَللَّهُ أَعْلَمُ. (١)

---

(١) قال الإمامُ البربهاري رحمه الله في [شرح السنة (ص:٣٦-٣٧)]: (قال عمرُ بنُ الخطابِ رضي الله عنه: "لَا عُذْرَ لأحدٍ فِي ضَلَالةٍ رَكبَهَا حَسِبَهَا هُدًى، ولَا فِي هُدًى تَرَكَهُ حَسِبَه ضَلَالَة، فَقَد بُيِّنَتِ الأُمُورُ وثَبَتَتِ الحُجَّةُ وانقَطَعَ العُذْر"؛ وذلك أنَّ السنةَ والجماعةَ قَدْ أحَكمَهَا أَمرُ الدِّينِ كلَّه، وتَبيَّنَ للناس، فعَلَى الناسِ الاتباع. واعلَمْ - رحمك الله - أنَّ الدينَ إنَّما جاء مِنْ قِبَلِ اللهِ تبارك وتعالى، لم يوضع على عُقُولِ الرجالِ وآرائهم، وعلمه عند اللهِ وعندَ رسوله، فلا تتبعْ شيئًا بِهَوَاك، فتَمرق مِنَ الدين، فتخرج مِنَ الإسلام، فإنه لا حُجَّةَ لك، فقد بيَّنَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لأمته السُّنَّةَ، وأوضَحَهَا لأصحابِهِ وهُم الجماعة، وهم السَّوَادُ الأعظَم، والسوادُ الأعظم: الحَقُّ وأهلُه، فمَنْ خَالَفَ أصحابَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم في شيءٍ من أمرِ الدِّين فقد كَفرَ) اهـ.

فَلَا عُذْرَ لأحدٍ في انتِحَالِهِ ضَلَالَةً وحَسِبَهَا هُدًى؛ لأنَّه هو الذي جَنَى عَلَى نفسِهِ باتِّبَاعِ الأئمةِ المُضِلِّين وتَقليدِهِم في أُصُولِ دينه، ونَبَذَ كتابَ اللهِ وسنةَ نبيِّه وأئمةَ السلفِ وَرَاءَ ظَهرِهِ وتَرَكَ كُتُبَهُم الأُولَى، ولَم يَسألْ عُلَمَاءَ أهلِ السنة ويَرجع إليهم، واللهُ تعالى يقول: ﴿ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل:٤٣]، فَلَا عُذْرَ لَهُم ولَا سِيَّما بعدَ بُلُوغِ القُرآنِ إليهم، والله عز وجل يقول: ﴿ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ ﴾ [الأنعام:١٩]، فمَنْ بَلَغه القرآنُ فَقَد قَامَت عليه الحجة، وقال تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء:١٥]. وقد بُعِثَ الرسولُ، وبَلَّغَ الرسالةَ على أَتَمِّ وَجْه.

فصل: وَفُحُولُ النُّظَّارِ كَأَبِي عَبْدِاللهِ الرَّازِي وَأَبِي الْحَسَنِ الآمدي وَغَيْرِهِمَا ذَكَرُوا حُجَجَ النُّفَاةِ لِحُلُولِ الْحَوَادِثِ، وَبَيَّنُوا فَسَادَهَا كُلَّهَا. فَذَكَرُوا لَهُمْ أَرْبَعَ حُجَجٍ:

إحْدَاهَا: الْحُجَّةُ الْمَشْهُورَةُ، وَهِيَ: "أَنَّهَا لَوْ قَامَتْ بِهِ لَمْ يَخْلُ مِنْهَا وَمِنْ أَضْدَادِهَا، وَمَا لَمْ يَخْلُ مِنْ الْحَوَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ"، وَمَنَعُوا الْمُقَدِّمَةَ الْأُولَى؛ وَالْمُقَدِّمَةَ الثَّانِيَةَ؛ ذَكَرَ الرَّازِي وَغَيْرُهُ فَسَادَهَا وَقَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَالثَّانِيَةُ: "أَنَّهُ لَوْ كَانَ قَابِلًا لَهَا فِي الْأَزَلِ لَكَانَ الْقَبُولُ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، فَكَانَ الْقَبُولُ يَسْتَدْعِي إمْكَانَ الْمَقْبُولِ، وَوُجُودُ الْحَوَادِثِ فِي الْأَزَلِ مُحَالٌ"، وَهَذِهِ أَبْطَلُوهَا هُمْ بِالْمُعَارَضَةِ بِالْقُدْرَةِ: بِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى إحْدَاثِ الْحَوَادِثِ وَالْقُدْرَةُ تَسْتَدْعِي إمْكَانَ الْمَقْدُورِ وَوُجُودُ الْمَقْدُورِ، وَهُوَ الْحَوَادِثُ فِي الْأَزَلِ مُحَالٌ. (١)

وَهَذِهِ الْحُجَّةُ بَاطِلَةٌ مِنْ وُجُوهٍ:

---

(١) اللهُ ﷻ مُتَّصِفٌ بصفةِ القُدرة المُطْلَقَة، لا يُعجِزه شيء، فهو يَفعَلُ ما يشاء في أيِّ وقتٍ شاء، فهو اللهُ بصفاته القائمة به منذُ الأزل ولم يَزَل على ذلك، ومن تلك الصفاتِ صفاتُهُ الفعلية الاختيارية المُتعلقة بمشيئتِه وقُدرتِه، ولذلك يقول الإمامُ أحمد ﵀: (إنَّ اللهَ لم يَزَل مُتكَلِّمًا إذا شَاءَ، ولا نَقُول: إنَّه قد كان ولا يتكلم حتى خَلَقَ كلاما، ولا نقول: إنَّه قَد كَانَ لَا يَعلَمُ حتَّى خَلَقَ علمًا فَعَلِمَ، إنَّه قَد كان ولا قُدرةَ له حتى خلق لنفسه قدرةً، ولا نقول: إنَّه كان قد كان ولا نُورَ له حتَّى خَلَقَ لنفسِهِ نورًا، ولا نقول: إنَّه قد كان ولا عَظَمَةَ لَه حتَّى خَلَقَه لنفسِهِ عَظَمَةً) اهـ. [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:١٣٩)].

أَحَدُهَا: أَنْ يُقَالَ وُجُودُ الْحَوَادِثِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُمْتَنِعًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُمْكِنًا؛ فَإِنْ كَانَ مُمْكِنًا أَمْكَنَ قَبُولُهَا وَالْقُدْرَةُ عَلَيْهَا دَائِمًا، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَكُونُ وُجُودُ جِنْسِهَا فِي الْأَزَلِ مُمْتَنِعًا؛ بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ جِنْسُهَا مَقْدُورًا مَقْبُولًا؛ (١) وَإِنْ كَانَ مُمْتَنِعًا فَقَدْ امْتَنَعَ وُجُودُ حَوَادِثَ لَا تَتَنَاهَى؛ وَحِينَئِذٍ فَلَا تَكُونُ فِي الْأَزَلِ مُمْكِنَةً؛ لَا مَقْدُورَةً وَلَا مَقْبُولَةً؛ وَحِينَئِذٍ فَلَا يَلْزَمُ امْتِنَاعُهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْحَوَادِثَ مَوْجُودَةٌ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ بِدَوَامِ امْتِنَاعِهَا؛ وَهَذَا تَقْسِيمٌ حَاصِرٌ يُبَيِّنُ فَسَادَ هَذِهِ الْحُجَّةِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: لَا رَيْبَ أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى قَادِرٌ؛ فَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَزَلْ قَادِرًا - وَهُوَ الصَّوَابُ - وَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: بَلْ صَارَ قَادِرًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَزَلْ قَادِرًا، فَيُقَالُ: إِذَا كَانَ لَمْ يَزَلْ قَادِرًا فَإِنْ كَانَ الْمَقْدُورُ لَمْ يَزَلْ مُمْكِنًا أَمْكَنَ دَوَامُ وُجُودِ الْمُمْكِنَاتِ فَأَمْكَنَ دَوَامُ وُجُودِ الْحَوَادِثِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ قَابِلًا لَهَا فِي الْأَزَلِ، فَإِنْ قِيلَ: بَلْ كَانَ الْفِعْلُ مُمْتَنِعًا ثُمَّ صَارَ مُمْكِنًا، قِيلَ: هَذَا جَمْعٌ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ؛ فَإِنَّ الْقَادِرَ لَا يَكُونُ قَادِرًا عَلَى مُمْتَنِعٍ، فَكَيْفَ يَكُونُ قَادِرًا عَلَى كَوْنِ الْمَقْدُورِ مُمْتَنِعًا؟! ثُمَّ يُقَالُ: بِتَقْدِيرِ إِمْكَانِ هَذَا، قِيلَ: هُوَ قَادِرٌ فِي الْأَزَلِ عَلَى مَا يُمْكِنُ فِيمَا لَا يَزَالُ وَكَذَلِكَ فِي الْمَقْبُولِ، يُقَالُ: هُوَ قَابِلٌ فِي الْأَزَلِ لِمَا يُمْكِنُ فِيمَا

(١) المُرَاد بِجِنْسِ الحَوَادِث: مَجمُوعُ آحَادِهَا. ولا شَكَّ أن جنسَهَا قَدِيم، وآحَادُهَا مُتَجددة.

لَا يَزَالُ. (١)

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: إِذَا قِيلَ: هُوَ قَابِلٌ لِمَا فِي الْأَزَلِ فَإِنَّمَا هُوَ قَابِلٌ لِمَا هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ يُمْكِنُ وُجُودُهُ، فَأَمَّا مَا يَكُونُ مُمْتَنِعًا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقُدْرَةِ فَهَذَا لَيْسَ بِقَابِلٍ لَهُ.

الرَّابِعُ: أَنْ يُقَالَ: هُوَ قَادِرٌ عَلَى حُدُوثِ مَا هُوَ مُبَايِنٌ لَهُ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ قُدْرَةَ الْقَادِرِ عَلَى فِعْلِهِ الْقَائِمِ بِهِ أَوْلَى مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى الْمُبَايِنِ لَهُ (٢)؛ وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ لَا مَانِعَ مِنْهُ إِلَّا مَا يَمْنَعُ مِثْلُهُ لِوُجُودِ الْمَقْدُورِ الْمُبَايِنِ ثُمَّ ثَبَتَ أَنَّ الْمَقْدُورَ الْمُبَايِنَ هُوَ مُمْكِنٌ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ فَالْفِعْلُ أَنْ يَكُونَ مُمْكِنًا مَقْدُورًا أَوْلَى.

الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ لَهُمْ: أَنَّهُمْ قَالُوا: لَوْ قَامَتْ بِهِ الْحَوَادِثُ لَلَزِمَ تَغَيُّرُهُ، وَالتَّغَيُّرُ عَلَى اللهِ مُحَالٌ، وَأَبْطَلُوا هُمْ هَذِهِ الْحُجَّةَ - الرَّازِي وَغَيْرُهُ - بِأَنْ قَالُوا: مَا تُرِيدُونَ بِقَوْلِكُمْ: لَوْ قَامَتْ بِهِ تَغَيَّرَ أَتُرِيدُونَ بِالتَّغَيُّرِ: نَفْسَ قِيَامِهَا بِهِ أَمْ شَيْئًا آخَرَ؟ فَإِنْ أَرَدْتُمْ الْأَوَّلَ كَانَ الْمُقَدَّمُ هُوَ الثَّانِي وَالْمَلْزُومُ هُوَ اللَّازِمُ، وَهَذَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ لَوْ قَامَتْ بِهِ الْحَوَادِثُ لَقَامَتْ بِهِ الْحَوَادِثُ وَهَذَا كَلَامٌ لَا يُفِيدُ، وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِالتَّغَيُّرِ مَعْنًى غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ مَمْنُوعٌ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا لَوْ قَامَتْ بِهِ لَزِمَ تَغَيُّرٌ غَيْرُ

---

(١) هذا الإلزامُ لا مَحِيدَ لهم عنه: إمَّا أن يَقولوا: إنَّ اللهَ قَادِرٌ على الفِعْلِ في كُلِّ وقت، فإذا قالوا ذلك خُصِموا، وإمَّا أن يقولوا: إنه كان عاجِزًا ثم صَارَ قَادِرًا، فإن قالوا ذلك كفروا!

(٢) مَقدُورُه المُبَايِن: أي مخلوقاته.

حُلُولِ الْحَوَادِثِ، فَهَذَا جَوَابُهُمْ. [١]

وَإِيضَاحُ ذَلِكَ: أَنَّ لَفْظَ "التَّغَيُّرِ" لَفْظٌ مُجْمَلٌ؛ فَالتَّغَيُّرُ فِي اللُّغَةِ الْمَعْرُوفَةِ لَا يُرَادُ بِهِ مُجَرَّدُ كَوْنِ الْمَحَلِّ قَامَتْ بِهِ الْحَوَادِثُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَا يَقُولُونَ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالْكَوَاكِبِ إذَا تَحَرَّكَتْ: إنَّهَا قَدْ تَغَيَّرَتْ، وَلَا يَقُولُونَ لِلْإِنْسَانِ إذَا تَكَلَّمَ وَمَشَى إنَّهُ تَغَيَّرَ، وَلَا يَقُولُونَ إذَا طَافَ وَصَلَّى وَأَمَرَ وَنَهَى وَرَكِبَ إنَّهُ تَغَيَّرَ إذَا كَانَ ذَلِكَ عَادَتُهُ، بَلْ إنَّمَا يَقُولُونَ تَغَيَّرَ لِمَنْ اسْتَحَالَ مِنْ صِفَةٍ إلَى صِفَةٍ كَالشَّمْسِ إذَا زَالَ نُورُهَا ظَاهِرًا لَا يُقَالُ إنَّهَا تَغَيَّرَتْ فَإِذَا اصْفَرَّتْ قِيلَ تَغَيَّرَتْ، وَكَذَلِكَ الْإِنْسَانُ إذَا مَرِضَ أَوْ تَغَيَّرَ جِسْمُهُ بِجُوعٍ أَوْ تَعَبٍ قِيلَ قَدْ تَغَيَّرَ، وَكَذَلِكَ إذَا تَغَيَّرَ خُلُقُهُ وَدِينُهُ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فَاجِرًا فَيَنْقَلِبَ وَيَصِيرَ بَرًّا أَوْ يَكُونَ بَرًّا فَيَنْقَلِبَ فَاجِرًا فَإِنَّهُ يُقَالُ قَدْ تَغَيَّرَ. وَفِي الْحَدِيثِ: «**رَأَيْت وَجْهَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مُتَغَيِّرًا لَمَّا رَأَى مِنْهُ أَثَرَ الْجُوعِ وَلَمْ يَزَلْ يَرَاهُ يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ**» [٢] ، فَلَمْ يُسَمِّ حَرَكَتَهُ تَغَيُّرًا، وَكَذَلِكَ يُقَالُ: فُلَانٌ قَدْ تَغَيَّرَ عَلَى فُلَانٍ إذَا صَارَ يُبْغِضُهُ بَعْدَ الْمَحَبَّةِ، فَإِذَا كَانَ ثَابِتًا عَلَى مَوَدَّتِهِ لَمْ يُسَمِّ هَشَّتَهُ إلَيْهِ وَخِطَابَهُ لَهُ تَغَيُّرًا، وَإِذَا جَرَى عَلَى عَادَتِهِ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ فَلَا يُقَالُ إنَّهُ

---

(١) إذا أَرَادوا بالتَّغَيُّر: فِعْلَه الاختياري، فأهلُ السُّنَّة يُثبِتُون أفعالَ اللهِ الاختيارية. مع أن لفظ "التغير" لا يُستعمل في مثل هذا الموضع: لأن معناه في لغةِ العَرَب: هو الاستحالةُ مِن صِفَةٍ إلى صِفَةٍ أُخرَى، وهذا مَنفِيٌّ في حَقِّ الله، ولا يُقَالُ للذي يَفعَل فِعْلًا أنه تَغَيَّر!

(٢) لم أَقِف على تَخرِيجِه.

قَدْ تَغَيَّرَ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْۗ ﴿١١﴾ ﴾ [الرعد:١١]. وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا عَلَى عَادَتِهِمْ الْمَوْجُودَةِ يَقُولُونَ وَيَفْعَلُونَ مَا هُوَ خَيْرٌ لَمْ يَكُونُوا قَدْ غَيَّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ فَإِذَا انْتَقَلُوا عَنْ ذَلِكَ فَاسْتَبْدَلُوا بِقَصْدِ الْخَيْرِ قَصْدَ الشَّرِّ وَبِاعْتِقَادِ الْحَقِّ اعْتِقَادَ الْبَاطِلِ، قِيلَ: قَدْ غَيَّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ مِثْلُ مَنْ كَانَ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَتَغَيَّرَ قَلْبُهُ وَصَارَ لَا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَهَذَا قَدْ غَيَّرَ مَا فِي نَفْسِهِ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا مَعْنَى التَّغَيُّرِ فَالرَّبُّ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ مَنْعُوتًا بِنُعُوتِ الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَكَمَالُهُ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَزُولَ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِ كَمَالِهِ وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَصِيرَ نَاقِصًا بَعْدَ كَمَالِهِ.

وَهَذَا الْأَصْلُ عَلَيْهِ قَوْلُ السَّلَفِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّهُ "لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، وَلَمْ يَزَلْ قَادِرًا، وَلَمْ يَزَلْ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ"، فَلَا يَكُونُ مُتَغَيِّرًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: "يَا مَنْ يُغَيِّرُ وَلَا يَتَغَيَّرُ" فَإِنَّهُ يُحِيلُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ وَيَسْلُبُهَا مَا كَانَتْ مُتَّصِفَةً بِهِ إِذَا شَاءَ؛ وَيُعْطِيهَا مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهَا؛ وَكَمَالُهُ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ؛ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥۚ ﴿٨٨﴾ ﴾ [القصص:٨٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الرحمن:٢٦]، ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾

[الرحمن:٢٧].

وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ النُّفَاة هُمْ الَّذِينَ يَلْزَمُهُمْ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَغَيَّرَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: كَانَ فِي الْأَزَلِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ شَيْئًا؛ وَلَا يَتكَلَّمَ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ وَكَانَ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا عَلَيْهِ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْهُ ثُمَّ صَارَ الْفِعْلُ مُمْكِنًا يُمْكِنُهُ أَنْ يَفْعَلَ.

وَلَهُمْ فِي "الْكَلَامِ" قَوْلَانِ:

مَنْ يُثْبِتُ الْكَلَامَ الْمَعْرُوفَ، وَقَالَ: إنَّهُ يَتكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، قَالَ: إنَّهُ صَارَ الْكَلَامُ مُمْكِنًا لَهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُمْتَنِعًا عَلَيْهِ.

وَمَنْ لَمْ يَصِفْهُ بِالْكَلَامِ الْمَعْرُوفِ؛ بَلْ قَالَ: "إنَّهُ يَتكَلَّمُ بِلَا مَشِيئَةٍ وَقُدْرَةٍ" كَمَا تَقُولُهُ الْكُلَّابِيَة، فَهَؤُلَاءِ أَثْبَتُوا كَلَامًا لَا يُعْقَلُ وَلَمْ يَسْبِقْهُمْ إلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ الْمُسْلِمِينَ.

بَلْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ قَبْلَهُمْ عَلَى قَوْلَيْنِ: (١)

فَالسَّلَفُ وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: إنَّهُ يَتكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَكَلَامُهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

وَالْجَهْمِيَّة يَقُولُونَ: إنَّهُ مَخْلُوقٌ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، فَقَالَ هَؤُلَاءِ: "بَلْ يَتكَلَّمُ بِلَا

(١) المقصود: الفِرَق التي تَنتَسِبُ إلى الإسلَام، وإلا فالجَهمِيَّةُ الأُولَى قد أجمَعَ السَّلَفُ على كُفرِهِم، والمُرَادُ هنا: أنَّ المُنتَسِبِين للإسلامِ قبلَ ظُهُورِ الكُلَّابِيَّة والأشعَرِيَّة كانوا على قَولَين في صفةِ الكلام وغيرِها من الصِّفَاتِ الاختيارية: قولِ أهلِ السُّنَّة، وقولِ الجَهمِيَّةِ الأُولَى أتباعِ الجَهْمِ بنِ صَفوَان.

مَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَكَلَامُهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَازِمٌ لِذَاتِهِ وَهُوَ حُرُوفٌ أَوْ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ أَزَلِيَّةٌ لَازِمَةٌ لِذَاتِهِ" كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. (١)

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ الَّذِينَ يَمْنَعُونَ أَنَّ الرَّبَّ لَمْ يَزَلْ يُمْكِنُهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا شَاءَ، وَيَقُولُونَ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ وُجُودَ حَوَادِثَ لَا تَتَنَاهَى وَذَلِكَ مُحَالٌ، فَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: "صَارَ الْفِعْلُ مُمْكِنًا لَهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُمْتَنِعًا عَلَيْهِ"، وَحَقِيقَةُ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ صَارَ قَادِرًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا! وَهَذَا حَقِيقَةُ التَّغَيُّرِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ سَبَبٌ يُوجِبُ كَوْنَهُ قَادِرًا.

وَإِذَا قَالُوا: هُوَ فِي الْأَزَلِ قَادِرٌ عَلَى مَا لَا يَزَالُ. قِيلَ: هَذَا جَمْعٌ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فَهُوَ فِي الْأَزَلِ كَانَ قَادِرًا. أَفَكَانَ الْقَوْلُ مُمْكِنًا لَهُ أَوْ مُمْتَنِعًا عَلَيْهِ؟

إِنْ قُلْتُمْ: مُمْكِنٌ لَهُ، فَقَدْ جَوَّزْتُمْ دَوَامَ كَوْنِهِ فَاعِلًا وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى حَوَادِثَ لَا نِهَايَةَ لَهَا.

وَإِنْ قُلْتُمْ: بَلْ كَانَ مُمْتَنِعًا. قِيلَ: الْقُدْرَةُ عَلَى الْمُمْتَنِعِ مَعَ كَوْنِ الْفِعْلِ مُمْتَنِعًا

---

(١) الكُلَّابِيَّة تقول: "اللهُ يتكلَّم بلا مَشِيئَةٍ ولا قُدرة، وليس كلامُه بصَوتٍ وحَرْف، بل هو كلام نَفْسِي قَدِيم قَائِمٌ بِذَاتِه". والسَّالِمِيَّة تقول: "اللهُ يتكلَّم بِلَا مَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَكَلَامُهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَازِمٌ لِذَاتِهِ وَهُوَ حُرُوفٌ أَوْ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ أَزَلِيَّةٌ لَازِمَةٌ لِذَاتِهِ". وقولُ المُنْتَسِبِين للحَنَابِلَة مِنَ المُفوضة هو عَينُ قولِ السَّالِمِيَّة كما صَرَّحَ به أبو الفضل التميمي، وأبو يعلى، وابنُ حَمدان وغيرهم، وهو مذهبٌ مُلَفَّقٌ مُتَنَاقِض، يَنقُضُ أولُه آخِرَه؛ فإنه يَمتنع أن يُوجَدَ كلامٌ بصوتٍ وحرف وهو في نفس الوقت قَدِيمٌ لا يتجدد!

غَيْرُ مُمْكِنٍ، لَا يَكُونُ مَقْدُورًا لِلْقَادِرِ إِنَّمَا الْمَقْدُورُ هُوَ الْمُمْكِنُ لَا الْمُمْتَنِعُ.

فَإِذَا قُلْتُمْ: أَمْكَنَهُ بَعْدَ ذَلِكَ. فَقَدْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ أَمْكَنَهُ أَنْ يَفْعَلَ بَعْدَ أَنْ كَانَ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَفْعَلَ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ صَارَ قَادِرًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي التَّغَيُّرِ.

فَهَؤُلَاءِ النُّفَاة الَّذِينَ قَالُوا: إنَّ الْمُثْبِتَةَ يَلْزَمُهُمْ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَغيُّرٌ قَدْ بَانَ بُطْلَانُ قَوْلِهِمْ وَأَنَّهُمْ هُمْ الَّذِينَ قَالُوا بِمَا يُوجِبُ تَغَيُّرَهُ.

الْحُجَّةُ الرَّابِعَةُ: قَالُوا: حُلُولُ الْحَوَادِثِ بِهِ أُفُولٌ؛ وَالْخَلِيلُ قَدْ قَالَ: ﴿ **لَآ أُحِبُّ** ٱلۡأٓفِلِينَ ۝٧٦ ﴾ [الأنعام:٧٦]، وَ "الْآفِلُ" هُوَ الْمُتَحَرِّكُ الَّذِي تَقُومُ لَهُ الْحَوَادِثُ، فَيَكُونُ الْخَلِيلُ قَدْ نَفَى الْمَحَبَّةَ عَمَّنْ تَقُومُ بِهِ الْحَوَادِثُ فَلَا يَكُونُ إلَهًا.

وَإِذَا قَالَ الْمُنَازِعُ: أَنَا أُرِيدُ بِكَوْنِهِ تَغيَّرَ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَأَنَّهُ يُحِبُّ مِنَّا الطَّاعَةَ وَيَفْرَحُ بِتَوْبَةِ التَّائِبِ وَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قِيلَ: فَهَبْ أَنَّك سَمَّيْت هَذَا تَغَيُّرًا، فَلِمَ قُلْت إنَّ هَذَا مُمْتَنِعٌ؟ فَهَذَا مَحَلُّ النِّزَاعِ كَمَا قَالَ الرَّازِي: فَالْمُقَدَّمُ هُوَ الثَّانِي.

فَقَدْ ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَنَّ اللهَ يُوصَفُ "بِالْغَيْرَةِ" وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ "التَّغَيُّرِ" فَقَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «**لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنْ اللهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِيَ أَمَتُهُ**» ، وَقَالَ أَيْضًا: «**لَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنْ اللهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مَدَحَ**

نَفْسَهُ وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الرُّسُلَ وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ وَلَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ». وَقَالَ: «**أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي**»(١).

وَالْجَوَابُ: أَنَّ قِصَّةَ الْخَلِيلِ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ؛ وَهُمُ الْمُخَالِفُونَ لِإِبْرَاهِيمَ وَلِنَبِيِّنَا وَلِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَذَلِكَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿**فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾**﴾ [الأنعام:٧٦]، ﴿**فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾**﴾ [الأنعام:٧٩-٧٦]. فَقَدْ أَخْبَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ: أَنَّهُ مِنْ حِينِ بَزَغَ الْكَوْكَبُ وَالْقَمَرُ وَالشَّمْسُ وَإِلَى حِينِ أُفُولِهَا لَمْ يَقُلِ الْخَلِيلُ: "لَا أُحِبُّ الْبَازِغِينَ وَلَا الْمُتَحَرِّكِينَ وَلَا الْمُتَحَوِّلِينَ وَلَا أُحِبُّ مَنْ تَقُومُ بِهِ الْحَرَكَاتُ وَلَا الْحَوَادِثُ!" وَلَا قَالَ شَيْئًا مِمَّا يَقُولُهُ النُّفَاةِ حِينَ أَفَلَ الْكَوْكَبُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ.

وَ "الْأُفُولُ" بِاتِّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ: هُوَ الْغَيْبُ وَالِاحْتِجَابُ؛ بَلْ هَذَا

---

(١) تقدم تخريجه.

مَعْلُومٌ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَهُوَ الْمُرَادُ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ. فَلَمْ يَقُلْ إبْرَاهِيمُ: ﴿ **لَآ أُحِبُّ** ٱلۡأٓفِلِينَ ۝٧٦ ﴾ [الأنعام:٧٦] إلَّا حِينَ أَفَلَ وَغَابَ عَنْ الْأَبْصَارِ فَلَمْ يَبْقَ مَرْئِيًّا وَلَا مَشْهُودًا، فَحِينَئِذٍ قَالَ ﴿ **لَآ أُحِبُّ** ٱلۡأٓفِلِينَ ۝٧٦ ﴾ [الأنعام:٧٦]. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ كَوْنَهُ مُتَحَرِّكًا مُنْتَقِلًا تَقُومُ بِهِ الْحَوَادِثُ؛ بَلْ كَوْنُهُ جِسْمًا مُتَحَيِّزًا تَقُومُ بِهِ الْحَوَادِثُ لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا عِنْدَ إبْرَاهِيمَ عَلَى نَفْيِ مَحَبَّتِهِ، فَإِنْ كَانَ إبْرَاهِيمُ إنَّمَا اسْتَدَلَّ "بِالْأُفُولِ" عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ رَبَّ الْعَالَمِينَ - كَمَا زَعَمُوا -: لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَا يَقُومُ بِهِ الْأُفُولُ - مِنْ كَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا مُنْتَقِلًا - تَحِلُّهُ الْحَوَادِثُ؛ بَلْ وَمِنْ كَوْنِهِ جِسْمًا مُتَحَيِّزًا: لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا عِنْدَ إبْرَاهِيمَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ، وَحِينَئِذٍ فَيَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ قِصَّةُ إبْرَاهِيمَ حُجَّةً عَلَى نَقِيضِ مَطْلُوبِهِمْ لَا عَلَى تَعْيِينِ مَطْلُوبِهِمْ، وَهَكَذَا أَهْلُ الْبِدَعِ لَا يَكَادُونَ يَحْتَجُّونَ بِحُجَّةٍ سَمْعِيَّةٍ وَلَا عَقْلِيَّةٍ إلَّا وَهِيَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ. [(١)]

وَلَكِنَّ إبْرَاهِيمَ عليه السلام لَمْ يَقْصِدْ بِقَوْلِهِ ﴿ **هَٰذَا رَبِّي** ﴾ إنَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَلَا كَانَ

(١) قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (قَاعِدَةٌ شَرِيفَة: وهي أنَّ جميعَ ما يَحتَجُّ به المُبطِلُ من الأدلةِ الشرعيةِ والعَقلِيَّةِ إنَّما تُدُلُّ على الحُقِّ، لا تَدُلُّ على قَولِ المُبطِل. وهذا ظَاهِرٌ يَعرِفُهُ كُلُّ أحدٍ؛ فإن الدليلَ الصحيحَ لا يَدُلُّ إلَّا على حَقٍّ لا على بَاطِل. يَبقَى الكلامُ في أعيَانِ الأدلةِ وبَيَان انتفاءِ دلالتها على الباطلِ ودَلَالتها على الحَقِّ: هو تَفصِيلُ هذا الإجمال. والمقصودُ هنا شيءٌ آخر وهو: أن نَفْسَ الدليلِ الذي يَحتَجُّ به المُبطِلُ هو بِعَينِهِ إذا أُعطِيَ حقَّه وتمَيَّزَ ما فيه من حَقٍّ وباطلٍ وبُيِّنَ ما يَدُلُّ عليه تَبَيَّنَ أنَّه يَدُلُّ على فسادِ قَولِ المُبطِلِ المُحتَجِّ به في نَفْسِ ما احتَجَّ به عليه، وهذا عجيب! قد تأملتُهُ فِيمَا شاء اللهُ مِن الأدلةِ السَّمْعِيَّة فوجدتُه كذلك) اهـ. [مجموع الفتاوى (٦/٢٨٨)].

أَحَدٌ مِنْ قَوْمِهِ يَقُولُونَ إِنَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ مِنْ تَجْوِيزِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ؛ بَلْ كَانُوا مُشْرِكِينَ مُقِرِّينَ بِالصَّانِعِ؛ وَكَانُوا يَتَّخِذُونَ الْكَوَاكِبَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ أَرْبَابًا يَدْعُونَهَا مِنْ دُونِ اللهِ وَيَبْنُونَ لَهَا الْهَيَاكِلَ، وَقَدْ صُنِّفَتْ فِي مِثْلِ مَذْهَبِهِمْ كُتُبٌ، مِثْلُ كِتَابِ "السِّرِّ الْمَكْتُومِ فِي السِّحْرِ وَمُخَاطَبَةِ النُّجُومِ" وَغَيْرِهِ مِنْ الْكُتُبِ.

وَلِهَذَا قَالَ الْخَلِيلُ: ﴿ **قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾** ﴾ [الشعراء:٧٥-٧٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ **قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ ﴿٤﴾** ﴾ [الممتحنة:٤]، وَلِهَذَا قَالَ الْخَلِيلُ فِي تَمَامِ الْكَلَامِ: ﴿ **إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾** ﴾ [الأنعام:٧٨]، ﴿ **إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾** ﴾ [الأنعام:٧٩]، بَيَّنَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْبُدُ اللهَ وَحْدَهُ فَلَهُ يُوَجِّهُ وَجْهَهُ إِذَا تَوَجَّهَ قَصْدُهُ إِلَيْهِ: يَتْبَعُ قَصْدُهُ وَجْهَهُ فَالْوَجْهُ تَوَجَّهَ حَيْثُ تَوَجَّهَ الْقَلْبُ، فَصَارَ قَلْبُهُ وَقَصْدُهُ وَوَجْهُهُ مُتَوَجِّهًا إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿ **وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾** ﴾، لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَقَرَّ بِوُجُودِ الصَّانِعِ؛ فَإِنَّ هَذَا كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَ قَوْمِهِ لَمْ يَكُونُوا يُنَازِعُونَهُ فِي وُجُودِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَإِنَّمَا كَانَ النِّزَاعُ فِي عِبَادَةِ غَيْرِ اللهِ وَاتِّخَاذِهِ رَبًّا؛ فَكَانُوا يَعْبُدُونَ

الْكَوَاكِبَ السَّمَاوِيَّةَ وَيَتَّخِذُونَ لَهَا أَصْنَامًا أَرْضِيَّةً. وَهَذَا النَّوْعُ الثَّانِي مِنْ الشِّرْكِ، فَإِنَّ الشِّرْكَ فِي قَوْمِ نُوحٍ كَانَ أَصْلُهُ مِنْ عِبَادَةِ الصَّالِحِينَ - أَهْلِ الْقُبُورِ - ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ فَكَانَ شِرْكُهُمْ بِأَهْلِ الْأَرْضِ؛ إذْ كَانَ الشَّيْطَانُ إنَّمَا يُضِلُّ النَّاسَ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، فَكَانَ تَرْتِيبُهُ أَوَّلًا الشِّرْكُ بِالصَّالِحِينَ أَيْسَرُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَوْمُ إبْرَاهِيمَ انْتَقَلُوا إلَى الشِّرْكِ بِالسَّمَاوِيَّاتِ: بِالْكَوَاكِبِ، وَصَنَعُوا لَهَا الْأَصْنَامَ بِحَسَبِ مَا رَأَوْهُ مِنْ طَبَائِعِهَا، يَصْنَعُونَ لِكُلِّ كَوْكَبٍ طَعَامًا وَخَاتَمًا وَبَخُورًا وَأَمْوَالًا تُنَاسِبُهُ، وَهَذَا كَانَ قَدْ اُشْتُهِرَ عَلَى عَهْدِ إبْرَاهِيمَ إمَامِ الْحُنَفَاءِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْخَلِيلُ: ﴿ **مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴿٨٥﴾ أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨٧﴾** ﴾ [الصافات:٨٥-٨٧]، وَقَالَ لَهُمْ: ﴿ **قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾** ﴾ [الصافات:٩٥-٩٦]، وَقِصَّةُ إبْرَاهِيمَ قَدْ ذُكِرَتْ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ الْقُرْآنِ مَعَ قَوْمِهِ: إنَّمَا فِيهَا نَهْيُهُمْ عَنْ الشِّرْكِ؛ خِلَافَ قِصَّةِ مُوسَى مَعَ فِرْعَوْنَ فَإِنَّهَا ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّ فِرْعَوْنَ كَانَ مُظْهِرًا الْإِنْكَارَ لِلْخَالِقِ وَجُحُودَهُ. وَقَدْ ذَكَرَ اللهُ عَنْ إبْرَاهِيمَ أَنَّهُ حَاجَّ الَّذِي حَاجَّهُ فِي رَبِّهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ ﴿٢٥٨﴾** ﴾ [البقرة:٢٥٨]، فَهَذَا قَدْ يُقَالُ: إنَّهُ كَانَ جَاحِدًا لِلصَّانِعِ، وَمَعَ هَذَا فَالْقِصَّةُ

لَيْسَتْ صَرِيحَةً فِي ذَلِكَ؛ بَلْ يَدْعُو الْإِنْسَانُ إِلَى عِبَادَةِ نَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يُصَرِّحُ بِإِنْكَارِ الْخَالِقِ مِثْلَ إِنْكَارِ فِرْعَوْنَ.

وَبِكُلِّ حَالٍ فَقِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ إِلَى أَنْ تَكُونَ حُجَّةً عَلَيْهِمْ أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَى أَنْ تَكُونَ حُجَّةً لَهُمْ وَهَذَا بَيِّنٌ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - بَلْ مَا ذَكَرَهُ اللهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُثْبِتُ مَا يَنْفُونَهُ عَنْ اللهِ؛ فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: ﴿ **إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ** ﴿٣٩﴾ ﴾ [إبراهيم:٣٩]، وَالْمُرَادُ بِهِ: أَنَّهُ يَسْتَجِيبُ الدُّعَاءَ كَمَا يَقُولُ الْمُصَلِّي: "سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" وَإِنَّمَا يَسْمَعُ الدُّعَاءَ وَيَسْتَجِيبُهُ بَعْدَ وُجُودِهِ؛ لَا قَبْلَ وُجُودِهِ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ **قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا** ﴿١﴾ ﴾ [المجادلة:١]، فَهِيَ تُجَادِلُ وَتَشْتَكِي حَالَ سَمْعِ اللهِ تَحَاوُرَهُمَا؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سَمْعَهُ كَرُؤْيَتِهِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ** ﴿١٠٥﴾ ﴾ [التوبة:١٠٥]، وَقَالَ: ﴿ **ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ** ﴿١٤﴾ ﴾ [يونس:١٤]، فَهَذِهِ رُؤْيَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ وَنَظَرٌ مُسْتَقِلٌّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَعْدُومَ لَا يَرَى وَلَا يَسْمَعُ مُنْفَصِلًا عَنْ الرَّائِي السَّامِعِ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، فَإِذَا وُجِدَتْ الْأَقْوَالُ وَالْأَعْمَالُ سَمِعَهَا وَرَآهَا.

وَ "الرُّؤْيَةُ" وَ "السَّمْعُ" أَمْرٌ وُجُودِيٌّ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَوْصُوفٍ يَتَّصِفُ بِهِ فَإِذَا كَانَ هُوَ الَّذِي رَآهَا وَسَمِعَهَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ هُوَ الْمُتَّصِفُ بِهَذَا السَّمْعِ وَهَذِهِ

الرُّؤْيَةِ، وَأَنْ تكُونَ قَائِمَةً بِغَيْرِهِ، فَتَعَيَّنَ قِيَامُ هَذَا السَّمْعِ وَهَذِهِ الرُّؤْيَةِ بِهِ بَعْدَ أَنْ خُلِقَتْ الْأَعْمَالُ وَالْأَقْوَالُ، وَهَذَا مَطْعَنٌ لَا حِيلَةَ فِيهِ، وَقَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا قَالَ فِيهَا عَامَّةُ الطَّوَائِفِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَحُكِيَتْ أَلْفَاظُ النَّاسِ بِحَيْثُ يَتيَقَّنُ الْإِنْسَانُ أَنَّ النَّافِيَ لَيْسَ مَعَهُ حُجَّةٌ لَا سَمْعِيَّةٌ وَلَا عَقْلِيَّةٌ؛ وَأَنَّ الْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ الصَّرِيحَةَ مُوَافِقَةٌ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ؛ وَعَلَى ذَلِكَ يَدُلُّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مَعَ الْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ: التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ، فَقَدْ اتَّفَقَ عَلَيْهَا نُصُوصُ الْأَنْبِيَاءِ وَأَقْوَالُ السَّلَفِ وَأَئِمَّةُ الْعُلَمَاءِ وَدَلَّتْ عَلَيْهَا صَرَائِحُ الْمَعْقُولَاتِ.

فَالْمُخَالِفُ فِيهَا كَالْمُخَالِفِ فِي أَمْثَالِهَا مِمَّنْ لَيْسَ مَعَهُ حُجَّةٌ لَا سَمْعِيَّةٌ وَلَا عَقْلِيَّةٌ بَلْ هُوَ شَبِيهٌ بالذين قَالُوا: ﴿ **لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ** ١٠ ﴾ [الملك:١٠].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ** ٤٦ ﴾ [الحج:٤٦].

وَلَكِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ (١) وَمَسْأَلَةُ الزِّيَارَةِ (٢) وَغَيْرُهُمَا حَدَثَ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ فِيهَا

(١) مسألة الصفات الاختيارية.

(٢) مسألة شَدِّ الرَّحْلِ لِغَيرِ المَسَاجِد الثلاثة.

شُبَهٌ، وَأَنَا وَغَيْرِي كُنَّا عَلَى مَذْهَبِ الْآبَاءِ فِي ذَلِكَ نَقُولُ فِي الْأَصْلَيْنِ بِقَوْلِ أَهْلِ الْبِدَعِ (١)؛ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَنَا مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ أَنْ نَتَّبِعَ مَا أَنْزَلَ اللهُ أَوْ نَتَّبِعَ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا فَكَانَ الْوَاجِبُ هُوَ اتِّبَاعُ الرَّسُولِ؛ وَأَنْ لَا نَكُونَ مِمَّنْ قِيلَ فِيهِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ﴿٢١﴾﴾ [لقمان:٢١]، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ﴿٢٤﴾﴾ [الزخرف:٢٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى

---

(١) الذي يَظهَرُ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ ﵀ أنَّه لَم يَكُن أولَ أمرِهِ على عقيدةِ السَّلَفِ في مَسَائِلِ الأسمَاء والصِّفَات ولَا سيما مسألة "الصفات الاختيارية" فإنه قد نَشَأَ وتتلمذَ على يدِ مَشَايخِهِ من الحَنَابِلَةِ الذين كانوا على مَذهَبِ المُفوِّضَة، وكذلك أخطَأَ في مسألةِ شَدِّ الرَّحل إلى غَيرِ المَسَاجِدِ الثلاثة وقال بجوازها أولَ أَمرِه، ثم مَنَّ اللهُ عليه بمعرفَةِ مَذهَبِ السَّلَف، فَرَجَعَ إليه وذَبَّ عنه وأفنى عُمُرَه في التأصيلِ له ونَشرِهِ، ومما يؤكِدُ ذلك قولُه في [اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٣٩)]: "وقد ذَكَرَ طائفةٌ من المُصَنِّفِينَ في المناسك استحبابَ زيارةِ مساجِد مَكَّةَ وما حَولَها، وكنتُ قد كتبتُهَا في مَنْسَكٍ كَتَبْتُهُ قبلَ أن أَحج في أولِ عُمرِي لبعضِ الشيوخ، جمعته من كلامِ العلماء، ثم تَبَيَّنَ لنا أن هذا كُلَّه مِنَ البِدَعِ المُحْدَثَةِ التي لا أصْلَ لها في الشريعة، وأن السابقين الأولين مِنَ المُهاجرين والأنصار لم يَفعَلُوا شيئًا من ذلك، وأنَّ أئمةَ العِلْمِ والهُدَى يَنهَونَ عن ذلك، وأنَّ المسجدَ الحرامَ هو المسجدُ الذي شُرِعَ لنا قَصْدُهُ للصلاةِ والدعاءِ والطَّواف وغير ذلك من العبادات، ولم يُشْرَع لنا قَصْدُ مسجدٍ بعينِه بمكةَ سِوَاه، ولا يَصلُحُ أن يُجْعَلَ هناك مسجدٌ يُزَاحِمُهُ في شيءٍ مِن الأحكام، وما يَفعَلُهُ الرجلُ في مسجدٍ مِن تلك المساجدِ - مِن دعاءٍ وصلاةٍ وغيرِ ذلك - إذا فَعَلَه في المسجدِ الحَرَامِ كان خيرًا له؛ بل هذا سنةٌ مشروعة، وأما قَصْدُ مسجدٍ غيره هناك تَحرِّيًا لِفَضْلِهِ فبِدْعَةٌ غيرُ مشروعة" اهـ.

﴿ٱلدُّنۡيَا مَعۡرُوفٗاۖ وَٱتَّبِعۡ سَبِيلَ مَنۡ أَنَابَ إِلَيَّۚ ١٥﴾ [لقمان:١٤-١٥]. فَالْوَاجِبُ اتِّبَاعُ الْكِتَابِ الْمُنَزَّلِ وَالنَّبِيِّ الْمُرْسَلِ وَسَبِيلِ مَنْ أَنَابَ إِلَى اللهِ فَاتَّبَعْنَا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ كَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؛ دُونَ مَا خَالَفَ ذَلِكَ مِنْ دِينِ الْآبَاءِ وَغَيْرِ الْآبَاءِ وَاللهُ يَهْدِينَا وَسَائِرَ إِخْوَانِنَا إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ صِرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنْ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا. وَاللهُ سُبْحَانَهُ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ وَهَدَى بِهِ الْخَلْقَ وَأَخْرَجَهُمْ بِهِ مِنْ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ.

وَأُمُّ الْقُرْآنِ هِيَ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «**يَقُولُ اللهُ قَسَمْت الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ فَنِصْفُهَا لِي وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي، مَا سَأَلَ فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢﴾ [الفاتحة:٢]، قَالَ اللهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣﴾ [الفاتحة:٣]، قَالَ اللهُ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤﴾ [الفاتحة:٤]، قَالَ اللهُ: مَجَّدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ٥﴾ [الفاتحة:٥]، قَالَ اللهُ: هَذِهِ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧﴾ [الفاتحة:٦-٧]، قَالَ: هَؤُلَاءِ لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ**»[1]، فَهَذِهِ السُّورَةُ فِيهَا لِلَّهِ الْحَمْدُ، فَلَهُ

(١) تقدم تخريجه.

الْحَمْدُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَفِيهَا لِلْعَبْدِ السُّؤَالُ، وَفِيهَا الْعِبَادَةُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَلِلْعَبْدِ الِاسْتِعَانَةُ، فَحَقُّ الرَّبِّ حَمْدُهُ وَعِبَادَتُهُ وَحْدَهُ، وَهَذَانِ حَمْدُ الرَّبِّ وَتَوْحِيدُهُ يَدُورُ عَلَيْهِمَا جَمِيعُ الدِّينِ.

وَ "مَسْأَلَةُ الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ" هِيَ مِنْ تَمَامِ حَمْدِهِ فَمَنْ لَمْ يُقِرَّ بِهَا لَمْ يُمْكِنْهُ الْإِقْرَارُ بِأَنَّ اللهَ مَحْمُودٌ أَلْبَتَّةَ وَلَا أَنَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ؛ فَإِنَّ الْحَمْدَ ضِدُّ الذَّمِّ، وَالْحَمْدُ: هُوَ الْإِخْبَارُ بِمَحَاسِنِ الْمَحْمُودِ مَعَ الْمَحَبَّةِ لَهُ، وَالذَّمُّ: هُوَ الْإِخْبَارُ بِمَسَاوِئِ الْمَذْمُومِ مَعَ الْبُغْضِ لَهُ، وَجِمَاعُ الْمَسَاوِئِ: فِعْلُ الشَّرِّ، كَمَا أَنَّ جِمَاعَ الْمَحَاسِنِ: فِعْلُ الْخَيْرِ. فَإِذَا كَانَ يَفْعَلُ الْخَيْرَ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ اسْتَحَقَّ الْحَمْدَ. فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ يَقُومُ بِهِ؛ بَلْ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ لَا يَكُونُ خَالِقًا وَلَا رَبًّا لِلْعَالَمِينَ.

(١)

وَقَوْلُهُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۝١﴾ [الأنعام:١]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ ۝١﴾ [الكهف:١]، وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ يَقُومُ بِهِ بِاخْتِيَارِهِ امْتَنَعَ ذَلِكَ كُلُّهُ؛ فَإِنَّهُ مِنْ الْمَعْلُومِ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ أَنَّهُ إذَا خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَلَا بُدَّ مِنْ فِعْلٍ يَصِيرُ بِهِ خَالِقًا؛ وَإِلَّا فَلَوْ اسْتَمَرَّ الْأَمْرُ عَلَى

---

(١) الحَمْدُ لغةً: "الثناءُ باللسانِ على الجَمِيلِ الاختِيَارِي على جِهَةِ التَّعظِيم"، فالذي لا يفعلُ فِعْلًا خَاصًّا به باختياره ومَشيئَتِه وقُدرتِه فلا يَستَحِقُّ الحَمْدَ؛ لأنه كالجَمَاد، واللهُ ﷻ هو المَحمُودُ بصِفَاتِ كَمَالِهِ وجَمِيلِ أفعَالِه.

حَالٍ وَاحِدَةٍ - لَمْ يَحْدُثْ فِعْلٌ - لَكَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ وَحِينَئِذٍ فَلَمْ يَكُنْ الْمَخْلُوقُ مَوْجُودًا، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمَخْلُوقُ مَوْجُودًا، إِنْ كَانَ الْحَالُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِثْلَ مَا كَانَ فِي الْمَاضِي لَمْ يَحْدُثْ مِنْ الرَّبِّ فِعْلٌ هُوَ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ **مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ** ۝٥١ ﴾ [الكهف:٥١]، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ قَدْ شَهِدُوا نَفْسَ الْمَخْلُوقِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْخَلْقَ لَمْ يَشْهَدُوهُ وَهُوَ تَكْوِينُهُ لَهَا وَإِحْدَاثُهُ لَهَا؛ غَيْرُ الْمَخْلُوقِ الْبَاقِي، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَالَ ﴿ **إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ** ۝٥٤ ﴾ [الأعراف:٥٤]، فَالْخَلْقُ لَهَا كَانَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ بَعْدَ الْمَشِيئَةِ فَالَّذِي اُخْتُصَّ بِالْمَشِيئَةِ غَيْرُ الْمَوْجُودِ بَعْدَ الْمَشِيئَةِ.(١)

وَكَذَلِكَ: ﴿ **ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ** ۝٣ ﴾ [الفاتحة:٣]، فَإِنَّ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ هُوَ الَّذِي يَرْحَمُ الْعِبَادَ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَحْمَةٌ إِلَّا نَفْسَ إِرَادَةٍ قَدِيمَةٍ؛ أَوْ صِفَةً أُخْرَى قَدِيمَةً: لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِأَنَّهُ يَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ، قَالَ الْخَلِيلُ: ﴿ **قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ**

---

(١) الأَشعَرِيَّةُ وَمَنْ نَحَا نَحْوَهم مِنَ المُعَطِّلَةِ يَقُولُون: "كَان ولَا مَكَان، فهو عَلَى مَا كان قبلَ أنْ يَخلُقَ المَكَان"، وهذا القولُ الفَاسِدُ يُردده أيضًا المُفَوِّضَةُ مِنَ المنتسبين للحنابلة، وفِيهِ تعطيلٌ صريحٌ لِعُلُوِّ اللهِ عَلَى خلقِه بذاته، وأطلقوا هذا القول فعَطَّلوا اللهَ عَن صِفَاتِهِ الاختِيَارِيَّة.

ﭐلۡأٓخِرَةَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٢٠ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُۖ وَإِلَيۡهِ تُقۡلَبُونَ ٢١ ﴾ [العنكبوت:٢٠-٢١]، فَالرَّحْمَةُ ضِدُّ التَّعْذِيبِ، وَالتَّعْذِيبُ فِعْلُهُ وَهُوَ يَكُونُ بِمَشِيئَتِهِ؛ كَذَلِكَ الرَّحْمَةُ تَكُونُ بِمَشِيئَتِهِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿ وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُ ﴾، وَالْإِرَادَةُ الْقَدِيمَةُ اللَّازِمَةُ لِذَاتِهِ - أَوْ صِفَةٌ أُخْرَى لِذَاتِهِ - لَيْسَتْ بِمَشِيئَتِهِ؛ فَلَا تَكُونُ الرَّحْمَةُ بِمَشِيئَتِهِ.

وَإِنْ قِيلَ: "لَيْسَ بِمَشِيئَتِهِ إِلَّا الْمَخْلُوقَاتُ الْمُبَايِنَةُ" : لَزِمَ أَنْ لَا تَكُونَ صِفَةً لِلرَّبِّ بَلْ تَكُونُ مَخْلُوقَةً لَهُ، وَهُوَ إِنَّمَا يَتَّصِفُ بِمَا يَقُومُ بِهِ لَا يَتَّصِفُ بِالْمَخْلُوقَاتِ فَلَا يَكُونُ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ [(١)]، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**لَمَّا قَضَى اللهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ فَهُوَ مَوْضُوعٌ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي**» [(٢)]، وَفِي رِوَايَةٍ: «**تَسْبِقُ غَضَبِي**» [(٣)]، وَمَا كَانَ سَابِقًا لِمَا يَكُونُ بَعْدَهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِمَشِيئَةِ الرَّبِّ وَقُدْرَتِهِ.

---

(١) قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية ﷺ في [الرد على البكري (ص:١٤٩)]: (الجهميةُ الجبريةُ الذين قالُوا: إنَّ أفعالَ العِبَادِ نفسُ فعلِهِ، وفِعلُهُ هو مَفعُوله، كَمَا يقولُهُ الجَهْمُ بنُ صفوانَ وأتباعه كالأشعريِّ ومَن وَافَقَه، وهؤلاء لَمْ يُثبِتُوا له فِعلًا قائمًا بنفسِهِ غيرَ المَخلوقاتِ المُبَايِنَةِ له، فإذا كان خَالِقُ أفعالِ العِبَادِ لَزِمَ أن تكونَ هي فِعلُهُ ولا تكونُ فِعلًا لِغَيرِه، وحينئذٍ فالصفاتُ الفِعلِيَّةُ التي يَصِفُونَ بِهَا الرَّبَّ، مثلُ كونِهِ خالقًا، ورازقًا، وعادلًا؛ إنَّما تتصفُ عندَهم فِيهَا بِمَخلُوقَاتِه؛ وتتصفُ أيضا عندَهم بأفعالِ العِبَادِ كلِّها) اهـ.

(٢) أخرجه البخاري (٣١٩٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٥١).

وَمَنْ قَالَ: "مَا ثَمَّ رَحْمَةٌ إِلَّا إِرَادَةٌ قَدِيمَةٌ أَوْ مَا يُشْبِهُهَا" : امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ لَهُ غَضَبٌ مَسْبُوقٌ بِهَا؛ فَإِنَّ الْغَضَبَ إِنْ فُسِّرَ بِالْإِرَادَةِ فَالْإِرَادَةُ لَمْ تَسْبِقْ نَفْسَهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ فُسِّرَ بِصِفَةٍ قَدِيمَةِ الْعَيْنِ فَالْقَدِيمُ لَا يَسْبِقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَإِنْ فُسِّرَ بِالْمَخْلُوقَاتِ لَمْ يَتَّصِفْ بِرَحْمَةٍ وَلَا غَضَبٍ؛ وَهُوَ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿ **فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ٩٣** ﴾ [النساء:٩٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿ **وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ٦** ﴾ [الفتح:٦]، وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَد عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ وَمِنْ شَرِّ عِبَادِهِ وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَنْ يَحْضُرُونِ**»[(١)].

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ **رَّبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِكُمۡۖ إِن يَشَأۡ يَرۡحَمۡكُمۡ أَوۡ إِن يَشَأۡ يُعَذِّبۡكُمۡۚ ٥٤** ﴾ [الإسراء:٥٤]، فَعَلَّقَ الرَّحْمَةَ بِالْمَشِيئَةِ كَمَا عَلَّقَ التَّعْذِيبَ، وَمَا تَعَلَّقَ بِالْمَشِيئَةِ مِمَّا يَتَّصِفُ بِهِ الرَّبُّ فَهُوَ مِنْ الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ، وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ مَالِكًا لِيَوْمِ الدِّينِ يَوْمَ يَدِينُ الْعِبَادُ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ يَوْمَ الدِّينِ وَمَا أَدْرَاك مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴿ **يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ ١٩** ﴾

---

(١) أخرجه أحمد (٦٦٩٦)، أبو داود (٣٨٩٣)، والترمذي (٣٥٢٨).

[الانفطار:١٩]، فَإِنَّ الْمَلِكَ هُوَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ بِأَمْرٍ فَيُطَاعُ، وَلِهَذَا إِنَّمَا يُقَالُ مَلِكٌ لِلْحَيِّ الْمُطَاعِ الْأَمْرِ، لَا يُقَالُ فِي الْجَمَادَاتِ: لِصَاحِبِهَا "مَلِكٌ"؛ إِنَّمَا يُقَالُ لَهُ: "مَالِكٌ" وَيُقَالُ لِيَعْسُوبِ النَّحْلِ: "مَلِكُ النَّحْلِ" لِأَنَّهُ يَأْمُرُ فَيُطَاعُ، وَالْمَالِكُ الْقَادِرُ عَلَى التَّصْرِيفِ فِي الْمَمْلُوكِ، وَإِذَا كَانَ الْمَلِكُ هُوَ الْآمِرُ النَّاهِي الْمُطَاعُ، فَإِنْ كَانَ يَأْمُرُ وَيَنْهَى بِمَشِيئَتِهِ كَانَ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ مِنْ الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ، وَبِهَذَا أَخْبَرَ الْقُرْآنُ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ١** ﴾ [المائدة:١]، وَإِنْ كَانَ لَا يَأْمُرُ وَيَنْهَى بِمَشِيئَتِهِ - بَلْ أَمْرُهُ لَازِمٌ لَهُ حَاصِلٌ بِغَيْرِ مَشِيئَتِهِ وَلَا قُدْرَتِهِ - لَمْ يَكُنْ هَذَا مَالِكًا أَيْضًا؛ بَلْ هَذَا أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الْإِنْسَانَ وَجَعَلَ لَهُ صِفَاتٍ تَلْزَمُهُ - كَاللَّوْنِ وَالطُّولِ وَالْعَرْضِ وَالْحَيَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَحْصُلُ لِذَاتِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ - فَكَانَ بِاعْتِبَارِ ذَلِكَ مَمْلُوكًا مَخْلُوقًا لِلرَّبِّ فَقَطْ وَإِنَّمَا يَكُونُ "مَلِكًا" إذَا كَانَ يَأْمُرُ وَيَنْهَى بِاخْتِيَارِهِ فَيُطَاعُ، وَإِنْ كَانَ اللهُ خَالِقًا لِفِعْلِهِ وَلِكُلِّ شَيْءٍ، وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ "مَلِكًا" إلَّا مَنْ يَأْمُرُ وَيَنْهَى بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، بَلْ مَنْ قَالَ إنَّهُ لَازِمٌ لَهُ بِغَيْرِ مَشِيئَتِهِ أَوْ قَالَ إنَّهُ مَخْلُوقٌ لَهُ فَكِلَاهُمَا يَلْزَمُهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ "مَلِكًا" وَإِذَا لَمْ يُمْكِنْهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِمَشِيئَتِهِ لَمْ يَكُنْ "مَالِكًا" أَيْضًا، فَمَنْ قَالَ إنَّهُ لَا يَقُومُ بِهِ "فِعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ" لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِي الْحَقِيقَةِ مَالِكًا لِشَيْءٍ.

وَإِذَا اعْتَبَرْت سَائِرَ الْقُرْآنِ وَجَدْت أَنَّهُ مَنْ لَمْ يُقِرَّ بِالصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ لَمْ يَقُمْ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَلَا الْقُرْآنِ، فَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْفَاتِحَةَ وَغَيْرَهَا يَدُلُّ عَلَى الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ، وَقَوْلُهُ: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ** نَسْتَعِينُ ۝٥ ﴾ [الفاتحة:٥] فِيهِ إِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَالِاسْتِعَانَةُ بِهِ وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ وَلَا يَسْتَعِينُونَ إِلَّا بِاَللهِ؛ فَمَنْ دَعَا غَيْرَ اللهِ مِنْ الْمَخْلُوقِينَ أَوْ اسْتَعَانَ بِهِمْ - مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ وَغَيْرِهِمْ - لَمْ يُحَقِّقْ قَوْلَهُ: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ** نَسْتَعِينُ ۝٥ ﴾ [الفاتحة:٥] وَلَا يُحَقِّقُ ذَلِكَ إلَّا مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ "الزِّيَارَةِ الشَّرْعِيَّةِ" وَ "الزِّيَارَةِ الْبِدْعِيَّةِ"؛ فَإِنَّ الزِّيَارَةَ الشَّرْعِيَّةَ: عِبَادَةٌ لِلَّهِ وَطَاعَةٌ لِرَسُولِهِ وَتَوْحِيدٌ لِلَّهِ وَإِحْسَانٌ إلَى عِبَادِهِ وَعَمَلٌ صَالِحٌ مِنْ الزَّائِرِ يُثَابُ عَلَيْهِ، وَالزِّيَارَةُ الْبِدْعِيَّةُ: شِرْكٌ بِالْخَالِقِ وَظُلْمٌ لِلْمَخْلُوقِ وَظُلْمٌ لِلنَّفْسِ؛ فَصَاحِبُ الزِّيَارَةِ الشَّرْعِيَّةِ هُوَ الَّذِي يُحَقِّقُ قَوْلَهُ: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ** نَسْتَعِينُ ۝٥ ﴾ [الفاتحة:٥]، أَلَا تَرَى أَنَّ اثْنَيْنِ لَوْ شَهِدَا جِنَازَةً فَقَامَ أَحَدُهُمَا يَدْعُو لِلْمَيِّتِ وَيَقُولُ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ وَاغْسِلْهُ بِمَاءِ وَثَلْجٍ وَبَرَدٍ وَنَقِّهِ مِنْ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنْ الدَّنَسِ وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ النَّارِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ وَأَفْسِحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ" وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ الدُّعَاءِ لَهُ. وَقَامَ الْآخَرُ فَقَالَ: "يَا سَيِّدِي أَشْكُو لَك دُيُونِي وَأَعْدَائِي وَذُنُوبِي، أَنَا مُسْتَغِيثٌ بِك مُسْتَجِيرٌ بِك أَغِثْنِي" وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ لَكَانَ الْأَوَّلُ عَابِدًا لِلَّهِ وَمُحْسِنًا إلَى خَلْقِهِ مُحْسِنًا

إِلَى نَفْسِهِ بِعِبَادَةِ اللهِ وَنَفْعِهِ عِبَادَهُ، وَهَذَا الثَّانِي مُشْرِكًا مُؤْذِيًا ظَالِمًا مُعْتَدِيًا عَلَى الْمَيِّتِ ظَالِمًا لِنَفْسِهِ، فَهَذَا بَعْضُ مَا بَيْنَ "الْبِدْعِيَّةِ" وَ "الشَّرْعِيَّةِ" مِنْ الْفُرُوقِ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّ صَاحِبَ الزِّيَارَةِ الشَّرْعِيَّةِ إِذَا قَالَ: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ** نَسْتَعِينُ ۝٥ ﴾ [الفاتحة:٥] كَانَ صَادِقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْبُدْ إِلَّا اللهَ وَلَمْ يَسْتَعِنْ إِلَّا بِهِ، وَأَمَّا صَاحِبُ الزِّيَارَةِ الْبِدْعِيَّةِ فَإِنَّهُ عَبَدَ غَيْرَ اللهِ وَاسْتَعَانَ بِغَيْرِهِ.

فَهَذَا بَعْضُ مَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْفَاتِحَةَ أُمُّ الْقُرْآنِ: اشْتَمَلَتْ عَلَى بَيَانِ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْمُتَنَازَعِ فِيهِمَا: "مَسْأَلَةِ الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ" وَ "مَسْأَلَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ الزِّيَارَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالزِّيَارَةِ الْبِدْعِيَّةِ". وَاللهُ تَعَالَى هُوَ الْمَسْئُولُ أَنْ يَهْدِيَنَا وَسَائِرَ إِخْوَانِنَا إِلَى صِرَاطِهِ الْمُسْتَقِيمِ صِرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ مِنْ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا.

وَمِمَّا يُوَضِّحُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا قَالَ الْعَبْدُ:** ﴿ **ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ** ۝٢ ﴾ [الفاتحة:٢] **قَالَ اللهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ:** ﴿ **ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ** ۝٣ ﴾ [الفاتحة:٣] **قَالَ أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ:** ﴿ **مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ** ۝٤ ﴾ [الفاتحة:٤] **قَالَ اللهُ: مَجَّدَنِي عَبْدِي**» [(١)]، فَذَكَرَ الْحَمْدَ وَالثَّنَاءَ وَالْمَجْدَ، بَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ** نَسْتَعِينُ ۝٥ ﴾ [الفاتحة:٥] إِلَى آخِرِهَا هَذَا فِي أَوَّلِ

---

(١) تقدم تخريجه.

الْقِرَاءَةِ فِي قِيَامِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ فِي آخِرِ الْقِيَامِ بَعْدَ الرُّكُوعِ يَقُولُ: «**رَبَّنَا وَلَك الْحَمْدُ مِلْءَ السَّمَاءِ وَمِلْءَ الْأَرْضِ**» إلَى قَوْلِهِ: «**أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكُلُّنَا لَك عَبْدٌ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْت وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْت وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْك الْجَدُّ**» (١). وَقَوْلُهُ: «**أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ**» خَبرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: هَذَا الْكَلَامُ أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ. فَتبَيَّنَ أَنَّ حَمْدَ اللهِ وَالثَّنَاءَ عَلَيْهِ أَحَقُّ مَا قَالَهُ الْعَبْدُ وَفِي ضِمْنِهِ تَوْحِيدُهُ لَهُ إذَا قَالَ: «**وَلَك الْحَمْدُ**» أَيْ: لَك لَا لِغَيْرِك، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «**لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْت وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْت**» وَهَذَا يَقْتَضِي انْفِرَادَهُ بِالْعَطَاءِ وَالْمَنْعِ، فَلَا يُسْتَعَانُ إلَّا بِهِ وَلَا يُطْلَبُ إلَّا مِنْهُ. ثُمَّ قَالَ: «**وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْك الْجَدُّ**» فَبيَّنَ أَنَّ الْإِنْسَانَ وَإِنْ أُعْطِيَ الْمُلْكَ وَالْغِنَى وَالرِّئَاسَةَ فَهَذَا لَا يُنْجِيهِ مِنْك، إنَّمَا يُنْجِيهِ الْإِيمَانُ وَالتَّقْوَى، وَهَذَا تَحْقِيقُ قَوْلِهِ: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ** نَسْتَعِينُ ۞ ﴾ [الفاتحة:٥].

فَكَانَ هَذَا الذِّكْرُ فِي آخِرِ الْقِيَامِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَوَّلَ الْقِيَامِ وَقَوْلُهُ أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ حَمْدُ اللهِ أَحَقَّ الْأَقْوَالِ بِأَنْ يَقُولَهُ الْعَبْدُ، وَمَا كَانَ أَحَقَّ الْأَقْوَالِ كَانَ أَفْضَلَهَا وَأَوْجَبَهَا عَلَى الْإِنْسَانِ، وَلِهَذَا افْتَرَضَ اللهُ عَلَى عِبَادِهِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ يَفْتَتِحُوهَا بِقَوْلِهِمْ: ﴿ **ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ** ۞ ﴾ [الفاتحة:٢]، وَأَمَرَهُمْ أَيْضًا أَنْ يَفْتَتِحُوا كُلَّ خُطْبَةٍ بالحمد لِلَّهِ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّمًا عَلَى كُلِّ كَلَامٍ سَوَاءٌ

---

(١) أخرجه مسلم (٤٧٨).

كَانَ خِطَابًا لِلْخَالِقِ أَوْ خِطَابًا لِلْمَخْلُوقِ، وَلِهَذَا يُقَدِّمُ النَّبِيُّ ﷺ الْحَمْدَ أَمَامَ الشَّفَاعَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلِهَذَا أَمَرَنَا بِتَقْدِيمِ الثَّنَاءِ عَلَى اللهِ فِي التَّشَهُّدِ قَبْلَ الدُّعَاءِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بالحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ**»(١) «**وَأَوَّلُ مَنْ يُدْعَى إِلَى الْجَنَّةِ الْحَمَّادُونَ الَّذِينَ يَحْمَدُونَ اللهَ عَلَى السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ**»(٢). وَقَوْلُهُ: ﴿**ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ** ۝٣﴾ [الفاتحة:٣] جَعَلَهُ ثَنَاءً، وَقَوْلُهُ: ﴿**مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ** ۝٤﴾ [الفاتحة:٤] جَعَلَهُ تَمْجِيدًا. وَقَوْلُهُ: ﴿**ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ**﴾ حَمْدٌ مُطْلَقٌ؛ فَإِنَّ "الْحَمْدَ" اسْمُ جِنْسٍ، وَالْجِنْسُ لَهُ كَمِّيَّةٌ وَكَيْفِيَّةٌ، فَالثَّنَاءُ: كَمِّيَّتُهُ، وَتَكْبِيرُهُ وَتَعْظِيمُهُ: كَيْفِيَّتُهُ، وَ "الْمَجْدُ" هُوَ السَّعَةُ وَالْعُلُوُّ، فَهُوَ يُعَظِّمُ كَيْفِيَّتَهُ وَقَدْرَهُ وَكَمِّيَّتَهُ الْمُتَّصِلَةَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا وَصْفٌ لَهُ بِالْمِلْكِ، وَ "الْمِلْكُ" يَتَضَمَّنُ الْقُدْرَةَ وَفِعْلَ مَا يَشَاءُ وَ ﴿**ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ**﴾ وَصْفٌ بِالرَّحْمَةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِإِحْسَانِهِ إِلَى الْعِبَادِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ أَيْضًا، وَالْخَيْرُ يَحْصُلُ بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ الرَّحْمَةَ، فَإِذَا كَانَ قَدِيرًا مُرِيدًا لِلْإِحْسَانِ: حَصَلَ كُلُّ خَيْرٍ، وَإِنَّمَا يَقَعُ النَّقْصُ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ أَوْ لِعَدَمِ إِرَادَةِ الْخَيْرِ،

---

(١) روى ابنُ مَاجَه في سننه (١٨٩٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ، لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ، أَقْطَعُ**»، وروى أحمد في المسند (٨٦٩٧) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**كُلُّ كلامٍ أو أَمرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفتَحُ بِذِكْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فهو أَبْتَر، أو قال: أقطَع**».

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (١٢٣٤٥)، والحاكم في مستدركه (١٨٥١)، والبيهقي في الدعوات الكبير (١٣٥، ١٣٦)

"فَالرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الْمَلِكُ" قَدْ اتَّصَفَ بِغَايَةِ إرَادَةِ الْإِحْسَانِ وَغَايَةِ الْقُدْرَةِ؛ وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِهِ خَيْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَقَوْلُهُ: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ ﴾ [الفاتحة:٤] مَعَ أَنَّهُ "مَلِكُ الدُّنْيَا" لِأَنَّ يَوْمَ الدِّينِ لَا يَدَّعِي أَحَدٌ فِيهِ مُنَازَعَةً، وَهُوَ الْيَوْمُ الْأَعْظَمُ، «**فَمَا الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إلَّا كَمَا يَضَعُ أَحَدُكُمْ إصْبَعَهُ فِي الْيَمِّ فَلْيَنْظُرْ بِمَ يَرْجِعُ**» (١)، وَ "الدِّينُ" عَاقِبَةُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَقَدْ يَدُلُّ بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ وَبِطَرِيقِ الْعُمُومِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ: عَلَى مِلْكِ الدُّنْيَا فَيَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: «**لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**» (٢) وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَرْحَمَ، وَرَحْمَتُهُ وَإِحْسَانُهُ وَصْفٌ لَهُ يَحْصُلُ بِمَشِيئَتِهِ، وَهُوَ مِنْ الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ، وَفِي الصَّحِيحِ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ الِاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُهُمْ السُّورَةَ مِنْ الْقُرْآنِ يَقُولُ: إذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِك وَأَسْتَقْدِرُك بِقُدْرَتِك وَأَسْأَلُك مِنْ فَضْلِك الْعَظِيمِ، فَإِنَّك تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ**

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٥٨).

(٢) روى البخاري (٣٢٩٣) ومسلم (٢٦٩١) عَن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ؛ كَانَتْ لَهُ عَدْلَ عَشْرِ رِقَابٍ، وَكُتِبَ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمْسِيَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ، إِلَّا رَجُلٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْهُ**».

إنْ كُنْت تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ - وَيُسَمِّيهِ بِاسْمِهِ - خَيْرًا لِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي: فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْت تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ» (١)، فَسَأَلَهُ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَمِنْ فَضْلِهِ، وَفَضْلُهُ يَحْصُلُ بِرَحْمَتِهِ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ هِيَ جِمَاعُ صِفَاتِ الْكَمَالِ، لَكِنَّ الْعِلْمَ لَهُ عُمُومُ التَّعَلُّقِ: يَتَعَلَّقُ بِالْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ وَالْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ؛ وَأَمَّا الْقُدْرَةُ فَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَخْلُوقِ؛ وَكَذَلِكَ الْمُلْكُ إنَّمَا يَكُونُ مُلْكًا عَلَى الْمَخْلُوقَاتِ. فَالْفَاتِحَةُ اشْتَمَلَتْ عَلَى الْكَمَالِ فِي الْإِرَادَةِ وَهُوَ الرَّحْمَةُ، وَعَلَى الْكَمَالِ فِي الْقُدْرَةِ وَهُوَ مُلْكُ يَوْمِ الدِّينِ، وَهَذَا إنَّمَا يَتِمُّ بِالصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَاَللَّهُ سبحانه وتعالى أَعْلَمُ.

***

(١) أخرجه البخاري (١١٦٢)، وأبو داود (١٥٣٨)، والترمذي (٤٨٠).

فَصْل: فِي مَسَالِكِ المُفَوِّضَةِ فِي نَشْرِ مَذهَبِهِم

وهذه الطائفةُ مِنَ الجهميَّةِ قَدْ تَستَّرَتْ بِهَذا التفويضِ لَكِي لا يَفتَضِحُوا أمامَ العَامَّةِ والخَاصَّة، كما تَستَّر أسلافُهُم مِنَ الوَاقِفَةِ بِوَقْفِهِم، وكَمَا تَستَّرَ اللَّفظِيَّةُ بِلَفْظِهِم، والاشعريةُ بأشعَرِيَّتِهِم، فاستخدَمُوا أُسلُوبَ التَّموِيه والتَّدلِيسِ والتَّدقِيق، وهذه عادةُ الطوائفِ الضَّالَّةِ فِي كُلِّ عَصْرٍ ومِصْر، فمِنْ سِمَاتِ أَهلِ السُّنَّةِ أَنَّهم أهلُ وُضُوحٍ فِي مُعتَقَدَاتِهِم، وأمَّا أهلُ البِدَعِ فهم أهلُ تَقِيَّةٍ وتَسَتُّرٍ وتَموِيه وتَلفِيق.

وقد سُئِلَ الإمامُ أحمد ﷺ مرةً عن الواقفة، فقال: (هُم صِنْفٌ مِنَ الجَهميَّة، استتروا بالوقف) اهـ. [الإبانة الكبرى (٥/ ٣١٠)].

ورَوَى الحافظُ يوسفُ بنُ الحُسَن بنِ عبدِالهَادِي المَشهور بابنِ المِبْرَد الحنبلي ﷺ (ت:٩٠٩هـ) **عن أَبِي عُمَرَ الْبِسْطَامِيِّ الشافعي** (ت:٤٠٨هـ)، قال: (كَانَ أَبُو الْحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ أَوَّلا يَنْتَحِلُ الاعْتِزَالَ، ثُمَّ رَجَعَ فَكَتَمَ عَلَيْهِمْ، وإنما مَذْهَبه التَّعْطِيل، إِلَّا أَنَّهُ رَجَعَ مِنَ التَّصْرِيحِ إِلَى التَّمْوِيهِ) اهـ. [جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (١١٢)].

وكذلك كانت الجهميةُ الأُولَى تَستَعمِلُ التَّقِيَّةَ ولا يُصرِّحُون بإنكارِ عُلُوِّ اللهِ على خَلْقِه بِذَاتِه.

قال عبدُالرحمن بنُ مَهدي رحمه الله (ت:١٩٨هـ): (إنه ليسَ في أصحابِ الأهواءِ شرٌّ مِن أصحابِ الجهم، يَدُورُون عَلى أنْ يَقُولُوا: ليسَ فِي السَّمَاءِ شيء، أَرَى أنْ لا يُنَاكَحُوا، ولا يُوَارَثُوا) اهـ. [السنة لعبدِالله بن أحمد (١٣٠)].

وقد استخدمَ أهلُ التفويضِ والتَّجهِيلِ سِتَّةَ مَسَالِكَ فِي نَشْرِ بَاطِلِهِم:

المسلك الأول: الارتكازُ عَلَى عِبَارَاتِ السلفِ فِي تَفوِيضِ كَيفِيَّةِ صِفَاتِ اللهِ تعالى، فزَعَموا أنَّ السلفَ فَوَّضُوا المَعنَى لا الكَيف، كقولِ الإمامِ أحمد رحمه الله من روايةِ حَنْبَل فِي بعضِ المَوَاضِع: (لَا كَيْفَ، ولَا مَعْنَى) أو قَولِه: (لا نُفَسِّرُه).

والجَوَابُ عَن ذلك: أنَّ لفظ (لَا كَيْفَ، ولَا مَعْنَى) مِن روايةِ حَنْبل ابنِ عَمِّ الإمامِ أحمد، وقد كانت له انْفِرَادَات عَنْ أَصحابِ أحمَد لَمْ يَقْبَلْهَا الأئمةُ كأبِي بَكرٍ الخَلَّال رَاوِي مَذْهب أحمد وغيرِه.

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (حَنْبَلُ لَه مَفَارِيدُ يَنفَرِدُ بِهَا مِن الرّوايَات فِي الفقه، والجَمَاهِيرُ يَروون خِلَافَه، وقَدْ اختَلَف الأصحابُ فِي مَفَارِيد حَنبَل التي خَالَفه فِيهَا الجمهور، هل تَثبُتُ روايته؟ على طَرِيقَيْن: فالخَلَّال وصَاحِبُهُ قد يُنكِرَانِهَا، ويُثبِتُهَا غيرُهُما كابنِ حَامِد) اهـ. [الاستقامة (١/ ٧٥)].

وعلى فَرْضِ صِحَّتِهَا، فإنَّ **نَفْيَ الكَيْف يعني:** عَدَم الخَوض فيه؛ فلا يَعْلَمُ كيفيةَ الصفاتِ إلا للهُ ﷻ، لكن مَعَ وُجُوبِ إثباتِ مَعَانِي الصِّفَاتِ الظَّاهِرَة فِي لغةِ العَرَب.

ونَفْيُ المَعْنَى يَعني: التأويلات الجهمية التي حَرَّفوا بِهَا مَعَانِي الصِّفَات الظاهرةِ المُتبَادَرَةِ إلى مَعَانٍ مِن عِندِهِم؛ كتَحرِيفِهم لمعنى "استَوَى" إلى "استَولَى" و "اليَد" إلى "القُدرَة" ونحو ذلك.

ومن ذلك ما **أورده ابنُ بطة العُكبَري الحَنبلي** ؒ، **قال: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ:** (وَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِالْأَحَادِيثِ فِي هَذَا وَنُقِرُّهَا، **وَنُمِرُّهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ، وَلَا مَعْنًى إِلَّا عَلَى مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ تَعَالَى**) اهـ. [الإبانة الكبرى (٧/ ٥٨)].

أي: ولا معنًى آخَر يُخالِفُ المَعنَى الظاهِر الذي وَصَفَ اللهُ به نفسَه فِي كِتَابِهِ وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ، وهذا صريحٌ فِي إثباتِ المعاني لهذه النُّصُوص.

ومِن ذلك ما أنكَرَ الإمامُ أحمدُ عَلَى الجهميةِ تفسيرَهم لحديثِ الصُّورَة، فَقَد سُئِلَ ؒ عَن حَدِيث: «**خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِه**» [1]، فقال: (لا نُفَسِّرُه، مَا لَنَا أَنْ

(١) تقدم تخريجه.

نُفَسِّرَه، كَمَا جَاءَ الحَدِيث) اهـ. [بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٤١٤)].

قلتُ: فالمَقصُودُ بالتفسير الذي نَفَاه أحمدُ هو تحريفُ الجهميةِ لمَعَانِي الصِّفَات؛ فإنَّه في مَوضِع آخَرَ أنكرَ عَلَى الجهميةِ تفسيرَهم لِهَذا الحديثِ بأنَّ الضميرَ يَعُود على آدم، **فقال** ﷺ: (مَن قَالَ: "إنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ آدَم" : فهو جَهمِي، وأيُّ صُورَةٍ كانَت لآدَمَ قَبْلَ أنْ يَخلَقه؟!) اهـ. [بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٤١٦)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في [مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٦٣-٣٦٤)]: (وَالْمُنْتَسِبُونَ إلَى السُّنَّةِ مِنْ الْحَنَابِلَةِ وَغَيْرِهِمْ الَّذِينَ جَعَلُوا لَفْظَ التَّأْوِيلِ يَعُمُّ الْقِسْمَيْنِ يَتَمَسَّكُونَ بِمَا يَجِدُونَهُ فِي كَلَامِ الْأَئِمَّةِ فِي الْمُتَشَابِهِ مِثْلَ قَوْلِ أَحْمَد فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ "وَلَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى" ظَنُّوا أَنَّ مُرَادَهُ: أَنَّا لَا نَعْرِفُ مَعْنَاهَا. وَكَلَامُ أَحْمَد صَرِيحٌ بِخِلَافِ هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَقَدْ بَيَّنَ أَنَّهُ إنَّمَا يُنْكِرُ تَأْوِيلَاتِ الْجَهْمِيَّة وَنَحْوِهِمْ الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ وَصَنَّفَ كِتَابَهُ فِي "الرَّدِّ عَلَى الزَّنَادِقَةِ وَالْجَهْمِيَّة فِيمَا أَنْكَرَتْهُ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَتَأَوَّلَتْهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ" فَأَنْكَرَ عَلَيْهِمْ تَأْوِيلَ الْقُرْآنِ لَغَيْرِ مُرَادِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَهُمْ إذَا تَأَوَّلُوهُ يَقُولُونَ: مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ كَذَا وَالْمُكَيِّفُونَ يُثْبِتُونَ كَيْفِيَّةً. يَقُولُونَ: إنَّهُمْ عَلِمُوا كَيْفِيَّةَ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ

صِفَاتِ الرَّبِّ. فَنَفَى أَحْمَد قَوْلَ هَؤُلَاءِ وَقَوْلَ هَؤُلَاءِ: قَوْلَ الْمُكَيِّفَةِ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ عَلِمُوا الْكَيْفِيَّةَ وَقَوْلَ الْمُحَرِّفَةِ الَّذِينَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ مَعْنَاهُ كَذَا وَكَذَا) اهـ.

وقد بيَّنَ الإمامُ مَالِكٌ ﵀ هذا الأمرَ بَيَانًا واضحًا صَرِيحًا لِمَن كَانَ لَه قلبٌ أو أَلقَى السَّمْعَ وهو شَهِيد.

فعَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ﵀ (ت:١٧٩هـ)، فَقَالَ: (يَا أَبَا عَبْدِاللهِ ﴿ **ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ** ۝٥ ﴾ [طه: ٥]، كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ مَالِكًا وَجَدَ مِنْ شَيْءٍ كَمَوْجِدَتِهِ مِنْ مَقَالَتِهِ، وَعَلَاهُ الرُّحَضَاءُ، يَعْنِي الْعَرَقَ، قَالَ: وَأَطْرَقَ الْقَوْمُ، وَجَعَلُوا يَنْتَظِرُونَ مَا يَأْتِي مِنْهُ فِيهِ، قَالَ: فَسُرِّيَ عَنْ مَالِكٍ، فَقَالَ: الْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ وَالِاسْتِوَاءُ مِنْهُ غَيْرُ مَجْهُولٍ وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ ضَالًّا، وَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ) اهـ. [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣/ ٤٤١)].

فالذي جَعَلَ مالِكًا يَغضَبُ هذا الغَضَب هو سؤالُ هذا الرجلِ عَن الكيفيَّة لَا عَن مَعنَى الاستواء؛ ويَدُلُّ على ذلك أنَّه جَاءَ في رواية أنه قال: (الاستواءُ مَعلُوم) أي مَعلُومٌ عِندَنَا في لِغَةِ العَرَب. ولذلك بيَّن أئمةُ السلفِ مِنَ الصحابةِ والتَّابِعِينَ

معنى الاستواء كَمَا فَهِمُوه مِنَ النبيِّ ﷺ ومِن لُغَةِ التنزيلِ مِن ظَاهِرِ النَّص، فقالوا: معنى استوى: أي: عَلَا، وارتَفَعَ، وصَعِدَ، وقَعَدَ، وجَلَسَ، واستَقَرَّ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رحمه الله في [درء التعارض (٦/ ٢٦٥)]: (هذا الكلامُ مَرْوِيٌّ عن مَالِكِ بنِ أَنَسٍ صَاحِبِ رَبِيعَةَ مِن وُجُوهٍ مُتعددةٍ، يقولُ في بعضها: "الاستواءُ مَعلُوم" وفي بعضها: "غيرُ مَجهُول" وفي بعضها: "استواؤه غَيرُ مَجهول"، فيُثبِتُ العِلْمَ بالاستواء، ويَنْفِي العِلْمَ بالكيفية... وقال: قولُ رَبِيعَةَ ومَالِك: "الاستواءُ غَيرُ مَجهُول، والكَيفُ غَيرُ مَعقُول، والإيمانُ بِهِ وَاجِب" مُوافِقٌ لقولِ البَاقِين: "أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَت بِلَا كَيْف"، فإنَّما نَفَوا عِلْمَ الكَيفِيَّة، ولَمْ يَنفُوا حقيقةَ الصِّفَة، ولو كان القَومُ قَدْ آمنُوا باللفظِ المُجَرَّدِ مِنْ غَيرِ فَهْمٍ لِمَعْنَاه – عَلَى مَا يَلِيقُ بالله – لَمَا قالوا: "الاستواءُ غَيرُ مَجهُول، والكَيْفُ غَيرُ مَعقُول"، ولَمَا قالوا: "أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَت بِلَا كَيْف"؛ فإنَّ الاستواءَ حينئذٍ لَا يَكون مَعلُومًا بَل مَجهُولًا بمنزِلَةِ حُرُوفِ المُعْجَم!) اهـ.

وقَدْ تَقدَّم ذِكْرُ الأثارِ التي أثبَتَ فيها الإمامُ أحمدُ المَعَانِيَ الظَّاهِرَةَ مِن الصفاتِ والآثارِ التي رَوَاهَا عَمَّن قَبْلَه مِن الأئمة،

ومِنْ ذلك مَا رَوَاه ابنُهُ عبدُالله فِي [كتاب السنة (٤٨٩)]: (قال أبي – يعني أحمد

بن حنبل - رَحِمَهُ اللَّهُ: جَعَلَ يحيى بنُ سَعيدٍ القَطَّان يُشِيرُ بأصابِعِه، وأَرَانِي أبي كيف جَعَلَ يُشير بأصبعه، يَضَع إصبعًا إصبعًا حتى أتَى على آخِرِهَا) اهـ. يُرِيدُ حَدِيثَ الحَبْرِ اليَهُودِي.

وكذلك بَيَّنَ **الإمامُ يزيدُ بنُ هارون** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت:٢٠٦هـ) لمَّا حَدَّث في مَجلِسِه بحديثِ جَرِير بنِ عبدِالله فِي الرُّؤية: «**إنَّكم تَنْظُرُونَ إلى رَبِّكِم كَمَا تَنْظُرُون إلى القَمَرِ لَيْلَةِ البَدْر**» (١)، فقال له رجلٌ فِي مَجْلِسِه: يا أبَا خالد: **مَا مَعنَى هذا الحَدِيث**؟ فغَضِبَ وحَرَد، وقال: (مَا أشبَهَكَ بصَبِيغ، وأَحْوَجَكَ إلى مِثْلِ مَا فُعِلَ بِهِ! وَيْحَك! **ومَن يَدرِي كَيْفَ هُوَ؟!** ومَن يَجُوزُ لَه أنْ يُجَاوِزَ هذا القولَ الذي جَاءَ بِهِ الحديث، أو يتكلَّمَ فِيهِ بشيءٍ مِن تِلْقَاءِ نفسِه إلَّا مِن سَفِهَ نَفْسَه واستَخَفَّ بدِينِه؟! إذا سَمِعْتُم الحديثَ عَن رسولِ الله ﷺ فاتَّبِعُوه، ولَا تَبْتَدِعُوا فِيه، فإنَّكم إنْ اتَّبَعتُمُوه ولَم تُمَارُوا فِيهِ سَلِمْتُم، وإنْ لَم تَفعَلُوا هَلَكْتُم) اهـ. [عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (ص:٣٢٦)].

قلتُ: وفيه أنَّ سُؤَالَ الرجلِ عَن المَعنَى هو سُؤالٌ عَن الكَيفِيَّة؛ لأنَّ يَزِيدًا رَحِمَهُ اللَّهُ قال: (وَيْحَك! ومَن يَدرِي كَيْفَ هُوَ؟!).

---

(١) تقدم تخريجه.

وقال الفُضَيلُ بنُ عِياضٍ رحمه الله (ت:١٨٧هـ): (**ليسَ لنا أنْ نتوهَّمَ في اللهِ كيفَ وكيفَ**؛ لأنَّ اللهَ وصَفَ نفْسَه فأبلغَ فقال: ﴿ **قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤** ﴾ [الإخلاص: ١-٤]، فلا صِفةَ أبلغُ ممَّا وصَفَ اللهُ عز وجل به نفْسَه، وكلُّ هذا؛ النُّزولُ والضَّحِكُ، وهذه المُباهاةُ، وهذا الاطِّلاعُ، كما شاءَ أن ينزلَ، وكما شاءَ أن يُباهيَ، وكما شاءَ أن يَطَّلعَ، وكما شاءَ أنْ يَضحَكَ؛ **فليس لنا أن نَتوهَّم أنَّ كيفَ وكيفَ**، وإذا قال لك الجَهْميُّ: أنا أَكفُرُ برَبٍّ يَنزِلُ عن مكانِه، فقُلْ أنت: أنا أُؤمنُ بربٍّ يَفعَلُ ما يَشاءُ) اهـ. [درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٤)].

وقال الإمامُ البَربَهَاري رحمه الله (ت:٣٢٩هـ) في [شرح السنة (٥٠)] مُبَيِّنًا – بعدَ ذِكْرِهِ لأحاديثَ الصفاتِ – أنَّ التفويضَ السَّلَفِيَّ الصَّحِيحَ هو تَفوِيضُ الكَيفيةِ لَا تفويض المعنى: (فعليكَ بالتَّسْلِيم، والتَّصدِيقِ، والتَّفوِيض، ولا تُفَسِّرْ شَيئًا مِن هذه بِهَوَاك) اهـ.

أي: التصديق بِمَا دَلَّت عليه مَعَانِي هذه الصفات، وتفويض الكَيفية، وأنْ لَا تُفَسَّر معانِيها تفسير أهلِ البدع والأهواء الذين يُحرِّفون الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِه، كقولِهِم "استَوَى بِمَعنَى "استَولَى" و "اليَد" بِمَعنَى "القُدرَة" ونحو ذلك.

وكذلك **قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت:١٩٤هـ): (سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ (ت:١٥٧هـ)، وَالثَّوْرِيَّ (ت:١٦١هـ)، وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ (ت:١٧٩هـ)، وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ (ت:١٧٥هـ) عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي الصِّفَاتِ، وَكُلُّهُمْ قَالَ: "أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا تَفْسِيرٍ") اهـ. [الإبانة الكبرى (٢/ ٤٦٥)].

قلتُ: فيُحْمَلُ كلامُهُم عَلَى نَفْيِ تَفْسِيرِ الكَيفِيَّة، أو نَفْيِ التَّفسِيرِ الجَهمِي المُسَمَّى بالتَّأوِيل وهو: صَرْفُ اللفظِ عَن ظَاهِرِه.

لذلك **قال الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ** (ت:١٩٤هـ) **مِن رواية الدارقطني**: (سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ (ت:١٥٧هـ) وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ (ت:١٧٩هـ)، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ (ت:١٦١هـ)، وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ (ت:١٧٥هـ)، عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا الرُّؤْيَةُ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَقَالُوا: "**أَمْضِهَا بِلَا كَيْفٍ**") اهـ. [الصفات للدارقطني (ص:٧٥)].

قلتُ: فالروايات تفسِّرُ بعضُهَا بَعضًا.

ويؤكد ذلك قولُ الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدُّورِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت:٢٧١هـ): (سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ الْقَاسِمَ بْنَ سَلَّامٍ (ت:٢٢٤هـ)، وَذَكَرَ الْبَابَ الَّذِي يُرْوَى فِي الرُّؤْيَةِ، وَالْكُرْسِيِّ، وَمَوْضِعِ الْقَدَمَيْنِ، وَضَحِكِ رَبِّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وَقُرْبِ غِيَرِهِ، وَأَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاءَ، وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رَبُّكَ عَزَّ وَجَلَّ قَدَمَهُ فِيهَا

فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ، وَأَشْبَاهَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ. فَقَالَ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ صِحَاحٌ حَمَلَهَا أَصْحَابُ الْحَدِيثِ والفقهاء بعضهم على بَعْضٍ، وهِيَ عِنْدَنَا حَقٌّ لَا نَشُكُّ فِيهَا، **وَلَكِنْ إِذَا قِيلَ: كَيْفَ وَضَعَ قَدَمَهُ؟ وَكَيْفَ ضَحِكَ؟ قُلْنَا: لَا يُفَسَّر هَذَا وَلَا سَمِعْنَا أَحَدًا يُفَسِّرُهُ**) اهـ. [الصفات للدارقطني (ص:٦٨-٦٩)].

وكذلك قولُ الإمامِ يَحيَى بنِ مَعِين رحمه الله (ت:٢٣٣هـ): (إذا قَالَ لَكَ الجَهمِيُّ: كَيْفَ يَنْزِلُ – يَعنِي الله – ؟ فقُلْ: كَيْفَ صَعِدَ؟!) اهـ. [الإبانة لكبرى لابن بطة (٢/ ٤٥٤)].

وكذلك قولُ الإمامِ ابنِ خُزَيمَةَ رحمه الله (ت:٣١١هـ) في كَلَامِه عن صِفَةِ النُّزول: (بابٌ: ذِكرُ أخبارٍ ثابتةِ السَّندِ صحيحةِ القَوامِ، رواها عُلَماء الحِجَازِ والعراقِ عنِ النبيِّ ﷺ، في نُزولِ الربِّ جل وعلا إلى السماءِ الدُّنيا كُلَّ ليلةٍ: نَشهَدُ شهادةَ مُقرٍّ بلسانِه، مُصدِّقٍ بقلبِه، مُستيقِنٍ بِمَا في هذه الأخبارِ مِن ذِكر نُزولِ الربِّ، **مِن غيرِ أنْ نصِفَ الكيفيَّةَ**؛ لأنَّ نبيَّنا المُصْطَفَى لَمْ يَصِفْ لنا كيفيَّةَ نزولِ خالقِنا إلى سماءِ الدنيا، وأعْلَمَنا أنَّه يَنْزِلُ، واللهُ جل وعلا لم يتركْ ولا نبيُّه عليه السلام بيانَ ما بالمسلمينَ الحاجةُ إليه مِن أمْرِ دِينِهم؛ فنحنُ قائلونَ مُصدِّقونَ بما في هذه الأخبارِ مِن ذِكرِ النُّزولِ، غيرَ مُتكلِّفينَ القولَ بصِفتِه أو بصِفةِ الكيفيَّةِ؛ **إذ النبيُّ ﷺ لم يَصِفْ لنا كيفيَّةَ النُّزولِ**.

وفي هذِه الأخبارِ مَا بانَ وثبَتَ وصحَّ أنَّ الله جَلَّ وَعَلَا فوقَ سماءِ الدُّنيا، الذي أَخبَرَنا نبيُّنا ﷺ أنَّه يَنْزِلُ إليه؛ **إذ محالٌ في لُغةِ العرَبِ أن يَقولَ: نزَلَ مِن أسفلَ إلى أعْلَى، ومفهومٌ في الخِطابِ أنَّ النُّزولَ من أعْلَى إلى أسْفَلَ**) اهـ. [كتاب التوحيد (١/ ٢٨٩)].

قلتُ: نَفَى ابنُ خُزَيمَةَ عِلْمَ السلفِ بالكَيفِيَّةِ، وأثبَتَ مَعنَى النُّزُولِ وفَسَّرَه، فقال: (ومفهومٌ في الخِطابِ أنَّ النُّزولَ من أعْلَى إلى أسْفَلَ).

المَسلَك الثاني: الارتكازُ على الفِرْيَةِ التي اختَلَقُوهَا، القَائِلَة: بأنَّ آياتِ وأحاديثَ الصفاتِ مِنَ المُتَشَابِه، وقد تَقدَّم أنَّ هذا بَاطِل، ولم يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ السَّلَف.

قال ابنُ القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت:٧٥١هـ) في [الصواعق المرسلة (١/ ٢١٣)]: (تَنَازَعَ الناسُ فِي المُحكَمِ والمُتَشَابِه تَنَازُعًا كثيرًا، ولم يُعرَفْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصحابةِ قَط أنَّ المُتَشَابِهَاتِ آياتُ الصفات، بل المَنقُولُ عنهم يدلُّ على خِلَافِ ذلك، فكيفَ تَكُونُ آياتُ الصفاتِ مُتَشَابِهَة عندَهم، وهم لا يَتَنَازَعُون في شيءٍ منها، وآياتُ الأحكامِ هي المحكمة وقد وَقَعَ بينَهم النِّزَاعُ فِي بَعضِهَا؟! وإنَّما هذا قولُ بعضِ المُتَأخِرين) اهـ.

ثم ارتكَزَ المُفوضِةُ على الوَقْفِ على: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ في قَوْلِه تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾ [آل عمران:٧].

فقالوا: آياتُ الصفاتِ مِنَ المُتَشَابِه، والرَّاسِخُون فِي العِلْمِ لَا يَعلَمون المُتَشَابِه مِنَ القُرآن، ولا يَجوز تفسيرِ آياتِ الصِّفَات؛ لأنَّ التأويلَ مَعْنَاه التَّفسِير.

والجَوَاب:

أولا: قَد تقدَّم أنَّ آياتِ الصفاتِ ليسَت مِنَ المُتَشَابِه؛ إذ لَا يتكلَّم اللهُ عَن نفسِهِ وصِفَاتِه بالمُتَشَابه، وإلا لَكَان اللهُ تَكلَّم بالبَاطِلِ الذي لا يُرَاد أو الكلامِ الأَعجَمِي الذي لا يُفهَم، تعالى اللهُ عَن ذلك، والله ﷻ يقول: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾ [ص:٢٩]، وقال: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٥]، وقال: ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا

فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًىۚ ﴾ [فصلت:٤٤].

فتبيَّن أنَّ المُقَدِّمَةَ التي ارتكَزَ عليها المُفوِّضَةُ باطلةٌ، فكانت النتيجةُ بَاطِلةً.

ثانيا: وأمَّا قولُهم أنَّ "التأويل" في هذه الآيةِ هو بمَعنَى "التفسير"، أي: البَيَانُ ومَعرِفَةُ المَعْنَى، فالتَّأوِيل له مَعْنَيَان صَحِيحَان مَعرُوفَان عندَ السلف:

١- التَّأويل بمعنَى التفسير والبَيَان.

٢- التَّأويل بمعنَى الحقيقة التي يَؤُول إليها الكلام.

وأما المعنى الثالثُ الباطلُ في اصطِلَاحِ المُتَأخرين: فهو صَرْفُ اللَّفظِ عَن ظاهِرِه، وهذا لا يُعرَف عندَ السلف، والأَوْلَى أنْ يُقَال: "تَحرِيفُ الكَلِمِ عَن مَوَاضِعِه!".

والحَاصِل: أنَّه لَمْ يَقُل أحدٌ مِن أئمةِ السلفِ قَط - حتَّى مَن قَال بقراءَةِ الوَقْفِ فِي آيةِ المائدة - أنَّ آياتِ الصفاتِ مِنَ المُتَشَابِه الذي لَا يَعْلَمُ مَعْنَاه إلَّا الله، ودُونَ المُفَوِّضَة خَرْطُ القَتَاد!

ونَذكُرُ أقوالَ السَّلَفِ فِي المُتَشَابِه في آيِ القُرآن:

فقيل: أن المُحْكَمَاتِ مِن آي القُرآن: هي المَعمُول بِهِن، وهُنَّ النَّاسِخَات، وهذا القول جَاء عن ابنِ عَبِاس (ت:٦٨هـ)، وقَتَادَةَ (ت:١١٨هـ)، والضَّحَّاك (ت:١٠٢هـ)، والربيعِ بنِ أَنَس (١٣٩هـ).

وقِيل: أن المُحكَمَاتِ مِن آيِ الكِتَابِ: مَا أَحْكَمَ اللهُ فيه بيانَ حَلَالِه وحَرَامِه، والمُتَشَابِهُ منها: مَا أَشْبَهَ بعضُه بعضًا فِي المَعَانِي وإن اختَلَفَت ألفاظُه، وجَاءَ هذا عن مُجَاهِد (ت:١٠٤هـ).

وقيل: أن المُحكَمَاتِ: مَا لَمْ يَحتَمِل مِنَ التَّأوِيل غَيرَ وَجهٍ واحد، والمُتَشَابِه منه: ما احتَمَلَ مِن التَّأوِيل أَوْجُهًا، وجَاءَ هذا عَن محمدِ بنِ جعفرِ بنِ الزُّبَير (ت:١١٣هـ)، قال في المتشابه: (ابتَلَى اللهُ فِيهِنَّ العِبَادَ كَمَا ابتَلَاهُم فِي الحَلَّالِ والحَرَام) اهـ. [تفسير الطبري/ تفسير آل عمران:٧]، ولَمْ يَجعَل آياتِ الصِّفَاتِ مِنَ المُتَشَابِه.

وقيل: في مَعنَى المُحكَم: مَا أحكَمَ اللهُ فيهِ مِن قَصَص الأُمَمِ ورُسُلِهِم الذين أُرسِلُوا إليهم، فَفَصَّله بِبَيَانِ ذلك لمُحمَّدٍ ﷺ وأمتِّه. والمُتَشَابِه: هو مَا اشتَبَهتِ الألفاظُ بِهِ مِنْ قَصَصِهِم عندَ التَّكرِير في السُّوَر؛ فقِصَّةٌ باتِّفَاقِ الأَلفَاظِ واختِلَافِ المَعَانِي، وقِصَّةٌ باختلافِ الألفاظِ واتِّفَاقِ المَعَانِى، وجَاءَ هذا عَن ابنِ زَيدٍ

(ت:٩٩هـ).

وقيل: أن المُحكَمَ مِن آي القرآن: مَا عَرَفَ العلماءُ تأويلَه، وفَهِمُوا معنَاه وتَفْسِيرَه، والمُتَشَابِه: مَا لَمْ يَكُنْ لأحدٍ إلى علمِه سَبِيلٍ مِمَّا استَأْثَرَ اللهُ بعلمه دُونَ خَلْقِه، وقالوا أنَّ ذلك كالخَبَرِ عَن وَقْتِ خروج عيسَى ابنِ مَريم عليه السلام، ووقتِ طُلُوعِ الشمسِ مِنْ مَغرِبِهَا، وقيامِ الساعة، وفَنَاءِ الدنيا، ومَا أشبَهَ ذلك، فإنَّ ذلك لَا يَعلَمُهُ أحد. وجَاء هذا عن جابر بن عبدالله (ت:٧٨هـ). ولم يَذكُرْ فِيهِ آياتِ الصِّفَات.

وهو القولُ هو الذي ذَهَبَ إليه ابنُ جَرِير رحمه الله (ت:٣١٠هـ)**، وقال:** (وهذا القولُ الذي ذَكَرْنَاه عَن جَابِر بنِ عبدِالله أَشبَهَ بتأوِيلِ الآية، وذلك أنَّ جميعَ مَا أنزَلَ اللهُ -عز وجل- مِن آي القرآنِ عَلَى رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فإنَّما أنزَلَه عليه بَيَانًا له ولأمتِّه وهُدَى للعالمين، وغَيرُ جَائِزُ أن يكونَ فيه مَا لَا حَاجَةَ بِهِم إليه، ولَا أنْ يكونَ فيهِ مَا بِهِم إليه الحَاجَة، ثم لا يَكُون لَهُم إلى عِلْمِ تَأوِيلِه سبيل. فإذا كانَ ذلكَ كَذلِكَ، فكُلُّ مَا فيهِ لخلقِهِ إليه الحَاجة، وإن كان فِي بعضِهِ مَا بِهِم عَن بعضِ مَعَانِيه الغِنَى، وإنْ اضطَرته الحاجةُ إليه في مَعَانٍ كثيرة، وذلك كقول الله عز وجل: ﴿ **يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا** ﴾

[الأنعام:١٥٨]، فأَعْلَمَ النبيُّ ﷺ أمتَه أنَّ تلك الآيةَ التي أخبر الله -جل ثناؤه- عبادَه أنَّها إذا جَاءَت لم يَنفَع نفسًا إيمانُها لم تَكُنْ آمَنَت مِنْ قَبلِ ذلك، هي طُلُوعُ الشمسِ مِنْ مَغرِبِهَا. فالذي كانت بالعبادِ إليه الحاجة مِن علمِ ذلك هو العلمُ منهم بوقتِ نَفْعِ التَّوبَةِ بصفتِه بغيرِ تحديدِه بعد بالسنين والشهور والأيام، فقد بَيَّنَ اللهُ ذلك لَهُم بدلالةِ الكتاب، وأوضَحَه لهم على لسانِ الرسول ﷺ مُفَسَّرًا. والذي لا حاجةَ لهم إلى عِلْمِهِ منه هو العِلْمُ بمقدار المُدَّة التي بَينَ وقتِ نُزُولِ هذه الآية ووَقْتِ حُدُوثِ تلك الآية، فإنَّ ذلك مِمَّا لا حاجةَ بهم إلى عِلمِهِ في دِينٍ ولا دُنيَا، وذلك هو العِلْمُ الذي استَأْثَرَ اللهُ -جل ثناؤه- به دونَ خَلْقِه، فحَجَبَه عنهم، وذلك ومَا أشبَهه هو المَعنَى الذي طَلَبَت اليَهودُ مَعرِفَتَه فِي مُدَّةِ مُحمَّد ﷺ وأمته من قبل قوله: ﴿ الٓمٓ ﴾، و﴿ الٓمٓصٓ ﴾، و﴿ الٓرۚ ﴾، و﴿ الٓمٓرۚ ﴾، ونحو ذلك من الحُرُوفِ المُقطَّعة المُتَشَابِهَات، التي أخبَرَ اللهُ -جل ثناؤه- أنَّهم لا يُدرِكُون تأويلَ ذلك مِن قبله، وأنه لا يعلمُ تأويلَه إلا الله. **فإذا كان المُتَشَابِه هو مَا وَصَفْنَا، فكُلُّ مَا عَدَاه فمُحكم**، لأنه لن يَخلُو مِن أنْ يَكونَ مُحكَمًا بأنَّه بمعنى وَاحِدٍ لا تأويلَ له غَيرَ تَأويلٍ واحد، وقد استغني بسَمَاعِهِ عن بيان يبينه أو يكون مُحكَمًا، وإن كان ذَا وُجُوه وتأويلات وتصرف في معانٍ كثيرة، فالدلالة على المَعنَى المُرَاد منه إمَّا مِن بيانِ الله -تعالى ذكره- عنه أو بيانِ رَسُولِه ﷺ لأُمَّتِهِ، ولن يذهبَ عِلْمُ ذلك عَن

علماءِ الأمة لِمَا قَد بَيَّنَّا) [تفسير الطبري/ تفسير آل عمران:٧].

والمعنى: أنَّ جَميعَ هذهِ الأقوالِ عَن أئمةِ السلَفِ صَحِيحَة، فَهِيَ مُؤتَلِفَةٌ غَيرُ مُختَلِفَة، فجميعُ آياتِ القُرآن قَد أنزلَهَا اللهُ ﷻ لنقرأَهَا ونَتَدبَّرَهَا ونَعمَلَ بها، وأوضَحُ وأظهَرُ وأحْكَمُ مَا فِي كِتَابِ الله هِيَ آياتُ التَّوحِيد التي أنزلَهَا اللهُ فِي وَصْفِ نَفسِهِ وصِفَاتِهِ والآياتِ التي أَمَرَنَا فِيهَا بِعِبَادَتِهِ وَحدَه وحَذَّرَنَا فِيهَا مِن الشِّرْك، وهناك آياتٌ فِي غَيرِ هذه المسائلِ العُظمَى الوَاضِحَة التي عَلَيهَا قِيَامُ الدِّين قَدْ تَشتَبِهُ عَلَى البَعض دُونَ البَعْضِ الآخَر، فلا يكون اشتباهًا مُطلَقًا بِحَيثُ يَخفَى مَعنَاهُ عَلَى جَميعِ الأمَّة، وإلا لَكَان اللهُ تَكلَّم بالبَاطِلِ الذي لا يُرَاد أو الكلامِ الأَعجَمِي الذي لا يُفهَم، تعالى اللهُ عَن ذلك، والله ﷻ يقول: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾ [ص:٢٩]، وقال: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٥].

ولذلك كان **ابنُ عباس** رضي الله عنهما **يقول**: (أَنَا مِن الرَّاسِخينَ الَّذين يَعلَمونَ تَأويلَه). وقرأ قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ

وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾ [آل عمران:٧].

قال ابنُ قُتَيْبَة رَحِمَهُ اللَّهُ (ت:٢٧٦هـ) في [تأويل مُشكِل القرآن (ص: ٦٦)]: (وهذا غَلَطٌ مِنْ مُتأوِّلِيه على اللُّغةِ والمَعنى، ولم يُنزِل اللهُ شيئًا مِنَ القرآن إلا ليَنْفَعَ به عِبَادَه، ويَدُلَّ به على مَعنًى أرادَه. فلو كان المُتَشَابِهُ لا يعلَمُهُ غيرُه للَزِمَنَا للطاعن مَقَالٌ، وتَعلَّق علينا بعِلَّة! وهل يَجُوز لأحدٍ أن يَقول: إن رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَكُن يعرف المُتَشَابِه؟! وإذا جَازَ أن يَعرِفَه مَعَ قَولِ اللهِ تعالى: ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ** ﴾ جَازَ أن يعرَفه الرَّبَّانيون مِن صَحَابَتِه، فقد عَلَّمَ عَلِيًّا التفسيرَ، ودَعَا لابنِ عَبَّاس فقال: «**اللهم علِّمه التَّأويلَ، وفقِّهه في الدِّين**» [(١)]) اهـ.

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (والوَقْف هنا - يعني: على قولِهِ تعالى: ﴿ **إِلَّا ٱللَّهَ** ﴾ - على مَا دَلَّ عليه أدلةٌ كثيرة، وعليه أصحابُ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجمهورُ التابعين وجماهيرُ الأمة، ولكن لم يَنْفِ عِلْمَهم بمعناه وتَفسِيره، بل قال: ﴿ **كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ** ﴾ [ص: ٢٩]، وهذا يَعُمُّ الآياتِ

---

(١) تقدم تخريجه.

المُحكَمَات، والآياتِ المُتَشَابِهَات، ومَا لَا يُعْقَلُ لَه مَعنًى لا يُتَدَبَّر، وقال: ﴿ **أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ** ﴾ [النساء: ٨٢]، ولَمْ يَستَثْنِ شَيئًا منه نَهَى عَن تَدَبُّرِه. واللهُ ورسولُه إنَّما ذَمَ مَن اتَّبَعَ المُتَشَابِهَ ابتغاءَ الفتنةِ وابتغاءَ تأويلِه، فأمَّا مَن تَدَبَّرَ المُحْكَمَ والمُتَشَابِهَ كَمَا أمَرَه الله، وطَلَبَ فَهْمَه ومَعْرِفَةَ مَعْنَاه، فَلَمْ يَذُمَّه اللهُ، بل أَمَرَ بذلك ومَدَحَ عليه) اهـ. [الإكليل في المتشابه والتأويل (ص: ١٢-١٣)].

وأَمَّا الآياتُ التي جَاءَت فِي وَصْفِ اللهِ تعالى، فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ قَط مِن أئمةِ القُرُونِ الثَّلاثَةِ المُفضَّلَةِ أنَّها مِنَ المُتَشَابِه، وإنَّما هذا قَولُ أهلِ البِدَعِ مِن أفرَاخِ الجَهميَّة.

قال شيخُ الإسلامُ ابنُ تيمية ﷺ: (أمَّا إدْخالُ أسْماءِ اللهِ وصِفاتِه أو بعضِ ذلك في المُتَشابِهِ الَّذي لا يَعلَمُ تَأويلَه إلَّا اللهُ، أو اعْتِقادُ أنَّ ذلك هو المُتَشابِهُ الَّذي اسْتَأْثَرَ اللهُ بعِلمِ تَأويلِه كما يَقولُ كلَّ واحِدٍ مِن القَوْلَينِ طَوائِفُ مِن أصْحابِنا [1] وغَيْرِهم، فإنَّهم وإنْ أصَابوا في كَثيرٍ ممَّا يَقولونَه ونَجوا مِن بِدَعٍ وَقَعَ فيها غَيْرُهم، فالكَلامُ على هذا مِن وَجْهَينِ: الأوَّلُ: مَن قالَ: إنَّ هذا مِن المُتَشابِهِ، وإنَّه لا يُفهَمُ مَعْناه فنَقولُ: أمَّا الدَّليلُ على بُطْلانِ ذلك **فإنِّي ما أَعلَمُ عن أحَدٍ مِن سَلَفِ الأمَّةِ**

(١) يعني المُفَوِّضة مِن الحنابلة.

ولا مِن الأئِمَّةِ؛ لا أَحمَدَ بنِ حَنبَلٍ ولا غَيْرِه، أنَّه جَعَلَ ذلك مِن المُتَشابِهِ الدَّاخِلِ في هذه الآيةِ، ونَفى أن يَعلَمَ أحَدٌ مَعْناه، وجَعَلوا أَسْماءَ اللهِ وصِفاتِه بمَنزِلةِ الكَلامِ الأعْجَميِّ الَّذي لا يُفهَمُ، ولا قالوا: إنَّ اللهَ يُنزِلُ كَلامًا لا يَفهَمُ أحدٌ مَعْناه، وإنَّما قالوا كَلِماتٍ لها مَعانٍ صَحيحةٌ، قالوا في أحاديث الصِّفاتِ: تُمَرُّ كما جاءَت، ونَهَوا عن تَأويلاتِ الجَهْميَّةِ ورَدُّوها وأَبطَلوها، الَّتي مَضْمونُها تَعْطيلُ النُّصوصِ عمَّا دَلَّتْ عليه، ونُصوصُ أَحمَدَ والأئِمَّةِ قَبْلَه بَيِّنةٌ في أنَّهم كانوا يُبطِلونَ تَأويلاتِ الجَهْميَّةِ، ويُقِرُّونَ النُّصوصَ على ما دَلَّتْ عليه مِن مَعْناها، ويَفهَمونَ مِنها بعضَ ما دَلَّتْ عليه، كما يَفهَمونَ ذلك في سائِرِ نُصوصِ الوَعْدِ والوَعيدِ والفَضائِلِ وغَيْرِ ذلك، وأَحمَدُ قد قالَ في غَيْرِ أحاديثِ الصِّفاتِ: تُمَرُّ كما جاءَتْ، وفي أحاديثِ الوَعيدِ مِثلُ قَوْلِه: «**مَن غَشَّنا فليس مِنَّا**»(١)، وأحاديثِ الفَضائِلِ، ومَقْصودُه بِذلك أنَّ الحَديثَ لا يُحَرَّفُ كَلِمُه عن مَواضِعِه كما يَفعَلُه مَن يُحَرِّفُه، ويُسمَّى تَحْريفُه تَأويلًا بالعُرْفِ المُتَأخِّرِ، فتَأويلُ هؤلاء المُتَأخِّرينَ عنْدَ الأئِمَّةِ تَحْريفٌ باطِلٌ، وكذلك نَصَّ أَحمَدُ في كِتابِ "الرَّدِّ على الزَّنادِقةِ والجَهْميَّةِ" أنَّهم تَمَسَّكوا بمُتَشابِهِ القُرْآنِ، وتَكلَّمَ أَحمَدُ على ذلك المُتَشابِهِ، وبَيَّنَ مَعْناه وتَفْسيرَه بما يُخالِفُ تَأويلَ

---

(١) أخرجه مسلم (١٠١).

الجَهْميَّةِ، وجَرى في ذلك على سَنَنِ الأئِمَّةِ قَبْلَه، فهذا اتِّفاقٌ مِن الأئِمَّةِ على أنَّهم يَعلَمونَ مَعْنى هذا المُتَشابِهِ، وأنَّه لا يُسكَتُ عن بَيانِه وتَفْسيرِه، بلْ يُبيَّنُ ويُفسَّرُ باتِّفاقِ الأئِمَّةِ مِن غَيْرِ تَحْريفٍ له عن مَواضِعِه أو إلْحادٍ في أسْماءِ اللهِ وآياتِه. وممَّا يُوَضِّحُ لك ما وَقَعَ هنا مِن الاضْطِرابِ أنَّ أهْلَ السُّنَّةِ مُتَّفِقونَ على إبْطالِ تَأويلاتِ الجَهْميَّةِ ونَحْوِهم مِن المُنْحَرِفينَ المُلْحِدينَ. والتَّأويلُ المَرْدودُ هو صَرْفُ الكَلامِ عن ظاهِرِه إلى ما يُخالِفُ ظاهِرَه، فلو قيلَ: إنَّ هذا هو التَّأويلُ المَذْكورُ في الآيةِ، وأنَّه لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ، لَكانَ في هذا تَسْليمٌ للجَهْميَّةِ أنَّ للآيةِ تَأويلًا يُخالِفُ دَلالتَها، لكنَّ ذلك لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ، وليس هذا مَذهَبَ السَّلَفِ والأئِمَّةِ، وإنَّما مَذهَبُهم نَفْيُ هذه التَّأويلاتِ ورَدُّها لا التَّوقُّفُ فيها، وعنْدَهم قِراءةُ الآيةِ والحَديثِ تَفْسيرُها، وتُمَرُّ كما جاءَتْ دالَّةً على المَعاني، لا تُحرَّفُ ولا يُلحَدُ فيها) اهـ. [مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٩٤ - ٢٩٦)].

وسُئل الشيخ عبدُالعزيز بنُ بَاز رحمه الله (ت:١٤٢٠هـ): مَا حُكْمُ المُتَشَابِه فِي صِفَاتِ اللهِ عز وجل؟ فأجاب: (بالنِّسبَةِ إلى بعضِ النَّاسِ مِثلَمَا قَال ابنُ عباس: "يهلكون عند متشابهه"، وإلا فَهِي مِن المُحْكَم، وَاضِحَةٌ مِن المُحكَم الذِي لا شَكَّ فِيه، فَهِيَ مِنَ المُحْكَمَات بالنَّظَرِ إلى مَعَانِيهَا، ومِنَ المُتَشَابِهَة بالنَّظَرِ إلى الكَيفِيَّة، لا يَعْلَمُ كَيفِيَّتَهَا إلا اللهُ، فَهِيَ مُحْكَمَة مِن جِهَةِ المَعنَى، مُتَشَابِهَة مِن جِهَةِ

الكَيفِيَّة، لا يَعلَم كيفيتها إلا هُو) اهـ. [من (باب مجانبة أهل الأهواء)].

وأمَّا مَا جَاءَ عَن بعضِ الأئمةِ مِن وَصْفِ آياتِ الصِّفَاتِ بالمُتَشَابِه، فإنَّهم لَا يُرِيدُون بِهذَا المُصطَلَحِ مَا يُرِيدُه المُفَوِّضَةُ أهلُ التَّجهيل مِن تَعطِيلِ مَعَانِي الصِّفَاتِ الظَّاهِرَة، بَل مَقصُودُهُم بالتَّشابُه هو العِلْمُ بكيفِيَّةِ وكُنْهِ الصِّفَات، هذا حَقٌّ، فإنَّه لا يَعلَمُ كَيفِيَّةَ الصِّفَاتِ إلا اللهُ ﷻ،

ومِن ذلك **قَولُ الإمامِ قِوَامُ السُّنَّة الأَصبهاني** رحمه الله في [الحجة في بيان المحجة (ص: ٢٥٧-٢٥٩)]: (قَالَ أهلُ السُّنَّة: الإِيمَانُ بقولِه تعالى: ﴿ **ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ** ۝٥ ﴾ [طه:٥] وَاجِبٌ، والخَوضُ فِيهِ بالتَّأوِيل بِدعَةٌ. قَالُوا: **وَهُوَ مِن الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَات** التي ذَكَرَهَا اللهُ تعالى فِي كِتَابه ورَدَّ عِلْمَ تَأوِيلهَا إِلَى نَفسِه، وَقَالَ: ﴿ **وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ** ۝٧ ﴾ [آل عمران:٧]. فَأوجَبَ الإِيمَان بقولِه: ﴿ **ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ** ۝٥ ﴾ وبالآيات الَّتِي تُضَارِعُ هَذِهِ الْآيَة، وَمَدَحَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ بِأَنَّهُم يُؤمِنُونَ بِمثل هَذِهِ الآيَات، **وَلَا يَخُوضُونَ فِي علْمِ كيفيتها**، وَلِهَذَا قَالَ مَالكُ بنُ أَنَسٍ رحمه الله حِينَ سُئِلَ عَن قَوْله ﴿ **ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ** ۝٥ ﴾ قَالَ: "الاسْتوَاء

مَعْلُوم، والكيف مَجْهُول، وَالْإِيمَان بِهِ وَاجِب، وَالسُّؤَال عَنهُ بِدعَة".

والاستواءُ فِي كَلَامِ العَرَب تَأْتي لِمَعَانٍ: تَقول العَرَب: "استَوَى الشَّيء" إِذا كَانَ مُعْوَجًّا فَذَهَب عوجُه، تَقول: "سَوَّيتُه" أَي: قَوَّمْتُه فاستَقَام، وَهَذَا المَعنى لَا يَجُوز عَلَى اللهِ تعالى. وَمِنه الاستوَاء بِمَعنَى الْمُمَاثلَة والمُشَابهَة، يُقَال: "استَوَى فُلَانٌ وَفُلَانٌ فِي هَذَا الْأَمر" أَي: تَمَاثَلَا وتَسَاوَيَا، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ **لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ** ﴾ [الحشر:٢٠] أَي: لَا يَتَسَاوَى هَذَانِ الفَرِيقَانِ، وَهَذَا أَيضا لَا يَجوز فِي حَقِّ اللهِ تعالى. وَمِنه الاستوَاء بِمَعنى القَصد، وَيستَعمل مع إلى، يُقَال: استويت إِلَى هَذَا الْأَمر، أَي قصدته. قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ **ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ** ﴾ [فصلت:١١] أَي: قَصَدَهَا، وَلَا يُقَال: اسْتَوَى عَلَيْهِ بِمَعْنى قَصَدَه، فَمَن خَالف مَوْضُوع اللُّغَة فقد خَالف طَرِيقَة الْعَرَب، وَالْقُرْآن عَرَبِيّ، وَلَو كَانَ الاسْتوَاء عَلَى الْعَرْش بِمَعْنى الاسْتوَاء إِلَى الْعَرْش لقَالَ تَعَالَى: "إِلَى الْعَرْش اسْتَوَى".

قَالَ أهلُ السّنة: الاسْتوَاء هُوَ الْعُلُوّ: قَالَ الله تَعَالَى ﴿ **فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ** ﴾ [المؤمنون:٢٨]، وَلَيْسَ للاستواء فِي كَلَام الْعَرَب معنى إِلَّا مَا ذكرنَا، وَإِذا لم يجز الْأَوْجه الثَّلَاثَة **لم يبْق إِلَّا الاسْتوَاء الَّذِي هُوَ مَعْلُوم كَونه**

مَجْهُول كيفيته، واستواءُ نوحٍ عَلَى السَّفِينَة مَعْلُوم كَونه مَعْلُوم كيفيته لِأَنَّهُ صفة لَهُ، وصفات المخلوقين مَعْلُومَة كيفيتها. واستواء الله عَلَى الْعَرْش غير مَعْلُوم كيفيته لِأَن الْمَخْلُوق لَا يعلم كَيْفيَّة صِفَات الْخَالِق لِأَنَّهُ غَيبٌ وَلَا يَعلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ، وَلِأَن الْخَالِق إِذا لم يُشبِه ذَاته ذَات الْمَخْلُوق لم يشبه صِفَاته صِفَات الْمَخْلُوق **فَثَبت أَن الاسْتوَاء مَعْلُوم، وَالْعلم بكيفيته مَعْدُوم فَعلمه مَوكُول إِلَى الله تَعَالَى**، كَمَا قَالَ: ﴿ **وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ** ﴾ ...) اهـ. ثم أورَدَ قِوَامُ السُّنَّةِ ﵀ نُصُوصَ "اليَد" و "الوَجْه" و "الكَف" و "القَدَم" والأَصَابِع" وأثبَتَ مَعَانِيَهَا الظَّاهِرَة بِلُغَةِ العَرَب.

فتبين جليًّا أنَّ مُصطَلَحَ المُتَشَابِه عندَه ليسَ كَمَا يُرِيدُه المُفَوِّضَةُ أهلُ التَّجهِيل.

المَسلَك الثالث: مِن أسالِيبهم أيضًا: عَدَمُ التَّعَرُّضِ لأئمةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ وعلى رأسِهم ابنُ تيمية وابنُ القيم بالطَّعن؛ لِعِلْمِهِم أنَّ مُصَادَمَةَ هذين الجَبَلَيْنِ سَيَكسِر قُرُونَهم ويَكشِف عَن سوءَتِهم الجَهمِيَّة أَمَامَ العَامَّة والخَاصَّة؛ فابنُ تيمية ﵀ عندَ المُعَاصرين مِنَ "المُتَحَنْبِلَة الجُدُد" هو العدُو اللُّدُود، يُبطِنُون سَبَّه والطَّعْنَ عليه بل وتكفِيرَه ولا يَجسُرُون على إظهارِ ذلك فِي العَلَن، وبعضُهم يُظهِرُ تعظِيمَه وتَبجِيلَه تَقِيَّةً وجُبْنًا، كَمَا يُظهِرُون تَعظِيمَ وتَبجِيلَ الإمامِ أحمدِ ﵀

وبعضِ أئمةِ السَّلَف، إلَّا مَا أظهَرَه بعض الحَمْقَى المُعَاصِرِين منهم كالمُنتكِس القُبُورِي محمَّد عبدالواحد الأزهري تلميذ الصُّوفِي القبوري المُخَرِّف عَلِي جمعة، وغيرِه مِن حَمْقَى الجَهمِيَّة، فقد فَضَحَ طائِفَتَه الجديدة وصَرَّح بأنَّهم مُخَالِفُون لعقيدةِ ابنِ تيمية، وسيأتِي الكلامُ عَلى ذلك فِي فَصْلٍ مُستَقِلٍّ إنْ شَاءَ اللهُ.

المَسلَك الرابع: مِن مَسَالِكِ المُفَوِّضَة المُعَاصِرِين: إبعادُ أتبَاعِهِم عَن كُتُبِ الإمامِ أحمَد، وإبعادِهِم عَن عَقَائِدِ أصحَابِ أحمَد والحَنابِلَة المُتقدمين الذين لم يَتَلَّوثُوا بالتَّجهُم والبِدَع المُردِيَة، وأُمَّهَاتِ الكُتُبِ التي دُوِّنَتْ فِيهَا عقائِدُ أئمةِ السلفِ ﷺ؛ ويَجتَهِدُون فِي قَطْعِ العَلَائِقِ بَيْنَ النَّاسِ وبَيْنَ الكُتُبِ السَّلَفِيَّةِ الأَصِيلَةِ؛ لأنَّ هذه الكُتُبَ تَفضَحُ تَجَهُّمَ المُفَوِّضَةِ وإلحادَهم في صِفَاتِ الله ﷻ:

١- كـ"الرَّد على الزَّنَادِقةِ والجَهميَّة" للإمام أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)، فهذا الكتابُ مِن أوضَحِ الكُتُبِ التي قَرَّرَ فيهَا الإمامُ أحمدُ عَقِيدَتَه القَائِمَةَ على إثباتِ مَعَانِي الصفاتِ، والردِّ على الجَهمِيَّة المُعطِّلة. وقد حاولَ أحدُ الحَمْقَى المُعَاصِرِين مِنَ المُفوِّضَة القُبُورِيَّة المُتَحَنْبِلَة تكذيبَ نسبةِ هذا الكتابِ لأحمد ﷺ، وخَابَ وخَسِرَ، فهذا الأحمقُ يَعلَمُ يقينًا أنَّه لَمْ يَطعَن فِي نِسبَةِ هذا الكتابِ أحدٌ قط قبلَه، بل حتَّى رؤوس التَّفوِيض مِنَ المُنتَسِبين للحنابلة كأبي يَعلَى

(ت:٤٥٨هـ)، وابنِ عَقِيل (ت:٥١٣هـ)، وأَبِي الفَضْلِ التَّمِيمِي (ت:٤١٠هـ) أثبتوا صِحَّةَ نسبةِ هذا الكتابِ لأحمد ورَوَوه عنه، فَضْلًا عَن إثبَاتِ ابنِ تَيمية وابنِ القَيِّمِ والذَّهَبِي لهذا الكِتَاب.

٢- وكـ"السُّنَّة" لأبي بَكرٍ الخَلَّال الحَنبَلِي (ت:٣١١هـ)، وهو جَامِعُ مَذْهَبِ الإمامِ أحمد، وهذا الكتاب يُعَدُّ أكبرَ الكُتُبِ في نَقْلِ أَقوَالِ أحمد في المَسَائِل العَقدِيَّة.

٣- و "السُّنَّة" لعبدِالله بنِ الإمامِ أحمد (ت:٢٩٠هـ)، وهذا الكتابُ مِنْ أَحْرَق الكُتُبِ لأَكْبَادِ المُفَوِّضة خَاصَّةً والجَهميَّة عَامَّة، ففيه التقريراتُ الصريحةُ الواضحةُ التي رَوَاهَا عبدُالله عَن أَبِيه وعَن أئمةِ السُّنَّة في إمرَارِ معانِي الصفاتِ على ظَاهِرِهَا وإكفارِ الجَهميَّة المُعَطِّلَة.

٤- و "السُّنَّة" لِحَرْبٍ الكِرْمَانِي (ت:٢٨٠هـ) مِن مَسَائِل حَرْب، وهو مِن أجلِّ تَلَامِيذ الإمامِ أحمد رحمه الله.

٥- و"الإبَانَة الكُبرى" و "الإبَانَة الصُّغرَى" لابنِ بَطَة العُكبري الحَنبلي (ت:٣٨٧هـ).

٦- و "الشريعة" للآجُرِّي الحَنبلي (ت:٣٦٠هـ).

٧- و "السُّنَّة" لغُلَامِ الخَلَّال الحنبلي (ت:٣٦٣هـ).

٨- و "النَّقض على المَرِيسي" و "الرَّد على الجَهميَّة" لعُثمانَ بنِ مَنصُور الدَّارِمِي (ت:٢٨٠هـ)، وهو من أجلِّ تلاميذِ الإمَامِ أحمَد.

٩- و"خَلق أَفعَالِ العِبَاد" و "كتاب التَّوحِيد مِن صَحِيح البُخَارِي" لمُحمَّدِ بنِ إسمَاعِيلَ البُخَارِي (ت:٢٥٦هـ)، وهو مِن أجَلِّ تلامِيذِ الإمَام أحمَد، ومنزلتُهُ عندَ أهلِ السُّنَّةِ أعظمُ مِن أن تُذكَر.

١٠- و "كتاب التوحيد" لأبي بَكر ابنِ خُزَيمَة (ت:٣١١هـ)، وهو مِن أقوَى الكُتُبِ العَقَدِيَّةِ المُتَقَدِّمَةِ فِي إثبَاتِ صِفَاتِ اللهِ ﷻ، ومِن أبغَضِهَا إلى قُلُوبِ الجَهمِيَّة، حتَّى إنَّ رَأسَ وإمَامَ الأشعرِيَّة الفَخر الرَّازِي وَصَفَه بـ"كتابِ الشِّرْك!"، والرَّازِي أحقُّ وأولَى بِهذَا الوَصْفِ لِمَا وَقَعَ فَيهِ مِنَ الشِّرْكِ والكُفْرِ الصُّرَاحِ بِعِبَادَةِ الكَوَاكِبِ والسِّحْرِ والشَّعوذَةِ والتَّعطِيلِ والعِيَاذ بالله.

١١- و "الاختِلاف فِي اللَّفظِ والرَّد علَى الجَهميَّة والمُشَبِّهَة" لابن قتيبة الدِّينَوَري (ت:٢٧٦هـ).

١٢- و "شَرح أصولِ اعتِقَادِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَة" لهِبَةِ اللهِ اللَّالَكَائِي الشَّافِعِي (ت:٤١٨هـ)، وقد حَوَى على العَدِيد مِنَ عَقَائِدِ الصحَابَةِ، والتَّابِعِين،

وأتبَاعِ التَّابِعِين، وأئمةِ السَّلَفِ المُسنَدَةِ؛ كالسُّفْيَانَين، والرَّازِيِّين، والأوزَاعِي، وأحمدَ بنِ حَنبَل، وابنِ المَدِيني، والبُخَارِي، وسَهْلِ بنِ عبدِالله التُستَرِي، وابنِ جَرِير الطبري، وغيرهم من الأئمة، فهو شُجَّةٌ فِي حَلْقِ كُلِّ جهمِي مُفَوِّض.

١٣- و "شَرح السُّنَّة" لشيخِ الحَنابِلَة وإمَامِ أهلِ السُّنَّة فِي وقتِه أَبِي مُحمَّد الحَسَن بن عَلِي البَربَهَارِي (ت:٣٢٩هـ).

١٤- و "كتاب العَرْش وَمَا رُوِي فِيه" لمُحمَّد بنِ عُثمَان ابنِ أَبِي شَيْبَة (ت:٢٩٧هـ).

١٥- و "الرَّد عَلَى مَنْ يَقُول القرآن مَخلُوق" لابنِ النَّجَّاد الحَنبلي (ت:٣٤٨هـ).

١٦- و "كتاب التوحيد" و "كتاب الإيمان" و "الرَّد على الجَهميَّة" لمحمد بنِ إسحاق ابنِ مَنْدَه الحنبلي (ت:٣٩٥هـ).

١٧- و "كتاب الصفات" و"كتاب النزول" لأبي الحَسَن عَلِي بنِ عُمَرَ الدَّارَقُطنِي الشافعي (ت:٣٨٥هـ).

١٨- "كتاب العَظَمَة" لأبي الشَّيخِ الأَصبَهَانِي (ت:٣٦٩هـ).

١٩- و "الرَّد عَلَى المُبتَدِعَة" و "المُختَار فِي أُصُول السُّنَّة"و"الأصول المجردة" لابنِ البَنَا الحَنبَلِي (ت:٤٧١هـ).

٢٠- و "ذَمّ الكَلَامِ وأهلِه" و "كتاب الأربعين في دلائل التوحيد" لأَبِي إسمَاعِيل الهَرَوِي الحَنبلي (ت:٤٨١هـ).

٢١- و "الاعتِقَاد القَادِرِي" لأبي طَاهرِ الحَسَن بن أحمدَ الكَرَجِي (ت:٤٨٩هـ).

٢٢- و "كتاب رُؤيَة اللهِ ﷻ" لعبدِالرَّحمَن بنِ النَّحَّاس المَالِكِي (ت:٤١٦هـ).

٢٣- و "مُقدَّمَة ابنِ أَبِي زَيد" لابنِ أَبِي زَيد القَيْرَوَانِي المَالِكِي (ت:٣٨٦هـ).

٢٤- و "جُزْء فيه امتِحَانُ السُّنِّي مِنَ البِدْعِي" لأَبِي الفَرَج عبدِالوَاحِد الشِّيرَازِي الحَنبَلي (ت:٤٨٦هـ).

٢٥- و"الرِّسَالَة الوَاضِحَة فِي الرَّدِّ عَلَى الأَشَاعِرَة" لابن الحنبلي (ت:٦٣٥هـ).

٢٦- و "الحُجَّة في بَيَان المَحَجَّة" لِقوَام السُّنَّة الأصبَهَاني الشافعي (ت:٥٣٥هـ).

٢٧- و "عَقِيدَة السَّلَف أصحَابِ الحَدِيث" لأبي عُثمَان الصَّابُوني الشافعي (ت:٤٤٩هـ).

٢٨- و "رسالة السِّجْزِي إلى أهلِ زَبِيدِ في الرَّدِّ عَلَى مَن أنكَرَ الحَرْفَ والصَّوت" لأبي نَصْر السِّجْزِي الحَنَفِي (ت:٤٤٤هـ).

٢٩- و "إثبَات الحَدِّ للهِ وبأنَّه قَاعِدٌ وجَالِسٌ عَلَى عَرْشِه" لأبي مُحمَّد الدَّشتِي الحَنبلي (ت:٦٦٥هـ).

٣٠- "إثبات صِفَة العُلُو" و "حِكَايَة مُنَاظَرَة القرآن" لابن قُدَامَةَ المَقْدِسِي الحَنبلي (ت:٦٢٠هـ).

٣١- "الاقتِصَاد في الاعتِقَاد" و "كتاب التوحيد" لعبدَالغَنِي المَقدِسِي الحَنبَلِي (ت:٦٠٠هـ).

٣٢- "العَقِيدَة الوَاسِطِيَّة" و "العَقِيدة الحَمَوية" و "بَيَان تَلْبِيس الجَهمية" و "دَرء تَعَارُض العَقْل والنَّقْل" و "مَجمُوع الفتاوى" وغيرها من المصنفات في الرد على الجهمية لابنِ تَيمِيَّة الحَنبلي (ت:٧٢٨هـ).

٣٣- و "الصَّوَاعِق المُرسَلَة على الجَهميَّةِ والمُعَطِّلَة" و "مُختَصَر الصَّواعِق" و "اجتِمَاع الجُيُوشِ الإسلَامِيَّة على غَزْو المُعطِّلَةِ والجَهْمِيَّة" لشَمْسِ الدِّينِ ابنِ

القَيم الحَنبلي (ت:٧٥١هـ).

٣٤- و "صِفَات رَبِّ العَالَمِين" لابنِ المُحِبِّ الصَّامِت الحَنبلي (ت:٧٨٩هـ).

٣٥- و "العُلُو للعَلي الغَفَّار" و "كتاب العَرش" لشمس الدين الذهبي الشافعي (ت:٧٤٨هـ).

٣٦- و "شرح العَقِيدة الطَّحَّاوِيَّة" لابنِ أَبِي العِزِّ الحَنَفِي (ت:٧٩٢هـ).

٣٧- و "جَمْع الجُيُوشِ والدَّسَاكِرِ عَلَى ابنِ عَسَاكِر" لابنِ المِبْرَد الحَنبلي (ت:٩٠٩هـ).

فاستبدل الجهميةُ الجُدُد - الحَنَابِلَة الجدد - هذه الكُتُبَ السلفيةَ المُبَارَكَة بكتُبِ الخُلُوف مِنَ المُفَوِّضَة، وجَعَلُوهَا مُعتَمَدَةً في دِينِهِم الجَدِيد، ككتاب "نهاية المُبتَدِئين في أصول الدين" لابنِ حَمْدان (ت:٦٩٥هـ)، وهذا الكتابُ اشتَمَلَ على كُلِّ بَلِيَّةٍ وشَرٍّ، مِن تَعطِيل، وتَفوِيض، وتَأوِيل، وجَبْر، وإِرجَاء، وكَلَامٍ وفَلْسَفَة! وسيأتي رَدٌّ مُستَقِلٌّ عليه في البَابِ الثاني إن شاء الله.

وأما مَوقف هؤلاء "الجَهمية الجُدد" مِن أئمةِ الدَّعوة النَّجدية الإصلَاحِيَّة السلفية - وعلى رأسِهِم شيخُ الإسلام مُحمَّد بنُ عبدِالوَهَّاب - فمَعرُوف، فَهُم يُصرِّحُون بالعَدَاءِ لهم وسَبِّهم وتَبدِيعِهِم والتَّحذِير منهم؛ لأنَّ هذه الدَّعوَة السَّلَفِيَّة

المُبَاركة خَرَّبت أوكَارَهَم وجُحُورُهم، وفَضَحَت قُبُورِيَّتهم وتَجَهُّمَهُم، وأرجعَت النَّاسَ - بفضل الله - إلى مَعين السلفِ الصَّافِي والتَّوحِيد الخَالِص.

المَسلَك الخامس: صَرْفُ أَتبَاعِهِم عَن عُلُومِ السلفِ النَّقِيَّة إلى نُفَايَاتِ كَفَرَةِ اليُونَان مِنَ العُلُومِ الكَلَامِيَّة والمَنطِقِيَّة في دِرَاسَةِ العَقِيدَة، فهم يُؤكِّدُون عَلَى دراسةِ عِلْمِ الكَلَام البَاطِل، وهذا مِن أَوضَحِ الدَّلَائِل عَلَى ضَلَالِ هذه الطَّائِفَةِ الجَهمِيَّةِ الزَّائِغَةِ عَن الحق، المُتَسَتِّرَةِ بالسُّنَّة تَلبِيسًا وتَدلِيسًا.

وقد قال أحمدُ بنُ حَنبلٍ رحمه الله: (إنَّه لا يُفلِحُ صاحِبُ كَلامٍ أبدًا، ولا تَكَادُ تَرَى أحدًا نَظَر في الكَلامِ إلَّا وفي قَلْبِه دَغَلٌ) اهـ. [جامع بيان العلم لابن عبدالبر (٢/ ١٩٤)].

وقال أحمدُ رحمه الله: (صَاحِبُ الكَلَامِ لا يُفلِح، مَن تَعَاطَى الكَلَام لَمْ يَخْلُ مِنْ أنْ يَتَجَهَّم) اهـ. [الإبانة الكبرى لابن بطة (٢٤٤٩)].

وقال أحمدُ رحمه الله: (مَن تَعَاطَى الكَلَامَ لَا يَخلُو مِن بِدْعَة) اهـ. [طبقات الحنابلة (١/ ١٤٩)].

وكان السَّلَفُ رحمهم الله لا يَعُدُّونَ مَن تَكَلَّمَ بالكَلَامِ عَالِمًا، بَل مِنَ الجُهَّالِ المُبتَدِعَةِ الضُّلَّال، وكانوا يُحذِّرُون مِنهُم ويَلعَنُونَهم ويَأمُرُون بِهَجْرِهِم.

قال أحمدُ رحمه الله: (لا تُجَالِسُوا أصحابَ الكَلَامِ وإنْ ذَبُّوا عَنِ السُّنَّة، لَا يَؤولُ أَمرُهُم إلى خَير) اهـ. [طبقات الحنابلة (٢/ ٤٠٥)].

وقال الإمامُ الشافعي رحمه الله (ت:٢٠٤هـ): (حُكْمِي فِي أَهْلِ الكَلَامِ حُكْمُ عُمَرَ رضي الله عنه في صَبِيغ: أنْ يُضرَبوا بالجَرِيد، ويُحمَلوا على الإِبِل، ويُطَافُ بِهِم فِي العَشَائِرِ والقَبَائِلِ، ويُنادَى عليهم: هذا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الكتابَ والسُّنَّةَ وأَقْبَلَ عَلَى عِلْمِ الكَلَامِ) اهـ. [ذم الكلام للهروي (٧٠٨)].

وقال الشافعي رحمه الله: (مَا رأيتُ أحدًا ارتَدَى بالكَلَامِ فأفلَح، ولأَنْ يُبتَلَى المرءُ بِكُلِّ ذَنْبٍ نَهَى اللهُ عنه مَا خَلَا الشِّرك، خيرٌ له مِن أنْ يُبتَلَى بِالكَلَام) اهـ. [الإبانة الكبرى (٦٩٠)].

وقال عبدُالرَّحمن بنُ مَهْدِي رحمه الله (ت:١٩٨هـ): (دَخَلْتُ عَلَى مَالِكٍ، وعندَه رَجُلٌ يَسْأَلُهُ عن القُرآن والقَدَر؟ فقال لَعلَّكَ مِن أصحابِ عمرِو بنِ عُبَيد، لعن الله عمرًا! فإنَّه ابتَدَعَ هذه البِدعَةَ مِنَ الكَلَام، ولو كَانَ الكلامُ عِلْمًا لَتكَلَّمَ فيه الصَّحَّابَةُ والتَّابِعُون رضي الله عنهم، كَمَا تَكَلَّمُوا في الأَحكامِ والشَّرَائِع، ولكنَّه بَاطِلٌ يَدُلُّ عَلَى بَاطِل) اهـ. [مختصر الحجة على تارك المحجة (٢١٢)].

وقال أبو حاتِم الرَّازِي رحمه الله (ت:٢٧٧هـ): (قِيل لهشام بنِ عُبَيدِاللهِ حِيْنَ أُدخِلَ

على المَأمُون: كَلِّم بِشْرًا المَرِيسي. فقال: أَصلَحَ اللهُ الخَلِيفَة، لا أُحسِنُ كلامَه، والعَالِمُ بِكَلَامِهِ عِنْدَنَا جَاهِل!) اهـ. [الإبانة الكبرى (٦٩٣)].

قال ابنُ تيمية رحمه الله: (مَا زَالَ عُلَمَاءُ المُسلمين وأئمةُ الدِّينِ يَذُمُّونَه - يعني الكلامَ - ويَذُمُّون أهلَه، ويَنهَون عنه وعن أهلِه، حتَّى رأيتُ للمُتَأخِرين فُتْيَا فِيهَا خُطُوطُ جَمَاعةٍ مِنَ أَعْيَانِ زَمَانِهِم مِن أئمةِ الشَّافِعِيَّةِ والحَنَفِيَّةِ وغيرِهم، فيها كَلَامٌ عظيمٌ فِي تَحرِيمِهِ وعُقُوبَةِ أهلِه) اهـ. [مجموع الفتاوى (٩/٨)].

<u>المَسلَك السادس</u>: الانتِسَابُ لِمَذْهَبِ إمامِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ أحمدَ بنِ حنبَل رضي الله عنه، والتسترُ به كَمَا فَعَلَ أسلافُهُم كالأشعري، لَمَّا افتَضَحَ أمرُهُ عند العَامَّةِ والخَاصَّةِ، ونبَذَه أهلُ العِلْمِ فِي زَمَانِه كإمام أهل السنةِ وشيخِ الحَنابِلَة فِي وقته الإمام البربهاري، فقال مقولتَه: (عقيدَتِي هِيَ عقيدةُ الإمامِ المُبَجَّل أحمدَ بنِ حنبَل) كما قال ذلك في إِبَانَتِهِ، ومع ذلك لم يَلتَفِت إليه البَربَهَاري، بل هَجَرَه وحَذَّرَ مِنه؛ لأنه عَرَفَ حَقِيقَةَ مَذْهَبِهِ.

وليس كُلُّ مَن انتَسَبَ إلى مَذْهَبِ إمامٍ مَعرُوفٍ مِنَ أئمةِ السلفِ يَلزَمُ أَنْ يَكُون على مُعتَقَدِ الإمامِ الذي انتَسَب إليه، بل الواقعُ اليومَ يَشهَدُ أَنَّ جُلَّ الذين يَنتَسِبُون إلى مَالِك والشَّافِعِي وأحمد هم مِن أهلِ البِدَعِ كغُلَّاةِ الصُّوفِيَّة القُبُورِيَّة

والمُعطِّلَةِ الجَهميَّة، وهذا معلومٌ ومُشَاهَدٌ ولا يُنكِرُهُ إلا جَاهِلٌ أو جَاحِد.

بل قد وُجِدَ مَن انتَسَبَ لمَذهَبِ أحمدَ مِنَ الشِّيعَةِ والمُعتزلة، ومن أمثلةِ الشيعَةِ الرَّافِضَةِ الذين انتَسبوا للحنابِلَة نَجْمُ الدِّينِ الطُّوفِي الأُصُولِي المَعرُوف (ت:٧١٦ هـ)، حتَّى إنه قَال عَن نفسِه: (حَنبَلِي رَافِضِي أشعَري!!)، وكان يقع في أبي بكر وعمر وعائشة ﷺ، قال ابن رجب عنه: (وكان شيعيًّا مُنحرفًا في الاعتقاد عن السُّنَّة) اهـ.

فلا نَعجَب بعدَ ذلك إذا انتَحَلَ الجهميةُ مذهبَ إمامِ أهلِ السنةِ أحمدَ بنِ حنبل لترويجِ ضَلَالَاتِهِم وخُرَافَاتِهِم تَحْتَ مُسَمَّى "مُعْتَمَد المَذْهَب!"، كَمَا يَفعَلُ "الحنابلة الجُدُد" الذين سَمَّوا أنفسَهم "فُضَلَاءَ الحَنَابلة" أو "الأثرية" ليُميزوا أنفسَهم عَن السلفيين المُوحِّدِين المُثبِتِين لصفاتِ الله، ولِحَقِّهِ بِأنْ يُعبَدَ وحدَه لَا شَريكَ له، وجَعلُوا المَذَاهِبَ الفِقْهِيَّةَ المُتَأَخِّرَةَ والتقريراتِ الكَلَامِيَّةَ الفَلسَفِيَّةَ طَرِيقًا لدراسة العقيدة وتَروِيج ضَلَالَاتِهم، وهذا مِن أَضَلِّ الضَّلَالِ والعياذ بالله.

وقد تَقَدَّم مِن كَلَامِ ابن تيمية أنَّ جَمَاعةً مِن المُنتَسِبين إلى الحَنَابِلَةِ كانوا على مَذهَبِ التَفوِيض، وذَكَرَ أقسَامَهم وتَفَاوتهم في التفويض والتَّعطِيل.

ومن أشهَرِ المُفَوِّضَة المُنتَسِبِينَ إلى الحَنَابِلَة بعدَ القُرُونِ الثَّلَاثَةِ المُفَضَّلَة:

١- أبو الفَضْل عبدُالواحد بنُ عبدِالعَزِيز التَّمِيمِي الحَنبلي (ت:٤١٠ هـ): وكان مِن أصحَابِ أبي بكرٍ البَاقِلَّانِي الأَشعَرِي، ومُحِبًّا له، ومُقَرَّبًا منه، وغَالِيًا فيه، فتأثَّر به، واعتَنَقَ مذهبَ الجهميةَ الأشعَرِيَّة الكُلَّابية، فخَلَطَ بينَ التَّأويلِ والتَّفوِيضِ وشيءٍ مِنَ الإثبَات، وقد نَقَلَ ابنُ عَسَاكِر الأشعَري في كتابه [تبيين كَذِب المُفتَري فِيمَا نُسِبَ إلى الأَشعَري (ص٢٢١)] عن أَبي الفَضل التَّمِيمِي أنه يَوم هَلَاكِ البَاقِلَّاني خَرَجَ إلى العَزَاءِ حَافِيًا مَعَ إِخوَتِهِ وَأَصحَابه وَأَمَرَ أَن يُنَادَى بَينَ يَدَي جنَازة الباقلاني: "هَذَا نَاصر السّنة وَالدّين هَذَا إِمَام الْمُسلمين!!" وقال ابنُ عَسَاكِر: "وَكَانَ أبو الفَضْل يَزُور تُرْبَةَ البَاقِلَّاني كُلَّ يومِ جُمُعَة فِي الدَّار!!". اهـ.

ونقل الذهبيُّ ﷺ عن أَبِي الفَضْل التميمي أَنَّه قال: ("اجتَمَعَ رأَسِي ورأَسُ القَاضِي أبي بكر البَاقِلَّانِي عَلَى مِخَدَّة واحِدَة سَبْعَ سِنين!" ... وحَضَر أبو الفَضل التَّمِيمِي يومَ وَفَاتِه العَزَاءَ، وأَمَرَ أن يُنَادَى بينَ يَدَي جَنَازَة القَاضِي أبي بَكر: هذا ناصرُ السُّنَّةِ والدِّين، هذا إمامُ المسلمين، هذا الذي كان يَذُبُّ عَن الشريعةِ أَلسُنَةَ المُخَالِفين، هذا الذي صَنَّفَ سَبعِين أَلفَ وَرَقَةٍ رَدًّا على المُلحِدين. وقَعَدَ للعَزَاءِ مع أصحَابِهِ ثلاثةَ أيام، فلَمْ يَبْرَح، وكان يَزُور تُربته كلَّ جمعة. قلت – أي الذهبي

-: **مَا هذا إلَّا وُدٌّ عَظيمٌ بين هذا الأشعَرِي وبَيْنَ هذا الحَنبَلِي، والتَّمِيمِيُّون مَعرُوفُون بشيءٍ مِن الانحِرَافِ عَن طريقةِ أحمد، كَمَا انحَرَفَ ابنُ عَقِيل، وابنُ الجَوزِي، وابنُ الزَّاغُونِي، وغيرُهم**) اهـ. [تاريخ الإسلام للذهبي (٩/ ١٥٣)].

وقد كَتَبَ أبو الفَضْل التَّميمي كِتَابًا سَمَّاه "اعتِقَاد الإمام المُنَبَّل أحمد بن حَنبَل" وهو مُرْفَق فِي آخِرِ كتاب "طبقات الحنابلة"، وهذا الكتابُ كَذِبٌ صَرِيحٌ عَلَى أحمدَ وعلى السَّلَف، فقد قَرَّر التَّمِيمِيُّ عقيدةَ الجَهميَّة والتَّأصِيلَاتِ الكَلَامِيَّة البِدعِيَّة ونَسَبَهَا للإمام أحمد ﵀، والذين يَدُلُّ على أنَّ هذه العَقِيدَةَ مَكذُوبةٌ على أحمد أنَّ التميميَّ لم يَنقُل عَن أحمدَ بإسنادٍ صحيح ولا ضَعِيف، ولم يَنقُل عَن الخَلَّالِ جامعِ مذهبِ أحمد، ولم ينقُل عَن الأئمةِ الذين رَووا عقيدةَ أحمد وغيرِه مِنَ أئمةِ السنة في كُتُبِهِم المُسنَدَة كابنِه عبدِالله، وابنِ بطة، واللَّالكائي، والآجُرِّي. ولم يَنقُل عَن مَرويَّاتِ أحمد عَن أصحَابِهِ؛ كروايةِ أَبِي دَاود، ورواية ابنِ هَانِئ، وروايةِ صَالِح بنِ الإمامِ أحمد، ومسائلِ الإمام أحمد وإسحاق بنِ رَاهُويه برواية الكَوسَج، وكتاب الوَرَع للمَرُّوذِي.

بل لم يَنقُل عَن كُتُب ورسائلِ أحمد نفسِه كرسائله إلى أصحابه: كرسالتِه إلى مُسَدَّد، ورسالتِه إلى عَبدُوس بنِ مَالِك العَطَّار، ورسالتِه إلى الحَسَن بنِ إسماعيل

الربعي، ورسالته إلى محمد بن يونس السَّرْخَسِي، وغيرِها من رسائِلِه المَنقُولَةِ عنه بالأَسَانيد الثَّابِتَة.

وقد فَرِحَ المُعَطِّلَةُ مِن مُؤولةٍ ومُفَوِّضَةٍ بهذا الكتابِ المَكذُوب على أحمَدَ وصارُوا يَنقُلُون عنه، كما فَعَلَ البَيهَقِي الأشعري (ت:٤٥٨هـ) في كتابِه الذي صَنَّفَه في مَنَاقِب الإمامِ أحمد لمَّا ذَكَر اعتقاده، فاعتَمَدَ على ما نَقَلَه مِن كَلَام أبي الفَضْلِ التَّمِيمِي فِي اعتقادِ الإمامِ أحمد.

ويقالُ لهؤلاء: إنَّ أبَا الفَضْلِ أثبَتَ بعضَ الصِّفَاتِ على حقيقَتِهَا ومعانيها في هذا الكتاب؛ كالوَجه في قوله: (وذلك عندَه وَجْهٌ فِي الحَقِيقَةِ دُون المَجَاز، ووَجْهُ الله باقٍ لا يَبْلَى، وصِفَةٌ لَه لَا تَفْنَى، ومَنْ ادَّعَى أنَّ وَجهَه نفسُه فَقَد أَلحَد، **ومَن غَيَّر مَعنَاه كَفَر**) اهـ. [طبقات الحنابلة (٢/ ٢٩٤)].

وأثبَتَ اليَدَين، كما في قوله: (إنَّ للهِ تعالى يَدَين، وهُمَا صِفَةٌ في ذَاتِه... ويَفسُدُ أن تَكُونَ يَدَ القُوَّةِ والنِّعمَةِ والتَّفضُّل؛ لأنَّ جَمْعَ يَدٍ: أَيدٍ، **وجَمع تلك: أَيَادٍ**) اهـ. [طبقات الحنابلة (٢/ ٢٩٤)].

وأثبَتَ الكلامَ بصوتٍ وحَرف، كَما في قَولِه: (وكان يَقول: إنَّ القرآنَ كَيْفَ تَصَرَّفَ غيرُ مَخلُوق، وأنَّ اللهَ تعالى تَكلَّم بالصَّوتِ والحَرْف) اهـ. [طبقات الحنابلة

(٢/ ٢٩٦)].

ورَدَّ على قَولِ الأشعرية فِي الكلامِ النَّفْسِي، كَمَا في قَولِه: (وكان – يعني الإمام أحمد – يُبطِلُ الحِكَايَة –أي القولَ بِأنَّ القرآنَ حِكَايةٌ عَن كلامِ الله وليس هو نفس كلام الله – ويُضَلِّل القائلَ بذلك. وعلى مَذْهَبِه: أنَّ مَن قَال: إنَّ القرآنَ عِبَارَةٌ عَن كلامِ اللهِ ﷻ فقد جَهِلَ وغَلط، ولم يُنقل عَن أحدٍ مِنَ أئمةِ المُسلِمِين مِنَ المُتَقَدِّمِين مِن أصحابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ والتابِعِين عليهم السلام القولُ بالحِكَايَةِ والعِبَارَة، فدَلَّ على أنَّ ذلك مِنَ البِدَعِ المُحدَثَّة) اهـ. [طبقات الحنابلة (٢/ ٢٩٦)].

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية ﷬ في [مجموع الفتاوى (٤/ ١٦٧)]: (وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَأَصْحَابُهُ مُنْتَسِبِينَ إلَى السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: كَانَ مُنْتَحِلًا لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ ذَاكِرًا أَنَّهُ مُقْتَدٍ بِهِ مُتَّبِعٌ سَبِيلَهُ. وَكَانَ بَيْنَ أَعْيَانِ أَصْحَابِهِ مِنْ الْمُوَافَقَةِ وَالْمُؤَالَفَةِ لِكَثِيرِ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ حَتَّى إنَّ أَبَا بَكْرٍ عَبْدَ الْعَزِيزِ يَذْكُرُ مِنْ حُجَجِ أَبِي الْحَسَنِ فِي كَلَامِهِ مِثْلَ مَا يُذْكَرُ مِنْ حُجَجِ أَصْحَابِهِ لِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ مُتَكَلِّمَةِ أَصْحَابِهِ. **وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ الْمَائِلِينَ إلَيْهِمْ التَّمِيمِيُّونَ: أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ وَابْنُهُ وَابْنُ ابْنِهِ وَنَحْوُهُمْ؛ وَكَانَ بَيْنَ أَبِي الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ وَبَيْنَ الْقَاضِي أَبِي بَكْرِ بْنِ الْبَاقِلَانِي مِنْ الْمَوَدَّةِ وَالصُّحْبَةِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ**. وَلِهَذَا

اعْتَمَدَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ البيهقي فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ – لَمَّا ذَكَرَ اعْتِقَادَهُ – اعْتَمَدَ عَلَى مَا نَقَلَهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِالْوَاحِدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ. وَلَهُ فِي هَذَا الْبَابِ مُصَنَّفٌ ذَكَرَ فِيهِ مِنْ اعْتِقَادِ أَحْمَدَ مَا فَهِمَهُ؛ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَلْفَاظَهُ وَإِنَّمَا ذَكَرَ جُمَلَ الِاعْتِقَادِ بِلَفْظِ نَفْسِهِ وَجَعَلَ يَقُولُ: "وَكَانَ أَبُو عَبْدِ اللهِ"، وهو بمنزلَةِ مَن يُصَنِّفُ كِتَابًا فِي الفِقْهِ عَلَى رَأي بعضِ الأئمةِ ويَذكُرُ مَذْهَبَه بِحَسَبِ مَا فَهِمَه ورَآه، وإنْ كَانَ غَيْرُه بِمَذْهَبِ ذلكَ الإمامِ أعلَمُ مِنه بِألفَاظِهِ وأفْهَمُ لِمَقَاصِدِهِ) اهـ.

٢– القاضي محمدُ بنُ الحُسَين أبو يَعلَى الحَنبلي (ت:٤٥٨هـ): وكان مُضْطَرِبًا فِي عَقِيدَتِه، فَقَدْ جَمَعَ بين التأويل في بعضِ المَوَاضِعِ وبَينَ التفويض في مَوَاضِعَ أخرى، وقد يُورِدُ النَّصَّ القُرآني والنبوي فِي إثبَاتِ الصفَاتِ، ويَقول بِإمْرَارِهِ عَلَى ظَاهِرِه، ثم يَخُوضُ فيه عَلَى طَرِيقَةِ الجَهميَّة مُفَوِّضًا المَعنَى تَخْرِيجًا على أُصُولِ الجهميَّة القَائِمَة عَلَى عَدَمِ جَوَازِ اتِّصَافِ اللهِ بالأفعَالِ الاختياريَّة لأنَّ هذا عندهم يَلزَم منه حُلُولُ الحَوَادِثِ فِي ذَاتِ الله.

لذلك صَرَّح أبو يعلى بإنكارِ صفةِ الكَلَام المُتَجدد للهِ بِحَرفٍ وصَوت، فقال: (واعلم أَنَّا وإنِ أَثبَتْنَا الحُرُوفَ والأَصْوَات فَلَا نقول: إنَّ اللهَ يَتكَلَّم كَلَامًا بعدَ

كَلَام؛ لأنَّ ذلك يُوجِبُ حَدَثَ الكَلَامِ الثاني، ولا نقول إنَّ الله تكلم في الأَزَلِ مَرَّةً ويتكلَّم إذَا شَاءَ، ولَا نَقُول: إنه تكلَّم في الأَزَل مرةً ثُمَّ يتكلَّم بعدَ ذلك) اهـ. [إبطال التأويلات (ص: ٥٤٦)].

فَخَالَفَ أبو يَعلَى صراحةً الإمامَ الذي يَزعُمُ أنَّه مُنتسبٌ لِمَذْهَبِه، فقد قال الإمامُ أحمَد: (نقولُ: إنَّ اللهَ لم يَزَلْ مُتكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، ولا نقولُ: إنَّه كان، ولا يتكَلَّمُ حَتَّى خَلَق الكَلَامَ) اهـ. [الرد على الزنادقة والجهمية (ص: ١٣٩)].

حتى إنَّه حَرَّفَ كلامَ أحمد، فقال: (وقَالَ – يعني أحمد – فِي رواية عبدِالله فيما خَرَّجه على الجهمية: "لَمْ يَزَل مُتكلمًا إذَا شَاء". ومعنى قولِ أحمد: إذا شاء أنْ يُسْمِعَنَا ويُفهمنا ذلك!) [إبطال التأويلات (ص:٤٢٧)].

وأنكَرَ جُملَةً مِن الصفاتِ الفعليةِ والاختِيَارِيَّة للهِ ﷻ؛ فأنكَرَ الغَضَبَ، والرَّحمةَ، والخَلْقَ، والاستِوَاء، والإحيَاء، والإمَاتَة، والرِّضَا، والمَجِيء، والنُّزُول إذَا شَاء اللهُ ﷻ، وجَعَلَهَا مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّة مَعَ تَفوِيضِ مَعَانِيهَا وتَأوِيلِ بعضِهَا.

فقال: (لم يَزَلْ غَضْبانًا مُريدًا تَعْذِيب مَنْ عَلمَ أنَّه يعذبه، بعُقُوبَتِهِ فِي النَّارِ مِن الكَافِرِين، ولَمْ يَزَلْ رَاحِمًا مُرِيدًا تَنعِيم مَنْ عَلِمَ أنَّه يُنعمه، بِكَرَامَاته في الجَنَّة مِن المُؤمنين) اهـ. [إبطال التأويلات (ص:٥٦٢)].

وقال: (قِيَاسُ قَولِ أَصحَابِنَا أَنَّه – أي الاستواء – مِن صِفَّاتِ الذَّات، وأَنَّه مَوصُوف بِهَا في القِدَم، وإنْ لَمْ يَكُن هَنَاك عَرْشًا موجودًا!) اهـ. [إبطال التأويلات (ص:٥٩٦)].

وهذا مِنَ أَبطَلِ البَاطِلِ كَمَا تَقَدَّم؛ فإنَّ الشَيءَ الذي لَا يُوصَفُ بأنَّه فَاعِلٌ بِمَشِيئَتِه مَتَى شَاءَ فإنَّه كالجَمَادِ أو المَيِّت تَعَالَى اللهُ عَن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

وقد أنكَرَ عُلُوَّ اللهِ عَلَى عَرشِهِ بجِهَة، وفَوَّضَ مَعنَى الاستواء، وأنكَرَ كذلك رُؤيةَ المُؤمِنِين لله في الجَنَّة بجِهَة، جَرْيًا عَلَى قَوَاعِدِ الأشعَرِيَّة الكُلَّابِية، **فقال:** (وذلك أنَّا لَا نَقُول هو فِي السَّماءِ عَلَى وَجْهِ الإحاطَة، بل نُطلِقُ ذلك كَمَا أطلَقنَا جَوَازَ رُؤيتَه، لَا على وَجْه الإحاطَة وإنْ لَم يَكُن ذلك مَعقُولًا فِي الشَّاهِد، وكَمَا قَالُوا في قَولِه: ﴿ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ معناه: عَالٍ عليه، ولَم يُوجِب ذلك كَونِه في جهةٍ، وإنْ كُنَّا نعلم أنَّ العُلْو غَير السُّفْل) اهـ. [إبطال التأويلات (ص:٢٧٧)].

قلتُ: ما أبشعَ هذا التناقض! ينفي جِهَةَ العُلُو، ثم يقول إنه يَعلَم أن العُلُوَّ غيرُ السُّفْل!

ومِن عِبَارَاتِه الصرِيحَة فِي تَفوِيضِ مَعَانِي الصِّفَات: (وهكذا قوله: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] مَعنَاه مَجِيء ذَاتِه؛ لأنَّ حَمْلَه عَلَى مَجِيء الأمْرِ والمُلْكِ يُسقِطُ

فائِدَةَ التَّخصِيص بذلك اليَوم، لأنَّ أمرَه سَابِق، ولأنَّ هذا يُوجِبُ تَأوِيلَ "**تَرَونَ رَبَّكَم**"، ولأنَّه لَيس فِي حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِه مَا يُحِيلُ صِفَاتِه **لأنَّا لَا نُثْبِتُ مَجيءَ انتِقَال، بَل نُثبِتُ مجيئًا غَيْرَ معقُول، كَمَا أثبَتْنَا ذاتًا ونفسًا ووجهًا ويدًا**) اهـ. [إبطال التأويلات (ص: ١٥٨)].

وقال: (وليس يَمتَنِعُ أن نُثبِتَ له نُزُولَ ذَات، لَا عَلَى وَجْهِ الانتِقَال **لَا يُعقَلُ مَعنَاه**، وإنْ لم يُعقَل هذا في الشاهِد، كَمَا أثبَتنَا ذاتًا ويَدَين ووَجْهًا وعَينًا **لَا يُعقَل مَعنَاه**) اهـ. [إبطال التأويلات (ص: ٣١٠)].

قلت: فَوَّضَ مَعنَى المَجِيء والنُّزُول، كَمَا فَوَّضَ مَعنَى الوَجْه، واليَد، والعَين.

ومَا قَرَّرَه أبو يَعلَى فِي كِتَاب "إبطَال التَّأوِيلَات" هو آخِرُ أَقوالِه، ولَه أقوالٌ سَابِقَةٌ فِي كِتَاب "المعتمد في أُصُول الدين" لَم تَخرُج عَن مذهَبِ التفوِيضِ والتَّأويل الذي قرره في "إبطال التأويلات"، خِلافًا لبَعضِ مَن زَعَمَ أنَّ مذهبَه في "إبطَالِ التأوِيلَات" هو مذهبُ السَّلَف فِي الإثبَات، والحقيقةُ أنَّ قائلَ هذا الكَلَام: لَا يَعرِفُ مَذْهَبَ المُفوضة، ولَا يَعرِفُ مذهَبَ المُؤولة، ولا يَعرِفُ حتَّى مذهبَ السَّلَفِ في إثبَاتِ الصفات! وقد تقدَّمَت أقوالُه الصرِيحَةُ في تفوِيضِ مَعَانِي الصِّفَات، وإنكارِ الصفات الاختيارية، فإنْ لَمْ يَكُن هذا تَفويضًا، فَلَا أدرِي مَا هو

التَّفوِيض؟!

قال ابنُ تَيمِية رحمه الله: (ومَنْ أثبَتَ العُلُوَّ بالعَقْلِ وجَعَلَه مِنَ الصفاتِ العَقْلِيَّة كأبي مُحمَّدِ بنِ كُلَّاب وأبي الحَسَن بنِ الزَّاغُونِي ومن وَافَقَه، **وكالقاضِي أَبِي يَعلَى فِي آخِرِ قَولَيه**، وأبي محمد [1]: أثبَتُوا العُلُوَّ، **وجَعَلوا الاستواءَ مِنَ الصفاتِ الخَبَرِيَّةِ التي يَقُولُون: لا يَعْلَم مَعْنَاهَا إِلَّا الله!)** اهـ. [مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٦٠)].

وقد تأثَّر أبو يَعلَى بعقيدَةِ البَاقِلَّاني الأشعَري (ت:٤٠٣هـ) الكَلَامِيَّةِ التي أَخَذَهَا مِن تِلمِيذِ البَاقِلَّانِي: أبي مُحمَّد الأصبَهَانِي المَعرُوف بابنِ اللَّبَّان (ت:٤٤٦هـ)، فَحَاوَلَ أبو يَعلَى التَّلفِيقَ بينَ مَذْهَبِ السَّلَفِ وبَينَ مَذْهَبِ الأَشَاعِرَة.

وقد بَيَّنَ ابنُ تيمية رحمه الله مُوَافَقَةَ أَبِي يَعلَى للأشعرِيَّةِ فِي قَولِهِم أنَّ اللهَ لَا تَقُومُ بِذَاتِهِ أفعالٌ اختيارِيَّة، فَقَال في [مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠١)]: **(وَطَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَد وَغَيْرُهُمْ - كَالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى وَغَيْرِهِ مِمَّنْ يُوَافِقُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ - عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الْمَفْعُولُ؛ وَأَنَّهُ لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ فِعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ**. يَقُولُونَ: مَعْنَى النُّزُولِ وَالِاسْتِوَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ: أَفْعَالٌ يَفْعَلُهَا الرَّبُّ فِي الْمَخْلُوقَاتِ. وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ، قَالُوا: "الِاسْتِوَاءُ فِعْلٌ فَعَلَهُ فِي

(١) لم يَتبَيَّن لي مَنْ "أبو مُحمَّد". وقَد قِيلَ أنَّه الموَفَّقُ ابنُ قُدَامَةَ المَقدِسِي، لكنَّه بَعِيد، واللهُ أعلَم.

الْعَرْشِ كَانَ بِهِ مُسْتَوِيًا"، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الزَّاغُونِي. **وَهَؤُلَاءِ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ وَافَقُوا السَّلَفَ؛ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ**) اهـ.

٣- أَبو الخَطَّابِ مَحفُوظُ بنُ أَحمَدَ بنِ حَسَنٍ الكَلْوَذَاني الحَنبلي (ت:٥١٠هـ):

وهو تِلميذُ أَبِي يَعلَى، وقَد كان على مَذْهَبِ المُفَوِّضَةِ في تَعطِيلِ مَعَانِي الصِّفَاتِ الظَّاهِرَة، وعلى مَذْهَبِ الكُلَّابِيَّةِ والأَشعَرِيَّةِ في إنكارِ الصِّفَاتِ الاختِيَارِيَّة، فَضْلًا عن قَولِه بِبَعضِ أقوالِ الأشعَرِيَّة في أنَّ أوَّلَ واجِبٍ على المُكَلَّف النَّظَر. وله قَصِيدةٌ دَالِيَةٌ في العَقيدَةِ قَرَّرَ فيها تلكَ الأَقوَال:

قال الكَلْوَذَانِي في داليته: (قَالُوا فَمَا مَعنَى استوَاه أَبِنْ لَنَا ... فَأَجَبْتُهُم هَذَا سُؤالُ المُعْتَدِي) اهـ.

قلتُ: هذا مَذْهَبُ أهلِ التَّفوِيضِ والتَّجهِيل، وقَد تَقدَّمَ أنَّ السَّلَفَ فَسَّرُوا مَعَنَى "استَوَى" بعدة مَعَانِي مُؤتَلِفَة، منها: عَلَا، وارتَفَع، واستَقَرَّ، وصَعِدَ، وجَلَسَ، وقَعَد.

وقال الكَلْوَذَاني في داليته: (قَالُوا فَهَلْ تِلْكَ الصِّفَاتُ قَدِيمَةٌ ... كَالذَّاتِ قُلْتُ كَذَاكَ لَم تَتَجَدَّدِ) اهـ.

قلتُ: هذا مَذهَبُ الكُلَّابِيَّة والأشعَرِيَّة الذين يُعطِّلُون الصِّفَات الاختِيَارِيَّة.

وقال الكَلْوَذَانِي في داليته: (قَالُوا فَهَلْ هُوَ فِي الأَمَاكِنِ كُلِّهَا ... قُلْتُ: الأَمَاكِنُ لَا تُحِيطُ بِسَيِّدِي) اهـ.

قلتُ: ظَاهِرُ كَلَامِهِ إنكَارُ الجِهَة، وحقيقةُ هذا القَولِ هو إنكَارٌ لِعُلُوِّ اللهِ على خَلْقِهِ بِذَاتِهِ والعِيَاذُ بالله.

وقال الكَلْوَذَانِي في داليته: (قَالُوا فَأَنْتَ تَرَاهُ جِسْمًا قُلْ لَنَا ... قُلْتُ: المُجَسِّمُ هَذَا عِنْدَنَا كَالمُلْحِدِ) اهـ.

قلت: إطلاقُ لَفْظِ الجِسْمِ بهذه الطريقة من أساليبِ الجَهمِيَّةِ مِن المُعتَزِلَة والأشعَرِيَّة في تَعطِيلِ الصِّفَات.

وقال الكَلْوَذَانِي في داليته: (قَالُوا بِمَا عَرَفَ المُكَلَّفُ رَبَّه ... فَأَجَبْتُ بالنَّظَرِ الصَّحِيحِ المُرْشِدِ) اهـ.

قلت: هذا مَذهَبُ الأشعَرِيَّةِ القَائِلِين بأنَّ أوَّلَ واجِبٍ على المُكَلَّفِينَ النَّظَرُ في الأدلةِ العَقلِيَّة، وسَيَأتي مزيدُ بَيَانٍ عَن ذلك.

٤- **أبو الوَفَاء عَلِي بنُ عَقِيل الحَنبَلِي** (ت:٥١٣ هـ): كان مُعتَزِلِيًّا، ورَدَّ عليه ابنُ قُدَامَةَ المَقدِسِي الحَنبلي رحمه الله في كتابِهِ "الرَّدُّ على ابنِ عَقِيل"، ثم تَرَكَ ابنُ عَقِيل

المُعتَزِلَة بعدَ أَنْ استُتِيبَ مِنْ قِبَلِ الشريفِ أَبِي جَعفَر الحَنبلي وغيرِه مِن الحَنَابِلَة، لكنَّ آثارَ الجهمية بَقِيَت فِيه، فَكَان يُعطِّلُ الصِّفَاتِ عَن طَرِيقِ التَّأوِيلِ تَارَةً، وعَن طَرِيقِ التَّفوِيضِ تارةً أُخرَى تَأثُّرًا بشيخِهِ أَبِي يَعلَى.

قال الحافظ ابنُ رَجَب الحَنبلي رَحِمَهُ اللهُ (ت:٧٩٥هـ): (وذلك أنَّ أصحَابَنَا الحنابلة كانوا يَنقِمُون عَلى ابنِ عَقِيل تَرَدُّدَه إلى ابنِ الوَلِيدِ وابنِ التَّبَّان شَيْخَي المُعتَزِلَة، وكان يَقرَأُ عليهِمَا فِي السِّرِّ عِلْمَ الكَلَام، ويَظهَرُ مِنه في بعضِ الأَحيَانِ نَوعُ انحرافٍ عَنِ السُّنَّةِ وتأوّلٌ لبعضِ الصِّفَاتِ، ولَمْ يَزَلْ فيه بَعضُ ذلك إلى أنْ مَاتَ) اهـ. [ذيل طبقات الحنابلة (٣٢٢/ ١)].

٥- أبو الحَسَن عَلِيُّ بنُ عُبَيدِ اللهِ المعروف بابنِ الزَّاغُونِي الحَنبلي (ت:٥٢٧هـ): وقَدْ سَلَكَ مَسْلَكَ المُفَوِّضَةِ في تَعطِيلِ الصِّفَاتِ، وكَان قَدْ تَأثَّرَ تَأثُّرًا كبيرًا بأُصُولِ المُعْتَزِلَةِ الكَلَامِيَّة، فَوَافَقَهم في كثيرٍ من أُصُولِهم، وقد تتبعَ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ أقوالَ ابنِ الزَّاغُونِي وأبطَلَهَا ورَدَّ عَلَيها.

قال ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ في [درء التعارض (٩/ ٤٥)]: (وابنُ الزَّاغُونِي مِمَّنْ يَقُول بِوُجُوبِ النَّظَرِ، وأنَّ المَعْرِفَةَ لا تَحصُلُ إلا بِهِ) اهـ.

وسيأتِي الرَّدُّ عَلَى هذا الأصلِ البَاطِلِ فِي البابِ الثاني إن شاء الله.

وكان ابنُ الزَّاغُونِي يَنفِي الحِكْمَةَ عَن أفعالِ اللهِ عَلى طَرِيقَةِ الجَهْمِيَّة المُجْبِرَة.

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [مجموع الفتاوى (٨/ ٣٧)]: (قَوْلُ مَنْ نَفَى الْحِكْمَةَ: وَقَالُوا هَذَا يُفْضِي إلَى الْحَاجَةِ؛ فَقَالُوا يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ لَا لِحِكْمَةٍ فَأَثْبَتُوا لَهُ الْقُدْرَةَ وَالْمَشِيئَةَ وَأَنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ. وَهَذَا تَعْظِيمٌ وَنَفَوْا الْحِكْمَةَ لِظَنِّهِمْ أَنَّهَا تَسْتَلْزِمُ الْحَاجَةَ. وَهَذَا قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ: كَالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى، وَابْنِ الزَّاغُونِي، والجُوَيْنِي، والبَاجِي، وَنَحْوِهِمْ. وَهَذَا الْقَوْلُ فِي الْأَصْلِ قَوْلُ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ الْمُجْبِرَةِ) اهـ.

وسيأتي الرَّدُّ عَلَى هَذَا القَولِ الفَاسِدِ فِي البَابِ الثاني إن شاء الله.

قال الذهبي رحمه الله (ت:٧٤٨هـ) في [ميزان الاعتدال (٥٨٨٥)] في بَيَانِ حَالِ ابنِ الزَّاغُونِي: (له تصانيفُ فِيهَا أشياءُ مِن بُحُوثِ المُعتَزِلة، بَدَّعُوه بِهَا لِكَونِهِ نَصَرَهَا، ومَا هذا مِن خَصَائِصِه، بل قَلَّ مَن أَمعَنَ النظرَ في عِلْمِ الكَلَامِ إلَّا وأَدَّاهُ اجتهادُه إلى القول بِمَا يُخَالِفُ مَحْضَ السُّنَّة، ولهذا ذَمَّ علماءُ السلفِ النَّظَرَ فِي عِلْمِ الأوائِل، فإنَّ عِلْمَ الكَلَامِ مُوَلَّدٌ مِن علمِ الحُكَمَاءِ الدَّهرِيَّة، فمَن رَامَ الجَمْعَ بين عِلْمِ الأنبياءِ -عليهم السلام- وبين علمِ الفَلَاسِفَةِ بِذَكَائِهِ، لا بُدَّ وأنْ يُخَالِفَ هؤلاءِ وهؤلاء، ومَنْ كَفَّ ومَشَى خَلْفَ مَا جَاءَت بِهِ الرُّسُلُ مِن إطلاقِ ما أطلَقُوا ولَم يَتَحَذْلَق ولا

عَمَّقَ فإنَّهم -صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيهِم- أَطلَقُوا ومَا عَمَّقُوا: فقد سَلَكَ طَرِيقَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وسَلِمَ لَه دِينُهُ ويَقِينُهُ. نسأَلُ اللهَ السلامةَ فِي الدِّين) اهـ.

٦- أَبو الفَرَج عبدُالرَّحمن بنُ أَبي الحَسَن المعروف بابنِ الجَوْزِي الحَنبلي (ت: ٥٩٦هـ): وهو تلميذُ ابنِ عَقِيل، وقَدْ سَلَكَ مَسْلَك الأشعرية في التَّعطيلِ عَن طَرِيقِ تَأْوِيلِ الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّة، وتَفْوِيضِهَا فِي بعضِ المَوَاضِع، وأَلَّفَ كِتَاب "دَفْع شبه التشبيه بأَكُفِّ التَّنزِيه" يَرُدُّ فِيهِ عَلَى أهلِ السُّنَّة المُثبِتِينَ للصِّفَات، ويُسَفِّه مَذْهَبَ السَّلَف!

ومِنَ المَواضِعِ التي صَرَّحَ فيها بتفويضِ مَعَانِي الصِّفَات، قولُه في [تلبيس إبليس (ص:٨٧)]: (وإنَّما الصَّوابُ قراءةُ الآياتِ والأحاديث مِن غَيرِ تَفسِيرٍ ولا كَلَامٍ فيها، وما يُؤَمِّنُ هؤلاءِ أن يَكُونَ المُرَادُ بالوَجْهِ: الذات، لا أَنَّه صفةٌ زائدةٌ، وعلى هَذَا فَسَّرَ الآية المحققون، فقالوا: "ويبقى ربك" وقالوا فِي قوله: ﴿ **يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ** ﴾ [الكهف:٢٨]: "يريدونه". ومَا يُؤَمِّنُهُم أن يكونَ أَرَادَ بقَولِهِ: «**قُلُوب العِبَادِ بينَ إصبعين**» [١] أن الأصبَع لمَّا كانت هي المُقبِلَةَ للشيءِ وأنَّ مَا بينَ الإصبعين يَتَصَرَّفَ فيه صَاحِبُهَا كيفَ شَاءَ ذَكَرَ ذلك لَا أنَّ ثَمَّ صفة زائدة. والذي

---

(١) تقدم تخريجه.

أَرَاهُ السُّكُوتَ عَلَى هَذَا التفسيرِ أيضًا، إلَّا أنَّه يَجُوزُ أن يَكُونَ مُرَادًا ولَا يَجُوزُ أن يَكُونَ ثَمَّ ذات تَقْبَلُ التَّجَزُّىء والانقِسَام) اهـ.

وقد شَنَّعَ عليه علماءُ الحَنَابِلَةِ فِي وَقْتِه، ومِمَّن رَدَّ عليه الإمامُ إسحاقُ بنُ أحمد العَلْثِي رحمه الله (ت:٦٣٤هـ)، فقد أَرسَلَ إلى ابنِ الجَوزِيِّ رسالةً طَويلَةً، قَالَ فِيهَا: (مِنْ عُبَيْدِ اللهِ إِسْحَقَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ غَانِمٍ العَلْثِيِّ، إِلَى عَبْدِالرَّحمَنِ بنِ الجَوْزِيِّ - حَمَانَا اللهُ وَإِيَّاهُ مِنَ الاِسْتِكْبَارِ عَنْ قَبُولِ النَّصَائِحِ، وَوَفَّقَنا وَإِيَّاهُ لاِتِّبَاعِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، ... وَأَنْتَ يَا عَبْدَالرَّحمَنِ فَمَا يَزَالُ يَبْلُغُ عَنْكَ، وَيُسْمَعُ مِنْكَ، وَيُشَاهَدُ فِي كُتُبِكَ المَسْمُوْعَةِ عَلَيْكَ، تَذْكُرُ كَثِيْرًا مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكَ مِنَ العُلَمَاءِ بِالخَطَإِ، اعْتِقَادًا مِنْكَ أَنَّكَ تَصْدَعُ بِالحَقِّ مِنْ غَيْرِ مُحَابَاةٍ، وَلَا بُدَّ مِنَ الجَرَيَانِ فِي مَيْدَانِ النُّصْحِ، إِمَّا لِتَنْتَفِعَ إِنْ هَدَاكَ اللهُ، وَإِمَّا لِتَرْكِيْبِ حُجَّةِ اللهِ عَلَيْكَ، وَيَحْذَرُ النَّاسُ قَوْلَكَ الفَاسِدَ، وَلَا يَغُرُّكَ كَثْرَةُ اطِّلَاعِكَ عَلَى العُلُومِ **"فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ"** وَ**"رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَا فِقْهَ لَهُ"**، وَ"رُبَّ بَحْرٍ كَدِرٍ وَنَهْرٍ صَافٍ"، فَلَسْتَ بِأَعْلَمَ مِنَ الرَّسُولِ... إِلَى أَنْ قَالَ: وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ كَثُرَ النَّكِيْرُ عَلَيْكَ مِنَ العُلَمَاءِ وَالفُضَلَاءِ، وَالأَخْيَارِ فِي الآفَاقِ بِمَقَالَتِكَ الفَاسِدَةِ فِي الصِّفَاتِ، وَقَدْ أَبَانُوا وَهَاءَ مَقَالَتِكَ، وَحَكَوْا عَنْكَ أَنَّكَ أَبَيْتَ النَّصِيْحَةَ، فَعِنْدَكَ مِنَ الأَقْوَالِ الَّتِي لَا تَلِيْقُ بِالسُّنَّةِ مَا يَضِيْقُ الوَقْتُ عَنْ ذِكْرِهَا... إلى أن قال: ثُمَّ تَعَرَّضْتَ لِصِفَاتِ الخَالِقِ تَعَالَى، كَأَنَّهَا

صَدَرَتْ لَا مِنْ صَدْرٍ سَكَنَ فِيْهِ احْتِشَامُ العَلِيِّ العَظِيْمِ، وَلَا أَمْلَاهَا قَلْبٌ مَلِيءٌ بِالهَيْبَةِ وَالتَّعْظِيْمِ، بَلْ مِنْ وَاقِعَاتِ النُّفُوْسِ البَهْرَجِيَّةِ الزُّيُوْفِ، وَزعَمَتْ أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالأَخْيَارِ تَلَقَّوْهَا وَمَا فَهِمُوا، وَحَاشَاهُمْ مِنْ ذلِكَ، بَلْ كَفُّوا عَنِ الثَّرْثَرَةِ وَالتَّشَدُّقِ، لَا عَجْزًا - بِحَمْدِ اللهِ - عَنِ الجِدَالِ وَالخِصَامِ، وَلَا جَهْلًا بِطُرُقِ الكَلَامِ...) إلى آخر الرسالة [ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٤٧-٤٤٨)].

وقال الحافظُ ابنُ رَجَب الحنبلي رحمه الله (ت:٧٩٥هـ): (وهو الذي مِن أَجلِهِ نَقِم جماعةٌ مِن مَشَايخِ أَصحَابِنَا وأئمَّتِهِم مِنَ المَقَادِسَةِ والعَلْثِيين، مِنْ مَيلِهِ إلى التَّأوِيلِ فِي بعضِ كَلَامِه، واشتَدَّ نكيرُهُم عَلَيه فِي ذلك، ولَا رَيْبَ أنَّ كَلَامَه فِي ذلك مُضْطَرِبٌ مُختَلِف، وهو إنْ كَانَ مُطَّلِعًا على الأَحَادِيث والآثَار فِي هذا الباب، فلم يكن خَبِيرًا بِحَلِّ شُبهَةِ المُتكلمين وبيانِ فَسَادِهَا، وكان مُعَظِّمًا لأَبِي الوَفَاءِ ابنِ عَقِيل، يُتَابِعُهُ فِي أكثرَ مَا يَجِدُ فِي كَلَامِه، وإنْ كان قَدْ رَدَّ عليه في بعضِ المَسَائِل، وكان ابنُ عَقِيل بَارِعًا في الكَلَام، ولم يَكُن تَامَّ الخِبْرَةِ بالحديثِ والآثار، فلهذا يَضْطَرِبُ فِي هذا البَاب، وتَتَلَوَّن فيهِ آرَاؤُه، وأبو الفَرَج تَابِعٌ له في هَذا التَّلَوُّن) اهـ. [ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٨٧)].

٧- **نجمُ الدِّين أحمدُ ابنُ حَمْدَان الحَنبلي** (ت: ٦٩٥هـ): وله كتابٌ قَرَّرَ فِيه

عقيدتَه، وهو "**نِهَاية المُبتَدِئين فِي أُصُولِ الدِّين**"، وقد حَشَاه بالتَّقرِيرَات الكَلَامِية، والعقائِدِ الباطلة، وهو مَرجعٌ ومعتمدٌ لِكُلِّ جَهمِيٍّ مُفَوِّض أَتَى مِن بَعدِه. وقد اختَصَرَ هذا الكتابَ **ابنُ بَلْبَان الحَنْبَلِي** (ت:١٠٨٣هـ) وسَمَّاه "قَلَائِد العِقْيَان فِي اختصارِ عَقِيدَةِ ابنِ حَمْدَان".

ولِقِلَّةِ مَن بَيَّنَ فَسَادَ كِتَاب "نهاية المُبتَدِئِين"، سأَقِفُ فِي البَابِ الثاني عَلَى المَوَاضِعِ التي خَالَفَ فِيهَا ابنُ حَمْدَان معتقدَ السلف في بابِ الأسماءِ والصِّفَاتِ خَاصَّة، وفِي الأبوابِ الأُخرى، وأُبَيِّن -إن شاء الله- بُطلَانَهَا، والحَقَّ الذي عليه أهلُ السنةِ والجَمَاعة، لِكَي يكونَ السَّلَفِيُّ عَلَى حَذَرٍ مِن الوُقُوع في شِرَاكِ هذا المَذهَبِ الجَهميِّ المُردِي.

ثُمَّ نَبَتَت طَبَقةُ مُتَأخِّرِي المُفَوضة مِنَ الحَنَابِلَة، وهؤلاء يَتَمَيَّزُون عَن أسلَافِهِم بِتمييعِهِم للخِلَافِ مَعَ الاشعرية، حتَّى صَرَّحَ بعضُهم بأنَّ أهلَ السُّنَّةِ ثلاثةُ فِرَق: الأشعريَّة، والمَاتُرِيدِية، وأهلُ الحديث! فزادوا الطِّينَ بِلَّة، وفَاقُوا إسلَافَهم فِي الضَّلَال. ومِمَّن صَرَّح باعتناقِ مذهبِ التَّفوِيض مِنَ متأخري فُقَهَاءِ الحَنَابِلَة:

٨- عبدُالبَاقِي بنُ عبدِالبَاقِي بنِ عبدِالقَادِرِ البَعْلِي المَوَاهِبِي الحَنْبَلي (ت:

١٠٧١هـ): كَمَا فِي كتابه: **"العَيْن والأَثَر في عَقَائِدِ أهلِ الأَثَر"** وقد صَرَّحَ فيه بعقيدَةِ المُفَوِّضَةِ وتأصِيلَاتٍ بِدعِيَّةٍ مُخَالِفَةٍ لعقيدةِ أهلِ السنةِ والجَمَاعة، واعتَمَدَ في هذا الكتابِ على تَقرِيرَات ابنِ حْمْدَان، وحَشَا كتابَه بالتقرِيرَات الفَلسَفِيَّة الكَلَامِيَّة البَاطِلَة، ومَعَ كل ذلك يُقَرِّر فِي بعضِ المواضِعِ تقريراتِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية ﷺ فاضْطَرَبَ اضطرابًا عظيمًا. وهذا الكتابُ مِنَ الكُتُبِ المُعتَمَدة عندَ المفوضة المُعَاصِرة؛ لأنَّ المَوَاهِبي نَاضَلَ فيه عَن الأشعريةِ وأدخَلَهم فِي دائِرَة أهلِ السنة، وهذا يَكفِي فِي مَعرِفَةِ حَالِ الرجلِ وحَالِ كتابِه، ولذلك سأفرِدُ ردًّا عليه في البابِ الثاني إن شاء الله.

٩- مُحمَّد بن أحمَد السَّفَّارِيني الحنبلي (ت:١١٨٨هـ)، كَمَا فِي: **"الدُّرَّة المَضِيَّةِ في عَقْدِ أهلِ الفِرْقَةِ المَرْضَيَّة"** وشَرِحِهَا المُسمَّى: **"لَوَامِع الأَنوَار البَهِيَّة وسَوَاطِع الأَسرَار الأَثَرِيَّة لِشَرْحِ الدُّرَّةِ المَضيَّة في عَقْدِ الفِرْقَةِ المَرْضَيَّة"**. وإن كان السَّفَّارِينِي قد نَقَلَ كثيرًا عن ابنِ تيمية ﷺ، وقَرَّر مَا قَرَّره ابنُ تيمية في كَثيرٍ مِنَ المَوَاضِع، بل رَدَّ على المُفوِّضَة فِي مَوضِع، لكنَّه اضْطَرَبَ ووَقَعَ منه خَلَلٌ عظيمٌ لأجلِ أنَّه اعتَمَدَ فِي مَنظُومَتِهِ على كِتَابِ ابنِ حَمْدَان ومُختَصَرِه لابنِ بَلْبَان، وكِلَاهُمَا مِنَ المُفَوِّضَةِ كَمَا تقدَّم، والسَّفَّارِينِي أيضًا مِن الذين نَاضَلُوا عَن الأشعَرِيَّة والمَاتُرِيدِيَّة وأَدخَلَهُم في دَائِرَةِ أهلِ السنة، فقال في [لوامع الأنوار (ص:

٧٣)]: (أهلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ ثلاثةُ فَرِق: الأَثَرِيَّة، وإمَامُهُم أحمدُ بنُ حَنبل، والأَشعَرِيَّةُ وإمَامُهم أبو الحَسَن الأَشعَرِي، والمَاتُرِيدِيَّة وإمَامُهُم أبو مَنصُور المَاتُرِيدِي!!) اهـ.

قلتُ: سُبحَانَكَ رَبِّي هذا بُهتَانٌ عَظِيم! وقد قال اللهُ تعالى: ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [القلم:٣٥-٣٦].

وقد رَدَّ عليه العلامةُ سُلَيمَان بنُ سَحْمَان الحَنبَلِي (ت: ١٣٤٩هـ) في [تنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة (ص:٤٠٩)]: (والسَّفَّارِينِي مِنَ الحَنابِلَة الذين ابتُلُوا بالأَخْذِ عَن الأَشَاعِرَةِ وغَيرِهِم مِن أَهْلِ الكَلَام، شَأنُه شَأنُ كثيرٍ مِن المُتَأَخِّرين الذين لَم يَأخُذُوا السنةَ مِنَ المَعِينِ الصَّافِي مِنَ السَّلَفِ الصَّالِح ومَن تَبِعَهُم) اهـ.

وقال العَلّامة مُفتِي الدِّيَار النَّجدِيَّة عبدُاللهِ أبَا بُطَين الحَنبَلِي رحمه الله (ت: ١٢٨٢هـ) في [الرسائل والمسائل النجدية (٢/ ١٧٦ – ١٧٨)]: (فاعلَمْ أنَّ أكثَرَ أهلِ الأَمْصَارِ اليومَ أَشعَرِيَّة، ومَذهَبُهُم فِي صِفَاتِ الرَّبِّ سبحانه وتعالى مُوَافِقٌ لبَعضِ مَا عَليه المُعتزِلَة الجَهميَّة... إلى أنْ قَال: إذَا عَرَفْتَ ذلك، عَرَفْتَ خَطَأَ مَنْ جَعَلَ الأشعرِيَّة مِن أَهْلِ السُّنَّةِ، كَمَا ذَكَرَه السَّفَّارِينِي فِي بعضِ كَلَامِه، ويُمْكِنُ أنَّه أَدخَلَهم فِي أَهلِ السُّنَّةِ

مُدَارَةً لَهُم لأنَّهم اليومَ أكثرُ الناس، والأَمْرُ لَهُم، والله أعلم، **مع أنَّه قَدْ دَخَلَ بعضُ المُتَأَخِّرِينَ مِنَ الحَنَابِلَةِ فِي بعضِ مَا هُمْ عَلَيه)** اهـ.

وقد صَرَّحَ السَّفَّارِينِي باعتِنَاقِهِ مذهبَ الجهميةِ المُفَوِّضَة قائلًا فِي [لوامع الأنوار (١/ ٩٧)]: (فكُلُّ مَا جَاءَ عَنِ اللهِ تعالى في القُرآنِ العَظِيمِ مِن الآياتِ القرآنيةِ أو صَحَّ مَجِيئُهُ فِي الأخبَارِ بالأسَانِيدِ الثَّابِتَةِ المَرْضِيَّةِ عَن رواةٍ ثِقَاتٍ في النقل، وهم العُدُول الضَّابِطُون المَرضِيَّون عِندَ أهلِ الفَنِّ العَارِفِين بالجَرحِ والتَّعدِيل، مِنَ الأحادِيثِ الصَّحِيحة، والآثارِ الصَّرِيحَةِ **مِمَّا يُوهِمُ تَشبِيهًا أو تَمثِيلًا: فهو مِن المُتَشَابِه الذي لَا يَعلَمُه إلَّا الله**، نُؤمِنُ بِهِ، وبأنَّه مِن عندِ اللهِ تعالى، ونُمِرُّهُ كَمَا جَاءَ عَن اللهِ وعَن رَسُولِ الله ﷺ... **وكُلُّ مَا أوجَبَ نَقصًا أو حُدُوثًا فالله تعالى منزه عنه حقيقة**؛ فإنَّه تعالى مُستَحِقٌّ الكَمَالَ الذي لَا غَايَة فوقَه، ومَذهَبُ السَّلَفِ عَدَمُ الخَوضِ فِي مثلِ ذلك، **والسُّكوتُ عنه، وتَفوِيضُ عِلْمِه إلى اللهِ تعالى)** اهـ.

قلتُ: صَرَّح السَّفَارِيني بالأُصُولِ الثلاثةِ التي قَامَ عليها المذهبُ الكُلَّابِي الأشعَرِي:

الأول: أنَّ آياتِ الصفات مِنَ المُتَشابِه الذي لَا يعلم مَعنَاهَا إلَّا الله.

الثاني: أنَّ مَعَانِيَ آياتِ الصِّفَاتِ غَيرُ مَعلُوم.

الثالث: جَحْدُ صِفَاتِ اللهِ الاختِيَارِية؛ لأَنَّ إثباتَهَا عندَهم يَلزَمُ مِنه حُلُولُ الحَوَادِث فِي ذَاتِ الله.

فإن لَم يَكُن هذا تَفويضًا، فَلَا يُوجَد تَفوِيضٌ عَلَى الأَرض!

ومن مُخَالَفَاتِ السَّفَّارِينِي الصَّرِيحَة في منظومته، قوله:

(وجَائِزٌ عَلَى البَارِي أَنْ يُعَذِّبَ الوَرَى ... مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ وَلَا جُرْمٍ جَرَى).

قال العَلَّامة مُحمَّدُ بنُ إبراهيم آل الشيخ ﷺ: (هذا غَلَط مِن صَاحِبِ العَقِيدة السَّفَّارِينِيَّة) [مجموع فتاوى محمد بن إبراهيم (١/ ٢٤٤)].

قلتُ: وسَيَأتي الرَّدُّ على هذا القَول فِي البَابِ الثانِي إن شَاءَ الله.

وقال أيضا العَلَّامة مَحمَّدُ بنُ إبراهيم ﷺ: (فإن أَهلَ هذا المَذهَب دَخَلَ عليهم مِن مَذْهَبِ الأَشاعِرَة في الصِّفَات... والدُّرَّة المَضِيَّة في عَقْدِ الفِرقَةِ المَرضية للسَّفَارِينِي.. الأَمرُ كَمَا ذُكِرَ فِي كَثِير مِنَ الوُجُوه. أَمَّا فِي بَعْضِ الوُجُوهِ فَلَا، فإنَّه دَخلَهَا مِن عَقَائِد الأَشعَرِيَّة مَا دَخلَهَا، دَخلَت عليه كَمَا دَخلَت عَلَى غَيرِه) اهـ. [مجموع فتاوى محمد بن إبراهيم (١/ ٢٠١)].

ومن الطَّوَامِّ المُهلِكَةِ لهذا السَّفَّارِينِي أنَّه قَال فِي كِتَابِه [البحور الزاخرة في علوم

الآخرة (٢/ ٧٩٣)]: (ولَقد كُنْتُ قُلْتُ في هذا المَعنَى مستغيثًا بالنّبي ﷺ مِن هَوْلِ ذَلك، وأشكُو لهُ مِنْ أسبابِ تِلكَ المَهَالِك:

إليكَ أَشكُو رَسُولَ اللهِ مِنْ وَجَلِي ... نَأَى شَبَابِي سُدًى واحتَاطَ بِي أَجَلِي!

نَأَى الشَّبَابُ وجَاءَ الشَّيْبُ يُخبِرُنِي ... بِأَنَّنِي رَاحِلٌ للقَبْرِ واخجَلِي...

يَا سَيدِي يَا رَسولَ اللهِ خُذْ بِيَدِي ... إِنِّي أَتَيتُ بِلَا عِلْمٍ ولَا عَمَلِ!

حَسبِي افتِقَارِي وذُلِّي ثُمَّ مَسْكَنَتِي ... وطُولُ حُزنِي وحَيَّ سَيدَ الرُّسُلِ!

محمدَ المُصطَفَى المَبْعُوثَ مِن مُضَرِ ... المُرتَضَى سَيدَ الآتِينَ والأُوَلِ) اهـ.

قلتُ: يَستَغِيثُ السَّفَّارِينِي فِي هذه الأَبيَاتِ بالنَّبي ﷺ، وهذا شِرْكٌ أكبر مُخرِجٌ عَن الإسلَامِ بإجمَاعِ المُسلِمِين، وهذه هِيَ نَتِيجَةُ التَّعطِيل، فالمُعَطِّلُ يَعبُدُ عَدَمًا كَمَا قَال بعضُ السَّلَف، فيَخلُو قَلْبُه مِن تَعظِيمِ وحُبِّ اللهِ ﷻ لَمَّا جَعلَه شيئًا ذِهنِيًّا لَا وُجُودَ لَه فِي الخَارِج، فيَلتَمِسُ شيئًا آخَرَ لعِبادَتِهِ والتَّوَجُّهِ إليه ولابُد، فيَصرِفُ لَه عِبَادَاتِهِ مِن حُبٍّ وذُلٍّ وتَأَلُّهٍ ودُعَاءٍ واستَغَاثَة وشِكَايَة واستِكَانَة، نسألُ اللهَ السَّلَامَةَ والعَافِية.

قَال ابنُ تيمية رحمه الله: (سؤالُ الميِّتِ والغائِبِ، نبيًّا كان أو غيرَه: من المُحَرَّماتِ

المُنكَرةِ باتِّفاقِ أئمَّةِ المُسلِمين، لم يأمُرِ اللهُ به ولا رسولُه، ولا فَعَله أحدٌ من الصَّحابةِ ولا التَّابعين لهم بإحسانٍ، ولا استحَبَّه أحدٌ من أئمَّةِ المُسلِمين، وهذا ممَّا يُعلَمُ بالاضطرارِ مِن دِينِ المُسلِمين أنَّ أحدًا منهم كان يقولُ إذا نَزَلَت به تِرَةٌ تَبِعةٌ، أو عَرَضَت له حاجةٌ لميِّتٍ: "يا سيِّدي فُلان، أنا في حَسْبِك، أو اقْضِ حاجتي"، **كما يقولُ بعضُ هؤلاء المُشْرِكين لمن يَدْعُونهم من المَوتَى والغَائِبين،** ولا أحَدٌ مِن الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم استغَاثَ بالنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد موتِه، ولا بغيرِه مِنَ الأنبِيَاءِ، لا عندَ قُبُورِهم، ولا إذَا بَعُدُوا عَنهَا) اهـ. [الرد على البكري (١/ ٤٤٨)].

١٠- عبدُالله بنُ عودة صُوفَان القَدُومي الحَنبلي (ت:١٣٣١هـ) كَمَا فِي كِتَابِهِ **"المَنْهَج الأحمَد فِي دَرْء المَثَالِب التي تنمى لمذَهبِ الامامِ أحمَد"**، فقد صَرَّح بمذهبِ التَّفوِيض وتَعطِيل الصفَاتِ الاختيارية، عَلَاوةً على كَونِه قُبُورِيًّا مُعَادِيًّا لأئمةِ التَّوحِيدِ كشَيخِ الإسلَامِ مُحمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ وأبنائِه وتَلَامِذَتِه.

فقد قَرر فِي هذا الكتابِ فِي [ص:٧٧] استحبَابَ الدَّعاء عندَ القُبُورِ والتَّمسُّحَ بها، ونَقَلَ أثرًا مَكذُوبًا عَلَى إبرَاهِيم الحَربي رَحِمَهُ اللهُ (ت:٢٨٥هـ)، يقول فيه: (الدُّعَاءُ عندَ قَبْرِ مَعرُوفٍ الكَرخِي التِّريَاقُ المُجَرَّب!).

ويَكفي في رَدِّ هذه البدعةِ الوَثَنِيَّة مَا جَاءَ عَن عَليِّ بنِ الحُسَين: «**أنَّه رَأَى رَجُلًا**

يَجِيءُ إلى فُرجَةٍ كَانَتْ عِنْدَ قَبْرِ النبيِّ ﷺ فيَدخُلُ فِيهَا فيَدعو. فَنَهَاه، فقال: ألا أُحَدِّثُكُم حديثاً سَمِعتُه عَن أَبِي عَن جَدِّي عَن رسولِ اللهِ ﷺ قال: "لا تَتخِذُوا قبرِي عيدًا، ولا بُيُوتَكم قُبُورًا، فإنَّ تسلِيمَكُم يَبلُغُنِي أينَمَا كُنتُم"» (١).

وأمَّا الأثَر عَن إبراهيمَ الحَرْبِي فإنَّه مَكذُوب مَوضُوع؛ فقد رَوَاه الخَطِيبُ البَغدَادِي في [تاريخ بغداد (١/ ٤٤٥)]، وفي إسنادِه "محمَّدُ بنُ الحُسَين السُّلَمِي" وهو كَذَّاب وَضَّاع.

قال مُحمَّدُ بنُ يُوسُف القَطَّان (ت:٤٢٢هـ): (كان – يعني مُحمَّد السُّلَمِي – غيرَ ثِقَةٍ، وكَانَ يَضَعُ الحَدِيث للصُّوفِيَّة) اهـ. [الضعفاء والمتروكون (٣ / ٥٢)، وميزان الاعتدال (٦/ ١١٩)].

وقَرَّرَ القَدُومِي جَوازَ شَدِّ الرِّحَالِ إلى المَشَاهِد الشِّرْكِيَّة، مُخَالِفًا قولَ النبي ﷺ: «**لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِي، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى**» (٢)، ومُخَالفًا قوله ﷺ: «**لَعْنَةُ اللهِ علَى اليَهُودِ والنَّصارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ**

---

(١) رواه أبو يعلى (١/ ٣٦١)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٤٢٨). قالُ ابنُ عبدِالهادي المقدسي في الصارم المنكي (٢٠٦): جيد.

(٢) أخرجه البخاري (١٨٦٤)، ومسلم (٨٢٧).

أَنْبِيائِهِمْ مَساجِدَ. قالت عائشة: يُحَذِّرُ ما صَنَعُوا» [(١)]

وقرر القَدُومي استِحبَابَ التَّوسُلِ بالصَّالِحِين كَمَا فِي [ص:٩٠]، وَوَصَفَ القدُّومي أئمةَ الدعوةِ النَّجدِيَّة السَّلفيَّة بالوَهَّابِيَّة الغُلَاة، وحَشَا كتابَه بالنقلِ عَن علماءِ القُبُورِيَّة والجَهميَّة ليُقَوِّي بها آراءَه القُبُورِيَّة الجَهمِيَّة.

وأما التَّوسُّل فِي عُرْفِ هؤلاء القُبُورِيَّة يَشمَلُ: التوسلَ بِجَاهِ أو حَقِّ صَالِحٍ مِنَ الصَّالِحِين، بمَعنَى: سُؤالِ اللهِ بِجَاهِ أو حَقِّ أحدٍ مِن خَلْقِه، وهذه بِدعَةٌ مُنكَرَةٌ مَا فَعَلَهَا أحدٌ من الصحابةِ ﷺ، وحُكمُهَا أَنَّها وَسِيلَةٌ إلى الشِّرْكِ الأَكبرِ.

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية ﷺ: (فلَفْظُ التَّوسُّلِ بِهِ – أي برسولِ الله ﷺ – يُرَادُ بِهِ مَعنيَان صَحِيحَان باتِّفَاقِ المُسلمين، ويُرَادُ به مَعنًى ثالث لَم تَرِد بِهِ سُنَّة. فَأَمَّا المَعنيَان الأَوَّلَان الصَّحِيحَان باتِّفَاقِ العُلَمَاء: فأَحَدُهُمَا: هو أصلُ الإيمانِ والإسلامِ، وهو التَّوَسُّلُ بالإيمانِ بِهِ وبطَاعَتِه. والثاني: دُعَاؤُه وشَفَاعَتُه كَمَا تَقَدَّم.

فَهَذَان جَائِزَان بِإجمَاعِ المُسلِمين. ومِن هذا قَولُ عُمَرَ بنِ الخَطَّاب: «**اللَّهُم إِنَّا**

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٣).

كُنَّا إذا أَجدَبْنَا تَوسَّلْنَا إليك بِنَبِيِّنَا فَتَسقِينا، وإِنَّا نَتَوَسَّلُ إليكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا» (١).

أي: بدُعَائِهِ وشَفَاعَتِه. وقولُه تعالى: ﴿ **وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ** ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة: ٣٥]، أي القُرْبَة إليه بِطَاعَتِه، وطَاعةُ رَسُولِه طَاعَتُه، قال تعالى: ﴿ **مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ** ﴾ [النساء: ٨٠]. فهذا التوسلُ الأولُ هو أصلُ الدِّين، وهذا لا يُنكِرُه أحدٌ مِنَ المُسلِمِين. وأمَّا التَّوسُّلُ بِدُعَائِهِ وشَفَاعَتِه - كَمَا قَال عُمَرُ - فإنَّه تَوسَّل بدُعَائِه لا بِذَاتِه، ولهذا عَدَلُوا عَن التَّوسُّل بِهِ إلى التَّوسُّلِ بِعَمِّهِ العَبَّاسِ، ولو كَانَ التَّوَسُّلُ هو بِذَاتِه لَكَانَ هذا أَوْلَى مِنَ التوسلِ بالعَبَّاس، فلَمَّا عَدَلَوا عَن التَّوسُّلِ بِهِ إلى التَّوسُّلِ بالعَبَّاسِ، عُلِمَ أنَّ مَا يُفْعَلُ فِي حَيَاتِه قَد تَعَذَّر بِموتِه، بِخِلَافِ التَّوسُّلِ الذي هو الإيمانُ بِهِ والطاعةِ لَه فإنَّه مَشرُوع دائمًا.

فلفظ التوسل يراد به ثلاثةُ مَعَانٍ:

أحدهما: التوسلُ بِطَاعَتِه، فَهَذا فَرْضٌ لا يَتِمُّ الإيمانُ إلَّا بِهِ.

والثاني: التوسلُ بدُعَائِه وشَفَاعَتِه، وهذا كان في حَيَاتِهِ ويَكُون يومَ القِيَامَةِ يَتَوَسَّلُون بِشَفَاعَتِه.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧١٠).

والثالث: التَّوَسُّلُ بِهِ بِمَعنَى الإِقسَامِ عَلَى اللهِ بِذَاتِه والسؤالِ بِذَاتِه، فَهَذَا هُوَ الذي لَمْ تَكُنْ الصَّحَابَةُ يَفعَلُونَه فِي الاستِسقَاءِ ونَحوِه، لَا فِي حَيَاتِه ولَا بَعْدَ مَمَاتِهِ، لا عندَ قَبْرِه ولا غَيرِ قَبرِه، ولا يُعرَفُ هذا فِي شَيءٍ مِنَ الأدعِيَةِ المَشهُورَةِ بَينَهُم، وإنَّما يُنقَلُ شيءٌ مِن ذلك في أَحَادِيثَ ضعيفةٍ مَرفُوعَةٍ ومَوقُوفَةٍ أو عَن مَن ليسَ قَولُه حُجَّةً) اهـ. [قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (٨٦-٩٢)].

ويَشمَلُ التوسُّلَ عندَ هؤلاءِ القُبُورِيَّة أيضا: سؤالَ الميتِ الدعاءَ والشَّفَاعة، وهذا شرك أكبر بنص الكتاب والسنة وإجماعِ السَّلَف. قال تعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ** ﴿٣﴾ ﴾ [الزمر:٣].

وقال النبيُّ ﷺ: «**الدُّعَاءُ هُوَ العِبَادَة**» [(١)].

قال مَنصُور البُهُوتِي الحنبلي (ت:١٠٥١هـ) في [كَشَّاف القِنَاع (٦/ ١٦٨)]: (وقالَ أَوْ جَعَلَ بَيْنَهُ وبَيْنَ اللهِ وسائِطَ يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ ويَدْعُوهُمْ ويَسْأَلُهُمْ **إِجْماعًا. أيْ: كَفَرَ؛**

(١) أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩)، وابن ماجة (٣٨٢٨).

لِأنَّ ذَلِكَ كَفِعْلِ عابِدِي الأَصْنامِ قائِلِينَ: ﴿ **مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ**﴾ [الزمر ٣]) اهـ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رحمه الله في [الرد على المنطقيين (ص:١٠١)]: (فإن مُشرِكِي العَرَبِ وغَيرِهِم مِمَّن يُقِرُّ بَأَنَّ الرَّبَّ فَاعِلٌ بِمَشِيئَتِهِ وقُدْرَتِهِ وأنَّه خَالِقُ كُلِّ شَيءٍ وأنَّ السمواتِ والأرضَ مَخلُوقةٌ للهِ ليسَت مُقَارِنَةً له فِي الوُجُود دَائِمة بدوامِهِ كانوا يَعبُدُون غيرَ اللهِ لِيُقَرِّبُوهُم إليه زُلفَى ويَتَّخِذُونَهم شُفَعَاءَ يَشفَعُون لَهُم عندَ الله، **بمعنى: أَنَّهم يَدعُون اللهَ لَهُم فَيُجِيبُ اللهُ دُعَاءَهم لَه، وهؤلاءِ المُشرِكُون الذين بَيَّنَ القرآنُ كُفْرَهم وجَاهَدَهم رسولُ اللهِ ﷺ عَلَى شِركِهِم**. قال تَعَالى: ﴿**وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ** ﴾ [يونس:١٨]، وقال تعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ** ﴾ [الزمر:٣]) اهـ. [١]

ثم قَرر القَدُومِي مُعتَقَدَ المُفَوِّضَة الجَهمِيَّة فِي تَعطِيل صِفَاتِ اللهِ ﷻ، وخَاضَ فِي صِفَاتِ اللهِ عَلَى طَرِيقَتِهِم.

---

(١) لِمَزيدِ بيانٍ فِي هذه المَسألةِ انظُرْ كِتَابَ: "الإِعلَام بالتَّندِيد المُبِينِ فِي طَلَبِ الدُّعَاءِ مِن الأَموَاتِ والغَائِبِينَ".

وخَتَمَ كِتَابَه بإدخَالِ أسيادِه الأشعرِيَّة والمَاتُرِيدِيَّة فِي دائرةِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَة. وسيَأتِي الرَّدُّ على ذلك فِي البابِ الثاني إن شَاءَ الله.

* **فإن قيل**: لِمَ لَمْ تَذكُر المُوَفَّق ابنَ قُدَامَةَ المَقدِسِي (ت:٦٢٠هـ) ضِمْنَ المُفَوِّضَةِ مِن الحَنابِلَة، وقَد جَاءَ عَنه بعضُ العِبَارَاتِ التي فِيهَا تَفوِيضٌ لِمَعَانِي الصِّفَات؟

الجواب: أنَّ ابنَ قُدَامَة قَد ثَبَتَت عنه تِلكَ العِبَارَات، ولا نُنكِرُ ذلك، لكنَّ الإشكَالَ أَنَّا لا نَستَطِيعُ أن نَجزِمَ بأنَّه كان مِن المُفَوضة؛ وذلك لِعِدَّةِ اعتِبَارَات:

أولا: أنَّ بعضَ عِبَارَاتِه التي قال فيها بتفويضِ مَعنَى الصِّفَاتِ تُعَارَضُ بعِبَارَاتٍ أخرى يُفهَمُ منها إثباتُ مَعنَى الصِّفَات، ومِن ذلك:

قَولُه في [لُمعة الاعتقاد (ص:٥)]: (ومَا أَشكَلَ مِن ذلك وَجَبَ إثبَاتُهُ لَفْظًا وتَرْكُ التَّعرُّض لِمَعنَاه) اهـ.

وقَولُه في [تَحريم النظر في كتب الكلام (ص:٣٦)]: (فإنَّه لَا حَاجَةَ لَنَا إلى عِلْمِ مَعنَى مَا أَرَادَ اللهُ تعالى مِن صِفَاتِهِ ﷻ؛ فإنَّه لَا يُرَادُ مِنهَا عَمَلٌ، ولَا يَتَعَلَّقُ بِهَا تَكلِيفٌ سِوَى الإيمان بِهَا. ويُمكِنُ الإيمانُ بِهَا مِن غَيرِ عِلْمِ مَعْنَاهَا، فإنَّ الإيمانَ بالجَهْلِ صَحِيح) اهـ.

وقوله في [ذم التأويل (ص: ٣٦)]: (الخَامِس: أنَّ قَولَهم: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ ﴾ [المائدة:٧] كَلَامٌ يُشعِرُ بالتَّفوِيضِ والتَّسلِيمِ لِمَا لَم يَعلَمُوه؛ لِعِلْمِهِم بأنَّه مِنْ عِنْدِ رَبِّهِم كَمَا أنَّ المُحكَمَ المَعلُومَ مَعنَاهُ مِن عِندِه) اهـ.

وقوله في [تحريم النظر (ص: ٥٩-٦٠)]: (وأمَّا إيمَانُنَا بالآياتِ وأخبارِ الصِّفَاتِ فإنَّما هو إيمانٌ بِمُجَرَّدِ الأَلفَاظِ التي لَا شَكَّ في صِحَّتِهَا ولَا رَيْبَ فِي صِدْقِهَا، وقَائِلُهَا أعلَمُ بِمَعنَاهَا، فآمَنَّا بِهَا على المَعنَى الذي أَرَادَ رَبُّنا ﷻ) اهـ.

فهذه العباراتُ صَرِيحَةٌ في تَفوِيضِ مَعَانِي الصِّفَاتِ لِمَن نَظَرَ فِيهَا مِن أوَّلِ وَهْلَة، لكنَّه تكلَّمَ في إثباتِ مَعَانِي الصِّفَات الظاهرة في مَوَاضِعَ أُخرى، مِمَّا يُبَيِّنُ للنَّاظِرِ أنَّ مَقصُودَه مِن تَفوِيضِ المَعنَى هو في الحقيقة: تَفوِيضُ مَعنَى الكَيفِيَّة.

فقد قَرَّرَ قَاعِدَةً عامةً في [ذم التأويل (ص:٤٥)] بعدَمَا تَكَلَّمَ عَن المَعِيَّة، وقال: (نحنُ لَم نتأوَّل شيئًا، وحَمْلُ هذه اللَّفظَاتِ على هذه المَعَانِي ليسَ بتَأويل؛ لأنَّ التَّأويلَ صَرْفُ اللَّفظِ عَن ظَاهِرِه، وهذه المَعَاني هِيَ الظَّاهر مِن هذه الأَلفَاظ؛ بدليلِ أنَّها المُتبَادِر إلى الأفهَام مِنها، وظَاهِر اللَّفظِ هو: مَا يَسبِقُ إلى الفَهْمِ منه حقيقةً كان أو مجازًا) اهـ.

قلتُ: كلامُهُ صَرِيحٌ هُنا في إمرَارِ المَعَانِي الظَّاهِرَةِ المُتبَادَرَة وعَدَمِ تَفوِيضِهَا.

ثانيا: ممَّا يَزِيدُ بيانُ ذلك أنَّه في كتابِهِ "إثبات صِفَة العُلُو" استدَلَّ بعدةِ أحادِيثَ وآثار تَدُلُّ على أنَّه يُثبِتُ للهِ جِهَةَ العُلُوِّ، ومَعلُومٌ أنَّ المُفَوِّضَةَ مِن الحَنَابِلَة لا يُثبِتُون الجِهَةَ جَرْيًا على قَوَاعِد الأَشعَرِيَّة.

ثالثا: كذلك وُقُوفُه في صَفِّ الإمامِ عبدِالغَنِي المَقدِسِي الحَنبَلِي في مِحنَتِه وتَأييدُه لعَقِيدَتِه، ولا يَخفَى عَلَى أَحَدٍ أنَّ عبدَالغَنِي كان صَرِيحًا في إثباتِ مَعَانِي الصِّفَات وإثباتِ الصِّفَاتِ الاختِيَارِيَّة، فلو كان ابنُ قُدَامَةَ يُخالِفُه في ذلك لَمَا وَقَفَ معه في مِحنَتِه، ولَبَيَّنَ مَا يَعتَقِدُ أنَّه خَطَأٌ في معتقد عبدِالغَنِي عَلَى أَقَلِّ تَقدِير.

رابعا: كذلك دِفَاعُهُ عَن عَقِيدَةِ أبي إسمَاعِيلِ الهَرَوي الأنصَارِي الحَنبلي المَعرُوفِ في تَصرِيحِهِ في إثباتِ مَعَانِي الصِّفَات وإثباتِ الصِّفَاتِ الاختِيَارية بعدَمَا رَمَاهُ ابنُ الجَوزي بالتَّشبيه.

قال الحافظُ ابنُ رَجَب الحنبلي ﷺ في [ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ١١٥)]: (قال السَّيفُ: وكَتَبَ ابنُ الجَوزِي عَن كَلَامِ شَيخِ الإسلَامِ الأنصَاري: "كَانَ عَبدُالله الأنصَارِي يَمِيلُ إلى التَّشبِيه، فَلا يُقْبَلُ قَولُه"، **فألحَقَ جَدِّي - يَعنِي: ابنَ قُدَامَة المقدسي - : "حَاشَاهُ مِن التَّشبِيه، ولَا يُقبَلُ قَولُ ابنِ الجَوزِي فِيه"**) اهـ.

الحاصل: لأَجْلِ هذه الاعتِبَارَات وغيرِهَا لَم نَجزِم بأنَّ ابنَ قُدَامَةَ المَقدِسِي

كان على مَذهَبِ المُفوضة، ولا سِيَّما بعدَ مَعرِفَةِ مَوقِفِه الصَّرِيح والوَاضِح مِن طَائِفَةِ الأشعَرِيَّة والحُكم عَلِيهم بالزَّندَقة، وهذا يُبعِدُه عَن التَّشبُّهِ بِهِم وبِقَوَاعِدِهِم الكَلَامِيَّة، وسَيَأتي كَلَامُهُ في ذلك في البابِ الثاني.

ثم نَبَتَت فرقةُ "الحَنَابِلَة الجُدُد" وهم أَخبَثُ وأَضَلُّ مِمَّن كان قبلَهم؛ فهُم فرقةٌ جهميةٌ قُبُورِيَّةٌ مُعَادِيَةٌ للتَّوحِيدِ وأهلِه مُعَادَاةً صَرِيحةً؛ فهذه الفرقةُ المُفَوِّضَة المُعَاصِرة التي تُسَمِّي نفسهَا بـ"الأَثَرِيَّة" أو "الحَنَابِلَة الجُدُد" : طَائِفَةٌ جَهمِيَّةٌ مُخَالِفَةٌ لِعَقِيدَةِ ومَنْهَجِ أهلِ السنةِ والجَمَاعة، ولِعَقِيدَةِ الإمامِ أحمدَ ﷺ، ولِسَائِرِ أئمةِ السَّلِف، بَل هُمْ قَدْ كَفَونا مُؤنَة بَيَانِ حَالِهِم حينَ صَرَّحُوا بأنهم يُخالفون السلفَ، وأنَّهم فِرقَةٌ جَدِيدَةٌ "مُتَحَنْبِلَة" لها أُصُولُها وفُرُوعُهَا، وعَقِيدَتهم خَاصَّةٌ بهم كَمَا يَقُولُون، ولَهُم كُتُب مُتَأَخِّرَة ومُعَاصِرَة فِي بِيَانِ عَقيدتهم "المُعتَمَدة"، فانبَتَرُوا عَن السَّلَفِ والرَّسول ﷺ وصَحْبِه انبتارًا تامًّا، فاستَحَقُّوا بِجَدَارَةٍ لَقَب "النَّابِتَة" الذي يَرْمُونَ بِه أتباعَ السَّلَفِ الصَّالِح، فهم أَولَى بِهِ ولله الحَمد؛ فالعَقَائِدُ إمَّا أنْ تَكُون نَازِلَة بِوَحي، وهذِه هِيَ عَقِيدَةُ المُسلِمِين مِنَ السَّلَفِ الصَّالِح، وإمَّا أنْ تَكُونَ العَقَائِدُ نَابِتَةً، نَبَتَت فِي الأَرْض ولَم تَنزِل مِنَ السَّمَاء، بَل هِيَ مِن اختِرَاعِ النَّاس، وهذا يَشمَلُ كُلّ عَقِيدَة خَالَفَت عقيدةَ السلفِ الصَّالِح، ومِن ذلك عقيدةُ هذه الفِرقَة المُعَاصِرَة الجَهمِيَّة القُبُورِيَّة؛ فإنَّهم يُصَرِّحُون بعدمِ أَخْذِ عَقَائِدِهِم مِنَ

الكُتب الأصلِيَّة القَدِيمَة المُسنَدَة التي تَحوِي عَقَائِدَ أئمَّة السلفِ كَعَقَائِد الصَّحَابة، والتَّابِعِين: كالحَسَنِ البَصرِي، وسَعيدِ بنِ جُبَير، ومُجَاهِد، وعِكْرِمة، وإبرَاهِيم النَّخَعي، وأَيوب السختياني، والفُضَيلِ بنِ عِيَاض، وابنِ المُبَارَك، وسُفيَان الثَّورِي، وسُفيَان بنِ عُيينة، وعبدِالرَّحمنِ بنِ مَهدِي، والحُمَيدِي، ومَالِك، والشَّافِعِي، وأحمد، وحَمَّاد بن زيد، وإسحَاق بنِ رَاهُويَه، والبُخَارِي، ومُسلم، والدَّارِمي، وحَرب الكِرمَاني، والرَّازِيِّين، وابنِ خُزَيمَة، والدَّارَقُطني، ،وغيرِهم مِن أئمةِ الهُدَى ومَصَابِيح الدُّجَى، وعَقَائِدُهُم مَوجُودَةٌ مَخْطُوطَة مُسنَدَةٌ مَطبُوعَة مَنشُورَة ولله الحَمد، كـ"الرَّدِّ عَلَى الزَّنَادِقَة والجَهمِيَّة" و"أُصُول السُّنَّة" للإمام أحمد، و"أُصُول السُّنَّة" للحُمَيدِي، و"السُّنَّة" لعبدِالله بن أحمد، و"كِتَاب التَّوحِيد مِن صَحِيحِ البُخَاري" و"خَلْق أَفعَال العِبَاد" للبُخَاري، و"السُّنَّة" لِحَرب الكِرمَاني، و"السُّنَّة" للخلَّال، و"السُّنَّة" لغُلَامِ الخَلَّال، و"العَرْش" لابنِ أَبِي شَيْبَة، و"الإبَانَة الكُبرى" و"الإبانة الصُّغرَى" لابنِ بطة العُكبري، و"الشَّرِيعَة" للآجُرِّي، و"شَرح أُصُول الاعتقاد" للالَكَائِي، و"كِتَابِ التَّوحِيد" لابنِ خُزَيمَة، و"النَّقْضِ على المَرِيسي" و"الرَّدِّ عَلَى الجَهمِيَّة" للدَّارِمي، و"كِتَابِ النُّزول" و"كِتَابِ الصِّفَات" و"كِتَاب الرُّؤية" للدَّارَقُطنِي، و"إثباتِ الحَدِّ لله" لأبي محمد الدَّشتِي، و"إثباتِ صِفَة العُلُو" لابنِ قُدَامَة المَقدِسي، وغيرِهَا مِن الكُتُبِ التي هي

حُجَّةٌ عَلَى كُلِّ مُبطِلٍ، وكَاشِفَةٌ لِكُلِّ مُنَافِق مُتَسَتِّرٍ بأئمةِ السَّلَف، وللهِ الحمدُ والمِنَّة.

وقد قال عَبَّادُ بنُ العَوَّام (ت:١٨٧هـ): (**قَدِمَ علينا شَرِيكُ بن عبد الله النَّخَعِي** (ت:١٧٧هـ) منذُ نحو خَمْسِين سنة، فقلتُ: يا أبا عبد الله! إنَّ عندنا قَومٌ يُنكِرُون هذه الأحاديثَ يعني الصفات، قال: حَدَّثني نحوٌ مِن عَشَرَةٍ في هذا، قال: نحن أَخذَنَا دِينَنَا عَنِ التابعين عَن أَصحابِ النبي ﷺ، فهُم عَن مَن أَخَذوا؟!) اهـ. [كتاب التوحيد لابن منده (ص:٨٠٧)].

ومِن أَدلَّةِ ضَلَالِ هذه الفِرقَة المعاصرة المُنحَرِفة أيضًا أنَّهم مُنبَتِرُون عَن عُلَمَاءِ أهلِ السنةِ والجماعةِ الذين أَجْمَعَت الأُمَّةُ عَلَى إمَامَتِهِم وصِحَّةِ مُعتَقَدِهِم وسَلَامَةِ منهَجِهِم، كشيخِ الإسلامِ ابنِ تَيمية، وابنِ القَيم، وأئمةِ الدَّعوة النَّجدِية وعَلَى رأسِهِم شيخُ الإسلامِ ومُجَدد مَا انْدَرَسَ مِن دِينِ المُرسَلِين مُحمَّدُ بنُ عَبدِالوَهَّاب قَدَّسَ اللهُ رُوحَه، وأبناؤه وتلامذتُه كالإمامِ عبدِالرَّحمنِ بنِ حَسَن، والإمامِ سُلَيمَان بنِ عبدِالله، والإمامِ عبدِاللهِ أَبَا بُطَين، والإمامِ حَمَد بنِ نَاصِر آل معمر ، والإمام عبدِاللطيف بنِ عبدِالرَّحمن، والإمامِ إسحاقِ بنِ عبدِالرحمن، والإمامِ سُلَيمان بنِ سَحْمَان، والإمامِ مُحمَّد بنِ إبراهيم، والإمامِ عبدِالعَزيز بنِ بَاز، والعلَّامة عبدِاللهِ بنِ حُمَيد، والعلامةِ صَالِح الفَوزَان، وغيرِهم مِن عُلَمَاءِ أهلِ

السُّنَّةِ والجَمَاعَة، بَل هؤلاء الأَراذلُ الجَهميَّةُ المُتَحنْبلَةُ لا يُسَمُّون أهلَ السنةِ إلَّا بـ"الوَهَّابِية"، ومَعلُومٌ أنَّ هذه التَّسْمِيَة أطلَقَهَا أعداءُ التوحيدِ عليهم مِن مُشرِكِي التُّرْكِ والرَّافِضَة وعُبَّادِ القُبُور والجِيَفِ وأفرَاخِ الجَهميَّة، فعُلِمَ بذلك أَنَّهُمَا فِسْطَاطَان لا ثَالِثَ لَهُمَا: فِسطَاطُ شِرْكٍ وتَعطِيل، وفِسطَاطُ تَوحِيد وإثبَات، وهذه الفِرْقَةُ المَارِقَة المُعَاصِرة رَضِيَت أنْ تَكُونَ مِن الفِسطَاطِ الثَّاني، فَفَضَحُوا أنفُسَهم بأنفُسِهِم وللهِ الحَمْد.

***

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ المُشَبِّهَةِ وَبَرَاءَةِ السَّلَفِ مِنهُم

يَنبَغِي التَّنبيهُ هُنَا عَلَى أنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ وأئمَّةَ السلفِ قَد بَيَّنُوا حَالَ مَن زَاغَ مِن أهلِ البِدَعِ ووَقَعَ فِي بِدْعَةِ تَشبِيهِ اللهِ بخَلْقِه، وحَذَّرُوا مِن هذا المَسْلَك الوَخِيم.

والتَّشبيهُ المَنْفِيُّ عَن اللهِ ﷻ عندَ السَّلَفِ: هو جَعْلُ صِفَاتِ اللهِ كَصِفَاتِ المَخلُوقِين، وقَد قَطَعَ اللهُ دَابِرَ التَشبِيهِ ودَابِرَ التَّعطِيلِ جميعًا في قَولِه تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ** ﴿١١﴾ ﴾ [الشورى:١١]. فنَفَى المِثْلِيَّة فِي قَولِه: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ**﴾، وأثبَتَ صِفَاتِ كَمَالِهِ فِي قَولِه: ﴿ **وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ** ﴾.

قال الإمامُ إسحاقُ بنُ رَاهُويَه رحمه الله: (إنَّما يَكُون التَّشبيه إذا قال: "يَدٌ كَيَدٍ، أو مِثْلُ يَدٍ، أو سَمْعٌ كَسَمْعٍ، أو مِثْلُ سَمْعٍ"، فإذا قَال: "سَمْعٌ كَسَمْع، أو مِثْل سَمْع" فهذا التَّشبِيه، وأمَّا إِذَا قَال كَمَا قال اللهُ تعالى: "يَدٌ وسَمْعٌ وبَصَر" ولَا يَقُول: "كَيف؟" ولَا يَقُول: "مِثْلُ سَمْعٍ ولَا كَسَمْع" فهذا لَا يَكون تَشبِيهًا، وهو كَمَا قال الله تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ** ﴿١١﴾ ﴾) اهـ. [سنن الترمذي (٣/ ٥١)].

وسُئِلَ الإمامُ أحمدُ رحمه الله: (وَالْمُشَبِّهَةُ مَا يَقُولُونَ؟ قَالَ: بَصَرٌ كَبَصَرِي، وَيَدٌ كَيَدِي، وَقَدَمٌ كَقَدَمِي، فَقَدْ شَبَّهَ اللهَ بِخَلْقِهِ وَهَذَا كَلَامُ سُوءٍ، وَالْكَلَامُ فِي هَذَا لَا أُحِبُّهُ، وَأَسْمَاؤُهُ وَصِفَاتُهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الزَّلَلِ، وَالِارْتِيَابِ، وَالشَّكِّ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) اهـ. [الإبانة الكبرى (٧/ ٣٢٦)].

وقال ابنُ البَنَّا الحَنبلي رحمه الله (ت:٤٧١هـ) في [المختار في أصول السنة (ص:٨١)]: (المُشَبِّهَة، والمُجَسِّمَة: فَهم الذين يَجعَلُون صِفَاتِ اللهِ عز وجل مثلَ صِفَاتِ المَخلُوقِين، وهُم كُفَّار) اهـ.

ومِن فِرَقِ المُشَبِّهَةِ الهُشَامِيَّة أتباعُ هشام بنِ الحَكَم الشِّيعِي (ت:١٩٩هـ)، وأتباع هشام بنِ سَالِم الجَوَالِيقِي الشِّيعِي (ت:١٨٣هـ)، ومِمَّا زَعَمَه الجَوالِيقِي: أنَّ مَعبُودَه عَلَى صُورَةِ الإنسان، وأنَّ نِصْفَه الأعلَى مُجَوَّف، ونِصْفَه الأَسفَل مُصمَت، وأنَّ لَه شَعْرَةً سوداء، وقلبًا يَنبَعُ منه الحِكْمَة، تعالى اللهُ عَن ذلك عُلوًّا كَبيرًا.

ومِن فِرَقِ المُشبِّهَة: الجَوَارِبِيَّة أتباعُ داودَ الجَوَارِبِي الشِّيعي، زَعَمَ أنَّ مَعبُودَه لَهُ جِسْمٌ مِن لَحم ودَم كالإنسان، ووَصَفَ مَعبُودَه بأنَّ له جميع أعضاءِ الإنسانِ إلَّا الفَرْج واللِّحية، فكان يَقُول: (اسأَلُونِي عَن كُلِّ شَيءٍ إلا الفَرْجَ واللِّحيَةَ!!) اهـ. تَعَالَى اللهُ عَن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

والمُشَبِّهَةُ كُفَّارٌ عِنْدَ جَمْعٍ مِن أئمةِ السَّلَف:

قال نُعَيمُ بنُ حَمَّاد رحمه الله: (من شَبَّه اللهَ بخلقِهِ فَقَدْ كَفَر، ومن أنكَرَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نفسَه فقد كَفَر، ولَيس ما وَصَفَ الله به نفسه تشبيهًا) اهـ. [سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦١٠)].

وأما التشبيه في عُرْفِ الجَهمِيَّة: فهو إثبَاتُ صِفَاتِ اللهِ عز وجل كَمَا جَاءَت في الكِتَابِ والسُّنَّة عَلَى الحقيقةِ مِن غَيرِ تَحرِيفٍ ولَا تَعطِيلٍ ومِن غَيرِ تكييفٍ ولَا تَمثِيل.

قالَ الإمامُ أحمدُ رحمه الله: (وزَعَم - يعني الجَهم بن صفوان - أن مَن وَصَفَ اللهَ بشيءٍ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نفسَه فِي كِتَابِه، أو حَدَّث عَنه رسولُه صلى الله عليه وسلم كَانَ كافرًا، وكَانَ مِنَ المُشَبِّهَة، فأَضَلَّ بكَلَامِه بَشَرًا كَثِيرًا) اهـ. [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:١٠٤)].

وقال الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله (ت:٢٧٧هـ): (عَلَامَةُ أهلِ البدع الوقيعةُ فِي أهلِ الأثَر، وعَلَامَةُ الجَهمِيَّة أنْ يُسمُّوا أهلَ السُّنَّةِ مُشَبِّهَة ونَابِتَة، وعَلَامَةُ القَدَرِيَّة أنْ يُسَمُّوا أهلَ السُّنَّةِ مُجْبِرَة، وعَلَامَةُ الزَّنَادِقَة أنْ يُسَمُّوا أهلَ الأَثَر حَشْوِيَّة، وَيُرِيدُونَ إِبْطَالَ الْآثَارِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم) اهـ. [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ٢٠٤)].

قلتُ: صَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنَّ كُلَّ جَهمِيٍّ قُبُورِي مِنَ المُعَاصِرِين يُطلِقُ لَقَبَ "النَّابِتَة" و "المُشَبِّهَة" عَلَى أهلِ السُّنَّة، كعَلِي جُمعَة، ويُسرِي جَبْر، وسَعِيد فُودَة، وجروِهم الصَّغِير الأَزهَري.

وقال الإمامُ إسحاقُ بنُ رَاهُويَه رَحِمَهُ اللَّهُ في [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٩٣٨)]: (عَلَامَةُ جَهْمٍ وأصحَابِهِ دَعْوَاهُم عَلَى أهلِ الجَمَاعَة، ومَا أولَعُوا بِهِ مِن الكَذِب، إنَّهم مُشَبِّهَة، بَل هُم المُعَطِّلَة، ولَو جَازَ أن يُقَال لهم: هُم المُشَبِّهَة لاحتَمَلَ ذلك، وذلك أنهم يقولون: إنَّ الرَّبَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كُلِّ مَكَانٍ بِكَمَالِهِ فِي أسفَلَ الأرْضِين وأعلَى السَّمَاوَاتِ عَلَى مَعنًى وَاحِد، وكَذَبُوا في ذَلك ولَزِمَهُم الكُفْر) اهـ.

وروى اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ في [شرح أصول الاعتقاد (٣/٥٣٠)]: (جَاءَ غلامٌ إلى عبدِالرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال له ابنُ مهدي: بَلَغَنِي أنَّك تتكلم في الرَّبِّ وتَصِفُهُ وتُشَبِّهُه. قال: "نعم، نَظَرْنَا، فَلَمْ نَرَ مِن خَلْقِ اللهِ شيئًا أحسنَ مِنَ الإنسان"، فأخذ يتكلم في الصِّفَةِ والقَامَة. فقال له ابنُ مهدي: "رُوَيدَك يَا بُنَي، حَتَّى نتكلم أولَ شيءٍ في المَخلُوق، فإنْ عَجِزْنَا عنه فنحنُ عَنْ الخَالِقِ أعجَز. أخبِرنِي عَمَّا حَدَّثنِي شُعْبَةُ عن سَعيدِ بنِ جُبير عَن عبدِالله: ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾

[النجم:١٨]. قال: «**رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سِتمائة جَنَاح**» [(١)]، فبَقِيَ الغُلَامُ يَنظُر. فقال: أنَا أُهَوِّنُ عليك، صِفْ لي خَلْقًا له ثلاثةُ أجنِحَة، ورَكِّبْ الجَنَاحَ الثالِثَ منه مَوضِعًا حتى أَعلَم . قال: يا أبا سَعِيد، عَجِزنا عَن صفةِ المَخلُوق، فأُشهِدُكَ أنِّي قد عَجزت ورجعت) اهـ.

***

(١) أخرجه البخاري (٣٢٣٢)، ومسلم (١٧٤).

فَصْل: فِي بَرَاءَةِ السَّلَفِ مِنْ مَذْهَبِ الكَرَّامِيَّةِ فِي صِفَةِ الكَلَامِ

يُشَبِّه بعضُ الجهميةِ مِنَ الأشعريةِ والمُفَوِّضَةِ عَلَى الجُهَّالِ بِشُبْهَةٍ مَفَادُها: أنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي إثبَاتِ صفةِ كَلاَمِ الله هو مَذْهَبِ الكَرَّامِيَّة!

وهذا كَذِبٌ جَهمِيٌّ مَفضُوح؛ فإنَّ الكَرَامِيَّة: نسبةٌ إلى مُحمِّدِ بنِ كَرَّام السِّجْسْتَانِي (ت:٢٥٥هـ)، ومَذْهَبُهُم فِي صِفَةِ الكَلَام: "هُو أنَّ كلامَ اللهِ حُرُوفٌ وأصواتٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَشيئته.." وإلى هنا كَلاَمُهُم مُوَافِقٌ لعقيدةِ السلف مِن أنَّ كلامَ اللهِ حَقِيقِيٌّ غَيرُ مَخلُوقٍ بِصَوتٍ وحَرْف، لكنَّ الكَرَّامِيَّةَ فَارَقُوا أهلَ السُّنَّةِ فِي قولهم: "أنَّ اللهَ ﷻ تَكَلَّمَ بعدَ أنْ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا" أي: أنَّ اللهَ عندَهم كان مُعَطَلًا عَن الكَلَامِ حتَّى تَكَلَّم! تعالى اللهُ عَن ذلك.

وهذا مَذْهَبٌ بَاطِل، صَرِيحٌ بُطْلاَنُهُ، مَخَالِفٌ مَخَالَفَةً صَرِيحَةً لمذهبِ السَّلَفِ ﭫ؛ لِمَا تقدَّمَ مِن نَقْلِ أقوالِ أئمةِ السَّلَفِ مِن أنَّ اللهَ ﷻ لَمْ يَزَل مُتكَلِّمًا، ويَتكَلَّم إذَا شَاءَ، كيف شَاءَ.

كما قال الإمام أحمدُ ﷺ في [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:١٣٩)]: (بَلْ نَقُول: إنَّ اللهَ لَمْ يَزَلْ مُتكَلِّمًا إذَا شَاء، ولا نَقُول: إنه كَانَ ولا يَتكَلَّم حَتَّى خَلَقَ الكَلَامَ) اهـ.

أي: إن اللهَ لَم يَزَل مُتَّصِفًا بصفةِ الكَلَام، وهِيَ صِفَةٌ ذَاتِيَّة قديمة بهذا الاعتبار، وإذا شَاءَ تكلَّم وإذَا شَاءَ لَم يتكلَّم، وهذه صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ فِعلِيَّةٌ مُتَجددةٌ تَتَعلَّق بِمَشِيئَةِ اللهِ ﷻ، وكَلامُهُ بِحَرف وصَوت حَقِيقِيين.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية ﷺ في [منهاج السنة (٢/ ٣٥٨ - ٣٦٣)] بعدَ أنْ نَقَلَ عددًا مِن أقوالِ الفِرَقِ فِي صِفَةِ الكَلَام:

(**وخامِسُها**: أنَّه حُروفٌ وأصْواتٌ لكن تَكلَّمَ به بَعْدَ أن لم يكُنْ مُتكلِّمًا، وكَلامُه حادِثٌ في ذاتِه كما أنَّ فِعْلَه حادِثٌ في ذاتِه بَعْدَ أنْ لم يكُنْ مُتكلِّمًا ولا فاعِلًا، وهذا قَوْلُ الكَرَّاميَّةِ وغَيْرِهم.

وسادِسُها: أنَّه لم يَزَلْ مُتكلِّمًا إذا شاءَ، ومتى شاءَ، وكيف شاءَ، بكَلامٍ يَقومُ به، وهو يَتكلَّمُ به بصَوْتٍ يُسمَعُ، وأنَّ نَوْعَ الكَلامِ أزَلِيٌّ قَديمٌ، وإن لم يَجعَلْ نَفْسَ الصَّوْتِ المُعيَّنِ قَديمًا، وهذا هو المَأثورُ عن أئِمَّةِ الحَديثِ والسُّنَّةِ) اهـ.

وقال ابنُ القَيم ﷺ في [مختصر الصواعق (ص:٤٩٨)]: (مَذْهَبُ الْكَرَّامِيَّةِ: وَهُوَ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشِيئَةِ وَالْقُدْرَةِ قَائِمٌ بِذَاتِ الرَّبِّ تَعَالَى، وَهُوَ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ مَسْمُوعَةٌ، وَهُوَ حَادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ مُتَكَلِّمٌ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا، كَمَا يَقُولُهُ سَائِرُ فِرَقِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُ فَعَلَ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ بَعْدَ أَنْ

لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا، كَمَا أَلْزَمُوا بِهِ الْكَرَّامِيَّةَ فِي مَسْأَلَةِ الْكَلَامِ، فَهُوَ لَازِمٌ لَهُمْ فِي مَسْأَلَةِ الْفِعْلِ، وَالْكَرَّامِيَّةُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا كَلَامًا وَفِعْلًا حَقِيقَةً قَائِمَيْنِ بِذَاتِ الْمُتَكَلِّمِ الْفَاعِلِ، وَجَعَلُوا لَهُمَا أَوَّلًا، فِرَارًا مِنَ الْقَوْلِ بِحَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا، وَمُنَازِعُونَ أَبْطَلُوا حَقِيقَةَ الْكَلَامِ وَالْفِعْلِ، وَقَالُوا لَمْ يَقُمْ بِهِ فِعْلٌ وَلَا كَلَامٌ الْبَتَّةَ، وَأَمَّا مَنْ أَثْبَتَ مِنْهُمْ مَعْنًى قَائِمًا بِنَفْسِهِ سُبْحَانَهُ، فَلَوْ كَانَ مَا أَثْبَتَهُ مَفْعُولًا لَكَانَ مَنْ جِنْسِ الْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا خَارِجًا عَنْهُمَا، فَهُمْ لَمْ يُثْبِتُوا لَهُ كَلَامًا وَلَا فِعْلًا وَأَمَّا الْكَرَّامِيَّةُ فَإِنَّهُمْ جَعَلُوهُ مُتَكَلِّمًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا، كَمَا جَعَلَهُ خُصُومُهُمْ فَاعِلًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا) اهـ.

قال الشيخُ عبدُالعزيزِ الرَّاجِحِي حفظه الله في [دروس في العقيدة (١٦/ ١٢)]:

(مَذهَب الكَرَّاميَّة: والكَرَّامِيَّة هُم أتباعُ مُحمَّدِ بنِ كَرَّام السِّجِسْتَانِي، وهُم يقولون: إنَّ الكَلَامَ ألفاظٌ ومَعَانٍ وحُرُوفٌ وأَصوَاتٌ قَائِمَةٌ بذاتِ الرَّب، والكَلَامُ يتعَلَّق بقدرتِه ومَشِيئَتِه ﷻ، فهو يَتكَلَّمُ مَتَى شَاءَ إذَا شَاء كَيفَ يَشَاء، وكلامُ الله نَوْعَان: بواسِطَة وبِغَيرِ وَاسِطَة، لكن كلامَ الرَّبِّ حَادِثٌ في ذَاتِهِ كائِنٌ بعدَ أنْ لَمْ يكُن، بمعنى: أنَّ الرَّبَّ كانَ مُعَطَّلاً عن الكلام، بل كان الكَلَامُ مُمتَنِعًا عليه ولا يَستَطِيع الكلامَ فِي الأَزَل، ثُمَّ انقَلَبَ فجأةً فَصَارَ مُمْكِنًا، قالوا: إنَّ هناكَ فترة كان الرَّبُّ لَا يستطيعُ فِيهَا أنْ يتكلَّم، بل إنَّ الكَلَامَ مُمتَنِع، أي: يَستَحِيل على الله، ففي

الأَوَّلِ كان الكَلَامُ مُمْتَنِعـًا، ثُمَّ انقلَبَ فجأةً فَصَار مُمكنـًا. وشُبهتهم في ذلك أَنَّهم قالوا: لو قُلنَا: إنَّ الكَلَامَ قَدِيمٌ النَّوعِ، وإنَّ الرَّبَّ لَم يَزَلْ مُتكَلِّمـًا لَلَزِمَ مِن ذلك التسلسلُ فِي الحَوَادِث، فتكونُ الحَوَادِثُ والمَخلُوقَاتُ متسلسلةً في الأَزَل، وإذا تَسلسلت انسَدَّ علينَا طريقُ إثباتِ الصَّانِع، فَلَا نستطيعُ أَنْ نُثْبِتَ وُجُودَ اللهِ وأَنَّه هو الأول، فَفِرَارًا مِن ذلك قَالُوا: هُنَاك فترةٌ لَا يتكلَّم فيها الرَّبُّ، فليس فِيهَا كلام ولا حَرف ولا فِعْل حتَّى يَكُون هو الأول، ثُمَّ بعدَ ذلك تَكَلَّم الرَّبُّ وتَسَلْسَلت الحَوَادِث، فلو قُلنَا: إنَّ الرَّبَّ لَم يَزَلْ مُتكلِّمـًا لَلَزِمَ مِن ذلك تسلسلُ الحَوَادِثِ والمَخلُوقَات، وإذا تَسلسلت الحَوَادِثُ والمخلوقاتُ انسدَّ علينا طريقُ إثباتِ الصَّانِع، فَلَا نستطيعُ أَنْ نُثبِتَ أَنَّ اللهَ هو الأَوَّل. وهذا مَذهَبٌ بَاطِل، والقَولُ بأَنَّ الكلامَ أَلفاظٌ ومَعَانٍ وحُرُوفٌ بأصواتٍ مُتَعلِّقٌ بقدرتِه تعالى ومشيئة: هذا حق، لكنَّ قَولَهم: إنَّ الكلامَ كان مُمتنعـًا عَن الرَّبِّ هذا بَاطِل؛ لأَنَّ الكلامَ صِفَةُ كَمَال، فكيفَ يَخلُو الرَّبُّ مِن الكَمَالِ فِي وَقْتٍ مِنَ الأوقَات؟! ولأَنَّ الرَّبَّ إذا كَانَ حَالُه قبلُ وبعدُ سواء ولَم تتجدد له صفةُ الكلامِ مِن غَيرِه فلماذا كان الكلامُ ممتنعـًا ثُمَّ صَارَ مُمكِنـًا؟! ومَا السببُ فِي امتنَاعِهِ ثُمَّ في إمكَانِه؟! ومَا تَحدِيدُ الفترةِ التي كَانَ فِيهَا مُمتَنِعـًا؟! لا تَستَطِيعُون أَنْ تُحددوا فترةً، وكُلُّ مَا يتصوره الإنسان مِنَ الأزمنةِ فالإنسانُ سَابِق لذلك، وهذا كلامٌ بَاطِل.

أما شُبْهَةُ قولِهِم: إنَّه يَلزَمُ تسلسلُ الحوادِثِ، فنَقول: الرَّبُّ فَعَّالٌ وخَلَّاقٌ، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود:١٠٧]، وقال: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ﴾ [الحجر:٨٦]، يَعنِي أنَّ الرَّبَّ لَم يَزَل خَلَّاقًا وفَعَّالاً، والخَلْقُ والفِعْلُ صِفَةُ كَمَال، فَلَا يُعَطَّلُ الرَّبُّ مِن هذا الكَمَالِ فِي وَقْتٍ مِنَ الأوقَات.

وأمَّا إثباتُ الفترةِ وأنَّ هناك فترة فَلَا دَلِيلَ عَليه؛ فإنَّهم يُثبتُون فترةً كَانَ الرَّبُّ سبحانه مُعَطَّلًا فيها مِن الكلامِ والخَلْق، وهذا لَا دليلَ عليه، ونحنُ نَقول: إنَّ كُلَّ مخلوقٍ مِن المَخلُوقَات، وكُلَّ فَرْدٍ مِن أَفرَادِهَا مَسبُوقٌ بالعَدَم، وليس لَه مِن نَفْسِهِ وُجُودٌ ولَا عَدَم، بل اللهُ أوجَدَه بعدَ أنْ كَانَ عدَمًا، ولَا يَلْزَمُ مِن ذلك أنَّ هناك فَتْرَة، بل كُلُّ فَرْدٍ مِن أفرادِ المَخلُوقَاتِ مَسبوقٌ بالعَدَم، واللهُ تعالى أَوجَدَه بعدَ أن كان مَعدُومًا، ويَكفِي هذا، أمَّا أنْ نُثْبِتَ فترةً يُعَطَّلُ فِيهَا الرَّبُّ: فهذا لَا دَلِيلَ عَلَيه، وهُوَ بَاطِل. فهؤلاء الكَرَّامِيَّةُ وَجْهُ الغَلَطِ عندَهم هو كَونُهم أثبَتوا فترةً عَطَّلوا فِيهَا الرَّبَّ عَن الكَلَام، ولَو لَمْ يَقُولُوا بالفترةِ هذه لَصَارَ مَذْهَبُهُم مُوَافِقًا لِمَذْهَبِ أهلِ السُّنَّة) اهـ.

فتبيَّنَ جليًّا مُباينةُ مَذْهَبِ السَّلَفِ لِمَذْهَبِ الكَرَّامِيَّةِ ولله الحَمد.

***

فَصل: فِي مَنْزِلَةِ شَيخ الإِسلَام ابنِ تَيْمِيَة عِنْدَ الحَنَابِلَةِ

يَزعُمُ القُبُورِيَّةُ المُفُوِّضَةُ المُعَاصِرُون أو مَن يُقَالُ لهم "الحَنَابِلَة الجُدُد" أنَّ ابنَ تيمية رَحِمَهُ اللهُ أَحدَثَ عقيدةً جديدةً لَم يَكُن الحَنَابِلَة قبلَه يَعرِفُونَهَا، وأنَّ الحَنابِلَةَ قَبْلَ ابنَ تَيمِيَّة كانوا جميعُهم على مَذْهَبِ التَّفوِيض والتَّجهِيل!

وهذا كَذِبٌ أَقْرَع لَه قَرنَان! ولَا يَحتَاج هذا الكلامُ إلى رَدٍّ عليه لِتَفَاهَتِهِ وتَهَافُتِهِ، ولكن نَقول وباللهِ التوفيق:

أولا: شيخُ الأسلام رَحِمَهُ اللهُ مَلأَ كُتُبَه بالنُّقُولَاتِ عَن أئمةِ الصَّدْرِ الأوَّل مِن سَلَفِ الأُمَّةِ ومَن تَبِعَهُم بإحسانٍ مِن القُرُونِ الثلاثةِ المُفَضَّلَة، وقَرَّرَ مُعتَقَدَ السَّلَفِ كَمَا هُوَ، وقَرَّرَ مَا كَان عليه الإمامُ أحمد وإِخوَانُهُ مِن أئمةِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعة، لكن كَمَا تَقَدَّم هؤلاء القُبُورِيَّة الجَهميَّة الجُدُد المُتسترين بالإمامِ أحمَدَ قَد تَبَرَّأوا صَرَاحَةً مِن كُتُبِ السَّلَفِ الأُولَى لَمَّا عَرَفوا أنَّهم على دِينٍ غَيرِ الدينِ الذي في تلك الكُتُب السَّلَفِيَّة، وتَبَرَّأوا مِن كُتُبِ الإمامِ أحمَد ككتاب "الرد على الزنادقة والجهمية" وطَعَنوا في كِتَابِ وَلَدِه "السُّنَّة لعبدِالله بن الإمامِ أحمد" الذي رَوَى فيه عَن أَبيه وعَن أئمةِ السُّنَّة في عَصرِه، حتَّى إنَّ أحدَ الحَمْقَى مِن القُبُورِيَّة الجهمية المُتَحنبِلَة الجُدد رَاحَ يُحَاوِلُ نَفْيَ نِسْبَةِ كِتَاب "الرَّدِّ عَلَى الزَّنَادِقَة والجَهمية"

للإمام أحمد لمَّا وَجَدَ مَا فِيهِ مِن إثباتِ مَعَانِي الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا والرَّدِّ على الجَهمية وإكفَارِهِم، فَوَجَد أنَّ مَن يَزعُمُ أنَّهم أئمته في التَّفوِيضِ كابنِ عَقِيل والقاضِي أبِي يَعلَى وأَبِي الفَضْل التَّمِيمي قَد ذَكَرُوا هذا الكتابَ وأثبَتُوا صِحَّة نسبَتِه للإمامِ أحمد.

وكذلك تَبَرَّأَ هؤلاء المُتحنبلةُ الجددُ مِن سَائِرِ كُتُبِ أئمةِ السلفِ المُتَقَدِّمِين التي تُنَاقِضُ صَرَاحَةً مُعتَقَد المُفوِّضَة الجَهمية كـ"السُّنَّةِ لعبدِاللهِ بنِ أحمد"، و "السُّنَّةِ لحَرْبٍ الكِرمَانِي" و "كتابِ التَّوحِيد لابنِ خُزَيمة" و "نقضِ الدَّارِمِي عَلَى بِشْر المَرِيسي" و"خَلق أفعالِ العِبَاد للبُخاري" وغيرِها ، مَعَ أنَّ أئمةَ الحَنَابِلَة كانوا يَقرَأون هذه الكُتُب فِي المَحَافِل والمَسَاجِدِ ويُقَرِّرُون مَا فِيهَا ويَرُدُّون على الجهميةِ ويَمتَحِنُونَ النَّاسَ فِيهَا، ويَلعَنُون ويُكَفِّرُون مَن خَالَفَ هذا المُعتَقَد.

قال الحافظ ابنُ رَجَب الحَنبلي ﷺ: (وفي سنةِ سِتِّينَ وأربَعِمائَة، كان أبو عَلِي بنُ الوَلِيد شيخُ المُعتَزِلَة قَدْ عَزَمَ على إظهارِ مَذْهَبِهِ لأجلِ مَوتِ الشيخِ الأَجَلِّ أبي مَنصور بنِ يُوسُف، فقامَ الشريفُ أبو جَعفَر [1]، وعَبَرَ إلى جامعِ المَنصورِ هو وأهلُ مَذْهَبِهِ وسائرُ الفقهاء وأعيانُ أهلِ الحديث، وبَلَغُوا ذلك. فَفَرِحَ أهلُ السُّنَّةِ

(١) أَبُو جَعْفَرٍ عَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ عِيسَى بْنِ أَحْمَدَ الهَاشِمِي الحَنبَلِي (ت: ٤٧٠هـ) شيخُ الحَنَابِلَة في وَقْتِه.

بذلك، وقَرؤوا "كتابَ التوحيدِ لابنِ خُزَيمة" (١). ثم حَضَرُوا الديوَان، وسَألوا إخراجَ الاعتقادِ الذي جَمَعَه الخليفةُ القَادِر، فأُجِيبُوا إلى ذلك، وقُرِئَ هناك بِمَحْضَرٍ مِنَ الجَمِيع، واتفقوا على لَعْنِ مَن خالَفَه وتَكفِيرِه. وبَالَغَ ابنُ فُورَك فِي ذلك. ثُمَّ سَألَ الشريفُ أبو جعفر والزاهدُ الصَّحرَاوِي أن يُسَلِّمَ إليهم الاعتقاد، فقال لهم الوزير: ليس هَاهُنَا نسخةٌ غير هذه، ونحن نكتبُ لكم به نسخةً لتُقْرَأَ فِي المَجَالِس. فقالوا: هكذا فَعَلنَا في أيامِ القَادِر، قُرِئَ في المساجدِ والجَوَامِع. فقال: هكذا تَفعَلُون، فليس اعتقادٌ غيرَ هذا، وانصرفوا. ثم قُرِئَ بعد ذلك الاعتقادُ ببابِ البصرة، وحَضَرَه الخَاصُّ والعَامُّ. وكذلك أنكَرَ الشريفُ أبو جَعفَر على ابنِ عَقِيلٍ

---

(١) كتاب التَّوحيد لابنِ خُزَيمَةَ ﷀ مِن أَشَدِّ الكُتُبِ على الأشعَرِيَّةِ الجَهمِيَّة، وأئمَّتُهم يُحذِّرُونَ منه ويَصِفُونَه بأبشَعِ الأوصَاف لِمَا فِيهِ مِن نَقْلِ الآياتِ والأحاديثِ والآثارِ عَن السَّلَفِ في إثباتِ الصِّفَاتِ الإلهِيَّةِ على ظَاهِرِهَا.

قال الفَخْرُ الرَّازِي الأشعري في [تفسيره (٥٨٢/٩)]: "واعلم أنَّ مُحمَّدَ بنَ إسحَاق بنِ خُزَيمَةَ أورَدَ استدلالَ أصحَابِنَا بهذه الآيةِ فِي الكِتَابِ الذي سَمَّاه بالتوحيد، وهو في الحقيقةِ كتابُ الشِّرك!! واعتَرَضَ عليها، وأنا أذكُرُ حَاصِلَ كَلَامِهِ بعدَ حَذْفِ التَّطوِيلَاتِ؛ لأنه كان رجلاً مُضْطَرِبَ الكَلَامِ، قليلَ الفَهْمِ، نَاقِصَ العَقْلِ!!" اهـ.

قلتُ: السَّاحِرُ المُشعوذُ المُنجمُ عَابِدُ الكَوَاكِبِ هو الأَولَى بالشِّرْكِ مِن الإمامِ المُوَحِّدِ ابنِ خُزَيمة ﷀ.

وقال ابنُ جُمَاعَةَ الأشعري في [إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص:٢٠٣)]: "فإن احتَجَّ مُحتَجٌّ بكتابِ ابنِ خُزَيمَةَ ومَا أورَدَ فيه مِن هذه العَظَائِمِ، وبِئْسَ مَا صَنَعَ مِن إيرادِ هذه العَظَائِمِ الضَّعِيفَةِ والمَوضُوعَةِ، قُلنَا: لا كرامةَ له ولَا أتباعِهِ إذا خَالَفُوا الأدلةَ العَقلِيَّةَ والنَّقلِيَّةَ على تَنزِيهِ اللهِ تعالى بمِثلِ هذه الأحاديثِ الوَاهِيَّةِ وإيرَادِهَا في كُتُبِهِم، وابنُ خُزَيمَةَ وإن كانَ إمامًا في النَّقْلِ والحَدِيثِ فهو عَن النَّظَرِ في العَقلِيَّات وعَن التَّحقِيقِ بِمَعْزَلٍ، فقد كان غَنِيًّا عَن وَضْعِ هذه العَظَائِمِ المُنكَرَاتِ الوَاهِيَّةِ في كُتُبِهِ!" اهـ.

تَرَدُّدَه إلى ابنِ الوَلِيد وغَيرِه، فاختَفَى مُدَّةً ثُمَّ تَابَ وأظهَرَ تَوبَتَه) اهـ.

ونقل ابنُ العربي المَالِكِي الأشعَرِي في كتابه [العَواصِم والقَواصِم (٢/ ٢٨٢)] عن أبي القَاسِم عبدِالكريم بن هَوَازِن القُشَيرِي الأشعري: (أنه عَقَدَ مَجلِسًا للذِّكر، وحَضَرَ فيه كافَّةُ الخَلْق، وقَرَأَ القَارِئ: ﴿ **ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ** ٥ ﴾ [طه: ٥]، فقال لي أَخَصُّهم: **فرأيتُهُم يقُومُون - أي: الحَنَابِلَةَ - في أثناءِ المَجْلِس ويَقُولُون: "قَاعِد، قَاعِد" بأرفَع صَوتٍ وأبعده مَدَى**. وثَارَ إليهم أهلُ السُّنَّةِ من أصحابِ القُشَيرِي – يَقصد الأَشعرية - وحَدَثَت مَقْتَلَة بين الطَّائِفَتِين مَاتَ فِيهَا بعضُ الناس) اهـ.

ثانيا: أنَّ ابنَ تيمية رحمه الله سُبِقَ بعلماء الحَنَابِلَة المُثبِتِين لصفاتِ الرَّبِّ جل وعلا المُبَايِنِينَ لمعتقدِ التَّفوِيضِ والتَّجهِيل، فَمَن أشهَر الكُتُب التي سَبَقَت تَوَالِيفَ ابنِ تيمية والتَّي صُنِّفَت في إثباتِ الصفاتِ الإلهية على طَرِيقَةِ السلفِ التي سَارَ عليها ابنُ تيمية رحمه الله: كتاب "إثبات الحَدِّ للهِ وبأنَّه قاعدٌ وجالسٌ على عَرشِه" للإمام شيخِ الحَنَابِلَةِ مُحمَّدِ الدَّشتِي رحمه الله (ت:٦٦٥هـ) وابنُ تيميةَ وُلِدَ سنةَ (٦٦١هـ)، أي وفاةُ الدَّشتي كانَت بعدَ ولادةِ ابنِ تيمية بأربع سنين، ومع ذلك فكتابُهُ حَافِلٌ بإثباتِ مَعَانِي الصفاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا بلغةِ العَرَب، ورَوَى فيه بإسنادِهِ العديدَ مِنَ

الأحاديثِ والآثارِ السلفيةِ فِي ذلك، وأثبَتَ الحدَّ لله ، وأثبَتَ تفسيرَ السلفِ للاستواء بالجُلُوس والقُعُود، وأثبَتَ الحَرَكَة، والثِّقَل، والمَكَان، وهذا كلُّه تَجحَدُه المُفوِّضة.

وكذلك كتاب "ذَمُّ الكَلَامِ وأهلِه" لأبي إسماعيل الهَرَوي الحَنبلي (ت:٤٨١ هـ) فقَد سَارَ فِيهِ عَلَى نَفْسِ المِنْوَالِ فِي إثبَاتِ صِفَاتِ اللهِ ﷻ على ظَاهِرِهَا وفَهْمِ مَعَانِيهَا، ورَوَى فيه العديدَ مِنَ الأحاديثِ والآثارِ السلفيَّة في ذلك، ورَدَّ على الجَهمِيَّة والأشعَرِيَّة وشَنَّعَ عَلَيهِم.

ولو ذَهَبْنَا نَسْرُدُ أسماءَ أئمةِ الحَنَابِلَة منذُ عَصْرِ أحمَد حتَّى يَومِنَا هذا الذين كانوا على نَفْسِ مُعتَقَدِ ابنِ تَيمِية فِي إثباتِ مَعَانِي الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا لَطَالَ ذلك، لكن نَذكُرُ منهم: أحمدُ بن حَنبَل، ووَلَدُه عبدُالله، ووَلَدُه صَالِح، وإسحَاقُ بن رَاهُويه، وعبدُالوَهَّاب الوَرَّاق، وحَرْبُ بنُ إسمَاعِيلَ الكِرمَانِي، وإسحاق الكَوسَج، وأبو بَكر الأثرَم، وإبراهيم الحَربِي، وأبو بَكر المَرُّوذِي، وعثمانُ بنُ سَعِيد الدَّارِمِي، ومحمد بنُ إسماعيل البخاري، وأبو دَاود السِّجِستَانِي، ويَحيَى بن مَعِين، وكُلُّ مَن مَرَّ هم مِن أصحَابِ أحمَد وتلاميذِه، وكذلك: أبو بَكر الخَلَّال الحنبَلِي جَامِع المَذهب، وغُلَّام الخَلَّال الحَنبلي، وابنُ خُزَيمَة الحَنبلي، وابنُ

بَطَّة العُكبُرِي الحَنبلي، والآجُرِّي الحَنبَلي، وابنُ مَنْدَه الحنبلي، وابنُ البَنَّا الحَنبلي، والحسنُ بنُ حَامِد الحَنبَلي، وأبو إسحاق بنُ شَاقْلَا الحَنبلي، وأبو إسمَاعِيل الهَرَوِي الحَنبلي، وعبدُالغَنِي المَقدسي الحنبلي، وابنُ قُدَامَةَ المَقدِسِي الحَنبلي، وأبو مُحمَّد الدَّشتِي الحَنبِلي، وابنُ القَيِّم الحَنبلي، وابنُ رَجَب الحَنبَلي، وابنُ المُحِب الصَّامِت الحَنبلي، وابنُ عبدِالهَادِي الحَنبلي، وابنُ المِبَرد الحنبلي، وعَلَاءُ الدِّين المَردَاوي الحَنبلي مُنَقِّحُ المَذهب، ومُحمَّدُ بنُ عبدِالوَهَّاب الحَنبلي، ووَلَدَاه عبدُالله وحُسَين، وسُلَيمَان بنُ عبدِالله الحَنبلي، وعبدُالرحمنِ بنُ حَسَن الحَنبلي، وعبدُالله أَبَا بُطَين الحَنبلي، وحَمَد بنُ نَاصِر آل معمر الحَنبلي، وعبدُاللطيفِ بنُ عبدِالرحمن الحَنبلي، وإسحاقُ بنُ عبدِالرحمن الحَنبلي، وسُلَيمَان بنُ سَحْمَان الحَنبلي، ومُحمَّد بنُ إبرَاهِيم الحنبلي، وسَلَيمَانُ بنُ عبدِالرحمن الحَمْدَان الحَنبلي، وعبدُالله بنُ حُمَيد الحَنبلي، وعبدُالله بنُ عَقِيل شَيخُ الحَنَابلة، ومُحمَّدُ بنُ صَالِح العُثَيمِين الحَنبلي، وصَالِحٌ الفَوزَان الحَنبلي، وغيرُهم خَلْقٌ كثير.

وكُلُّ مَن تَقَدَّم ذِكرُهُم مِن أئمةِ الحَنَابِلَة مِن المُتَقدِّمِين والمُتَأخِرِّين وغيرِهم مُصَادِمُون في عَقِيدَتِهم لعقيدةِ الجَهمية أهلِ التفوِيض والتَّجهِيل. فعُلِمَ أنَّ "الحَنَابِلَة الجُدُد" ومن لَفَّ لَفَّهُم: شِرذِمَةٌ مُنبَتِرَةٌ لَا سَلَفَ لَهَا مِن أهلِ السُّنَّة، خَلَا

مَن كَان عَلَى مُعتَقَدِهِم فِي التَّعطِيل مِمَّن حَذَّرَ أئمةُ أهلِ السُّنَّةِ مِن ضَلَالَاتِهِم كَمَا تَقدَّم.

ثالثا: أنَّ ابنَ تَيمية إمامٌ مُعَظَّمٌ عِنْدَ فُقَهَاءِ الحنابلةِ قَاطِبَةً منذُ عَصْرِه فِي القَرن السابعِ والثَّامِنِ حتَّى يَومِنَا هذا، وجَمِيعُهُم يَستَدلُّون بأقوالِه ويَتَنَاقَلُونَهَا، واختياراتُه مُعتَبرة في المَذهَب، فلو كان مُخَالِفًا مُبتَدِعًا مُحْدِثًا لعقيدةٍ جَدِيدَةٍ لَمَا جَعَلُوه إمامًا لهم، ولَمَا اعتمدوا على تقريراتِه وأقوالِه، وقد أكثَرَ مِن النَّقْلِ عَن ابنِ تيميةِ جُلُّ فُقَهَاءِ الحَنَابِلَة المُتَأَخِّرين فِي مَسَائِل الأسمَاءِ والصِّفَاتِ كالمَردَاوِي وابنِ المِبْرَدِ وابنِ النَجَّارِ والبُهُوتِي.

بل قد اختَارَ وصَحَّحَ عَلَاءُ الدينِ المَردَاوِي (ت:٨٨٥هـ) – وهو مُنَقِّح المَذهَب – قولَ ابنِ تَيمِيَّة فِي صِفَةِ كَلَامِ اللهِ تعالى كَمَا تَقدَّم، فنَقَلَ أقوالَ النَّاسِ فِي صِفَةِ الكَلَام، ثم نَقَلَ تعريفَ ابنِ تيميةَ لَه، وأقَرَّه، واختَارَه، وصَرَّحَ بأنَّه مَذهَبُ السَّلَف، ومَذهَبُ الإمَامِ أحمَد،

فقال المَردَاوِي: (التَّاسِع: أَنْ يُقَال: لَمْ يَزَلِ اللهُ مُتكلِّمًا إِذا شَاءَ، وَمَتى شَاءَ، وَكَيف شَاءَ، بِكَلَامٍ يَقُوم بِهِ، وَهُوَ يتكَلَّم بِهِ بِصَوْت يُسمَع، **وَأَنَّ نوعَ الْكَلَام قديم، وَإِن لم يكن الصَّوْتُ الْمُعَيَّنُ قَدِيمًا، وَهَذَا القَوْل هُوَ الْمَأْثُور عَن أَئِمَّة الحَدِيث**

وَالسّنة. انْتهى مُلَخصا... **وَمن أعظم الْقَائِلين بِهَذَا القَوْل الْأَخير الإِمَام أَحْمد**، فَإِنَّهُ قَالَ: "لَمْ يزل الله تَعَالَى متكلما كَيفَ شَاءَ بِلَا تكييف" ، وَفِي لفظ: "إِذا شَاءَ") اهـ. [التَّحبِير شرح التحرير (٣/ ٣١٢)].

ثم نقل المَرْدَاوِيُّ كلامَ ابنِ تيمية مُقِرًّا له في [نفس المصدر السابق (٣/ ٣١٣)]: (وَقَالَ الشَّيْخ تَقِيّ الدّين أَيْضا: لم يَكُن فِي كَلَام الإِمَام أَحْمد، وَلَا الْأَئِمَّة: أَن الصَّوْت الَّذِي تكلم بِهِ قديم، بل يَقُولُونَ: لم يَزَل اللهُ مَتكَلِّمًا إِذا شَاءَ بِمَا شَاءَ، كَمَا يَقُوله الإِمَام أَحْمد، وَابْن الْمُبَارك، وَغَيرهمَا) اهـ.

وقال المَردَاوِي عن ابنِ تيميةَ مُقَرِّرًا أنَّه مُجتَهِد مُطلَق: (فإنَّه وُجِدَ مِنَ المُجتَهِدِين بعدَ ذلك جَمَاعَة، مِنهُم الشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابنُ تَيمِيَّة رَحِمَهُ اللهُ) اهـ. [التحبير شرح التحرير (٩/ ٤٠٦٩)].

وكذا نَقَلَه مُقِرًّا به ابنُ النَّجَار الحَنبَلِي (ت:٩٧٢هـ) في [شرح الكوكب المُنير (٤/ ٥٧٠)].

وقال مَنصور البُهُوتِي الحنبلي (ت:١٠٥١) في [كشاف القناع (١/ ٢٥)]: (ومُرَادِي بالشَّيخِ حَيثُ أطلَقْتُهُ "شيخُ الإسلامِ" بِلَا رَيْبٍ بَحْرُ العُلُومِ النَّقْلِيَّةِ والعَقلِيَّةِ أبو العبَّاسِ أحمدُ تَقِي الدِّين بنُ عبدِالحَلِيمِ ابنِ شيخِ الإسلامِ مَجْدِ الدِّينِ

أَبِي البَرَكاتِ عبدِالسلامِ بنِ أبي محمدِ عبدِاللهِ بنِ أَبِي القَاسِمِ الخَضِر بنِ محمدِ بنِ الخَضِر بنِ عَلِي بنِ تَيمِيةَ الحَرَّانِي، وُلِدَ يومَ الاثنينِ عَاشِر – وقِيلَ: ثَانِي عَشَر – ربيع الأول سنةَ إحدَى وسِتِّينَ وسِتِّمِائَة، وتُوفِي ليلةَ الاثنين عَشر ذِي القَعْدَة سنةَ ثَمان وعِشرِين وسَبعِمِائَة. **كَانَ إمامًا مُفرَدًا، أثنى عليه الأَعلَامُ مِن مُعَاصِرِيه فَمَن بَعدَهم، وامتُحِنَ بِمِحَن، وخَاضَ فيه أقوامٌ حَسَدًا، ونَسَبُوه للبِدَعِ والتَّجسِيم، وهُوَ مِن ذلك بَرِيء، وكَان يُرَجِّحُ مذهبَ السَّلَفِ عَلَى مذهبِ المُتكَلِّمِين، فكَانَ مِن أَمرِهِ مَا كان، وأَيَّدَهُ اللهُ عَلَيهم بِنَصْرِه، وقَد أَلَّفَ بعضُ العُلَمَاءِ فِي مَنَاقِبِهِ وفَضَائِلِهِ قَدِيمًا وحَدِيثًا، ﵀ ونَفَعَنَا بِهِ**) اهـ.

وقال مَرعِي الكَرمي الحنبلي (ت:١٠٣٣هـ) في [الكواكب الدرية (ص:٢٣٦)]: (فإن طُعِنَ على الشيخِ ابنِ تيميةَ من حيثُ العقيدة، فعقيدتُه عقيدةُ السَّلَفِ كَمَا وَقَعَ الاتِّفَاقِ في ذلك وقتَ المُنَاظَرَة، فليَطعَن على السَّلَفِ مَن طَعَنَ فيه!) اهـ.

وهُم مَعَ ذلك يَفتَخِرُون بنسبةِ ابنِ تَيمِية للحَنَابِلة، ويَنقِلُون أقوالَه ويَعتَمِدُونَهَا في المَذهَبِ، ويَقُولُون: (قال الشيخُ كذا) أي: ابن تيمية.

بل قَرَّروا مَا قَرَّره ابنُ تيميةَ فِي مَسَائِلِ تَوحِيدِ العِبَادَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ كُتُبِهِم، فَلَا يَخلُو كتابٌ حَنبلي مِن القَولِ بِكُفْرِ مَن جَعَلَ المَقبُورِين والغَائِبين وَسَائِطَ وشُفَعَاءَ

بينَه وبينَ اللهِ، وهذا نَصَّ عليه ابنُ تَيمية وحَكَى الإجمَاعَ عَلَيه، فنَقله الحنابلةُ عَنه بِحَرْفِهِ مِن غَيرِ إنكَار.

قال المَرْدَاوي الحَنبلي مُنَقِّح المذهب في [الإنصَاف (٢٧/١٠٨)]: (قال الشيخ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللهُ: وكَذَا الحُكْمُ لَو جَعَلَ بينَه وبَيْنَ اللهِ وَسَائِطَ يَتوكَّلُ عَلَيهِم ويَدعُوهُم ويَسأَلُهُم، إجماعًا – أي كَفَر –) اهـ.

وقال مُوسَى بنُ أحمَد الحَجَّاوي الحنبلي (ت:٩٦٨هـ) في [الإقناع (٤/ ٢٩٧)]: (أو جَعَلَ بينَه وبينَ اللهِ وَسَائِطَ يَتوكَّلُ عَلَيهم ويَدعُوهُم ويَسأَلُهُم، إجماعًا – أي كَفَر –) اهـ.

قال منصور البُهُوتي الحنبلي في [كشاف القناع (٦/ ١٦٨)]: (وقالَ أوْ جَعَلَ بَيْنَهُ وبَيْنَ اللهِ وسائِطَ يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ ويَدْعُوهُمْ ويَسْأَلُهُمْ إجْماعًا. أيْ كَفَرَ؛ لِأنَّ ذَلِكَ كَفِعْلِ عابِدِي الأَصْنامِ قائِلِينَ: ﴿ **مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ** ﴾ [الزمر ٣]) اهـ.

قلتُ: وهؤلاءِ القُبُورِيَّة الجَهميَّة المُتحَنبلة الجُدُد يَجحَدُون ذلك كلَّه، ويُعَطِّلُون صِفَاتِ اللهِ تعالى عَبْرَ تَفوِيضِ مَعَانِيهَا، ويَجعَلُون الصَّوتَ والحَرْفَ فِي كَلَامِ اللهِ قَدِيمَين لَا مُتَجَددَين، ويُحَسِّنُون الاستغاثةَ والطَّلَبَ مِنَ المَقبُورِين

وطَلَبَ الشفاعةِ والدُّعَاءِ مِنهُم، فَلَا أدرِي عَلَى أيِّ مُعتَمَدٍ مَذْهَبٍ اعتَمَدوا؟! ربما يَقصِدُون طَوَاغِيتَ القُبُورية ودُعَاةَ الشِّرْكِ مِن أجدَادِهِم المُتحَنبِلَة كابنِ فَيرُوز وابنِ جِرجِيس وأضرَابِهِم مِن أعداءِ التَّوحِيد وأهلِه.

والحقيقة أنِّي لَم أجِدْ أفضلَ إلزَامٍ لهؤلاءِ الضَّالِّين مِن مقالٍ نَشَرَه نَفْسُ الضَّالِ الذي يَطْعَنُ اليَومَ عَلَى ابنِ تيميةَ وعَلَى عقيدَتِه وأنشَأَ هذه الفِرقَةَ الجهميةَ القُبُورِيَّة المُسَمَّاة بـ"الحنابلة الجدد" وزَعَمَ أنَّ ابنَ تَيميةَ ليس عَلَى معتقدِ الحَنَابِلَة، أَلَا وهُو المَدعُو "مُحمَّد عبدُالواحِد الأزهَرِي" قَبْلَ أَنْ يُضِلَّه اللهُ على عِلْمٍ ويُصبِحَ قُبُورِيًّا جَهْمِيًّا جَلْدًا عَدُوًّا للهِ ولرسولِهِ ولدِينِهِ وللمؤمنين والعِيَاذُ بالله، فسأنقُلُ كلامَه بِحَرفِه وبِطُولِه لِكَي يَعرِفَ القَارِئُ حقيقةَ هؤلاءِ القَوم، أنهم قومٌ بُهْت كاليهود، يُنكِرُون مَا كانوا يَعرِفُون، مع أنَّ بعضهَم لا يَجرُؤ على الطَّعْنِ عَلَى ابنِ تَيمية لِعِلْمِهِ أنَّ فِي ذلك فَضِيحَتُه وهَتْكُ سِترِه ونِفَاقِهِ وتَجَهُّمِه.

قال حذيفة بن اليمان ﵁: (فاعلَمْ أنَّ الضَّلاَلَةَ حَقَّ الضَّلاَلَة: أَنْ تَعرِفَ مَا كُنْتَ تُنْكِرُ، وتُنْكِرَ مَا كُنْتَ تَعْرِفُ، وَإِيَّاكَ وَالتَّلَوُّنِ في الدين؛ فَإِنَّ دِينَ اللهِ وَاحِدٌ) [الإبانة الكبرى (١/ ١٨٩)].

قال المُنتكِسُ القُبُوريُّ محمدُ عبدُالوَاحِد الأزهريُّ عَلَى مُدَوَّنَتِهِ وصَفْحَتِهِ في

الفيسبوك بتاريخ (٢٦-٤-٢٠١٦) : (اعتقادُ الإمامِ ابنِ تَيميةَ ومَوقِفُ مُتَّأَخِرِّي الحَنَابِلَة مِنه: الحَمدُ للهِ وحدَه، والصلاةُ والسلامُ عَلَى عبدِه ورَسولِه سيدِنَا مُحمَّدٍ وآلِهِ وصَحبِه، وبَعد:

فَقَد كَثُرَ الكَلَامُ فِي هذهِ الأَيَّامِ مِن بَعْضِ طَلَبَةِ العِلْمِ والمُتَمَذْهِبَةِ بمذهَبِ الحَنَابلة عَلَى مذهبِ الحَنَابِلَة العَقَدِي في بَابِ الأسماءِ والصِّفَاتِ، وفِي بعضِ مَسَائِلِ الاعتِقَاد، **التي يُخَالِفُ فِيهَا ابنُ تيميةَ مَا يُقرره الأشاعرةُ والمُتكلِّمُون**، ودَخَلَ فِي هذا الكلامِ كثيرٌ مِن ذَوِي الأَغرَاضِ غَيرِ العِلْمِيَّة، وتَبِعَهُم بعضُ مُحِبِّي العِلْمِ مِن غَيْرِ المُحَققين لهذهِ المَسَائِل ومَا تَنْبَنِي عَلِيه، وكَثُرَ السُؤَالُ عَن مَوقِفِ مُتَّأَخِّرِي الحَنَابِلَة مِن تَقرِيرَاتِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ العَقَدِيَّة، ومَدَى مُخَالَفَتِهِم ومَوَافَقَتِهِم لتَقرِيرَاتِه، وعَن رِضَاهُم بطريقتِه، فكَتَبْتُ هذه النُّقَاطَ، وأَصلُهَا تَغرِيدَاتٌ في تويتر، ثُمَّ زِدْتُ فِيهَا وعَدَّلْت، واللهُ المُوَّفِقُ لَا رَبَّ سواه.

مِنَ المُهم قبلَ الشُّرُوعِ فِي الكَلَامِ؛ الإشارةُ إلى تَقرِيرٍ، وهو: **أنَّ المَذَاهِبَ الأَربعةَ مَذَاهِبٌ فِقهِيَّة، وليسَت طُرُقًا عَقَدِيَّة، فلا يُنسَبُ لإمامِ المَذهَبِ طريقةٌ فِي الاعتِقَادِ أو السُّلُوكِ لِمُجَرِّدِ انتِسَابِ بعضِ أتبَاعِهِ لَهَا، أو تَقرِيرهم بعضِ مَبَانِيها**..

فأبو حَنِيفَةَ ﵀ لَيس مُعتَزِلِيًّا، وإن كَانَ أَسَاطِينُ المُعتَزِلَةِ حَنَفِيَّة.

ولَم يَكُن الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ أشعريًّا صُوفِيًّا لِكَثْرَةِ ذلك في مُتَأَخِّرِي أَصحَابِه.

ومِثلُ هذا يُقَالُ فِي سَائِر المَذَاهِب.

فمَن يَزعُم أن تقريرَ عَالِمٍ مِن عُلَمَاءِ الحَنَابلة أولَى بنسبَتِه لأحمدَ بنِ حَنبل رَحِمَهُ اللهُ مِن تَقرِيرِ غَيرِه، بِلَا مُرَجِّحٍ عِلمِيٍّ فَهُو مُخطِئ.

واختياراتُ أَبِي يَعلَى وأَبِي الخَطَّاب وابنِ عَقِيل وابنِ الجَوزِي وابنِ الزَّاغُونِي وغيرِهم مِمَّن عَاصَرَهم أو أتَى بعدَهم؛ ليس شيءٌ مِنهَا أولَى بالمَذْهَبِ مِن حَيثُ هِيَ، ولَا واحدٌ مِن هؤلاء يُمَثِّلُ اعتقادَه اعتقادَ الإمامِ أحمَدَ واختياراتُه اختياراتِهِ دُونَ مُخَالِفِيه، إلا بِمُستَنَدٍ عِلمِي.

أسهلُ شيءٍ هنا الدَّعَاوَى العَرِيضَة، والكَلَامُ المُرسَل، والدَّفعُ فِي الصُّدُور، فيُمكِنُ أنْ يُقَال: إنَّ ابنَ تَيمِيةَ خَالَفَ كثيرًا مِمَّن قَبْلَه وخَالَفَه مَنْ بَعدَه، ولكننا لَا نِعدِلُ به أحدًا مِمَّن أتَى بعدَه..

ويُمكننا أن نَأْخُذَ ثَنَاءَ الأصحابِ عَلَيه وتَزكِيَتِهِم لَه وإِطبَاقَهم على تَقدِيمِه والنَّقْلَ عنه وتعظيمَه والثناءَ على كُتُبِهِ وأبحاثِهِ مَعَ شيوعِ ذَمِّ المُخَالِفِينَ لَهُ وتَعصبِهم ضِدَّه وضِدَّ أتباعِه: حُجَّةٌ لَنَا فِي قَبُولِ كَلَامِه وتَقدِيمِه عَلَى مَا يُمكِنُ أنْ يُقَالُ إنَّه مُخالِفٌ لَه مِن كَلَامِهم، ونقولُ: المُتأَخِّرُون لَم يُحققُوا تلكَ المَسَائِل،

وشيخُ الإسلامِ إمامٌ في هذه الأبوَاب، فكَلَامُهُ مُقَدَّمٌ، وهُوَ المُمَثِّلُ لمذهبِ أحمَد في الحَقِيقَة، وليسَ أَحَدٌ مِمَّن عَاصَرَه وَلَا مَن أتَى بعدَه مِن أصحَابِنَا أكثرَ تَحقِيقًا للمَقَالَاتِ فِي أُصُولِ الدِّينِ واطِّلَاعًا عَلَى رواياتِ أحمدَ والأئمةِ منه، ومَن كَانَ مثلَه أو قريبًا منه وهُم قَلِيل لَم يَطعَن أحدٌ منهم فِي اعتقادِه ولَا تَقرِيرَاتِه.. ولكننا لَن نفعلَ هذا، وإنَّما سَنَخلط حُجَجَنَا بالرَّدِّ على أَهَمِّ حُجَجِهِم، خُصُوصًا مَعَ عَدَمِ الوُقُوفِ عَلَى مِن رَدِّ هذه الحُجَج تفصيلًا.

احتَجَّ بعضُهُم على مُخَالَفَةِ المُتَأَخِّرين لِكَثِيرٍ مِن تَقرِيرَاتِ الشيخِ العَقَدِيَّة بشيوع كُتُبٍ مُعَيَّنَةٍ في التَّدْرِيسِ عندَ الحَنَابِلَة، فِيهَا مَا يُخَالِفُ تقريراتِ ابنِ تَيمِيةَ العَقَدِيَّةِ فِي عددٍ مِنَ المَسَائِل؛ كـ"العَينِ والأَثَر"، و"نِهَايَةِ المُبتَدِئِين"، و"مُختَصَرِه"، و"السَّفَّارِينِيَّة"، وأنَّ هذه الكُتُبَ هِيَ التي يُدَرِّسُهَا الحَنَابِلَةُ ويَأْخُذُونَ مِنهَا اعتقادَهم، دُوْنَ كُتُبِ شيخِ الإسلامِ العَقَدِيَّة، وفِيهَا مَا يُخَالِفُ تَقرِيرَاتِه.. [1]

والجَوَابُ عَن ذلك أنْ يُقَال: إنَّ شيوعَ كِتَابٍ مَا فِي التَّدرِيسِ فِي أَيِّ عِلْمٍ مِن

---

(١) بل في هذه الكُتُبِ مَا يُخَالِف مُعْتَقَدَ المُسلمين ويخالف مَا في الكِتَابِ والسُّنَّةَ وما قَرَّره أئمةُ السَّلَفِ مُخَالَفَةً صريحةً، وسَيَأتي بَيَانُ ذلك، وابنُ تيمية لَم يأتِ بشيءٍ يُخَالِفُ مَا كان عَلَيه السَّلَفُ.

العُلُومِ لَا يَدُلُّ عَلَى أنْ كُلَّ مَا فِيهِ هُوَ المُعتَمَد عندَ أربَابِ الفَنِّ وأصحَابِ المَذهَب.

وأمثلةُ هذا كثيرةٌ جدًّا: فمُعْتَمَدَاتُ التدريسِ فِي الفِقْهِ غَيْرُ مُعْتَمَدَاتِ الفُتْيَا والقَضَاء. فالزَّادُ مثلًا، لَيْسَ كُلُّ مَا فِيهِ معتمدَ المَذهَبِ، مَعَ أنَّ مُؤلِّفَه وكتابَه الآخَر "الإقناع" عُمْدَةُ المُتَأخِّرين.

وهذا لَيس فِي الفِقْهِ فَحَسب؛ بَل فِي الأُصُولِ واللُّغَةِ وغَيرِهما مِن العُلُوم. ولذلك فـ"الوَرَقَاتُ" فِي الأُصُول، فِيهِ مَا فِيهِ مِن قُصُور، وهو معتمدٌ فِي التَّدرِيس، وشَرَحَه كثيرٌ مِنَ العُلَمَاء، ومنهُم مَن هُوَ أشهرُ شُرَّاحِ المُتُونِ فِي المُتَأخِّرِين، وكُتِبَت عَلَيه الحَوَاشِي الكَبِيرَة والصَّغِيرَة.

و"الآجُرُّومِيَّة" فِيهِ مَا فِيهِ مِن نَقْص، وهو كذلك فِي التَّدرِيسِ والعِنَايَةِ بِهِ. وهكذا "اللَّامِيَّة"، و"المَقصُود" فِي الصَّرف. وهذا بَابٌ وَاسِع.

فمَن المُغَالَطَةِ أنْ يُقَال: إنَّ كِتَابَ عبدِالبَاقِي الحَنبلي مثلًا يُمَثِّلُ اعتقادَ الحَنَابِلَة بِكُلِّ مَا فِيه؛ لمُجَرَّدِ شيوعِ تَدرِيسِه فِي حُقْبَةٍ مَا، أو أَقَالِيمَ مُعيَّنَة، ثُمَّ يُعَارَضُ بهذا إمامٌ كابنِ تَيمِية، وتُرَدُّ تَقرِيرَاتُه لِمُخَالَفَةِ عَبدِالبَاقِي وأضرابِه إيَّاهَا. هذا لَو سَلَّمنَا أنَّ تقريراتِ عبدِالبَاقِي فِي مُعظَمِ مَسَائِلِ الاعتقادِ وخُصُوصًا

الصِّفَات تُخَالِفُ تَقرِيرَاتِ ابنِ تَيمِية، وإلَّا فهذا غَيْرُ مُسَلَّم؛ بَل هِيَ تُوَافِقُهُ غَالِبًا، وخُصُوصًا فِي مَسَائِل الصِّفَاتِ وهِيَ مَعقِدُ الكَلَام هُنَا، ويَنقِلُ عنه فِيهَا، ويَعتَمِدُ أقوالَه. (١)

وهذا بابٌ يَحتَاجُ رَدًّا تَفصِيلِيًّا وعِنَايَة بالمُقَارَنَة، وليس هذا هو المَقصُودُ هنا، ولا التتبعُ لِمَا حَوَاه كتابُه أو كتابُ ابنِ حَمْدَان مِنْ قَبلِه أو ابنِ بَلْبَان مِن بعدِه أو غيرِها، وإنما الشأنُ أنْ نفسَ هذه المُعَارَضَةِ مَسْلَكٌ غَيْرُ عِلْمِي.

ثم إِذَا قِيلَ: المُتأخِّرُون خَالَفُوا ابنَ تيميةَ فِي مَسَائِلَ عَقدِية، فليس هو مُمَثِّلًا لِمَذْهَبِ أحمَد فِي الاعتِقَاد.

قلنا: بعدَ استِصْحَابِ مَا قَدَّمناه، هَا هُنَا أُمُور:

أولا: **رتبةُ ابنِ تَيمِيةَ فِي المَذْهَبِ وفِي غَيرِه؛ فَوْقَ رُتبَةِ كُلِّ مَن أَتَى بعدَه، باعتِرَافِهِم أنفسِهِم، ولَا يُخَالِفُ فِي هذا شخصٌ يَدرِي مَا يَقُول. ومعرفةُ ابنِ تيمية بِنُصُوصِ أحمَد وهَضْمُهُ لِكَلَامِهِ ومَذْهَبِهِ وطَرِيقَتِهِ وصِدْقِهِ فِيمَا ينقِلُه: أمرٌ لَا يُجَادِلُ فِيهِ عَاقِل.**

---

(١) بل خَالَفَ المَوَاهِبِي عقيدةَ ابنِ تيميةَ ومَا عليه سَلَفُ الأُمَّة، وسَيَأتِي الرَّدُّ على كِتَابِه.

وإذا كان المَردَاوِيُّ ينتَقِدُ ابنَ المُنَجَّا والحَارِثِي لَو خَالَفَا المُوَفَّقَ فِي أَمرٍ مُتَعَلِّقٍ بالنَّقْلِ عَن أحمَد، ويَقول: إنَّ للمُوَفَّقِ مِن الاطِّلَاعِ مَا لَيْسَ لَهُمَا، ويَعتَذِرُ عَن ابنِ مُفْلِح بِنَظِيرِ ذلك ويُسَلِّمُ لَه اطلاعَه الوَاسِع..

وابنُ قُنْدُس يَرُدُّ مَا وُجِدَ بِخَطِّ أَبِي حَفْص، ويَستَعْظِمُ أنْ يُخَالِفَ تقريرَ ابنِ تَيمية فِي مَسألَةٍ فِقْهِيَّةٍ يَسِيرَة كالسِّوَاكِ باليُسرَى لِخَطِّهِ أو خَطِّ غَيرِه..

والخَلْوَتي يُعَنِّفُ الحَجَّاوِي لاعتِرَاضِهِ عَلَى المَرْدَاوِي،

فكَيف يُعارَض مَا يَنقِلُه ابنُ تيمية بِمُتَأَخِّرِي المُتَأَخِّرِين هَؤلاء، أنْ لَو كَانُوا يُعَارِضُونَه أو يُخَالِفُونَه أصلًا؟!

ومَتَى كان المَذْهَبُ يَتَقَرَّرُ بتقريراتِ عبدِالبَاقِي وحدَه أو ابنِ بَلْبَان وأضرَابِهِمَا؟

وأينَ النَّصُّ منهم أو مِمَّن يَتَقرر المذهبُ بتقريراتِهِم على مخالفةِ ابنِ تيمية؟

ولو قلتَ: إنَّهم اعتَمَدُوا كتابَ ابنِ حَمْدَان وتقريراتِه؛ **فابنُ حَمْدَان عَلَى جَلَالَتِه وُصِفَت أَهَمُّ كُتُبِهِ بِعَدَمِ التَّحرِيرِ فَكَيْفَ تُقَدَّمُ عَلَى تَقْرِيرَاتِ ابنِ تَيمية؟!**

ومُجَرَّدُ النَّقْلِ عَن كتابٍ لا يَدُلُّ عَلَى اعتِمَادِ مَا فيه كُلِّه، وقَد نَقَلَ أصحابُنا

عَمَّن لا يَرْتَضُونَ طَرِيقَتَهُم في الاعتِقَاد.

ثانيا: تَعظِيمُ هؤلاءِ المُتَأخِّرِين لابنِ تَيمَيةَ كَمَا لَمْ يُعَظِّمُوا مُعَاصِرًا لَهُ ولَا جَائِيًا بعدَه أمرٌ مُستَفِيضٌ مَشهُور، وكُتُبُهُم غَاصَّةٌ بالثَّنَاءِ عَلَيه وعَلَى دِيَانَتِهِ، والتَّسلِيمِ بإمَامَتِه وسِعَةِ عُلُومِهِ ودِرَايَتِه، والدفاعِ عَنه، وذِكْرِ اختِيَارَاتِه، والاحتِفَاءِ بِهَا، حتَّى مَعَ مُخَالَفَتِهَا معتمدَ المَذْهَبِ فِي الفِقْهِ عندَهم كثيرًا، وتَلْقِيبِه بـ"الشيخِ" بعدَ أنْ كَانَ لقبَ المُوَفَّق عندَ مَن سَبَقَهم، وغيرِ ذلك كَثِير، وإضفَاءِ ألقابِ التَّفخِيمِ والتَّبجِيلِ عَلَيه، وإفرادِ سِيْرَتِه بمُصَنَّفَات، والثَّنَاءِ عَلَى اعتِقَادِه ونُصْرَتِه مَذْهَبَ السَّلَف.. كُلُّ هذا مَشهُورٌ مُستَفِيضٌ، وليس فِيه مُنَازِعٌ واحدٌ مِن الحَنَابِلَة مِن وَفَاةِ ابنِ تَيمية إلى زَمَانِنَا.

ولَمْ يَقُل أحدٌ منهم: إن ابنَ تَيمِيةَ خَالَف اعتقادَ أحمَد، أو نَسَبَ إليه مَا لَا تَصِحُّ نِسْبَتُه إليه، ولَا حَذَّرُوا مِن اختِيَارَاتِه ولَا مِن شَيءٍ مِنهَا أصلًا، بَل مَنْ أَلَّفَ فِي الاعتقادِ مِنهُم أثنَى على الشيخ، ونَقَلَ عنه، فالسَّفَّارِينِي مثلًا لَمْ يَنقل فِي شَرحِ نَظْمِهِ عَن أحدٍ مَا نَقَلَ عَن ابنِ تَيمِية، ثم ابنِ القَيِّم، ولم يَنتَقِد قَولًا لَهُمَا مرةً واحدَةً، فكيف يَفعَلُ هذا هو والمُتَأَخِّرُون مَعَ مَن يُخَالِفُ اعتقادَ أحمَد لَو صَحَّت هذه المُخَالَفة؟! وهل هذا مِنهُم إلا تَلبِيس؟!

ومَا سَطْوَةُ ابنِ تَيمية وأتباعِه في ذَاكَ الزَّمَان، وليس هُنَاكَ وَهَّابِيَّة ولَا سُعُودِيَّة؟! بَل إنَّ مَن عَارَضَ الوَهَّابِيَّة مِن الحَنَابِلَة؛ كابنِ فَيرُوز [١] وابنِ حُمَيد [٢] وابنِ سلوم [٣] وعُثمانَ بنِ مَنصُور [٤] لَم يُعَارِض ابنُ تيمية وابنَ القَيِّم، ولَا طَعَنَ فِي اعتِقَادِهِمَا، ولَا فِي اختِيَارَاتِهِمَا، مَع انتِسَابِ الوَهَّابِيَّة للشَّيْخَين وتَعظِيمِهِم لَهُمَا ودَعْوَاهُم أنَّ مَا يُقرِّرُونَه هُوَ أقوَالُهُمَا.

فأين فِي كَلَامِ عَالِمٍ حَنبليٍّ واحدٍ مِن زَمَانِ ابنِ تَيمِيَة إلى زَمَانِنَا الطعنُ فِي الشيخِ أو فِي اعتقادِهِ أو عِلْمِه وإمَامَتِهِ أو صِدْقِهِ فِي النَّقْل عَن أحمَد؟!

---

(١) مُحمَّد بنُ عبدِالله بنِ محمد آل فَيرُوز التَّمِيمِي (ت:١٢١٦هـ)، كان قُبُوريًّا جَلْدًا مِن أعدَاءِ الدعوةِ الإصلَاحِيَّة التي قَامَ بِهَا شيخُ الإسلامِ مُحمَّدُ بنُ عبدِالوَهَّاب ﷀ.

قال شيخُ الإسلامِ محمدُ بنُ عبدِالوَهَّاب ﷀ: (... بل العِبَارَةُ صَرِيحَةٌ وَاضِحَةٌ فِي تَكفِيرِ مثلِ ابنِ فَيرُوز وصَالِح بنِ عبدِالله وأمثالِهِمَا، كُفرًا ظاهرًا يَنقل عَن المِلَّةِ) اهـ. [الرسائل الشخصية للشيخ (ص:٢١٦)].

(٢) مُحمَّد بنُ عبدِالله بن عَلِي بنِ عُثمَانَ بنِ حُمَيد النَّجدِي (ت:١٢٩٥هـ)، مِن أعداءِ الدَّعوَةِ الإصلَاحِيَّة.

(٣) مُحمَّد بنُ عَلي بنِ سلوم الوهيبي التَّميمي (ت:١٢٤٦هـ)، تلميذُ ابنِ فَيرُوز، ومِن أعدَاءِ الدَّعوَةِ الإصلَاحِيَّة.

قال العلَّامة سليمان بن سحمان ﷀ: (مُحمَّد بنُ عَلِي بنِ سلوم ليسَ هو مِن أئمَّةِ أهلِ الإسلَام، ولَا مِن الأَفَاضِلِ الأعلَام، بَل كان مِمَّن شَرَّقَ بهذا الدِّينِ ولَم يَرفَع بِهِ رأسًا، بَل عَادَاه وعَادَى أهلَه، واتَّبَعَ غيرَ سَبِيلِ المُؤمِنِين) اهـ. [تنبيه ذوي الألباب السليمة عن والوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة (ص:٣)].

(٤) عُثمَان بنُ مَنصُور النَّجدي التَّمِيمِي (ت:١٢٨٢هـ)، مِن أعدَاءِ الدَّعوَة الإصلاحية. وقد رَدَّ عَلِيه الشيخُ عبدُاللطيفِ بنُ عبدِالرَّحمنِ بنِ حَسَن آل الشيخ ﷀ في كتاب: "مِصبَاح الظَّلَام فِي الرَّدِّ على مَن كَذَبَ على الشَّيخِ الإمَامِ ونَسَبَه إلى تَكفِيرِ أهلِ الإيمانِ والإسلَامِ".

ثالثا: المُتَأَخِّرُون الذين هُم عُمْدَةُ المَذْهَب ليسَ لَهُم مُؤلَّفَاتٌ عَقَدِيَّة. فلا ابن مُفلِح، ولا المَردَاوِي، ولا الفُتُوحِي، ولا الحَجَّاوِي، ولا البُهُوتِي، لَهُم مُؤلَّفَات عَقَدِيَّة. وكُتُبُهُم مليئةٌ بِمَا ذَكَرْنَاه مِن تعظيمِ الشيخِ والاحتِفَاءِ باختِيَارَاتِهِ والثَّنَاءِ على مُعتَقَدِهِ ومَسْلَكِه. ومَن بعدَهم أو مَن عَاصَرَ بعضَهم، لمَّا أَلَّفَ فِي الاعتِقَادِ؛ فَعَلَ مَا ذَكَرْنَاه مِن النَّقْلِ عَن الشيخِ وتعظِيمِه، وليس هُنَاكَ حَرْفٌ واحدٌ في انتقادِ اختياراتِ الشيخِ واعتقادِه.

رابعا: حين يُقَال: كُتُب المُتَأَخِّرين العَقَدِيَّة - بعدَ مَن ذَكَرنَا مِن كَونِ كِبَارِ أئمتِهِم لَم يُؤلِّفُوا في ذلك-؛ فمَرعِي وعبدُالبَاقِي وابنُ بَلْبَان وعُثمَان والسَّفَّارِينِي وابنُ سلوم، لم يقَع مِنهُم إلا تعظيمُ الشيخِ والنقلُ عَنه، ولم يَنتَقِدُوه مرةً واحدةً، وبعضُهم كعثمان يُقرِّرُ كلامَه بالحَرْفِ الوَاحِد ولَا يَنقُلُه عَنه، والسَّفَّارِينِي قَد ذكرتُ حالَه، وابنُ سلوم اختَصَرَ شرحَ السَّفَّارِينِيَّة ومَا خَالَفَ تقريراتِ الشيخِ ولَا نَبَّه عَلَى المُخالَفَة، وعبدُالبَاقِي نَقَلَ عن ابنِ تَيمية، وتقريراتُه في الصِّفَاتِ لَا تُخَالِفُه، ومَرْعِي لَه مِن تعظيمِ الشيخِ والثناءِ عَلَيه وعَلَى اعتقادِه وإمَامَتِه مَا لَم يَقُلْ مِثلَه في أحدٍ مِن أئِمَتِنَا؛ بَل أَفْرَدَ مُصَنَّفًا في تَرجَمَتِهِ والثناءِ عليه! وهذا في بابِ الأسماءِ والصِّفَات، وأمَّا بعضُ مسائل، نحو التَّعلِيلِ والتَّحسِينِ والتَّقبِيحِ والقوَّة المُودَعَة؛ فهُمْ يُصَرِّحُون في كُتُبِ الأُصُولِ بأنَّ اختِيَارَ ابنِ تيميةَ

فِيهَا مَنسُوبٌ للمَذْهَب؛ سواء خَالَفُوه أو وَافَقُوه، واختَارَه جَمْعٌ من كِبَارِ أئِمَتِنَا قَبْلَ ابنِ تيمية، وابنُ تيمية يذكُرُ فِيهَا الخِلَافَ بينَ أهلِ السُّنَّةِ وأهلِ الحَدِيث! لكنَّ الكلامَ الأهَمَّ هو المُتَعَلِّقُ بالصِّفَات، وفِيهَا مَا ذَكرتُه آنفًا.

فالتَّحدِي القَائِمُ الذي يَعجزُ مُخَالِفُونَا عَن القيامِ أمامَه والردِّ عَلَيه؛ ليس أنْ يَنقلَ كَلَام مُحتمِّل يَقُولُه المُتَأخِّرُون، هو في مَوضِعِ النِّزَاع، ويَحتَمِلُ قَولَنَا وقَولَهم.. ولَا أنْ يَنقلَ كلام لِطَائِفَةٍ مِنَ المُتَقَدِّمين يَدُلُّ على أنَّهم مفوضةٌ في بعضِ الصفات؛ فهذا مَحَلُّ اتِّفَاقٍ بَينَنَا، ويُقِرُّهُ ابنُ تيميةَ وكُلُّ مُنْصِف، ويُصرِّحُ ابنُ تيميةَ بأنَّ ذلك قولُ طائفةٍ مِن المُنتَسِبين لأهلِ السُّنَّةِ والحَدِيث مِنَ الحَنَابِلَة وغيرِهم.. (١) ولَا أنْ ينقلَ كَلَام عَن بعضِ المُتَأخِّرين في ذَمِّ جِدَالِ المُتكَلِّمِين والفَلَاسِفَة والتَّوسُّع مَعَهم واستعمالِ جنسِ حُجَجِهِم، فهذا أيضًا ليس في مَحَلِّ الدَّعوَى والمُطَالَبَة.. وإنَّما التحدي المَذكُور هو مَا يَلِي:

١- المُتَأخِّرُون قَاطِبَةً يُعَظِّمُونَ ابنَ تَيمِيَة، ويُثنُونَ عليه، ويُدَافِعُون عَنه، ويَصِفُونَه بشيخِ الإسلامِ مَعَ شيوعِ مُخَالَفَتِه مِن خُصُومِهِ وذَمِّهِم له، ويَأخُذُون

---

(١) ابنُ تيميةَ لَم يَجعَل مُخَالَفَتهم في هذه المسألةِ خِلَافًا سَائِغًا يَسُوغ فيه الخلاف بينَ أهلِ السُّنَّةِ والحَدِيث، بَل بَيَّنَ بُطلَانَ هذا المَذْهَبِ الجَهمِي – مذهب التَّفوِيض – ورَدَّ عليه وكَشَفَ حَالَ رُؤوسِهِم بالأسماءِ كَمَا تَقدَّم.

بكثيرٍ مِن اختِيَارَاتِهِ وتَقرِيرَاتِه، ويُظهِرُونَهَا، ويَحتَفُون بِهَا.

٢- عِندَنَا ثناءٌ مُفَصَّل مِن أئمةِ المُتَأَخِّرِين عَلَى اعتقادِ الرَّجُل ونصرتِه مذهبَ السلفِ عَلَى مذهبِ المُتكلِّمِين وقِيَامِهِ بأعبَاءِ ذلك، وعندنا تبرئةٌ له مِن البِدَعِ التي نَسَبَه لَهَا مُخَالِفُوه، ومِن ذلك قولُ البُهُوتِي في "كَشَّافِ القِنَاع" ونحوِه في "حَاشِيَةِ الإقناع": "شيخُ الإسلامِ بِلَا رَيب، بحرُ العُلُومِ النَّقلِيَّة والعَقلِيَّة، أبو العَبَّاس أحمدُ تَقِيُّ الدِّينِ بنُ عبدِالحَلِيمِ بنِ شيخِ الإسلامِ مَجْدِ الدينِ أَبِي البَرَكَاتِ عبدِالسلامِ بنِ أبي مُحمَّدٍ عبدِاللهِ بنِ أبي القَاسِمِ الخَضِر بنِ مُحمَّدِ بنِ الخَضِر بنِ عَلِيٍّ بنِ تَيمِيَةَ الحَرَّانِي ... كان إمَامًا مُفْرَدًا، أثنَى عليه الأعلَامُ مِن مُعَاصِرِيه فَمَن بعدَهم، وامتُحِنَ بِمِحَنٍ وخَاضَ فِيهِ أقوامٌ حَسَدًا، ونَسَبُوه للبِدَعِ والتَّجسِيم، وهو مِن ذلك بَرِيء، وكَان يُرَجِّحُ مَذْهبَ السَّلَفِ عَلَى مَذْهَبِ المُتكلِّمِين، فكَانَ مِن أَمرِهِ مَا كَان، وأَيَّدَه اللهُ عَلَيهِم بِنَصْرِه، وقَد أَلَّفَ بعضُ العُلَمَاءِ في مَنَاقِبِه وفَضَائِلِه قديمًا وحَدِيثًا، رَحِمَهُ اللهُ، ونَفَعَنَا بِهِ" اهـ.

فإذا لَم تَكُن هذه تَزكِيَةً لطريقَةِ الشيخِ في الاعتِقَادِ فليس فِي الدُّنيَا مَا يَدُلُّ عَلَى ذلك. وإذا كان البُهُوتِي يُخَالِفُه في أعظَم مَسَائِل الاعتِقَاد وهو مَا يَتعَلَّق بالأسماءِ والصِّفَاتِ والكَلَامِ فِيهَا إثباتًا أو تَفوِيضًا أو تَأوِيلًا، فكَيفَ يَقُول: إنَّ ابنَ تيميةَ

يُرَجِّحُ مذهبَ السلفِ على مذهبِ المُتكلِّمين، وإنَّ اللهَ أَيَّدَه عَلَيهِم؟! **وهَل يُخَالِفُ المُتكلِّمُون ابنَ تَيمِيَةَ لو كانَ يَقُول بالتَّفوِيضِ بالمَعنَى الذي يَنسِبُونَه هُم للسَّلَف؟!** (١)

٣- المُتَأَخِّرُون ينقلُون خلافَ ابنِ تيميةَ في كُلِّ مسألةٍ له فِيهَا قَولٌ يُخَالِفُ المَذهَب؛ فقهية كانَت أو أُصُولِيَّة أو اعتِقَادِيَّة، وقد نَقَلُوا القَولَين في مَسَائِل مثل: التَّحسِين والتَّقبِيح، والحِكْمَة والتَّعلِيل، وأولِ وَاجِب عَلَى المُكَلَّف، إلخ، وذكروا اختيارَ ابنِ تَيمِيةَ فِيهَا والقولَ الآخَر..

أفيُعقَلُ أن يُطبِقوا عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ كلامِ ابنِ تَيمِيةَ في الصِّفَاتِ وفَهمِه للتَّفوِيضِ المَنسُوبِ للسَّلَفِ والأئمَة، ثم يُزَكُّوا اعتقادَه مع ذلك، **وهم يَفهَمُون أنَّ تقرِيرَه فِي هذه المَسألةِ العظيمةِ مُخَالِفٌ لتقريرهم، ومُخَالِفٌ لاعتقادِ أحمد؟!** (٢) وأنْ يَملَأوا كُتُبَهم العَقَدِيَّة بالنَّقْلِ عَنه، وبتقرِيرَاتِه، والثناءِ عَلَيه، ثم لَا يُنَبِّهُ واحدٌ منهم عَلَى خَطَئِهِ فِي الفَهْم، لا أَقُول: كَذَّبه؛ بل: خَطَّئه في تقريرِ مذهبِ أحمَد؟! ولا تَرَى حرفًا وَاحِدًا في الرَّدِّ عَلَيه ولَو بدونِ تَسمِيَتِه، كأنْ يُقَال: "مَذهَب أحمد

(١) أقَرَّ المَخذُولُ أنَّ تَفوِيضَ المَعنَى مَذْهَبٌ مُفترَى على السَّلَف، ثُمَّ بعدَ ذلك أَضَلَّه اللهُ عَلَى عِلْمٍ والعياذُ بالله.

(٢) أقَرَّ أنَّ عقيدةَ ابنِ تيميةَ هي عَقِيدةُ الإمامِ أحمَد.

التَّفوِيض خِلَافًا لِمَا قَرَّره بعضُ المُتَأَخِّرِين، أو خِلَافًا لِبَعضِهِم، أو نحو ذلك"، كما فَعَلَ البُهُوتِي في مسألةِ شَدِّ الرَّحْلِ للزيارة؟! أَفَيُعْقَلُ هذا وكأنَّ ابنَ تيمية لَا كَلَامَ له هُنَا، ولَم يَملأ الدنيا بأبحاثه ورُدُودِه عَلَى المُفَوِّضَة وذَمِّهِم؟!

وهل كان الأشاعرةُ يَذُمُّون الحنابلةَ ويَرمُون كثيرًا منهم بالتَّجسِيمِ لِكَونِهِم مُفَوِّضة، والأشاعرةُ يَقُولُون: "إنَّ التَّفوِيضَ طريقةُ السَّلَف، وإنَّها أسلَم، ويقبلونها؟!"

وهل حِينَ يُقَالُ مِن جماعةٍ مِن مُحَقِقي الأشاعرة: إنَّ فُضَلَاءَ الحنابِلَةِ يُخَالِفُون جُمهُورَهم، يُمكِنُ تقريرِ كون جمهورِ الحنابلة مُفَوِّضة؟!

فالحُجَّةُ القائمةُ هنا: أنَّ مُتَأَخِّرِي أصحابِنَا عَظَّموا ابنَ تَيمِيَة، ولم يُخَطِّئوه في اختياراتِه العَقَدِيَّة، وإن خَالَفَه بعضُهم، وبعضُهم يُقرِّرُ مَا يُقرِّرُه الشيخ؛ إمَّا بِلَا نَقْل؛ كعثمانَ بنِ قَائِد في "نجاة الخلف"[1]، فإنَّه قَرَّرَ مَا قَرَّرَه ابنُ تيميةَ في التَّدمُرِيَّة وغيرِها مِن كُتُبِه، وإمَّا بنقلٍ عنه؛ كعبدِالبَاقِي في "العين والأثر"؛ فإنَّه رَدَّ على الأشعري تأويلَه الاستواء، ثم نَقَلَ كلامَ الإمامِ مَالِك المَشهُور، ثم قال: وأمَّا

---

(١) عُثمَان بنُ أحمَد بنِ سَعِيدِ بنِ عُثمَان بنِ قَائِدٍ النَّجدِي الحنبلي (ت:١٠٩٧هـ)، صَاحِبُ كتاب "نجاة الخَلَف في اعتِقَادِ السَّلَف"، وقد صَرَّحَ فيه بإنكارِ الصِّفَاتِ الاختِيَارِيَّة، وإنْ كان وَافَقَ أهلَ السُّنَّةِ في بعضِ المَسَائِل.

قولُه: "والكَيْفُ مُجهُول، فالجَهْلُ بالكَيْفِ لا يَنفِي عِلْمَ مَا قَد عُلِمَ أصلُه، كَمَا نُقِرُّ باللهِ ونُؤمِنُ بِهِ ولَا نَعلَم كَيْفَ هو"، ثم قال عبدُالباقي: "أَشَارَ إلى ذلك ابنُ تَيمِيَة في بعضِ رسائِلِه". فانظُر كيفَ احتَجَّ بابنِ تَيمِيَة في تقرِيرِهِ التَّفوِيض؟!

ولم يَجِئ حرفٌ واحدٌ عَن مُعتبَرٍ بعدَ ابنِ تَيمِيَة يُخَطِّئُ فيه ابنَ تيميةَ في تَقرِيرِه مذهبَ أحمدَ في الإثباتِ والتَّفوِيض، بل السَّفَّارِينِي قد أكثَرَ النَّقْلَ عن ابنِ تيميةَ في هذا المَوضِعِ ونحوِه ولَم يَتَعَقَّبه.

وأمَّا معارضةُ تقريراتِ ابنِ تيميةَ بتقريراتِ ابنِ حَمْدَانَ فَعَجِيبٌ! فابنُ تَيمِيَةَ المُسَلَّم له سعةُ الاطلاعِ ومعرفتُهُ التَّامَة بنُصُوصِ أحمَدَ ورواياته، وأمانتُه في النقلِ ودقتُه في العَزْو، لم يَقُلْ أحدٌ مِن أصحابِنَا فيه غيرَ ذلك، ولم يَقُولُوا في كتابٍ له: "إنَّه غَيرُ مُحَرَّر" مع كثرةِ كتبِه جدًّا، وكُونه يكتُبُ كثيرًا مِن حِفْظِه، ومع ذلك فكُلُّ مصنَّفَاتِه معتبرةٌ محررةٌ؛ بل يَنقلون تقريرَه الفقهيات حتَّى من كُتُبٍ كـ"منهاج السنة"، فكيف يُعَارَضُ هذا ببعضِ تَقَارِيرِ ابنِ حَمْدَان، الذي مع جلَالَتِه واستِفَادَةِ الأصحابِ منه ونقلِهم الكثيرَ عنه؛ قال فيه ابنُ مُفلِح في "الفروع" بعدَ نَقْلِ بعضِ كلامِه: "وهذا وأمثالُه لا عِبْرَةَ به، وإنَّما يُؤخَذُ مِنهُمَا - يعني: الرِّعَايَتَين لابنِ حمدان - بِمَا انفرَدَ به بالتَّصرِيح، وكذا يُقيِّدُ في مُوضِعِ الإطلاق، ويُطلِقُ في مَوضِعِ

التقييد، ويُسَوي بينَ شَيئين المعروف التفرقةُ بينَهَما، وعَكسُه، فلهذا وأمثالِه حَصَلَ الخوفُ وعدمُ الاعتِمَاد" اهـ.

فهل قِيلَ شَيءٌ مِن هذا في كتابٍ واحدٍ لابنِ تيميةَ وللرجلِ مِئَاتُ المُصَنَّفَات؟! أو قيل بعدَ نَقْلٍ له أو تقرير: "لا عِبْرَةَ بكلامِه؟!"

فقد جَعَلَ اللهُ لِكُلِّ شيء قَدرًا، ولذا نَقَلْتُ آنفًا كلامَ ابنِ قُنْدُس في مسألةِ السِّوَاكِ باليُسرَى، وتَعجبَه: "كيفَ يُرَدُّ تقريرُ ابنِ تيميةَ لِخَطِّ أَبِي حَفص؟!" فمَن رَدَّ تقاريرَ ابنِ تيميةَ النِّحرِير، بكلامِ ابنِ حَمدَانَ الذي وُصِفَتْ كُتُبُه بعَدَمِ التَّحرِيرِ فهو مُغَالِط.

وهذا لا يَمنَعُ كَمَا ذكرتُ: أنَّ الأصحابَ يَنقلون عنه ويُفِيدُون منه، لكن عندَ التَّرجِيح والجلالةِ فَلَا مُقَارَنَة.

ويَبقَى أنَّه مَا مِن إمامٍ إلَّا وخَالَفَه المتأخِّرُون في بعضِ تَقَارِيرِه، ودُونَكَ الخِرَقِي وأبو يَعلَى وأبو الخَطَّاب والمَجْد وابن قُدَامَة وابنُ تيمية وابنُ رَجَب وابنُ مُفلِح والمَردَاوِي نفسُه.

فنفسُ المخالفَةِ واستقرارِ المذهَبِ على خِلَافِ بعضِ آرَاءِ واحدٍ مِن هؤلاءِ لا إشكَالَ فيه ولا مَطْعَن؛ إذْ مُعتَمَدُ المَذْهَبِ أمرٌ اصطِلَاحِي، لا يَعنِي خَطَأَ

خِلَافِه، ولا يَعنِي الطَّعْنَ فِيمَن خَالَفَه المُتَأَخِّرُون.

بل قَد صَرَّحُوا أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِن هؤلاء ونحوِهم إمامٌ صاحبُ وَجْهٍ ويَصِحُّ تَقلِيدُه.

وإنَّما المُهِمُّ هُنَا: هل حِينَ خَالَفُوه؛ أنكَروا عليه، أو بَدَّعُوه، أو لَم يُسَوِّغُوا خِلَافَه؟ هذا مَا لَم يَقَع شَيءٌ منه مع ابنِ تَيمِيَة.

بل إنَّ أعظمَ مَا يُمكِنُ انتقادُ ابنِ تَيمِيَة فيه والزَّعمُ أنَّه خَالَفَ فيه المذاهِبَ الأربعةَ أو خَالَفَ الإجمَاع، وهو اختيارُه في الطَّلَاقِ الثلاثِ والحَلِفُ بالطَّلَاقِ جَزَمَ مَرعِي في "الغاية" بِجَوَازِ تَقْلِيدِ ابنِ تيميةَ فِيه، وهو قَد خَالَفَ المذهبَ رأسًا بل والمذاهِبَ الأربعةَ كلَّها! فأيُّ شيءٍ بعدَ هذا مِن الإجلَالِ لَه؟!

وحينئذٍ: فَلَا اعتمادَ كتابٍ فيه مَا يُخَالِفُ بعضَ تَقَارِيرِه ولا اختِيَارَ بعضِ المتأخِّرين خِلَافَ الشيخِ في مسائلَ يؤثِّرُ في إمَامَتِهِ ورُتْبَتِهِ واعتمادَ اختِيَارَاتِهِ ونُقُولَاتِه.

وأمَّا لماذا لَم يُدَرِّسُوا كُتُبَ ابنِ تَيمِيَة العَقَدِيَّة؟

فالجواب: أنَّ اختِيَارَ كِتَابٍ مَا للتَّدرِيس له مَعَايير تختَلِفُ عن مَعَايِيرِ اعتِمَادِهِ

للفُتيَا والقضاءِ وغيرِ التدريس، كما بَيَّنتُ مِن قَبْل. وكتب ابن تيمية كـ"الواسِطِيَّة" و"الحَمَوِيَّة" و"التَّدمُرِيَّة"؛ ليست كُتُبًا شَامِلَةً لمَسَائِلِ الاعتِقَادِ كلِّها، بل منها مَا هو فُتيَا، ومِنهَا مَا هو مَخصُوصٌ ببابٍ يَستَفِيضُ فِيه، وليس له كتابٌ يَشْمَلُ أبوابَ الاعتِقَادِ كلَّها، ومِن كُتُبِهِ مَا هو كَبِير لَا يُمكِنُ شَرْحُه ولا يُمكِنُ عَدُّه كتابًا تدرِيسِيًّا. فاعتمادُ التدرِيسِ له مَعَاييرُ مُختَلِفَة.

فليسَ الشَّأن: لماذا لَم يَدرُسُوا كُتُبَه؟ وإنَّما الشأن: هل رَدُّوا مَا حَوَته كُتُبُه أو انتَقَدُوه أو انتَقَدوا كُتُبَه؟ والجوابُ قَدْ سَبَقَ ذِكْرُه تفصيلًا.

لم يَكُن شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَة شَخصِيَّةً عَادِيَّةً، أو ذَاتَ حُضُورٍ يَسِير، أو أَثر سهل فيمَن تَلَقَّى عنه أو عَاصَره أو أَتَى بعدَه؛ بل كان ملء الدنيا وشغل الناس مِن حَيَاتِه إلى يَومِنَا هذا، فلَيسَ هو عالمًا عاديًّا؛ لا مِن حيثُ الشخصية، ولَا المَلَكَات، ولا التَّألُّه، ولا المُصَنَّفَات، ولَا التَّلَامِيذ، ولا المَشرُوع المُتكَامِل والرُّؤية الكُلِّيَّة، ولو كان هذا الرجلُ في أمَّةٍ غيرِ هذه الأمة لَجَعَلُوه قِدِّيسًا، فهو أحدُ العَبَاقِرَةِ الأفذَاذ، والفَلتَات التي لا يَجُودُ الزَّمَانُ بِمِثلِهَا إلا نادرًا! وليس القصدُ هنا الترجمةَ للشيخ، ولا ذِكْرَ أَثَرِهِ الضَّارِبِ بجُذُورِه المُغدِق بثِمَارِه في عَامَّة العلومِ الشرعيةِ وما تَعلَّق بسبيلها، ولكنَّ المقصودَ مَزِيدُ تجليةٍ لأَثَرِهِ في

مسيرةِ المَذْهَبِ الحَنْبَلِي وعلى أئمةِ الحنابلةِ مِن بعدِه..

فأنت واجدٌ حضورَه قويًّا وذكرَه ظاهرًا في طبقةٍ متقدمةٍ من تلامذَتِه، وحتَّى مَن لَهُم منهم مُخَالَفَاتٌ عديدةٌ لمَشْرَبِه، كالطُّوفِي، هذا غيرُ وَارِثِ عُلُومِهِ ومُهَذِّبها ابن القيم، وأفقهُ تلامذته بل أَحَدُ أفذاذِ فُقَهَاءِ جِيلِه ابنُ مُفلِح، والوَاحِدُ من هؤلاء لَن تَرَى ذِكْرًا لأحدٍ مِن مَشَايخِه واختياراتهم في كُتُبِهِ كَمَا تَرَى ذكر شيخِ الإسلامِ واختياراته، ثم تَمُرُّ بالزركشي وابنِ اللَّحَّامِ وابنِ رَجَب وابنِ مُفلِح الحَفِيد والمَردَاوِي، وغيرِ هؤلاء مِن فُحُولِ علماءِ القَرنِ الثامِن والتاسع، ثم مَن بعدَهم من علماءِ الحنابلةِ في القُرُونِ المُتَعَاقِبَةِ لا يُستَثنَى من ذلك أحدٌ، كلُّهم ينقل أقوالَه ويحتَفِي بِهَا وإن خالَفَت المذهَب، وكلُّهم يُعَظِّمُ الشيخَ ويُجِلَّهُ ويعترِفُ له بالتَّقَدُّمِ والإمامةِ الفَذَّة، بما لم يَحصُل لمعاصرٍ لابنِ تيمية ولا لأحدٍ مِن شُيُوخِهِ ولا تلامذتِه، ولا أحدٍ مِمَّن أتى بعدَه أصلًا.

لكن اللَّافِتَ للنظرِ هنا أمر: أن على مدرسةِ شيخِ الإسلامِ ومُعَظِّمِيه استَقَرَّ المذهَب، بحيثُ يُمكِنُ أن يُقَالَ هنا للشَّانِئِينَ والحَاقِدِين؛ مَا قَالَه سِبْطُ ابنِ العجمي المعروف بالبَرهَانِ المُحدِّث للتَّقِي الحصني لمَّا دَخَلَ التقيُّ إلى حَلَب ولم يَتَوجَّه لزيارتِه لسببٍ مَا، فتحامي قصده، فما وسع البرهان إلا المجيء إليه،

فوجَدَه نائِمًا بالمدرسةِ الشرفية، فجَلَسَ حتى انتبَهَ ثم سَلَّمَ عليه، فقال له: لَعَلَّكَ التَّقي الحصني! فقال: أنا أبو بكر. ثم سأله عن شيوخِهِ فسَمَّاهُم له، فقال له: "إنَّ شيوخَك الذين سمَّيتَهم هم عَبِيدُ ابنِ تيمية أو عَبِيدُ مَن أَخَذَ عنه، فَمَا بَالُكَ تَحُطُّ أنتَ عَلَيه!" فما وَسِعَ التقيَّ إلاّ أن أَخَذَ نَعْلَه وانصَرَفَ ولم يَجسُر يرد عليه!

ونفسُ هذا يُقَالُ لِكُلِّ زَاعِمٍ أنه حنبلي وفي نفسِه شيءٌ على ابنِ تيمية: وهَل أحدٌ مِمَّن تأخُذُ المَذهَبَ مِن كتبِهِم مِنَ المتأخِّرِين وتستكثِرُ بأقوالِهِم إلا عبيد ابنِ تيمية أو مَن أخَذَ عنه!؟

ولذا قلتُ مِن قَبْل: إنه لَا تَصِحُّ حنبليةُ أَحَدٍ حتَّى يُعَظِّمَ ابنَ تَيمِيَة ويُصحِّحَ مُعتقدَه، وإلا كان دَعِيًّا [(١)]، وهذا حتَّى لو خَالَفَه في مَسائِلَ أصليةٍ وفَرعِيَّة، فمَا ادَّعَى أحدٌ أنَّ ابنَ تَيمِيَة مَعصُوم، وقد عَارَضَه ابنُ رَجَب في مَسَائِل، وفي تَوسُّعِهِ في الرَّدِّ على الفَلَاسِفَةِ والمُتكلِّمِين، وكذا فَعَلَ الذَّهبي، مع تَعظِيمِهِمَا التَّامِّ له، ولم يَقُولَا إنَّه ابتَدَعَ في اعتِقَادِه، أو أَخطَأَ فِيمَا يَنسبه لأحمَدَ والأئمةِ، **أو يَقُولَا مَا يَقُولُه بعضُ الأغرارُ المُعَاصِرِين تَلَطُّفًا: "إن لَوَازِمَ أقوالِهِ باطلةٌ لكنَّه لم يَلتَزِمْهَا"، وإنَّما**

---

(١) بحسب كَلَامِه هو فَهُو اليومَ مُدَّعٍ وليسَ حنبليًّا.

هُم يُطَنْطِنُون ولَا يَفقَهُون لازمًا ولَا مَلزُومًا. (١)

فالمَقصود: أنَّ هؤلاء الفُحُول من أئمةِ الحنابلةِ المُعَظِّمِين للرجلِ، المُتَرجِمِين له، النَّاقِلِين عنه، المُعتَنِين بأقوالِه: لم يأتِ عنهم حرفٌ واحدٌ في تَخطِئَتِهِ عَقَدِيًّا ولا حتَّى باللازمِ مِن أقوالِه، ولا حَذَّرُوا مِن قَولٍ عَقدِيٍّ له مُطلقًا، بل منهم من صَرَّح كالبُهُوتي: "أنَّه نَصَرَ مَذْهَبَ السَّلَفِ عَلَى مَذْهَبِ المُتكلِّمِين وأَيَّدَهُ اللهُ عَلَيهم وأنَّه بَرِيء مِنَ البِدَعِ كُلِّها" فأيُّ شيءٍ يُرَادُ بعدَ هذا؟!

ولنرجِع إلى ما كُنَّا نُقرره، وهو أن مدرسةَ شيخِ الإسلام مِن تَلَامِذَتِه وتلامذَةِ تَلَامِذَتِه والمُعَظِّمِين له والنَّاقِلِين أقوالَه؛ هم مَن استَقَرَّ المذهبُ عَلَيهِم وعَلَى تَرجِيحَاتِهِم. فـ"المنتهى" و"الإقناع" فَرعَان للمَردَاوِي، ولـ"الإقناع" مزيدُ توسع، ومُؤَلِّفُه يَنقُلُ فِي مَتنِهِ عن الشيخِ كثيرًا ولا يَفعَلُ هذا مع غَيرِه، ويُلَقِّبُهُ دُونَ غيرِه بـ"الشيخ"، مع أنَّ هذا اللقبَ كان قَبْلَه يُقَالُ للمُوَفَّق ابنِ قُدَامَةَ ﵀، وصَاحِبِ "المنتهى" يَعتَمِدُ تقريراتٍ هي للشيخِ ﵀، كَمَا يعلم ذلك مِن شُرُوحِ "المنتهى" وحَوَاشِيه، وكذا يَصنَعُ البُهُوتِي فِي شُرُوحِه كلِّها.

والعلاء المَردَاوِي مِن أكثر الناسِ تعظيمًا للشيخ، ونقلًا لأقوالِهِ بِمَا لَيسَ

(١) إذن هو اليوم غِرٌّ مُعَاصِرٌ يُطَنطِنُ ولا يَفقَهُ شيئًا.

مَوجودًا بيننا في مصنفاتِ الشيخ المَطبُوعَة كلِّها، ومَا مِنْ مسألةٍ للشيخِ فِيهَا اختيارٌ في الفُرُوعِ ولَا في الأُصُول إلَّا يَذكره.

ثم لو نَظَرْتَ في أهمِّ عَالِمٍ اعتَمَدَ عليه المَرداوِي في تَصحِيحِ المذهبِ فهو ابنُ مُفلِح، وهو تلميذُ ابنِ تَيمِيَةَ المُبَاشِر، والمُعَظِّمُ له، والنَّاقِلُ لأقوالِه، والنَّاشِرُ لَهَا في فُرُوعِهِ وأُصُولِهِ وآدَابِه.

وكذلك ابنُ رَجَب وابنُ قُندُس، والأول فَرعٌ من فُرُوعِ ابنِ تَيمية، فهو تلميذُ ابنِ القَيِّم، وترجمَتُهُ للشيخِ حَافِلَة، وإن خَالَفَه في مسائِلَ وانتَصَرَ للمَذهَب، فليس الكلامُ في المُخَالَفة، بل هذه مِن مميزاتِ ابنِ مُفلِح وابنِ رَجَب والمَردَاوِي. وحينَئِذ فالمَذهب إنَّما استَقَرَّ على كُتُبِ واختِيَارَاتِ وتَصحِيحَاتِ تلامِذَةِ الشيخِ ومُعَظِّمِيه والنَّاقِلِي أقوالِه.

ثم بَعْدَ كُلِّ مَا ذَكَرْنَاه؛ إن أَصَرَّ مُصِرٌّ عَلَى أنَّ المُتَأَخِّرِين خَالَفُوا ابنَ تَيمِيَة فِي الاعتقادِ، مَعَ مَا يَلزَمُ على ذلك من لَوَازِم لا يُدرِكُها عقلُه؛ فيُقَالُ له: وهل سَوَّغُوا خِلَافَه فِيمَا خَالَفُوه فيه، أو أنكَرُوه وبَدَّعُوه؟ والجواب قطعًا: هو الأول.

فدَارَت طريقتُهم بين مُوَافقَتِه وتَسوِيغِ خِلَافِه، فكَان ماذا؟!

وأيُّ شيءٍ بَقِيَ لِشَانِئ أو مُنكرٍ أو مَن يَرَى بِدْعِيَّة أقوالِ الشيخِ ولو باللازم؟!

فمَن كان كذلك فليَبحَث لَهُ عَن مذهبٍ آخَرَ؛ فليس له عِنْدَ الحنابِلَةِ مَكَان، ولَو تَمَسَّحَ بِمَا تَمَسَّحَ وتَسَمَّى بِمَا تَسَمَّى وتَلَقَّبَ بِمَا تَلَقَّب، فلَا تُوضَعُ فوقَ الرُؤوسِ النِّعَال، وليس يُبغِضُ ابنَ تيميةَ الرِّجَالُ. (١)

وفي هذا القَدْرِ كِفَايَة، وإنْ كان المَقَامُ يَستَدعِي مزيدَ تفصيلٍ ونُقُولَات. واللهُ يسلُك بِنَا سبيلَ أئِمَتِنَا ويُلحِقُنَا بِهِم بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ ولَا يَجعَل في قُلُوبِنَا غِلًّا لَهُم).

انتهى كَلَامُ القبوري الأزهري المُتَحنبِل بِحَرْفِهِ قَبْلَ أنْ يُضِلَّه اللهُ على عِلْمٍ ويَتَّبِع غَيرَ سبيلِ المُؤمنين. فنسأَلُ اللهُ السلامةَ والعَافِيَةَ في الدُّنيا والآخِرَةِ وأن يَعصِمَنَا مِن مُضِلَّاتِ الفِتَن، ونَعُوذُ باللهِ من الحَورِ بعدَ الكَور، ومِن الضَّلَالَةِ بعدَ الهُدَى، ولا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله.

***

(١) كَلَامُه هذا يَنطَبِقُ عَلَيه اليَوم!

فَصل: فِي ذِكْرِ مُنَاظَرَةِ الإِمَامِ أَبي إِسْحَاقَ بنِ شَاقْلَا الحَنْبَلِيِّ لأَبِي سُلَيْمَانَ الدِّمْشْقِيِّ الكُلَّابِيِّ في إِثْبَاتِ مَعَانِي الصِّفَات

قال أبو إسحَاق أحمدُ بنُ إبراهيم بنِ شَاقْلَا ﵀[١] (ت:٣٦٩هـ): (قلتُ لأَبِي سُلَيمانَ الدِّمَشقِي الكُلَّابي: بَلَغَنَا أنَّك حَكَيْتَ فضيلةَ الرسولِ ﷺ في ليلةِ المِعْرَاج، وقولَه في الخَبَر: «**وَضَعَ يَدَه بَيْنَ كَتِفِي، فَوَجَدْتُ بَرْدَهَا**» وذَكر الحديث[٢].

فقال لي: هذا إيمانٌ ونِيَّة؛ لأنه أُريد مني رِوَايَته. وله عِنْدِي مَعنًى غير الظاهر. قال: وأنا لا أقول "مَسَّه".

فقلت له: وكَذَا تَقولُ في آدَمَ لَمَّا خَلَقَه بيَدِه؟

قال: كَذَا أَقول إنَّ اللهَ ﷻ لا يَمَسُّ الأشياء.

فقلتُ له: سَوَّيتَ بينَ آدَمَ وسِوَاه، فأَسقَطْتَ فضيلتَه، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿قَالَ

(١) أبو إسحَاق إبرَاهِيمُ بنُ أحمَدَ بنِ عُمَرَ بنِ حَمْدَان بنِ شَاقْلَا البَغدَادِي الحَنبلي (ت:٣٦٩هـ)، شيخُ الحَنَابِلَة في وقته، تَفَقَّه علي يَد أَبِي بَكرٍ غُلَامِ الخَلَّال.

(٢) تقدَّم تخريجُه.

يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص:٧٥].

قلتُ له: **هذا رويته: لأنه أريد منك – على رغمك – وله عندَك معنًى غيرَ ظَاهِرِه، وإلَّا سَلَّمت الأحاديثَ التى جاءَت فى الصِّفَات، ويَكون لَهَا مَعَاني غيرَ ظَاهِرِها، أو تَرُدَّ جميعَها؟**

فقال لى: مثل أيِّ شَئ؟

فقلتُ له: مثل الأَصَابِع، والسَّاق، والرِّجْل، والسَّمْع والبَصَر، وجميعِ الصِّفَاتِ التى جاءَت في الأخبارِ الصِّحَاح، حتَّى إذا سَلَّمْتَهَا كَلَّمْنَاك على مَا ادَّعَيته مِن مَعَانِيها التى هي غيرُ ظَاهِرِهَا؟

فقال لي مُنْكِرًا لقولي: مَن يقول: «**رِجْل**» ؟

فقلتُ: أبو هريرة عَن النبيِّ ﷺ.

فقال: مَن عَنْ أَبِي هُرَيرة؟

فقلت: هَمَّام .

فقال: مَن عَن هَمَّام؟ فقلت: مَعْمَر.

فقال: مَن عَن مَعْمَر؟

فقلت: عبدُالرزاق.

فقال لي: مَن عَن عبدِالرزاق؟

فقلت له: أحمدُ بنُ حَنبل.

فقال لي: عبدُالرزاق كان رَافِضِيًّا.

فقلت له: مَن ذَكَرَ هذا عَن عبدِالرزاق؟

فقال لي: يَحيَى بنُ مَعِين. فقلت له: هذا تَخَرُّصٌ عَلَى يَحيَى، إنَّما قَال يَحيى: كان يَتَشَيَّع، ولم يَقُل رافضيًّا. (١)

فقال لي: الأعرَج عَن أبي هريرة، بِخِلَافِ مَا قَالَه هَمَّام.

---

(١) أبو بَكرٍ عبدُالرزاقِ بنُ همام بنِ نَافِع الحِمْيَرِي اليَمَانِي الصَّنعَانِي رحمه الله (ت:٢١١هـ)، قال عبدُاللهِ بنِ أحمَد: "سألتُ أبي هل كان عبدُالرزاق يَتَشَيَّع ويُفرِط في التَّشيُّع؟ فقال: أمَّا أَنَا فَلَم أسمَع مِنه في هذا شيئًا" اهـ. [تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/ ٢٨٠)]. وقال عبدُالله بنُ أحمَد: "سمعتُ سَلَمَةَ بنَ شَبِيبٍ يَقُول: سَمِعتُ عبدَالرزاق يَقُول: واللهِ مَا انشَرَحَ صَدْرِي قَط أَنْ أُفَضِّلَ عَلِيًّا على أَبِي بَكرٍ وعُمَر، رَحِمَ اللهُ أبَا بَكرٍ وعُمَرَ وعُثمَان، مَن لَم يُحِبُّهُم فَمَا هُوَ مُؤمِن، وقال: أوثَقُ أعمَالِي: حُبِّي إيَّاهم" اهـ. [تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/ ٢٨٠)].

قلتُ: لو ثَبَتَ التَّشَيُّعُ عَنه، فإنَّه لَم يكن مِن غُلَاتِهِم، ولَا مِن الرَّافِضَةِ الذين يَطعَنُون على خِلَافَةِ الشَّيخَين ويُكَفِّرُون الصَّحَابة، لكن ثَبَتَ عَنه تَعرِيضُهُ بمُعَاوِيَة رضي الله عنه. قال أبو داود: "كان عبدُالرزاق يُعَرِّضُ بمُعَاوِيَة، أَخَذَ التَّشَيُّعَ مِن جَعفَر" اهـ. [إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٢٦٦)].

قلت له: كيف؟

قال: لأنَّ الأعْرَجَ قال «**يَضَعُ قَدَمَه**».

فقلتُ له: ليسَ هذا ضِدَّ مَا رَوَاهُ هَمَّام. وإنما قال هذا "**قَدَم**"، وقال هذا "**رِجْل**"، وكِلاَهُمَا وَاحِد. ويَحتَمِل أنْ يَكون أبو هريرة سَمِعَ مِنَ النبيِّ ﷺ مَرَّتَين. وحَدَّثَ به أَبُو هُرَيرة مَرَّتَين. فسَمِعَ الأَعْرَجُ منه في إِحدَى المَرَّتَين ذِكْرَ «**القَدَم**»، وسَمِعَ منه هَمَّامُ ذِكْرَ «**الرِّجْل**». [١]

فقال لي: هَمَّام غَلِط.

فقلتُ له: هذا قولُ مَنْ لَا يَدرِي.

ثم قال لي: والأَصَابِعُ فِي حَدِيث ابنِ مَسعُود، تَقُول به؟

فقلتُ له: حَدِيث ابنِ مَسعُود صَحيحٌ مِن جِهَةِ النَّقْل. رَوَاهُ النَّاس، ورَوَاه الأعمشُ عن إبراهيمَ عن عَلقَمَةَ عَن عبدِالله.

فقال لي: هذا قَالَه اليَهُودِي.

---

(١) تقدم تخريجهما: والذي ذُكِرَ فيه "الرِّجْل" أخرجه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٧). وأما الذي ذُكِرَ فيه "القَدَم" أخرجه البخاري (٦٦٦١)، ومسلم (٢٨٤٨).

فقلت له: لم يُنْكِرْ رَسولُ اللهِ ﷺ قولَه، قَدْ ضَحِكَ رسولُ الله ﷺ حتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُه، تصديقًا لِقَولِه. فأنكَرَ أنْ يكونَ هذا اللَّفظُ مَروِيًّا مِن أخبارِ ابنِ مَسعُود.

فقلتُ له: بلى، هذا رَوَاه مَنصورُ والأعمشُ جميعًا عَن إبراهيمَ عَن أَبي عبيدة: «**أنَّ يَهودُيًّا أَتى النَّبيَّ ﷺ، فقال: يَا مُحَمَّدُ، إنَّ اللهَ ﷻ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصبَع، والأَرْضِين عَلَى إِصبَع، والجِبَالَ عَلَى إِصبَع، والخَلَائِقَ على إِصبَع، والشَّجَرَ عَلَى إِصبَع – ورُوِيَ: والثَّرَى عَلَى إِصبَع – ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِك. فَضِحَكَ رسولُ اللهِ ﷺ، تَصْدِيقًا لِمَا قَال الحَبْرُ** »[1]. هكذا رَوَاه الثَّورِي وفُضَيلُ بنُ عِيَاض.

فقال لي: قَدْ نَزَلَ القرآنُ بالتَّكذِيب، لَا بالتَّصدِيق. فقال اللهُ تعالى: ﴿ **وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ** ﴾ [الزمر:٦٧].

فقلتُ له: قَدْ نَزَلَ القرآنُ بالتَّصدِيق، لا بالتَّكذِيب، بِدَلَالَةِ قولِهِ تعالى فِي سِيَاقِ الآية: ﴿ **وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ** ﴾ [الزمر:٦٧]، ثم نَزَّهَ نفسَه ﷻ عَمَّا يُشْرِكُ بِهِ مَنْ كَذَّبَ بِصِفَاتِهِ، فقَال:

---

(١) تَقدَّم تخريجه.

﴿ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝١٨ ﴾، وقوله: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾، لا يَمنَعُ مِن إثباتِ الأَصَابِع صِفَةً له، كَمَا ثَبَتَتْ صِفَاتُه التي لَا أختَلِفُ أَنَا وأنتَ فِيهَا، ومَعَ هذا: فَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِه، كذلك أيضًا نُثْبِتُ الأَصَابِعَ صفةً لِذَاتِه ﷻ: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ ﴾.

فَلَمَّا رَأى مَا لَزِمَه، قال: هذا ظَنٌّ مِن ابنِ مَسعُود، أَخْطَأَ فِيه!!

فقلت له: هذا قَولُ مَنْ يَرُومُ هَدْمَ الإسلام، والطَعْنَ عَلَى الشَّرْع؛ لأَنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ ابنَ مَسعُودٍ ظَنَّ، ولَمْ يَسْتَيقِن، فَحَكَى عَن النَبِي ﷺ عَلَى ظَنِّه: فَقَدْ جَعَلَ إلى هَدْمِ الإسلامِ مَقَالَتِه هذه، بأَنْ يَتَجَاهَلَ أهلُ الزَّيغ، فيَتَهَجَّمُوا على كُلِّ خَبرٍ جَاءَ عَن النبي ﷺ لَا يُوَافِقُ مَذْهَبَهُم فَيُسْقِطُونَه، بأَنْ يَقُولُوا: هذا ظَنٌّ مِنَ الصحَابَةِ عَلَى رسولِ اللهِ ﷺ؛ إذ لَا فَرْقَ بين ابنِ مَسعُودٍ وسَائِرِ الصحابة ﷺ. وهَذا ضِدُّ مَا أجمَعَ عليه المُسلِمُون.

وقد أَكذَبَ القرآنُ مَقَالَةَ هذا القائلِ فِي الآيةِ التي شَهِدَ فيها لابنِ مَسعُود بالصِّدْقِ فِي جُمْلَةِ الصحابة.

ثم قلتُ له: و «**الأَصَابِع**» قَد رَوَاهَا عَن النَبِي ﷺ أيضًا أصحابُه؛ منهم أنسُ بنُ مَالِك، فِي حَدِيثِ الأَعمَش عَن أَبي سُفيَان عن أنسٍ رضى الله عنه، قال: «**كَانَ**

رسولُ اللهِ ﷺ يُكثِرُ أنْ يقُول: يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ. قَال: قُلْنَا: يَا رسولَ الله، آمَنَّا بِكَ وبِمَا جِئْتَ بِه. فهَل تَخَافُ عَلَينا؟ قَالَ: نَعَم، إِنْ القُلُوبَ بَيْنَ إصبعَين مِن أَصَابعِ اللهِ ﷻ، يُقَلِّبُهَا» [1].

ثم قَال لي: تَروِي حَدِيثَ أَبِي هُرَيرة: «**خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِه**» [2] ويُومِئُ إلى أَنَّه مَخلُوقٌ عَلَى صُورَةِ آدَم.

فقلتُ له: قَال أحمدُ بنُ حَنبل: "مَن قَالَ إنَّ آدَمَ خَلَقَه اللهُ ﷻ عَلَى صُورَةِ آدم فهو جَهمِي، وأَيُّ صُورَةٍ كَانَت لآدَمَ قَبْلَ خَلْقِه؟" [3]

فقال لي: قَدْ جَاءَ الحَدِيثُ عَن أَبِي هُرَيرَةَ عَن النبيِّ ﷺ: "إنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ آدَم".

فقلتُ له: هَذا كَذِبٌ على النبي ﷺ.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

فقال لي: بَلَى، قَد جَاء في الحَدِيث: «**طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا**» [(١)] عَلَى أَنَّه آدَم.

فقلتُ له: قَد رُدَّ هذا، وليس هو الذي ادَّعَيت عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ لأَنَّك قُلتَ عَن النبي ﷺ: "إنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ آدَم" ، ثُمَّ استَدْلَلت بقولِه: «**سِتُّونَ ذِرَاعًا**» على أَنَّه آدَم، وهذا خَبَرٌ جَاءَ عن النبي ﷺ مِن وَجهَين؛ فأبو الزِّنَادِ عَن أَبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ: «**إنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِه**»، ورَوَى جريرٌ عَن الأعمَشِ عَن حَبِيبِ بنِ أَبِي ثابتٍ عَن عَطَاءَ عَن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَن النبي ﷺ قال: «**لَا تُقَبِّحُوا الوُجُوهَ؛ فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَن**» [(٢)]، قال أبو إسحاق: وهذا الحديثُ يُذكَرُ عَن إسحاقَ بنِ رَاهُويَه: أَنَّه صَحِيحٌ مَرفُوع.

وأَمَّا أَحمدُ بنُ حَنبل: فَذَكَرَ أَنَّ الثوريَّ أوقَفَه على ابنِ عُمَر. فكِلَاهُمَا الحُجَّةُ فيه عَلَى مَن خَالَفَه؛ فإنْ كان رَفْعُهُ صَحِيحًا إلى النبي ﷺ فقد سَقَطَ العُذْر، وإن كان ابنُ عُمَرَ القائِلَ له فقد انْدَحَضَ بقولِ ابنِ عُمَرَ تأويل مَن حَمَلَ قولَه: «**عَلَى**

---

(١) عَن أبي هُرَيرَةَ رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ قَال: "خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ على صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِراعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ علَى أُولَئِكَ النَّفَرِ مِنَ المَلائِكَةِ، جُلُوسٌ، فاسْتَمِعْ ما يُحَيُّونَكَ؛ فإنَّها تَحِيَّتُكَ وتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فقالَ: السَّلامُ علَيْكُم، فقالوا: السَّلامُ عَلَيْكَ ورَحْمَةُ اللَّهِ، فَزادُوهُ: ورَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَن يَدْخُلُ الجَنَّةَ على صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حتَّى الآنَ" [أخرجه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١)].

(٢) تقدم تخريجه.

صُورَتِه». قال أبو إسحاق: وهذا لَمْ يَجْرِ بيني وبينَه، وإنَّما بَيَّنْتُهُ لأصحابي لِيَفهَمُوه.

ثم قلتُ له: قوله: «**خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِه**» لَا يُتَأَوَّلُ لآدَمَ على صورةِ آدَم؛ لِمَا قالَه أحمدُ: "وأيُّ صورةٍ كانَت لآدَمَ قبلَ خَلْقِه؟"، فقد فَسَدَ تأويلُك مِن هذا الوَجه. وفَسدَ أيضًا بقولِ ابنِ عُمَرَ عن النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَن ﷻ**» (١).

وأما الاستدلالُ بقولِه ﷺ: «**طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا**» فإن كانَت هذه اللَّفظَةُ مَحفُوظَةً: فكان قولُه: «**خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِه**» فَتَمَّ الكلامُ، ثُمَّ قَال: «**طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا**» إخبارًا عَن آدَمَ بذلك، على حَدِيث الثوري عَن أَبي الزِّنَادِ عَن مُوسَى بنِ أبي عُثمَانَ عن أبيه عَن أبى هريرة رضى الله عنه عَن النبي ﷺ أنه قال: «**إِنَّ اللهَ ﷻ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِه**» ذكرتُ بِدَلَالَةِ حديثِ ابنِ عُمَرَ رضى الله عنهما، وما ذكرتُهُ عَن أحمَد.

فقال لي - جَوَابًا عَن حديثِ أنس: «**إِنَّ القُلُوبَ بينَ إصبعَين مِن أَصَابِعِ اللهِ يُقَلِّبُهَا**» - إنَّما هُمَا نِعْمَتَان.

---

(١) تقدم تخريجه.

فقلت له: هذا الخَبَر، يَقُول: "إنَّ الإصبعَينِ نِعمَتَان؟" واليَدَين صِفَةٌ للذَّات.

ولم يتقدمك بهذا أحدٌ إلا عبدَاللهِ بنَ كُلَّابٍ القَطَّان، الذي انتَحَلْتَ مذهبَه، ولا عِبْرَةَ فِي التَّسلِيمِ للأَصَابِعِ، والتأويلِ لَهَا عَلَى ما ذَكَرت: "إنَّ القُلُوبَ بَيْنَ نِعمَتَينِ مِن نِعَمِ اللهِ ﷻ".

ثم قال لي: وهذا مثلُ روايتِكُم عنِ ابنِ مَسعُود فِي قَولِهِ ﷻ: ﴿ **يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ** ﴾ [القلم:٤٢]، إنَّ اللهَ ﷻ يَكشِفُ عَن سَاقِهِ يومَ القِيَامة؟

فقلت له: هذا رَوَاه ابنُ مَسعود عَن النبي ﷺ.

فأنكَرَه عَن النبي ﷺ، وقَال: هذا مِن كَلَامِ ابنِ مَسعُود! وقد رُوِيَ عَن ابنِ عَبَّاسٍ أنَّه قَال: "الشِّدَّة" (١).

فقلتُ له: إنَّما نَذْكُرُ مَا جَاءَ عَن الصحابةِ إذا لَمْ نَجِد عَن النبيِّ ﷺ. (٢)

فقال لي: تَحفَظُه عَن النبي ﷺ ؟

---

(١) تقدَّم الرَّدُّ على هذه الشُّبهة، انظر (ص:٤٩).

(٢) هذا جَوَابٌ سَدِيدٌ مِن ابنِ شَاقْلَا، فإنَّه لَا يُقَدَّمُ قَولُ أَحَدٍ على قَولِ النبيِّ ﷺ كائنًا مَن كان، قال ابنُ تيمية: (كَانَ بَعْضُ النَّاسِ يُنَاظِرُ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي الْمُتْعَةِ فَقَالَ لَهُ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُوشِكُ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنْ السَّمَاءِ! أَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُونَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ؟!) اهـ. [مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢١٥)].

قلتُ: نعم. هذا رَوَاه المِنْهَالُ ابنُ عَمرو عَن أبي عبيدة بنِ عبدِالله عَن مَسرُوق بنِ الأَجدَع: حَدَّثَنَا عبدُالله بنُ مَسعُود رضى الله عنه عَن النبي ﷺ قال: «**يَجمَعُ اللهُ الأوَّلِينَ والآخِرِين لِمِيقَاتِ يَومٍ مَعلُوم، ويَنزِلُ اللهُ ﷻ فِي ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ - وذَكَرَ الحَدِيثَ بِطُولِه - وقَالَ فيه: فيَأتِيَهم اللهُ ﷻ، فيَقولُ لَهُم: مَا لَكُم لا تَنطَلِقُون كَمَا انطَلَقَ النَّاس؟ فيَقولون: لَنَا إِله. فيَقول: هل تَعرِفُونَه إنْ رَأيتُمُوه؟ فيقولون: نَعَم، بَينَنَا وبينَه عَلَامَة، إنْ رَأينَاهَا عَرَفْنَاه. قال: فيَقُول: مَا هِيَ؟ فيَقُولُون: يَكْشِفُ عَن سَاقِه. قَال: فعِنْدَ ذلك يَكشِفُ عَن سَاقِه، قال: فيَخِرُّ مَن كَانَ بِظَهْرِهِ طَبَق، ويَبقَى قَومٌ ظُهُورُهُم كأَنَّها صَيَاصِي البَقَر، يُرِيدُون السُّجُودَ فَلَا يَستَطِيعُون. وقَد كَانُوا يُدْعَون إلى السُّجُودِ وهُمْ سَالِمُون**» [(١)]. في حديثٍ فيه طُول. وقد رُوِيَ أيضًا مِن طَرِيقِ أَبِى سعيدٍ الخُدري رضى الله عنه عن النبي ﷺ.

فقال: أبو هَارُون العَبْدِي عَن أبي سَعِيد الخُدرِي؟

فقلت له: هذا في صَحِيحِ البُخَارِي. فلَيس مِن شرطِهِ أبو هَارُون العبدي، لِضَعْفِه عندَه، وعندَ أئمةِ أهلِ العِلْم، ولَمْ يَحضُرْنِي إسنادُهُ فِي وقتِ كَلَامِي له. وأخرجتُه مِن صَحيحِ البُخَارِي كَمَا ذَكَرتُه: أخبرنا أبو بكر محمدُ بنُ الحَسَن بنِ

(١) أخرجه الطبراني (٩٧٦٣)، والدارقطني في رؤية الله (١٦٣)، والحاكم (٨٧٥١).

محمدِ ابنِ زِيَادٍ المُقرِئ - يُعرَف بالنَّقَّاش- قال: حدثنا محمدُ بنُ يوسف، قال: حدثنا محمدُ ابنُ إسماعيلَ البُخَاري قال: حدثنا آدَمُ قال: حدثنا الليثُ عن خالدِ بنِ يزيد عن سعيدِ بنِ أبى هِلَال عن زيدِ بنِ أسلَم عَن عطاء بنِ يَسَار عن أبى سعيدٍ الخُدري قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «**يَكشِفُ رَبُّنَا ﷻ عَن سَاقِه، فيَسجُدُ له كُلُّ مُؤمنٍ ومُؤمنة. ويَبقَى مَن كان يَسجُدُ لَه في الدنيا رياءً وسُمْعَةً، فيَذهَبُ ليسجُد، فيعودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا**» (١).

ثم قال لي: وتقولُ بحديثِ ابنِ عَبَّاسٍ رضى الله عنهما عَن النبي ﷺ: «**رَأيتُ رَبِّي**» ؟

فقلتُ له: رَوَاه حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عَن قَتَادَةَ عن عِكْرِمَةَ عَن ابنِ عَبَّاسٍ عَن النبي ﷺ.

فقال لي: حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ ضَعِيف.

فقلت: مَن ضَعَّفه؟

فقال لي: يَحيى القَطَّان.

(١) تقدم تخريجه.

فقلت له: هذا تَخَرُّصٌ عَلَى يَحيى، لَم يَقُل يَحيى هذا، وإلَّا فَمَنْ حَدَّثَك؟ فلم يَقُل مَن حَدَّثَه.

وقال لي: أيَّما أثبتُ عِنْدَك؟ حَمَّادُ بنُ سَلَمَة، أو سَمَّاك؟

قلت: حَمَادُ بنُ سَلَمَة أَثبَت، وسَمَّاك مُضطَرِب الحديث.

فَنَازَعَنِي في هذا. والذى أجبته به: بأنَّ حَمَّادَ بنَ سَلَمَةَ ثِقَة، وسَمَّاك مُضطَرَب الحديث: هو جَوَاب أحمَد فِيهِمَا، ولَم أدْرِ مَا أَرَاد بِسمَّاك؟ وخرجنا مِن ذلك، ولم أسأله.

ثم قلتُ له: هذه الأحاديثُ تَلَقَّاهَا العلماءُ بالقَبُول. فليس لأحدٍ أن يَمنَعَهَا، ولا يتأولَهَا ولا يُسقِطَهَا؛ **لأنَّ الرسولَ ﷺ لو كانَ لَهَا مَعنًى عِنْدَه غَير ظَاهِرِهَا لَبَيَّنَه. ولَكَان الصحابة - حينَ سَمِعُوا ذلك مِنَ الرسولِ ﷺ - سَأَلُوه عَن مَعنًى غيرِ ظَاهِرِهَا. فَلَمَّا سَكَتُوا وَجَبَ عَلَينَا أنْ نَسكُتَ حيثُ سَكَتُوا، ونَقْبَل طَوعًا مَا قَبِلُوا.**

فقال لي: أنتم المُشَبِّهَة.

فقلتُ: حَاشَا للهِ، المُشَبِّه الذي يَقُول: وَجْهٌ كَوَجهِي، ويَدٌ كَيَدِي. فَأَمَّا نحنُ

فنَقُول: له وَجْه، كَمَا أثبَتَ لنفسِه وَجْهًا. ولَه يَد، كَمَا أثبَتَ لنفسِه يَدًا. وليس كمثلِه شيءٌ وهو السَّمِيعُ البَصِير. ومَن قَال هذا فَقِد سَلِم.

ثم قلتُ له: أنتَ مَذهَبُكَ أنَّ كلامَ الله ﷻ ليسَ بَأمرٍ ولا نَهي، ولَا مُتَشَابِه، ولَا نَاسِخ ولَا مَنسُوخ، ولَا كَلَامُه مَسمُوع؛ لأنَّ عندَك: اللهُ ﷻ لا يَتكَلَّم بِصَوت، وأنَّ مُوسَى لَم يَسمَع كلامَ الله ﷻ بِسَمْعِه. وإنَّما خَلَقَ اللهُ ﷻ فِي مُوسَى فَهْمًا فَهِمَ بِهِ. (١)

فلمَّا رَأى مَا عليه في هذا مِن الشَّنَاعَة قال: فلَعَلِّي أُخالِفُ ابنَ الكُلَّاب القَطَّان في هذه المسألةِ مِن سَائرِ مَذهبِه.

ثم قلتُ له: ومَن خَالَفَ الأخبارَ التي نَقَلَهَا العَدْلُ عَن العَدْلِ مَوصُولَة، بِلَا قَطْعٍ فِي سَنَدِهَا، ولَا جَرْحٍ في نَاقِلِيهَا، وتَجَرَّأَ على رَدِّهَا: فقد تَهَجَّمَ عَلَى رَدِّ الإسلام؛ لأنَّ الإسلامَ وأحكامَه مَنقُولَةٌ إلينَا بمِثْلِ مَا ذَكَرْت.

فقال لي: الأخبارُ لا تُوجِب عِنْدِي عِلْمًا.

فقلتُ له: يَلزُمَك على قَوْدِ مقالتِك: أنَّك لو سَمِعَت أبا بكر وعُمَرَ وعثمانَ

---

(١) هذا هو حَاصِل مَذهب الكُلَّابيَّة.

وعليًّا وطَلْحَةَ والزُّبَيرَ وسعدًا وسعيدًا وعبدَالرحمن بنَ عَوفٍ وأبا عُبَيدَةَ ابن الجَرَّاح، يقولون: سَمِعنَا رسولَ الله ﷺ يقول كذا وكذا: أَنَّك لَا تَعْلَم أنَّ النبيَّ ﷺ قال مِن ذلك شيئًا، لقولِهم: "سَمِعْنَا"

فلَم يُنكِرِ مِن ذلك شيئًا، غيرَ الشَّنَاعة.

ثم قال لي: أَخبَار الآحَادِ في الصِّفَات: اغسِلْهَا. وهي عِندِي والترابُ سَوَاء، ولا أَقُولُ منها إلا بِمَا قَامَ فِي العَقْلِ تَصدِيقُه! (١)

قلت له: فَلِمَ أَتْعَبْتَ نفسَك في كَتْبِهَا، وسَعَيْتَ إلى الشُّيُوخِ فِيهَا، وأَنْصَبْتَ نفسَك وأَتْعَبْتَهَا، وأَسْهَرْتَ لَيْلَكَ بِمَا لَا تَدِينُ اللهَ ﷻ به، ولَا تَزْدَادُ بِهِ عِلْمًا؟

فأجابني بأنْ قَال: كَتَبْتُهُ حَتَّى أُتَمِّمَ بِهِ الأَبوَاب، إذا أردتُ تَخرِيجَهَا.

فقلت له: تُخَرِّجُ للمسلمين مَا لَا تَدِينُ بِهِ؟

فقال: نعم، لأَعْرِفَه.

فقلت له: تعنّي المسلمين على قَوْدِ مقالتك، والحقُّ في غَيْرِ مَا ذَكَرْتَ؟

(١) نسألُ اللهَ السلامةَ والعافِيَةَ! صَرَّح هُنَا بأَصْلَينِ مِن أُصُولِ المُتَكَلِّمِين: الأول: قَولهم أنَّ أحاديثَ الآحَادِ لا تُفيدُ عِلْمًا يَقِينِيًّا، بَل هِيَ مَظنُونَة، لذلك هِيَ ليسَت حُجَّةً عندَهم في إثبَاتِ العَقَائِد. والثاني: تَقدِيم العَقْلِ على النَّقْل.

ثم قلتُ له: خَرَقْتَ الإجماعَ؛ لأنَّ الأُمَّةَ بأَسْرِهَا اتَّفَقَتْ عَلَى نَقْلِهَا، ولَم يَكُن نَقْلُ ذلك عَبَثًا ولَا لَعِبًا، ولو كان نَقْلُهُم لَهَا كَتَرْكِ نَقْلِهِم لَهَا: لكانوا عَابِثِين، وحَاشَا للهِ مِن ذلك. ومَن كَانَت هذه مَقَالَتُهُ فقد دَخَلَ تحتَ الوعيدَ فِي قولِه ﷻ: ﴿ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ ﴾ [النساء:١١٥]، ولمَّا كانت أخبارُ الآحَادِ في الصِّفَاتِ لا تُوجِبُ عَمَلًا: دَلَّ على أنها مُوجِبَةٌ للعِلْم، فَسَقَطَ بهذا مَا ادَّعَاه مَن لم يَنتَفِعُ بِعِلْمِه، وتَهَجَّمَ على إسقاطِ كَلَامِ الرَّسولِ ﷺ بِنَقْلِ العَدْلِ عَن العَدْلِ، مَوصُولًا إليه: بِرَأيه وظَنِّه... وهذا مَا جَرَى بَينَنَا، إلَّا مَا أخلَلتُ به. فَلَمْ أتَيَقَّن حِفْظَه. واللهُ سبحانه المُوَفِّقُ لإدرَاكِ الصَّواب) اهـ. [طبقات الحنابلة (٢/ ١٢٨-١٣٨)].

* قلتُ: في هذه المُنَاظَرَة المُهِمَّة مَسَائل:

الأولى: إثباتُ ابنِ شَاقْلَا لِمَعَانِي الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّة، كاليَدَين، والأَصَابِع، والسَّاق، والرِّجْل، والصُّورَة، مع تَفوِيضِ الكَيفِيَّة.

الثانية: إثباته للمُمَاسَّة.

الثالثة: أنَّ الكُلَّابِيَّةَ لَا يُثبِتُونَ المَعَانِيَ الظَّاهِرَةَ للصِّفَاتِ بِلُغَةِ العَرَب.

الرابعة: أنَّ ابنَ شَاقْلَا فَهِمَ مَعنَى "الرِّجْل" بِلُغَةِ العَرَب، وأنَّ "القَدَم" هِيَ "الرِّجْل" لأنَّهما يَدُلَّانِ عَلَى مَعنًى وَاحِد فِي اللُّغَة.

الخامسة: أنَّ مَذْهَبَ هذا الكُلَّابِي "أَبِي سُلَيمَان" هو عَينُ مَذْهَبِ المُفَوِّضَةِ المُنتَسِبِين للحَنَابِلَة الذين يُفَوِّضُونَ مَعَانِيَ الصِّفَاتِ؛ ولَو قِيْلِ أنَّ هؤلاء المُفَوِّضَةِ مِنَ الحَنَابِلَة يَقولون أنَّ كَلَامَ اللهِ بِصَوتٍ وحَرْفٍ بِخِلَافِ ابنِ كُلَّابِ الذي أَنكَرَ الصَّوتَ والحَرْف، فالجَواب: أنَّ أبَا سُلَيمَان تَبَرَّأَ مِن مَذْهَبِ ابنِ كُلَّابِ فِي هذه الجُزْئِيَّةِ وأثبَتَ الصَّوتَ والحَرف، وذلك في قولِه: (فلَعَلِّي أُخالِفُ ابنَ الكُلَّاب القَطَّان فى هذه المسألةِ مِن سَائِرِ مَذهبِه)، فَصَار هُوَ وهَؤلاءِ المُفَوِّضة سَوَاء.

السادسة: تَصرِيحُ أَبِي سُلَيمَانَ بِأَصْلَينِ مِن أُصُولِ المُتَكَلِّمِينَ مِن الكُلَّابِيَّةِ والأَشعَرِيَّة، أَلَا وهُمَا: أخبارُ الآحَادِ لا تُفِيدُ العِلم، وتَقدِيمُ العَقْلِ عَلَى النَّقْل.

***

الباب الثاني

الرَّدُ عَلَى كِتَابَيْنِ مِنْ كُتُبِ المُفَوِّضَةِ المُنْتَسِبِيْنَ للحَنَابِلَةِ

فَصْلٌ: فِي الرَّدِّ عَلَى كِتَاب "نِهَايَةِ المُبْتَدِئِينَ فِي أُصُولِ الدِّينِ"

وكتاب: "نِهَايَةِ المُبتَدِئِينَ فِي أُصُولِ الدِّين" لِنَجْمِ الدِّين أحمدَ بنِ حَمْدَان الحَنبَلِي (ت:٦٩٥هـ)، والنُّسخةُ التي اعتَمَدتُ عَلَيهَا هي طبعةُ مكتبة الرشد/ نَاشِرُون، بتحقيق: نَاصِر بن سعود السَّلَامة.

وهذا الكتابُ يُعَدُّ مَرجِعًا في العقيدةِ للمُفَوِّضة المُنتَسِبين للحَنابِلَة، فكُلُّ مَن جَاءَ بعدَه يَقتَبِسُ مِنه أو يَشرَحه أو يَختَصِرُه، لذلك رأيتُ أنَّه يَحسُنُ الرَّدُّ عليه وبيانُ مَا فِيهِ من ضَلَالَاتٍ مُخَالِفَة لِعَقِيدَة السلفِ وعقيدَةِ إمامِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أحمدَ بنِ حَنبَل، ولَا سِيَّمَا في بابِ الصِّفَات.

❋ **تنبيه**: لا يَنبَغِي قِرَاءَة هذا البَابِ قبلَ قراءَةِ البابِ الذي قبلَه.

١- **افتَتَح ابنُ حَمدَان** كتابَه بتقريرِ العَقِيدَةِ الأشعَرِيَّة الاعتِزَالِيَّةِ مِن أنَّ: أولَ واجِبٍ عَلَى المُكَلَّفِين هو النَّظَرُ في الأَدِلَّةِ العَقلِيَّةِ لِمَعرِفَةِ وُجُودِ الله، فقال في [ص:٢٢]: (يَجِبُ مَعرِفَةُ اللهِ تعالى بالنَّظَرِ في الوُجُودِ والمَوجُود، على كُلِّ مُكَلَّفٍ

قَادِر، والمُرَاد: معرفةُ وجودِ ذَاتِهِ بِصِفَاتِ الكَمَالِ فِيمَا لَمْ يَزَلْ ولَا يَزَال دُونَ مَعرِفَةِ حقيقةِ ذَاتِه وصِفَاتِه؛ لاستحالةِ ذلك عَقلًا عندَ الأكثَرِين، وهي أولُ وَاجِبٍ لِنَفْسِه، ويَجِبُ النَّظَرُ قَبلَهَا لِتَوَقُّفِهَا عَلَيه، فهِيَ أولُ واجبٍ لِغَيرِه!) اهـ. ثم نَقَلَ كلامَ أبي يَعلَى مُؤكدًا على هذا الأصل قائلا: (لا يَقَعَانِ ضَرُورَةً!).

والجواب: أنَّ هذا أصلٌ اعتِزَالِيٌّ أشعَرِي كَلَامِيٌّ بَاطِل، وليس أصلًا إسلاميًّا، وهو قَولُهُم: إنَّ وجودَ اللهِ غيرُ مَعلومٍ بالاضطرار، إنَّما يُعلم بالنَّظَرِ والاستدلال، فَجَحَدُوا بذلك الفطرةَ التي فَطَرَ اللهُ الناسَ عليها، فخالفوا المعقولَ والمَنقول والفِطرَة.

قال البَاقِلَّانِي الأشعَرِي: (أولُ مَا فَرَضَ اللهُ ﷻ على جَمِيعِ العِبَادِ النَّظَرُ في آيَاتِه، والاعتبارُ بِمَقدُورَاتِه، والاستدلالُ عليه بآثَارِ قُدرَتِه، شواهِدِ رُبوبِيَّتِه؛ لأنَّه سبحانه غيرُ مَعلُومٍ باضطِرَار!) اهـ. [الإنصاف (٣٣)].

وقال الجُوَيني الأشعري: (أولُ مَا يَجِبُ على العَاقِلِ البالِغِ باستكمال سِنِّ البلوغ أو الحُلُم شرعـًا: القَصدُ إلى النَّظَرِ الصَّحِيح) اهـ. [الإرشاد (٢٥)].

وقال القاضي عبدُالجَبَّار المُعتزلي: (إنْ سَأَلَ سَائِلٌ فقال: ما أولُ مَا أوجَبَ اللهُ عَلَيك؟ فقل: النَّظَر المُؤَدِّي إلى معرفةِ اللهِ تعالى؛ لأنَّه تعالى لا يُعرَف ضَرُورَةً

ولا بالمُشَاهَدَة، فيَجِبُ أن نَعرِفَه بالتَّفَكُّر والنَّظَر) اهـ. [شرح الأصول الخمسة (٣٩)].

وقد صَرَّح ابنُ حَجَر العسقلاني أن هذه المسألةَ عِندَ الأشَاعِرَةِ مِن أُصُولِ المُعتَزِلة، فقال: (وقد نَقَلَ القُدوَةُ أبو مُحمَّد بنُ أبي جَمْرَة عن أبي الوليد البَاجِي عن أبي جعفر السمناني - وهو مِن كِبَارِ الأشاعرة - أنه سمعه يَقول: إنَّ هذه المسألةَ مِن مَسَائِلِ المُعتزلَةِ بَقِيت فِي المَذهَب - يعني المَذهَب الأَشعري - واللهُ المستعان) اهـ. [فتح الباري (١/ ٧٠)].

وأمَّا أولُ وَاجِبٍ على المُكلَّفِين عندَ المُسلِمِين فهو الشهَادَتَان، ومَا فِيهِمَا مِن التوحيدِ واتباعِ الرَّسُول، بالبراءَةِ مِنَ الشِّركِ وأهلِه وإخلاصِ العِبَادَةِ للهِ وحدَه كَمَا قال الله ﷻ في أولِ أَمرَ جَاءَ في المُصحَف في سُورَةِ البَقرَة: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١** ﴾ [البقرة:٢١] .

فأولُ أَمْرٍ للنَّاسِ هو أنْ يَعبُدُوا اللهَ الذي خَلَقَهم، وخَالِقُهُم مَعلُومٌ عندَهم بالفِطرَةِ، لَمْ يَحتَاجُوا إلى النَّظَرِ في معرفته؛ فهو معلومٌ عندَهم بالاضطِرَارِ بالفِطرَةِ والعَقل، لا كَمَا زَعَمتِ الجهميةُ مِن أشعريةٍ ومعتزلةٍ، وإمَّعَاتِهم المُفوضة مِنَ المُتحَنْبِلَة.

ولمَّا أرسَلَ النبيُّ ﷺ معاذًا إلى اليَمَنِ، قال له: «**إنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ، فَادْعُهُمْ إلى أنْ يَشْهَدُوا أنْ لا إلَهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ**» (١) .

ولَمْ يَقُلْ لَه: "أخبِرهُم أنَّه يَجِبُ عَلَيكُم أن تَشُكُّوا، ثم تَنظُروا في الأدلةِ العَقلِيَّةِ التي تُوصِلكم إلى معرفةِ وُجُودِ الله!".

بل إنَّ كفارَ قُرَيش كَانُوا يَعرِفُون الرَّبَّ ﷻ، ويَعلَمُون أنَّه هو الخَالِقُ والرازِقُ والمُدَبِّر، ولَم يُخَاصِمُوا الرسولَ في هذه الحقيقةِ المُستَقِّرةِ عندَهم، فكَانُوا أعرَفَ باللهِ مِنَ الجَهمِيَّة .

فقال تعالى: ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ** ﴾ [العنكبوت:٦١].

وقال تعالى: ﴿ **قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ٣١** ﴾ [يونس:٣١].

وكُلُّ رسولٍ بُعِثَ إلى قَومِهِ بَدَأَ دَعوَتَه بالأمرِ بِعِبَادَةِ اللهِ وحدَه، ولَم يَقُلْ لَهُم:

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩).

"شُكُّوا في وُجُودِ الله، ثم انظُرُوا في الأدلةِ العقليةِ لِكَي تَصِلُوا إلى إثباتِ وُجُودِ الله!!". فكلُّ رسولٍ بُعث إلى قَومِهِ يَقُول لهم: ﴿ **يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ** ﴾.

ونَبِيُّنا مُحمَّدٌ ﷺ بَدَأَ دعوتَه بقولِه: «**أيُّها النَّاسُ قولوا لا إلَهَ إلَّا اللهُ تُفلِحوا**»[١]

والرسولُ ﷺ والصحابةُ ﵃ كانوا يَقبَلُون إسلامَ النَّاسِ بِشَتَّى صِفَاتِهم وأحوالهم مِنْ مُتَعَلِّمٍ وأُمِّيٍّ، وحَضَري وأعرَابِي، ولم يَكونوا يَذكرون لهم الأدلةَ التفصيليةَ لكل مسألة من مسائل العقيدة، وقد قال تعالى: ﴿ **فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٤٣** ﴾ [النحل:٣٤]. وهذا أمْرٌ من الله تعالى بسؤالِ أهلِ العلم، ولَم يَشتَرِط في ذلك معرفةَ الدليل، بل الشرط هو عَدَمُ العِلْمِ فقط، وأيضًا لم يُقيِّد السؤالَ في مسائلِ الفروع، بل يَشمل ذلك الفروعَ والأصولَ.

روى الخَلَّالُ ﵀ في [السنة (٣/ ٥٣٤)]: أَخْبَرَنِي **عَبْدُالْمَلِكِ بْنُ عَبْدِالْحَمِيدِ الْمَيمُوني** ﵀ (ت:٢٧٤هـ)، قَالَ: (الْفِطْرَةُ الْأُولَى الَّتِي فَطَرَ اللهُ ﷻ عَلَيْهِ، قُلْتُ لَهُ

---

(١) رواه أحمد (١٦٠٢٣).

أَنَا: فَمَا الْفِطْرَةُ الْأُولَى، هِيَ الدِّينُ؟ قَالَ: نَعَمْ) اهـ.

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ ﵀: (النَّبيُّ ﷺ لم يدْعُ أحدًا إلى النَّظَرِ ابتداءً، ولا إلى مجرَّدِ إثباتِ الصَّانِعِ، بل أوَّلُ مَا دَعَاهم إليه الشَّهادتانِ، وبذلك أَمَرَ أصحابَه... وهذا ممَّا اتَّفق عليه أئمَّةُ الدِّينِ... والقرآنُ ليس فيه أنَّ النَّظَرَ أوَّلُ الواجباتِ، ولا فيه إيجابُ النَّظَرِ على أحدٍ، وإنَّما فيه الأمرُ بالنَّظَرِ لِمن لم يحصُلْ له الإيمانُ إلَّا به، وهذا أصحُّ الأقوالِ، فقولُ هؤلاء، كأَبِي المَعَالِي وغيرِه: "أوَّلُ ما يجِبُ على العاقِلِ البالِغِ القَصدُ إلى النَّظَرِ" هو في الأَصلِ مِن كَلَامِ المُعتزِلةِ، ومُخَالِفٌ لِمَا أجمَعَ عليه أَئمَّةُ الدِّينِ، ولِما تَواتَرَ عَن سيِّدِ المُرسَلِينَ، وعُلِمَ بالاضطرارِ من دينِه) اهـ. [درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٦-١٠)].

وقال شيخُ الإسلامِ محمدُ بنُ عبدِالوهاب ﵀ في [الدرر السنية (١/ ١٦١)]: (اعلَمْ -رَحِمَك الله- أنَّ أولَ مَا فَرَضَ اللهُ عَلَى ابنِ آدَم: الكُفرُ بالطَّاغُوتِ، والإيمانُ بالله؛ والدليلُ قولُهُ تَعالَى: ﴿ **وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ** ﴾ [النحل:٣٦]. فأمَّا صِفَةُ الكُفْرِ بالطَّاغُوتِ: فأنْ تَعتَقِدَ بُطْلَانَ عِبادَةِ غَيرِ الله، وتَتْرُكَهَا، وتُبغِضَهَا، وتُكَفِّرَ أهلَهَا، وتُعادِيَهُم، وأمَّا مَعنَى الإيمانِ بالله: فأنْ تَعتِقَدَ أنَّ اللهَ هو الإلَه المَعبُودَ وحدَه دُونَ مَن سِوَاه،

وتُخلِصَ جميعَ أنواعِ العبادةِ كلِّها للهِ، وتَنْفِيَهَا عَن كُلِّ مَعبُودٍ سِوَاه، وتُحِبَّ أهلَ الإخلَاصِ، وتُوَالِيَهم، وتُبْغِضَ أهلَ الشِّرْك، وتُعَادِيَهم؛ وهذه: مِلَّةُ إبراهِيمَ التي سَفِهَ نفسَه مَن رَغِبَ عنهَا ؛ وهذه : هي الأُسوَةُ التي أخبَرَ اللهُ بِهَا في قَولِهِ: ﴿ **قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ** ﴾ [الممتحنة:٤].

والطَّاغُوت: عَامٌّ في كُلِّ مَا عُبِدَ مِن دُونِ الله، فكُلُّ مَا عُبِدَ مِن دُونِ الله، ورَضِيَ بالعِبَادَة، مِن مَعبُودٍ، أو مَتبُوعٍ، أو مُطَاعٍ في غَيرِ طَاعَةِ اللهِ ورَسُولِه، فهو طَاغُوت؛ والطَّواغِيتُ كَثِيرة، ورُؤوسُهم خَمسَة:

الأول: الشَّيطَان، الدَّاعِي إلى عِبَادَةِ غَيرِ الله، والدليلُ قولُهُ تعالى: ﴿ **أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ** ﴾ [يس ٦٠]

الثاني: الحَاكِمُ الجَائِر، المُغَيِّرُ لأحكَامِ اللهِ تعالى، والدليلُ قولُهُ تَعَالَى: ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ ۖ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ**

أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ ﴾ [النساء ٦٠].

الثالث: الذي يَحكُمُ بِغَيرِ مَا أنزَلَ اللهُ، والدَّليلُ قَولُهُ تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [المائدة ٤٤].

الرابع: الذي يَدَّعِي عِلْمَ الغَيبِ مِن دُونِ الله، والدليلُ قولُهُ تَعالَى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ ﴾ [الجن ٢٦-٢٧]، وقال تعالى: ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ [الأنعام ٥٠].

الخامس: الذي يُعبَد مِن دُونِ الله وهُوَ رَاضٍ بالعِبَادَةِ، والدليلُ قولُهُ تعالى: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء ٢٩].

واعلَمْ: أنَّ الإنسانَ مَا يَصِيرُ مُؤمِنًا بالله، إلا بالكُفْرِ بالطَّاغُوتِ، والدليلُ قَولُهُ تَعالَى: ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا

ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝٢٥٦﴾ [البقرة ٢٥٦]، الرُّشْد: دينُ مُحَمَّد ﷺ؛ والغَيُّ: دِينُ أَبِي جَهْل؛ والعُروَةُ الوثقَى: شهادةُ أنْ لَا إلهَ إلَّا الله، وهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ للنَّفي والإثبات. تَنفِي جميعَ أنواعِ العِبَادَةِ عَن غَيرِ اللهِ تَعَالَى، وتُثْبِت جميعَ أنواعِ العِبَادَةِ كلِّها للهِ وحدَه لَا شَرِيكَ لَه) اهـ.

وأقول: فليَأتِنَا مُفَوِّضٌ مُتَحَنْبِلٌ بِكِتَابٍ وَاحِدٍ أو مَتْنٍ وَاحِدٍ مِن مُتُونِ أئِمَةِ السَّلَف العَقَدِيَّة يُقررونَ فِيه هذا الأَصل، ودُونَهم خَرْطَ القَتَاد!

وقد بَنَى الجهميةُ - مِن أشعريةٍ ومعتزلةٍ وأفراخِهِم مِن المُفَوِّضَةِ - على هذه المسألةِ أنَّ المُقَلِّدَ فِي الأُصُولِ لا يَصِحُّ إيمانُهُ ولا يَكون مَعذورًا في تَقلِيدِه، وهذا مُصَادِمٌ للقُرآنِ والسُّنَّةِ وإجمَاعِ سَلَفِ هذه الأُمَّة

قال حَربٌ الكِرمَانِي الحَنبلي رحمه الله في [إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص:٧٥)]: (ومَن زَعَمَ أنَّه لَا يَرَى التَّقلِيدَ، ولَا يُقَلِّدُ دِينَه أَحَدًا؛ فهذا قولُ فَاسِقٍ مُبتَدِعٍ عَدُوٍّ للهِ ولرسولِه ﷺ، ولِدِينِه، ولِكِتَابِهِ، ولِسُنَّةِ نَبِيِّه عليه السلام، إنَّما يُرِيدُ بذلكَ إبطَالَ الأَثَر، وتَعطيلَ العِلْم، وإطفاءَ السُّنَّة، والتَّفَرُّدَ بالرَّأي، والكلامِ، والبدعةِ، والخلافِ، فعَلَى قائلِ هذا القَول لعنةُ اللهِ والمَلَائكةِ والنَّاسِ أجمَعِين) اهـ.

وقال البربهاري الحنبلي رحمه الله في [شرح السنة (ص ٩١)]: (واعلَم أنَّ الدِّينَ إنَّما هُوَ التَّقلِيدُ، والتقليد لأصحَابِ رسولِ الله ﷺ) اهـ.

وقال أيضًا رحمه الله في [شرح السنة (ص ١١٨)]: (فاللهَ اللهَ فِي نَفسِكِ، وعليكَ بالآثارِ وأصحَابِ الأَثَرِ والتَّقلِيد، فإنَّ الدِّينَ إنَّما هو بالتَّقلِيد؛ يَعني للنبي ﷺ وأصحابِه رضوان الله عليهم) اهـ.

ولمَّا سَالَ شُعَيبُ بنُ حَربٍ سُفيَانَ الثَّورِيَّ عَن اعتقادِه، قال له: (حَدِّثْنِي بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَّةِ يَنْفَعُنِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ، فَإِذَا وَقَفْتُ بَيْنَ يَدَي اللهِ تبارك وتعالى وَسَأَلَنِي عَنْهُ. فَقَالَ لِي: "مِنْ أَيْنَ أَخَذْتَ هَذَا؟" قُلْتُ: "يَا رَبِّ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ سُفيَانُ الثَّورِيُّ، وَأَخَذْتُهُ عَنْهُ فَأَنْجُو أَنَا وَتُؤَاخَذُ أَنْتَ". فَقَالَ سُفيَانُ الثورِي: " يَا شُعَيْبُ هَذَا تَوْكِيدٌ وَأَيُّ تَوْكِيدٍ، اكْتُبْ... وذَكَرَ اعتقادَ أهلِ السُّنَّةِ، ثُمَّ قَال: يَا شُعَيْبُ بْنَ حَرْبٍ، إِذَا وَقَفْتَ بَيْنَ يَدَي اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَسَأَلَكَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقُلْ: يَا رَبِّ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ، ثُمَّ خَلِّ بَيْنِي وَبَيْنَ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ!) اهـ. [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٧٠-١٧٣)].

وعلى ذلك فإنه يَصِحُّ إيمانُ المُقلِّد في مسائل الأصول بإطلاق، لكن يُشترَط أن يكون إيمانُهُ عَن جَزْمٍ ويَقِين؛ لأنَّا لو اشترطنا النَّظَرَ والاستدلالَ لكلِّ مسألة

عقدية لَمَا صَحَّ إيمانُ كثيرٍ مِن عَوَام المُسلِمين المُوَحِّدِين الذي يَعبُدون الله وحدَه ولا يُشركون به شيئًا ويُثبتون جَزْمًا صفاتِ الربِّ ﷻ في الجُملَة، ويُؤمِنُون جَزمًا بأركانِ الإيمانِ السِّتَة، ولَا يَعرِفُون مَعَ ذلك كثيرًا مِن أدلَّةِ الكِتَاب والسنة، فَضلًا عَن علمهم بالأدلَّةِ العَقلِيَّة التي التَزَمَهَا الجَهميةُ الأشعريةُ والمعتزلةُ وأفراخُهُم المُفوضَة المُتحَنبِلَة.

٢- **ومن مُخَالفات ابنِ حَمدان**: أنَّه تَخَبَّطَ فِي مَعرِفَةِ العِبَادِ باللهِ وصِفَاتِه: هَل تَقَع بالشَّرْعِ أم بالعَقْلِ، كَمَا في [ص:٢٣].

والجواب: كَمَا تَقَدَّمَ أنَّ المَعرِفَةَ الإجمَالِيَّةَ باللهِ مَعرِفَةٌ ضَرُورِيَّةٌ فِي نُفُوسِ الخَلْق، وكذلك مَعرِفَةُ بعضِ صِفَاتِه ضَرُورِيَّةٌ كالخَلْق، والمُلْك، والتَّدبِير، وعُلُوِّهِ عَلَى خَلقِه بِذَاتِه، والعِلْم، والسَّمْع، والبَصَر، والكَلَام، والحِكْمَة، والقُدرَة، ونحوِهَا، وأمَّا الصِّفَاتُ الخَبَرِيَّةُ التي لا تُعْلَمُ إلَّا مِن النَّصِّ فإنَّ معرفتَهَا متوقفةٌ عَلَى بُلُوغِ النَّصِّ.

٣- **ومن مُخَالَفَاته**: قوله في [ص:٢٤]: (يَجِبُ الجَزْمُ بأنَّه تعالى وَاحِدٌ لَا يَتَجَزَّأ، ولَا يَنقَسِم) اهـ.

والجواب: أنَّ هذه ألفَاظٌ مُحدَثَةَ لَمْ تَرِد في الكتابِ ولَا في السُّنَّةِ ولَا عَلَى

لِسَانِ أحدٍ مِن أئمةِ القُرُونِ الثَّلَاثَةِ المُفَضَّلَةِ، وإنَّما هِيَ مِن تأصِيلَاتِ أهلِ البِدَع، ومُرَادُهم منها: عَدَمُ اتِّصَافِ اللهِ بِصِفَاتِ الكَمَال.

٤- ومن مُخَالفاته: قوله: في [ص:٢٤]: (وأنَّه شيءٌ لَا كَالأشيَاء) اهـ.

والجواب: **قال الإمامُ أحمدُ** ﷺ في [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:٩٩)]: (وقُلنَا للجَهمِيَّة: هو شَيء؟ فقالوا: **هو شَيءٌ لَا كالأشيَاء**. فقُلنَا: إنَّ الشيءَ الذي لَا كالأشيَاءِ قَد عَرَفَ أهلُ العَقْلِ أنَّه لَا شَيء. فعندَ ذلك، تَبَيَّنَ للنَّاسِ أنَّهم لَا يُؤمِنُونَ بِشَيءٍ، ولكن يَدفَعُونَ عَن أنفُسِهِم الشُّنعَةَ بِمَا يُقِرُّونَ مِن العَلَانِيَة) اهـ.

قلتُ: والعَجِيبُ أنَّ هذا المُؤلِّف لِهَذا الكتابِ يَنتَسِبُ لأحمَدَ، ومَعَ ذلك يَقُولُ بأقوالِ الجَهمِيَّةِ التي رَدَّ عليها أحمَدُ!

٥- ومن مُخَالفاته: إنكارُهُ لِصِفَةِ العِلْمِ المُتَجَدد، وذلك في قَولِه في [ص:٢٤]: (لَا يَتَجَدَّدُ بتجددِ المَعلُومَاتِ) اهـ.

وكذلك إنكارُه لِصِفَتَي القُدرة، والإرَادَة المُتجددة، كما في قَولِه بعدَ ذلك: (قَادِرٌ بقُدرَةٍ وَاحِدَةٍ قديمةٍ باقيةٍ ذَاتِيَّةٍ... مُرِيدٌ بِإرَادَةٍ وَاحِدَةٍ قَدِيمَة) اهـ.

والجواب: قد تَقَدَّمَ أنَّ صِفَاتِ اللهِ مِنهَا مَا هو ذَاتِيٌّ، ومنهَا مَا هو ذَاتِيٌّ فِعلِيٌّ،

فأصلُ صِفَةِ العِلْمِ ذَاتِيَّة قَدِيمة، وأيضًا لَه العِلْمُ المتجدد بِتَجدُّد تَعلُّقِ الحَوَادث، فهو عِلْمُ اللهِ المُتعلِّقُ بالمَعلُومِ عندَه بعدَ وُجُودِه، وهو غَيرُ مَخلُوق؛ لأنه صِفَةٌ مِن صِفَاتِه سُبحانه.

قال ابنُ تيمية رحمه الله: (وقدْ ذَكَرَ اللهُ عِلمَه بما سيَكونُ بَعْدَ أن يكونَ في بِضْعةَ عَشَرَ مَوْضِعًا في القُرْآنِ معَ إخْبارِه في مَواضِعَ أَكثَرَ مِن ذلك أنَّه يَعلَمُ ما يكونُ قَبْلَ أن يَكونَ...، بلْ هو سُبْحانَه يَعلَمُ ما كانَ وما يَكونُ، وما لو كانَ كيف كانَ يَكونُ، كقَوْلِه: ﴿ **وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ** ﴾ [الأنعام: ٢٨] ...، قالَ تَعالى: ﴿ **وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ** ﴾ [البقرة: ١٤٣]، رُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ في قَوْلِه: إلَّا لِنَعْلَمَ أي: لنَرى، ورُوِيَ: لنُمَيِّزَ، وهكذا قالَ عامَّةُ المُفَسِّرينَ: إلَّا لنَرى ونُمَيِّزَ، وكذلك قالَ جَماعةٌ مِن أهْلِ العِلمِ: لنَعلَمَه مُوْجودًا واقِعًا بَعْدَ أن كانَ قد عَلِمَ أنَّه سيَكونُ، ولَفْظُ بعضِهم: العِلمُ على مَنزِلتَينِ: عِلمٌ بالشَّيءِ قَبْلَ وُجودِه، وعِلمٌ به بَعْدَ وُجودِه، والحُكْمُ للعِلمِ به بَعْدَ وُجودِه؛ لأنَّه يوجِبُ الثَّوابَ والعِقابَ، فمَعْنى قَوْلِه: ﴿ لِنَعْلَمَ ﴾ أي: لنَعلَمَ العِلمَ الَّذي يَسْتحِقُّ به العامِلُ الثَّوابَ والعِقابَ، ولا رَيْبَ أنَّه كانَ عالِمًا سُبْحانَه بأنَّه سيَكونُ، لكن لم يكنِ المَعْلومُ قد وُجِدَ) اهـ. [الرد على المنطقيين (ص: ٤٦٦ - ٤٦٧)].

وأمَّا عندَ فِرَقُ الجَهمِيَّةِ ومنهم المُفوضة والمُؤولة؛ فإنَّ صفاتِ اللهِ التي زَعَمُوا أنَّهم أثبَتُوهَا: صفاتٍ ذاتيةً أزليةً قديمةً قائمةً باللهِ ﷻ، ولا تتجددُ له صِفَاتٌ عنْدَ وُجودِ الحَوَادِث والمَوجُودَات، فلا تتعلقُ بالمَعلُومِ حِينَ حُدُوثِه؛ حتَّى نَفَوا أن يكونَ اللهُ يَعلَمُ الشَّيءَ حينَ وُقوعِه، قَالُوا ذلك تَخرِيجًا على أَصلِهِم الفاسد، وهو: "إنَّ إثبَاتَ صفاتٍ فعليةٍ اختياريةٍ للهِ يَلزَم منه حُلُولُ الحَوَادِثِ في ذَاتِ الله".

٦- **<u>ومِن مُخَالفاته</u>**: تَأويلُه لصِفَاتِ: المَشِيئة، والإيثَار، والرِّضَا، والاختِيَار، والقَصْد، والوِلَاية، والمَحَبَة، وقولُه أنَّ جَمِيعَ هذه الصِّفَاتِ بمعنَى الإرادة! كَمَا في [ص:٢٥].

والجواب: أنَّ هذا قَول الأشاعِرَة المُعَطِّلَة، وأمَّا عندَ أهلِ السُّنَّةِ فكُلُّ وَاحِدَةٍ مِن هذه الصِّفَاتِ صِفَةٌ مُستَقِلَّة، ويَجرِي معنَى كُلِّ واحِدَةٍ عَلَى ظَاهِرِهَا بلغةِ العَرَب.

٧- **<u>ومِن مُخَالَفاته</u>**: تأويلُه لِصِفَتَي المَحَبَة والبُغْض، كَمَا فِي [ص:٢٥] قوله: (ومَحَبةُ اللهِ لَنَا: هي إرادتُه لِمَا يَفعَل بِنَا مِن المَنَافِعِ والنِّعَم، وبُغضُه لِخَلقِه: إرادَتُهُ عِقَابَهم وضَرَرَهم) اهـ.

والجواب: أن هذا بَاطِل، وهو مَذهَبُ الجَهمِيَّة الأشعَرِيَّة، وأمَّا مَذهَبُ أهلِ السُّنَّة: إثباتُ صِفتَي المَحبَةِ والبُغْضِ على ظَاهِرِهِمَا في اللُّغَة.

٨- **ومِن مُخَالفاته**: قوله: (واللهُ تعالى قَائِل، ومُتكَلِّم، وتَكَلَّم ويَتكلَّم بِكَلَامٍ قَدِيمٍ ذَاتِيٍّ وُجُودِي غيرِ مَخلُوق ولا مُحدَث، ولا حَادِث... وما هو عليه).

والجواب: أنَّ هذا إنكارٌ لِصِفَةِ الكَلَامِ الاختِيَارِيَّةِ المُتَعَلِّقَةِ بِمَشِيئَةِ اللهِ وقُدرَتِه، وهذا هو عَينُ قَولِ الأشعَرِيَّةِ الجَهمية، ويؤكدُ ذلك نَقْلُهُ لِتَحرِيفِ أَبِي يَعلَى لِقَولِ الإمامِ أحمَد: (إذا شاء)، فقال أبو يَعلَى: (إذا شَاءَ أن يُسمِعَنَا)، وإنكارُه للقَوْلَ بالعِبَارَة بعدَ ذلك لا يَنفَعه؛ فالقَول بأنَّ صِفَةَ الكَلَامِ ذَاتِيَّةٌ قديمةٌ قَائِمَةٌ في ذاتِ الله، ولَا يَتجَدد شيءٌ منه هو عَينُ قولِ مَن قَال بالعِبَارة عند التَّأَمُّل، ولو أثبَتُوا الصَّوتَ والحَرْف؛ لأنَّ هؤلاء المُفَوِّضةَ يُثبِتُون صَوتًا وحَرفًا ذَاتِيين لا فِعْلِيّين، فعندَهم أنَّ اللهَ ﷻ لَا يَتكلَّم بكلامٍ بعدَ كَلَام، وهذا هو عَينُ مذهَبِ الأشعرِيَّةِ الكُلَّابيَّةِ القَائِلِين بالعِبَارَةِ والكَلَامِ النَّفسِي، لكنَّ المُفَوضةَ المُنتَسِبين للحَنَابِلَة أثبتوا الصوتَ والحَرْفَ تَدلِيسًا عَلَى الجَهَلَةِ وتَمَسُّحًا بإمامِ أهلِ السُّنَّة ﵀؛ لأنَّه قَد اشتَهَرَ تكفيرُه وتكفيرُ السَّلَفِ لِمَن أنكَرَ الصَّوتَ والحَرْفَ. ويَدُلُّ عَلَى مَا تَقدَّم أنَّ ابنَ حَمْدَانَ نَقَلَ كَلَامَ الأشعَرِيَّةَ بِحَرْفِه،

قال الآمِدِي الأشعري في [غاية المرام (ص:٧٤)]: (مَذهَبُ أهلِ الحَقِّ – يعني الأشعرية – أنَّ البَارِي تعالى عَالِمٌ بِعِلْمٍ وَاحِدٍ قَائِمٍ بِذَاتِهِ قَدِيمٍ أزَلِي مُتعلِّقٌ بجميعِ المتعلِّقَات) اهـ.

وقال الجُوَيني الأشعري في [الإرشاد (ص:١٣٩)]: (مَذهَبُ أهلِ الحَقِّ – يعني الأشعرية – أنَّ البَارِي مُرِيدٌ بإرَادَةٍ قَدِيمَة) اهـ.

وقال الدُّسُوقِي الأشعري (ت:١٢٣٠هـ) في [حاشيته على أُمِّ البراهين (ص:١٧٦)]: (كَلَامُ اللهِ تعالى القَائِمُ بذَاتِهِ هو صِفَةٌ أزليَّةٌ ليس بحرفٍ ولا صَوت، ولَا يَقبَلُ العَدَمَ ومَا في مَعْنَاه من السُّكُوت، ولا التَّبعِيض، ولا التَّقدِيم، ولا التَّأخِير) اهـ.

قال الإمامُ البخاري رحمه الله في [صحيح البخاري/ كتاب التوحيد (٩/ ١٥٢-١٥٣) ط: السلطانية]: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ **كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ** ﴾ [الرحمن:٢٩] وَ ﴿ **مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ** ﴾ [الأنبياء:٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق:١]، وَأَنَّ حَدَثَهُ لَا يُشْبِهُ حَدَثَ الْمَخْلُوقِينَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ** ﴾ [الشورى:١].

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ وَإِنَّ مِمَّا أَحْدَثَ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ**».

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ كُتُبِهِمْ، وَعِنْدَكُمْ كِتَابُ اللهِ أَقْرَبُ الْكُتُبِ عَهْدًا بِاللهِ، تَقْرَؤُونَهُ مَحْضًا، لَمْ يُشَبْ**».

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: «**يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ، وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ عَلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ أَحْدَثُ الْأَخْبَارِ بِاللهِ، مَحْضًا لَمْ يُشَبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمُ اللهُ: أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ بَدَّلُوا مِنْ كُتُبِ اللهِ، وَغَيَّرُوا فَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمْ؟ قَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ؛ لِيَشْتَرُوا بِذَلِكَ ثَمَنًا قَلِيلًا، أَوَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ، فَلَا وَاللهِ مَا رَأَيْنَا رَجُلًا مِنْهُمْ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ**») اهـ.

قلتُ: هذه أدلةٌ صحيحةٌ صَرِيحَةٌ في وَصْفِ القُرآن بأنَّه مُحدَث، أي: تَكَلَّمَ اللهُ ﷻ به بِصَوتٍ وحَرفٍ كَمَا يَشَاءَ حِينَ شَاء، فَسَمِعَه جِبرِيلُ مِنه، ثُمَّ أوحَاه إلى النَبيِّ ﷺ، وليسَ المَقصُودُ مِن لَفْظِ (مُحدَث) بمعنى مَخلُوق، بل هو كَلَامُ اللهِ

غُيرُ مَخلُوقٍ حَيثُمَا تَوَجَّه، وهذا تُنكِرُه الجَهمِيَّةُ مِن مُؤولَةٍ ومُفَوِّضَة؛ لأَنَّهم يَجحَدُون اتِّصَافَ اللهِ بالأفعَالِ الاختِيَارِيَّة المُتَعَلِّقَةِ بِمَشِيئَتِهِ وقُدرَته.

٩- ومن مُخَالفات ابنِ حَمدَان: نَقْلُه في [ص: ٢٨- ٢٩] عَن أصحَابِ مَقَالَاتِ التَّفوِيضِ والتَّأوِيل فِي مَسألَةِ القُرآن: طريقةٌ فَاسِدَة؛ فكُتُبُ العقائِدِ ليسَت مَوضِعًا لِنَقْلِ المَقَالَاتِ المُخَالِفَة لعقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعة إلَّا عَلَى سَبِيل الرَّدِّ عَلَيهَا وتَفنِيدِهَا وفَضْحِ أصحَابِهَا وتَعْرِيَتِهم والتَّحذِيرِ مِنهَا، ولَا أدرِي هَل يُرِيدُ هدايةَ النَّاسِ إلى العقيدةِ الصحيحةِ أم يُرِيدُ إضلَالَهم وزَرْعَ الشُّبَهَاتِ فِي قُلُوبِهم؟! فيالله العَجَب! هل أصبَحَت مسائلُ العَقيدَةِ والأُصولِ كَمَسائِلِ الفُرُوعِ الفقهيةِ في عَرْضِ الأقوالِ المُتعددةِ والتَّرجِيحِ بينَهَا؟! نسألُ اللهَ السلامةَ والعَافية.

ومعلومٌ أنَّ مسائِلَ الاعتقادِ لَا اجتِهَادَ فِيهَا، ولَيس فِيهَا أَخْذٌ وَرَدٌّ، والمُجتَهِدُ فِيهَا مُخطِئٌ مُؤاخَذٌ ولا عُذْرَ لَه، ويُعَامَلُ بحسبِ خَطَئِهِ، فإنْ كَانَ بِدعَةً فهو مُبتَدِع، وإن كان كُفرًا فَهُو كَافِر، بِخِلَافِ مَسَائِل الفُرُوعِ التي قَد يُعذَرُ فِيهَا المُجتَهَد إذا أخطَأَ ولَه أَجر، ومَن أصَابَ فِيهَا فلَه أجرَان؛ كَمَا قَال النبيُّ ﷺ: «**إذَا حَكَمَ الحاكِمُ فاجْتَهَدَ ثُمَّ أصابَ فَلَهُ أجْرانِ، وإذا حَكَمَ فاجْتَهَدَ ثُمَّ أخْطَأَ فَلَهُ أجْرٌ**»(١)

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢).

لذلك لَم يَعذر النبيُّ ﷺ الخوارِجَ وأَمَرَ بِقَتلِهِم مَعَ أنَّهم مَا فَعَلُوا مَا فَعَلُوا إلَّا لاجتِهَادٍ وتأويلٍ لِبَعضِ النُّصُوصِ فِي القُرآنِ أَدَّاهم إلى تلكَ البِدعَة.

فقال ﷺ: «**يَخرُجُ فِيكُم قَومٌ تَحقِرُون صَلَاتكُم مَعَ صَلَاتِهِم، وصِيَامَكُم مَعَ صِيَامِهِم، وعَمَلَكُم مَعَ عَمَلِهِم، ويَقرَؤُونَ القُرآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُم، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»(١).

ومع هذه الصفاتِ فَقَد قَال فيهم: «**شَرُّ الخَلْقِ والخَلِيقَة**»(٢).

وقال: «**فإذَا لَقِيتُمُوهُم فَاقتُلُوهُم، فإنَّ فِي قَتْلِهِم أَجْرًا لِمَن قَتَلَهُم عِنْدَ الله**»(٣).

عَن الحَسَنِ البَصْرِي رحمه الله قال: (مَرَّ بِي أنسُ بنُ مَالِك رضي الله عنه، وقَد بَعَثَه زِيَادٌ إلى أَبِي بَكرَة رضي الله عنه يُعَاتِبُهُ، فانطَلَقْتُ مَعَه، فَدَخلنا على الشيخِ وهو مَرِيض، فأبلِغْه عنه. فقال: (أَلَمْ أستَعمِل عُبَيد الله عَلَى فَارِس؟! أَلَمْ أستَعمِل رَوَّادًا على دَارِ الرِّزق؟! أَلَمْ أستَعمِل عبدَالرحمنِ على الدِّيوَانِ وبيتِ المَالِ؟! فقال أَبو بَكْرَةَ رضي الله عنه: هل زَادَ على أنْ أدخَلَهم النار؟! فقال أنسُ رضي الله عنه: إنِّي لَا أعلَمُهُ إلَّا مُجتَهِدًا. قال الشيخُ:

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦١)، ومسلم (٢٤١٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٢٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٢٧).

أَقعِدُونِي. فقال: إنِّي لَا أَعلَمُهُ إلَّا مجتهدًا؟! وأهلُ حَروراء - يعني الخوارج - قد اجتَهَدُوا، أَفَأَصَابُوا أَمْ أَخطَؤوا؟! قال الحَسَنُ: فَرَجَعْنَا مَخصُومِين) اهـ. [مسائل صالح بن أحمد (٨٧٤)].

وقال ابنُ أبي زيدٍ القَيرواني رحمه الله في [كتاب الجامع (ص:١٢١)]: (ومِنْ قولِ أهلِ السُّنَّة: أنه لا يُعذرُ مَن أدَّاه اجتِهَادُهُ إلى بِدعَة؛ لأنَّ الخَوارِجَ اجتَهَدُوا في التَّأوِيلِ فَلَمْ يُعذَروا، إذْ خَرَجُوا بتأوِيلِهِم عَن الصَّحَابَة، فسَمَّاهُم عليه الصلاة والسلام: "مَارِقِينَ مِنَ الدِّينِ"، وجَعَلَ المُجتَهِدَ في الأحكَامِ مَأجُورًا وإنْ أخطَأَ) اهـ.

وكذلك القَدَرِيَّةُ كمَعْبَدٍ الجُهَنِيِّ ومَنْ مَعَه؛ تَقَفَّرُوا العِلْمَ، وانحَرَفُوا عَن جَادَّةِ التَّوحِيد، وجَحَدُوا القَدَر، فلَم يَعذُرْهُم مَنْ عَاصَرَهُم مِنَ الصَّحَابَة، وكَفَّرُوهُم وتَبَرَّأوا منهم، فقد جَاءَ في صَحِيحِ مُسلمٍ عَن يَحيَى بنِ يَعمُرٍ، قال: (**كان أولُ مَنْ قال بالقَدَرِ بالبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الجُهَنِي، فانطلقتُ أنا وحُمَيدُ بنُ عبدِالرحمن الحِمْيَري حَاجِّين أو مُعتَمِرِين، فقُلنا: لو لَقِينا أحدًا مِن أصحَابِ الرَّسول ﷺ، فَسَأَلْنَا عَمَّا يَقُولُ هؤلاء في القَدَر، فوُفِّقَ لنا عبدُالله بنُ عُمَرَ... فقلتُ: أبا عبدِالرحمن، إنَّه قَد ظَهَرَ قِبَلَنَا ناسٌ يقرؤون القرآن ويَتَقَفَّرُونَ العلمَ، وذَكَرَ شَأنَهم وأَنَّهم يَزعُمُون أنْ لَا قَدَرَ وأنَّ الأمرَ أُنُف. قال ابنُ عمر: فإذا لَقِيتَ أولئكَ فأَخْبِرْهُم أَنِّي بَرِيءٌ مِنهُم**

وأنَّهم بُرَءَاءُ مِنِّي، والذي يَحلِفُ بِهِ عبدُاللهِ بنُ عمرَ: لو أنَّ لأحدِهم مِثلَ أُحُدٍ ذهبًا فأنفقه ما قَبِلَ اللهُ منه حتَّى يُؤمنَ بالقدر) اهـ. [أخرجه مسلم في حديث جبريل (٨)].

وقال إسماعيلُ بنُ المُزَنِيُّ رحمه الله (ت:٢٦٤هـ) **صَاحِبُ الشَّافِعِي**: (سألتُ الشافعيَّ عَن مسألةٍ في الكَلَام، فقال: سَلْنِي عَن شيءٍ إذَا أخطأتُ فيهِ قُلتَ فِيه: أخطأت، ولا تسألنِي عَن شَيءٍ إذَا أخطأتُ فيه قلتَ: كَفَرت!) [ذم الكلام للهروي (١١٣١)].

وقال الشافعيُّ رحمه الله: (واللهِ لأَنْ يُفتِي العَالِم، فيُقَالُ: أَخَطَأَ العَالِمُ، خيرٌ لَه مِن أنْ يَتكَلَّمَ فيُقَال: "زنديق"، ومَا مِن شيءٍ أبغض إليَّ مِنَ الكَلَامِ وأهلِه).

قال الذهبي رحمه الله: (هذا دَالٌّ على أنَّ مذهبَ أبي عبدِالله – الشافعي – أنَّ الخَطَأَ في الأُصُولِ ليس كالخَطَأِ فِي الاجتِهَادِ في الفُرُوع) اهـ. [سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٩)].

وقال ابنُ مَندَه الحنبلي رحمه الله في [كتاب التوحيد (١/ ٣١٤)]: (ذِكْرُ الدليل على أن المُجتهدَ المُخطئ في معرفةِ اللهِ عز وجل وَوَحْدَانِيَّتِه كالمُعَانِد) اهـ.

وقال ابنُ قُدَامَةَ المَقدِسِي الحَنبلي رحمه الله في [تحريم النظر في كتب علم الكلام (ص:٤٩)]: (ثمَّ إِن اغْترَّ مغتر بقول ابْنِ عَقِيل هَذَا وَلم يقنع بِاتِّبَاع سلفه وَلَا رَضِي

بِاتِّبَاع أئمته وَلم يجوز تقليدهم فِي مثل السُّكُوت عَن تَأْوِيل الصِّفَات الَّتِي وَقع الْكَلَام فِيهَا فكيف يصنع فَهَل لَهُ سَبِيل إِلَى معرفَة الصَّحِيح من ذَلِك بِاجْتِهَاد نَفسه وَنظر عقله وَمَتى يَنْتَهِي إِلَى حد يُمكنهُ التَّمْيِيز بَين صَحِيح الدَّلِيل وفاسده، فَهَذَا ابْن عقيل الَّذِي زَعَمَ أَنَّه استفرَغَ وسعه فِي علم الكَلَام، مَعَ الذَّكَاءِ والفِطْنَةِ فِي طُولِ زَمَانه مَا أَفْلح وَلَا وُفِّقَ لِرُشْدٍ، بَل أَفْضَى أَمرُه إِلَى ارْتِكَاب البِدَعِ المُضِلَّاتِ وَالخَطَأ الْقَبِيح ومُفَارَقَةِ الصَّوَاب حَتَّى استُتِيبَ مِن مقَالَته وَأَقَرَّ على نَفسه ببدعَتِهِ وضَلَالَتِه. فَأَنت أَيهَا المُغْتَرُّ بقولِه هَذَا مَتى تَبْلُغُ إِلَى دَرَجَته؟! فَإِذا بلغتهَا فَمَا الَّذِي أَعْجبك من حَالَته حَتَّى تقتدي بِهِ؟! وَقد ذَكَرْنَا مَا قَالَه الْأَئِمَّة فِي ذمّ الْكَلَام وَأَهله، ونسأل الله السَّلامَة) اهـ.

وقال العلَّامةُ عبدُاللطيف بنُ عبدِالرَّحمن الحَنبلي ﷺ في [منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهاتِ ابن جرجيس (ص:١٨-١٩)]: (والمَسَائِلُ التِي يَسقُطُ الذَّمُّ عَن المُخطِئِ فِيهَا إِذَا اجتَهَدَ واتَّقَى اللهَ مَا استَطَاعَ هِيَ المَسَائِلُ الاجتِهَادِيَّة، أي التي يَسُوغُ الاجتهادُ فِيهَا أو مَا يَخفَى دَليلُه فِي نَفسِهِن، ولَا يَعرِفُهُ إِلَّا الآحَاد؛ بِخِلَافِ مَا عُلِمَ بالضَّرُورَةِ مِنَ دِينِ الإسلَام، كمعرفةِ اللهِ بِصِفَاتِهِ وأسمائِهِ وأفعالِهِ ورُبُوبِيَّتِهِ ومعرفةِ أُلُوهِيَّتِهِ وكتَوحِيدِه بأفعالِ العَبْدِ وعِبَادَاتِه؛ فأيُّ اجتهادٍ يَسُوغُ هُنَا وأيُّ خَفَاءٍ ولَبْسٍ فِيهِ؟

وليس يَصِحُّ فِي الأَذهَانِ شَيءٌ ... إِذَا احتَاجَ النَّهَارُ إِلى دَلِيل.

وجميعُ الكُفَّار، إلَّا مَن عَانَدَ مِنهُم، قَد أخطَأوا في هذا البَابِ واشتَبَهَ عَلَيهِم، أَفَيُقَالُ بِعُذرِهِم وعَدَمِ تَأثِيمِهِم أو أجرِهِم؟ سُبحَانَ الله! مَا أَقبَحَ الجهل وما أبشَعَه) اهـ.

١٠- **ومِن مُخَالفات ابنِ حمدان:** قولُه في [ص:٣٠]: (والقراءَةُ هِيَ المَقرُوء، والتِّلَاوَةُ هِيَ المَتلُو فِي الأشهَرِ عِندَنَا، وهِيَ حُرُوفٌ وأصوَات. والكتابةُ هِيَ المَكتُوبُ أيضًا) اهـ.

والجواب: إِذَا أَرَادَ بِذَلكَ أَنَّ "أَلفَاظَنَا بالقُرآنِ غَيرُ مَخلُوقَة" فَقَد بَدَّعَ أحمدُ اللَّفظِيَّةَ المُثبِتَةَ وَهَجَرَهُم، وتَبَرَّأَ مِنهُم، وبَيَّن كَذِبَ مَن نَقَلَ عَنه تِلكَ المَقَالَة.

قال الخَلَّالُ ﷺ في [السنة (٢/ ٢٠٤)] ت: عادل آل حمدان]: (أَخبَرَنِي أبو بَكرٍ المَرُّوذِي، قال: قال لِي أبو عبدالله – يعني أحمد بن حنبل – : قد غلظ قَلبِي عَلَى ابنِ شدَّادٍ، قلتُ: أيُّ شَيءٍ حَكَى عنكَ فِي اللَّفْظ؟ فبَلَغَ ابنَ شَدَّادٍ أَنَّ أَبَا عبدِاللهِ قَد أنكَرَ عَلَيه، فجَاءَنَا حَمدُون بنُ شَدَّادٍ بالرُّقعَةِ فِيهَا مَسَائِل، فأدخَلتُهَا عَلَى أَبِي عبدِالله، فَنَظَرَ فَرَأى فِيهَا: "لَفظِي بالقُرآنِ غَيرُ مَخلُوق" مَعَ مَسَائِلَ فِيهَا. فقَال أبو عبدِالله: فِيهَا كَلَامٌ مَا تكَلَّمتُ بِهِ، فَقَامَ مِن الدِّهلِيزِ فَدَخَل، فأخرَجَ المَحْبَرَة والقَلَم،

وضَرَبَ أبو عَبدِالله عَلَى المَوضِع: "لَفظِي بالقُرآنِ غيرُ مَخلُوق"، وكَتَبَ أبو عبدِالله بِخَطِّهِ بينَ السَّطْرَين: "القُرآنُ حَيثُ تَصَرَّفَ غَيرُ مَخلُوق"، وقال: مَا سَمِعتُ أحدًا تَكَلَّمَ فِي هذا بِشَيء، وأنكَرَ عَلَى مَن قَال: "لَفظِي بالقُرآنِ غَيرُ مَخلُوق") اهـ.

ورَوَى الخَلَّالُ ﷺ في [السنة (٢/ ٢٠٥) ت: عادل آل حمدان]: (أخبرني أحمدُ بنُ الحسنِ بنِ عَلِي البزوري، قال: سمعتُ أبا عبدِالله حِيْنَ سَأَله رَجُلٌ عَن اللَّفْظ، فَقَالَ لَه: يا أبَا عَبدِالله، حَكَوا عَنكَ بالكَرخِ أنَّكَ قُلْتَ: "لَفظِي بالقُرآنِ غَيرُ مَخلُوق". فَوَقَفَ غَضبَان، وقال: مَا أكثرَ الكَذِب عليَّ! مَا قلتُ شَيئًا، ولَا أقُول، إنَّما بَلَغَنِي هذا الكلامُ، فقلتُ: هذا كلامُ سُوءٍ أختبره، اللهُ المُستَعَان! ودَخَلَ إلى مَنزِلِه مُغضِبًا) اهـ.

وقال الخَلَّالُ ﷺ في [السنة (٢/ ٢٠٧) ت: عادل آل حمدان]: (فهَذا الذي ثَبَتَ عَن أَبِي عَبدِاللهِ فِي اللَّفظِ الأخِير. وأَوَّلُهَا قِصَةُ أَبِي طَالِب، وقَد حَكَاهَا عن أَبِي عَبدِالله أَصحابُهُ الثِّقَاتُ، وقصةُ حَمْدُوْيَه بنِ شَدَّاد، ومَا أنكَرَ عَلَيهم فِيمَا حَكَوا عَنه. فَثَبَتَ عَن أَبِي عَبدِالله الإنكارُ عَلَيهِم فِيمَا حَكَوا عَنه. وثَبَتَ عنه مِن الجَمِيع أنَّه أنكَرَ على مَن قَالَ هذه المَقَالَة، وأَمَر بِهُجرَانِهِم. وقال أبو بكر بنُ زَنجُوْيَه

خَاصَّةً عنه إنَّه بَدَّعَهُم. فهؤلاء الكَاذِبُون الذين يَحكُون عَن أَبِي عَبدِاللهِ غَيرَ هذا، وهؤلاء الجُهَّالُ الذين يَقُولُون باللَّفْظِ بغيرِ إمَام، نسألُ اللهَ العَافِيَة. ثم بعدها قولُ الشيوخ، فالرُّجُوعُ إلى الحَقِّ خَيرٌ مِنَ الإقَامَةِ عَلَى البَاطِلِ) اهـ.

وقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ حَنْبَلٍ ﷺ: (مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ لَفْظَهُ بِالْقُرْآنِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَقَدِ ابْتَدَعَ، فَقَدْ نَهى أَبُو عَبْدِ اللهِ عَنْ هَذَا، وَغَضِبَ مِنْهُ) اهـ. [الإبانة الكبرى (٥/ ٣٥٠)].

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية ﷺ في [مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٧٣)]: (وكانت اللفظيةُ الخَلْقِيَّةُ مِن أهلِ الحديثِ يَقُولُون: "نَقُولُ أنَّ ألفَاظَنَا بالقُرآنِ مَخلوقه، وأن التِّلَاوَةَ غيرُ المَتلُو، والقِرَاءَةَ غيرُ المَقرُوءِ"، واللَّفظِيَّةُ المُثبِتَةُ يَقُولُون: "نَقُولُ أنَّ الفَاظَنَا بالقُرآنِ غَيرُ مَخلُوقَةٍ، والتِّلَاوَةَ هي المَتلُو، والقراءَةَ هي المَقرُوءُ". وأمَّا المَنصُوصُ الصَّرِيحُ عَن الامامِ أحمدَ وأعيانِ أصحَابِهِ وسَائِرِ أئمةِ السُّنَّةِ والحَدِيثِ فَلَا يَقُولُون مَخلُوقَة ولَا غَيرُ مَخلُوقَة، ولا يَقُولُون التِّلَاوَة هي المَتلُو مُطلقًا ولا غَيرُ المَتلُو مطلقًا، كما لَا يَقُولُون: الاسمُ هو المُسمَّى ولا غَيرُ المُسمَّى) اهـ.

١١- **<u>ومِن مُخَالَفَات ابنِ حَمدان</u>**: قوله في [ص:٣٠]: (وإنَّ اللهَ تعالى ليسَ

بجَوهَر، ولا عَرَض، ولا جِسْم، ولا تَحِلُّه الحَوَادِثُ، ولا يَحلُّ في الحَوَادِث، ولا يَنحَصِر فيه، بل هو بائِنٌ مِن خَلقِه) اهـ.

والجواب: هذه ألفاظٌ لم تَأتِ في الكتابِ والسُّنَّةِ ولَا فِي كَلَامِ السَّلَف، ولكنَّ مرادَ الجَهمِيَّةَ مِن إطلاقِهَا هو تعطيلُ اللهِ ﷻ عَن صِفَاتِه.

قال أبو حامد الغزالي الأشعري في [الاقتصاد (ص:١٤٨-١٥٢)]: (الدَّعوَى الرَّابِعَة: نَدَّعِي أنَّ صَانِعَ العَالَمِ ليس بجَوهَرٍ مُتَحَيِّز... الدَّعوَى الخَامِسَة: نَدَّعِي أنَّ صَانِعَ العَالَمِ ليسَ بِجِسْمٍ... الدَّعوَى السَّادِسَة: نَدَّعِي أنَّ صَانِعَ العَالَمِ لَيسَ بِعَرَضٍ) اهـ.

وأمَّا طريقةُ السلفِ في أسمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ هي الإجمالُ في النَّفي والتَّفصِيلُ في الإثبَاتِ، ولا يُثبِتُون إلا مَا أثبَتَه اللهُ لنَفسِهِ في كِتَابِهِ أو في سُنَّةِ رسولِه ﷺ، ومِن ذلك لفظُ "الجِسم" و "العَرَض" و "الجَوهَر" فإنَّه لَمَّا لَم تَرِد في الكِتَابِ والسُّنَّةِ، لَم نُثبِتْهُ ولَم نَنْفِه.

وكَلَامُ ابنِ حَمدَان هو عَينُ كَلَامِ الجَهمِيَّة الذين امتَحَنوا الإمامَ أحمد، ففي [كتابِ المِحنَةِ للإمامِ أحمَدَ بروايةِ عَمِّهِ حَنبل بنِ إسحَاق (ص:١١٢-١١٣)] **قال أبو عبدِالله**: (ولَقَد احتَجُّوا عَلَيَّ بشيءٍ مَا يَقوى قَلبِي ولَا يَنطَلِق لِسَانِي أنْ أحكِيَه،

وأنكَروا الرؤيةَ والآثَارَ، ومَا ظَننتُهُم على هذا حتَّى سَمِعْتُ مَقَالَتَهم، **ولقد جَعَلَ بَرْغُوث** [١] **يَقُول لِي: "الجِسْم وكَذَا وكَذَا" وكَلامًا هو الكُفر باللهِ العظيم.**

فجعلتُ أقولُ: مَا أدرِي مَا هذا، إلَّا أنِّي أعلَمُ أنَّه أَحَدٌ صَمَدٌ، لَا شَبَهَ لَه ولَا عِدْل، وهو كَمَا وَصَفَ نَفسَه. فَسَكَتَ عَنِّي) اهـ.

قال الإمامُ الدارمي رحمه الله في [نقضه على المريسي (ص:٣٢١)]: (فَكَمْ تُكَرِّرُ قَوْلَكَ: جِسْمٌ مُرَكَّبٌ، وأَعْضَاءٌ وَجَوَارِحُ، وَأَجْزَاءٌ، كَأَنَّكَ تُهَوِّلُ بِهَذَا التَّشْنِيعِ عَلَيْنَا أَنْ نكُفَّ عَنْ وَصْفِ اللهِ بِمَا وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا وَصَفَهُ الرَّسُولُ. وَنَحْنُ وَإِنْ لَمْ نَصِفِ اللهَ بِجِسْمٍ كَأَجْسَامِ المَخْلُوقِينَ، وَلَا بِعُضْوٍ وَلَا بِجَارِحَةٍ؛ لَكِنَّا نَصِفُهُ بِمَا يَغِيظُكَ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي أَنْتَ ودُعَاتُك لَهَا مُنْكِرُونَ، فَنَقُولُ: إِنَّهُ الوَاحِدُ الأَحَدُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، ذُو الوَجْه الكَرِيم، والسَّمْعِ السَّمِيع، والبَصَرِ البَصِير، نُورُ السَّمَاواتِ وَالأَرْضِ) اهـ.

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رحمه الله في [مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٠٦)]: (أئِمَّةُ السُّنَّةِ كأحمَدَ بنِ حَنبَلٍ وغَيرِه كانوا إذا ذَكَرت لهم أهلُ البِدَعِ الألفاظَ المُجمَلةَ؛

---

(١) أبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عِيْسَى برغوث (ت:٢٤٠هـ)، رأسٌ مِن رُؤوسِ المُعتزلة الجَهمية الذين امتَحَنُوا الإمامَ أحمَد رحمه الله.

كلَفظِ الجِسمِ والجوهَرِ والحَيِّزِ ونَحوِها، لم يُوَافِقوهم؛ لا على إطلاقِ الإثباتِ، ولا على إطلاقِ النَّفيِ، وأهلُ البِدَعِ بالعَكسِ؛ ابتَدَعوا ألفاظًا ومعانيَ إمَّا في النَّفيِ وإمَّا في الإثباتِ، وجَعَلوها هي الأصلَ المعقولَ المحْكَمَ الذي يجِبُ اعتقادُه والبناءُ عليه، ثمَّ نَظَروا في الكِتابِ والسُّنَّةِ، فما أمكَنَهم أن يتأوَّلوه على قَولِهم تأوَّلوه، وإلَّا قالوا: هذا من الألفاظِ المُتشابِهةِ المُشكِلةِ التي لا ندري ما أُريدَ بها، فجَعَلوا بِدَعَهم أصلًا مُحكَمًا، وما جاء به الرَّسولُ فَرعًا له، ومُشكِلًا إذا لم يُوافِقْه! وهذا أصلُ الجَهْميَّةِ والقَدَريَّةِ وأمثالِهم، وأصلُ الملاحِدةِ مِن الفلاسِفةِ الباطِنيَّةِ، جميعُ كُتُبِهم توجَدُ على هذا الطَّريقِ، ومَعرِفةُ الفَرقِ بين هذا وهذا من أعظَمِ ما يُعلَمُ به الفَرقُ بين الصِّراطِ المستَقيمِ الذي بَعَث اللهُ به رَسولَه وبين السُّبُلِ المخالِفةِ له) اهـ.

وأمَّا قول ابن حمدان: (ولا تَحِلُّه الحَوَادِثُ) فهذه العبارةُ يُطلِقُهَا الجهميةُ ويُريدُونَ بها عَدَمَ اتصافِ اللهِ بالصفاتِ الاختِيَارِيَّة، ليَجعَلُوه عَدَمًا كالأصنامِ والجَمَادَاتِ والأَموَاتِ الذين لَا فِعْلَ لَهُم، تعالَى اللهُ عَن ذلك عُلُوًّا كَبيرًا.

قال ابنُ القَيم ﷺ في [الصواعق المرسلة (٣/ ٩٣٤-٩٣٦)]: (فهذا تَوحِيدُهُم وهذا إيمانُهُم بالرُّسِل، ويَقُولُون: "نَحنُ نُنَزِّهُه عَن الأعرَاضِ والأغرَاضِ

والأبعَاضِ والحُدُودِ والجِهَاتِ وحُلُولِ الحَوَادِث"، فيَسمَعُ الغِرُّ المَخدُوعُ هذه الألفاظَ فيَتَوَهَّم مِنهَا أنَّهم يُنزِّهُونَ اللهَ عَمَّا يُفهَمُ مِن مَعَانِيهَا عندَ الإطلاقِ مِن العُيُوبِ والنَقَائِصِ والحَاجَةِ، فَلَا يَشُكُّ أَنَّهم يُمَجِّدُونَه ويُعَظِّمُونَه، ويَكشِفُ النَّاقِدُ البَصِيرُ مَا تحتَ هذه الألفاظِ، فيَرَى تحتَهَا الإلحادَ وتَكذِيبَ الرُّسُلِ وتَعطِيلَ الرَّبِّ تعالى عَمَّا يَستَحِقه مِن كَمَالِه؛

فتَنزِيهُه عَن الأعرَاض: هو جَحْدُ صِفَاتِه؛ كَسَمعِهِ، وبَصَرِهِ، وحَيَاتِهِ، وعِلْمِهِ، وكَلَامِه، وإرَادَتِه؛ فإنَّ هذه أعراضٌ لا تَقُومُ إلا بِجِسْمٍ، فَلَو كانَ مُتَّصِفًا بِهَا لَكَانَ جِسمًا وكانَت أعرَاضًا له، وهو مُنَزَّهٌ عَن الأعرَاضِ.

وأما الأغرَاض: فهِيَ الغَايَةُ والحِكْمَةُ التي لأجلِهَا يَفعَلُ ويَخلُقُ ويَأمُرُ ويَنهَى ويُثِيبُ ويُعَاقِبُ، وهي الغَايَاتُ المَحمُودَةُ المَطلُوبةُ له مِن أمرِه ونَهيه وفِعْلِه، فيُسَمُّونَهَا "عِلَلًا" و "أغراضًا"، ثُمَّ يُنَزِّهُونَه عَنْهَا.

وأما الأبعَاض: فمُرَادُهُم بِتَنزِيهِهِ عَنهَا أنَّه لَيسَ لَهُ وَجهٌ، ولَا يَدَانِ، ولَا يُمسِكُ السَّمَواتِ عَلَى أَصبَع والأرضَ على أصبَع والشَّجَرَ على أَصبَع والمَاءَ على أَصبَع، فإنَّ ذلك كُلَّه أبعاضٌ، واللهُ مُنَزَّهٌ عَن الأَبعَاضِ...

وأما حُلُولُ الحَوَادِثُ: فيُرِيدُونَ به أنَّه لَا يتكلَّمَ بِقُدرَتِهِ ومَشِيئَتِهِ، ولَا يَنزِلُ كُلَّ

ليلةٍ إلى سَمَاءِ الدُّنيَا، ولا يَأتِي يومَ القِيَامَةِ ولَا يَجِيءُ ولا يَغضَبُ بعدَ أنْ كَانَ رَاضِيًّا، ولا يَرضَى بعدَ أنْ كان غَضْبَانَ، ولا يَقُومُ بِهِ فِعْلٌ البَتَّة، ولا أمرٌ مُجَدَّد بعدَ أنْ لَمْ يَكُن، ولَا يُرِيدُ شيئًا بعدَ أنْ لَم يَكُنْ مُريدًا لَهُ، ولَا يَقُولُ لَهُ "كُنْ" حقيقةً، ولَا استَوَى على عَرشِهِ بعدَ أنْ لَم يَكُن مُستَوِيًا عليه، ولا يَغضَبُ يومَ القِيَامَةِ غَضَبًا لَمْ يَغضَبْ قبلَه مثلَه ولَنْ يَغضَبْ بعدَه مِثلَه، ولَا يُنَادِي عِبَادَه يومَ القيامةِ بعدَ أنْ لَمْ يَكُن مُنَادِيًا لَهُم، ولا يَقُولُ للمُصَلِّي إذَا قَال: ﴿ **ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ** ﴾ [الفاتحة٢] حَمِدَنِي عَبدِي، فإذا قال: ﴿**ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ**﴾ [الفاتحة٣]، قال: أثنَى عَلَيَّ عَبدِي، وإذَا قَال: ﴿ **مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ** ﴾ [الفاتحة٤]، قال: مَجَّدَنِي عَبدِي، فإنَّ هذه كلَّها حَوَادِثُ وهو مُنَزَّهٌ عَن حُلُولُ الحَوَادِث.

وبَعضُهُم يَختَصِرُ العِبَارَةَ ويَقُول: "أنا أُنَزِّهُهُ عَن التَّعَدد والتَّحَدد والتَّجَدد" فيَتَوَهَّم السَّامِعُ الجَاهِلُ بِمُرادِهِ أنَّه يُنَزِّهه عَن تعددِ الآلهة وعَن تَحددٍ مُحيطٍ به حدود وجودية تَحصُرُه وتَحوِيه كتحددِ البيتِ ونحوِه وعَن تجددِ إلهيَّته ورُبُوبِيَّته، ومُرَادُهُ بالتعددِ الذي يُنَزِّه عنه: تعددُ أسمائِهِ وصِفَاتِهِ وأنَّه لَا يَسمَعُ ولَا يُبصِرُ ولَا يَعلَم شيئًا ولَا يتكلَّم) اهـ.

١٢- ومن مُخَالفات ابنِ حمدان: قوله في [ص:٣١]: (اللهُ عَلَى العَرشِ لَا

بتَحدِيد، وإنَّما التحديدُ للعَرشِ ومَا دُونَه) اهـ.

والجواب: أنَّ هذا مذهبُ الجهميةِ المُنكِرين للحَدِّ.

قيل لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ﷺ: (يُحْكَى عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، قِيلَ لَهُ: كَيْفَ نَعْرِفُ رَبَّنَا تَعَالَى؟ قَالَ: فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ بِحَدٍّ، قَالَ أَحْمَدُ: هَكَذَا هُوَ عِنْدَنَا) اهـ. [الإبانة الكبرى (١١٣)].

وقال الدارميُّ ﷺ في [النقض على المريسي (ص:٦٢)]: (اتفَقَت الكلمةُ مِن المُسلِمين والكَافِرين أنَّ اللهَ في السَّمَاء، وحَدُّوه بذلك، إلا المَرِيسيَّ الضَّالَّ وأصحابَه، حتى الصبيانُ الذين لم يَبلُغُوا الحِنْثَ قد عَرَفُوه بذلك) اهـ.

قال ابنُ القيم ﷺ في [الصواعق المرسلة (٣/ ٩٣٥)]: (وأمَّا "الحُدُودُ والجِهَات" فمُرُادُهم – يعني الجهمية – بتَنزِيهِه عَنهَا: أنَّه لَيسَ فوقَ السماواتِ رّبٌّ، ولا عَلى العَرشِ إلهٌ، ولا يُشَارُ إليه بالأصابعِ إلى فَوق كَمَا أشار إليه أعلمُ الخلقِ به ﷺ، ولا يَنزِلُ منه شيءٌ، ولا يَصعَدُ إليه شيءٌ ولا تَعرُجُ الملائكةُ والرُّوحُ إليه، ولا رَفَعَ المسيحَ إليه، ولا عَرَجَ برسولِه محمدٍ إليه؛ إذْ لَو كان ذلك لَلَزِمَ إثباتُ الحُدُودِ والجِهَاتِ لَه وهو مُنَزَّهٌ عَن ذلك) اهـ.

وأمَّا مَا جَاءَ مِن بعضِ الأئمةِ مِن نَفي الحَدِّ، كالإمامِ أحمَد رحمه الله، في قَولِه: (لَمْ يَزَلِ اللهُ عَالِمًا مُتكَلِّمًا يُعْبَدُ بِصِفَاتِهِ غَيْرِ مَحْدُودَةٍ وَلَا مَعْلُومَةٍ، إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ سَمِيعًا، عَلِيمًا، غَفُورًا، رَحِيمًا، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، عَلَّامَ الْغُيُوبِ، فَهَذِهِ صِفَاتُ اللهِ وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، لَا تُدْفَعُ وَلَا تُرَدُّ، وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ بِلَا حَدٍّ، كَمَا اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ كَيْفَ شَاءَ) اهـ. [الإبانة الكبرى (٣/ ٣٣)].

فليس مرادُ الإمامِ أحمدَ نَفْيَ الحَدِّ الذي أَجمَعَ عليه المُسلِمُون الذي هُوَ بِمَعنَى أَنَّ اللهَ فوقَ عَرشِهِ بَائِنٌ مِن خَلقِهِ مُنفَصِلٌ عَنهُم، بَل الإمامُ أحمدُ نفسُهُ يُثبِتُ هذا الحَدَّ كَمَا تقدم في الباب الأول، لكنَّ الحَدَّ المَنْفِي فِي كَلَامِ بَعْضِهِم يُحْمَلُ على مَعْنَيين:

الأول: أنَّ اللهَ لَا يُحِيطُ بِهِ شيءٌ مِن مَخلُوقَاتِه، كَمَا في قولِهِ تعالى: ﴿ **وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا** ١١٠ ﴾ [طه:١١٠]، وقوله تعالى: ﴿ **لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ** ١٠٣ ﴾ [الأنعام:١٠٣].

الثاني: انتفاءُ عِلْمِ الخَلْقِ بِحَدِّهِ سبحانه وتعالى، فَلَا يَعْلَمُ كيفيةَ حَدِّهِ إلَّا هو سُبحَانه.

قال أبو القاسم التَّيمِي رحمه الله: (تَكَلَّمَ أهلُ الحَقَائِقِ في تفسيرِ "الحَدِّ" بِعِبَارَاتٍ

مُختَلِفَة، مَحصُول تلك العِبَارَات: أَنَّ حَدَّ كُلِّ شَيءٍ مَوضِعُ بَينُونَتِهِ عَن غَيرِه. فإِنْ كان غَرَضُ القَائِلِ بِقَولِه: "لَيسَ لَهُ حَدٌّ":

-لَا يُحِيطُ عِلْمُ الخَلْقِ بِهِ؛ فَهُو مُصِيب.

-وإِنَّ كان غَرَضُهُ بذلك: لا يُحِيطُ علمُ اللهِ بِنَفْسِهِ: فهو ضَال.

-أو كان غرضُهُ: أَنَّ اللهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِذَاتِه: فهو أيضًا ضَال) اهـ. [أخرجه الدشتي في إثبات الحد لله (رقم:٤)].

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية ﵀ في [درء التعارض (٢/ ٣٥-٣٦)]: (فهذا الكَلَامُ مِن الأمامِ أَبِي عبدِاللهِ أحمَد ﵀ يُبَيِّنُ أَنَّ نَفي أَنَّ العِبَادَ يَحُدُّون اللهَ تعالى، أو صفاتِه بحد، أو يُقَدِّرُون ذلك بقَدْر، أو أَنْ يَبلُغُوا إلى أَنْ يَصِفُوا ذلك، وذلك لا يُنافِي مَا تَقَدَّمَ مِن إثباتِ أَنَّه فِي نَفْسِهِ لَه حَدٌّ يَعلَمُهُ هُوَ، لَا يَعلَمُهُ غَيرُه، أو أَنَّه هُوَ يَصِفُ نفسَه، وهكذا كلامُ سَائِرِ أئمةِ السَّلَفِ: يُثبِتون الحقائق، ويَنفون علمَ العِبَادِ بِكُنْهِهَا) اهـ.

١٣- ومِن مُخَالفات ابنِ حمدان: قوله في [ص:٣١]: (واللهُ فَوقَ ذلك، لَا مَكَانَ ولَا حَدَّ، لأَنَّه كَانَ ولَا مَكَان، ثُمَّ خَلَقَ المَكَان، وهُوَ كَمَا كَان قَبْلَ خَلْقِ المَكَان!).

والجواب: هذه إنكارٌ للعُلُو والمَكَان، فَلَا يُنكِرُ المَكَانَ إلَّا الجهميةُ المنكرون للعُلُو، وهذه العباراتُ التي ذَكَرَهَا ابنُ حمدان هي عَينُ عباراتِ الأشعريةِ كالجُوَينِي وابنِ فُورَك والغَزَالِي وعبدِالقَاهِر البَغدادي وأضرَابِهِم.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية ﷺ في [مجموع الفتاوى (٢/ ٢٧٢)]: (مِنْ أَعْظَمِ الْأُصُولِ الَّتِي يَعْتَمِدُهَا هَؤُلَاءِ الِاتِّحَادِيَّةُ الْمَلَاحِدَةُ الْمُدَّعُونَ لِلتَّحْقِيقِ وَالْعِرْفَانِ: مَا يَأْثُرُونَهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ" عِنْدَ الِاتِّحَادِيَّةِ الْمَلَاحِدَةِ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ وَهُوَ قَوْلُهُ: "وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ" : كَذِبٌ مُفْتَرًى عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ مُخْتَلَقٌ، وَلَيْسَ هُوَ فِي شَيْءٍ مِنْ دَوَاوِينِ الْحَدِيثِ لَا كِبَارِهَا وَلَا صِغَارِهَا. وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ: بَعْضُ مُتَأَخِّرِي مُتَكَلِّمَةِ الْجَهْمِيَّة، فَتَلَقَّاهَا مِنْهُمْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَصَلُوا إلَى آخِرِ التَّجَهُّمِ - وَهُوَ التَّعْطِيلُ وَالْإِلْحَادُ - وَلَكِنَّ أُولَئِكَ قَدْ يَقُولُونَ: "كَانَ اللهُ وَلَا مَكَانٌ وَلَا زَمَانٌ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ" فَقَالَ هَؤُلَاءِ: "كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ". وَإِنَّمَا الْحَدِيثُ الْمَأْثُورُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ**». وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ الْإِلْحَادِيَّةُ وَهُوَ قَوْلُهُمْ: "وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا

عَلَيْهِ كَانَ" : قَصَدَ بِهَا الْمُتَكَلِّمَةُ الْمُتَجَهِّمَةُ نَفْيَ الصِّفَاتِ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ؛ مِنْ اسْتِوَائِهِ عَلَى الْعَرْشِ، وَنُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَقَالُوا: كَانَ فِي الْأَزَلِ لَيْسَ مُسْتَوِيًا عَلَى الْعَرْشِ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ، فَلَا يَكُونُ عَلَى الْعَرْشِ لِمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ مِنْ التَّحَوُّلِ وَالتَّغَيُّرِ) اهـ.

وقَد دَلَّ الكتابُ والسُّنَّةُ على أنَّ اللهَ في جِهَةِ العُلُو، ومَكَانَه فوقَ عَرشِهِ ﷻ، كَمَا في قولِهِ تعالى: ﴿ **ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥** ﴾ [طه:٥]، وقَولِهِ تعالى: ﴿ **ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ** ﴾ [الملك:١٦]، وقولِ النبيِّ ﷺ للجَارِيَة: «**أينَ اللهُ؟ قَالَت: فِي السَّمَاء. قَال: أَعتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤمِنَة**»(١).

قال الإمامُ الدارمي ؒ في [الرد على الجهمية (ص:٣٩)]: (وفي قَولِ الرسولِ ﷺ: «أينَ الله؟» تكذِيبٌ لِقَولِ مَن يَقُول: هُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَا يُوصَفُ بـ"أَين"؛ لأنَّ شيئًا لَا يَخلُو مِنه مكانٌ يَستَحِيلُ أنْ يُقَال: "أينَ الله؟"، ولَا يُقَالُ: "أينَ؟" إلَّا لِمَن هُوَ فِي مَكَانٍ يَخلُو مِنه مَكَان) اهـ.

وقال أبو إسماعيل الهَرَوي الحَنبَلي ؒ (ت:٤٧٠ هـ): (وهؤلاء – يَعني

(١) تقدم تخريجه.

الأَشعَرية – يَقولون: ليسَ هُوَ فِي مَكَان، ولا يُوصَف بأين؟ وقد قال المُبَلِّغُ عَن اللهِ ﷻ لِجَارِيَةِ مُعَاوية بن الحَكَم السُّلَمِي رضي الله عنه: «أَينَ الله؟» وقَالُوا: هُوَ مِن فَوق كَمَا هُوَ مِن تَحت، لا يُدرَى أَينَ هُوَ؟! ولَا يُوصَفُ بِمَكَان، ولَيسَ هُوَ في السَّمَاء، ولَيسَ هُوَ فِي الأرض، وأنكَرُوا الجِهَةَ والحَدَّ) اهـ. [ذم الكلام (٥/ ١٣٥)].

وفِي حديثِ الإِسرَاءِ والمِعرَاجِ كَمَا عندَ البُخَارِي: قال مُوسَى عليه السلام للنَّبِيِّ ﷺ: **«إنَّ أُمَّتَكَ لَا تَستَطِيعُ ذلك، فارجِعْ فَلْيُخَفف رَبُّك عَنهُم، فالتَفَتَ النبيُّ ﷺ إلى جبريلَ كَأَنَّه يَستَشِيرُهُ فِي ذلك، فأَشَار إليه جِبريل: أَنْ نَعَم إنْ شِئْتَ، فَعَلَا بِهِ إلى الجَبَار، فَقَالَ وهُوَ مَكَانَه: يَا رَبِّ خَفف عَنَّا فإِنَّ أُمَّتِي لَا تَستَطِيعُ هَذا...»** الحديث.[1]

وكذلك حديثُ النُّزُول، قال رسولُ الله ﷺ: **«إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا لِثُلُثِ اللَّيْلِ فَيَقُولُ :"أَلَا عَبْدٌ مِنِ عِبَادِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، أَوْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ يَدْعُونِي فَأَغْفِرَ لَهُ، أَلَا مُقَتَّرٌ عَلَيْهِ فَأَرْزُقَهُ، أَلَا مَظْلُومٌ يَسْتَنْصِرُ فَأَنْصُرَهُ، أَلَا عَانٍ يَدْعُونِي فَأَفُكَّ عَنْهُ"، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَكَانَهُ حَتَّى يُصَلَّى الْفَجْرُ، ثُمَّ يَعْلُو رَبُّنَا ﷻ**

(١) أخرجه البُخاري (٧٥١٧).

إِلَى السَّمَاءِ الْعُلْيَا عَلَى كُرْسِيِّهِ» [(١)].

ومِن أقوَالِ السَّلَفِ وأئمةِ أهلِ السُّنَّةِ في إثبَاتِ المَكَانِ للهِ ﷻ:

قولُ العَبَّاسِ بنِ مِرداس السُّلَمي رضي الله عنه (ت:١٨هـ) في شِعْرِهِ الذي امتَدَحَ فِيهِ النبيَّ ﷺ وأَقَرَّه عليه النبيُّ: (تَعالَى عُلُوًّا فَوقَ عَرْشِ إلهِنَا ... وكَانَ مَكَانُ اللهِ أعلَى وأعظَمَا) اهـ. [اجتماع الجيوش لابن القيم (٣٠٩)، والعلو للذهبي (١/ ٤٤١)].

وقال علي رضي الله عنه في خُطْبَتِه: (الحَمْدُ للهِ الذي دَنَا فِي عُلُوِّه، ونَأى فِي دُنُوِّه، لا يَبلُغُ شَيءٌ مَكَانَه، ولَا يَمتَنِعُ عَلَيه شيءٌ أَرَادَه) اهـ. [رواه الدارمي في الرد على الجهمية (٨٥)].

وقال مجاهدُ بنُ جَبر رحمه الله (ت:١٠٣هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴾ [مريم:٥٢]: (بينَ السَّمَاءِ وبَينَ العَرْشِ سبعُون ألفَ حِجَاب، فَمَا زَالَ يُقَرِّبُ مُوسَى حتَّى كَانَ بَينَه وبَينَه حِجَابٌ واحِد، فلَمَّا رَأَى مَكَانَه، وسَمِعَ صَرِيفَ القَلَم، قال: رَبِّ أَرِنِي أَنظر إلَيك) اهـ. [رواه ابن جرير في تفسيره (١٦/ ٧١)، وأبو الشيخ في كتاب العظمة (٢٨٠)].

(١) رواه الدارقطني في "النزول" (٧).

وقال محمدُ بنُ كَعبٍ القُرَضي رحمه الله (ت:١٠٨هـ) **لعُمَرَ بنِ عَبدِالعَزِيز** رحمه الله في وَصْفِ نَعِيمِ أهلِ الجَنَّة: (فيَقُولُ اللهُ: سَلُونِي، فيقولون: ماذا نَسألك، فَوَعِزَّتِكَ، وجَلَالِكَ، وارتِفَاعِكَ في مَكَانِكَ...) اهـ. [رواه ابن جرير في تفسيره (٢٣/ ٢٢)].

وسألَ بِشْرُ بنُ السَّرِي حَمَادَ بنَ زيدٍ رحمه الله (ت:١٧٩هـ): (يَا أبَا إسمَاعِيل، الحديثُ الذي جَاء: «**يَنزِلُ اللهُ إلى السَّمَاءِ الدُّنيَا**» [(١)] يَتَحَول مِن مَكَانٍ إلى مَكَان؟ فَسَكَت حَمَادُ بنُ زيد، ثُمَّ قَال: هُوَ فِي مَكَانِه، يَقْرُبُ مِن خَلْقِهِ كَيْفَ يَشَاء) اهـ. [درء التعارض (٢/ ٢٤-٢٥)].

وقالَ ابنُ قُتَيبة الدِّينَوَرِي رحمه الله (ت:٢٧٦هـ): (ولَولَا أنَّ هؤلاءِ رَجَعُوا إلى فِطَرِهِم، ومَا رُكِّبَت عليه خِلقَتُهُم مِن معرفةِ الخَالِقِ سُبحانه، لَعَلِموا أنَّ اللهَ تعالى هُوَ العَلِي، وهو الأَعلَى، وهُوَ بالمَكَانِ الرَّفِيع) اهـ. [تأويل مختلف الحديث (ص:١٧٢)].

وقال حَرب الكِرمَاني رحمه الله (ت:٢٨٠هـ): (الجهميةُ أعداءُ اللهِ، وهُم الذين يَزعُمُون أنَّ القُرآنَ مَخلُوق، وأنَّه لا يُعرَف للهِ مَكَان، ولَيسَ على العَرْش، ولا كُرسي، وكَلَام كَثير أَكرَه حِكَايَتَه، وهُمْ كُفَّارٌ زَنَادِقَة أعدَاءُ اللهِ فاحذَرُوهُم) اهـ.

---

(١) تقدم تخريجه.

[السنة لحرب الكرماني (٩٦)].

وقال ابنُ بَطَةَ العُكبري الحَنبلي رحمه الله (ت:٣٨٧هـ): (إنَّ رَبَّنَا تعالى في أرفَع الأَمَاكِنِ، وأَعلَى عِلِّيين، قَد استَوَى عَلَى عَرشِه فوقَ سَمَواتِه، وعِلْمُه مُحِيطٌ بِجَمِيعِ خَلْقِهِ) اهـ. [الإبانة الكبرى (٢٦٥٦)].

وقال الحافظُ محمَّدُ بنُ عَلِي الكَرَجِي القَصَّاب رحمه الله (ت:٣٦٠هـ) في [نكت القرآن (٤/٧٩)] في قوله تعالى: ﴿ **فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ** ﴾ [فصلت:٤١]، قال: (رَدٌّ عَلَى الجَهميةِ والمُعتزلةِ ومَن يَنفِي المَكَانَ والحَدَّ للهِ جل وعلا ويَزعُم: أنَّه لَيسَ فِي السَّمَاءِ وحدَها دُونَ الأَرض) اهـ.

والحافظ عبدُالغني المقدسي الحنبلي رحمه الله (ت:٦٠٠هـ) لمَّا امتَحَنه فُقَهَاءُ الأشعرِيَّة وحَكَموا بِكُفرِه – قَبَّحُهم اللهُ – كَانَ مِمَّا أنكَرُوه عَلَيه إثباتُهُ للمَكَان. [انظر ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٢٢) تحقيق الفقي].

وقال أبو مُحمَّد الدَّشتِي الحَنبلي رحمه الله (ت:٦٦٥هـ): (فمِن مَذهَبِ أصحابِ الحَدِيثِ الذين هُم أهلُ السُّنَّةِ وأَئمةُ المُسلِمِين وعلماؤهم، يَعتَقِدُون ويَشهَدُون: أنَّ مَن قَال: "لَيسَ للهِ تَعالى حَد" يَعنِي بذلك: أنَّ اللهَ فِي كُلِّ مَكان، أو "لَيسَ هو

عَلَى العَرشِ استوَى كَمَا تَقَرَّر في قُلُوبِ العَامَّة" أو "لَيسَ سبحانه شَخص، ولَا شَيء"، أو "لَيسَ للهِ جِهَة"، و "لَا لَه مَكَان" : فقَد ارتَدَّ عَن الإسلام، ولَحِقَ بالمُشرِكين، وكَفَرَ باللهِ وآيَاتِهِ، وبِمَا جَاءَ بِهِ رَسُولُه ﷺ، تعالى اللهُ عَمَّا يَقُولُ خُصُومُنا عُلُوًّا كَبيرًا) اهـ. [إثبات الحد لله (ص:١٧٥-١٨٠)].

وقال الحافظُ ابنُ رَجَب الحَنبلي رحمه الله (ت:٧٩٥ هـ): (وفِي الصَّحِيحَين إثباتُ لَفظِ "المَكَان") اهـ. [ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٢٤) تحقيق الفقي].

وقال العلامةُ عبدُالعزيز بنُ بَاز رحمه الله: (أمَّا المَكَانُ ثَابِت، أمَّا الزَّمَان فَلَم يَزَل مَوجُودًا سبحانه وتعالى: ﴿ **هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ** ﴾ [الحديد:٣]، لَم يَزَلْ مَوجُودًا أبدًا، مَا يُقَال: إنَّه فِي زَمَانٍ مَعدومًا ثُمَّ وُجِدَ، لَكنَّ المكانَ فَوقَ العَرش، أخبَرَ عَن نفسِه: ﴿ **ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ** ۝ ﴾ [طه:٥]) اهـ. [مِن تَعلِيق ابنِ بَاز على الواسطية].

وسُئِلَ الشيخُ صالحُ الفوزان حفظه الله: ما حُكْمُ مَن يَقُولُ: "إنَّ اللهَ مَوجُود بِلَا مَكَان، وهو قَولٌ لبَعضِ الصُّوفِية؟ فأجاب: (هذا جُحُودٌ للعُلُو، هذا يَجحَدُ العُلُو، اللهُ فَوقَ السَّمَوَات، فوقَ العَرش، كَمَا أخبَرَ عَن نَفسِهِ، اللهُ أخبَرَ أنَّه فِي العُلُو، فَلَا بُدَّ مِن اعتِقَادِ هذا، فمَن جَحَدَ هذا فإنَّه لَيس بِمُؤمنٍ باللهِ عز وجل، الذي يَقُول: "إنَّه فِي كُلِّ مَكَان، أو أنَّه حَالٌّ في كُلِّ مَكَان، أو لَيسَ لَه مَكَان": هذا قولٌ

عَلَى اللهِ بِغَيرِ عِلْم) اهـ. [شرح فتح المجيد (الدرس رقم: ٢٣)].

١٤- ومِن مُخَالفات ابنِ حمدان: قوله في [ص:٣١]: (ولا يُعرَف بالحَوَاس).

والجواب: هذه العِبَارَةُ مِن عِبَارَاتِ الجَهمية، يُرِيدُون بِهَا: أَنَّ اللهَ لَا يُدرَكُ بَأيِّ حَاسَّة، أي أَنَّه ذَاتٌ ذِهنِيَّةٌ وَهمِيَّةٌ لا صِفَاتِ لها، ولا وُجُودَ لها خَارِجَ الذِّهن، تعالى الله عَن ذلك؛ لذلك هُم يُنكِرُون رُؤيتَهَ ويَجعَلُون رُؤيتَه مِنَ المُستَحِيلَات. ويُنكِرُون أنْ يُسمَعَ كلامُهُ. ولَعَلَّ الجهميةَ يُرِيدُون بهذِهِ الكَلمةِ أَثَرًا مَوضُوعًا وَضَعَه بعضُ الزَّنَادِقَةِ قَد أَشَار إليه الإمامُ الدَّارِمِي في نَقْضِهِ عَلَى المَرِيسِي.

قال الدارمي ﷺ: (المَرِيسِيِّ وَنُظَرَائِهِ، إِذْ هُمْ دَلَّسُوا عَلَيْهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ "أَنَّ الله لَا يُدْرَكُ بِشَيْءٍ مِنَ الحَوَاسِّ" فَإِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ وَضْعِ الزَّنَادِقَةِ فَهُوَ هَذَا؛ لِأَنَّ فِيهِ تَعْطِيلَ ذِي الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ، لِأَنَّ شَيْئًا لَا يُدْرَكُ بِشَيْءٍ مِنَ الحَوَاسِّ فَهُوَ لَا شَيْءَ، وَهَذَا مَذْهَبُ الزَّنَادِقَةِ، فَقَدْ رَوَّجُوهُ، وَهَذَا تَكْذِيبٌ لِكِتَابِ الله تَعَالَى، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴿١٦٤﴾ ﴾ [النساء: ١٦٤]، فَأَخْبَرَ أَنَّ مُوسَى أَدْرَكَهُ مِنْهُ الكَلَامُ، وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الحَوَاسِّ، وَأَخْبَرَ أَنَّ أَوْلِيَاءَهُ يُدْرِكُونَ مِنْهُ بِالحَوَاسِّ ... - النَّظر إِلَيْهِ - وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]، وَالنَّظَرُ أَحَدُ الحَوَاسِّ، وَقَالَ: ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ

يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [البقرة: ١٧٤]، وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ لِلْمُؤْمِنِينَ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**» (١) رَوَاهُ عَنْهُ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ. فَهَلْ مِنْ حَوَاسَّ أَبْيَنَ مِنَ الكَلَامِ وَالنَّظَرِ؟!) اهـ. [النقض على المريسي (ص:٢٦٠)].

قال الشيخُ بَكر أبو زَيد رحمه الله: ("اللهُ لَا يُدرك بالحَوَاس" أو "اللهُ لَا يُدرِكُهُ العقلُ بِحَوَاسِّه": هِيَ مِن عِبَارَاتِ الجَهمِيَّة، يَرمُون بِهَا إلى قَصدِ نَفي الرُؤية، وإلى نَفي سَمَاعِ كَلَامِ اللهِ لِمَن كَلَّمَهم اللهُ -سبحانه- مِن أنبِيَائِه) اهـ. [تصحيح الدعاء لبكر أبو زيد (ص:٢١٢)].

١٥- ومِن مُخَالَفَات ابنِ حمدان: قَولُه في [ص:٣١]: (ولَا يُقَاسُ بالنَّاس).

والجواب: هَذه العِبَارَةِ مِن الحَقِّ الذي يُرَادُ بِهِ البَاطِل، فَلَا شَكَّ أنَّ اللهَ ﴿ **لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ** ﴾ [الشورى:١١]، فَلَا يُشبِهُه شيءٌ مِن مَخلُوقَاتِه، لكنَّ الجهميةَ يُرِيدُون تَعطيلَ الرَّبِّ عَن صِفَاتِه التي وَصَفَ بِهَا نفسَه، وعَرَفَ مَعنَاهَا المُؤمنون كالوَجه، واليَدَين، والعَينَين، والسَّاقَين، والرِّجلَين، فيُرِيدُ الجهميةُ إنكارَ صورةِ الله، وقَد مَرَّ أنَّ الإمامَ أحمد في كتابه "الرد على الزنادقة والجهمية" لمَّا قالوا: "هو شيءٌ لَا

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٤٣)، ومسلم (١٠١٦).

كَالأشيَاء" قال لَهم: (إنَّ الشَيءَ الذي لَا كالأشيَاءِ قَد عُرِفَ أهلُ العَقلِ، أنَّه لَا شَيء. فعِنْدَ ذلك، تَبيَّنَ للنَّاسِ أنَّهم لا يُؤمِنُون بشيءٍ ولكن يَدفَعُون عَن أنفُسِهِم الشُّنْعَةَ بِمَا يُقرُّون مِن العَلَانِيَة) اهـ.

وقَد ثَبَتَ عَن عبدِالله بنِ عُمَرَ ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «**لا تُقَبِّحُوا الوُجُوهَ فإنَّ ابنَ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحمَن**»[(١)].

والصُّورَة في اللُّغة: "الشَّكلُ والهَيئَةُ والحَقِيقَةُ والصِّفَة". فكُلُّ موجُودٍ لَابُدَّ أنْ يَكُونَ لَهُ صُورَة، وَمَن لَا صُورَةَ لَهُ لَا وُجُودَ لَه، تَعَالَى اللهُ عَن ذلك.

ومَعنَى الحَدِيث: أنَّ اللهَ تعالى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، أي: له وَجْهٌ، وعَينَان، ويَدَان، وسَاق، ورِجل، إلى غَيرِ ذلك مِنَ الصِّفَات، واللهُ تعالى لَه وَجْه، وعَينَان، ويَدَان، وسَاق، ورِجل. وقاعدةُ أهلِ السُّنَّةِ: "أنَّ اتِّفَاقَ التَّسمِيَات لا يَلزَمُ مِنه اتِّفَاقَ مَن تَسَمَّوا بِهَا"، وهذا رَاجِعٌ إلى القَاعِدَةِ التي تَقَدَّمَ تَقرِيرُهَا، وهي: "أنَّ القولَ فِي الذَّاتِ كالقَولِ في الصِّفَات"، فكَمَا أنَّ المَخلُوقَاتِ تَتفِقُ فِيمَا بَينَهَا في كَثِيرٍ مِنَ التَّسمِيَات، فَلَا يَلزَمُ منه الاتِّفَاقَ بينَها في الحَقَائِق.

(١) رواه ابنُ أبي عاصم في السُّنة (٥١٧)، وابنُ خُزيَمة في التوحيد (٨٥/١)، وصَححه أحمدُ وإسحاقُ بنُ رَاهُويَه.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رحمه الله: (لَفْظُ الصُّورَةِ فِي الحَدِيثِ كَسَائِرِ ما وَرَدَ مِنَ الأسماءِ والصِّفَات، التي قَد يُسَمَّى المَخلُوقُ بِهَا، عَلَى وَجْهِ التَّقييد، وإذَا أُطلِقَت على اللهِ اختَصَّت بِهِ، مثلُ العَلِيمِ والقَدِيرِ والرَّحِيمِ والسَّمِيعِ والبَصِيرِ، ومثلُ خَلْقِهِ بِيَدَيه، واستِوَائه على العَرش، ونَحوِ ذلك) اهـ. [نقض التأسيس (٣/ ٣٩٦)].

وقال الإمامُ أبو نَصر السِّجزِي رحمه الله: (والأَصْلُ الذي يَجِبُ أنْ يُعْلَمَ أنَّ اتفاقَ التَّسمِيَاتِ لا يُوجِبُ اتفاقَ المُسَمَّينَ بِهَا، فنَحنُ إذَا قُلنَا: إنَّ اللهَ مَوجُودٌ رؤوفٌ واحدٌ حَيٌّ عَلِيمٌ بَصِيرٌ مَتكلِّمٌ، وقُلنَا: إنَّ النبيَّ ﷺ كان مَوجُودًا حَيًّا عَالِمًا سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا، لَم يَكُن ذلك تَشبِيهًا، ولا خَالَفنَا بِهِ أحدًا مِنَ السلفِ والأَئمةِ، بَل اللهُ موجودٌ لَم يَزَل، واحدٌ حَيٌّ قَدِيمٌ قَيومٌ عَالِمٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ فِيمَا لَمْ يَزَل، ولا يَجوزُ أن يُوصَفَ بأضدَادِ هذه الصفات، والمَوجُودُ مِنَّا إنَّما وُجِدَ عَن عَدَمٍ، وحَيٌّ بِمَعنَى، ثُمَّ يَصِيرُ مَيِّتًا بِزَوَالِ ذلك المَعنَى، وعَلِمَ بَعْدَ أنْ لَمْ يَعْلَم، وقد يَنسَى مَا عَلِمَ، وسَمِعَ وأبصَرَ وتكلَّم بجوَارِحَ قد تَلْحَقُهَا الآفاتُ، فلَم يَكُن فِيمَا أُطلِقَ للخلقِ تشبيهًا بما أُطلِقَ للخَالِقِ سبحانه وتعالى، وإنْ اتَّفَقَت مُسَمَّياتُ هذه الصِّفَات) اهـ. [نقله ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٨٩-٩٠)].

وقال الإمامُ ابنُ خُزَيمَة ﷺ في [كتاب التوحيد (ص:١٢٥)]: (ليس كُلُّ مَا وَقَعَ عليه اسمُ اليَدِ جَازَ أن يُشْبِهَ إحدَى اليَدَين بالأُخرَى، وكُلُّ عَالِمٍ بِلُغَةِ العَرَبِ فالعِلْمُ عندَه مُحِيطٌ أنَّ الاسمَ الواحدَ قد يَقَعُ على الشيئين مُخْتَلِفَي الصفةِ مُتَبَايني المَعَانِي) اهـ.

١٦- ومِن مُخَالفات ابنِ حمدان: قوله في [ص:٣١]: (لا تُدرِكُهُ الأفهَام).

والجواب: هذا كَلَامٌ مُجْمَل، فإنْ كانَ مَقصُودُه أنَّ اللهَ لَا يُحَاطُ بِهِ عِلمًا، ورُؤيتَه يومَ القيامةِ لَا تَكُونَ رؤيةَ إحاطَةٍ تَامَّة، فهذا حَق، وأمَّا إنْ أَرَادَ – وُهَوَ الظَّاهِرُ مِن مَذهَبِ المُفوِّضَة – أنَّ الناسَ لَا يَفهَمُون مَعَانِيَ صِفَاتِه، فهذا بَاطِل.

١٧- ومِن مُخَالفاته: قولُهُ في [ص:٣١]: (ولَا مَدْخَلَ في ذَاتِهِ وصِفَاتِهِ للقِيَاسِ... ولَا تُضْرَبُ لَه الأمثَال).

والجواب: اللهُ ﷻ لَا يُضرَبُ له مَثَلٌ على سَبيلِ قِيَاسِ التَّمثِيل، ولَا قِيَاسِ الشُّمُولِ فتَسْتَوِي أفرادُه، وهذا مَعنَى قولِه تعالى: ﴿ فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَۚ ٧٤﴾ [النحل:٧٤]. أي: لَا مَثِيلَ للهِ تعالى في رُبُوبِيَّتِهِ ولَا في أسمَائِهِ وصِفَاتِه، ولَا فِي حَقِّهِ بِأَنْ يُعبَدَ وحدَه لا شريكَ له.

وأما قياسُ الأَوْلَى؛ فإنّ كُلَّ كَمَالٍ ثَبَتَ للمَخلُوقِ لَا نَقْصَ فِيه بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوه، فالخَالِقُ أَولَى بِه، وقد قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [النحل:٦٠].

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا تُضْرَبُ لَه الأمثالُ التي فِيهَا مُمَاثَلَةٌ لِخَلْقِه، فإنَّ اللهَ لَا مِثْلَ لَه، بَل لَه المَثَلُ الأَعلَى، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشتَرِكَ هو والمخلوقُ في قِيَاسِ تَمثِيل، ولَا فِي قِيَاسِ شُمُولٍ تَستَوِي أفرادُه، ولكنْ يُستعمَلُ في حَقِّه المَثَلُ الأَعلَى، وهو أنَّ كُلَّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المَخلُوقُ مِن كمالٍ فالخَالِقُ أَوْلَى به، وكُلَّ مَا تَنَزَّهَ عَنه المخلوقُ مِن نَقْصٍ فالخَالِقُ أَوْلَى بالتَّنزِيهِ عَنه، فإذا كان المخلوقُ مُنَزَّهًا عَن مُمَاثَلَةِ المَخلُوقِ مَعَ المُوَافَقَةِ فِي الاسم، فالخَالِقُ أَوْلَى أنْ يُنَزَّهَ عَن مُمَاثَلَةِ المَخلُوق، وإنْ حَصَلَتْ مُوافَقَةٌ في الاسم) اهـ. [التدمرية (ص:٥٠)].

١٨- **<u>ومِن مُخَالفاته</u>:** قولُهُ في [ص:٣١]: (ونَجزِمُ بأنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي السَّمَاء، وأنَّه استَوَى عَلَى العَرشِ **بِلَا كيف**، بَل على مَا يَلِيقُ بِهِ في ذلك كُلِّه، ولَا نَتَأَوَّل ذلك، **ولا نُفَسِّره**، ولا نُكَيِّفُه، ولا نُتَوهَّمُه، **ولا نُعَيِّنُه**، ولا نُعَطِّلُه، ولا نُكَذِّبُه، **بَل نكِلُ عِلْمَه إلى الله**).

والجواب: هذا هو مَذهَبُ المُفوِّضَة، فقال في أولِ كَلَامِه أنَّه يَجزِمُ بأنَّ اللهَ في

السماء، وأنه استَوَى على العَرش، ثم أعقَبَه بقولِه: (بِلَا كَيف)، وإذا قال المُفَوِّضُ ذلك فإنَّه يُرِيدُ: (بِلَا إثباتِ كَيفِيَّةٍ للهِ أصلًا)، لَا كَمَا أرادَ السَّلَفُ مِن هذه العِبَارَةِ مِن (أنَّ الاستواءَ غَيرُ مَجهُول، والكَيْفَ غَيرُ مَعقُول) كما قَالَه مَالِكٌ رحمه الله.

ثم أَكَدَّ ابنُ حَمدَان على مَذهَبِهِ التَفوِيضِي بِقَولِه: (ولَا نُفَسِّرُه) أي: لا نَتَكَلَّمُ في مِعنَى العُلُوِّ والاستواءِ على العَرش.

وقد تَقَدَّمَ أنَّ السَّلَفَ فَسَّرُوا معنَى الاستواء، ومِن ذلك:

قولُ عبدِالله بنِ مَسعُود رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿ **ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ** ﴾: (جَالِس) اهـ. [الرؤية للحكم بن معبد الخزاعي، ونقله عنه أبو الشيخ في طبقات المحدثين (٤/ ٥٣)، والدَّشتِي في إثبات الحد لله (ص:٢٣٣)] .

وقال عبدُاللهِ بنُ عَبَّاس رضي الله عنهما: (قَعَد) اهـ. [الصفات لابن المحب الصامت (١/ ٩٩)].

وقال مُجاهد رحمه الله في تفسير: ﴿ **ٱسۡتَوَىٰٓ** ﴾: (عَلَا على العرش) اهـ. [أخرجه البخاري (٤/ ٣٨٧)].

وقال أبو العَالِيَةِ رحمه الله في تفسير: ﴿ **ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ** ﴾ [البقرة: ٢٩]:

(ارتَفَع) اهـ. [تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٧٥)].

وقال الكَلبيُّ ومُقاتِلٌ ﷺ: (استقَرَّ) اهـ. [تفسير البغوي (٢/ ١٩٧)] .

وقال أبو عُبَيدةَ مَعْمَر بنُ مُثنى: (صَعِدَ) اهـ. [تفسير البغوي (٢/ ١٩٧)].

ثم زاد ابنُ حمدان وأكَدَّ على مَذهَبِ التَّفوِيضِ والتَّجهِيلِ بقوله: (بل نكِلُ عِلْمَه إلى الله) أي: لا نَعلَمُ مَعَانِيَ هذه الألفَاظ، لَا نَعلَمُ معنَى (في السَّمَاء)، ولَا نعلَمُ مَعنَى (استوى على العرش)، نَقْرَأُ الآياتِ والأحاديثَ كَمَا هِيَ، ونَعْلَمُ يَقِينًا أنَّ المَعنَى الظَّاهِرَ المُتَبَادَرَ مِنهَا غيرُ مُرَاد، وأنَّ لَهَا تَأويلًا، لكنَّا لا نَتَعرَّضُ لهذا التَّأويل كَمَا تفعلُ الأشعرِيَّة، ولذلك قال: (ولا نَتَأولُ ذلك).

ولَمْ يَكتَفِ ابنُ حَمدَان بتَعطِيلِ صِفَةِ العُلُوِّ والاستِوَاءِ عَن طَرِيقِ تَفوِيضِ المِعنَى، بَل أطلَقَ وعَمَّمَ هذا القولَ في آياتِ جَمِيعِ صِفَاتِ اللهِ والعِيَاذُ بالله، وذلك في قَولِه في [ص:٣١]: (وكَذَا حُكْمُ جَمِيعِ آياتِ الصِّفَاتِ وأخبَارِهَا الصحيحةِ الصَّرِيحَة).

١٩- ومن مُخالفاته: افتِرَاؤه على الإمَامِ أحمَدَ في [ص:٣١] حيثُ قَال: (وقال أحمَدُ: نَحنُ نُؤمِنُ بِأنَّ اللهَ على العَرشِ كَيف شَاءَ بِلَا حَدٍّ).

والجواب: قد تقدم **قول الإمام أحمد** رحمه الله: (ولله جل وعلا عَرشٌ، وللعَرْشِ حَمَلَةٌ يَحمِلُونَه، اللهُ عز وجل على عَرشِه، ولَه حَد، واللهُ أعلَمُ بحدِّه، يَتَحَرَّك، ويَتكَلَّم، ويَنظُر، ويَضحَك، ويَفرَح) اهـ. [رواه الدشتي في إثبات الحد (ص:١٦٦)].

وقيل لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمه الله: (يُحْكَى عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، قِيلَ لَهُ: كَيْفَ نَعْرِفُ رَبَّنَا تَعَالَى؟ قَالَ: فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ بِحَدٍّ، قَالَ أَحْمَدُ: هَكَذَا هُوَ عِنْدَنَا) اهـ. [الإبانة الكبرى (١١٣)].

وتقدَّمَ سببُ عَدَمِ إطلاقِ الحَدِّ عَن أحمَدَ وبعضِ الأئمَّة.

قال ابنُ القَيم رحمه الله في [الصواعق المرسلة (٣/ ٩٣٦-٩٣٧)]: (وبعضُهُم يَختَصِرُ العبارةَ ويَقُول: "أنا أُنزِّهُه عَن التعددِ والتَّحددِ والتَّجدد" فيتَوَهَّمُ السَّامِعُ الجَاهِلُ بمُرَادِهِ أنَّه يُنزِّهُه عَن تعددِ الآلهةِ وعَن تحددٍ مُحِيطٍ بِهِ حُدُودٌ وجودِيَّةٌ تَحصُرُه وتَحوِيه كتحددِ البيت ونحوِه وعَن تجددِ إلهيتِهِ ورُبُوبِيَّتِهِ، ومُرَادُه بالتعددِ الذي يُنزَّه عنه تعددُ أسمائِهِ وصِفَاتِهِ وأنَّه لا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ ولا يَعلَمُ شيئًا ولا يَتكَلَّم، ومُرَادُه بالتحددِ أنَّه ليس فوقَ خَلقِه ولا هو مُستَوٍ عَلَى عَرشِهِ ولا فوقَ العَرشِ إله يُعبَدُ وليسَ فَوقَ العَرشِ إلا العَدَم) اهـ.

٢٠- **ومِن مُخالفاتِ ابنِ حمدان**: قوله في [ص:٣١]: (ومَن قَالَ: إنَّه في كُلِّ

مَكَان أو فِي مَكَان، فكَافِر).

والجواب: قوله أنَّ مَن قَالَ أنَّ اللهَ في كُلِّ مَكَان فهو كَافر: حَق، وأمَّا قَولُه "مَن قَال أنَّ اللهَ فِي مَكَان فكَافِر" فبَاطِل، وقَد تَقدَّمَ إثباتُ المَكَان للهِ، وأنَّ الذين يَنفُونَ عَن اللهِ المَكَان هُم الجهميةُ النُّفَاةُ للعُلُو، فاللهُ في السَّمَاءِ على عَرشِهِ بذَاتِهِ بَائِنٌ مِن خَلقِهِ ﷻ. ويُؤكِّدُ ابنُ حَمدَان تَفويضَه لمَعنَى العُلُو فِي قَولِه فِي آخِر الصفحَة: (ولفظُهُ صَرِيحٌ إذَا استَحَالَ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِه!!).

قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ أحمدَ بنِ حنبلٍ: وَاللهُ تَعَالَى فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَقُدْرَتُهُ، وَعِلْمُهُ بِكُلِّ مَكَانٍ؟ قَالَ: (نَعَمْ عَلَى عَرْشِهِ لَا يَخْلُو شَيْءٌ مِنْ عِلْمِهِ) اهـ. [الإبانة الكبرى (١١٥)].

وقال الدَّارِمِيُّ رحمه الله: (وَقَدِ اتَّفَقَتِ الكَلِمَةُ مِنَ المُسْلِمِينَ وَالكَافِرِينَ أَنَّ الله فِي السَّمَاءِ، وَحَدُّوهُ بِذَلِكَ إِلَّا المَرِيسِيَّ الضَّالَّ وَأَصْحَابَهُ، حَتَّى الصِّبْيَانُ الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ قَدْ عَرَفُوهُ بِذَلِكَ، إِذَا حَزَبَ الصَّبِيَّ شَيْءٌ يرفع يَدَيْهِ إِلَى رَبِّهِ يَدْعُوهُ فِي السَّمَاءِ دُونَ مَا سِوَاهَا، فَكُلُّ أَحَدٍ بِالله وَبِمَكَانِهِ أَعْلَمُ مِنَ الجَهْمِيَّةِ) اهـ. [النقض على المريسي (ص:٧٨)].

قال ابنُ خُزَيمَةَ رحمه الله: (بابُ ذِكْرِ البَيَانِ أنَّ اللهَ ﷻ في السماءِ كَمَا أخبَرَنَا في

مُحكَمِ تَنْزِيلِهِ وعَلَى لِسَانِ نَبِيِّه ﷺ، وكَمَا هُوَ مَفهُومٌ فِي فِطْرَةِ المُسلِمِين، عُلَمَائِهِم وجُهَّالِهِم، أَحرَارِهِم ومَمَالِيكِهِم، ذُكرَانِهِم وإنَاثِهِم، بَالِغِيهِم وأطفَالِهِم، كُلُّ مَن دَعَا اللهَ ﷻ فإنَّما يَرفَعُ رأسَه إلى السَّمَاءِ ويَمُدُّ يَدَيهِ إلى اللهِ) اهـ. [كتاب التوحيد (ص:١١٠)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في [بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٥٢٢-٥٣١)]: (فالجَهمِيَّةُ أظهَرُوا مَسألَةَ القُرآنِ وأنَّه مَخلُوق، وأظهَرُوا أنَّ اللهَ لَا يُرَى في الآخِرَة، ولَم يَكُونُوا يُظهِرُون لِعَامَّةِ المُؤمِنِينَ وعُلَمَائِهِم إنكارَ أنَّ اللهَ فَوقَ العَرْشِ وأنَّه لا دَاخِلَ العَالَمِ ولا خَارِجَه وإنَّما كان العُلَمَاءُ يَعلَمُونَ هذا مِنهُم بالاستِدلَالِ والتَّوسُّمِ كَمَا يُعْلَمُ المُنَافِقُون فِي لَحْنِ القَول، قال الله تعالى: ﴿ **وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِۚ** ﴾ [محمد:٣٠]، فأقسَمَ ﷻ أنَّ المُنَافِقِينَ لَتَعرِفَنَّهُم في لَحْنِ القَول... وذَكَرَ أقوالَ أئمةِ السَّلَفِ في ذلك ثم قال: ومثلُ هذا كثيرٌ مِن كَلَامِ السَّلَفِ والأئمةِ كانوا يَرُدُّون مَا أَظهَرَتهُ الجهميةُ مِنْ نفي الرؤيةِ وخَلْقِ القُرآنِ، ويَذكُرُون مَا تُبطِنُهُ الجهميةُ مِمَّا هو أعظمُ مِن ذلك أنَّ اللهَ لَيسَ عَلَى العَرشِ، ويَجعَلُون هذا مُنتَهَى قَولِهِم، وأنَّ ذلك تَعطِيلٌ للصَّانِعِ وجُحُودٌ للخَالِق، إذ كَانُوا لا يَتَظَاهَرُون بذلك بينَ المُؤمنين كَمَا كانوا يُظهِرُون

مسألةَ الكَلَامِ والرُؤية؛ لأنَّه قَد استَقَرَّ في قُلُوبِ المُسلِمِين بالفِطْرَةِ الضَّرُورِيَّةِ التي خُلِقُوا عَلَيهَا وبِمَا جَاءَتهم به الرُّسُلُ مِن البَيناتِ والهُدَى، وبِمَا اتَّفَقَ عليه أهلُ الإيمانِ مِن ذلك مِمَّا لَا يُمكِنُ الجهميةُ إظهارَ خِلَافَه ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥** ﴾ [النساء: ١١٥]، فهذا يُبَيِّنُ أنَّ الاعترافَ بأنَّ اللهَ فوقَ العَالَمِ في العَقلِ والدِّينِ أعظمُ بكثيرٍ مِنَ الاعترافِ بأنَّ اللهَ يُرَى فِي الآخِرَةِ وأنَّ القُرآنَ غَيرُ مَخلُوق) اهـ.

قال ابنُ القيم رحمه الله في [مختصر الصواعق (٣/ ٩٠٢)]: (إنَّ الإجماعَ مُنعَقِدٌ على أنَّ اللهَ سبحانه وتعالى استوَى على عَرشِهِ حقيقةً لَا مَجَازًا... إنَّ الجهميةَ لمَّا قَالُوا: "إنَّ الاستواءَ مَجَاز" صَرَّحَ أهلُ السُّنَّةِ بأنَّه مُستوٍ بِذَاتِهِ عَلَى عَرشِه) اهـ.

وقد أجمَعَ المُسلِمُونَ عَلَى كُفْرِ مُنْكِرِ عُلُوِّ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ بِذَاتِه:

قال محمدُ بنُ إسماعِيلَ التِّرمِذِي: سَمِعتُ المُزَنِي – صَاحِب الشافعي – يقول: (لَا يَصِحُّ لأحدٍ تَوحِيدٌ حتَّى يَعلَمَ أنَّ اللهَ على العَرْشِ بِصِفَاتِه) اهـ. [العلو للذهبي (٤٦١)].

وقال الدارمي رحمه الله في [نقضه على المريسي (ص:١٦٥)]: (وَأَمَّا قَوْلُكَ: كَجِسْمٍ

عَلَى جِسْمٍ، فَإِنَّا لَا نَقُولُ: إِنَّهُ كَجِسْمٍ عَلَى جِسْمٍ. لَكِنَّا نَقُولُ: رَبٌّ عَظِيمٌ، وَمَلِكٌ كَبِيرٌ، نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، وَإِلَهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَلَى عَرْشٍ مَخْلُوقٍ عَظِيمٍ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَة دون مَا سواهَا مِنَ الأَمَاكِنِ، مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِذَلِكَ كَانَ كَافِرًا بِهِ وَبِعَرْشِهِ) اهـ.

وقال ابنُ خُزيمةَ رحمه الله: (من لم يُقِرَّ بأنَّ اللهَ على عَرْشِه، استوى فوق سبعِ سماواتِه، بائنٌ مِن خَلْقِه، فهو كافِرٌ يُستتابُ، فإن تاب وإلَّا ضُرِبَت عُنُقُه، وأُلقِيَ على مزبلةٍ؛ لئلَّا يتأذَّى بريحتِه أهلُ القِبلةِ وأهلُ الذِّمَّةِ) اهـ. [العلو للذهبي (ص: ٢٠٧)].

وقال ابنُ تَيمية رحمه الله في [درء التعارض (٧/ ٢٦)]: (كان السلفُ مُطبِقِينَ على تَكفِيرِ مَن أنكَرَ ذلك - يعني عُلُوَّ اللهِ عَلى خَلقِهِ - لأنَّه عِندَهُم مَعلُومٌ بالاضطِرَارِ مِن الدِّين) اهـ.

وقال رحمه الله في [بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٤٧٢-٤٧٣)]: (فإنَّ نُفَاةَ كَونِهِ عَلَى العَرشِ لا يُعرَفُ منهم إلَّا مَن هو مَأبُونٌ فِي عَقلِهِ ودِينِهِ عِنْدَ الأُمَّة، وإنْ كان قَد تَابَ مِن ذلك، بَل غَالِبُهُم أو عَامَّتُهُم حَصَلَ منهم نوعُ رِدَّةٍ عَن الإسلَام، وإنْ كَانَ مِنهُم مَن عَادَ إلى الإسلام؛ كَمَا ارتَدَّ عنه قَدِيمًا شَيخُهُم الأَوَّلُ جهمُ بنُ صَفوَان

وبَقِيَ أربَعِينَ يَومًا شَاكًّا فِي رَبِّهِ لَا يُقِرُّ بِوُجُودِهِ ولَا يَعبُدُه، وهذه رِدَّةٌ باتِّفَاقِ المُسلِمِين، وكذلك ارتَدَّ هذا الرَّازِيُّ حِينَ أَمَرَ بالشِّركِ وعِبَادَةِ الكَوَاكِبِ والأصنَامِ وصَنَّفَ في ذلك كِتَابَه المَشهُور - السِّرُّ المَكتُومُ فِي مُخَاطَبَةِ النُّجُومِ - ولَه غيرُ ذلك، بل مَن هو أجلُّ منه مِن هؤلاء بَقِيَ مُدَّةً شَاكًّا في رَبِّهِ غَيرَ مُقِرٍّ بِوُجُودِهِ حتَّى آمَنَ بعدَ ذلك، وهذا كثيرٌ غَالِبٌ فِيهِم. ولاَ رَيبَ أنَّ هذا أبعدُ العَالَمِينِ عَن العَقْلِ والدِّينِ) اهـ.

٢١- <u>ومِن مُخَالفاته ابنِ حمدان</u>: قَولُه في [ص:٣٢]: (وقال التَّمِيمِي فِي "اعتقاد أحمد" في حَدِيثِ النُّزُول: "ولَا يَجُوزُ عَلَيه الانتِقَال، ولا الحُلُول".

والجواب: التَّمِيمِي: هو أَبو الفَضْل التَّمِيمِي مِن المُفَوِّضَةِ المُعَطِّلَةِ عَلَى مذهبِ ابنِ كُلَّاب، وليسَ عَلَى مُعتَقَدِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ كَمَا تَقَدَّم في البَابِ الأَوَّل، ومِن أعظَمِ الغِشِّ والتَّدلِيسِ أنْ يَكتُبَ مثلُهُ كتابًا يُقررُ فيه عقيدةَ الجَهمِيَّةِ ثم يَنسب هذه العقيدةَ الباطِلَةَ للإمامِ أحمَدَ رَحِمَهُ اللهُ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ في [مجموع الفتاوى (١٢/٣٦٨)]: (وَسَلَكَ طَرِيقَةَ ابْنِ كُلَّابٍ - فِي الْفَرْقِ بَيْنَ "الصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ" كَالْحيَاةِ وَ "الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ" وَأَنَّ الرَّبَّ يَقُومُ بِهِ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي - كَثِيرٌ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ: مِنْ

أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَد: كَالتَّمِيمِيِّينَ أَبِي الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ وَابْنِهِ أَبِي الْفَضْلِ التَّمِيمِيِّ وَابْنِ ابْنِهِ رِزْقِ اللهِ التَّمِيمِيِّ، وَعَلَى عَقِيدَةِ الْفَضْلِ الَّتِي ذَكَرَ أَنَّهَا عَقِيدَةَ أَحْمَد اعْتَمَدَ أَبُو بَكْرٍ البيهقي فِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ مَنَاقِبِ أَحْمَد مِنْ الِاعْتِقَادِ) اهـ.

وكلامُ ابنِ حَمدَان الذي نَسَبَه لمعتقدِ أحمَد قَد أنكَرَه أحمدُ نفسُهُ:

قَال الحَافِظ عبدُالغني المَقدِسِي الحَنبلي رحمه الله في [الاقتصاد في الاعتقاد (ص:١١٠)]: (وروينا عَن عبدِالله بنِ أحمَدَ بنِ حَنبل، قال: كُنْتُ أنَا وأَبِي عَابِرِينَ في المَسجِد، فسَمِعَ قَاصًّا يَقُصُّ بِحَدِيثِ النُّزُولِ، فقَال: "إذَا كان ليلةَ النصف مِن شَعبَان يَنزِلُ اللهُ عز وجل إلى سَمَاءِ الدُّنيَا بِلَا زَوَالٍ ولَا انتِقَالٍ ولَا تَغَيُّرِ حَال"، فارتَعَدَ أَبِي رحمه الله واصفَرَّ لونُه، ولَزِمَ يَدِي، وأَمسَكتُه حتَّى سَكن، ثم قَال: "قِفْ بِنَا عَلى هذا المُتَخَوِّض، فلَمَّا حَاذَاهُ قَال: يَا هَذَا، رسولُ اللهِ أَغْيَرُ على ربِّه عز وجل مِنك، قُلْ كَمَا قَال رسول الله صلى الله عليه وسلم!" وانصَرَفَ) اهـ.

وأمَّا لَفْظُ "الانتِقَال" فهو مِن لَوَازِمِ الصِّفَة؛ فالنُّزُولُ يَلزَمُ منه الانتِقَال، وقد أثبَتَه جَمَاعةٌ مِن أئمةِ أهلِ السُّنَّةِ كالإمامِ حَرْبٍ الكِرمَانِي، والإمامِ الدَّارِمي وغيرِهِمَا، وتَوقَّفَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِن أهلِ السُّنَّةِ ولَم يُنكِرُوه، وأمَّا الذين أنكروه فَهُم الجهميةُ وإخوانُهُم مِنَ المُفَوِّضَةِ المُنتَسِبِينَ لأحمَد؛ كأَبِي الفَضْلِ التَّمِيمِي وابنِ

الزَّاغُونِي. ومَعلُومٌ أنَّ مَنهَجَ أهلِ السُّنَّةِ فِي إثبَاتِ الصِّفَاتِ هو الإجمَالُ في النَّفي والتفصيلُ في الإثبَات، ومَن لَم يُثبِت لَفْظَ "الانتِقَال" ونحوِه مِن لَوَازِم الصِّفَاتِ لَم يَنفِه، بِخِلَافِ مَنهَجِ الجَهمِيَّةِ القَائِمِ عَلَى التَّعطِيلِ عَبْرَ التَّفصِيل في النَّفي والإجمَال في الإثبَات، ووصف الله تعالى بالسُّلُوبِ التي تُعَطِّلُه بالكُلِّيَّة.

قال ابنُ القَيم رَحِمَهُ اللَّهُ في [مختصر الصواعق (ص: ٤٧٢-٤٧٣)]: (وَقَالَ بَعْضُ الْجَهْمِيَّةِ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا: أَتَقُولُ إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا؟ فَقَالَ وَمَنْ أَنَا حَتَّى أَقُولَ ذَلِكَ، فَقَدْ قَالَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ وبَلَّغَهُ الْأُمَّةَ، فَقَالَ لَهُ الْجَهْمِيُّ: هَذَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْحَرَكَةُ وَالِانْتِقَالُ، فَقَالَ لَهُ السُّنِّيُّ: أَنَا لَمْ أَقُلْ مِنْ عِنْدِي شَيْئًا، وَهَذَا الْإِلْزَامُ لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ وَهُوَ الرَّسُولُ ﷺ وَتَصْدِيقُهُ وَاجِبٌ عَلَيْنَا، فَإِنْ كَانَ تَصْدِيقُهُ عَلَى ذَلِكَ بَطَلَ الْإِلْزَامُ بِهِ، فَبُهِتَ الْجَهْمِيُّ.

قَالُوا وَقَدْ دَلَّ الْعَقْلُ وَالشَّرْعُ عَلَى أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ حَيٌّ فَعَّالٌ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ إِلَّا بِالْفِعْلِ، فَالْفِعْلُ الِاخْتِيَارِيُّ مِنْ لَوَازِمِ الْحَيَاةِ فَالْإِرَادَةُ وَالْمَشِيئَةُ مِنْ لَوَازِمِ الْفِعْلِ، وَلِلْفِعْلِ لَوَازِمُ لَا يَجُوزُ نَفْيُهَا، إِذْ نَفْيُهَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْفِعْلِ الِاخْتِيَارِيِّ، وَلِهَذَا لَمَّا نَفَاهَا الدَّهْرِيَّةُ وَالْفَلَاسِفَةُ نَفَوُا الْفِعْلَ الِاخْتِيَارِيَّ مِنْ أَصْلِهِ.

قَالُوا :وَمِنْ لَوَازِمِ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، الْحُبُّ وَالْبُغْضُ وَانْتِقَالُ الْفَاعِلِ مِنْ شَأْنٍ إِلَى

شَأْنٍ، وَالرَّبُّ ﷻ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ، وَمَنْ كَانَ عَلَى حَالٍ وَاحِدٍ قَبْلَ الْفِعْلِ وَحَالَ الْفِعْلِ وَبَعْدَ الْفِعْلِ لَمْ يُعْقَلْ كَوْنُهُ فَاعِلًا بِاخْتِيَارِهِ، بَلْ وَلَا فَاعِلًا الْبَتَّةَ، فَلَيْسَ مَعَ نُفَاةِ لَوَازِمِ الْأَفْعَالِ إِلَّا إِثْبَاتُ أَلْفَاظٍ لَا حَقَائِقَ لَهَا.

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ هَؤُلَاءِ قَالُوا :نَحْنُ لَمْ نُصَرِّحْ بِالِانْتِقَالِ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِنَا، وَلَكِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ قَالَاهُ.

أَمَّا الَّذِينَ نَفَوُا الْحَرَكَةَ وَالِانْتِقَالَ، فَإِنْ نَفَوْا مَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْمَخْلُوقِ فَقَدْ أَصَابُوا وَلَكِنْ أَخْطَئُوا فِي ظَنِّهِمْ أَنَّ ذَلِكَ لَازِمُ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ، فَأَصَابُوا فِي نَفْيِ خَصَائِصِ الْمَخْلُوقِينَ وَأَخْطَئُوا فِي ظَنِّهِمْ أَنَّهُ لَازِمُ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ، وَفِي نَفْيِهِمْ لِلَازِمِ الَّذِي يَسْتَحِيلُ اتِّصَافُ الْمَخْلُوقِ بِنَظِيرِهِ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الصِّفَةَ يَلْزَمُهَا لَوَازِمُ لِنَفْسِهَا وَذَاتِهَا، فَلَا يَجُوزُ نَفْيُ هَذِهِ اللَّوَازِمِ عَنْهَا لَا فِي حَقِّ الرَّبِّ وَلَا فِي حَقِّ الْعَبْدِ، وَيَلْزَمُهَا لَوَازِمُ مِنْ جِهَةِ اخْتِصَاصِهَا بِالْعَبْدِ، فَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ تِلْكَ اللَّوَازِمِ لِلرَّبِّ، وَيَلْزَمُهَا لَوَازِمُ مِنْ حَيْثُ اخْتِصَاصِهَا بِالرَّبِّ فَلَا يَجُوزُ سَلْبُهَا عَنْهُ وَلَا إِثْبَاتُهَا لِلْعَبْدِ، فَعَلَيْكَ بِمُرَاعَاةِ هَذَا الْأَصْلِ وَالِاعْتِصَامِ بِهِ فِي كُلِّ مَا يُطْلَقُ عَلَى الرَّبِّ تَعَالَى، وَعَلَى الْعَبْدِ.

وَأَمَّا الَّذِينَ أَمْسَكُوا عَنِ الْأَمْرَيْنِ وَقَالُوا: لَا نَقُولُ يَتَحَرَّكُ وَيَنْتَقِلُ، وَلَا نَنْفِي

ذَلِكَ عَنْهُ، فَهُمْ أَسْعَدُ بِالصَّوَابِ وَالِاتِّبَاعِ، فَإِنَّهُمْ نَطَقُوا بِمَا نَطَقَ بِهِ النَّصُّ، وَسَكَتُوا عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ، وَتَظْهَرُ صِحَّةُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ ظُهُورًا تَامًّا فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْأَلْفَاظُ الَّتِي سَكَتَ النَّصُّ عَنْهَا مُجْمَلَةً مُحْتَمِلَةً لِمَعْنَيَيْنِ :صَحِيحٌ وَفَاسِدٌ، كَلَفْظِ الْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ وَالْجِسْمِ وَالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْحَوَادِثِ وَالْعِلَّةِ وَالتَّغَيُّرِ وَالتَّرْكِيبِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَحْتَهَا حَقٌّ وَبَاطِلٌ، فَهَذِهِ لَا تُقْبَلُ مُطْلَقًا وَلَا تُرَدُّ مُطْلَقًا، فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ لَمْ يُثْبِتْ لِنَفْسِهِ هَذِهِ الْمُسَمَّيَاتِ وَلَمْ يَنْفِهَا عَنْهُ، فَمَنْ أَثْبَتَهَا مُطْلَقًا فَقَدْ أَخْطَأَ وَمَنْ نَفَاهَا مُطْلَقًا فَقَدَ أَخْطَأَ، فَإِنَّ مَعَانِيهَا مُنْقَسِمَةٌ إِلَى مَا يَمْتَنِعُ إِثْبَاتُهُ لِلَّهِ، وَمَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ لَهُ، فَإِنَّ الِانْتِقَالَ يُرَادُ بِهِ انْتِقَالُ الْجِسْمِ وَالْعَرَضِ مِنْ مَكَانٍ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ يُمْتَنَعُ إِثْبَاتُهُ لِلرَّبِّ تَعَالَى، وَكَذَلِكَ الْحَرَكَةُ إِذَا أُرِيدَ بِهَا هَذَا الْمَعْنَى امْتَنَعَ إِثْبَاتُهَا لِلَّهِ تَعَالَى، وَيُرَادُ بِالْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ حَرَكَةُ الْفَاعِلِ مِنْ كَوْنِهِ فَاعِلًا، وَانْتِقَالِهِ أَيْضًا مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ فَاعِلٍ إِلَى كَوْنِهِ فَاعِلًا.

فَهَذَا الْمَعْنَى حَقٌّ فِي نَفْسِهِ لَا يُعْقَلُ كَوْنُ الْفَاعِلِ إِلَّا بِهِ، فَنَفْيُهُ عَنِ الْفَاعِلِ نَفْيٌ لِحَقِيقَةِ الْفِعْلِ وَتَعْطِيلٌ لَهُ، وَقَدْ يُرَادُ بِالْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ فِعْلٌ يَقُومُ بِذَاتِ الْفَاعِلِ يَتَعَلَّقُ بِالْمَكَانِ الَّذِي قَصَدَ لَهُ، وَأَرَادَ إِيقَاعَ الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ فِيهِ، وَقَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَنْزِلُ

لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ، وَيَأْتِي فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ، وَيَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، وَيَنْزِلُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، وَيَنْزِلُ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيَنْزِلُ إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهَذِهِ أَفْعَالٌ يَفْعَلُهَا بِنَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْأَمْكِنَةِ، فَلَا يَجُوزُ نَفْيُهَا عَنْهُ بِنَفْيِ الْحَرَكَةِ وَالنَّقْلَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْمَخْلُوقِينَ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ لَوَازِمِ أَفْعَالِهِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ، فَمَا كَانَ مِنْ لَوَازِمِ أَفْعَالِهِ لَمْ يَجُزْ نَفْيُهُ عَنْهُ، وَمَا كَانَ مِنْ خَصَائِصِ الْخَلْقِ لَمْ يَجُزْ إِثْبَاتُهُ لَهُ، وَحَرَكَةُ الْحَيِّ مَنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ إِلَّا بِالْحَرَكَةِ وَالشُّعُورِ فَكُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ بِالْإِرَادَةِ وَلَهُ شُعُورٌ، فَنَفْيُ الْحَرَكَةِ عَنْهُ كَنَفْيِ الشُّعُورِ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْحَيَاةِ) اهـ.

٢٢- وَمِن مُخالفات ابنِ حمدان: قولُه في [ص:٣٢]: (قال فيه ابنُ البَنَّاء فِي اعتقادِ أحمد: "ولَا يُقَالُ بِحَرَكَةٍ ولا انتِقَال").

والجواب: ابن البَنَّاء: هو أبو عَلِي الحَسَنُ بنُ أحمَد ابنِ البَنَّا الحَنبَلِي رَحِمَهُ اللهُ (ت:٤٧٢ هـ)، وله كُتُبٌ في تقريرِ عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعة والرَّدِّ على الجهميةِ والفِرَقِ المُخَالِفَةِ لعقيدةِ أهلِ السُّنَّة، ومِن أشهَرِهَا كتاب: (الرَّدُّ عَلَى المُبتَدِعَة) و(المُختَارُ فِي أُصُولِ السُّنَّة)، وقد سَارَ فِيهَا على مَنهَجِ السَّلَفِ في تَقرِيرِ العَقِيدَة، ولَم أَقِف عَلَى هذه العِبَارَةِ عن ابن البَنَّا التي أورَدَهَا ابنُ حَمدَان.

وأما لفظ "الحَرَكَة" فقَد أثبَتَه جماعةٌ مِنَ الأئمةِ كالإمامِ أحمَد، وحَرْبٍ الكِرمَانِي، والدَّارِمِي، وغيرِهم، ولَم يُنْكِرْه أَحَدٌ مِن أهلِ السنة؛ لأنَّ الحَرَكَةَ مِن لَوَازِم الصِّفَة، وأهلُ السُّنَّة يُثبِتُونَ هذه الألفاظَ لإثبَاتِ وتَحقِيقِ الصفاتِ الإلهِيَّةِ والرَّدِّ عَلَى الجَهمية المُعطلة، والذين أنكَروا "الحَرَكَة" هُم الجَهمِيَّةُ ومَن سَارَ على طَرِيقَتِهِم الرَّدِيئَة.

قال الإمامُ أحمدُ رحمه الله: (ولله جل وعلا عَرْشٌ، وللعَرْشِ حَمَلَةٌ يَحمِلُونَه، اللهُ عز وجل عَلَى عَرشِه، ولَه حَدٌّ، واللهُ أعلَمُ بِحَدِّه، يَتَحَرَّك، ويَتكَلَّم، ويَنظُر، ويَضحَك، ويَفرَح) اهـ. [رواه الدشتي في إثبات الحد (ص:١٦٦)].

وقال الإمامُ أحمدُ رحمه الله في [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:١٣٨)]: (قُلنَا: قد أعظَمْتُم عَلَى اللهِ الفِريَةَ، حِينَ زَعَمتُم أنَّه لا يتكلَّم فشَبَّهتُمُوه بالأصنَامِ التي تُعْبَدُ مِن دُونِ الله؛ لأنَّ الأصنَامَ لَا تتكلَّم، ولَا تتحرَّك ولا تَزُولُ مِن مَكَانٍ إلى مَكَان) اهـ.

قلتُ: ويُفهَم مِن كَلَام أحمَد رحمه الله إثباتُ الحركَةِ والانتِقَال.

وقال الإمامُ حَرْبُ الكِرمَاني رحمه الله في [السنة لحرب الكرماني (٥٨)]: (بابُ القَولِ بالمَذهَب: هذا مَذهَبُ أئمةِ العِلْم، وأصحابِ الأَثَر، وأهلِ السُّنَّةِ المَعرُوفِين بِهَا،

المقتَدَى بِهِم فيها، وأَدرَكتُ مَن أَدرَكتُ مِن علماءِ أهلِ العِرَاق، والحِجَاز، والشَّام، وغيرِهم عَلَيها، فمَن خَالَفَ شيئًا مِن هذه المَذَاهِب، أو طَعَنَ فِيهَا، أو عَابَ قَائِلَهَا، فهو مُبتدِعٌ خَارِجٌ عَن الجَمَاعة، زَائِلٌ عَن مَنهَجِ السُّنَّةِ وسَبِيلِ الحَقِّ، وهو مَذهَب: أحمَد، وإسحَاق بنِ إبرَاهيم بنِ مَخْلَد، وعبدِالله بنِ الزُّبَيرِ الحُمَيدِي، وسَعِيدِ بنِ مَنصُور، وغيرِهم مِمَّن جَالَسنَا وأَخَذنَا عَنهم العِلم، فكان قولُهم: ... واللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى سَمِيعٌ لَا يَشُك، بَصِيرٌ لَا يَرتَاب، عَلِيمٌ لَا يَجهَل، جَوَادٌ لَا يَبخَل، حَلِيمٌ لا يَعجَل، حَفِيظٌ لَا يَنسَى... يَتكلَّم، ويَتَحرَّك، ويَسمَع ويُبصِر) اهـ.

وقال الإمامُ الدَّارِمي رَحِمَهُ اللَّهُ في [نقضه على المريسي (ص:٥٢)]: (وَأَمَّا دَعْوَاكَ :أَنَّ تَفْسِيرَ "القَيُّومِ" الَّذِي لَا يَزُولُ مِنْ مَكَانِهِ وَلَا يَتَحَرَّكُ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْكَ هَذَا التَّفْسِيرُ إِلَّا بِأَثَرٍ صَحِيحٍ، مَأْثُورٍ عَنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ أَوِ التَّابِعِينَ؛ لِأَنَّ الحَيَّ القَيُّومَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَيَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ، وَيَهْبِطُ وَيَرْتَفِعُ إِذا شَاءَ، وَيَقْبِضُ وَيَبْسُطُ، وَيَقُومُ وَيَجْلِسُ إِذَا شَاءَ؛ لِأَنَّ أَمَارَةُ مَا بَيْنَ الحَيِّ وَالمَيِّتِ التَّحَرُّكَ. كُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ لَا مَحَالَةَ، وَكُلُّ مَيِّتٍ غَيْرُ مُتَحَرِّكٍ لَا مَحَالَةَ) اهـ.

وقال مُحمَّد بنُ عَلِي الكَرَجِي القَصَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ في [نكت القرآن (١/ ١٦٠)]: (قولُه تَعَالَى تعالى: ﴿ **هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ** ﴾

[البقرة:٢١٠]: حُجَّةٌ عَلَى الجَهمِيَّةِ واضحةٌ فِيمَا يُنكِرُون مِن الحَرَكَةِ والنُّزُولِ إلى السَّمَاءِ الدُّنيَا) اهـ.

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ ﷺ في [درء التعارض (٢/ ٧)] بعدَ أنْ أورَدَ كلامَ الدارِمِي والكِرمَانِي في إثباتِ الحَرَكَة: (بَلْ صَرَّحَ هؤلاءِ بِلَفْظِ الحَرَكَة، وأنَّ ذلك هُوَ مذهبُ أئمةِ السُّنَّةِ والحَدِيثِ مِن المُتَقَدِّمِين والمُتَأَخِّرِين، وذَكَرَ حَرْبُ الكِرمَانِي أنَّه قَولُ مَن لَقِيَه مِن أئمةِ السُّنَّةِ كأحمَدَ بنِ حَنبلٍ، وإسحَاقَ بنِ رَاهُويَه، وعبدِاللهِ بنِ الزُّبَير الحُمَيدِي، وسَعيدِ بنِ مَنصُور. وقال عثمانُ بنُ سَعِيد وغيرُه: "إنَّ الحَرَكَةَ مِن لَوَازِمِ الحَيَاة، فَكُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّك، وجَعَلُوا نَفيَ هذا مِن أقوالِ الجَهمِيَّة نُفَاةِ الصِّفَات، الذين اتَّفَقَ السَّلَفُ والأئمةُ على تَضلِيلِهِم وتَبدِيعِهِم) اهـ.

٢٣- وَمِن مخالفات ابنِ حَمدان: نقلُهُ في [ص:٣٢] لِكَلَامِ أَبِي يَعلَى وابنِ عَقِيل في نَفي الانتِقَالِ والحَرَكَة. وأقرَّهُمَا عَلَى ذلك.

والجواب: قَد تقدَّمَ الرَّدُّ عَلَيه.

٢٤- وَمِن مُخالفاته: نَقلُهُ في [ص:٣٢] عن أَبِي يَعلَى قَولَه: (لَا يَثْبُتُ نُزُولٌ عَن عُلُوٍّ وزَوَالٍ، بَل نُزُولٌ لَا يُعقَلُ مَعنَاه).

والجواب: وهذا تَصرِيحٌ بإنكَارِ عُلُوِّ اللهِ عَلَى خَلقِهِ والعِيَاذُ بِالله، وفِيهِ تَعطِيلٌ لِصِفَةِ النُّزُولِ عَن طَرِيقِ تَفوِيضِ مَعنَى الصِّفَة.

ومما أنكرَه الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ على الجهميةِ في كتاب [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:١٣٨)] قولُه: (قَد أعظَمْتُم على اللهِ الفِرْيَةِ، حِينَ زَعَمْتُم أنَّه لَا يَتكلَّمُ فشَبَّهتُمُوه بالأصنَامِ التي تُعبَدُ مِن دُونَ اللهِ؛ لأنَّ الأصنَامَ لَا تتكلَّم، **ولَا تَتحرَّك ولَا تَزُولُ مِن مَكَانٍ إلى مَكَان**) اهـ.

قلتُ: إنكارُ الإمامِ أحمدَ على الجَهمِيَّةِ أنَّهم نَفَوا عَن اللهِ الكَلَام، والحَرَكَة، والزَّوَال مِن مَكَانٍ إلى مَكَان: يَدُلُّ عَلَى أنَّه يُثبِتُ هذه الصفاتِ للهِ جَلَّ وَعَلَا إثباتًا يَلِيقُ به سبحانه مِن غَيرِ تكييفٍ ولا تَمثِيل.

وقال أبو حَاتِمِ الرَّازِي رَحِمَهُ اللهُ (ت:٢٧٧هـ): (مَن قَال: "النُّزُول غَيرُ النُّزُولِ، ومَا أَشْبَهَه" فهو جَهمِيٌّ كَافِر) اهـ. [صفات رب العالمين لابن المحب الصامت الحنبلي (١/ ٢٤)].

قال ابنُ خُزَيمَةَ رَحِمَهُ اللهُ (ت:٣١١هـ): (وفي هذِه الأخبارِ مَا بَانَ وثَبَتَ وصَحَّ أنَّ اللهَ جَلَّ وَعَلَا فوقَ سماءِ الدُّنيا، الذي أَخبَرَنا نبيُّنا ﷺ أنَّه يَنْزِلُ إليه؛ إذ محالٌ في لُغةِ العرَبِ أن يَقولَ: نزَلَ مِن أسفلَ إلى أعْلَى، ومفهومٌ في الخِطابِ أنَّ النُّزولَ من أعْلَى إلى

أَسْفَلَ) اهـ. [كتاب التوحيد (١/ ٢٨٩)].

٢٥- ومِن مُخَالَفات ابنِ حَمدَان: نقله في [ص:٣٢] عن أَبِي يَعلَى: (كَمَا جَازَت رُؤيتُه لَا فِي جِهَة... ورُؤيةٌ لَا فِي جِهَة، ولَا يُعقَلُ ذلك في الشَّاهِد).

والجواب: هذا إنكَارٌ لرُؤيةِ اللهِ ﷻ في جِهَةِ العُلُوِّ فِي الآخِرَةِ حقيقةً بالأبصَارِ والعِيَاذُ بالله، وهذه هي طريقةُ الأشَاعِرَةِ فِي إثبَاتِ الرُؤية، فقَالُوا: "إنَّ اللهَ يُرَى فِي الآخِرَةِ، لكنَّه لَا يُرَى فِي جِهَةٍ بالأبصَار"؛ لأنَّهم يُنكِرُون عُلُوَّ اللهِ بِذَاتِهِ على خَلْقِه، فأثبَتُوا الرُّؤيةَ لَفْظًا لَا حَقِيقةً، فعَادَ مَذهَبُهُم إلى مَذهَبِ الجَهمِيَّةِ الأُولَى والمُعتَزِلَة، فَلَا فَرْقَ بَينَهُم.

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية ؒ: (حتَّى إنَّ أَئِمَّةَ أصحَابِ الأشعَرِي المُتَأَخِّرِين كأبِي حَامِد وابنِ الخَطِيبِ وغيرِهِمَا لمَّا تَأَمَّلُوا ذلك عَادُوا في الرُّؤيَةِ إلى قولِ المُعتَزِلَةِ أو قَرِيبٍ منه، وفَسَّرُوهَا بِزِيَادَةِ العَلْمِ كَمَا يُفسِّرُهَا بذلك الجهميةُ والمعتزلةُ وغيرُهُم، وهذا فِي الحَقيقةِ تَعطِيلٌ للرُّؤيَةِ الثابتةِ بالنُّصُوصِ والإجمَاعِ المَعلُومِ جَوَازُهَا بدَلَائِلَ المَعقُولِ، بَل المَعلُومُ بِدَلَائِلَ العُقُولِ امتِنَاعُ وُجُودِ مَوجُودٍ قَائِمٍ بنفسِهِ لَا يُمكِنُ تَعَلُّقُهَا به - يعني رؤيته -) اهـ. [بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٣٥)].

وأما قَولُ أَبِي يَعلَى: (ولَا يُعقَلُ ذلك فِي الشَّاهِد)، فهذا تَصرِيحٌ بتَفوِيضِ مَعنَى الرُّؤيَة.

وقد أجمَعَ أهلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ على أنَّ المُؤمِنِينَ يَرونَ رَبَّهم ﷻ حقيقةً بِأبصَارِهِم في جِهَةِ العُلُو، وأنَّ رُؤيتَه ﷻ أعظمُ نَعِيمِ أهلِ الجَنَّة، وغَايةُ مَطَالِبِ المُوحِّدِين، وقَدْ دَلَّ عَلَى ذلك الكِتَابُ والسُّنَّةُ والإجمَاع:

فأما الكتاب:

فقد قَال اللهُ ﷻ: ﴿ **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾** ﴾ [القيامة:٢٢ – ٢٣]. وُجُوهُ المُؤمنين "نَاضِرَةٌ" في الجَنَّة، نَاضِرَةٌ مِنَ النَّضْرَة، وهي الحُسْنُ والبَهَاء، ﴿ **إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴾ أي: تَنظُرُ إلى رَبِّهَا بأعيُنِهَا في الجَنَّة؛ فالنَّظَرُ إذَا عُدِّيَ بحَرْفِ "إلى" فمَعنَاه نَظَرُ العَيْن.

وقوله تعالى: ﴿ **لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ** ﴾ [يونس:٢٦]، والزِّيَادَة: هي النَّظَرُ إلى وَجْهِ اللهِ ﷻ.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿ **كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾** ﴾ [المطففين:١٥].

قال الحسنُ البَصرِي رحمه الله: (يَكشِفُ الحِجَابَ، فيَنظُرُ إليه المُؤمنون والكَافِرون، ثُمَّ يُحجَبُ عَنه الكَافِرون ويَنظُرُ إليه المُؤمِنون كُلَّ يومٍ غُدُوَّةً وعَشِية) اهـ. [تفسير الطبري (٢٤/ ٢٩٠)].

وقال الشافعيُّ رحمه الله: (ما حُجِب الفجَّارُ إلا وقد عُلِم أنَّ الأبرار يَروْنه عز وجل) اهـ. [تفسير ابن كثير (٨/ ٢٨٠)].

وقال رحمه الله: (لَمَّا حُجِبَ هؤلاءِ في السخط دَلَّ على أنَّ أوليَاءَه يَرونَه في الرِّضَى) اهـ. [الإبانة الكبرى لابن بطة (٣/ ٦٠)].

وقال رحمه الله: (هذه الآية دلالةٌ على أنّ أولياءَه **يَرَونه على صِفَتِه**) اهـ. [حلية الأولياء لأبي نعيم (٩/ ١١٧)].

وقال رحمه الله: (دَلَالةٌ على أنَّ أولياءَه **يَرَونَه يومَ القِيَامَةِ بأبصَارِ وُجُوهِهِم**) اهـ. [الإبانة الكبرى (٧/ ٦٠)].

وقال مَالِكُ بنُ أنَس رحمه الله: (الناسُ يَنظُرُون إلى رَبِّهم عز وجل يومَ القِيَامَةِ بأعيُنِهِم) اهـ. [شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٥٠١)].

ومن السُّنَّة:

عَنْ جَرِيرٍ ﵁، قَالَ: «**كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، قَالَ: إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ، لاَ تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»[١].

وفي روايةٍ عَن جَرِير ﵁، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانًا**»[٢]

وأما الإجماع:

فقد قال الإمام أبو حاتم (ت:٢٧٧هـ) **وأبو زُرعَةَ الرازي** (ت:٢٨٩هـ) ﵏ في عقديتهما: (أَدْرَكْنَا الْعُلَمَاءَ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ حِجَازًا وَعِرَاقًا وَشَامًا وَيَمَنًا فَكَانَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ: ... وَأَنَّهُ ﵎ يُرَى فِي الْآخِرَةِ يَرَاهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ بِأَبْصَارِهِمْ وَيَسْمَعُونَ كَلَامَهُ كَيْفَ شَاءَ وَكَمَا شَاءَ) اهـ. [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣٢١)].

وقال الإمامُ ابنُ بَطَّة العُكبري الحنبلي ﵀ في [الإبانة الكبرى (٢٦٢٣)]: (فَقَدْ ذَكَرْتُ لَكُمْ رَحِمَكُمُ اللهُ مِنْ تَثْبِيتِ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ رَبَّهُمْ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الْجَنَّةِ، وَشَرَحْتُ ذَلِكَ وَبَيَّنْتُهُ مُلَخَّصًا مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلُغَاتِ الْعَرَبِ مَا فِي بَعْضِهِ كِفَايَةٌ، وَغِنًى

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٤)، ومسلم (٦٣٣).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٥).

وَهِدَايَةٌ، وَشِفَاءٌ لِمَنْ وَهَبَ اللهُ بَصِيرَةً، وَأَرَادَ بِهِ مَوْلَاهُ الْكَرِيمُ الْخَيْرَ وَالسَّلَامَةَ، فَأَمَّا الْجَهْمِيُّ الْمَلْعُونُ الَّذِي قَدْ غَلَبَ عَلَى قَلْبِهِ الرَّيْنُ، وَمُنِعَ الْعِصْمَةَ، وَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْفِيقِ، فَإِنَّهُ يَجْحَدُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَيُنْكِرُهُ، وَيُعْرِضُ عَنْهُ، وَيَتَّخِذُهُ هُزُوًا) اهـ.

وقال ابنُ بَطَةَ العُكبري الحنبلي رحمه الله في [الإبانة الكبرى (٢٥٧٠)]: (اعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللهُ: أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَقَالُوا: إِنَّ اللهَ لَا يَرَاهُ الْعِبَادُ، وَلَا يُكَلِّمُهُمْ، وَلَا يُكَلِّمُونَهُ، فَكَذَّبُوا بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا بِجَحْدِ رُؤْيَتِهِ إِبْطَالَ رُبُوبِيَّتِهِ، لِأَنَّهُمْ مَتَى أَقَرُّوا بِرُؤْيَتِهِ أَقَرُّوا بِرُبُوبِيَّتِهِ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى جَعَلَ ثَوَابَ مَنْ صَدَّقَ بِهِ بِالْغَيْبِ إِيمَانًا أَنْ يَرَاهُ هَذَا عِيَانًا. وَقَدْ أَكْذَبَ اللهُ الْجَهْمِيَّةَ فِيمَا رَدُّوهُ مِنْ كِتَابِ اللهِ وَقَوْلِ نَبِيِّهِ ﷺ) اهـ.

وقال ابنُ تيميةَ رحمه الله: (إنَّ كونَ اللهِ يُرى بجِهةٍ مِنَ الرَّائِي ثَبَتَ بإجماعِ السَّلَفِ والأئمَّةِ، ... عن أشهَبَ قال: وسُئِل مالِكٌ عَن قَولِه تعالى: ﴿ **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣** ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]: "أينظُرُ اللهُ عز وجل؟ قال: نعَمْ، فقُلتُ: إنَّ أقوامًا يَقُولُون: يَنظُرُ مَا عِندَه. قال: بل يَنظُرُ إليه نَظَرًا". وعن الأوزاعيِّ أنَّه قال: "إنِّي لأرجو أنْ يَحجُبَ اللهُ جَهمًا وأصحابَه أفضَلَ ثوابِه الذي وعَدَه أولياءَه؛ حيثُ يقولُ: ﴿ **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣** ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، فجَحَد جَهمٌ

وأصحابُه أفضَلَ ثوابِه الذي وَعَد أولياءَه." وعن عبدِ اللهِ بنِ المبارَكِ قال: "مَا حَجَب اللهُ عنه أحدًا إلَّا عذَّبه، ثُمَّ قرأ: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّهُمۡ لَصَالُواْ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١٦﴾ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ [المطففين: ١٥ – ١٧]، قال: بالرُّؤيةِ") اهـ. [بيان تلبيس الجهمية (ص: ٤١٥ – ٤١٨)].

وقد أجمَعَ السَّلَفُ وأئمةُ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ عَلَى كُفْرِ مَن أنكَرَ رؤيةَ اللهِ يومَ القيامَة؛ لأنَّه مُكَذِّبٌ للقُرآن، ولأنَّ الجهميةَ تُنكِرُ الرؤيةَ لأجلِ أنَّهم يُنكِرُون أنَّ للهِ صُورَة، ولذلك كَفَّرَهم السَّلَفُ لإنكَارِهِم الرُّؤية؛ لأنَّ الشيءَ الذي لَا يُرَى لَا وُجُودَ لَه ولَا حَقِيقَةَ لَه.

قال الإمامُ أحمدُ ﷺ: (مَن زَعَمَ أنَّ اللهَ لَا يُرَى في الآخِرَةِ فهو كَافِرٌ مُكَذِّبٌ بالقُرآن) اهـ. [طبقات الحنابلة (١ / ٥٩، ١٤٥)].

٢٦- <u>ومِن مُخَالفات ابنِ حَمدَان</u>: نَقْلُهُ في [ص:٣٢] عَن أَبِي نَصْرٍ السِّجْزِي رَحِمَهُ اللهُ قولَه: (ليسَ في قَولِ اللهِ عَلَى العَرْشِ تَحدِيد، وإنَّما التَّحدِيدُ للعَرْشِ ومَا دُونَه، واللهُ فَوقَ ذلك حَيثُ لَا مَكَانَ ولَا حَدَّ؛ لأنَّه كَانَ ولا مَكَان، ثُمَّ خَلَقَ المَكَانَ وهُوَ كَمَا كَانَ قَبْلَ خَلْقِ المَكَان).

والجواب: السِّجْزِي: هو أبو نَصْرٍ عبيدُالله بنُ سعيدٍ الوَائِلِي السِّجْزِي رَحِمَهُ اللهُ

(ت:٤٤٤ هـ)، وهو إمامٌ جَلِيل مِن أئمةِ أهلِ السنةِ عَلَى عقيدةِ السَّلَف الصَّالِح، ولَه كُتُبٌ في الرَّدِّ على الجَهمية ، ومِن أشهَرِهَا (رسالةُ السِّجْزِيِّ إلى أَهلِ زَبِيدٍ فِي الرَّدِّ عَلَى مَن أنكرَ الحَرْفَ والصَّوتَ)، وهذا القولُ الذي نَقَلَه ابنُ حَمْدَان عنه مَوجُودٌ حَقًّا في رِسَالَةِ السِّجْزِي إلى أَهلِ زَبِيد، وهذا مِمَّا لَا يُتَابَعُ عَلَيه، وقَد أَخطَأَ في إِيرَادِ هذه العِبَارَاتِ المُحْدَثَةِ، وقَد تَقدَّمَ الرَّدُّ على هذهِ العِبَارَةِ وأنَّها بَاطِلَة.

٢٧- ومِن مُخَالفاتِ ابنِ حَمدَان: نَقْلُهُ في [ص:٣٢] عَن ابنِ حَامِد قولَه: (هُوَ عَلَى العَرْشِ بِذَاتِهِ مُمَاسٌّ لَه، ويَنزِلُ مِن مَكَانِهِ الذي هُوَ فِيه، ويَنتَقِل). ثُمَّ قال ابنُ حَمدَان: (ورَدَّه ابنُ عَقِيلٍ وغَيرُه، وخَطَّؤُوه فيه، وذَمُّوه، وأَصَابُوا في ذلك) اهـ.

والجواب: ابنُ حَامِد: هو أبو عبدِالله الحَسن بنِ حَامِد البَغدَادِي الوَرَّاق الحنبلي (ت:٤٠٣ هـ)، وقَد كَان مُضطَرِبًا في عَقِيدَتِه، فكثيرًا مَا كان يُثبِتُ الصِّفَاتِ عَلَى طَرِيقَة السَّلَف، وتَارَةً يُعطِّلها عَن طَرِيقِ تَفوِيض المَعنَى، وهو أحسنُ حالًا وعقيدةً مِن أمثَالِ أَبِي يَعلَى وابنِ عَقِيل والتَّمِيمِي وابنِ الزَّاغُونِي، فضلًا عَن ابنِ حَمدَان.

وقَد اعترَضَ ابنُ حَمدَان على نَصِّ ابنِ حَامِد في قَولِه: (هُوَ عَلَى العَرْشِ بِذَاتِهِ مُمَاسٌّ لَه، ويَنزِلُ مِن مَكَانِهِ الذي هُوَ فِيه، ويَنتَقِل).

و "المُمَاسَّةُ والقُرْب" أي: أنَّ اللهَ ﷻ يَقْرُبُ مِن بعضِ خَلقِهِ وأنَّه مَسَّ بعضَ خلقِه، وهذا عَلِيه أدلةٌ مِن الكِتَابِ والسُّنَّةِ ومِن أقوالِ السَّلَفِ ﷭، والحَنابِلَةُ كانوا يُثبِتُونَ المُمَاسَّةَ منذُ زمنِ الإمامِ أحمَد إلى أن دخلَت عقائِدُ الجهميةِ على مُتَأَخِّرِيهِم.

يقولُ ابنُ حَامِد: (ومِمَّا يَجِبُ الإيمانُ بِهِ والتَّصدِيقُ مَا وَرَدَ في الأخبَارِ مِن المُمَاسَّةِ والقُرْبِ مِن الحَقِّ سبحانه لنَبِيِّه عليه الصلاة والسلام، وقَد اعتَمَدَ أصحابُنَا في ذلك عَلَى جَوابِ أَبِي عبدِاللهِ فِي هذا في المَقَامِ المَحمُود ... وذَكَرَ بعضَ الأدلَّة، ثُمَّ قال: وهذا كُلُّه يُقطَعُ به كَمَا جَاءَت به الأخبارُ، والمَقصُودُ هُنَا أنَّ هذا الحديثَ فِي الجُملَةِ مِن أحاديثِ الصِّفَاتِ التي نَصَّ الأئمةُ على أنَّه يُمَرُّ كَمَا جَاءَ، وَرَدُّوا عَلَى مَنْ نَفَى مُوجِبَه والغرض أنَّ هذا ليسَ مِمَّا اتفقَت الأئمةُ عَلَى تأويلِه) اهـ. [بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٢١٤-٢٢٢)].

فالذي يَظهَرُ مِن كَلَامِ ابنِ حَامِد أنَّ إثبَاتَ المُمَاسَّةِ كَانَ مُعتَمَدًا عندَ الحَنابِلَةِ في وَقتِه.

وقَد نَصَّ على ذلك جَمَاعَةٌ من السَّلَفِ وأهلِ السُّنَّة:

عَنْ مَيْسَرَةَ ؆ (ت:٩١هـ) **قَالَ:** (إِنَّ الله لَمْ يَمَسَّ شَيْئًا مِنْ خَلْقِهِ غَيْرَ ثَلَاثٍ:

خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَكتَبَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ، وغَرَسَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ) اهـ. [الدارمي على المريسي (ص٩٣)].

ومَيْسَرَة: هو "مَيسَرَةُ بنُ يَعقُوب الكُوفِي" صَاحِبُ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، وَثَّقه ابنُ حِبَّان والذَّهبِي.

ويَشهَدُ له قولُهُ تعالى: ﴿ **قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ٧٥** ﴾ [ص:٧٥]. فَقَد خَلَقَ اللهُ جل وعلا آدَمَ بِيَدِه.

وكذلك ما رواه مسلم عَن المُغِيرة بنِ شُعبَة، في الحدِيثِ القُدسِي: «**سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ، ما أدْنَى أهْلِ الجَنَّةِ مَنْزِلَةً، قالَ: هو رَجُلٌ يَجِيءُ بَعْدَ ما أُدْخِلَ أهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، فيُقالُ له: ادْخُلِ الجَنَّةَ، فيَقولُ: أيْ رَبِّ، كيفَ وقدْ نَزَلَ النَّاسُ مَنازِلَهُمْ، وأَخَذُوا أخَذاتِهِمْ، فيُقالُ له: أتَرْضَى أنْ يَكونَ لكَ مِثْلُ مُلْكِ مَلِكٍ مِن مُلُوكِ الدُّنْيا؟ فيَقولُ: رَضِيتُ رَبِّ، فيَقولُ: لكَ ذلكَ، ومِثْلُهُ ومِثْلُهُ ومِثْلُهُ ومِثْلُهُ، فقالَ في الخامِسَةِ: رَضِيتُ رَبِّ، فيَقولُ: هذا لكَ وعَشَرَةُ أمْثالِهِ، ولَكَ ما اشْتَهَتْ نَفْسُكَ، ولَذَّتْ عَيْنُكَ، فيَقولُ: رَضِيتُ رَبِّ، قالَ: رَبِّ، فأعْلاهُمْ مَنْزِلَةً؟ قالَ: أُولَئِكَ الَّذِينَ أرَدْتُ غَرَسْتُ كَرامَتَهُمْ بيَدِي، وخَتَمْتُ عليها، فَلَمْ تَرَ عَيْنٌ، ولَمْ تَسْمَعْ أُذُنٌ، ولَمْ يَخْطُرْ علَى قَلْبِ بَشَرٍ، قالَ: ومِصْداقُهُ في كِتابِ اللهِ عز وجل: ﴿ فَلَا**

تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ﴾ [السجدة:١٧]. **وفي رواية: إنَّ مُوسَى عليه السلام سَأَلَ اللهَ عز وجل عن أَخَسِّ أَهْلِ الجَنَّةِ مِنْها حَظًّا، وساقَ الحَدِيثَ بنَحْوِهِ»** [(١)].

قلتُ: فَخَلَقَ اللهُ جَنَّةَ عَدن بِيَدِه سبحانه وتعالى.

وكذلك ما رواه البخاري عن أَبِي هُريرة، قال النَبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «**احتَجَّ آدمُ وموسَى عليهما السَّلامُ، فقالَ لَه موسَى: يا آدمُ أنتَ أبونا خيَّبتَنا وأخرجتَنا منَ الجنَّةِ بذنبِك، فقالَ لَه آدمُ: يا مُوسَى، اصطفاكَ اللهُ بِكلامِه وخطَّ لَك التَّوراةَ بيدِه، أتلومني علَى أمرٍ قدَّرَه اللهُ عليَّ قبلَ أن يَخلُقَنِي بأربعينَ سنةً؟ فحجَّ آدمُ موسَى، فحجَّ آدمُ موسَى، فحجَّ آدمُ موسَى ثلاثًا**» [(٢)].

قلت: وقد كَتَبَ اللهُ التورَاةَ بيدِه، وخَلَقَ القَلَم بِيَدِه.

ويَشهَد له **قولُ ابنِ عُمَرَ** رضي الله عنهما: (خَلَقَ اللهُ عز وجل أربعَةَ أشياءَ بيدِه: آدَمَ عليه السلام، والعَرْشَ، والقَلَمَ، وجَنَّاتِ عَدْن، ثُمَّ قال لِسَائِرِ الخَلْق: كُنْ فَكَان) اهـ. [الشريعة للآجري (٧٦٥)، والنقض على المَرِيسي (ص:٢٦١)].

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢).

قلتُ: وهذا مِمَّا لا يُقَال بالرَّأي، فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْع.

قال الدَّارِمي ﷺ بعدَ مَا رَوَى هذا الأثَرَ في [نقضه على المَرِيسي (٣٥)]: (أفَلَا تَرَى أيُّها المَرِيسيُّ كَيفَ مَيَّزَ ابنُ عُمَرَ وفَرَّقَ بينَ آدَمَ وسَائِر الخَلْقِ فِي خَلْقِهِ اليَد، أفأنتَ أعَلمُ مِن ابنِ عُمَرَ بتأويلِ القُرآنِ، وقَد شَهِدَ التَّنزِيلَ وعَايَنَ التَّأوِيلَ وكَانَ بِلُغَاتِ العَرَبِ غَيرَ جَهُول) اهـ.

وقال الدارمي ﷺ في [نقضه على المريسي (١/ ٢٣٢) ت: الألمعي]: (فَأَكَّدَ اللهُ لِآدَمَ الْفَضِيلَةَ الَّتِي كَرَّمَهُ وَشَرَّفَهُ بِهَا، وَآثَرَهُ عَلَى جَمِيعِ عِبَادِهِ إِذْ كُلُّ عِبَادِهِ، خَلَقَهُمْ بِغَيْرِ مَسِيسٍ بِيَدٍ، **وَخَلَقَ آدَمَ بِمَسِيسٍ**) اهـ.

وقال عبدُالله بنُ الإمامِ أحمد: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، **عَنْ عِكْرِمَةَ** ﷺ (ت:١٠٤ هـ) **قَالَ**: (إِنَّ اللهَ ﷻ لَمْ يَمَسَّ بِيَدِهِ شَيْئًا إِلَّا ثَلَاثًا: خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ الْجَنَّةَ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ) اهـ. [السنة لعبد الله بن أحمد (٢٩٦ / ١)].

وعن كَعْبَ الْأَحْبَارِ ﷺ (ت:٧٢هـ)، **قَالَ**: (إِنَّ اللهَ ﷻ لَمْ يَمَسَّ بِيَدِهِ إِلَّا ثَلَاثَةً: خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ الْجَنَّةَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: تَكَلَّمِي: فَقَالَتْ: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ**﴾) اهـ. [الشريعة للآجري (٣/ ١١٨٥)]

وقال حَكِيمُ بنُ جَابِر رحمه الله (ت:٨٢هـ): (إنَّ اللهَ تبارك وتعالى لَم يَمَسَّ بيدِه مِن خَلقِه غَيرِ ثَلَاثَةَ أشيَاء: غَرَسَ الجَنَّةَ بيدِه ثُمَّ جَعَلَ تَرَابَهَا الوَرْسَ والزَعفَرَان، وجِبَالَهَا المِسك، وخَلَقَ آدَمَ بيدِه، وكَتَبَ التَّورَاةَ لِمُوسَى) اهـ. [رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٩/ ١٣٨)، والشريعة للآجري (١١٨٣ / ٣)].

وقال عبد الله بن الإمام أحمد: حَدَّثَنِي أَبِي رحمه الله، نَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ أَبِيهَا، **خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ** رحمه الله (ت:١٠٣هـ) **قَالَ:** (إِنَّ اللهَ عز وجل لَمْ يَمَسَّ بِيَدِهِ إِلَّا آدَمَ -صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ- خَلَقَهِ بِيَدِهِ، وَالْجَنَّةَ، وَالتَّوْرَاةَ كَتبَهَا بِيَدِهِ.. قَالَ: وَدَمْلَجَ اللهُ عز وجل لُؤْلُؤَةً بِيَدِهِ فَغَرَسَ فِيهَا قَضِيبًا فَقَالَ امْتَدِّي حَتَّى أَرْضِي وَأَخْرِجِي مَا فِيكِ بِإِذْنِي فَأَخْرَجَتِ الْأَنْهَارَ وَالثِّمَارَ) اهـ. [السنة لعبد الله بن أحمد (٢٩٧ / ١)].

وقال مُحمَّد بنُ كَعب القُرَظي رحمه الله (ت:١٠٨هـ): (أَنَّ اللهَ عز وجل لَمْ يَمَسَّ بِيَدِهِ شَيْئًا إِلَّا ثَلَاثَةً: آدَمُ عليه السلام، وَالتَّوْرَاةُ فَإِنَّهُ كَتبَهَا لِمُوسَى بِيَدِهِ، وَطُوبَى شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ غَرَسَهَا اللهُ بِيَدِهِ، لَيْسَ فِي الْجَنَّةِ غُرْفَةٌ إِلَّا فِيهَا مِنْهَا فَنَنٌ، وَهِيَ الَّتِي قَالَ اللهُ عز وجل: ﴿**ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ** ٱلصَّٰلِحَٰتِ **طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ** ٢٩﴾ [الرعد: ٢٩]) اهـ. [الشريعة للآجري (٣/ ١١٨٤)].

٢٨- <u>ومِن مُخَالفات ابنِ حَمدَان</u>: نَقلُهُ في [ص:٣٢] عن ابنِ عَقِيلٍ قولَه: (عَلَى

العَرْش، لَا كَجَالِس عَلَى سَرِير، أو كَرَاكِب دَابَّة)، وقولَ أَبِي يَعلَى: (لَيسَ بِقُعُودٍ ولَا مُمَاسَّة)، وقَد أقَرَّهُمَا على ذَلك.

والجواب: أنَّ جُلُوسَ وقُعُودَ اللهِ ﷻ عَلَى عَرشِهِ ثَابِتٌ عَن النَبِيِّ ﷺ في عدَّة أحادِيث، ولَم يُنكِرْه إلا الجَهميةُ المُعطِّلَة:

عَنْ عَبدِاللهِ بْنِ خَلِيفَةَ، قَالَ: «**جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتِ: ادْعُ اللهَ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ، قَالَ :فَعَظَّمَ الرَّبَّ ﷻ وَقَالَ :"وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ إِنَّهُ لِيَقْعُدُ عَلَيْهِ ﷻ فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ إِلَّا قِيدُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ، وَإِنَّ لَهُ أَطِيطًا كَأَطِيطِ الرَّحْلِ إِذَا رُكِبَ"**» [١].

وعَن عبدِاللهِ بنِ خَلِيفَة، عَن عُمَرَ رضي الله عنه، قال: «**إذَا جَلَسَ الرَّبُّ عَلَى الكُرسِي، سُمِعَ لَه أطِيطٌ كأطِيطِ الرَّحْلِ الجَدِيد**» [٢].

فاقشَعَرَّ رجلٌ عندَ وَكِيع سَمَّاه أَبِي – يعني أحمد بن حنبل – فغَضِبَ وَكِيع، وقَال: (أدرَكنَا **الأعمَش** (ت:١٤٨هـ) **وسُفيانَ** (ت:١٦١هـ) يُحدِّثُونَ بهذِهِ الأحادِيث

(١) أخرجه عبدُالله بن أحمد في السنة (٥٩٣)، ابنُ جرير في تفسيره (١١١/١)، والدارمي في نقضه على المريسي (ص:٤٧).

(٢) أخرجه عبدُالله بن أحمد في السنة (٥٨٥).

لا يُنكِرُونَهَا) اهـ. [أخرجه عبدُالله بن أحمد في السنة (٥٧١)].

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية ﷀ في [مجموع الفتاوى (١٦/٤٣٤)]: (أكثرُ أهلِ السُّنَّةِ قَبِلُوه .. ولَه طُرُقٌ كثيرةٌ ثَابِتَةٌ إلى سُفيان وإسرَائِيل وغيرِهِمَا) اهـ.

قال الذَهَبيُّ ﷀ في [العرش (٢/١٢١)]: (وهذا الحديثُ صَحِيحٌ عندَ جماعةٍ مِنَ المُحدِّثِين، أخرَجَه الحَافِظُ ضياءُ المَقدِسِي في صَحِيحِه، وهُوَ مِن شرطِ ابنِ حِبَّان، فَلَا أدرِي أخرَجَه أم لَا؟! فإنَّ عندَه أنَّ العَدْلَ الحَافِظَ إذَا حَدَّثَ عَن رَجُلٍ لَمْ يُعرَف بجرحٍ فإنَّ ذلك إسنادٌ صَحِيح. فإذا كان هؤلاء الأئِمَّة: أبو إسحاق السَّبِيعِي (ت:١٢٧هـ)، والثَّورِي (ت:١٦١هـ)، والأَعمَش (ت:١٤٨هـ)، وإسرَائِيل (ت:١٦٢هـ)، وعبدُالرَّحمن بنُ مَهدِي (ت:١٩٨هـ)، وأبو أحمَد الزبيري (ت:٢٠٠هـ)، ووَكِيع (ت:١٩٧هـ)، وأحمَدُ بنُ حَنبل (ت:٢٤١هـ)، وغيرُهُم مِمَّن يَطُولُ ذِكْرُهم وعَدَدُهُم الذين هُم سُرُجُ الهُدَى، ومَصَابِيحُ الدُّجَى قَد تَلَقَّوا هذا الحديثَ بالقَبُولِ وحَدَّثوا ولَم يُنكِرُوه، ولَم يَطعَنُوا فِي إسنَادِه، فمَن نَحنُ حتَّى نُنكِرَه و نَتَحَذلَقَ عَلَيهِم؟!) اهـ.

وقال أبو محمَّد الدَّشتِي الحنبلي ﷀ في [إثبات الحد لله وأن الله جالس على عرشه (ص:٢٠١)]: (هذا حَدِيثٌ صَحِيح، رُواتُه على شَرطِ البُخَارِي ومُسلِم) اهـ.

وعَن جَابِر ﷺ، قال: «**لمَّا قَدِمَ جعفرُ بنُ أَبِي طَالِبٍ مِن أرضِ الحَبَشَة، تَلَقَّاه رسولُ اللهِ ﷺ، فلمَّا نَظَرَ جعفرُ إلى رسولِ الله ﷺ حَجَلَ، فقبَّلَ رسولُ الله ﷺ بينَ عَينَيه، وقال: حَبِيبِي، أنتَ أشبهُ النَّاسِ بخَلقِي وخُلُقِي، وخُلِقْتَ مِنَ الطِّينَةِ التي خُلِقتُ مِنهَا، حدِّثنِي بَعضَ عَجَائِب أرضِ الحَبَشَة. قال: نَعَم بِأَبِي أنتَ وأُمِّي يَا رسولَ الله، بَينَا أَنَا سَائِرٌ فِي بعضِ طُرُقَاتِهَا، فإذَا بِعَجُوزٍ عَلَى رَأسِهَا مِكْتَل، فأقبَلَ شَابٌّ يَركُضُ على فَرَسٍ لَه، فَزَحَمَهَا، فألقَاهَا لِوَجهِهَا، وألقَى المِكْتَلَ عَن رَأسِهَا، فاستَرجَعَت قَائِمَة، وأَتْبَعَتْهُ النَّظَرِ وهِيَ تَقُول: "الوَيلُ لَكَ إذَا جَلَسَ المَلِكُ عَلَى كُرسِيِّه، فاقتَصَّ للمَظلُومِ مِنَ الظَّالِم". قال جَابر: فَنَظَرْتُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، وإنَّ دُمُوعَه على لِحيَتِهِ كالجُمَان، ثم قَالَ رسولُ الله ﷺ: لَا قَدَّسَ اللهُ أُمَّةً لَم يَأخُذِ المَظلُومُ حَقَّه مِنَ الظَّالِمِ غيرَ مُتَعتَع**» (١)

وعن ثَعلَبَةَ بنِ الحَكَم ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «**يَقُولُ اللهُ ﷻ للعلماءِ يومَ القيامةِ إذَا قَعَدَ عَلَى كُرسِيِّه لِقَضَاءِ عِبَادِه: إنِّي لَم أجعَل عِلْمِي وحُكمِي فِيكُم إلَّا**

---

(١) رواه الطبراني في الأوسط (٦٥٥٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٤٣٥)، والدَّشتي في إثبات الحد لله (ص:٢٣٥)، وله شواهد صَحِيحَة، وصَححه ابنُ تَيمية في شرح حديث النزول (ص:٤٠٠) قال: (هذا الحديث مَحفُوظٌ عَن أبي الزبير، عن جابر من طُرُق كُلها صحاح) اهـ.، وابنُ القَيم في نونيته، قال: (ولقد أتى ذكرُ الجلوس به وفي ... أثرٍ رواه جعفر الرباني. أعني ابن عم نبينا وبغيره ... أيضًا أتى والحق ذو تبيان) اهـ.

وأنَا أُرِيدُ أنْ أغفِرَ لَكُم على مَا كَانَ فِيكُم ولَا أُبَالِي» (١).

وعن أَنَس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ثَنَا رسولُ الله ﷺ قال: «**يَأْتُونِي حتَّي أمشِي بينَ أَيدِيهِم حتَّى نَأتِيَ بَابَ الجَنَّة، فأستَفْتِحُ، فيؤذَنُ لي، فأدخُلُ على ربِّي، فأجِدُهُ قاعدًا على كُرسِيِّ العِزَة، فأخِرُّ لَهُ سَاجِدًا»** (٢).

وقال عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في قوله تعالى: ﴿**ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ** ٥﴾: (جَالِس) اهـ. [الرؤية للحكم بن معبد الخزاعي، نقله عنه أبو الشيخ في طبقات المحدثين (٤/ ٥٣) والدَّشتِي في إثبات الحد لله (ص:٢٣٣)] .

وقال عبدالله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: (قَعَد) اهـ. [الصفات لابن المحب الصامت (١٥١)].

وقال الحسنُ البَصرِي، وعِكرمة رَحِمَهُمَا اللهُ: (جَالِس) اهـ. [إثبات الحد لله للدشتي (ص:٢٣٤)].

(١) رواه الطبراني في الكبير (١٣٨١/٢)، وابنُ المُحِب في الصفات (١٧٠)، وأبو نعيم في المعرفة (١٣٨٧)، وقال ابن كثير في تفسيره (٢٦٧/٥): (إسناده جيد)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٦/١): (رجاله موثوقون). وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٥٧/١): (رواته ثقات)، وقال السيوطي في اللآلي (٢٢١/١): (لا بأس به).

(٢) رواه الدشتي في إثباتِ الحد لله (ص:٢٤٢)، وأورده المَلطِي الشافِعِي في "التنبيه على أهل الأهواء والبدع" (ص:١١٨).

وقال محمدُ بنُ كَعب القُرَظِي: حَدَّثَ عمرُ بنُ عبدِالعزيز رحمه الله، قال: (إذَا فَرَغَ اللهُ مِن أهلِ الجَنَّةِ والنَّار، أَقبَلَ فِي ظُلَلٍ مِن الغَمَامِ والمَلَائِكَة... إلى أنْ قَال: حتَّى يَستَوي في مَجْلِسِه) وفي لَفظ: (حتَّى يَنتَهِيَ إلى مَجلِسِه) اهـ. [رواه ابن جرير في تفسيره (٢٣/ ٢١-٢٢)].

قال الدارميُّ رحمه الله بعدَ أن أورَدَ هذا الأثَرَ في [الرد على الجهمية (١٤٧)]: (فهذه الأحاديثُ قَد جَاءَت كُلُّها وأكثرُ مِنهَا فِي نُزُول الرَّبِّ تبارك وتعالى في هذهِ المَواطِن، وعَلَى تَصدِيقِهَا والإيمانِ بِهَا أَدرَكْنَا أهلَ الفِقْهِ والبَصَرِ مِن مَشَايِخِنَا، لَا يُنكِرُهَا منهُم أَحَدٌ، ولَا يَمتَنِعُ مِن روايَتِهَا حتَّى ظَهرَت هذهِ العِصَابةُ - يعني الجَهمِيَّة - فعَارَضَت آثارَ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم بِرَدٍّ، وتَشَمَّرُوا لِدَفعِهَا بِجِدٍّ) اهـ.

وقال مُجَاهِد رحمه الله في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿ **عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا** ٧٩ ﴾ [الإسراء:٧٩]: (يُجْلِسُهُ معه على العَرْشِ) وفي لفظ: (يُقعِدُهُ معه) اهـ. [رواه الخلال في السنة (٢٤١) وحَكَى إجماعَ أهلِ السُّنَّةِ على قَبُولِهِ، وتَجهِيمِ مَنْ رَدَّه].

ورَوَى عبدُالله بنُ أحمد في [كتاب السُّنَّة (١٠)] قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي - يعني أحمد بن حنبل - يَقُولُ: **سَمِعْتُ خَارِجَةَ (ت:١٦٨هـ)، يَقُولُ:** "الْجَهْمِيَّةُ كُفَّارٌ بَلِّغُوا نِسَاءَهُمْ أَنَّهُنَّ طَوَالِقُ، وَأَنَّهُنَّ لَا

يَحْلِلْنَ لِأَزْوَاجِهِنَّ لَا تَعُودُوا مَرْضَاهُمْ وَلَا تَشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ، ثُمَّ تَلَا: ﴿ **طه** ۝١ ﴾ ﴿ **مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ** ٱلْقُرْءَانَ **لِتَشْقَىٰٓ** ۝٢ ﴾ [طه:٢] إِلَى قَوْلِهِ ﷻ: ﴿ **ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ** ۝٥ ﴾ [طه:٥] وَهَلْ يَكُونُ الِاسْتِوَاءُ إِلَّا بِجُلُوسٍ) اهـ.

وقال عبدُاللهِ بنُ الإمَامِ أحمَد رحمهما الله في [السُّنَّة لعبدِالله (٥٨٤)]: **سُئِلَ أَبِي – يعني الإمام أحمد** – عَمَّا رُوِيَ فِي الْكُرْسِيِّ وَجُلُوسِ الرَّبِّ ﷻ عَلَيْهِ. رَأَيْتُ أَبِي رحمه الله يُصَحِّحُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ أَحَادِيثَ الرُّؤْيَةِ وَيَذْهَبُ إِلَيْهَا وَجَمَعَهَا فِي كِتَابٍ وَحَدَّثَنَا بِهَا) اهـ. ثم أَورَدَ حَدِيثَ عُمَر: (إِذَا جَلَسَ الرَّبُّ عَلَى الكُرسِي).

وقَال عبدُالوَهَّاب الورَّاق رحمه الله (ت:٢٥١هـ) صَاحِبُ أحمَد، في قولِهِ تعالى: ﴿ **ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ** ۝٥ ﴾، قال: (قَعَدَ) اهـ. [رواه الخلال في إبطال التأويلات (٥٤٤)، وأورده ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٣٥)].

وقال الدَّارِمِيُّ رحمه الله في [نقضه على المريسي (ص:٥٢)]: (لأَنَّ القَيُّومَ يَفعَلُ مَا يَشَاء، ويَتَحَرَّكُ إذَا شَاء، ويَهْبِطُ ويَرتَفِعُ إذَا شَاء، ويَقبِضُ ويَبسط، ويَجلِسُ إذا شَاء) اهـ.

وقال الدَارقطني رحمه الله (ت:٣٨٥هـ):

(حديثُ الشَّفَاعَةِ عَن أحمَدِ ... إلى أحمد المُصطَفَى مُسنِدُهُ

وجَاءَ حَدِيثٌ بِاقعَادِهِ ... عَلَى العَرْشِ أيضـًا فَلَا نَجْحَدُهُ

أَمرُّوا الحَدِيثَ عَلَى وَجهِهِ ... ولا تُدخِلُوا فِيهِ مَا يُفسِدُهُ

ولا تُنكِرُوا أَنَّه قَاعِد ... ولَا تُنكِرُوا أَنَّه يُقعِدُهُ) اهـ.

[بدائع الفوائد لابن القيم (٤ / ٣٩)]

وقال أبو إسماعيل الهَرَوي الحنبلي رحمه الله (ت:٤٨١هـ) في [تفسيره باللغة الفارسية، نقلًا عَن تَحقِيقِ الشيخِ عَادِل آل حمدان لكتاب "إثباتِ الحَدِّ لله للدشتي"]: (استِوَاء: فِي لُغَةِ العَرَبِ يَأتِي بِمَعنَى الاستِقرَار... وبِمعنَى: الجُلُوس؛ كاستَوَى الرسولُ ﷺ على المِنبَرِ استواءً فِي اللُّغَة، وبِمَعنَى: صُعُود إلى، ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩]، استواء بِمعنَى: عَمِدَ وصَعِدَ، أمَّا الاستواءُ بمعنَى: الاستيلاءُ فهذا كفرٌ وضَلَال) اهـ.

وسُئِلَ أبو القَاسِم إسماعيلُ التَّيمِي الأصبَهَانِي الشَّافِعِي قِوَامُ السُّنَّة رحمه الله (ت:٥٣٥هـ): (أَلَيسَ قَد رُوِيَ عَن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي قَولِه: ﴿ ٱسۡتَوَىٰٓ ﴾: قَعَدَ؟ قَالَ: نَعَم) اهـ. [سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/ ٧٨)].

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رحمه الله في [مجموع الفتاوى (٥/ ٥٢٧)]: (فإذَا عُرِفَ أنَّ مَا وُصِفَت بِهِ المَلَائِكَة، وأَروَاحُ الآدَمِيين، مِن جِنسِ الحَرَكَةِ والصُّعودِ والنُّزُولِ وغَيرِ ذلك، لَا يُمَاثِلُ حَرَكَةِ أجسامِ الآدَمِيين، وغيرِهَا مِمَّا نَشهَدُهُ بالأبصَارِ فِي الدُّنيَا، وأنَّه يُمكِنُ فِيهَا مَا لَا يُمكِنُ في أجسَامِ الآدَمِيين كَانَ مَا يُوصَفُ بِهِ الرَّبُّ مِن ذلك أَولَى بالإمكَان ، وأبعدَ عَن مُمَاثلَةِ نُزُولِ الأجسَام. بَل نُزُولُه لَا يُمَاثِلُ نُزُولَ المَلَائِكَةِ وأَروَاحِ بَنِي آدَم، وإنْ كَانَ ذلك أَقرَبَ مِن نُزُولِ أجسَامِهِم. وإذَا كَانَ قُعُودُ المَيتِ فِي قَبْرِه، ليسَ هُوَ مثلَ قُعُودِ البَدَنِ، فَمَا جَاءَت بِهِ الآثارُ عَن النبيِّ ﷺ مِن لَفْظِ "القُعُود" و"الجُلُوس" ، فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى، كحديثِ جَعفَر بنِ أَبِي طَالِب رضي الله عنه، وحديثِ عُمَر بنِ الخَطَّاب رضي الله عنه، وغَيرِهِمَا أَولَى أنْ لا يُمَاثِلَ صِفَاتِ أجسَامِ العِبَاد) اهـ.

وقَال ابنُ القيم رحمه الله في [مختصر الصواعق (ص: ١٠٩٥)]: (وأمَّا فَوقِيةُ الذَّاتِ فَإنَّها تَتَنَوَّعُ بحسَبِ مَعنَاهَا، فَيُقَالُ فِيهَا "استَوى" و "عَلَا" و "ارتَفَعَ" و "صَعِدَ" و "يَعرُجُ إليه كذا" و "يَصعَدُ إليه" و "يَنزِلُ مِن عِندِه"، و "هُوَ عَالٍ عَلَى كذا" و "رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ"، و "تُرفَعُ إليه الأَيدِي"، و "يَجلِسُ عَلَى كُرسِيِّه") اهـ.

٢٩- ومِن مُخَالَفَات ابنِ حَمدَان: نقلُهُ في [ص:٣٣] عَن أَبِي يَعلَى قولَه:

(النُّزُولُ صِفَةٌ ذَاتِيَّة).

والجواب: هذا مِن أبطَلِ البَاطِلِ، فالنُّزُولُ صِفَةٌ فِعلِيَّةٌ للهِ ﷻ، والجهمية المفوضةُ لَا يُثبِتُون صفاتِ اللهِ الفِعلِيَّةَ الاختيارِيَّةَ المُتعلِّقَةَ بمشيئَتِهِ ﷻ.

٣٠- <u>ومن مُخَالفاته</u>: قَولُه في [ص:٣٣]: (والاستواءُ عِنْدَ أحمَد صِفَةُ فِعْل، وعَنه: صِفَةُ ذَات، وأَنَّه العُلُوُّ والارتِفَاع، قَال –يَعنِي أحمد – : "لَم يَزَل اللهُ عَالِيًا رَفِيعًا قَبْلَ أنْ يَخلُقَ عَرشَه فَهُوَ فَوقَ كُلِّ شَيء، والعَالِي عَلَى كُلِّ شَيء").

والجواب: قولُه بأَنَّ أحمدَ قَال بأَنَّ الاستواءَ صفةُ ذَاتٍ فِريَةٌ لَا دَلِيلَ عَلَيهَا، ولَم يَقُل الإمامُ أحمدُ ذلك قط! لكنَّ هؤلاء المُفوضةَ يَدُورُون عَلَى تَعطِيلِ اللهِ عَن صِفَاتِه الفِعلِيَّةِ الاختِيَارِية؛ فالاستواءُ صِفَةٌ فعليةٌ للهِ ﷻ، فإنَّه ﷻ خَلَقَ العرشَ ثُمَّ استَوَى عَلَيه، وهذا فِعْلٌ مِن أفعَالِه ﷻ فَعَلَه بعدَ أنْ خَلَقَ السَّمَواتِ والأرضَ، كَمَا قَال تعالى: ﴿ **إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ** ﴾ [الأعراف:٥٤]، وحَرْفُ "ثُمَّ" يُفيدُ الترتيبَ مع التَّرَاخِي.

قال مُحمَّدُ بنُ عَلِي الكَرَجِي القَصَّاب رحمه الله في [نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام (١/ ٤٢٨)]: (إنَّ الاستِيلَاءَ إذَا كانَ اسمًا وَاقِعًا على الغَلَبَة والقَهْر، فَلَا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ فِي اللهِ حَادِثًا؛ لأَنَّه -جل وتعالى- قَاهِرٌ غَالِبٌ فِي

الأَوَّل، **والاستواءُ يَجوزُ أنْ يُحدِثَه بعدَ خَلْقِ العَرْشِ**، فقوله: ﴿ **ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ** ﴾ **يُبيّنُ أنّ الاستواءَ بعدَ خَلْقِ السماواتِ والأرضِ**) اهـ.

وقال الشيخُ عبدُالعزيز الراجِحِي حفظه الله في [شرحه على الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلّام]: (الاستواءُ صِفَةٌ فِعلِيَّة، فَبَعْدَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ والأرض، أمَّا الصِّفَةُ الذَّاتِيةُ فَهِيَ التي لا تَنْفَكُّ عَن الذَّاتِ مثلُ العِلْمِ، والقُدْرَةِ، والسَّمْعِ، والبَصَر، والعُلُوِّ، والعِزَّةِ، والكِبرِيَاء، أمَّا صِفَةُ الاستواءِ فَهِيَ صِفَةٌ فعليةٌ، وكَانَ بَعْدَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ والأَرض، فاللهُ تَعَالَى خَلَقَ العَرْشَ أولاً ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأرَض، ثُمَّ استوَى عَلَى العَرْشِ بعدَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ والأرض، فكَانَ تَارَةً مُستويًا عَلَى العَرشِ وتَارَةً لَم يَكُن مُستَوِيًا عَلَى العَرش، كَانَ بَعدَ خَلْقِ العَرْشِ وقَبْلَ السَّمَاوَاتِ والأرضِ لَم يَكُن مُستَوِيًا عَلَى العَرش، ثُمَّ استوَى عَلَى العَرْشِ بعدَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ والأرضِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّها صِفَةٌ فِعلِيَّة، فالنُّزُولُ والاستواءُ صفةٌ فعلِيَّة، والاستواءُ عُلُوٌّ خَاص، أمَّا صِفَةُ العُلُوِّ وهُوَ أنَّ اللهَ فَوقَ المَخلُوقَاتِ كلِّها ومِنهَا العَرش، فهذه صِفَةٌ ذَاتِيَّة، فاللهُ تعالى فَوقَ المَخلُوقَاتِ ليس فَوقَه شَيء مِن خَلْقِه، لكنَّ الاستواءَ عَلَى العَرش، والاستقرارَ، والصُّعُودَ، والعُلُوَّ، والارتِفَاعَ، هو عُلُوٌّ خَاص، هذا كانَ بعدَ خَلقِ السَّمَاوَاتِ والأرضِ، **فَدَلَّ عَلَى أنَّ**

صِفتَه فِعلِيَّة، ولَا نَعلَمُ أنّ أحدًا مِن أهلِ السُّنَّةِ قَال إنَّها صِفةٌ ذَاتِيَّة) اهـ.

٣١- ومِن مُخَالفات ابنِ حَمدان: قولُه في [ص:٣٣]: (واختَارَ ابنُ الجَوزِي نَفْيَ الجِهَةِ، وحَكَاهُ عَن أحمَدَ مِن رُوَايَةِ حَنبَل، وإليه مَيْلُ ابنِ عَقَيل والقَاضِي أولًا، وفِي الروايةِ عَن أحمَدَ ضَعْف، فإنَّه قَال: "اللهُ فَوْقَ عَرْشِه وعِلْمِهِ بِكُلِّ مَكَان"، وأنكَرَ أحمدُ عَلَى مَن قَالَ إنَّه بِكُلِّ مَكَان).

والجواب: أولا: ابنُ الجَوزِي لَا يُعتَمَدُ عَلَيه فِي بَيَانِ عَقِيدَةِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَة، فقَد تَقَدَّمَ أنَّه خَالَفَ عقيدَةَ السَّلَف، وسَلَكَ مَسلَكَ التَّعطِيلِ الأشعَرِي مُتَأَثِّرًا بالقَوَاعِدِ الكَلَامِيَّةِ المُحْدَثَة، وقَد رَدَّ عليه الإمامُ العَلْثِي الحَنبلي ﵀.

ثانيا: لَم نَقِف عَلَى هذه الروايةِ المَزعُومَةِ عَن أحمَدَ فِي نَفي الجِهَة، والذي يَدُلُّ عَلَى بُطلَانِهَا قَولُ ابنِ حَمدَان: (وفِي الروايةِ عَن أحمَدَ ضَعْف). فالحمدُ للهِ أنَّه كَفَانَا مُؤنَةَ الرَّدِّ عَلَى هذهِ الروايةِ المزعومةِ التي لَم يَنقُلْهَا أصلًا!

وأمَّا حَنْبَل: فَهُوَ أبو عَلِي حَنبَل بنُ إسحَاق الشَّيبَانِي ﵀ (ت:٢٧٣هـ) ابنُ عَمِّ الإمَامِ أحمد ﵀، ومِن تَلَامِيذِه، وهُوَ على عَقِيدَةِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَة، لكنَّه انْفَرَدَ في بعضِ المَروِيَّاتِ عَن أصحَابِ أحمَد، مِمَّا جَعَل بعضَ الأئمةِ يَنتَقِدُون انفَرَادَاتِهِ كالإمَامِ أَبِي بَكر الخَلَّال ﵀ نَاقِلِ مَذهَبِ أحمَد.

قال شيخُ الإسلَامِ ابنِ تَيمية رحمه الله: (حَنْبَل لَه مَفَارِيدُ يَنفَرِدُ بِهَا مِن الرّوايَاتِ فِي الفِقْه، والجَمَاهِيرُ يَروون خِلَافَه، وقَد اختَلَفَ الأصحابُ فِي مَفَارِيد حنبَل التي خَالَفَه فِيهَا الجُمهُورُ هل تَثبُتُ روايته؟ على طَرِيقَين: فالخَلَّالُ وصَاحِبه – يعني غلام الخَلَّال – قد يُنكِرَانها، ويُثبِتُها غيرُهُما كابنِ حَامِد) اهـ. [الاستقامة (١/ ٥٧)].

قلتُ: والخَلَّالُ رحمه الله أَولَى بالأخذِ بِرَدِّه انفرادَاتِ حَنبَل، فهو أعلَمُ وأعرَف بمَروِيَاتِ الإمامِ أحمَد وأقرَبُ عَهدًا بأحمَد؛ فهو نَاقِل مَذهَب أحمَدَ عَن تَلَامِيذِه، وأمَّا ابنُ حَامِد فَعَلَاوَة عَلَى مُخَالَفَاتِه العَقدية، فهو تِلمِيذُ تِلمِيذِ الإمَامِ أَبِي بكر الخَلَّال، فَلَا مُعَوَّل عَلَيه.

ويقول ابنُ القَيمِ رحمه الله في أثنَاءِ كَلَامِهِ عَن روايَةٍ تَفَرَّدَ بِهَا حَنبل عَن غَيرِه: (إنَّها غَلَطٌ عَلَيه – يَعنِي عَلَى الإمامِ أحمَدَ – ؛ فإنَّ حَنْبَلًا تَفَرَّدَ بِهِ عَنه، وهُوَ كَثِيرُ المَفَارِيد المُخَالِفَة للمَشهُورِ مِن مَذهَبِه، وإذَا تَفَرَّدَ بِمَا خَالَفَ المَشهُور عَنه، فالخَلَّالُ وصَاحِبُه عبدُالعَزِيز – يعني غلام الخَلَّال – لا يُثبِتُون ذلك روايَة، وأَبو عبدِاللهِ بنِ حَامِد وغيرُه يُثبِتُون ذلك رواية، والتَّحقِيقُ أَنَّها روايةٌ شَاذَةٌ مُخَالِفَةٌ لِجَادَّةِ مَذهَبِه، هذا إذَا كَانَ ذلك مِن مَسَائِل الفُرُوع، فكَيفَ فِي هذه المَسأَلَة؟!) اهـ. [مختصر الصواعق (ص: ٤٧٤)].

ويَقول الحَافِظُ ابنُ رَجَب الحَنبلي رحمه الله في أثناءِ كَلَامِهِ على نَفْسِ الروايةِ التي تَكَلَّمَ عَنهَا ابنُ القَيم: (وهذا مِمَّا تَفرَّدَ بِه حَنبلُ عَنه، فمِنْ أصحَابِنَا مَن قَال: وَهِمَ حَنبلُ فِيمَا رَوَى، وهو خِلَافُ مَذهَبِه - يعني: مَذهَب الإمام أحمد- المَعرُوفِ المُتَواتِرِ عَنه، وكان أبو بَكرٍ الخَلَّال وصَاحِبُهُ لا يُثبِتَان مَا تَفَرَّدَ بِهِ حَنبلُ عَن أحمَدَ رواية) اهـ. [فتح الباري لابن رجب (٧/ ٢٢٩)].

ويقولُ الذهبيُّ عَن حَنبَل: (له مَسَائِل كثيرة عَن أحمَد، **ويَتَفرَّد، ويغرب**) اهـ. [سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢)]

٣٢- ومِن مُخَالَفَات ابنِ حَمدَان: قولُه في [ص:٣٣]: (وقَال أحمدُ: "أَحَاديثُ الصِّفَاتِ تُمَرُّ كَمَا جَاءَت مِن غَيرِ بَحْثٍ عَلَى مَعَانِيها، وتُخَالِفُ مَا خَطَرَ في الخَاطِرِ عندَ سَمَاعِهَا، ونَنفِي التشبيهَ عَن اللهِ تعالى عِندَ ذِكْرِهَا مَعَ تَصدِيقِ النَبيِّ ﷺ والإيمانِ بِهَا، وكُلَّمَا يُعقَلُ ويُتَصَوَّرُ فَهُوَ تَكِييفٌ وتَشبِيهٌ، وهُوَ مُحَال").

والجواب: هذه فِريَةٌ عَظِيمَةٌ عَلَى إِمَامِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ أحمَد بنِ حَنبَلٍ رحمه الله، وهذه كُتُبُه مَوجُودَة بينَ أَيدِينَا، ومَروِيَاتُه مَوجُودَة مَطبُوعَة ومَنشُورَة، فأين نَجِدُ هذا الكَلَامَ لأحمَدَ فِيهَا؟! فهذا "كتابُ السُّنَّةِ" للخَلَّال مَطبُوعٌ ومَنشُور، ومَروِياته مُتَفَرِّقَة فِي كُتُبٍ عِدَّة، وهذا كتابُ "أُصُول السُّنَّة"، وهذا كِتَابُ "الرَّدِّ

عَلَى الزَّنَادِقَةِ والجَهمِيَّة" فأينّ نَجِدُ هذا الكلامَ فِيهَا؟!

لكنَّ الهَوَى يُعمِي ويُصِم، بَل يَسُوقُ صَاحِبَه إلى الكَذِبِ والبُهتَانِ عَلَى الأئمَّةِ لتَروِيجِ هذه الضَّلاَلاَتِ الكَاسِدَةِ الفَاسِدَة. ولِسَانُ حَالِ هؤلاء الجَهمِيَّةِ المُفوضَةِ المُتَستِّرون بأحَمد: (نحنُ الخُلُوفُ الذين عَلِمْنَا مَا لَمْ يَعلَمْه أصحابُ أحمَد الذِين عَاصَرُوه ورَوَوا عَنه!).

والعَجِيبُ أنَّ القَومَ يَتوارَثُون هذه الأَكَاذِيب والفِرَى كأنَّها مِنَ المُسَلَّمَات، فهذا السَّفَّارِينِي يَنقُلُ عِبَارَةَ ابنِ حَمْدَان، قَال فِي [لَوَامِع الأنوَار البَهِيَّةِ وسَوَاطِع الأسرَار الأَثَرية (١/ ٢٤١)]: (وقال سَيدُنا الإمامُ أحمدُ ﵁: أحاديثُ الصِّفَاتِ تُمرُّ كَمَا جَاءَت مِن غَيرِ بَحثٍ عَن مَعَانِيهَا ، ونُخَالِفُ مَا خَطَرَ فِي الخَاطِرِ عندَ سَمَاعِهَا، ونَنفِي التَّشبِيهَ عَن اللهِ تعالى عِنْدَ ذِكرِهَا مَعَ تَصدِيقِ النبيِّ ﷺ والإيمانِ بِهَا، وكُلُّ مَا يُعقَلُ ويُتَصَوَّرُ فَهُوَ تَكييفٌ وتَشبِيهٌ وهُوَ مُحَال - كَمَا نَقَلَه عنه الإمامُ ابنُ حَمدَان فِي نِهَايَةِ المُبتَدِئين ، انتهى. وهذا مذهبُ السَّلَفِ الأَثَرِيَّة فهو الحَقُّ، وباللهِ التوفيق) اهـ.

قلتُ: بَل هُوَ البَاطِل، وهو مَذهَبُ الخَلَف، المُفَوِّضَة الجَهمِيَّة، وأهلِ البِدَعِ الكَلاَمِيَّة!

والرواية المنقولة عن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ هي ما رواه [الخلال في السنة (١/ ٢٤٦)] قال: (وَقَدْ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ :سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِاللهِ عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَرُدُّهَا الْجَهْمِيَّةُ فِي الصِّفَاتِ، وَالرُّؤْيَةِ، وَالْإِسْرَاءِ، وَقِصَّةِ الْعَرْشِ، فَصَحَّحَهَا أَبُو عَبْدِاللهِ، وَقَالَ: قَدْ تَلَقَّتْهَا الْعُلَمَاءُ بِالْقَبُولِ، نُسَلِّمُ الْأَخْبَارَ كَمَا جَاءَتْ، قَالَ :فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا اعْتَرَضَ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ كَمَا جَاءَتْ فَقَالَ: يُجْفَى، وَقَالَ: مَا اعْتِرَاضُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟ يُسَلِّمُ الْأَخْبَارَ كَمَا جَاءَتْ) اهـ.

فأينَ هذا السَّجَعُ الجَهمِيُّ الذي يَفترُونَ بِهِ عَلَى أحمَدَ فِي كَلَامِه؟!

وأمَّا إثبَاتُ أحمَدَ لمَعَانِي الصِّفَات، فأكثرُ مِن أنَ يُحصَر، وقَد نَقَلنَا كثيرًا مِنه فِي البَابِ الأوَّلِ لِمَن كان لَه قَلبٌ أو أَلقَى السَّمْعَ وهُوَ شهِيد، لكن هذه المَرَّة سَننقل مِن كُتِبِ المُفَوِّضَة المُعطِّلَةِ المُنتَسِبين لأَحمَد لِنُلجِمَ بِهِ الخَصْمَ المُعَانِد:

قال أبو يَعلى في [إبطال التأويلات (ص:٣٢٢)]: (نَصَّ عَليه أحمدُ في روايةِ أَبِي طَالِب: سُئِلَ أبو عبدِاللهِ عَن حَدِيث الحَبْر: "يَضَعُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إصبَع، والأَرَضِين عَلَى إصبَع، والجِبَالَ عَلَى إصبَع"... يَقُول: إلا شَارَ بِيَدِه هَكَذا، أي: يُشِير. فقَال أبو عبدِالله: "رَأيتُ يَحيَى يُحدِّثُ بِهذَا الحديثِ ويَضَعُ إصبَعًا إصبَعًا، **وَوَضَعَ أبو عبدِالله الإبهَامَ عَلَى إصبَعِه الرَّابعَةِ مِن أسفَل إلى فَوق عَلَى رَأسِ كُلِّ**

إصبَع" فَقَد نَصَّ عَلَى ذلك... ثُمَّ قال أبو يَعلَى: وهُوَ أنَّ إثباتَ الأصَابِع كإثبَاتِ اليَدَين والوَجه) اهـ.

قلتُ: نَقَلَ أبو يَعلَى عَن الإمامِ أحمَد إثباتَه للأصابِع عَلَى ظَاهِرِهَا بلغةِ التَّنزِيل، بَل وبِفِعْلِ مَا فَعَلَ الحَبْرُ اليَهودِيُّ تَحقِيقًا لَهَا، بَل وأَقَرَّ أبو يَعلَى أنَّ هذا إثباتٌ للأصَابِع كإثبَاتِ اليَدَينِ والوَجْه، وهذه ثَلَاثُ صِفَاتٍ لَا يُثبِتُهَا الجَهمِيَّةُ المُفوضَةُ على حَقِيقَتِهَا.

٣٣- ومِن مُخالَفَات ابنِ حَمدَان: نقلُه في [ص:٣٣] عن أَبِي يَعلَى قَولَه: (وهُوَ مُستَوٍّ عَلَى العَرشِ بِلَا كَيف، ولَا مُطَابَقَة، ولَا مُمَاسَّة، ولَا مَا سَبِيلُهُ التَّقدِير والمَسَاحَة).

والجواب: قَد تَقدَّمَ أنَّ الجهميةَ ومَن تَأثَّرَ بِهِم يَنفُونَ المُمَاسَّةَ عَن اللهِ ﷻ، وأمَّا بَاقِي الألفَاظ التي نَفَاهَا فِهَي مِن السُّلُوبِ الجَهمِيَّة التي يُرِيدُونَ بِهَا نفيَ اتِّصَافِ اللهِ بالصِّفَات؛ لأنَّ ذلك - بِزَعمِهم - يلزَمُ منه حُلُولُ الحَوادِثِ باللهِ ﷻ.

٣٤- ومِن مُخالَفَات ابنِ حَمدَان: قولُه في [ص:٣٤]: (وَلَا يُكَلِّمُهُم) يَعنِي: اللهُ لَا يُكَلِّم الكُفَّارَ يومَ القِيَامَةِ.

والجواب: قال ﷻ: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ** ٧٧ ﴾ [آل عمران:٧٧]. فَنَفَى اللهُ ﷻ عَن الكُفَّارِ تكليمَه إِيَّاهُم تَكلِيمَ تَكرِيم، ولكنَّه قال سبحانه: ﴿ **ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ** ١٠٨ ﴾ [المؤمنون:١٠٨]، وهذا تكلِيمُ تَوبِيخٍ وعَذَابٍ وإهَانَة.

٣٥- ومِن مُخالَفَاته: قولُه في [ص:٣٤]: (ولا نُحِبُّ ذَاتَه - أي الله -).

والجواب: هَذه ضلالةٌ عظيمةٌ والعِيَاذُ بالله؛ فإنَّ مِن شَرطِ الإيمَانِ حُبُّ اللهِ المُنَافِي لِبُغْضِه، ولَا يَصِحُّ الإيمانُ إلا بِحُبِّ اللهِ ﷻ، وقَد قَالَ تَعالَى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ** ﴾ [المائدة:٥٤].

بَل لَا يُحَبُّ أَحَدٌ مِن الخَلق لِذَاتِه، وإنَّما الذي يُحَبُّ لِذَاتِهِ هُوَ اللهُ وحدَه ﷻ؛ فهو سبحانه يُحَبُّ ويُحمَدُ لِجَلَالِه وكَمَالِ صِفَاتِه وأسمَائِه، لَا يُشَارِكُهُ أَحَدٌ في ذلك قَط، بَل مَنْ رَفَعَ مَحَبَّةَ أَحَدٍ إلى هذا المَقَامِ فقَد دَخَلَ في الشِّركِ مِن أوسَعِ أبوَابِه، وقَد وَصَفَ اللهُ حَالَ المُشرِكِين في قَوله تعالى: ﴿ **وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ**

ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ أَنَّ ٱلۡقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعٗا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعَذَابِ ١٦٥ ﴾ [البقرة:١٦٥]،

قال ابن جرير رحمه الله: (هؤلاء المُشرِكُون أنَدادُهم أي: آلِهَتهُم التي عَبَدَوا مَعَ الله، يُحبِّونَهُم كَمَا يُحِبُّ الذين آمَنوا اللهَ، والذين آمَنوا أَشَدُّ حُبًّا للهِ مِن حُبِّهِم هُم آلهتَهم) اهـ. [تفسير الطبري (٣/ ٢٨٠)].

فالمُؤمِنون تكُون مَحَبَّتُهم تَابِعَةً لِمَحَبَّةِ اللهِ جل وعلا، ولَمَّا كَانَ النَبيُّ صلى الله عليه وسلم أَحَبَّ الخَلقِ إلى الله، وَجَبَ على النَّاسِ أنْ يُحبُّوا النَبِيَّ أَشَدَّ مِن مَحَبَّتِهِم لِغَيرِه مِن الخَلْق، وهَذا مَقَامٌ دَقِيقٌ يَجِبُ أن يُتَفَطَّن إليه، وقَد زَلَّ فِيهِ فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ فَدَخلُوا في الشَّرْكِ وعِبَادَةِ غَيرِ اللهِ عَن طَرِيقِ الغُلُوِّ في الأنبِيَاءِ والصَّالِحِين؛ لأنَّهم رَفَعوا مَقَامَهم إلى مَقَامِ الأُلُوهِيَّةِ عَن طَرِيقِ هَذا المُحرِّك الرَّئِيسِي للعِبَادَةِ ألَا وهو الحُب.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمية رحمه الله في [مجموع الفتاوى (١٠/٦٠٧)]: (بَل لَا يَجُوز أن يُحَبَّ شيءٌ من المَوجُوداتِ لِذَاتِهِ إلَّا هُوَ سُبحانه وبِحَمده؛ فَكُلُّ مَحبُوبٍ في العَالَم إنَّما يَجُوز أنَّ يُحَبَّ لِغَيرِهِ لَا لِذَاتِه، والرَّبُّ تَعالَى هُوَ الذي يَجِبُ أنْ يُحَبَّ لنفسِهِ، وهذا مِن مَعَانِي إلهيتِهِ و ﴿ **لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ**

لَفَسَدَتَاۚ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الأنبياء:٢٢]، فإنَّ مَحَبَّةَ الشَيءِ لذَاتِه شِرْكٌ، فَلَا يُحَبُّ لذَاتِه إلا اللهُ، فإنَّ ذلك مِن خَصَائِصِ إلَهِيَّتِه، فلا يَستَحِقُّ ذلك إلا اللهُ وحدَه، وكلُّ مَحبوبٍ سِواه إن لم يُحَبَّ لأجلِهِ، فمحبتُهُ فَاسِدَة. واللهُ تعالى خَلقَ في النُّفُوسِ حُبَّ الغِذَاءِ وحُبَّ النِّسَاءِ لِمَا في ذلك مِن حِفْظِ الأبدَان، وبقاءِ الإنسان؛ فإنَّه لَولَا حُبُّ الغِذَاءِ لَمَا أَكَلَ النَّاس، فَفَسَدَت أبدَانُهم، ولَولَا حُبُّ النِّسَاءِ لَمَا تَزوَّجُوا فانقَطَعَ النَّسل. والمَقصُودُ بِوُجُودِ ذلك بقاءُ كُلٍّ مِنهُم ليَعبُدُوا اللهَ وحدَه ويَكونَ هو المُحبُوبُ المَعبُودُ لذَاتِهِ الذي لا يَستَحِقُّ ذلك غيرُه. وإنَّما تُحَبُّ الأنبياءُ والصَّالِحُون تبَعًا لمَحَبَّتِه؛ فإنَّ مِنْ تَمَامِ حُبِّهِ حُبُّ ما يُحِبُّهُ وهو يُحِبُّ الأنبياءَ والصَّالِحِين ويُحِبُّ الأعمَالَ الصَّالِحَة، فحُبُّهَا للهِ هو مِن تَمَامِ حُبِّه) اهـ.

وقال الإمامُ ابنُ القَيم رحمه الله في [الفوائد (ص:١٨٣)]: (وليسَ فِي الوجودِ ما يُحَبُّ لذاتِه ويُحمَدُ لذاتِه إلا هو سبحانَهُ. وكلُّ ما يُحَبُّ سواهُ: فإن كانت محبّتُهُ تابعةً لمحبَّتِه سبحانَهُ، بحيث يُحَبُّ لأجلِه فَمحبَّتُهُ صحيحةٌ، وإلَّا فهي محبَّةٌ باطلةٌ، وهذا هو حقيقةُ الإلهيةِ؛ فإنَّ الإله الحقَّ هو الذي يُحَبُّ لذاتِهِ، ويُحمَدُ لذاتِه؛ فكيفَ إذا انضافَ إلى ذلك إحسانُهُ وإنعامُهُ وحلمهُ وتجاوزُه وعفوُه وبِرُّهُ ورحمتُه؟! فعلى العبدِ أن يعلمَ أنَّه لا إلهَ إلا اللهُ، فَيُحبُّهُ ويحمدُهُ لذاتِه وكمالِه،

وأنْ يعلمَ أنَّه لا مُحِسنَ على الحقيقةِ بأصنافِ النِّعم الظاهرةِ والباطنةِ إلا هوُ، فيحبُّه لإحسانِه وإنعامِه، ويحمدُه على ذلك؛ فيحبُّه منَ الوَجهينِ جَميعـًا. وكما أنَّه ليسَ كمثلِه شيءٌ؛ فليسَ كمحبَّتِه محبَّةٌ) اهـ.

وقال رحمه الله في [الفوائد (ص:٢٠٢)]: (وتحتَ هَذَا سِرٌّ عظيمٌ من أسرارِ التَّوحِيدِ: وهو أنَّ القلبَ لا يستقِرُّ ولا يطمئِنُّ ويَسكُنُ إلا بالوصولِ إليهِ، وكلُّ ما سواهُ مما يُحَبُّ ويُرادُ فمرادٌ لغيرِهِ، وليسَ المرادَ المحبوبَ لذاتِه إلا واحدٌ، إليه المُنْتَهى، ويستحيلُ أن يكونَ المُنْتَهى إلى اثنينِ، كما يستحيلُ أن يكونَ ابتداءُ المخلوقاتِ مِنِ اثنينِ. فمن كان انتهاءُ محبَّتِهِ ورغبتِه وإرادتِهِ وطاعتِه إلى غيرِهِ بطَلَ عليه ذلكَ، وزالَ عنه وفارقَهُ أحوجَ ما كانَ إليه، ومَن كانَ انتهاءُ محبَّتِهِ ورغبتِهِ ورهبتِهِ وطلبِهِ هو سُبْحَانَهُ ظَفرَ بنعيمِه ولذَّتِهِ وبهجتِهِ وسعادَتِهِ أبَدَ الآبادِ) اهـ.

قلتُ: والذي جَعَلَ ابنَ حَمدَان يَقول هذا القولَ الشَّنِيع، هو تَقلِيدُهُ الأعمَى لأَبِي يَعلَى وابنِ عَقِيل؛ فإنَّهُمَا يَزعُمَان: "أنَّ المَحَبَّةَ للهِ هِيَ الإرَادَةُ لِمَا يَفْعَلُ بِنَا مِنْ المَنَافِعِ والنِّعَم؛ لأنَّ ذَاتَ اللهِ ووُجُودِه لا تَمِيلُ إليهِ النُّفُوس، ولا تَنفُر عنهَا، بَل النُّفُوسُ المُحدَثَةُ لا تَمِيلُ إلا إلى المَنَافِع، ولا تَنفُرُ إلَّا عَن المَضَار... وأنَّ الجَمَادَات لمَّا لَم يُوجَد مِنهَا المَنَافِع لم تُوصَف بالمَحبَّة!" [مختصر المعتمد من

أصول الدين لأبي يعلى (ص:٢١٨)].

قلتُ: لَا عَجَبَ أنَّ المُفَوِّضَ يَقُولُ هذا الكَلَامَ السَّاقِط الشَّنِيع؛ ويَقِيسُ مَعبُودَه بالجَمَادَات؛ لأنَّه يَعبُدُ ربًّا يَجهَله، بَل مَن كَانَ هَذا حَالُه فإنَّه لَا يَعبُدُ شيئًا! وجَمِيعُ الجَهمِيَّةِ المُعطِّلَةِ فِي الحَقيقةِ يَعبُدُونَ عَدَمًا، أَمَّا المُوَحِّدُ فإنَّه يَعبُدُ رَبًّا يَعرِفُهُ بأسمَائِهِ الحُسنَى وصِفَاتِه العُلَا، فيُحِبُّه لِذَاتِهِ ولِكَمَالِ صِفَاتِه، سبحانَ رَبِّنَا عَمَّا يقولُ الجَهمِيَّةُ عُلُوًّا كبيرًا؛ فالمُوحِّدُ تَقُومُ عِبَادَتُه عَلَى ثلاثةِ أركَان: يَعبُدُه حبًّا لَه، ويَعبدُهُ خَوفًا مِن عِقَابِه، ورَجَاءً فِي رَحمَتِه وفَضلِه.

وقَولُ المُفوِّضَةِ هذا هو عَينُ قَولِ الجَعْدِ بنِ دِرهَم الذي ذُبِحَ مِن أجلِه على الزَّندَقَة؛ فإنَّه كَانَ يُنكِرُ المُخَالَّةَ بينَ اللهِ وبينَ إبراهِيم ونَبِيِّنَا محمدٍ عليهِمَا الصَّلَاةُ والسَّلام.

روى البُخَارِيُّ فِي [خلق أفعال العباد (ص:١٢)]، وأبو بَكرٍ النَّجَّاد فِي [الرد على من يقول القرآن مخلوق (ص:٥٤)] واللالكائِيُّ فِي [شرح أصول الاعتقاد (٢/ ٣١٩)] (أن خَالِدًا بنَ عبدِالله القَسْرِي خَطَبَ يومَ النَّحْرِ، فَقَالَ: "مَن كَانَ مِنكُم يُرِيدُ أنْ يُضَحِّيَ فَليَنطَلِق فَليُضَحِّ، فَبَارَكَ اللهُ فِي أُضحِيَتِه، فإنِّي مُضَحٍّ بالجَعْدِ بنِ دِرْهَم، زَعَمَ أنَّ اللهَ لَم يُكَلِّمْ مُوسَى تَكلِيمًا، ولَمْ يَتَّخِذ إبرَاهِيمَ خَلِيلًا، سُبحَانَه عَمَّا يَقُولُ الجَعْدُ

عُلُوًّا كَبِيراً"، ثُمَّ نَزَلَ فَذَبَحَهُ) اهـ.

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ ﷺ: (كان أوَّلَ مَن أظهر إنكارَ التَّكليمِ والمُخَالَّةِ الجَعْدُ بنُ دِرهَمٍ في أوائلِ المائةِ الثَّانيةِ، وأَمَرَ عُلَماءُ الإسلامِ كالحسَنِ البَصريِّ وغَيرِه بقَتْلِه) اهـ. [مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٦)].

وقد ذَكَر شيخُ الإسلام ابن تَيميَّة عن ابنِ عَقِيل أنه سَمِعَ رجلًا يقول: "أسأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إلى وَجهِكَ الكَرِيمِ" فَقَالَ له ابنُ عَقِيل: (هَبْ أنَّ لَهُ وَجهًا، أَلَهُ وَجْهٌ يُلتذُّ بالنَّظَرِ إلَيه؟!). ثم قال ابنُ تَيميَّة: (وهذا بناءً على هذا الأَصل؛ فإنه – يعني ابن عقيل – وشيخَه أبا يَعلَى ونحوَهُمَا وافَقُوا الجَهمِيَّةَ فِي إنكَارِ أنْ يَكُونَ اللهُ مَحبُوبًا، واتَّبعوا في ذلك قولَ أَبِي بَكرِ بنِ البَاقِلَّانِي ونحوِه مِمَّن يُنكِرُ مَحَبَّةَ الله، وجَعَلَ القولَ بإثبَاتِهَا قولَ الحُلُولِيَّة!) اهـ. [كتاب النبوات (١/ ٣٣٤)].

٣٦- ومِن مُخالَفَات ابنِ حَمدَان: قوله في [ص:٣٤]: (ولَا يُقَالُ فِي صِفَاتِه: تَحْتَ، ولَا فَوْقَ، ولَا قُدَّامَ، ولَا خَلْفَ، **ولَا كَيفِيَّة،** ولَا، فَلَا يُقَال: مَا هُوَ، ولَا مِن أيِّ شَيءٍ هُوَ، ولَا أيُّ شَيءٍ هُوَ، ولا مَتَى كَانَ، ولَا لِمَا كَان).

والجواب: هذه السُّلُوبُ الجهميةُ يُرِيدُونَ مِنهَا تَعطِيلَ اللهِ عَن صفاتِه بالكُلِّيَّة، حتَّى جَعَلُوه عدمًا، تَعَالَى اللهُ عَن ذلك.

وقد رَدَّ الإمامُ أحمدُ عَلَى الجَهميةِ لمَّا وَصَفُوا اللهَ ﷻ بهذِهِ السُّلوبِ في [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:٩٩)] حين قَال الجَهمِيَّةُ: (ولَيسَ لَه أعلَى ولَا أسفَل، ولَا نَوَاحِي ولَا جَوَانِب، ولَا يَمِين، ولَا شِمَال، ولَا هُوَ خَفِيف، ولَا ثَقِيل، ولَا لَه لَون، ولَا لَه جِسْم، ولَيسَ هُوَ بمَعلُوم، ولَا مَعقُول، وكُلُّ مَا خَطَرَ عَلَى قَلبِكَ أنَّه شيءٌ تَعرِفُهُ فَهُوَ عَلَى خِلَافه. فقال الإمامُ أحمد: وقُلنَا: هُوَ شِيء؟ فقالُوا: هو شَيءٍ لا كَالأشيَاء؟ فقُلنَا: إنَّ الشيءَ الذي لَا كالأشيَاءِ قَد عَرَفَ أهلُ العَقْل أنَّه لَا شَيء. فعِندَ ذلك، تَبَيَّنَ للنَّاسِ أنَّهم لَا يُؤمِنُونَ بشَيءٍ، ولكنْ يَدفَعُونَ عَن أَنفُسِهِم الشُّنْعَةَ بِمَا يُقرُّون مِنَ العَلَانِيَة) اهـ.

وقد أَكَدَّ ابنُ حَمدَان عَلَى تَعطِيلِهِ لِصِفَاتِ الرَّبِّ ﷻ في قَولِه: (ولَا كَيفِيَّة) يَعنِي: أنَّه لَا كَيفِيَّةَ لَه، تعالى اللهُ عَن ذلك.

وأَمَّا أهلُ السُّنَّةِ فإنَّهم يُثبِتُونَ مَعَانِيَ الصِّفَاتِ مِن ظَاهِرِ النَّص، ويُفَوضُون كَيفِيَّتَهَا.

٣٧- ومِن مُخَالَفَاته: قَولُه في [ص:٣٥]: (وإمرُارُهُ كَمَا جَاءَ وإنْ لَم يُعقَل).

والجواب: هذا تأكيدٌ مِنه عَلَى تَعطِيلِ صِفَاتِ اللهِ ﷻ عبر تَفوِيضِ مَعَانِيهَا.

٣٨- ومِن مُخَالَفَاته: قولُه في [ص:٣٥]: (وقد تَأوَّلَ أحمدُ آياتٍ وأحَادِيثَ كَآيةِ النَّجوَى، وقولِه: ﴿ **أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ** ﴾، وقَال: قُدرَتُه وأَمرُه، وقوله: ﴿ **وَجَآءَ رَبُّكَ** ﴾، قال: قُدرَتُه، ذَكَرَهُما ابنُ الجَوزي في المِنهَاج... وتَأوَّلَ أحمدُ قولَ النبيِّ ﷺ: « **الحَجَرُ الأَسوَد يَمِينُ اللهِ في الأَرض** »[1] ونحوه).

والجواب: هذه فِريَةٌ عظيمةٌ أخرَى عَلَى الإمامِ أحمَدَ رحمه الله، ويَبدُو أنَّ هذه عَادَةٌ عِنْدَ القَوم.

فأمَّا آيةُ النَّجوَى: فهي قولُه تعالى: ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٧** ﴾ [المجادلة:٧].

---

(١) قال ابنُ عَدِي في [الكامل في ضعفاء الرجال (٥٥٧/١)]: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمد بْنِ حَاتِمٍ، حَدَّثني مُحَمد بْنُ عَلِيٍّ الأَزْدِيُّ، حَدَّثَنا إِسْحَاقُ بْنُ بِشْرٍ أَبُو مَعْشَرٍ الْمَدْيَنِيُّ، عَنْ مُحَمد بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**الْحَجَرُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الأَرْضِ يُصَافِحُ بِه عِبَادَه**". وإِسحاقُ بنُ بِشْر الكَاهِلي قَد رَوَى غيرَ هذه الأَحَادِيث، وَهُو فِي عِدَادِ مَن يَضَعُ الحَدِيث.

ورواه عبدُالرزاق في [المصنف (٨٩١٩)] مَوقُوفًا على ابنِ عباس.

وقال الهيثمي في [مَجمع الزوائد (٢٤٢/٣)]: (وفيه عبد الله بن المؤمل وثقه ابن حِبَّان وقال: يُخطِئ، وفِيه كَلَام، وبَقِيَّةُ رِجَالِه رِجَالُ الصحيح) اهـ.

وهذه ونَحوهَا مِنَ الآياتِ التي يَحتَجُّ بِهَا الجَهمِيَّةُ المُؤولةُ، فيَظُنُّونَ أنَّها مِن آياتِ الصِّفَات، ويَقُولُون لأهلِ السُّنَّةِ أنَّكم يَلزَمُكُم تأويلُ العُلُوِّ والاستواءِ وسَائِرِ آياتِ الصِّفَاتِ كَمَا أَوَّلتُم هذه الآيَةَ وقُلتُم أنَّ مَعنَى: ﴿**إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا**﴾ أي: عِلْم الله.

كَمَا قال الجُوَينِي الاشعَري – وهو أولُ مَن صَرَّحَ بإنكارِ العُلُوِّ – : (فإنْ استدَلُّوا – يَعنِي أهل السُّنَّة والجَمَاعة – بِظَاهِرِ قَولِه تعالى: ﴿**ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥**﴾ [طه:٥]، فالوَجْه مُعَارَضَتُهُم بآي يُسَاعِدُونَنَا عَلَى تَأويلِهَا، منها قولُه تعالى: ﴿**وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ**﴾ [الحديد:٤]... فنسألُهُم عَن مَعنَى ذلك، فإنْ حَمَلُوه عَلَى كَونه مَعَنَا: بالإِحَاطَة والعِلْمِ، لَم يَمتَنِع حَمْلُ الاستواءِ على: القَهْر، والغَلَبَة) اهـ. [الإرشاد للجويني (ص:٤٠)].

قلتُ: والحقيقةُ أنَّ هذا مِن جَهْلِ وضَلَالِ الجَهمِيَّة؛ فإنَّ هذه الآيَةَ ونَحوَهَا ليسَت مِن آيَاتِ الصِّفَاتِ أصلًا، وهذا بإجماعِ السَّلَف.

عَن الضَّحَّاك رحمه الله (ت:٢١٢هـ) في قوله: ﴿**مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ**﴾ [المجادلة:٧] ... إلى قوله: ﴿**هُوَ مَعَهُمْ**﴾ قال: (هو فَوقَ العَرْشِ وعِلْمُهُ مَعَهُم

﴿أَيۡنَ مَا كَانُواْۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾) اهـ. [تفسير الطبري (٢٣/ ٢٣٧)].

وقال ابنُ جَرِير رحمه الله: (وعَنَى بقوله: ﴿ **هُوَ رَابِعُهُمۡ** ﴾، بمعنى: أنَّه مُشَاهِدُهُم بِعِلْمِه، وهُوَ عَلَى عَرشِه) اهـ. [تفسير الطبري (٢٣/ ٢٣٧)].

وقال ابنُ جَرِير رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ** ﴾ [الحديد:٤]: (وهُوَ شَاهِدٌ لَكُم أَيَّها الناسُ أينَمَا كُنتُم يَعلَمُكُم، ويَعلَمُ أعمَالَكم، ومُتَقَلَّبَكم ومَثوَاكُم، وهو عَلَى عَرشِه فوقَ سَمَواتِه السَّبْع) اهـ. [تفسير الطبري (٢٣/ ١٦٩)].

فالإمامُ أحمَد رحمه الله لَم يَتَأوَّل هذه الآيَةَ أصلًا كَمَا زَعَمَ ابنُ حَمدَان؛ لأنَّها لَيسَت مِن آياتِ الصِّفَاتِ أصلًا؛ لأنَّ النَصَّ لَا يَدُلُّ على ذلك، ولا هذا ظَاهِرُ النَّص، بَل الآيةُ دَلَّت بِظَاهِرِهَا عَلَى العِلْمِ والإحَاطَة.

قال الإمامُ أحمدُ رحمه الله في [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:١٥٤-١٥٩)]: (قال الجهمية: إنَّ اللهَ مَعَنا وفِينَا .فقُلنَا: اللهُ -جل ثناؤه- يَقول: ﴿ **أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ** ﴾ [المجادلة: ٧]، ثم قال: ﴿ **مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ**

﴿إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، يعني: اللهُ بِعِلْمِه، **﴿وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ﴾** يَعنِي اللهُ بعِلْمِه **﴿سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾** يعني: بِعِلْمِه فيهم **﴿أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ﴾** يَفتَحُ الخَبَرَ بعِلْمِه، ويَخْتِمُ الخَبَرَ بِعِلْمِه.

ويُقَالُ للجَهمِي: إنَّ اللهَ إذا كان مَعَنَا بِعَظَمَةِ نَفسِهِ، فَقُل لَه: هَل يَغفِرُ اللهُ لَكُم فِيمَا بَينَه وبَينَ خَلْقِه؟ فإنْ قَالَ: نَعَم، فَقَد زَعَمَ أنَّ اللهَ بَائِنٌ مِن خَلْقِه دُونَه، وإنْ قَالَ: لَا، كَفَر.

وإذَا أَردتَ أنْ تَعلَمَ أنَّ الجهميَّ كَاذِبٌ عَلَى اللهِ حِينَ زَعَمَ أنَّ اللهَ فِي كُلِّ مَكَان، ولَا يَكُونُ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَان، فَقُل: أَلَيسَ اللهُ كَانَ ولَا شَيء؟ فيَقُول: نَعَم.

فَقُل لَه: حِينَ خَلَقَ الشَّيءَ، خَلَقَه فِي نَفسِهِ أو خَارِجًا مِن نَفسِه؟ فإنَّه يَصِيرُ إلى ثَلَاثَةِ أقوَال، لَا بُدَّ لَه مِن وَاحِدٍ مِنهَا:

إنْ زَعَمَ أنَّ اللهَ خَلَقَ الخَلْقَ فِي نَفسِهِ كَفَرَ؛ حِينَ زَعَمَ أنَّ الجِنَّ والإِنْسَ والشَّيَاطِينَ فِي نَفسِه.

إنْ قَال: "خَلقَهم خَارِجًا مِن نَفسِه ثُمَّ دَخَلَ فِيهِم"، كان هذا كفرًا أيضًا؛ حِينَ زَعَمَ أَنَّه دَخَلَ فِي كُلِّ مَكَانٍ وحُشٍّ قَذِرٍ رَدِيء.

وإنْ قَال: "خَلَقَهُم خَارِجًا عَن نَفسِه، ثُمَّ لَم يَدخُل فِيهِم" رَجَعَ عَن قَولِه كُلِّه أجمَع، وهو قولُ أَهلِ السُّنَّة.

إلى أنْ قَالَ ﷺ: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾، وهذا على وُجُوه: قَال اللهُ -جل ثناؤه- لِمُوسَى: ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ ﴾ [طه: ٤٦]. يَقُول: فِي الدَّفْعِ عَنكُمَا. وقَال: ﴿ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠]. يَقُول: في الدَّفعِ عَنَّا. وقَال: ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٢٤٩﴾ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. يَقُول: فِي النَّصْرِ لَهُم عَلَى عَدُوِّهِم. وقَال: ﴿ فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٥]. في النَّصْرِ لَكُم عَلَى عَدُوِّكِم. وقَال: ﴿ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ ﴾ [النساء: ١٠٨]. يَقُولُ بِعِلْمِه فِيهِم. وقَال: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾ ﴾ [الشعراء: ٦١، ٦٢] يَقُول: فِي العَونِ عَلَى فِرعَون) اهـ.

ويُؤكِّدُ أنَّ هذه الآياتِ تَدُلُّ بِظَاهِرِهَا عَلَى أنَّ المُرَادَ مِنهَا العِلْم: نُصُوصُ أَئمَّةِ أهلِ السُّنَّة والجَمَاعَة:

قال ابنُ بَطَّة العُكبري الحَنبلي رحمه الله في [الإبانة الكبرى (٢٦٧٨)]: (وَاحْتَجَّ الْجَهْمِيُّ بِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ **مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواۖ** ﴿٧﴾ ﴾ [المجادلة:٧]، فَقَالُوا: إِنَّ اللهَ مَعَنَا وَفِينَا، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ: ﴿ **إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٍ مُّحِيطُۢ** ﴿٥٤﴾ ﴾ [فصلت:٥٤] وَقَدْ فَسَّرَ الْعُلَمَاءُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ **مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ** ﴾ [المجادلة:٧] إِلَى قَوْلِهِ: وَ ﴿ **هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواۖ** ﴾، إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ عِلْمَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ: ﴿ **أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ** ﴾، فَرَجَعَتِ الْهَاءُ وَالْوَاوُ مِنْ ﴿ **هُوَ** ﴾ [البقرة:٢٩] عَلَى عِلْمِهِ لَا عَلَى ذَاتِهِ .ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الْآيَةِ: ﴿ **ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ** ﴿٧﴾ ﴾ [المجادلة: ٧]، فَعَادَ الْوَصْفُ عَلَى الْعِلْمِ، وَبَيَّنَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ الْعِلْمَ، وَأَنَّهُ عَلِيمٌ بِأُمُورِهِمْ كُلِّهَا، وَلَوْ كَانَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ **أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ** ﴿٢٣١﴾ ﴾ [الأنفال: ٧٥]، أَنَّهُ إِنَّمَا عَلِمَ ذَلِكَ

بِالْمُشَاهَدَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَضْلٌ عَلَى عِلْمِ الْخَلَائِقِ، وَبَطَلَ فَضْلُ عِلْمِهِ بِعِلْمِ الْغَيْبِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ شَاهَدُ شَيْئًا وَعَايَنَهُ وَحَلَّهُ بِذَاتِهِ، فَقَدْ عَلِمَهُ، فَلَا يُقَالُ لِمَنْ عَلِمَ مَا شَاهَدَهُ، وَأَحْصَى مَا عَايَنَهُ: إِنَّهُ يَعْلَمُ الْغَيْبَ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمَخْلُوقِ أَنْ لَا يَعْلَمَ الشَّيْءَ حَتَّى يَرَاهُ بِعَيْنِهِ، وَيَسْمَعَهُ بِأُذُنِهِ، فَإِنْ غَابَ عَنْهُ جَهِلَهُ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَهُ غَيْرُهُ فَيَكُونُ مُعَلَّمًا لَا عَالِمًا، وَاللهُ تَعَالَى يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ، وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ بِعِلْمِهِ ﴿**وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا** ﴿٢٨﴾﴾ [الجن: ٢٨]، وَ ﴿**أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا** ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق: ١٢]، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿**بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ** ﴿٥٤﴾﴾ [فصلت: ٥٤]، فَقَدْ فَسَّرَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ فَقَالَ: ﴿**وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا** ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق: ١٢]، فَبَيَّنَ تِلْكَ الْإِحَاطَةَ: إِنَّمَا هِيَ بِالْعِلْمِ لَا بِالْمُشَاهَدَةِ بِذَاتِهِ، فَبَيَّنَ تَعَالَى أَنَّهُ لَيسَ كَعِلْمِهِ عِلْمٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ، فَتَفَهَّمُوا الْآنَ رَحِمَكُمُ اللهُ كُفْرَ الْجَهْمِيِّ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الْجَهْمِيِّ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَهْمِيَّ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ شَاهِدٌ لَنَا وَحَالٌّ بِذَاتِهِ، فَسَارَ فِي كُلِّ شَيْءٍ ذَرَأَهُ وَبَرَأَهُ، وَقَدْ أَكْذَبَهُمُ اللهُ تَعَالَى فَقَالَ: ﴿**قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَقَالَ: ﴿**عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ** ﴿٩﴾﴾، فَوَصَفَ نَفْسَهُ تَعَالَى بِعِلْمِ الْغَيْبِ وَالْكِبْرِ وَالْعُلُوِّ،

وَوَصَفَهُ الْجَهْمِيُّ بِضِدِّ ذَلِكَ) اهـ.

وأمَّا مَا زَعَمَه ابنُ حَمدَان مِن تَأويلِ الإمامِ أحمَدَ لِقَولِهِ تعالى: ﴿ **وَجَآءَ رَبُّكَ** ﴾ [الفجر:٢٢] قال: "قُدْرَتُه"، فَقَد ذَكَرَ ابنُ كَثِير رَحِمَهُ اللهُ في [البداية والنهاية (١٠/ ٣٢٧)]: (رَوَى البَيهَقِيُّ عَن الحَاكِم، عَن ابنِ عَمرٍو السَّمَّاك، عَن حَنبَل: أنَّ أحمَدَ بنَ حَنبَل تأوَّلَ قَولَ اللهِ تعالى: ﴿ **وَجَآءَ رَبُّكَ** ﴾ [الفجر:٢٢] أنَّه ثَوابُه) اهـ.

قلتُ: هذه مِن الرواياتِ التي انفَرَدَ بِهَا حَنبَل، وقَد تَقَدَّمَ أنَّ الأئمةَ أصحَابَ أحمَدَ لَم يُوَافِقُوهُ عَلَيهَا.

قال الخَلَّال رَحِمَهُ اللهُ: (قَد جَاءَ حَنبلُ عَن أحمَدَ بمسائِلَ أَجَادَ فِيهَا الروايةَ، وأغْرَبَ بِغَيرِ شَيء) اهـ. [طبقات الحنابلة (١/ ١٤٣)].

وأمَّا مَا زَعَمَه ابنُ حَمدَان مِن أنَّ الإمامَ أحمَدَ تَأوَّلَ قَولَ النَبيِّ ﷺ: «**الحَجَرُ الأَسودُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرضِ**» ونحوه. فالكَلَامُ هُنَا على أمرَين:

الأوَّل: هَل حَقًّا تَأوَّلَه الأمامُ أحمد؟

والثاني: هَل هذا الحديثُ مِن أحَادِيث الصِّفَاتِ أصلًا؟

أولًا: لَعَلَّ ابن حَمدان قَد تَلَقَّفَ هذه الفريةَ مِن أَخِيهِ الأشعري أَبِي حَامِدٍ

الغَزَالِي في كتابه [قواعد العقائد (ص:١٣٥)] حيثُ قال: (سَمِعْتُ بَعْضَ أصحَابِهِ – يعني الإمام أحمد – يَقُول: إنَّه حَسَمَ بَابَ التَّأوِيلِ إلَّا لِثَلَاثَةِ ألفَاظ؟ قولِه ﷺ: «**الحَجَرُ الأسوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرض**». وقولِهِ ﷺ: «**قَلْبُ المُؤمنِ بَيْنَ أَصبَعَين مِن أَصَابِعِ الرَّحمَن**»[1]. وقولِه ﷺ: «**إنِّي لأَجِدُ نَفَسَ الرَّحمَن مِن جَانِبِ اليَمَن**»[2]) اهـ.

قُلتُ: وقَد تلَقَّفَ هذه الفِرْيَةَ كُلُّ مُعَطِّلٍ بعدَ الغَزَالِي ونَقَلُوهَا فِي كُتُبِهِم عَلَى أنَّها مِنَ المُسَلَّمَات. والحقيقةُ أنَّ هذه الفِريَةَ لَا إسنَادَ لَهَا أصلًا عَن أحمَد، وهذه عادةُ القَومِ فِي نَقْلِ هذه الحِكَايَاتِ المَكذُوبَةِ عَلَى النَّبيِّ ﷺ وصَحَابَتِهِ وأئمَّةِ السَّلَف، ولَا سِيمَا أنَّ أبَا حَامِد الغَزَالِي لَم يَكُن مِن أهلِ الحَدِيث والإسنَاد، حتَّى إنَّه قَال عَن نفسِه أنَّ بِضَاعَتَه مُزْجَاةٌ فِي الحَدِيث! وهذا مَعلُومٌ لِكُلِّ مَن وَقَفَ عَلَى كُتُبِهِ المَلِيئَةِ بالمَوضُوعَاتِ والمَكذُوبَات كـ"الإحيَاء" وغيرِه، فتبَيَّن بذلك بُطلَانُ هذه الفِريَةِ على الإمامِ أحمَد رَحِمَهُ اللهُ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في [بيان تلبيس الجهمية (٦/ ١٢٦)]: (كان –

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه الطبراني في [المعجم الكبير (٦٣٥٨)]، والبيهقي في [الأسماء والصفات (٩٦٨)].

يَعنِي الغزالي - قَلِيلَ المَعرِفَةِ بالحَدِيثِ والآثَارِ والمَعْرِفَةِ لِمَعَانِيهَا، وكان يَقُول: "بِضَاعَتِي مِن الحَدِيثِ مُزْجَاة" كَمَا نَقَلَ عنه أبو بَكر بنُ العَرَبِي أَنَّه سَمِعَهُ مِنه، ولهذا في كُتُبِهِ مِنَ المَنقُولَاتِ المَكذُوبَةِ المَوضُوعَةِ مَا شَاءَ اللهُ مَعَ أَنَّ تلك الأبوابَ يكون فِيهَا مِنَ الأحادِيث الصَّحِيحَةِ مَا فيه كِفَايَة وشِفَاء، ومِن ذلك: هذا النَّقل الذي نَقَلَه عَن أحمَد، فإِنَّه نَقَلَه عَن مَجهُولٍ لَا يُعرَف، وذلك المَجهُولُ أرسَلَه إرسالاً عَن أحمَد، ولَا يَتَنَازَعُ مَن يَعرِفُ أحمَدَ وكَلَامَه أنَّ هذا كَذِبٌ مُفتَرًى عَلِيه، ونُصُوصُهُ المَنقُولُ عَنه بنَقْلِ الثِّقَاتِ الأَثبَاتِ والمُتَواتِر عَنه يَرُدُّ هذا الهَذَيَان الذي نَقَلَه عنه، بَل إذَا كَان أبو حَامِد يَنقُلُ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ وعَن الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ مِنَ الأَكَاذِيبِ مَا لَا يُحصِيه إلَّا اللهُ، فكَيفَ مَا يَنقُلُه عَن مِثْلِ أحمَد؟!) اهـ.

ثانيًا: إنَّ هذا الحديثَ لَيسَ مِن أحادِيث الصِّفَاتِ أصلًا، والروايةُ المَرفُوعَةُ إلى النبيِّ ﷺ عَن جَابِر بنِ عبدِاللهِ ضَعِيفَةٌ لا تَصِحُّ كَمَا عندَ [ابن عَدِي في الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٥٥٧)]، وصَحَّحَ بعضُ أهلِ العِلْمِ الروايةَ المُوقُوفَةَ عَن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رحمه الله في [مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٧)]: (هذا الْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْنَادِ لَا يَثْبُتُ. وَالْمَشْهُورُ: إنَّمَا هُوَ عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ، قَالَ: «**الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ ، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ**». وَمَنْ تَدَبَّرَ اللَّفْظَ الْمَنْقُولَ: تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِيهِ إِلَّا عَلَى مَنْ لَمْ يَتَدَبَّرْهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: «**يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ**»، فَقَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ: «**فِي الْأَرْضِ**»، وَلَمْ يُطْلِقْ فَيَقُولَ: «**يَمِينُ اللهِ**». وَحُكْمُ اللَّفْظِ الْمُقَيَّدِ يُخَالِفُ حُكْمَ اللَّفْظِ الْمُطْلَقِ. ثُمَّ قَالَ: «**فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ**»، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُشَبَّهَ غَيْرُ الْمُشَبَّهِ بِهِ؛ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُصَافِحَ لَمْ يُصَافِحْ يَمِينَ اللهِ أَصْلًا، وَلَكِنْ شُبِّهَ بِمَنْ يُصَافِحُ اللهَ! فَأَوَّلُ الْحَدِيثِ وَآخِرُهُ يُبَيِّنُ أَنَّ الْحَجَرَ لَيْسَ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ، وَلَكِنْ يُبَيِّنُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى كَمَا جَعَلَ لِلنَّاسِ بَيْتًا يَطُوفُونَ بِهِ؛ جَعَلَ لَهُمْ مَا يَسْتَلِمُونَهُ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ تَقْبِيلِ يَدِ الْعُظَمَاءِ، فَإِنَّ ذَلِكَ تَقْرِيبٌ لِلْمُقَبِّلِ، وَتَكْرِيمٌ لَهُ، كَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ. وَاللهُ وَرَسُولُهُ لَا يَتَكَلَّمُونَ بِمَا فِيهِ إِضْلَالُ النَّاسِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ؛ فَقَدْ بَيَّنَ لَهُمْ فِي الْحَدِيثِ مَا يَنْفِي مِنْ التَّمْثِيلِ) اهـ.

وقال ابنُ القَيم ﷺ: (الوَجه الرَّابعُ والأربَعُون: وهو مِمَّا يَرفَعُ المَجَازَ بالكُليَّةِ، أنَّهم قَالُوا: إنَّ مِن عَلَامَةِ الحَقِيقَةِ السَّبْقُ إلى الفَهْم، وشَرَطُوا فِي كَونِهَا حقيقةَ الاستعمال، كَمَا تَقَدَّم، وعندَ الاستِعمَال لَا يَسبِقُ إلى الفَهْمِ غَيرُ المَعنَى الذي استُعْمِلَ اللَّفْظُ فِيهِ، فيَجِبُ أنْ يَكُونَ حقيقةً، فَلَا يَسبقُ إلى فَهْمِ أحدٍ مِن قَولِ

النبيِّ ﷺ في الفَرَس الذي رَكِبَه: "إنَّا وَجَدْناه لَبَحرًا" : المَاء الكَثِير المُستبْحِر، فإنَّ في "وَجَدنَاه" ضميرًا يَعُودُ على الفَرَس، يَمنَعُ أنْ يُرَادَ بِهِ المَاءُ الكَثِير... وكذلك مَن سَمِعَ قولَه: «**الحَجَرُ الأَسوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الأرضِ، فَمَن صَافَحه وقَبَّلَه فكَأنَّمَا صَافَحَ اللهَ وقَبَّلَ يَمِينَه**» : لَم يَسبِق إلى فَهمِه مِن هذا اللفظِ غيرُ مَعنَاه الذي سَيْقَ لَه وقُصِدَ بِه؛ وأنَّ تَقبِيلَ الحَجَرِ الأسود ومُصَافَحَتَه مُنَزَّلٌ مَنزِلَةَ تَقبِيلِ يَمِينِ اللهِ ومُصَافَحَتِه. فهذا حقيقةُ هذا اللَّفظ، فإنَّ المُتبَادَرَ السَّابِق إلى الفَهْمِ مِنه لَا يُفهَمُ النَّاسِ مِنه غيرُ ذلك، ولَا يَفهَمُ أحدٌ مِنه أنَّ الحَجَرَ الأسودَ هو صِفَةُ اللهِ القَدِيمَة القَائِمَة به، فهذا لَا يَخطُرُ بِبَالِ أحدٍ عندَ سَمَاعِ هذا اللَّفظِ أصلًا! فدَعوَى أنَّ هذا حقيقة، وأنَّه خَرَجَ إلى مَجَازِهِ بِهذَا التَّركِيب: خطأ، ونُكْتَةُ هذا الوَجْه: أنَّ المُجَرَّدَ لا يُستَعْمَل، ولَا يَكُونَ حقيقةً ولَا مَجَازًا، والمُستَعمَلُ مَعَه مِن القَرَائِن مَا يَدُلُّ على المُرَادِ مِنه، ويَكُون هو السَّابِق إلى الفَهم. والمُقَدِّمَتَان لَا يُنكِرُهُمَا المُنَازِعُ، ولَا أحدٌ مِنَ العُقَلَاء، وذلك مِمَّا رَفَعَ المَجَازَ بالكُلِّيَّة) اهـ. [مختصر الصواعق المرسلة (١/ ٣٢٨)].

٣٩- ومِن مُخالَفَات ابنِ حَمدَان: نَقلُهُ عَن الإمامِ أحمَدَ في [ص:٣٥] قولَه: (مَن قَال: إنَّ اللهَ لَم يَكُن مَوصُوفًا حتَّى وَصَفَه الوَاصِفُون: فَهُو خَارِجٌ عَن الدِّين)، ثم نَقَلَ عَن ابنِ عَقِيل وابنِ الجَوزِي: (وقَال ابنُ عَقِيل: يَجُوز مُطلَقًا، ورُبَّمَا أَوجَبَه

تَارةً، ومَالَ ابنُ الجَوزِي إلى الجَوَاز أيضًا!).

والجواب: هذا مِن العَجَبِ العُجَاب!! كَيفَ يَزعُمُ أنَّه مِن أتباعِ أحمَد، فيَنقُلُ قولَ أحمَدَ في مَسألةِ عَقِيدَة، ثم يَنقُلُ خِلَافه مِن كَلَامِ غَيره مِنَ الأشعَرِيَّةِ والمُعتَزِلة؟! فابنُ الجَوزِي مَعرُوف بأشعَرِيَّتِهِ وعَدَائِهِ لِمَذهَبِ السَّلَف، وابنُ عَقِيل كان مُعتَزِليًّا، واستتِيب مِن ذلك كَمَا تَقَدَّم فِي البَابِ الأوَّل.

هَل أصبَحَت مَسَائِلُ العقيدةِ اجتِهَادِيَّة يَجُوزُ فِيهَا الأَخذُ والرَّدُّ؟! يا سُبحَانَ الله! كأنَّه يَتكلَّم عَن مسألةٍ فِقهِيَّةٍ اجتِهَادِيةٍ مِن مَسَائِل الفُرُوع.. نَسأَلُ اللهَ السلامةَ والعَافِيَة.

٤٠- **ومِن مُخَالفَاته**: خَوضُهُ فِي [ص:٣٦] في مسألةِ الاسمِ والمُسمَّى التي أحدَثَهَا المُعتزلةُ الزَّنَادِقَة، ونَقْلُهُ بعضَ الأقوالِ المُخَالِفَةِ فِيهَا، ثُمَّ فِي ثَنَايَا كَلَامِهِ ذَكَرَ أنَّ الإمَامَ أحمَدَ عَظَّمَ الكَلَامَ فِي الاسمِ والمُسمَّى وأمسَكَ عنهَا.

والجواب: هذا يَدُلُّ عَلَى أنَّ القَومَ مُنبَتِرُونَ عَن الإمَامِ الذي يَنتَسِبُونَ إليه؛ إذ لَو كانوا حَنَابِلَةً حَقًّا لَمَا خَاضُوا فِي مَسَألةٍ نَهَى إمامُ المَذهَبِ عَن الكَلَامِ فِيهَا! وهذا الكِتَابُ يَزعُمُ صَاحِبُهُ أنه كتابٌ في تقريرِ العَقِيدة، وليسَ كِتَابًا للرَّدِّ على الفِرَقِ المُخَالِفَةِ على سبيلِ عَرضِ الشُّبهَةِ وتَفنِيدِها والرَّدِّ عَلَيها.

ولو أنَّه مَا خَاضَ في هذه المسألةِ بِنَقْلِ الضَّلاَلاتِ الفَلسَفيَّةِ عَن أصحَابِهِ المُفوضَةِ المُعطِّلَةِ لَمَا رَدَدنَا عَلَيها، لهذا سننقلُ كلامَ أئمةِ أهلِ السُّنَّةِ لِكَي تَتضحَ المَسألة:

قال ابنُ جَرِير الطَّبَرِي رحمه الله في [صريح السنة (١٧-٢١)]: (ثُمَّ حَدَثَ في دَهرِنَا هذا حَمَاقَاتٌ خَاضَ فيها أهلُ الجَهْلِ والغَبَاءِ ونَوكَى الأُمَّةِ والرِّعَاع، يُتعِبُ إحصاؤها، ويُمِلُّ تِعدَادُهَا، فِيهَا القَولُ في اسمِ الشَّيءِ، أَهُوَ هُوَ أَمْ هُوَ غَيرُه؟ ونحنُ نُبَيِّنُ الصَّوابَ لَدَينَا مِن القَولِ في ذلك إن شاءَ اللهُ تعالى وباللهِ التَّوفِيق.

وقَال: وأمَّا القَولُ في الاسم: أَهُوَ المُسمَّى أَم غَيرُ المُسمَّى؟ فإنَّه مِنَ الحَمَاقَاتِ الحَادِثَةِ التي لَا أَثَرَ فِيهَا فيُتَّبَع، ولَا قَول مِن إمَامٍ فيُسْتَمَع، فالخَوضُ فِيهِ شَين، والصَّمْتُ عَنه زَين. وحَسْبُ امرئٍ مِنَ العِلْمِ بِه، والقولِ فيهِ أنْ يَنتَهِيَ إلى قولِ الله جل ثناؤه، الصادق، وهو قولُه: ﴿ **قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ** ﴾ [الإسراء:١١٠]، وقَولُه تعالى: ﴿ **وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ** ﴾ [الأعراف:١٨٠]) اهـ.

وقال ابنُ القَيم رحمه الله في [بدائع الفوائد (١/ ١٧-١٨)]: (أنَّ مَنشأَ الغَلَطِ في هذا البَابِ مِن إطلاقِ ألفَاظٍ مُجمَلَةٍ مُحتَمِلَةٍ لِمَعْنَيين صَحيحٍ وباطِل، فَلَا يَنفَصِلُ

النِّزَاعُ إلَّا بِتَفصِيلِ تلكَ المَعَانِي وتَنزِيلِ ألفَاظِهَا عَلَيها، ولَا رَيبَ أنَّ اللهَ ﷻ لَم يَزَل ولَا يَزَالُ مَوصُوفًا بِصِفَاتِ الكَمَالِ المُشتَقَّةِ أسماؤُهُ مِنهَا؛ فلَم يَزَل بأسمَائِه وصِفَاتِهِ وهو إله وَاحِدٌ لَه الأسماءُ الحُسنَى والصِّفَاتُ العُلَى، وأسمَاؤُه وصِفَاتُهُ دَاخِلَةٌ فِي مُسمَّى اسمِهِ، وإنْ كَانَ لَا يُطلَقُ عَلَى الصِّفَةِ أنَّها إلَه يَخلُقُ ويَرزُقُ؛ فَلَيسَت صِفَاتُهُ وأَسمَاؤُهُ غَيرَه، ولَيسَت هِيَ نَفْسَ الإلهِ.

وبَلَاءُ القَومِ مِن لَفْظَةِ "الغير"، فإنَّه يُرَادُ بِهِمَا مَعنَيين:

أَحَدُهُمَا: المُغَاير لتلكَ الذَّاتِ المُسمَّاةِ بالله، وكلُّ مَا غَايَرَ اللهَ مَغَايَرَةً مَحْضَةً بِهذَا الاعتبارِ فَلَا يَكون إلَّا مَخلُوقًا.

ويُرَادُ به: مغايرةُ الصفةِ للذَّاتِ إذا خَرَجَتْ عنها، فإذا قِيل: "عِلْمُ اللهِ وكَلَامُ اللهِ غيرُهُ" بِمعنَى أنَّه غَيرُ الذَّاتِ المُجرَّدةِ عَن العِلْمِ والكَلَامِ كَانَ المَعنَى صَحِيحًا، ولكنَّ الإطلاقَ باطلٌ، وإذا أُرِيدَ أن العلمَ والكلامَ مُغَايِرٌ لحقيقتِهِ المختصةِ التي امتَازَ بها عَن غَيرِهِ كان باطلًا لفظًا ومعنى.

وبهذا أَجَابَ أهلُ السُّنَّةِ المُعتَزِلَةَ القَائِلين بِخَلْقِ القُرآن، وقَالوا: كَلَامُهُ -تعالى- دَاخِلٌ فِي مُسمَّى اسمِه؛ فاللهُ تعالى اسمُ الذَّاتِ المَوصُوفَةِ بِصِفَاتِ الكَمَالِ، ومن تلك الصِّفَاتِ صِفَةُ الكَلَامِ، كَمَا أنَّ عِلْمَه وقُدْرَته وحَيَاتَه وسَمْعَه

وبَصَرَه غيرُ مخلوقة، وإذا كان القرآنُ كَلامَه وهُوَ صِفَةٌ مِن صِفَاتِهِ فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لأسمائِهِ الحُسنَى، فإذَا كان القُرآنُ غيرَ مَخلُوقٍ ولا يُقَالُ إنَّه غَيرُ الله، فكَيفَ يُقالُ إنَّ بعضَ مَا تَضَمَّنَهُ - وهو أسمَاؤُهُ - مَخلُوقةً وهي غيرُهُ؟! فَقَد حَصْحَصَ الحَقُّ بحَمْدِ اللهِ وانْحَسَمَ الإشكَالُ وأنَّ أسمَاءَه الحُسنَى التي في القُرآنِ مِن كَلَامِهِ، وكَلامُه غيرُ مخلوقٍ، ولا يُقَالُ: "هو غيرُه وَلَا هُوَ هُوَ"، وهذا المَذهبُ مُخَالِفٌ لمَذهبِ المُعتزلةِ الذين يَقولون: "أسماؤُهُ تعالى غيرُهُ وهِيَ مَخلُوقَة"، ولِمَذهَبِ مَن رَدَّ عليهم مِمَّن يَقُول: "اسمُهُ نفسُ ذاتِهِ لا غيرُه". وبالتَّفصِيلِ تَزُولُ الشُّبَهُ ويَتَبَيَّنُ الصَّوابُ، والحَمد لله) اهـ.

٤١- **ومِن مُخالَفَات ابنِ حمدَان:** خَوضُهُ فِي [ص:٣٨] في مسألةِ مَا هُوَ مَمتَنِعٌ والمُستَحِيل والمُمكِن عَلَى اللهِ تعالى.

والجواب: هذه مِن المَبَاحِث الكَلَامِيَّة المُحدَثَةِ التي لَا مَحَلَّ لَهَا فِي كُتُبِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَة، وهذا يَدُلُّ عَلَى التَّأَثُّرِ الشَّدِيدِ لهؤلاءِ المُفَوضَةِ بالأشعَرية، وأنَّهم فِرقَةٌ مِنهُم ولَو زَعَمُوا غَيرَ ذلك.

٤٢- **ومِن مُخَالفَاته:** قولُه في [ص:٤٠]: (كُلُّ شَيءٍ سِوى اللهِ وصِفَاتِه حَادِث، واللهُ خَلَقَه وأَوجَدَه، وابتَدَاهُ بعدَ عَدَمِه، لَا لِعِلَّةٍ ولَا لِغَرض، ولَا لِدَاعٍ، ولَا

لمُوجِب، وتَجِبُ رِعَايَةُ ذلك في شِيءٍ مِن أفعَالِه).

والجواب: هذا مِن أبطَلِ البَاطِلِ، وهذا الكَلَامُ تَخرِيجٌ على أُصُولِ الجَهمِيَّةِ الأشعَرِيةِ الذين يَنفُونَ عَن أفعالِ اللهِ الحكمةَ، تَعَالَى اللهُ عَن ذلك عُلُوًّا كبيرًا، وهذا الأصلُ البَاطِلُ صَرَّحَ به أبو الحَسَن الأشعَرِي بعدَ أن تَلَقَّفَه عَن أَبِي مُحمَّدِ بنِ كُلَّاب، فالمعتزلةُ بِنَاءً على أَصلِهِم المُسمَّى بالعَدْلِ أَوجَبُوا على اللهِ مُرَاعَاةَ الأصلَحِ لكُلِّ عبدٍ، وهو الأصلَحُ عِندَهم، فشرَعوا له شريعةً بعُقولهم، وحَجَرُوا عَلَيه وحَرِّموا عليه أنْ يخرُجَ عنها، ويُوجِبونَ عليه القيامَ بِهَا، وسَمَّوا ذلك عَدْلًا.

فَغَلَا ابنُ كُلَّابٍ ومَن تَبِعَهُ مِن الأشعَرِيَّةِ في الرَّدِّ عَلَى المُعتَزِلَة، فالأشعرِيُّ كان مِن رُؤوسِ المُعتَزِلَةِ وأَخَذَ الاعتِزَالَ عَن زَوجِ أُمِّهِ أَبِي عَلِيٍّ الجُبَّائِي وبَقِيَ عَلَى ذلك نَحوًا مِن أربعِينَ سَنَّة، ثُمَّ تَرَكَ مَذْهَبَهم ورَدَّ عَلَيهِم، لكنَّه لَم يَتَّبِع طريقةَ أهلِ السُّنَّة، بَل رَدَّ الكَلَامَ بالكَلَامِ، والبَاطِلَ بالبَاطِلِ، وأَخَذَ بِأصلِ ابنِ كُلَّاب القَائِمِ على أنَّ اللهَ لَم يَخلُق شيئًا لحكمَةٍ ولَا لِعِلَّة، ولَم يَخلُق الجِنَّ والإنسَ لِعِبَادَتِهِ وحدَه لا شَرِيكَ لَه، ولا يَفعَل شيئًا لِعلَّة، ولَم يَأمُر بشيءٍ لِحكمَةٍ يُريدُهَا ولَا لِعِلَّة، بَل هِيَ مَحضُ إرادَة، لا لحِكمةٍ ولا لِرِعَايَةِ مَصلَحَةٍ في الخَلْقِ والأمرِ، وإنَّه يَجُوزُ أنْ يَأمُرَ اللهُ بالشِّركِ باللهِ ويَنهَى عَن عِبَادَتِه وَحدَه! ويَجُوزُ أنْ يأمُرَ بالظُّلمِ

والفَواحِش، ويَنهَى عَن البِرِّ والتَّقوى، ويَجُوزُ أنْ يُعذِّبَ المُؤمِنِين المُوحِدِين فِي جهنَّم ويُخلدهم فيها، ويَجُوزُ أنْ يُنعِّمَ الكَفَرَةَ المشرِكِين فِي الجِنَانِ ويُخلدهم فيها! حتَّى إنَّهم حَرَّفُوا مَعَانِيَ القُرآن لِيُوَافِقَ بِدعَتَهم الخَبيثَةَ، فقالوا إنَّ "لَام التَّعلِيلِ" في القُرآن لَا يَجُوز أنْ تُسمَّى بهذا الاسم، بل هِيَ "لَامُ العاقبة"، قالوا: لأنَّ اللهَ لَا يَفعَل شيئًا لِعلَّة! تَعالَى اللهُ عَن ذلك عُلُوًّا كبيرًا، فَرَجَعوا إلى قَولِ الجهمِ بنِ صَفوان الذي لَا يُفرِّقُ بين الإِرَادَةِ الشَّرعِيَّةِ والإِرَادَةِ الكَونِيَّة، وهو عَينُ قَولِ مَلَاحِدَةِ وَحدَةِ الوُجُود، ولازِمُ مَذهَبِهِم ولَابُد: إبطالُ الأمرِ والنَّهي!

قال أبو الحسن الأشعري: (لا يُسأَلُ في شيءٍ من ذلك عمَّا يفعلُ، ولا لأفعالِه عِللٌ؛ لأنَّه مالِكٌ غيرُ مَملوكٍ، ولا مَأمُورٍ ولا مَنهيٍّ) اهـ. [رسالة إلى أهل الثغر (ص: ١٣٦)].

وقال الشهرستَانِي الأشعري: (إنَّ اللهَ تعالى خَلَقَ العالَمَ بما فيه مِن الجَوَاهِرِ والأعرَاضِ وأصنافِ الخَلْقِ والأنواعِ لا لعِلَّةٍ حاملةٍ له على الفِعلِ، سواءٌ قُدِّرَت تلك العِلَّةُ نافِعةً له أو غَيرَ نافعةٍ) اهـ. [نهاية الإقدام في علم الكلام (ص: ٢٢٢)].

وقال الرَّازِي الأشعري: (لا يجوزُ أن تكونَ أفعالُ اللهِ تعالى وأحكامُه مُعلَّلةً بعِلَّةٍ البتَّةَ) اهـ. [الأربعين في أُصُول الدين (١/ ٣٥٠)].

وقَد تَلَقَّفَ هذا الأصلَ البَاطِلَ هؤلاء المفوضةُ كأَبِي يَعلَى ونحوِه لمَّا انغَمَسُوا فِي عِلْمِ الكَلَامِ وأخَذوا بنفَايَاتِ الأفكَارِ وتَركُوا مَعِينَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ الصَّافِي والطريقةَ السَّلَفِيَّة الأُولَى، فتَبَيَّن جَلِيًّا أنَّ هؤلاء المُفوِّضةَ أشعريةٌ لُحْمَةً وسُدَى!

قال ابنُ تيمية رحمه الله في [مجموع الفتاوى (٨/ ٤٤)]: (وَأَمَّا نُفَاةُ الْحِكْمَةِ: **كَالْأَشْعَرِيِّ وَأَتْبَاعِهِ كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ** [١] **وَأَبِي يَعْلَى** وَغَيْرِهِمْ فَهَؤُلَاءِ أَصْلُهُمْ أَنَّ اللهَ لَا يَخْلُقُ شَيْئًا لِشَيْءٍ فَلَمْ يَخْلُقْ أَحَدًا لَا لِعِبَادَةِ وَلَا لِغَيْرِهَا وَعِنْدَهُمْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ لَامُ كَيْ لَكِنْ قَدْ يَقُولُونَ فِي الْقُرْآنِ لَامُ الْعَاقِبَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿ **فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ** ﴾ [القصص:٨]، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ **وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ** ﴾ [الأعراف:١٧٩]، يَعْنُونَ كَانَ عَاقِبَةُ هَؤُلَاءِ جَهَنَّمَ وَعَاقِبَةُ الْمُؤْمِنِينَ الْعِبَادَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْخَالِقُ قَصَدَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ لَا لِهَذَا وَلَا لِهَذَا وَلَكِنْ أَرَادَ خَلْقَ كُلِّ مَا خَلَقَهُ لَا لِشَيْءٍ آخَرَ، فَهَذَا قَوْلُهُمْ) اهـ.

وقال ابنُ القيِّمِ رحمه الله في [شفاء العَلِيل في مسائل القَضَاء والقَدَر والحِكمَة والتَّعلِيل (ص: ٢٢٠)]: (الجَبرِيَّةُ نُفَاةُ الحِكمةِ والتَّعليلِ القائلونَ بأنَّه يجوزُ عليه كُلُّ مُمكِنٍ،

---

(١) يعني أبا بكر الباقلاني الأشعري (ت:٤٠٣هـ).

ولا يُنزَّهُ عن فِعلِ قَبيحٍ، بل كلُّ ممكنٍ فإنَّه لا يَقبُحُ منه، وإنَّما القبيحُ المستحيلُ لذاتِه، كالجَمعِ بَينَ النَّقيضَينِ؛ فيجوزُ عليه تعذيبُ ملائكتِه وأنبيائِه ورُسُلِه وأهلِ طاعتِه، وإكرامُ إبليسَ وجنودِه وجَعْلُهم فوقَ أوليائِه في النَّعيمِ المقيمِ أبدًا! ولا سبيلَ لنا إلى العِلمِ باستحالةِ ذلك إلَّا من نفيِ الخُلفِ في خبَرِه فقط، فيجوزُ أن يأمُرَ بمشيئتِه بالسُّجودِ للأصنامِ وبالكَذِبِ والفُجورِ وسَفْكِ ونَهبِ الأموالِ، وينهى عن البِرِّ والصِّدقِ والإحسانِ والعَفافِ، ولا فَرقَ في نَفسِ الأمرِ بَينَ ما أمَر به ونهى عنه إلَّا التحَكُّمُ بمحضِ المشيئةِ، وأنَّه أمَر بهذا ونهى عن هذا من غيرِ أن يكونَ فيما أمَر به صِفةُ حُسنٍ تقتضي محبَّتَه والأمرَ به، ولا فيما نهى عنه صِفةُ قُبحٍ تقتضي كراهَتَه والنَّهيَ عنه! فهؤلاء عطَّلوا حَمْدَه في الحقيقةِ، وأثبتوا له مُلكًا بلا حَمدٍ، مع أنَّهم في الحقيقةِ لم يُثبِتوا له مُلكًا؛ فإنَّهم جعَلوه مُعَطَّلًا في الأزَلِ والأبَدِ، لا يقومُ به فِعلٌ البتَّةَ! وكثيرٌ منهم عطَّله عن صِفاتِ الكَمالِ التي لا يتحقَّقُ كونُه مَلِكًا ورَبًّا وإلهًا إلَّا بها، فلا مُلكًا أثبَتوا، ولا حَمدًا) اهـ.

وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ فهم بُرَءَاءُ مِن كِلَا الطَريقَتَين الرَّدِيئَتِين، فخَرَجُوا مِن بينَ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا للشَّارِبِين؛ فإنَّ القُرآنَ والسُّنَّةَ صَرِيحَانِ في بيانِ السببِ الذي أَوجَدَنا اللهُ تعالى مِن أجلِه، وخَلَقَ السمواتِ والأرضِ وأرسَلَ الرُّسُلَ وأنزَلَ الكُتُبَ مِن أجلِه، أَلَا وَهُوَ عبادتُهُ وحدَه وعَدَمُ الإشرَاكِ بِه، فالكَونُ

كُلُّه قائِمٌ عَلَى كَلِمَةِ التَّوحِيد "لا إله إلا الله"، كما قال تعالى: ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ** ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ومعنى ﴿ **يَعْبُدُونَ** ﴾ يُوَحِّدُون، قال ابن عباس رضي الله عنهما: (كُلُّ مَا وَرَدَ فِي القُرآن مِن العِبَادَةِ فَمَعْنَاهَا التَّوحِيد) اهـ. [تفسير البغوي (١/ ٧١)].

ولذلك إذا خَلَت الأرضُ مِنَ التَّوحِيدِ خَرِبَ العالَم وقَامَت السَّاعَةُ.

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦-٤٧)]: (قَوْلَهُ تعالى: ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ** ﴾ [الذاريات: ٥٦] لَمْ يُرِدْ بِهِ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي ذَهَبُوا إلَيْهِ – يعني الجهمية الجبرية – وَحَامُوا حَوْلَهُ مِنْ أَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ كُلَّهَا تَحْتَ مَشِيئَتِهِ وَقَهْرِهِ وَحُكْمِهِ. فَالْمَخْلُوقَاتُ كُلُّهَا دَاخِلَةٌ فِي هَذَا لَا يَشِذُّ مِنْهَا شَيْءٌ عَنْ هَذَا. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ **أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى** ﴾ [يس:٦٠-٦١] الْآيَةَ. وَقَوْلُهُ: ﴿ **وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا** ﴾ [النساء:٣٦]، ﴿ **وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ** ﴾ [الزمر:١٧]، ﴿ **وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ** ﴾ [الزمر:٣]، وَقَالَ:

﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ ﴾ [يونس:١٨]. فَهَذَا وَنَحْوُهُ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ. لَمْ يُرِدْ بِعِبَادَةِ اللهِ إِلَّا الْعِبَادَةَ الَّتِي أَمَرَتْ بِهَا الرُّسُلُ وَهِيَ عِبَادَتُهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَالْمُشْرِكُونَ لَا يَعْبُدُونَ اللهَ بَلْ يَعْبُدُونَ الشَّيْطَانَ وَمَا يَدْعُونَهُ مِنْ دُونِ اللهِ. سَوَاءٌ عَبَدُوا الْمَلَائِكَةَ أَوْ الْأَنْبِيَاءَ وَالصَّالِحِينَ أَوْ التَّمَاثِيلَ وَالْأَصْنَامَ الْمَصْنُوعَةَ؛ فَهَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ قَدْ عَبَدُوا غَيْرَ اللهِ تَعَالَى كَمَا أَخْبَرَ اللهُ بِذَلِكَ، فَكَيْفَ يُقَالُ: إنَّ جَمِيعَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ عَبَدُوا اللهَ؟ لِكَوْنِ قَدَرِ اللهِ جَارِيًا عَلَيْهِمْ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ بَيْنَ عِبَادَتِهِمْ إيَّاهُ الَّتِي تَحْصُلُ بِإِرَادَتِهِمْ وَاخْتِيَارِهِمْ وَإِخْلَاصِهِمْ الدِّينَ لَهُ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ وَبَيْنَ أَنْ يَعْبُدَهُمْ هُوَ وَيُنَفِّذَ فِيهِمْ مَشِيئَتَهُ وَتَكُونَ عِبَادَتُهُمْ لِغَيْرِهِ: لِلشَّيْطَانِ وَلِلْأَصْنَامِ مِنْ الْمَقْدُورِ. وَهَذَا يُشْبِهُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ: "أَنَا كَافِرٌ بِرَبِّ يُعْصَى!" فَيَجْعَلُ كُلَّمَا يَقَعُ طَاعَةٌ كَمَا جَعَلَهُ هَؤُلَاءِ عِبَادَةً لِلَّهِ تَعَالَى لِكَوْنِهِمْ تَحْتَ الْمَشِيئَةِ وَكَانَ بَعْضُ شُيُوخِهِمْ يَقُولُ عَنْ إبْلِيسَ: إنْ كَانَ عَصَى الْأَمْرَ فَقَدْ أَطَاعَ الْمَشِيئَةَ لَكِنَّ هَؤُلَاءِ مُبَاحِيَّةٌ يُسْقِطُونَ الْأَمْرَ) اهـ.

وقال ابنُ تيميَّة ﵀ في [الصفدية (٢/ ٣٣١)]: (الأشعَريُّ ومَن وافقَه قَولُهم في نَفيِ ما في الشَّريعةِ مِن الحِكَمِ والأسبابِ خِلافُ إجماعِ السَّلَفِ والفُقَهاءِ؛ فإنَّ مِن أصولِهم أنَّ اللهَ لا يخلُقُ لحِكمةٍ، ولا يأمُرُ لحِكمةٍ، بل ليس عندَهم في القرآنِ لامُ

تعليلٍ في خَلقِه وأمرِه! وإذا تكلَّموا معهم في الأمورِ الطَّبيعيَّةِ أحالوا جميعَ ذلك على مجرَّدِ ترجيحِ القادِرِ بلا سبَبٍ، وأنَّ ما وُجِد من الاقترانِ فهو عادةٌ محضةٌ لا لارتباطٍ بَينَ هذا وهذا، ثمَّ قد يُضيفونَ هذا القولَ إلى السُّنَّةِ! وهذا القَولُ لم يَقُلْه قَطُّ أحدٌ من سَلَفِ الأئمَّةِ، ولا أئمَّةُ المُسلِمين لا الأربعةُ ولا غيرُهم، بل المنصوصُ عنهم وعن غَيرِهم خِلافُ هذا القَولِ، وإن كان قد قاله طوائِفُ من أصحابِهم المتأخِّرينَ مُتابعةً لِمن قال ذلك من أهلِ الكلامِ المُتَّبعينَ لجَهمٍ) اهـ.

وإرادةُ اللهِ ﷻ على قِسمَين: إرادةٌ كَونِيَّةٌ قَدَرِيَّة، وإرَادَةٌ دِينِيَّةٌ شَرعِيَّة:

أمَّا الإرادةُ الكَونيةُ أو المَشِيئَة: فَهِيَ إرادةُ اللهِ التي لا يَخرُج عنها أَحَدٌ مِن خَلقِه، فهِيَ وَاقِعَةٌ لَا مَحَالَة، فكُلُّ مَا وَقَعَ فِي الكَونِ قَد أَرَادَه اللهُ كَونًا وقدرًا، وكذا مَا سَيَقَع، سَواءٌ كان خيرًا أو شرًّا، إيمانًا أو كفرًا، طاعةً أو مَعصِيةً، نِعمَةً أو نِقمَةً، فَلَا يَلزَمُ مِن وُقُوعِ قَضَاءِ اللهِ الكَونِي أنْ يَكُونَ مَحبُوبًا إلى اللهِ ﷻ، كَمَا قَال تعالى: ﴿ **وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ** ﴾ [الرعد:١١].

فَلَا يَقَعُ في كَونِه سبحانه شيءٌ لا يُريدُه، ومَعَ ذلك فإنَّه يَقَعُ بِحِكْمَةِ اللهِ ﷻ، فاللهُ لَا يَخلُقُ ولا يُقَدِّرُ شَيئًا إلَّا لِحِكْمَة، عَلِمَهَا مَن عَلِمَهَا، وجَهِلَهَا مَن جَهِلَهَا، كما قال تعالى: ﴿ **حِكۡمَةُۢ بَٰلِغَةٞۖ فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ ٥** ﴾ [القمر:٥].

وقال تعالى: ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾ ﴾ [الأنعام:١٤٩].

قال ابنُ كثير ﵀: (أي: لَه الحِكمَةُ التَّامَّةُ، والحُجَّةُ البَالِغَةُ فِي هِدَايَةِ مَن هَدَى، وإضلَالِ مَن أَضَلَّ، وكُلُّ ذلكَ بِقُدرَتِهِ ومَشِيئَتِهِ واختِيَارِه) اهـ. [تفسير ابن كثير (٣/ ٣٢٢)].

قال ابنُ القيم ﵀: (إنه سُبحانه حَكِيم، لا يَفعلُ شيئًا عبثًا ولَا لَغَيرِ مَعنىً ومَصلَحةٍ وحِكمَةٍ، وهِيَ الغَايَةُ المَقصُودةُ بالفِعل، بَل أفعَالُهُ -سبحانه- صَادِرَةٌ عَن حِكمةٍ بالغةٍ لأجلِهَا فعَل، كَمَا هِيَ نَاشِئَةٌ عَن أسبَابٍ بِهَا فعَلَ، وقَد دَلَّ كَلَامُهُ وكَلَامُ رَسُولِه ﷺ عَلَى هذا) اهـ. [شفاء العَلِيل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص: ١٩٠)].

وأما الإِرَادَةُ الدِّينِيَّةُ الشَّرعِية: فهي ما يُريدُه اللهُ مِن عِبَادِه المُكَلَّفِين مِن الأُمُورِ المَحبُوبَةِ إليه والتي يَرضَاهَا، فاللهُ ﷻ يأمرُ عبادَه بعبادِتِه وحدَه وينهَاهُم عن عبادةِ غيره، ويأمرُهُم بالصلاةِ، والزَّكاةِ، والصَّومِ، والحَجِّ، والجِهَادِ في سَبيلِ اللهِ، والأمرِ بالمَعروفِ والنَّهي عَن المُنكرِ، وبرِّ الوَالِدَين، وصِلَةِ الرَّحِم، إلى غير ذلك مِن الطَّاعَاتِ التي شَرَعَهَا اللهُ لعبادِهِ لِكَونِهِ يُحبها ويَرضَاهَا، كَمَا قال تعالى: ﴿ **يُرِيدُ**

ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ ﴾ [البقرة:١٨٥]، وقوله: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴿٢٨﴾ ﴾ [النساء:٢٨].

وهذه الإرادةُ الدِينِيَّةُ الشرعِيَّةُ لَا يَلزَمُ مِنْ مَحبَّةِ اللهِ لَهَا أَنَّها تَقَع، فقَد تَقَعُ مِن بعضِ عِبَادِه وقَد لَا تَقع مِن غَيرِهم، بَل أكثَرُ الناسِ يُشرِكُون باللهِ ولا يَتَّبِعُون شريعةَ رسولِهِ عليه الصلاة والسلام.

فإذا عُلِمَتْ تلك الإرادَتَان للهِ ﷻ، فإنَّ العَبْدَ المُطِيعَ المُوَّحدَ تَجتَمِعُ فيه الإرادَتَان، فيُوَافِق إرادةَ اللهِ الكَونِية، وَيوَحِّد اللهَ ويطيعه، فيوافِق الإرادةَ الشرعيةَ بطاعَتِه لله وتوحِيدِه له. والعَبْدُ العَاصِي قد وَافَقَ الإرادةَ الكونية؛ لأنه لا يَقَع فعلٌ من العبدِ إلا بإرادةِ اللهِ الكَونِيَّة، ولكنَّه خَالَفَ الإرادَةَ الدِينِيَّة الشرعيةَ التي يُحبُّهَا اللهُ ويَرضَاهَا.

وإذا عُلِمَ ذلك، تَبَيَّنَ أنَّ الإرادةَ الكَونِيَّةَ مُتَعَلِّقَةٌ بربوبيةِ اللهِ وخَلْقِه، أمَّا الإرادة الشرعية فمُتَعلِّقَة بأُلُوهِيَّتِهِ وشَرعِه.

قَالَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ التُّسْتَرِيُّ ؒ (ت:٢٨٣هـ): (لَيْسَ فِي حُكْمِ اللهِ ﷻ أَنْ يَمْلِكَ عِلْمَ الضُّرِّ وَالنَّفْعِ إِلَّا اللهُ ﷻ، وَلَكِنْ حُكْمُ الْعَدْلِ فِي الْخَلْقِ إِنْكَارُ فِعْلِ غَيْرِهِمْ مِنَ الضُّرِّ وَالنَّفْعِ، وَهُوَ حُجَّةُ اللهِ عَلَيْنَا، أَمَرَنَا بِمَا لَا نَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا بِمَعُونَتِهِ،

وَنَهَانَا عَمَّا لَا نَقْدِرُ عَلَى تَرْكِهِ وَالِانْصِرَافِ عَنْهُ إِلَّا بِعِصْمَتِهِ، وَأَلْزَمَنَا بِالْحَرَكَةِ بِالْمَسْأَلَةِ لَهُ الْمَعُونَةَ عَلَى طَاعَتِهِ وَتَرْكِ مُخَالَفَتِهِ فِي إِظْهَارِ الْفَقْرِ وَالْفَاقَةِ إِلَيْهِ، وَالتَّبَرِّي مِنْ كُلِّ سَبَبٍ وَاسْتِطَاعَةٍ دُونَهُ، فَقَالَ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ۝١٥ ﴾ [فاطر: ١٥] قَالَ: فَخَرَجَتْ أَفْعَالُ الْعِبَادِ فِي سِرِّهِمْ وَظَاهِرِهِمْ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ عِلْمِهِ فِيهِمْ مِنْ غَيْرِ إِجْبَارٍ مِنْهُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا قَسْرٍ وَلَا إِكْرَاهٍ وَلَا تَعَبُّدٍ وَلَا أَمْرٍ، بَلْ بِقَضَاءٍ سَابِقٍ وَمَشِيئَةٍ وَتَخَلِيَةٍ مِنْهُ لِمَنْ شَاءَ كَيْفَ شَاءَ لِمَا شَاءَ، فَلَهُ الْحُجَّةُ عَلَى الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ، قَالَ سَهْلٌ: فَأَفْعَالُ الْخَلْقِ وَأَعْمَالُهُمْ كُلُّهَا مِنَ اللهِ مَشِيئَةٌ. فِيهَا مَعْنَيَانِ: فَمَا كَانَ مِنْ خَيْرٍ فَاللهُ أَرَادَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَأَمَرَهُمْ بِهِ، وَلَمْ يُكْرِهْهُمْ عَلَى فِعْلِهِ، بَلْ وَفَّقَهُمْ لَهُ وَأَعَانَهُمْ عَلَيْهِ، وَتَوَلَّى ذَلِكَ الْفِعْلَ مِنْهُمْ وَأَثَابَهُمْ عَلَيْهِ، وَمَا كَانَ مِنْ فِعْلِ شَرٍّ فَاللهُ ﷻ نَهَى عَنْهُ، وَلَمْ يُجْبِرْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَتَوَلَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ، بَلْ أَرَادَ الْعَبْدَ بِهِ وَالتَّخْلِيَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَشَاءَ كَوْنَ ذَلِكَ قَبِيحًا فَاسِدًا لِيَكُونَ مَا نَهَى وَلَا يَكُونُ مَا أَمَرَ، وَيَظْهَرُ الْعِلْمُ السَّابِقُ فِيهِ، فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ، فَهُوَ مِنَ اللهِ مَشِيئَةٌ وَمِنَ الشَّيْطَانِ تَزْيِينٌ، وَمِنَ الْعَبْدِ فِعْلٌ) اهـ. [الإبانة الكبرى (١٩٤٢)].

قال ابنُ أبي العِزِّ الحَنَفي ؒ في [شرح الطحاوية (١/ ٧٩)]: (أَمَّا أَهلُ السُّنَّةِ

فيَقولُونَ: إنَّ اللهَ وإنْ كَانَ يُرِيدُ المَعَاصِيَ قَدَرًا فهو لَا يُحبُّها ولَا يَرضَاهَا ولَا يَأمُرُ بها، بل يُبغِضُها ويَسخَطُها ويَكرَهُها ويَنهَى عَنهَا. وهذا قَولُ السَّلَفِ قاطِبةً، فيَقولُون: مَا شَاءَ اللهُ كَانَ، ومَا لَم يشَأْ لَم يكُنْ...

والمحَقِّقون من أهلِ السُّنَّةِ يَقولُون: الإرادةُ في كِتابِ اللهِ نوعان: إرادةٌ قَدَريَّةٌ كونيَّةٌ خَلْقيَّةٌ، وإرادةٌ دينيَّةٌ أمْريَّةٌ شرعيَّةٌ؛ فالإرادةُ الشَّرعيَّةُ هي المتضَمِّنةُ للمَحبَّةِ والرِّضا، والكونيَّةُ هي المشيئةُ الشَّامِلةُ لجميعِ الحوادِثِ.

وهذا كقَولِه تعالى: ﴿ **فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِۚ** ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقَولِه تعالى عن نوحٍ عليه السلام: ﴿ **وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْۚ** ﴾ [هود: ٣٤]، وقَولِه تعالى: ﴿ **وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾** ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأمَّا الإرادةُ الدِّينيَّةُ الشَّرعيَّةُ الأمْريَّةُ فكقَولِه تعالى: ﴿ **يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ** ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقَولِه تعالى: ﴿ **يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ**

حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ ﴾ [النساء: ٢٦ – ٢٧]، وقَولِه تعالى: ﴿ **مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ** ﴾ [المائدة: ٦]...

فهذه الإرادةُ هي المذكورةُ في مِثلِ قَولِ النَّاسِ لِمن يَفعَلُ القبائِحَ: هذا يَفعَلُ ما لا يريدُه اللهُ، أي: لا يُحِبُّه ولا يَرضَاهُ ولا يأمُرُ به، وأمَّا الإرادةُ الكونيَّةُ فهي الإرادةُ المذكورةُ في قَولِ المسلِمينَ: ما شاء الله كان، وما لم يشَأْ لم يكُنْ) اهـ.

٤٣- ومِن مُخَالَفَات ابنِ حَمدَان: قَولُه في [ص:٤٠]: (وجميعُ أفعَالِ العِبَادِ كَسْبٌ لَهُم، وهِيَ مَخلُوقَةٌ للهِ خَيرُها وشَرُّها، حَسَنُها وقَبِيحُها، **ويُقَال: إنَّها فِعْلُه قَبْلَ خلقه**، ولَهُم فِيهَا كَسْبٌ واختِيَار. وفِعْلُ العَبْدِ مُختَارٌ مُيسَر في كَسْبِ الطَّاعَةِ واكتِسَابِ المَعصِيَّة غير مُكرَه ولا مُجبَر، ولا مُضطَر، واللهُ الخالِقُ مَا كَسَبَه العَبْدُ واكتَسَبَه وفَعَلَه، والقُدْرَةُ والمَقْدُور والاختِيَار والمُختَار... والكَسْبُ مَا وَقَعَ مِن الفَاعِلِ مُقَارنًا لقدرةٍ مُحدَثَة واختِيَار، وقَائِلُ هذا احتَرَزَ عَن الاضطِرَارِ والاختِرَاع. وقِيلَ: هو مَا وُجِدَ بقدرةٍ مُحدَثَة في المُكتسب. وقلتُ: هو مَا خَلَقَه اللهُ فِي مَحَلِّ قُدرَةِ المُكتسب على وقْفِ إرَادَتِه في كَسْبِه، والجَبْر والتَّولد بَاطِلَان، **ومَا يُظَنُّ أنَّه**

مُتولد مِن فِعْلِ الآدَمِي هُوَ مِن خَلْقِ اللهِ تعالى وفِعْلِه، كأَلَم الضَّرب، **وقِيلِ: الأَلَمُ المَوجُود بِضَربِنَا هُوَ فِعْلُ اللهِ بِكَسْبِ مِنَّا**...) إلى آخر كلامه.

والجواب: قَد أَتَى ابنُ حَمدَان بِبَاطِلٍ عَظِيم، وخَلَطَه بحقٍّ قَلِيل، فإنَّه تَرويجٌ لمذهبِ الأشعَرِيَّة الجَبرِيَّة فِي أفعالِ العِبَاد القَائِم على نظرِيَّة الكَسْب، فالأشعريةُ في بابِ القَدَر مِن طَوَائِفِ الجَبرية، وحَاصِلُ مَذهَبِهِم فِي القَدَر يتمثل في "نظرية الكَسْب" التي اختَرَعُوها، فهُم يُثبِتُون مَرتَبَتَي المَشِيئةِ والخلقِ، ولكنْ يقولون: "أنَّ أفعَالَ العَبْدِ الاختِيَارِيَّة وَاقِعَةٌ بقُدرَةِ اللهِ تَعَالَى وحدَها، ولَيسَ لقدرَةِ العَبْدِ تأثيرٌ فِيهَا، بَل اللهُ ﷻ أجرَى عادَتَه بأن يُوجِدُ في العبدِ قدرةً واختيارًا، فإذا لَمْ يَكنْ هناك مانعٌ أوجَدَ فيه فِعْلَهُ المقدورَ، فيكونُ الفِعْلُ مَخلُوقًا للهِ، إبدَاعًا وإحدَاثًا، ومَكسُوبًا للعَبْدِ، والمَرْءُ بِكَسْبِه إيَّاه: مقارنتَه لقدرتِهِ وإرادتِهِ مِنْ غِيرِ أن يكونَ هناكَ منه تأثيرٌ أو مَدخَلٌ في وجودِهِ سِوى كَونِهِ مَحَلًا لَه".

وهذا في الحقيقةِ مَذهَبٌ جَبرِيٌّ مَحْض! فالأشعَرِيةُ بذلك سَلَبُوا قُدرَةَ ومشيئةَ العَبْد، فَلَا فرقَ واضح بينَ مَذْهَبِهِم وبينَ مَذهَبِ الجَهمية الأُولَى .

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله في [الرد على البكري (ص:١٤٩)]: (الجهميةُ الجَبريةُ الذين قَالُوا: إنَّ أفعَالَ العِبَادِ نفسُ فِعْلِهِ – يعني الله –، وفِعلُهُ هو مَفعُوله،

كما يقولُهُ الجهمُ بنُ صفوانَ وأتباعه كالأشعريِّ ومن وافقه، وهؤلاء لم يُثبتوا له فِعلًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ غَيرَ المَخلُوقَاتِ المُبَاينَةِ له، فإذا كان خالقُ أفعالِ العبادِ لَزِمَ أن تكونَ هي فِعلُهُ ولا تكونُ فِعلًا لغيره، وحينئذٍ فالصفاتُ الفعلية التي يَصفون بها الربَّ، مثلَ كونِهِ خالقا ورازقا وعادلا؛ إنما تتصفُ عندهم فيها بِمخلوقاتِه؛ وتتصف أيضا عندهم بأفعال العبادِ كلِّها، فالجهمُ بنُ صفوانَ أعظمُ الناسِ وصفًا له بمخلوقاته في كلامِه وأفعال العباد وغير ذلك... وأما جهم فعنده أنه – يعني الله – خَلَقَ الجميعَ فلزمه أن يُوصَفَ بالجميع، والأشعريُّ وافقَ جهمًا في المخلوقاتِ من أفعالِ العِبَاد وغيرِها؛ دون الكلامِ والإرادةِ، فإنهما عنده صفاتٌ تقومُ بالله، لكنه وافقه على أن المخلوقَ هو الخلق، وهو يَصفه بالصفاتِ الفعلية، فَوَافَقَه على اتِّصَافِهِ بالمَخلُوق مِن هذا الوَجه، صَارَ هُوَ والمعتزلةُ مُتَقَابِلَين، هو يُنكِرُ عليه قَولَهم في الكَلَامِ والإرَادَة، وأَصَابَ في إنكَارِه عَلَيهِم، وهُم يُنكِرُون عَلَيه قَولَه في أنَّ أفعالَ العِبَادِ فِعْلُهُ، وهُم وإنْ أصَابُوا في هذا الإنكَار؛ لكنَّهم يُنكرون أن تَكونَ مَخلُوقةً لله، وهذا مُنكر! والأشعري يُثبت للعبدِ قدرةً مُحدثةً وكَسْبًا، ولكن يقول قُدرتُه لا تأثيرَ لها في المَقدُور، وما أثبَتَه مِن الكَسْبِ لا يَتحققُ الفَرْقُ بينَه وبينَ الفِعْل، فكَأنَّ حقيقةَ قَولِهِ في أفعَالِ العِبَادِ هو مَعنَى قَولِ جَهم) اهـ.

إذن لا فَرْقَ بينَ مَذهَبِ الجَهمِيَّةِ وبينَ مَذهَبِ الأشعَرِيَّةِ فِي القَدَر، كِلَاهُمَا

غُلَاةٌ فِي الجَبْر، والمُفوضَةُ المُنتَسِبُون للحَنَابِلَةِ تَابَعوا الأشعريةَ على ذلك، وهذه هي النتيجةُ الحَتمِيَّةُ لِمَن وَلَغَ في أوحَالِ وأقذَارِ الفَلسَفَةِ وعِلْمِ الكَلَام، والعِيَاذُ بِالله.

وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَة: فيقولون إن اللهَ خَالِقٌ لأفعالِ العِبَاد، والعِبَادَ فَاعِلُون لَهَا حقيقةً بِقُدْرَةٍ وإرَادَة، وتُنسَبُ أفعالُهُم إليهِم حقيقةً.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رحمه الله في [العقيدة الواسطية (ص:٢٣) ت: ابن مانع]: (والعِبَادُ فَاعِلُون حقيقةً واللهُ خَالِقُ أفعَالِهِم، والعَبْدُ هو المُؤمنُ والكَافِر، والبَرُّ والفَاجِر، والمُصَلِّي والصَّائِم. وللعِبَادِ القدرةُ على أعمَالِهِم ولَهم إرادة، واللهُ خَالِقُهُم وخَالِقُ قُدرَتِهِم وإرَادَتِهِم كَمَا قَال اللهُ تعالى: ﴿ **لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩** ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩]) اهـ.

٤٤- ومِن مُخَالَفَات ابنِ حَمدَان: نَقلُه في [ص:٤١] عن ابنِ عَقِيل قولَه: (اللهُ مُرِيدٌ لِكُلِّ فِعْلٍ واقِعٍ مِن فَاعلٍ طَاعَةً كانت أو معصيةً إرادةَ تَمكِين، **لَا إرادةَ اضطِرَار وتكوِين وإيجَاد، لكن إرادة تَخلِيَة!**).

والجواب: أن هذا قولُ المُعتَزِلَة الذين يَقُولُون بأنَّ العَبْدَ يَخلُقُ فِعْلَ نَفْسِه، وذلك في قَولِ ابنِ عَقِيل: (لَا إرادةَ اضطِرَار وتكوين وإيجَاد، لكن إرادةَ تَخلِية).

ومعلومٌ أنَّ ابنَ عَقِيل كان على مذهبِ المُعتزلةِ حتَّى استتيبَ منه كما تقدَّمَ في البَابِ الأَوَّل، وابنُ حَمدَان نَقَلَ قولَ ابنِ عَقِيل ولَم يُعَلِّق عَلَيه بِشَيء.

٤٥- **ومِن مُخَالَفَاته**: قولُ في [ص:٤١]: (وله تعالى أنْ يَأمُرَ بِمَا لَا يُرِيدُ إيجَادَه، وأنْ يُكَلِّفَ بالمُمكِنِ المَقدُورِ للبَشَر وإنْ عَلِمَ أنَّه لا يُوجَد لِمَوتِ المُكَلَّف... ولا يُكَلَّفُ أحدٌ بالجَهل، ولا بالمُحَال، وقيل: يَجُوزُ التَّكلِيف بالمُحَال لغيرِه كَمَا سَبَق، لا لِنَفْسِه. ولَه إيلامُ الخَلْقِ وتَعذِيبُهم مِن غَير جُرْمٍ سَابِق، أو ثوابٍ لَاحِق، أو اعتبارِ أَحد... فلا حُسْنَ ولا قُبْحَ، ولا شُكْرَ، ولا مَدْحَ، ولا ذَمَّ، ولا أَمْرَ، ولا نَهْيَ، ولا تُختَبر إباحة إلا بالشرع، ولا حُكْم لعقل في عين قبل ورود الشرع... وقال التيمي وأبو الخطاب: العَقْلُ يُحَسِّنُ مُطلَقًا، وقِيلَ: إنَّ له ذلك في الشَّرع).

والجواب: هذه ضَلَالَاتٌ وظُلُمَاتٌ بَعضُهَا فَوقَ بَعض، قال بِجَمِيعِ أقوَالِ أهلِ البِدَع، ونَقَلَ أقوالَهم، ولَم يَقُل بقَولِ أهلِ السُّنَّة في هذه المَسأَلَةِ، بَل قَرَّرَ مذهبَ الأشعرِيَّةِ في هذه المسألة، ألا وهي مسألة "التَحسِين والتَّقبِيح العَقْلِيين".

فالمعتزلة: يَقُولون أنَّ اللهَ يُعذِّبُ عبادَه قبلَ بُلُوغِهم الرسائل والأنبياء، وأنَّ العَقْلَ كَافٍ في مَعْرِفَةِ حُسْنِ الطَّاعَةِ وقُبْحِ المَعصِيَّةِ مُجَرَّدًا عَن الشَّرعِ والرَّسَائِل،

قالوا بعَدَمِ جَوَازِ تَكلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ.

وأمَّا الأشعرِية: فيَقولُون أنَّ المَعَاصِي لَا تَكُون قبيحةً في ذَاتِهَا بالعَقْل، والطاعَاتِ ليسَت حسنةً بذَاتِهَا بالعَقل، لا تَحسِينَ وتَقبِيحَ إلَّا بالشَّرْعِ وحدَه، ورَتَّبُوا على ذلك جَوَازَ أنْ يُكلِّفَ اللهُ العِبادَ ما لا يُطيقونَ فِعلَه!

قال الجُوَيني الأشعري: (العَقلُ لا يدُلُّ على حُسنِ شيءٍ ولا قُبحِه في حُكمِ التَّكليفِ، وإنَّما يُتلقَّى التَّحسينُ والتَّقبيحُ من مواردِ الشَّرعِ ومُوجِبِ السَّمعِ) اهـ.
[الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص: ٢٧٨)]

وأما أهلُ السُّنَّة: فهُم وَسَطٌ بينَ طَرَفَين؛ فإنَّهم يُثبِتُون حُسْنًا وقُبْحًا للأفعالِ بالعَقل، وكذلك يُثبِتُون حُسْنًا وقُبْحًا للأفعَالِ بالشَّرع؛ فالشركُ في الرُّبُوبِيَّةِ والأُلُوهِية وتعطيلِ صِفَاتِ الكَمَالِ للهِ مَعلُوم قُبْحُهُ بالعَقْلِ والفِطْرَة، والتَّوحِيدُ وإثباتُ صِفَاتِ الكمالِ للهِ مَعلُومٌ حُسْنُهُ بالعَقْلِ والفِطْرَة، والشرائِع جَاءَت بتَقبِيحِ الشِّرْكِ وتَحْسِينِ التَّوحِيدِ مُوافقةً للعقلِ والفطرةِ التي فَطَرَ اللهُ النَّاسَ عَلَيها، كَمَا قَال النبيُّ ﷺ: «**كلُّ مولودٍ يولَدُ على الفطرةِ فأبواه يُهوِّدانِه أو يُنصِّرانِه أو يُمجِّسانِه**»[1].

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٥) مطولاً، ومسلم (٢٦٥٨).

وكذلك المَعَاصِي والفَوَاحِش يُعرَفُ قُبْحُهَا بالعُقُول؛ كالزِّنَا، والظُّلْم، وعُقُوقِ الوَالِدَين، وشُرْبِ الخَمر، وقَتْلِ الأَنْفُسِ ظُلْمًا، وغيرِها، لكنَّ اللهَ لَا يُكَلِّفُ أحدًا ولَا يُعَذِّبُه إلَّا بعدَ الأمرِ والنَّهي الذي جَاءَ بالرِّسَالَات، كَمَا قال تعالى: ﴿ **رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ١٦٥** ﴾ [النساء:١٦٥]، وقال سبحانه: ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولًا ١٥** ﴾ [الإسراء: ١٥].

قال ابنُ القَيم رحمه الله: (الحَقُّ الذي لا يجِدُ التناقُضُ إليه السَّبيلَ أنَّه لا تلازُمَ بينهما، وأنَّ الأفعالَ في نَفسِها حَسَنةٌ وقبيحةٌ، كما أنَّها نافِعةٌ وضارَّةٌ، والفَرقُ بينهما كالفَرقِ بَينَ المَطْعُومَاتِ والمَشْمُومَاتِ والمَرْئِيَّاتِ، ولكِنْ لا يترتَّبُ عليهما ثوابٌ ولا عقابٌ إلَّا بالأمرِ والنَّهيِ، وقبلَ ورودِ الأمرِ والنَّهيِ لا يكونُ قبيحًا مُوجِبًا للعقابِ مع قُبحِه في نَفسِه، بل هو في غايةِ القُبحِ، واللهُ لا يعاقِبُ عليه إلَّا بَعدَ إرسالِ الرُّسُلِ؛ فالسُّجودُ للشَّيطانِ والأوثانِ، والكَذِبُ والزِّنا، والظُّلمُ والفواحِشُ، كُلُّها قبيحةٌ في ذاتِها، والعِقابُ عليها مشروطٌ بالشَّرعِ. فالنُّفاةُ يقولونَ: ليست في ذاتها قبيحةً، وقُبحُها والعقابُ عليها إنَّما ينشَأُ بالشَّرعِ، والمُعتَزِلةُ تقولُ: قُبحُها والعِقابُ عليها ثابتانِ بالعَقلِ) اهـ. [مدارج السالكين (١/

٢٤٧)].

قال ابنُ تيمية رحمه الله: (تكليفُ ما لا يُطَاقُ ينقَسِمُ إلى قسمينِ:

أحدُهما: ما لا يُطَاقُ للعَجزِ عنه، كتكليفِ الزَّمِنِ المشيَ، وتكليفِ الإنسانِ الطَّيرانَ، ونحوِ ذلك، فهذا غيرُ واقعٍ في الشَّريعةِ عِندَ جماهيرِ أهلِ السُّنَّةِ المثبِتينَ للقَدَرِ.

والثَّاني: ما لا يُطاقُ للاشتغالِ بضِدِّه، كاشتغالِ الكافِرِ بالكُفرِ؛ فإنَّه هو الذي صدَّه عن الإيمانِ، وكالقاعِدِ في حالِ قُعودِه، فإنَّ اشتغالَه بالقعودِ يمنعُه أن يكونَ قائمًا، والإرادةُ الجازمةُ لأحدِ الضِّدَّينِ تنافي إرادةَ الضِّدِّ الآخَرِ، وتكليفُ الكافِرِ الإيمانَ من هذا البابِ.

ومثلُ هذا ليس بقبيحٍ عَقلًا عِندَ أحدٍ من العُقلاءِ، بل العُقلاءُ متَّفِقون على أمرِ الإنسانِ ونَهْيِه بما لا يقدِرُ عليه حالَ الأمرِ والنَّهيِ؛ لاشتغالِه بضِدِّه، إذا أمكن أن يترُكَ الضِّدَّ ويفعَلَ الضِّدَّ المأمورَ به، وهذا لا يدخُلُ فيما لا يطاقُ... فإنَّه لا يقالُ للمستطيعِ المأمورِ بالحجِّ إذا لم يحُجَّ: إنَّه كُلِّف بما لا يطيقُ، ولا يقالُ لمن أُمِر بالطَّهارةِ والصَّلاةِ فترَك ذلك كَسَلًا: إنَّه كُلِّف ما لا يطيقُ) اهـ. [منهاج السنة (٣/ ١٠٤، ١٠٥)].

وأمَّا قَولُ ابنِ حَمدَان: (ولَه إيلامُ الخَلْقِ وتَعذِيبُهم مِن غَير جُرْمٍ سَابِق، أو ثوابٍ لَاحِق).

قلتُ: قولُهُ هذا تَخرِيجًا على الأصلِ الأشعَرِي القَائم على نَفي الحِكمَةِ والتعليلِ عَن أفعَالِ اللهِ تعالى.

قال أبو حَامِد الغَزَالي الأشعَرِي: (ندَّعِي أنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَى إِيلَامِ الحَيَوانِ البَرِيءِ عَن الجِنَايَات، ولَا يَلْزَمُه ثَوابُه) اهـ. [الاقتصاد في الاعتقاد (ص:٣٢٧)].

وهذا مُخَالِفٌ لِصَرِيحِ القُرآن والسُّنَّةِ ولإجمَاعِ السلف؛ فإنَّ أفعالَ اللهِ كُلَّها صَادِرَةٌ عَن حِكمَةٍ بَالِغَة، والحِكمَة: هِي وَضْعُ الشَّيءِ فِي مَوضِعِه المُنَاسِب، عَلِمَ هذه الحِكْمَةَ مَن عَلِمَهَا، وجَهِلَهَا مَن جَهِلَهَا.

وقَد نَفَى اللهُ تعالى عَن نفسِه الظُّلْمَ، فقال سبحانه: ﴿ **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ** ﴾ [فصلت:٤٦]. وقال تعالى: ﴿ **ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ** ﴾ [الأنفال:٥١].

وقَد حَرَّمَ اللهُ ﷻ عَلَى نَفسِهِ الظُّلْم، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ الغِفَارِي رضي الله عنه، عَن النَبِيِّ ﷺ فِيمَا يَروِيهِ عَن رَبِّه: «**يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وجَعَلتُه**

بَينكُم مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا» [(١)].

وروى الخَلَّالُ رحمه الله في [السنة (٣/ ٥٣٦)]: أخبرني عِصمَةُ بنُ عصام، قال: حدَّثني حنبل، قال: **سألتُ أبا عبدِاللهِ – يعني أحمدَ بنَ حَنبل –** : (أفاعيلُ العِبَادِ مَخلُوقَة؟ قال: نعم، مُقَدَّرةٌ عليهم بالشَّقَاءِ والسَّعَادَة. قلتُ له: الشَّقَاءُ والسَّعَادَةُ مَكتُوبَةٌ على العَبد؟ قال: نعم، سَابِقٌ في عِلْمِ الله، وهُمَا في اللَّوحِ المَحفُوظِ قَبْلَ أنْ يَخلُقَه، الشَّقَاءُ والسَّعادَةُ مِن اللهِ عز وجل. قَالَ عَبْدُاللهِ: الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِغَيْرِهِ، قَالَ: وَكَتَبَ اللهُ عز وجل عَلَى آدَمَ أَنَّهُ يُصِيبُ الْخَطِيَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ، قُلْتُ: فَأَمَرَ اللهُ عز وجل الْعِبَادَ بِالطَّاعَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَكَتَبَ عَلَيْهِمُ الْمَعْصِيَةَ لِإِثْبَاتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ، **وَيُعَذِّبُ اللهُ الْعِبَادَ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ**) اهـ.

٤٦ – ومِن مُخَالَفَات ابنِ حَمدَان: قوله في [ص:٤٥]: (والكُفْرُ: جَحْدُ مَا لَا يَتِمُّ الإسلامُ بِدُونِه، وقِيل: مَا يَمنَعُ المُتَّصِفَ به مشاركة المُسلمين فِي بعضِ الأحكامِ المُختصَّةِ بِهم، وقِيل: هو جُحْدُ مَا عُلِمَ كَونُهُ مِن الدِّينِ بالضَّرُورَةِ مِمَّا جَاء به النبيُّ صلى الله عليه وسلم، وقِيل: هو الجَهْل بالله، والجُحُود له، والإنكارُ لقولِه ولرسولِه، أو لأُمَّتِه.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

والجواب: أن هذا مَذهَب غُلاةِ المُرجِئَةِ مِن الجَهمِيَّةِ والأشعرِيَّةِ الذين حَصَروا الكُفْرَ بالجُحُودِ القَلبي، فالأَعمَالُ والأقوالُ الكُفرِيَّةُ عندَهم ليسَت كُفرًا بذَاتِهَا، وإنَّما هي أَمَارَاتٌ وعلاماتٌ على الكُفْرِ القَلبِي، وإنْ سَمَّوا هذه الأفعالَ والأقوالَ كُفْرًا فإنَّما هي مِن قَبِيلِ المَجَازِ لَا الحَقِيقَة، كَمَا هُوَ مَذهَب الجَهْم والصَّالِحِي وبِشْر المَرِيسي والأشعَرِي، وهؤلاء المُفوضةُ تَابَعُوهُم على ذلك.

قال البَاقِلَّانِي الأشعَرِي: (وإنْ جَازَ أنْ يُسمَّى أحيانًا مَا جُعِلَ عَلَمًا على الكُفْرِ كُفْرًا، نَحو عبادةِ الأفلَاكِ والنَّيرَان، واستِحلَالِ المُحرَّمَات، وقتلِ الأنبياءِ ومَا جَرَىَ مَجرَى ذلك مِمَّا وَرَدَ به التَّوقِيف، وصَحَّ الإجماعُ على أنَّه لَا يَقَعُ إلَّا مِن كَافِرٍ بالَّله، مُكذِّبٍ له، وجَاحِد له) اهـ. [تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص:٣٩٤)].

وأما أهلُ السُّنَّةِ والجَمَاعة: فكَمَا إنَّ الإيمانَ عندَهم قَولٌ وعَمَلٌ واعتِقَاد، فإنَّ الكُفْرَ يَكُونُ بالقَولِ المُجَرَّد؛ كدُعَاءِ غَيرِ اللهِ مِن الأموَاتِ والغَائِبين ولَو لَمْ يَعتَقِد، وسَبِّ اللهِ وسَبِّ رَسُولِه ودِينِه ولَو لَمْ يَجحَد، ويَكُونُ بالفِعْلِ المُجَرَّد؛ كالسُّجُودِ لِغَيرِ الله، والذَّبْحِ لِغَيرِ الله، وإهانَةِ المُصْحَفِ، وقَتْلِ الأنبِيَاء ولَو كَان مُقِرًّا بِكُلِّ مَا أنزَلَ الله، ويَكُون بالاعتِقَادِ المُجَرَّد؛ كاعتِقَادِ مَعبُودٍ تَصِحُّ له العبادةُ مع اللهِ ولَو لَمْ يَعبُدْه، واعتقادِ كَذِبِ الرَّسُول ﷺ ولَو لَم يَتكلَّم بِهِ، ويَكُون أيضًا بالشَّك.

قال إسحاقُ بنُ رَاهُوْيَه ﷺ في [تعظيم قدر الصلاة للمروزي (٢/ ٩٣٠)]: (مِمَّا أجمَعُوا – يَعنِي أهل السنة – على تكفِيره، وحَكَمُوا عليه كَمَا حَكَمُوا على الجَاحِد: المُؤمِنُ الذي آمَنَ باللهِ تعالى، ومِمَّا جَاءَ مِن عِندِه، ثُمَّ قَتَلَ نَبيًّا، أو أَعَانَ على قَتْلِه، وإنْ كَانَ مُقرًّا، ويَقُول: قَتْلُ الأنبِيَاءِ مُحرَّم، فهو كَافِر، وكذلك مَن شَتَمَ نَبيًّا، أو رَدَّ عليه قولَه مِن غَيرِ تَقِيَّة ولَا خَوف) اهـ . وقوله: (مِن غَيرِ تَقِيَّةٍ ولَا خَوف) أي: مِن غَيرِ إكرَاه.

قال ابنُ القيم ﷺ في [كتاب الصلاة (ص:٥٣)]: (وشُعَبُ الإيمانِ قِسمَان: قَولِيَّةٌ وفِعْلِيَّةٌ، وكذلك شُعَبُ الكُفْرِ نَوعَان: قَوليةٌ وفِعليةٌ. ومِن شُعَبِ الإيمانِ القَولِيَّة: شُعْبَةٌ يُوجِبُ زَوَالُهَا زَوَالَ الإيمَان، فكذلك مِن شُعَبِهِ الفِعْلِيَّةِ مَا يُوجِبُ زَوَالَ الإيمَان. وكذلك شُعَبُ الكُفْرِ القَولِيَّة والفِعلِيَّة، فكَمَا يَكفُرُ الإتيانُ بكلمةِ الكُفْرِ اختِيَارًا، وهِيَ شُعْبَةٌ مِن شُعَبِ الكُفْر، فكذلك يَكفُرُ بِفْعْلِ شُعْبَةٍ مِن شُعَبِهِ كَالسُّجُودِ للصَّنَم، والاستِهَانَةِ بالمُصحَفِ) اهـ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية ﷺ في [الإيمان الأوسط (ص:١٠١)/ تحقيق: محمود أبو سن)]: (فهؤلاء القَائِلُون بقَولِ جَهْمٍ والصَّالِحِي، قد صَرَّحُوا بأنَّ سَبَّ اللهِ ورسُولِه، والتَّكَلُّمَ بَالتَّثلِيثِ وكُلِّ كلمةٍ مِن كَلَامِ الكُفْر، لَيس هو كُفرًا في

البَاطِنِ، ولكنَّه دليلٌ في الظاهِرِ على الكُفْر، ويَجُوزُ مع هذا أن يَكُونَ هذا السَّابُّ الشَّاتِمُ في البَاطِنِ عَارِفًا باللهِ مُوَحِّدًا لَه مُؤمنًا به. فإذا أُقِيمَت عَلِيهِم حُجَّةٌ بِنَصٍّ أو إجماعٍ أن هذا كَافِرٌ بَاطِنًا وظَاهرًا، قَالوا: هذا يَقتَضِي أنْ ذلك مُستَلزِمٌ للتكذيبِ البَاطِنِ، وأنَّ الإيمانَ يَستَلزِم عَدَمَ ذلك، فيُقَالُ لَهم: مَعَنَا أمرَان مَعلُومَان: أحدُهُما: معلومٌ بالاضطِرَارِ مِن الدِّين. والثاني: معلومٌ بالاضطِرَارِ مِن أنفُسِنَا عندَ التَّأمُّل. أمَّا الأول: فإِنَّا نَعلَمُ أنَّ مَن سَبَّ اللهَ ورَسولَه طَوعًا بغيرِ كُرْه، بَل مَن تَكَلَّمَ بكلِمَاتِ الكُفْرِ طَائِعًا غَير مُكرَه، ومَن استهزَأَ باللهِ وآياتِهِ ورَسولِه؛ فهو كَافِرٌ بَاطِنًا وظَاهِرًا، وإنَّ مَن قال: إنَّ مثلَ هذا قَد يَكون في البَاطِنِ مُؤمِنًا بالله، وإنَّما هو كَافِرٌ في الظَّاهِر، فإنَّه قَال قَولًا مَعلُومَ الفَسَادِ بالضرورَةِ مِن الدين، وقَد ذَكَرَ اللهُ كلماتِ الكُفَّارِ في القُرآن، وحَكَمَ بِكُفْرِهِم واستِحقَاقِهِم الوَعِيد بِهَا، ولَو كانَت أقوالُهم الكُفْرِيَّةُ بِمَنْزِلَةِ شَهَادَةِ الشُّهُودِ عَلَيهِم، أو بِمَنزِلَةِ الإقرَارِ الذي يَغلَطُ فيه المُقِرُّ، لَم يَجْعَلْهُم اللهُ مِن أهلِ الوَعِيدِ بالشهادَةِ التي قَد تَكونُ صِدقًا، وقَد تكون كَذِبًا، بَل كان يَنبَغِي ألَّا يُعَذِّبَهم إلَّا بشَرطِ صِدْقِ الشَّهَادَة، وهذا كَقَولِه تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍۘ ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۚ ﴾ [المائدة: ١٧]، وأمثالِ ذلك. وأما الثاني: فالقَلْبُ إذَا كان مُعتَقِدًا صِدْقَ الرسول، وأنَّه رسولُ الله، وكان مُحِبًّا لرَسُولِ

اللهِ مُعَظِّمًا لَه؛ امتَنَعَ مَعَ هذا أنْ يَلعَنه ويَسُبَّه، فلا يُتَصَوَّر ذلك مِنه إلَّا مع نَوعٍ مِنَ الاستِخفَافِ به وبحُرمَتِه؛ فعُلِمَ بذلك أن مُجَرَّدَ اعتقادِ أنَّه صَادِق لا يَكون إيمانًا إلَّا مع مَحَبَّتِه، وتَعظِيمِه بالقَلْب) اهـ.

٤٧- **ومن مُخالَفَات ابنِ حَمدَان**: نَقلُهُ في [ص:٥٤] عن ابنِ الجَوزِي قولَه في عَذَابِ القَبر: (إنَّما تُعَذَّبُ الأروَاحُ دُونَ الجَسَد) ولَم يَتَعَقَّبه بِشَيء.

والجواب: هذا مِن أبطَلِ البَاطِل، بَل أجمَعَ أهلُ السُّنَّةِ على أنَّ نَعِيمَ القَبْرِ وعَذَابَه يكون على الجَسَدِ والرُّوحِ مَعًا.

٤٨- **ومِن مُخَالَفَاته**: قولُه في [ص:٥٦]: (ومَن قَال: لَا أَعبُدُ رَغْبَةً في جَنَّتِه، ولَا خَوفًا مِن نَارِه، بَل مَحَبَّةً لَه: فَسَق، وكَذَا لو قال: لَا أَرجُو جنَّتَه، ولَا أَخَافَ نَارَه).

والجواب: بَل مَن قَالَ ذلك فإنَّه يَكفُر؛ فإنَّ هذه أقوالُ غلاةِ الصُّوفِيَّةِ المُعطِّلِين للشَّرَائِع، وعَدَمُ تَكفِيرِه لهذِهِ الأقوالِ يَدُلُّ على غُلُوِّهِ في الإرجَاءِ كَمَا تَقدَّم.

٤٩- **ومِن مُخَالَفَاته**: قولُه في [ص:٦٣]: (ويَجِبُ إقامَةُ الإمامِ شَرعًا لَا عَقلًا).

والجواب: بَل وُجُوبُ الإمَامَةِ يُعْلَمُ وُجُوبُه بالعَقْلِ أيضًا؛ لأنَّه لَا تَقُومُ مَصَالِحُ

النَّاسَ إلى برَأسٍ وإِمَامٍ يَرأسُهُم ويَقُومُ عَلَى شُؤونِهم، وابنُ حَمدَان قَرر ذلك تَخرِيجًا على قَوَاعِدِ الأشعَرِيَّةِ في التَّحسِينِ والتَّقبِيحِ العَقْلِيين كَمَا تقدم.

٥٠- ومِن مُخَالَفَاتِه: قَولُه في [ص:٦٣] بعدَ أنْ ذَكَرَ مَهَامَّ إمَامِ المُسلِمِين: (ولَا يَنْعَزِلُ بِتَعَذُّرِ بَعضِ ذلك وتَعَسُّرِه، وهَل يُنتَظَرُ تَمَكُّنُهُ أو يُستَنَابُ لَه مَن يَفعَل ذلك؟ فِيهِ وَجهَان).

والجواب: بَل لَا يَجُوزُ عَزلُه ولَا الخُرُوجُ عليه بِفسْقٍ أو بِظُلْمٍ أو بِعَجْزٍ عَن شيءٍ مِن مَهَامِّه، مَا لَم يَظْهَر مِنه كُفْرٌ بَوَاحٌ عِنْدَنَا فيه مِن اللهِ بُرهَان، وهذا بِإِجمَاعِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ خِلَافًا للخَوَارِجِ والمُعتَزِلَة ومَن يَرَى السَّيف مِن المُرجِئَة والجَهمِيَّةِ وكَثِيرٍ مِنَ الأشعَرِيَّة.

قال الإمام أحمد ﷺ في [أصول السنة (ص:٤٢-٤٧)]: (والسمع وَالطَّاعَة للأئمة وأمير الْمُؤمنِينَ الْبر والفاجر وَمن ولي الْخلَافَة وَاجْتمعَ النَّاس عَلَيْهِ وَرَضوا بِهِ وَمن عَلَيْهِم بِالسَّيْفِ حَتَّى صَار خَليفَة وَسمي أَمِير الْمُؤمنِينَ... وَمن خرج على إِمَام من أَئِمَّة الْمُسلمين وَقد كَانُوا اجْتَمعُوا عَلَيْهِ وأقَرُّوا بالخلافة بِأَيّ وَجه كَانَ بِالرِّضَا أَو الْغَلَبَة فقد شقّ هَذَا الْخَارِج عَصا الْمُسلمين وَخَالف الْآثَار عَن رَسُول الله ﷺ فَإِن مَاتَ الْخَارِج عَلَيْهِ مَاتَ ميتَة جَاهِلِيَّة. وَلَا يَحِلُّ قِتَالُ

السُّلْطَان وَلَا الْخُرُوجُ عَلَيْهِ لأحدٍ مِنَ النَّاس، فَمن فعل ذَلِك فَهُوَ مُبْتَدع على غير السُّنَّة وَالطَّرِيق) اهـ.

٥١- وَمِن مُخَالفاته: قَوله في [ص:٦٤]: (فإن فَسَقَ الإمَامُ بعدَ العَدَالَةِ المُقَارِبَةِ **لَم يَنْعَزِل عَلَى الأَصَحِّ المَشهُورِ**).

والجواب: قَولُه: (عَلَى الأَصَحِّ المَشهُور) يُرِيدُ بِهِ أَنَّها مَسألةٌ خِلَافِية، ولَيسَت كذلك، بَل هِيَ مَسَألةٌ عَقَدِيَّةٌ أُصُولِيَّةٌ أجمَاعِيَّةٌ وفَاقِية، ومَن خَالَفَهَا فَهُوَ خَارِجِيٌّ مُبتَدِعٌ ضَالٌّ كَمَا تَقَدَّم مِن كَلَامِ الإمَامِ أحمَدَ الذي يَزعُمُ هذا المُؤلِّف أنَّه مُؤتَمٌّ به!

٥٢- وَمِن مُخَالَفَاته: قَولُه في [ص:٦٧]: (ومَن سَبَّ اللهَ أو رسولَه كَفَر، وعَنه – يعنِي الإمام أحمد – : إنْ لَم يَستَحِلَّه قُتِلَ ولَم يَكفُر!!)

والجواب: نَعُوذُ باللهِ مِن هذا الضَّلَال، بَل هذا مَذهَبُ غُلَاةِ المُرجِئَةِ مِن الجَهمِيَّة الذين يَشتَرِطُون الجُحُودَ والاستِحلَالَ القَلبِي كَمَا تقدَّم، وهذا كَذِبٌ وافتَرَاءٌ عَلَى الإمَامِ أحمَد رَحِمَهُ اللهُ، فهو بَرِيء مِن هذا المَذهَب الجَهمِي الخَبِيث.

قال عبدُاللهِ بنُ الإمَامِ أحمَد في [مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبدِالله (٣/ ١٢٩١)]: "سألتُ أَبِي عَن رَجُلٍ قَال لِرَجُلٍ: "يا ابنَ كَذَا وكَذَا أنتَ ومَن خَلَقَكَ!" قال أَبِي: "هذا مُرتَدٌّ عَن الإسلَام". قلتُ لأَبِي: تُضرَبُ عُنُقُه؟ قال:

"نَعَم، تُضرَبُ عُنُقُه") اهـ.

وقال عبدُالله بنُ الإمَامِ أحمد في [مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ٤٣١)]: (سَمِعتُ أَبِي يَقُولُ فِيمَن سَبَّ النبيَّ ﷺ، قال: **"تُضرَبُ عُنُقُه"**) اهـ.

قلتُ: لَم يَشتَرط الإمامُ أحمدُ الاستِحلَالَ لهذا السَّبَّ كَمَا هُوَ مَذهَبُ غُلَاةُ المُرجِئَةِ مِن الجَهمِيَّةِ والأَشعَرِيَّةِ ومَن تَابَعَهم عَلَى ذلك مِن المُتحَنبِلَةِ الكُلَّابِيَّةِ المُفَوِّضَةِ أمثَال ابنِ حَمدَان.

وقال الإمامُ إسحاقُ بنُ رَاهُويَه ﷺ: (أجمَعَ المُسلِمون على أنَّ مَن سَبَّ اللهَ، أو سَبَّ رَسولَه ﷺ أو دَفَعَ شَيئًا مِمَّا أنزَلَ اللهُ ﷻ، أو قَتَلَ نَبِيًّا مِن أنبياءِ اللهِ: **أَنه كَافِرٌ بِذلِك، وإِنْ كان مُقِرًّا بِكُلِّ مَا أنزَلَ الله**) اهـ. [الصارم المسلول لابن تيمية (٢/ ١٥)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في [الصارم المسلول (١/ ٥١٣)]: (إنَّ سَبَّ اللهِ أو سَبَّ رَسولِهِ كُفْرٌ ظَاهِرًا وبَاطِنًا، سَواء كانَ السَّابُّ يَعتَقِدُ أنَّ ذلك مُحرَّمٌ، أو كانَ مُستَحِّلًا له، أو كانَ ذَاهِلاً عَن اعتِقَادِه، هذا مَذهَبُ الفُقَهَاء، وسائِرِ أهلِ السُّنَّة القَائِلين بأنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَل) اهـ.

٥٣- وقَولُه في [ص:٧٠]: (ويَجِبُ إنكارُ البِدَعِ المُضِلَّة، وإقَامةُ الحُجَّةِ عَلَى

إبطَالِهَا سَواء قَبِلَهَا قَائِلُهَا أو رَدَّهَا).

قلتُ: صَدَق**!** وكتابُهُ هذا مِن هذه البِدَعِ المُضِلَّةِ التي يَجِبُ إنكَارُها وإبطالُها والتحذيرُ مِنهَا.

٥٤- ومِن مُخالَفَاته: قَولُه في [ص:٧١]: (**كُلَّما يُطْلَبُ فيه الجَزمُ يمتَنِعُ التَّقلِيدُ فِيه**، والأخذُ فِيه بالظَّن؛ **لأنَّه لَا يُفِيدُه**).

والجواب: بَل يَصِحُّ إيمانُ المُقَلِّدِ في العَقَائِد مَعَ وُجُوبِ الجَزمِ بِهَا، وهذا بِنَصِّ الكِتَابِ والسُّنَّةِ وإجمَاعِ الصَّحَابَة؛ وأمَّا الجهميةُ مِن المعتزلةِ والأشعريةِ فإنَّهم لا يُصححون إيمانَ المُقلِّد في الأُصُول والعَقَائِد؛ لأنَّ التقليدَ عندَهم يُفِيدُ الظَّن، بَل يُوجِبُون عَلَيه النَّظر في الأدلة العقلِيَّة، وبعضُهُم يُوجِبُ الشَّكَّ أولًا**!!** وقد أخَذَوا هذا الأصلَ عَن أسيَادِهِم الفَلَاسِفَة وأقحَمُوه في الدِّين.

وَقد تَقدَّمَ الرَّدُّ على هَذا الأصلِ البَاطِلِ ولله الحَمد.

٥٥- ثُمَّ خَتَمَ ابنُ حَمدَان كِتَابَه بِبَابٍ حَشَاه بذكر الأَدلَّةِ العَقلِيَّة عندَ المُتكَلِّمين والبَدِيهِيَّاتِ الفَلسَفِية، وتَكَلَّم عَن الرَّسْم، والجَوهَر، والعَرَض، والجِسْم، وغَيرِهَا مِن المُصطَلَحَات التي مَا أنزَلَ اللهُ بِهَا مِن سُلطَان، وهذا يَدُلُّ عَلَى بُعْدِ هؤلاءِ القَومِ عَن جَادَّةِ السَّلَفِ وعَن عَقِيدَةِ إمامِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ

أحمَدَ بنِ حَنبَل الذي كان مِن أَشَدِّ النَّاسِ عَلَى المُتكلِّمِين.

٥٦- وقال: في خاتِمَةِ كِتَابِهِ في [ص:٨٢]: (وكُلَّمَا ذَكرناه مِن كُتُبِ الأصحَاب، وقَد نَصَّ أحمَدُ على أكثر ذلك، وأَومَأَ إلى كَثِيرٍ مِنه).

والجواب: بَل جُلُّ مَا جَاءَ في هذا الكتابِ مُخَالِفٌ لعقيدَةِ أحمَد، ولعقيدَةِ القُرآنِ والسُّنَّةِ والرَّسولِ والصَّحَابَةِ وسَائِر السَّلَف الصَّالِح، ومُخَالِفٌ لِعَقِيدَةِ جَمِيعِ الأنبياءِ والمُرسَلِين كَمَا رَأينَا، فَهُوَ مذهبٌ بِدعِي جَهمِيٌّ مَسْخٌ مُختَرَعٌ مُقتبَسٌ مِن مَذهَبِ الأشعَرِيَّةِ الكُلَّابِيَّةِ والمُعتَزِلَةِ، وألبَسُوهُ لِبَاسَ الحَنبَلِيَّةِ زُورًا بُهتَانًا، واصطَلَحَ عليه الخُلُوفُ النَّابِتة المُنبَتِرُون عَن السَّلَف.

ويؤكد ذلك قولُ ابنِ حَمدَان في نَفْسِ الصَّفحَةِ: (ومَن استَبْعَدَ شيئًا مِن ذلك فليَنْظُر مِن كِتَابِ القَاضِي – أبي يعلى – وأصحابِه).

قلتُ: صَدَقَ! فهذِه عَقَائِد أَبِي يَعلَى وأَبِي الفَضْلِ التَّمِيمِي وابنِ عَقِيل وابنِ الزَّاغُونِي وابنِ الجَوزِي المَأخُوذَةِ مِن عقيدةِ بِشْرٍ المَرِيسِي وابنِ كُلَّابٍ والمُحَاسِبِي والأَشعَرِي والبَاقِلَّانِي والجُوَينِي وابنِ فُورَك والآمِدِي، وليسَت عَقيدةَ أحمَدَ وأبنَائِهِ وأصحَابِهِ، وليسَت عقيدةَ مالِك والشَّافِعِي وابنِ المُبَارَك

وإسحَاق والحَمَّادَينِ والسُّفَيَانَيْنِ وغيرِهم مِن أئمةِ السَّلَف! نسأَلُ اللهَ السَّلَامةَ والعَافِيَة.

فَصْلٌ: فِي الرَّدِّ عَلَى "كِتَابِ العَيْنِ والأَثَرِ"

كتاب: "العَين والأَثَر في عَقَائِدِ أهلِ الأَثَر" لعَبدِالبَاقِي المَوَاهِبي الحَنبَلِي (ت: ١٠٧١ هـ).

❋ **تَنبِيه**: أُنَبِّهُ القارِئَ على أنَّ الرَّدَّ على كِتَابِ المَوَاهِبِيِّ سيكونُ أغلَبُهُ مُجَرَّدًا عن الأدِلَّةِ والنُّقُولَاتِ للاختِصَار إلَّا في بعضِ المَوَاضِع التي لَم يَرِد ذكرُها في كتابِ ابنِ حَمدَان؛ لأنّ جُلَّ تقريراتِ المَوَاهبي هي عَينُ تقريراتِ ابنِ حمدان التي تقدم الرَّدُّ التفصيليُّ عليها، فيَنبَغِي للقَارِئ ألَّا يقرَأَ هذا الفَصْلَ قَبْلَ الفصلِ الذي سَبقَه.

وقَد تتلمذَ المَواهِبيُّ عَلَى عَدَدٍ من كِبَارِ الأشعَرِيَّةِ الصُّوفِيَّةِ مِن مَشَايخِ الأزهَرِ في مِصر، كإبراهِيم اللَّقَّاني الأشعَري (ت: ١٠٤١هـ) صاحبِ "جَوهَرة تَوحِيد الأشعَرِيَّة"، وكان المواهبيُّ بعدَ ذلك يَجلِسُ في الجَامِع الأُمَوي بدِمَشق يُدَرِّس كتابَ "إحياء عُلُومِ الدِّين" للغَزَالِي الأشعَري، فانظُر تَرَى! ولَعَلَّ هذا كانَ أحدَ الأسبابِ التي جَعلَته مِن أعظم النَّاس مُنُافَحَةً ومُنَاضَلَةً عن الأشعريةِ الجهميةِ كَمَا سَيَأتِي فِي كِتَابِهِ.

وقَسَّمَ المَوَاهِبي كتابَه إلى ثلاثةِ مَقَاصِد:

المقصد الأول: نَقْلُ عقائدِ الحنابِلَة عَن الإمامِ أحمد - زَعَمَ! -

والمقصد الثاني: في مَا وَقَعَ من المسائِل الخِلَافِيَّةِ بينَ الحَنَابِلَة والاشاعِرَة.

والمقصد الثالث: في مسألةِ الكَلَام، وذِكْر مَا نُقِلَ عَن الإمامِ أحمد. وقَد عَقَدَ المَوَاهِبِي هذا المقصد الأخِير للدِّفاعِ عن الأشعَرِيَّةِ وإدخَالِهِم عُنوَةً في دَائِرَةِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَة.

١- **فَمِن مُخَالَفَاتِ المَوَاهِبِي**: أنَّه افتَتَحَ كتابَه بتقريرِ العَقِيدَةِ الأشعَرِيَّةِ الاعتِزَالِيَّةِ مِنْ أنَّ أولَ وَاجِبٍ على المُكَلَّفِ هو النَّظَر، وذلك في [ص:٢٩] حيثُ قَال: (فَتَجِبُ معرفةُ اللهِ تعالى شرعًا، ومِمَّا وَرَدَ في الشَّرْع: النَّظَرُ في الوُجُودِ والمَوجُودِ على كُلِّ مُكَلَّفٍ قَادِر، وهو أولُ وَاجِبُ اللهِ تعالى!).

والجواب: قد تَقدَّمَ بُطلَانُ هذا الأصلِ الجَهمِي، وأنَّ أَوَّلَ فرضٍ عَلَى المُكلَّفِين هو الشَّهَادَتَين، وعِبَادَةُ اللهِ وحدَه وعَدَمُ الإشرَاكِ بِه.

٢- **ومِن مُخَالَفَاتِه**: قولُهُ في [ص:٣٠]: (يَجِبُ الجَزْمُ بأنَّه – يَعني الله – واحدٌ لا يَتَجَزَّأُ ولَا يَنقَسِمُ).

والجواب: قد تَقَدَّمَ أنَّ هذه ألفَاظٌ مُحدَثَةٌ بِدعِيَّة، ومُرَادُهُم مِنهَا عَدَمُ اتِّصَافِ

اللهِ بِصِفَاتِ الكَمَال.

٣- ومِن مُخالَفَاته: قولُه في [ص:٣٠]: (وبأنَّه تعالَى عَالِمٌ بِعِلْمٍ وَاحِدٍ قَدِيمٍ بَاقٍ ذَاتِي... فَلَا يَتجَددُ عِلْمُهُ بِتَجَددِ المَعلُومَات، ولَا يَتعَددُ بِتَعددِهَا).

والجواب: قد تَقَدَّمَ الرَّدُّ عَلَى هذا الأصلِ الجَهميِ الكُلَّابِي الأَشعَرِي الذي اعتَنَقَه المُفوِّضَةُ المُنتَسِبُون للحَنَابِلَة، فهُم لَا يُجوِّزُونَ اتِّصَافَ اللهِ ﷻ بالصفاتِ الفعلية المُتجددةِ بتجددِ تَعَلُّقِ الحَوَادِث، فأصلُ صِفَةِ العِلْم ذَاتِية، وأيضًا لَهُ العِلْمُ المُتَجدد بتجددِ تَعَلُّقِ الحَوَادِث، فهو عِلْمُ اللهِ المُتعلِّقُ بالمَعلُومِ بعدَ وُجُودِه، وهو غَيرُ مَخلُوق؛ لأنَّه صِفَةٌ مِن صِفَاتِ الله.

٤- ومِن مُخَالفاته: أَطلق المَوَاهِبِي القولَ السَّابِقَ في [ص:٣١] فعَطَّلَ جميعَ صفاتِ اللهِ الاختياريةِ المُتَعَلِّقةِ بمشيئتِهِ، ومِن ذلك: القدرةُ، والإِرَادَةُ، والسَّمْعُ، والبَصَرُ، بَل حتَّى صفةُ الكَلَام! فإنَّه قَال في [ص:٣١]: (وبأنَّه تَعَالَى: قَائِلٌ ومُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ قَدِيمٍ ذَاتِيٍّ وُجُودِي، غيرِ مَخلُوق، ولا مُحدَث ولا حَادِث).

والجواب: قد تقدَّم أنَّ هذا هُوَ عَينُ قَولِ الأشعَرِيَّةِ الذين أنكَرُوا صِفَةَ الكلامِ الاختِيَارِيَّة، وأثبَتُوا الكَلَامَ الذَّاتِي، لذلك هُم يَرَون أنَّ هذا القرآنَ الذي بينَ أيدِينَا مَخلُوقٌ ولَيسَ كلامَ الله، فَلَا فَرْقَ بينَ هؤلاءِ المُفوِّضَة وبينَ إخوانِهِم الأشعَرِية.

قال الإمامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:١٣٩)]: (بل نقول: إنَّ اللهَ لَم يَزَلْ مُتكَلِّمًا إذَا شَاءَ، ولَا نَقُول: إنَّه كان ولَا يَتكَلَّم حتَّى خَلقَ الكَلَام) اهـ.

فأثبت أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتِّصَافَ الله بصفةِ الكَلَامِ الاختِيَارِي المُتَعَلِّق بمَشِيئَتِه، خِلَافًا لهؤلاءِ المُنتَسِبينَ إليه مِن المُفوِّضَةِ المُعَطِّلَة.

٥- **ومِن مُخالَفَات المَوَاهِبي**: قَولُه في [ص:٣٤]: (وسَيَأتِي الكَلَامُ على هذه المسألةِ مُستَوفَى – أي مسألةِ خَلقِ القُرآن – في آخِرِ هذا التَّأْلِيف، ونَقْلُ كَلَامِ الحَافِظِ ابنِ حَجَر في الذي استَقَرَّ عليه قَولُ الأشعَرِيَّة، وهو: مُوَافَقَتُهُم الحَنَابِلَةَ في الاعتقاد).

والجواب: قَد صَدَق! لأنَّ هؤلاءِ المُفَوِّضَة يُوَافِقُونَ إخوَانَهم الاشعَرِيَّةَ الكُلَّابِيَّة الجَهميةَ في تَعطِيلِ صِفَاتِ الرَّبِّ جَلَّ وَعَلَا، بَل وفِي جُلِّ مَسَائِل الاعتقادِ كَمَا تقدَّم فِي الرَّدِّ على كتابِ ابنِ حَمدَان، وإنْ كَانَ المُفوضةُ الكُلَّابِيَّة المُنتَسِبُون إلى الحنابلةِ فِي عَصْرِ ابنِ حَمدَان ومَن قبلَه أحسنُ حالًا مِن هؤلاءِ الحَنَابِلَة المُتَأَخِّرين، فهؤلاء المُتأَخِّرُون يُنَاضِلُون عَن إخوانِهِم الأشعَرِيَّة، ويَقُولُون أنَّ أهلَ السُّنَّةِ ثلاثُ طوائِف: الأشَاعِرَة، والمَاتُرِيدِية، والأَثَرِيَّة، ويَعنُون بالأَثَرية: المُفَوضةَ الكُلَّابِيَةَ مِن المُتحَنبلَة، كَمَّا صَرَّحَ بذلك السَّفَّارِينِي، وصَرَّحَ به كذلك

المَوَاهِبِي في هذا الكِتَاب، وسَيَأتي.

٦- **وَمِن مُخالَفَات المَوَاهبي**: قوله: (ويَجِبُ الجَزْمُ بأَنَّ اللهَ تعالى ليسَ بِجَوهَر، ولا جِسْم، ولَا عَرَض، ولَا تَحِلُّهُ الحَوادِثُ..)

والجواب: قَد تَقَدَّمَ أنَّ هذه السُّلُوبَ الجهميةَ المُرَادُ مِن إطلَاقِهَا هو تَعطِيلُ اللهِ -ﷻ- عَن صِفَاتِه، وجَعْلُهُ ذَاتًا وهمِيَّةً خَيَالِيَّةً ذِهنِيَّةً لا وُجُودَ لَهَا فِي الخَارِج، وأمَّا طَرِيقَةُ السَّلَفِ فِي أسماءِ اللهِ وصِفَاتِهِ هي الإجمَالُ في النَّفي والتَّفصِيلُ في الإثبَاتِ كَمَا تقدم، ويُثبِتُون صِفَاتِ اللهِ ﷻ بِمَعَانِيهَا المَعرُوفةِ بلغةِ العَرَب.

وأما قوله: (ولَا تَحِلُّهُ الحَوادِثُ..). أي: إنكارُ صِفَاتِ اللهِ الفِعلِيَّةَ الاختِيَارِيَّةَ على طَرِيقَةِ ابنِ كُلَّاب كَمَا تقَدَّم.

٧- **ومن مُخَالَفَاته**: قولُه في [ص:٣٥]: (ومَن اعتَقَدَ أو قَال: إنَّ اللهَ بِذَاتِهِ فِي مَكَان؛ فَكَافِرٌ!).

والجواب: قَد تَقَدَّمَ أنَّ هذا هُوَ معتقدُ الجهميةِ المُعَطِّلَةِ الذي يَنفُونَ عُلُوَّ اللهِ بذَاتِهِ على عَرشِه، وأنَّ مَكَانَه فوقَ عَرشِه، ويُكفِّرُونَ أهلَ السُّنَّةِ لإثبَاتِهِم جهة العُلُوِّ والمَكَان، فلَم يَكتَفِ هذا المَوَاهِبِي بهذا القولِ الضَّال، بل كَفَّرَ السَّلَفَ الذين أجمَعُوا على أنَّ اللهَ في جِهَةِ العُلُو! بل هو إجمَاعُ جَمِيعِ الأنبِيَاءِ والمُرسَلِين! نَعوذُ

باللهِ من الخِذلَان.

٨- وِمِن مُخَالَفَاته: قَولُه في [ص:٣٥]: (فَكَانَ ولَا مَكَان، ثُمَّ خَلَقَ المَكَان، وهو كَمَا كَان قَبْلَ خَلْقِ المَكَان).

والجواب: تَقَدَّمَ أنَّ هذه عقيدةُ الجهميةِ الأشعَرِيَّةِ الذين يُنكِرُونَ عُلُوَّ اللهِ على خَلقِه، وقد نَصَّ عليها الجُوَينِي، وابنُ فُورَك، والغَزَالِي، وعبدُالقَاهِر البغدَادي، وغيرُهُم.

٩- وِمِن مُخَالَفَاته: قَولُه في [ص:٣٥]: (ولَا يُعرَفُ بالحَوَاس).

والجواب: تَقَدَّم أنَّ هذه مِن عِبَارَاتِ الجَهمِيَّة، يُرِيدُونَ بِهَا: أنَّ اللهَ لَا يُدْرَكُ بأيِّ حَاسَّة، أي أنَّه ذَاتٌ ذَهنِيَّةٌ وَهمِيَّةٌ لا صِفَات لَهَا، ولَا وُجُودَ لها خَارِجَ الذِّهْن؛ لذلك هُم يُنكِرُون رُؤيَتَه ويَجعَلُون رُؤيَتَه بالأبصَارِ من المُستَحِيلَات. ويُنكِرُون أنْ يُسمَعَ كلامُهُ.

١٠- وِمِن مُخَالَفَاته: قَولُه في [ص:٣٥]: (ولَا يُقَاسُ بالنَّاس).

والجواب: لا شك أن الله ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ** ﴾ [الشورى:١١]، فَلَا يُشبِهُه شيءٌ مِن مَخلُوقَاتِه، لكنَّ الجهميةَ يُرِيدُون تعطيلَ الرَّبِّ عَن صِفَاتِه التي وَصَفَ

بِهَا نفسَه، وعَرَفَ مَعنَاهَا المُؤمِنون كالوَجْهِ، واليَدَين، والعَينَين، والسَّاقَين، والرِّجلَين، فيُريدُ الجهميةُ إنكارَ صُورَةِ الله.

وقَد تَقدَّمَ رَدُّ الإمامِ أحمَدَ على الجهميةِ في هذه المسألة لما قالوا: "هو شيء لا كالأشياء". فقال لهم أحمد رَحِمَهُ اللهُ: (وقُلنَا: هُوَ شِيء؟ فقالُ الجهمية: هو شَيءٍ لا كَالأشيَاء؟ فقُلنَا: إنَّ الشيءَ الذي لَا كالأشيَاءِ قَد عَرَفَ أهلُ العَقْل أنَّه لَا شَيء. فعِندَ ذلك، تَبيَّنَ للنَّاسِ أنَّهم لَا يُؤمِنُونَ بشَيءٍ، ولكنْ يَدفَعُونَ عَن أَنفُسِهِم الشُّنْعَةَ بِمَا يُقرُّون مِنَ العَلَانِيَة) اهـ. [الرد على الزنادقة والجهمية (ص:٩٩)].

١١- ومِن مُخَالَفَاته: قَولُه في [ص:٣٧]: (كُلُّ شَيءٍ سِوى اللهِ حَادِث، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَلقَه وأَوجَدَه وابتَدَأه مِن العَدَم، لَا لِعِلَّة، ولَا لِغَرَض، ولَا لمُوجِب).

والجواب: تقدَّمَ أنَّ هذا الكلامَ تَخرِيجٌ على أصولِ الجَهمِيَّةِ الأشعَرِيَّةِ الذين يَنفُون الحكمةَ عَن أفعَالِ الله، تَعالَى اللهُ عَن ذلك عُلُوًّا كَبيرًا، وهذا الأصلُ الباطلُ صَرَّح به أبو الحسن الأشعري بعدَ أن تَلَقَّفَه عَن أَبِي محمدِ بنِ كُلَّاب. فيَقولُون: "لَم يَخلقِ اللهُ الجنَّ والإنسَ لِعِبادَتِه وحدَه لَا شَرِيكَ لَه، ولَم يَأمُر بشيءٍ لِحِكْمَةٍ يُرِيدُهَا ولَا لِعِلَّة، بَل هِيَ مَحْضُ إرَادَة".

وقد أكذَبَهم اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِه فقَال: ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ** ﴾

[الذاريات: ٥٦].

١٢- ومِن مُخَالَفَاته: قَولُه في [ص:٣٨]: (ولَه تعالى إيلامُ الخَلْقِ وتَعذِيبُهم مِن غَيرِ جُرم).

والجواب: تقدَّمَ أنَّ هذا مذهبُ الأشعرِية، يَقُولُون أنَّ المَعَاصِي لا تَكون قبيحةً في ذَاتِها بالعَقل، والطاعاتُ ليسَت حسنةً بِذَاتِها بالعَقل، لا تَحسِينَ وتَقبِيحَ إلا بالشَّرعِ وحدَه، ورَتَّبُوا على ذلك جوازَ أن يُكلِّفَ اللهُ العِبادَ ما لا يُطيقونَ فِعلَه، وتَعذِيبَ مَن لَا جُرْمَ لَه، فنَسَبوا الظُّلْمَ لله، تعالى اللهُ عَن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

وأما أهل السُّنَّة: فإنهم يُثبتون حُسْنًا وقُبْحًا للأفعال بالعقل والفطرة، وكذلك يُثبِتُون حُسْنًا وقُبْحًا للأفعال بالشرع، لكن الله لا يُكلِّفُ أحدًا ولَا يُعذبُه إلا بعدَ الأمرِ والنهي الذي جَاءَ بالرِّسالات، كَمَا قَال سبحانه: ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا** ﴿١٥﴾ ﴾ [الإسراء: ١٥].

واللهُ تعالى لَا يَفعَلُ شيئًا إلا بِحِكمَةٍ بَالِغَة، ولَا يَظلِمُ أحدًا مِن عِبَاده، وقد حَرَّمَ رَبُّنا ﷻ على نَفسِه الظُّلْم.

١٣- ومِن مُخَالَفَات المَوَاهِبِي: قولُه في [ص:٤٠]: (والكُفْر: جَحْدُ مَا لَا يَتِمُّ الإسلامُ بِدُونِه).

والجواب: قَد تقَدَّم أنَّ هذا مذهبُ غُلَاةِ المُرجِئَةِ مِن الجَهمِيَّةِ والأَشعَرِيَّةِ الذين حَصَروا الكُفْرَ بالجُحُودِ القَلبِي، وجَعَلوا الأفعالَ والأقوالَ المُكَفِّرَةَ أَمَارَاتٍ على الكُفْرِ البَاطِنِ ومَجَازَات، فَلَا كُفْرَ عندَهم إلا باعتِقَاد.

وأمَّا عندَ أهلِ السُّنَّة: فإنَّ الكُفْرَ يَكُونُ بالقَولِ المُجَرَّد؛ كَدُعَاءِ غَيرِ اللهِ مِن الأمواتِ والغَائِبين ولَو لَم يَعتَقِد، وسَبِّ اللهِ وسَبِّ رَسُولِه ودِينِهِ ولَو لَم يَجحَد، ويَكون بالفِعْلِ المُجَرَّد؛ كالسُّجُودِ لِغَيرِ الله، والذَّبْحِ لِغَيرِ الله، وإِهَانَةِ المُصحَف، وقَتْلِ الأنبياءِ ولَو كَان مُقِرًّا بِكُلِّ مَا أنزَلَ الله، ويَكُون بالاعتِقَادِ المُجرَّد؛ كاعتِقَادِ مَعبُودٍ تَصِحُّ لَه العِبَادَةُ مَع اللهِ ولَو لَم يَعبُدْه، واعتِقَادِ كَذِبِ الرَّسُولِ ﷺ ولَو لَم يَتكَلَّم بِهِ، ويَكُونُ أيضًا بالشَّك. وسَأُورِدُ أقوالَ فُقَهَاءَ الحَنَابِلَةِ المُتَأخِّرين فِي ذلك:

قال مَنصُورُ البُهُوتِي الحَنبلي (ت:١٠٥١هـ) في [كشاف القناع (٦/ ١٣٦)]: (المُرتَدُّ شَرعًا: الذي يَكفُرُ بعدَ إسلَامِه: نُطقًا أو اعتقادًا، أو شكًّا، أو فعلًا) اهـ.

وقال ابنُ النَجَّار الحَنبلي (ت:٩٧٢هـ) في [منتهى الإرادات (٥/ ١٦٨)]: (بابُ حُكْمِ المُرتَد: وَهُوَ: مَنْ كَفَرَ، وَلَوْ مُمَيِّزًا طَوْعًا وَلَوْ هَازِلًا بَعْدَ إسْلَامِهِ، وَلَوْ كُرْهًا بِحَقٍّ؛ فَمَنْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ **أَوْ أَشْرَكَ بِاَللهِ تَعَالَى أَوْ سَبَّهُ أَوْ رَسُولًا لَهُ أَوْ مَلَكًا** أَوْ جَحَدَ

رُبُوبِيَّتَهُ أَوْ وَحْدَانِيَّتَهُ أَوْ صِفَةً أَوْ رَسُولًا أَوْ كِتَابًا أَوْ مَلَكًا لَهُ أَوْ وُجُوبَ عِبَادَةٍ مِنْ الْخَمْسِ... **أَوْ شَكٍّ فِيهِ** وَمِثْلُهُ لَا يَجْهَلُهُ أَوْ يَجْهَلُهُ وَعَرَفَ وَأَصَرَّ **أَوْ سَجَدَ لِكَوْكَبٍ أَوْ نَحْوِهِ أَوْ أَتَى بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ صَرِيحٍ فِي الِاسْتِهْزَاءِ بِالدِّينِ أَوْ امْتَهَنَ الْقُرْآنَ** أَوْ ادَّعَى اخْتِلَافَهُ أَوْ الْقُدْرَةَ عَلَى مِثْلِهِ أَوْ أَسْقَطَ حُرْمَتَهُ: كَفَرَ) اهـ.

١٤- وَمِن مُخالَفَات المَوَاهِبي: قَولُه في [ص:٤٨]: (والمَعرُوفُ: كُلُّ فِعْلٍ وقَولٍ حَسَنٍ شَرْعًا. والمُنْكَر: كُلُّ فِعْلٍ وقَولٍ قَبِيحٍ قُصِدَ شَرعًا).

والجواب: أنَّ هذا مذهبُ الأشعَرِيةِ في مسألةِ التَّحسِينِ والتَّقبِيحِ العَقْلِيين كَمَا تقدَّم، خِلَافًا لأهلِ السُّنَّةِ الذين يُثبِتُونَ حُسْنًا وقُبْحًا للأفعَالِ بالعَقْلِ، وكذلك يُثبِتُونَ حُسْنًا وقُبْحًا للأفعَالِ بالشَّرعِ.

١٥- وَمِن مُخَالَفَاتِه: قَولُهُ في [ص:٥٠]: (مَن كَفَّرَ مَن لَيسَ بِكَافِرٍ مُعتَقِدًا كُفْرَه: كَفَرَ).

والجواب: يُشِيرُ إلى حَدِيث: «**أَيُّما رَجُلٍ قالَ لأخِيهِ: يا كافِرُ، فقَدْ باءَ بها أحَدُهُما**» (١). وهذا الحَدِيثُ قَد أورَدَه الأئمةُ المَتقَدِّمُون في كُتُبِ العَقَائِد في الرَّدِّ عَلَى الخَوَارِجِ، وهُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّغلِيظِ لَا الحَقِيقة، كَمَا عَقَدَ الإمامُ ابنُ بَطَّةَ

(١) أخرجه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠).

العُكبري الحَنبلي في كتابِ "الإبانة الكبرى" : "بَابُ ذِكْرِ الذُّنُوبِ الَّتِي تَصِيرُ بِصَاحِبِهَا إِلَى كُفْرٍ غَيْرِ خَارِجٍ عَنِ الْمِلَّةِ". ورَوَى فيهِ هذا الحَديثَ ونحوَه.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ ﷺ في [مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٥)]: (وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ فَبَعْضُ النَّاسِ يَكُونُ مَعَهُ شُعْبَةٌ مِنْ شُعَبِ الْكُفْرِ وَمَعَهُ إيمَانٌ أَيْضًا وَعَلَى هَذَا وَرَدَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَسْمِيَةِ كَثِيرٍ مِنْ الذُّنُوبِ كُفْرًا مَعَ أَنَّ صَاحِبَهَا قَدْ يَكُونُ مَعَهُ أَكْثَرُ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنْ إيمَانٍ فَلَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ كَقَوْلِهِ: "سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ"... وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: "مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا"، فَقَدْ سَمَّاهُ أَخَاهُ حِينَ الْقَوْلِ؛ وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ أَحَدَهُمَا بَاءَ بِهَا فَلَوْ خَرَجَ أَحَدُهُمَا عَنْ الْإِسْلَامِ بِالْكُلِّيَّةِ لَمْ يَكُنْ أَخَاهُ بَلْ فِيهِ كُفْرٌ) اهـ.

١٦- ومِن مُخَالَفَات المَوَاهِبي: قولُه في [ص:٥٠]: (ويَحرُمُ لَعْنُ كَافِرٍ مُعَيَّن).

والجواب: مسألةُ لَعْنِ المُعَيَّنِ اختَلَفَ فِيهَا أهلُ العِلم سَلَفًا وخَلَفًا، وجَوَازُ لَعْنِ الكَافِرِ المُعَيَّنِ رُوَايَةٌ فِي المَذهب الحنبلي، فَلَا أدرِي مَا وَجْهُ إيرَادِ هذه المَسَأَلَة في كِتَابٍ "عَقَدِي" وجَعْلِهَا مِنَ المُسَلَّمَاتِ الأُصُولِيَّة العَقدِية؟!

١٧- ومِن مُخَالَفَاته: قَولُه في [ص:٥٢]: (فإنَّ اللهَ سبحانه لَا تَفْهَمُهُ الأفهَام).

والجواب: هؤلاء المُفَوضَةَ يُرِيدُونَ بِهذه العِبَارَاتِ المُزَخرَفَة تَعطِيلَ اللهِ عَن

صِفَاتِه عبرَ تفويضِ مَعَانِيهَا، وأنَّ المَعَانِي الظَّاهِرَةَ في نُصُوصِ الصِّفَاتِ لَيسَت مُرَادَةً، حتى جَعَلوا اللهَ تعالى ذَاتًا ذِهنِيَّةً لَا وُجُودَ لَهَا فِي الخَارِجِ، تعالى اللهُ عَن ذلك عُلُوًّا كَبِيرًا.

١٨- **ومِن مُخَالَفَاته**: قولُه في [ص:٤٣]: (أنَّ طَوَائِفَ أهلِ السُّنَّةِ ثَلَاثَة: أَشَاعِرة، وحَنَابِلَة، ومَاتُرِيدِية، بدليلِ عَطْفِ العُلَماءِ الحَنَابِلةَ على الأشَاعِرَة في كَثِير من الكُتُبِ الكَلَامِيَّة، وكُتُبِ جَمِيعِ الحَنَابِلَة، والعَطْفُ يَقتَضِي المُغَايرَة، وكَيْفَ يَصِحُّ إدخَالُ الحَنَابِلَة في الأشاعِرَة؟ مع أنَّه قَد ذَكَرَ ابنُ السُّبْكِيِّ فِي طَبَقَاتِ الشافعيةِ أنَّ الشيخَ أبا الحَسَن الأشعَرِي وُلِدَ سنةَ سِتِّينَ ومِائَتَين، بعدَ وَفَاةِ الإمَامِ أحمَدَ بعشرين سنة، فكيفَ يَصِحُّ نسبةُ الحَنَابِلَةِ إلى اعتِقَادِهِم؟ مع أنَّهم منذُ زَمَنِ الإمَامِ أحمَد رضي الله عنه إلى زَمَانِنَا هذا لَم يَزَالُوا عَلَى اعتِقَادِ إمَامِهِم، الذي هو مُعتَقَدُ السَّلَف، كَبَقِيَّةِ الأئمةِ الأربعةِ مِن حَيثُ تَسلِيم آياتِ الصِّفَات، وعَدم تأوِيلِهَا، ألَا تَرَى إلى جَوَابِ مَالِكٍ لمَّا سُئِلَ عن الاستِوَاء..) اهـ.

والجواب: سُبحانَكَ رَبِّي هذا بُهتَانٌ عَظِيم! وهذا مَا دَرَجَ عليه بعضُ مُتَأَخِّرِي فقهاءِ الحنابلة كالسَّفَّارِيني والمَوَاهِبِي، فإنَّهم اجتَهدوا في المُنَافَحَة عَن الأشعرِيَّةِ وإدخالِهِم في دائرةِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ المَزعُومَة، والحقيقةُ أنَّ هذه الدائرةَ التي

اختَرَعُوهَا ليسَ فِيهَا سُنِّيٌّ وَاحِد، فَلَا هُم مِن أهلِ السُّنَّة، ولَا الأشعَرِيَّةُ مِن أهلِ السُّنَّةِ ولَا المَاتُرِيدِيَّةُ مِن أهلِ السُّنَّة، والجَوَابُ على هذه الفِرَية مِن أربَعَةِ أَوجُه:

الوجه الأول: أنَّ عقيدةَ الأشَاعِرَةِ والمَاتُرِيدِيَّةِ عَقِيدةٌ مُغَايِرَة تمامًا لعقيدةِ السَّلَفِ ﵃ ولعقيدةِ الإمَامِ أحمَد، فَمِن أُصُولِهم البَاطِلَة:

[١] **تَقدِيمُ العَقْلِ عَلَى النَّقل**، فقَالُوا أنَّ مَصْدرَ التَّلَقي هو العَقل، كَمَا صَرَّحَ به الجُوَينِي والآمِدِي والغَزَالي مِنَ الأشَاعِرَة، ورَأسُ المَاتُرِيدِية أبو مَنصُور وغيرُهم.

قال الآمدي الأشعري (ت:٦٣١هـ) في [غاية المرام (ص:١٧٦)]: (ولعلَّ الخَصْمَ قَد يتمسَّكُ هَاهُنَا بِظَواهِر مِن الكِتَابِ والسُّنَّة، وهي بأَسرِهَا ظَنِّيَّة، ولَا يَسُوغُ استِعمَالُها في المسائل القَطعِيَّة، فلهذا آثَرنَا الإعراضَ عنهَا ولَم نُشغِلِ الزَّمَانَ بإيرَادِهَا!!) اهـ.

وقال الجُوَيني الأشعري (ت:٤٧٨هـ) في [الإرشاد إلى قواطع الأَدِلَّة في أُصول الاعْتِقاد (ص: ١٨١)]: (أمَّا الأحاديثُ الَّتي يَتَمَسَّكونَ بها فآحادٌ لا تُفْضي إلى العِلمِ، ولو أَضرَبْنا عن جَميعِها لَكانَ سائِغًا!!، لكنَّا نُومِئُ إلى تَأويلِ ما دُوِّنِ مِنها في الصِّحَاحِ) اهـ.

وقال السَّنُوسِي الأشعري (ت:٨٩٥هـ) في [شرح أم البراهين (ص:٣٤٥)]: (ولهذا قيل: إنَّ أُصُولَ الكُفْرِ سِتَّة... وذَكَرَ مِنهَا: التَّمَسُّكُ فِي أُصُولِ العَقَائِد بِمُجَرَّدِ ظَوَاهِرِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِن غَيرِ عَرضِهَا على البَرَاهِينِ العَقلِيَّةِ والقَواطِعِ الشَّرعِيَّة؛ للجَهْلِ بأدلَّةِ العُقُول!!) اهـ.

وقال أبو مَنصور المَاتُرِيدِي (ت:٣٣٣هـ) في [كتاب توحيدهم (ص:٣)]: (حُجَّةُ العَقلِ هي التي بِهَا يُعلَمُ صِدْقُ الدَّعوَى، فَمَن إليه – يعني العقل – مَرْجِعُهُ في الدِّينِ فَهُوَ المُحِقُّ) اهـ.

وأما عندَ السَّلَف: فالنَّقْلُ مُقَدَّمٌ عَلَى العَقْل، والعَقْل تَبَعٌ للنَّقْل.

قال الإمامُ أحمَدُ رحمه الله في [أصول السُّنَّة مِن رواية عَبدوس (ص:٣٤٨-٣٤٩) من الجامع في عقائد أهل السنة والأثر لعادل آل حمدان]: (أُصُولُ السُّنَّةِ عِندَنَا: التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيه أصحابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ والاقتِدَاءُ بِهِم، وتَرْكُ البِدَعِ، وكُلُّ بِدعَةٍ فَهِيَ ضَلَالة، وتَرْكُ المِرَاءِ والخُصُومَاتِ في الدِّين... والسُّنَّةُ عِندَنَا آثارُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، والسُّنَّةُ تُفَسِّرُ القُرآنَ، وهِيَ دَلَائِلُ القُرآن، ولَيسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاس، ولَا تُضرَبُ لَهَا الأمثَال، ولَا تُدرَكُ بالعُقُولِ ولَا الأهوَاء، إنَّما هو الاتِّبَاعُ وتَرْكُ الهَوَى) اهـ.

قال أبو المُظفَّرِ السَّمعانيُّ رحمه الله (ت:٤٨٩هـ): (اعلَمْ أنَّ فَصْلَ ما بيننا وبَينَ

المبتَدِعةِ هو مسألةُ العقلِ؛ فإنَّهم أسَّسوا دينَهم على المَعقولِ، وجعَلوا الاتِّباعَ والمأثورَ تبَعًا للمعقولِ، وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ قالوا: الأصلُ الاتِّباعُ، والعقولُ تَبَعٌ، ولو كان أساسُ الدِّينِ على المعقولِ لاستغنى الخَلقُ عن الوَحيِ وعن الأنبياءِ صلَواتُ اللهِ عليهم، ولبَطَل معنى الأمرِ والنَّهيِ، ولقال من شاء ما شاء، ولو كان الدِّينُ بُني على المعقولِ وَجَب ألَّا يجوزَ للمُؤمنينَ أن يَقبَلوا شيئًا حتى يَعقِلوا) اهـ. [الانتصار لأصحاب الحديث (ص: ٨١)].

[٢] القَولُ بأنَّ نُصُوصَ الصفاتِ مِن المُتَشَابِه.

وأمَّا عِندَ السَّلَفِ: فآياتُ الصِّفَاتِ ليسَت مِنَ المُتَشَابِه كَمَّا تقدَّم في البَابِ الأول.

[٣] القولُ أنَّ الألفاظَ التي جَاءَت في نُصُوصِ الصِّفَاتِ مِن قَبِيلِ المَجَازاتِ لا الحَقِيقة.

وأما عندَ السَّلَف: فإنَّ نُصُوصَ الصِّفَاتِ حَقِيقَةٌ وليسَت مَجَازًا كَمَا تقدَّم في الباب الأول.

قال الإمامُ الدارمي رحمه الله في [نقضه على المريسي (ص:٣٣٢)]: (ونحنُ قَد عَرَفنَا بحمدِ الله تعالى مِن لُغَاتِ العَرَبِ هذه المَجَازَاتِ التي اتَّخَذتُمُوهَا دُلْسَةً وأُغلُوطَةً

على الجُهَّال، تَنفُونَ بِهَا عَن اللهِ حَقَائِق الصِّفَاتِ بِعِلَلِ المَجَازَات) اهـ.

[٤] عندَ الأشعرية والمَاتُريدية: المَعنَى الظَّاهِرُ مِن نُصُوصِ الصِّفَاتِ غَيرُ مُرَادٍ، بَل لَه تَأوِيل، فيُحمَلُ عليه،

وأمَّا عندَ السَّلَف: فالمَعنَى الظَّاهِرُ مُرَاد مَعلُوم كَمَا تَقدَّم.

قال يَزِيدُ بنُ هارونَ ﷺ: (مَن زَعَمَ أنَّ الرَّحْمنَ على العَرْشِ اسْتَوى على خِلافِ ما يَقِرُّ في قُلوبِ العامَّةِ فهو جَهْميٌّ) اهـ. [خلق أفعال العباد (ص:٣٦)].

[٥] القولُ بأنَّ العَقَائِد لا تؤخَذُ مِن آحادِيث الآحَاد لأنَّها تُفِيدُ الظَنَّ لَا العِلم.

قال الجُوينِي الأشعري: (أمَّا الأحاديثُ الَّتي يَتَمَسَّكونَ بها فآحادٌ لا تُفْضي إلى العِلمِ، ولو أَضرَبْنا عن جَميعِها لَكانَ سائِغًا!!) اهـ. [المحصول للرازي (٤/ ٣٥٣ – ٣٩١)].

وأما عندَ السَّلَف: فَلَا فَرقَ بينَ أحادِيث الآحَاد والمُتَوَاتِرَة في ثُبُوتِ العَقَائِد.

قالَ السَّمْعانيُّ ﷺ: (إنَّ الخَبَرَ إذا صَحَّ عن رَسولِ اللهِ ﷺ، ورَواه الثِّقاتُ والأئِمَّةُ وأَسنَدَه خَلَفُهم عن سَلَفِهم إلى رَسولِ اللهِ ﷺ وتَلَقَّتْه الأمَّةُ بالقَبولِ، فإنَّه يوجِبُ العِلمَ فيما سَبيلُه العِلمُ. هذا قَوْلُ عامَّةِ أهْلِ الحَديثِ والمُتْقِنينَ مِن

القائِمينَ على السُّنَّةِ، وإنَّما هذا القَوْلُ الَّذي يُذكَرُ أنَّ خبَرَ الواحِدِ لا يُفيدُ العِلمَ بحالٍ، ولا بُدَّ مِن نَقْلِه بطَريقِ التَّواتُرِ لوُقوعِ العِلمِ به- شيءٌ اخْترَعَتْه القَدَريَّةُ والمُعْتَزِلةُ، وكانَ قَصْدُهم مِنه رَدَّ الأخْبارِ) اهـ. [الانتصار لأصحاب الحديث (ص: ٣٤)].

[٦] قول الأشعريةِ والمَاتُرِيدِية أنَّ إثباتَ ذاتٍ مُتَّصِفَةٍ بالصِّفَاتِ الفِعْلِيَّة الاختِيَارِيَّة التي جَاءَت في الكِتَابِ والسُّنَّةِ يَلزَمُ منه حُلُولُ الحَوَادِث باللهِ تعالى.

وأما عندَ السَّلَف: فإنكَارُ اتصافِ الله بِصِفَاتِهِ الفعلية الاختيارية الثابتَةِ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ تَعطِيلٌ له وإلحَاد.

[٧] إنكَارُهُم لعُلُوِّ اللهِ على خَلقِهِ بِذَاتِه عَلَى عَرشِه، وقَولُهم أنَّه لَا دَاخِلَ العَالَم ولَا خَارِجَ العَالَم!

وأمَّا السَّلَف: فقَد أجمَعوا على إثباتِ عُلُوِّ اللهِ عَلَى خَلقِهِ بِذَاتِه على عَرشِه، وأنَّ الجهميةَ المُنكِرِين للعُلُوِّ مَلَاحِدَةٌ مُعَطِّلَةٌ للهِ تعالى.

قال عبدُالرحمن بنُ مَهدِي رحمه الله: (إنه ليسَ في أصحابِ الأهواءِ شرٌّ مِن أصحابِ الجهم، يَدُورُون عَلَى أنْ يَقولُوا: ليسَ في السَّمَاءِ شَيء، أَرَى أنْ لَا يُنَاكَحُوا، ولا يُوَارَثُوا) اهـ. [السنة لعبدِالله بن أحمد (١٣٠)].

[٨] **القولُ بِخَلق القُرآن،** وقَد صَرَّحَت المُعتَزِلَةُ بِهِ، ومَوَّهَت الأشعريةُ والمَاتُريدية، فَقَالَت: "إنَّ القرآن كلامُ اللهِ النَّفسِي" وجَمِيعُهم مُتَّفِقون على أنَّ القُرآنَ الذي نَزَلَ على النبيِّ محمدٍ ﷺ مَخلُوق، وقَالَت الأشَاعِرَةُ هو مِن تَأليفِ جِبرِيل أو مُحمَّد ﷺ.

قال الجُوَيني الأشعري في [الإرشاد (ص:١٥٧-١٥٨)]: (وقَولُهُم - يَعنِي المُعتَزِلَة - أنه كلامُ الله، إذَا رُدَّ إلى التَّحصِيلِ آلَ الكَلَامُ إلى اللُّغَاتِ والتَّسمِيَات، فإنَّ مَعنَى قَولِهم: "هذه العباراتُ كَلَامُ الله؛ أنَّها خَلقه"، ونحنُ لا نُنكِرُ أنَّها خَلْقُ الله، ولكنْ نَمتَنِعُ مِن تَسمِيَةِ خَالِق الكَلَامِ مُتكلما به، فقد أطبَقنَا عَلَى المَعنَى، وتَنَازَعْنَا بعدَ الاتفاقِ في تَسمِيَتِه) اهـ.

وأمَّا عندَ السَّلَف: فالقرآنُ كَلَامُ اللهِ غَيرُ مَخلُوق، تكَلَّم اللهُ به بِصَوتٍ وحَرف، ومَن قَال غَير هذا فَهُوَ كَافِر.

قال الإمامانُ أبو حاتِمٍ الرَّازِي (ت:٢٧٧هـ) **وأبو زُرعَةَ الرازي** (ت:٢٨٩هـ) رحمهما الله في [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٧٦)]: (أدرَكنَا العُلَمَاءَ في جَميعِ الأمصارِ: حِجَازًا، وعِرَاقًا، وشامًا، ويَمَنًا فكان مِن مذهبهم: .. مَن زَعَمَ أنَّ القرآنَ مخلوقٌ فهو كَافِر بالله العظيم كُفرًا يَنقُلُ عَنِ المِلة، ومَن شكَّ فِي كُفرِهِ مِمَّن يَفهَمُ فهو

كَافِر) اهـ.

وقال ابنُ القيم رحمه الله في [مختصر الصواعق (ص:٥٢٤)]: بعدَمَا نَقَلَ حِكَايَةَ الأشاعِرَةِ وقَولَهم أنَّ غايَةَ مَا فِي الْبَابِ أَنَّا نَحْنُ نُسَمِّيهِ كَلَامًا وَالمعتزلةُ يُسَمُّونَهُ عِلْمًا وَإِرَادَةً، وَأَمَّا هَذَا النَّظْمُ الْعَرَبِيُّ الَّذِي هُوَ حُرُوفٌ وَكَلِمَاتٌ، وَسُوَرٌ وَآيَاتٌ، فَنَحْنُ وَهَمَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ مَخْلُوقٌ، لَكِنْ هُمْ يُسَمُّونَهُ قُرْآنًا، وَنَحْنُ نَقُولُ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْقُرْآنِ أَوْ حِكَايَةٌ عَنْهُ.

فقال ابنُ القيم: (فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الْأُخُوَّةَ الَّتِي بَيْنَ هَؤُلَاءِ – يعني الأشعَرِيَّة – وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ، وَأَنَّهُمْ – يعني الأشعَرِيَّة – زَادُوا عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ فِي التَّعْطِيلِ فَالْمُعْتَزِلَةُ قَالُوا: هَذَا الْكَلَامُ الْعَرَبِيُّ هُوَ الْقُرْآنُ حَقِيقَةً لَا عِبَارَةً عَنْهُ، وَهُوَ كَلَامُ اللهِ، وَإِنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ. وَمِنْ هُنَا اسْتَخَفَّ كَثِيرٌ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ بِالْمُصْحَفِ وَجَوَّزُوا دَوْسَهُ بِالْأَرْجُلِ، لِأَنَّهُ بِزَعْمِهِمْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْجِلْدُ وَالْوَرَقُ وَالزَّاجُّ وَالْعَفْصُ) اهـ.

[٩] تحريفُ الأشعرِيَّة والمَاتُرِيدِيَّةِ لمِعنَى كَلِمَةِ التَّوحيد "لَا إِله إِلَّا اللهُ" وحَصرُهَا بتوحِيدِ الربُوبِيَّة، وأنَّه القَادِرُ على الاختِرَاعِ والخَلق، وهو المَعنَى الذي أَقَرَّ بِهِ مُشرِكُو العَرَب، ولم يُدخِلُوا في تَوحِيدِهم الذي اصطَلَحوا عَلَيه تَوحِيدَ

العِبَادَةِ والقَصْدِ والطَّلَب، وهذا التَّحرِيفُ أدَّى بكثيرٍ مِن الأشاعرة والمَاتُرِيدِيَّةِ إلى عبادةِ غَيرِ الله وتَجوِيزِها كعِبَادَةِ الأضرِحَةِ والأموَاتِ والغَائِبِين بِصَرفِ شَتَّى أنواعِ العِبَادَةِ لَهَا مِن دُعَاءٍ وسُجُودٍ وذَبْحٍ ونَذْرٍ وغيرها، وقالوا: هؤلاء شُفَعَاؤُنَا عندَ الله، مَا نَطلُبُ مِنهَم إلَّا ليُقَرِّبُونَا إلى الله، تمَامًا كَمَا قَال أجدَادُهُم الأَوَّلُون: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣].

قال الشَّهرِستاني الأشعري في [الملل والنحل (١/ ٤٢)]: (وأما التوحيد فَقَد قال أهلُ السنة وجميعِ الصِّفَاتِية –أي الأشعرية –: إنَّ الله تعالى واحدٌ في ذاتِهِ لا قَسيمَ له ووَاحدٌ في صِفَاتِه الأزلية لا نَظيرَ له، وواحدٌ في أفعَالِهِ لا شَرِيكَ له) اهـ.

وقال الشهرستاني الأشعري في تعريف لِكَلِمَةِ "لا إله إلا الله" في [نهاية الإقدام في علم الكلام (ص:٩١)]: (إن أَخَصَّ وَصْفِ الإلهِ هو القُدرَةُ على الاختِرَاعِ فَلَا يُشَارِكُه فيه غَيرُه، ومَن أثبَتَ فيه شِرْكَةً فقَد أثبَتَ إلَهين) اهـ.

وقال البَيجُورِي الأشعري في [رسالة في علم التوحيد (ص٤٠)]: (ويَجب في حقِّهِ تعالى الوَحدَانية في الذاتِ وفي الصفاتِ وفي الأفعالِ؛ ومعنى الوحدانية في الذات أنها ليست مُركبة من أجزاءٍ متعددة، ومَعنَى الوَحدَانِية في الصفات أنه تعالى ليس له صِفَتَانِ فأكثر مِن جنسٍ وَاحِد كقُدرَتَين وهكذا، وليس لغيره صفة تُشابه صفتَه

تعالى، ومعنى الوَحدَانية في الأفعال أنه ليس لغيره فعلٌ من الأفعال، وضدها التعدد) اهـ.

وأما عندَ السَّلَف: فمَعنَى كَلِمَةِ التَّوحيد: أي: لَا مَعبُودَ حَقٌّ إلَّا الله.

قال ابنُ جريرٍ رحمه الله في تَفسِيرِه لقَولِه تعالى: ﴿ **فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ** ﴾ [محمد:١٩]: (يقول – تعالى ذكره – لنبيِّه مُحمَّدٍ ﷺ: فاعلَمْ يَا مُحمَّدُ أنَّه لَا مَعبودَ تَنبغِي أو تَصلُحُ له الألوهية، ويَجُوزُ لَكَ وللخَلْقِ عِبَادَتُه، إلا اللهُ الذي هُوَ خَالِقُ الخَلْق، ومَالِكُ كُلِّ شَيء) اهـ .

وقال البغوي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿ **ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ** ﴾ [النمل:٢٦]: (هو المُستَحِقُّ للعِبَادَةِ والسُّجُود لا غيره) اهـ.

وقال ابن كثير رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ** ﴾ [طه:٩٨]: (أي: لا يَستَحِقُّ ذلك عَلَى العِبَادِ إلا هو، ولا تَنبَغِي العِبَادَةُ إلا لَه، فإنَّ كُلَّ شَيء فقيرٌ إليه، عَبْدٌ لِرَبِّه) اهـ.

وعندَ السَّلَف: مَن صَرَفَ أيَّ عِبَادَةٍ لِغَيرِ اللهِ فَهُوَ مُشرِكٌ كَافِر، كَمَن صَرَفَ عِبَادَة الدُّعَاءِ أو الذَّبحِ أو السُّجُودِ أو النَّذْرِ وغَيرِها، ولا عِبرَةَ باعتِقَادِ الرُّبُوبِيَّةِ

والتَّصَرُّف، فهذه عِبَادَاتٌ عَمَلِيَّةٌ مُجَرَّدَة، من صَرَفَهَا لِغَيرِ اللهِ فَهُو مُشرِكٌ كَافِر.

قال قتادة ﷺ: (إنَّا واللهِ مَا نَعلمُهُ كان شَرك قَط إلَّا بإحدَى ثَلَاث: أنْ يَدعُوَ مَعَ اللهِ إلـهًا آخَر، أو يَسجُدَ لِغَيرِ الله، أو يُسمِّي الذَّبَائِحَ لِغَيرِ الله) اهـ. [تفسير الطبري (١٢/ ٨١)].

وقال الإمام أحمد ﷺ: (ويَخرُجُ الرجلُ مِن الإيمانِ إلى الإسلَام، فإنْ تَابَ رَجَعَ إلى الإيمَان، ولَا يُخرِجُهُ مِن الإسلامِ شَيءٌ إلَّا الشركَ باللهِ العَظِيم) اهـ. [اعتقاد أحمد من رواية مسدد/ الجامع في عقائد أهل السنة والأثر (ص:٣٦٥)].

وقال الإمام البَربَهَارِي الحنبلي ﷺ في [شرح السنة (٤٠)]: (ولَا نُخرِجُ أحدًا مِن أهلِ القِبْلَةِ مِن الإسلَامِ حتَّى يَرُدَّ آيةً مِن كِتَابِ الله، أو يَرُدَّ شيئًا مِن آثارِ رَسُولِ الله ﷺ، أو يَذبَحُ لِغَيرِ الله، أو يُصَلِّيَ لِغَيرِ الله، فإذَا فَعَلَ شيئًا مِن ذلك فَقَد وَجَبَ عَلَيك أنْ تُخرِجَه مِن الإسلَام، وإذا لَم يَفعَل شيئًا مِن ذلك فَهُوَ مُؤمنٌ مُسلِم بالاسم لا بالحَقِيقة) اهـ.

وقال ابنُ الحَنبِلي ﷺ (ت:٦٣٥هـ): (لا يَخرُجُ عن الإسلامِ إلَّا مَن رَدَّ على شيءٍ مِن الأوامِرِ والنَّواهي، وصَلَّى لغيرِ اللهِ، أو ذبح لغيرِ اللهِ) اهـ. [الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة (٢/ ١٠٥٠)].

وأما عندَ الاشعَرِيَّة: فإنَّهم يَشتَرِطُون اعتقادَ القَلْبِ بأنَّ المَعبُودَ من دون الله له شيء مِن خَصَائِصِ الربوبية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في [درء التعارض (١/ ٢٢٨)]: (ولِهَذا كان مِن أتبَاعِ هَؤلَاء – يعنِي الأشعَرِيَّة – مَن يَسجُدُ للشَّمسِ والقَمَرِ والكَوَاكِبِ، ويَدْعُوهَا كَمَا يَدعُو اللهَ تعالى، ويَصُومُ لَها، ويَنسُكُ لَهَا، ويَتقرَّبُ إليهَا، ثم يَقُول: إنَّ هذا ليسَ بِشرك: وإنَّما الشِّركُ إذا اعتَقَدتُ أنَّها هِيَ المُدبِّرة لي، فإذَا جَعلتُهَا سَببًا ووَاسِطَةً لَم أَكُن مُشرِكًا. ومِن المَعلُومِ بالاضطِرَارِ مِن دِينِ الإسلامِ أنَّ هذا شِرْكٌ، فهذا ونَحوُه مِنَ التَّوحِيدِ الذي بَعَثَ اللهُ بِهِ رُسُلَه، وهُم – يعني الأشعرية – لَا يُدخِلُونَه في مُسَمَّى التَّوحِيدِ الذي اصطَلَحُوا عليه، وأدخَلُوا في ذلك نَفْيَ صِفَاتِه) اهـ.

[١٠] **إنكارُ جميعِ صِّفَاتِ اللهِ الثَّابِتَة في الكِتَابِ والسُّنَّة لأنّ إثبَاتَها عندَهم تَجسِيمٌ وتَشبِيه، والاقتِصَارُ عَلَى إثباتِ سَبْعِ صِفَاتٍ سَمَّوها الصفاتِ المَعنَوِيَّة، والعَقلِيَّة**، وهي: العِلْم، والقُدْرَة، والإِرَادَة، والكَلَام، والسَّمْع، والبَصَر، والحَيَاة، مَعَ تَحرِيفِ مَعَانِيهَا بِمَا يَتَوافَقَ مَع مُعتَقَدِهِم فِي الصِّفَات، وعَدَمِ إثباتِ الأفعَال الاختِيَارِيَّة المُتَضَمِّنَة في هذه الصِّفَات.

وأمَّا السَّلَف: فإنَّهم يُثبِتُونَ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِن غَيرِ تَحرِيفٍ ولَا تَعطِيلٍ ومِن غَيرِ تَكييفٍ ولَا تَمثِيل.

[١١] قولُ الأشعرية بأنَّ العَبْدَ ليس لَه قدرةٌ ولا تأثيرٌ فِي فِعلِه، بَل القدرةُ مِن الله، والفِعلُ كَسْبٌ مِن العَبد، بِمَعنَى أنَّ فِعْلَ العَبْدِ لَيسَ بِتَأْثِيرٍ منه، بَل لِكَونِه مَحَلًّا للفِعل فَحَسب، فهُم جَبرِيَّةٌ جَهمِيَّةٌ في بَابِ القَدَر.

وأما عند السلف: فالعَبْدُ له مَشِيئَةٌ وقُدْرَة، ومَشِيئَتُه وقُدرَته مَخلُوقَتَان، وأفعَالُه تُنسَبُ إليه، وليسَ مَجبُورًا عَلى فِعْلِه.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ ﵀ في [الرد على البكري (ص:١٢٥-١٢٦)]: (هذا كَذِبٌ عَلَي اللهِ وشِركٌ بِهِ، وهو مِن جِنْسِ أَقَوالِ أهلِ الحُلُولِ والاتِّحَادِ كالنَّصَارَى، فَلَيسَ في خِطَابِ اللهِ المُطلَق تَنزِيلُ أحدٍ مَنزِلَةَ نَفْسِه فِي الأفعَال، ولَا تَنزِيلُ نَفْسِه في الأفعَالِ والأوصَافِ مَنزِلَتَهم، بَل هو إله واحدٌ لَا شَرِيكَ له، وكُلُّ مَن في السَّمَواتِ والأرضِ آتِيه عبدًا ﴿لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدّٗا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم: ٩٤-٩٥]. ومَن قَالَ: إنَّ الرَّبَّ مُنزِلُ المخلوق منزِلَةَ نفسِه في الأفعَال، أو يَنزِلُ هو مَنزِلَةَ المَخلُوقِ في الأفعَالِ والأوصَافِ فَقَد زَعَمَ أنَّ اللهَ - سبحانه - يَجعَلُ لَه نِدًّا، وأنَّه يُقِيمُ المَخلُوقَ مَقَامَه في الخَلْقِ والرَّزْقِ والإحيَاءِ

والإِمَاتَةِ وإجَابَةِ الدُّعَاءِ وكُونِهِ مَعبودًا، وأنَّه يَقُومُ مَقَامَ العَبْدِ في الصلاةِ والصيامِ والطَّوافِ وغيرِ ذلك مِن أفعَالِ العِبَادِ – تَعَالَى اللهُ عَن ذلك عُلُوًّا كَبيرًا – قال تعالى: ﴿ **أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ** ﴿١٧﴾ ﴾ [النحل:١٧]. ومِن أَخَصِّ أوصَافِ الرَّبِّ تعالى القُدرَةُ على الخَلْقِ والاختِرَاعِ، فليسَ ذلك لِغَيرِه أصلًا، حتَّى إنَّ كثيرًا من النُّظَّارِ المُثبِتِينَ للقَدَرِ كالأَشعَرِي وغيرِه جَعَلوا هذا هو أَخَصُّ وَصْفِ الرَّبِّ تعالى، كَمَا جَعَلَ الجُبَّائِيُّ وغيرُه مِن المُعتزِلَةِ أَخصَّ وَصْفِهِ القِدَم، ومَقصُودُ المُعتَزِلَةِ أنْ لا يُثبِتُوا له صِفَةً قديمةً لامتِنَاعِ المُشَارَكَةِ في أَخَصِّ وَصْفِه، ومَقصُودُ أولئك المُثبِتِين أنْ لَا يُشرِكه غيرُه في الخَلق، وقد يَقُولُون: لا يشركه غيرُه في الفِعْل؛ **وهو قَولُ مَن يَقُول: "العَبْدُ فَاعِلٌ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً وهُوَ كَاسِبٌ حَقِيقَةً" كما هو قَولُ الأشعَرِي ومَن وَافَقَه مِن الفُقَهَاء مِن أصحَابِ مَالِكٍ والشَّافِعِي وأحمَد، وهو فِي الأَصلِ قولُ جَهْمِ بنِ صَفوَان**، وهو أولُ مَن عُرِفَ في الإسلامِ أنَّه قَال: "إنَّ العَبْدَ ليسَ بِفَاعِل"، لكنَّ جمهورَ أهلِ السُّنَّةِ مِن أتباعِ الأئمةِ الأربعةِ وغيرِهم يَقولون: "إنَّه فَاعِلٌ حَقِيقَةً"، وجمهورُ هؤلاء يقولون: "إنَّ فِعْلَه مَفعولٌ للرَّبِّ بِنَاءً عَلَى أنَّ الخَلْقَ غَيرُ المَخلُوق" كَمَا هو قَول الأكثرين، وهو مذهبُ السَّلَفِ وأهلِ الحَدِيثِ والفُقَهَاء) اهـ.

[١٢] **القولُ بأنَّ الإيمانَ مُجرَّدُ تصديقِ القَلْب**، ولا فرقَ وَاضِح بينَ قولِهِم

وبينَ قَولِ الجَهمِيَّة الأُولَى في الإيمان، ألَا وهو مَعرِفَةُ القَلْب.

قال أبو الحسن الأشعري (ت:٣٢٤هـ) في [اللُّمع (ص:٧٥)]: (الإيمان: التَّصدِيقُ بالله) اهـ.

قال أبو منصورٍ الماتُريديُّ (ت:٣٣٣هـ): (الإيمانُ عندَنا هو التَّصديقُ بالقلبِ) اهـ. [تفسير الماتريدي (١/ ٣٨٥)].

وأما عندَ السَّلَف: فالإيمان: قَولٌ وعَمَلٌ واعتِقَاد، يَزِيدُ بالطَّاعَةِ ويَنقُصُ بالمَعصِيَة.

قال الإمامُ أحمدُ بنُ حَنبل ﷺ: (الإيمان قولٌ وعمل، يزيدُ وينقص، وإذا عَمِلتَ الحَسَنَ زاد، وإذا ضَيعتَ نَقُصَ، والإيمانُ لا يكونُ إلا بعمل) اهـ. [الإيمان لأبي يعلى (ص: ١٥٣)].

[١٣] القولُ بأنَّ الكُفْرَ لَا يَكُونَ إلَّا بالجُحُودِ القَلبِي، والأعمَالِ والأقوَالِ ليسَت كُفْرًا بِذَاتِها.

وأما عندَ السَّلَف: فالكُفْر يَكُونُ بالقَولِ المُجَرَّد، وبالفِعل المُجَرَّد، والاعتِقَادِ المُجَرَّد، وبالشَّك.

[١٤] **قَولُهُم بأنَّ اللهَ لَا يُرَى في الآخرة بجِهَةِ العُلُوِّ بالأبصَار**؛ لأنَّهم يُنكِرُون عُلُوَّ اللهِ بِذَاتِه عَلَى خَلقِه، فأثبَتوا الرؤيةَ لفظًا لا حقيقةً، فَعَادَ مَذهَبُهم إلى مذهبِ الجهميةِ الأُولَى والمُعتَزِلَة، فلا فَرْقَ بَينَهم، ولذلك ألزمهم المعتزلةُ بأنَّهم إذا قَالُوا بِجَوَازِ الرُّؤيةِ أنْ يَكُونَ ذلك إلى جِهَة، وهذا الإلزام جَعَلَ الأشعريةَ يُحرِّفُون مَعنَى الرؤية، فبَعضُهُم قَال هِيَ مُجرَّدُ إدرَاك، ومِنهُم مَن جَعَلَه إدراكًا زَائدًا بِمعنى العِلْم، وهذا هو عَينُ مَذهَبِ الجهميةِ والمُعتَزِلَة، إذن: الخلافُ لَفْظِي بَينَهم وليسَ حقيقيًّا.

وأما عندَ السَّلَف: فاللهُ ﷻ يُرَى بالأبصَار رؤيةً حقيقية في جِهَةِ العُلُو.

قال مالك بن أنس رحمه الله: (الناسُ يَنظُرُون إلى ربِّهم ﷻ يومَ القِيَامَةِ بأعيُنِهم) اهـ. [شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣/ ٥٠١)].

[١٥] **القولُ بأنَّ مِن أُصُولِ الكُفْرِ التَّمسكُ بظَاهِر القُرآن والسُّنَّةِ والعياذ بالله.**

قال السَّنوسي الأشعري: (مِن أُصولِ الكُفْرِ التَّمَسُّكُ في أُصولِ العَقائِدِ بمُجَرَّدِ ظَواهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ مِن غَيْرِ عَرْضِها على البَراهينِ العَقْلِيَّةِ والقَواطِعِ الشَّرْعيَّةِ؛ للجَهْلِ بأَدِلَّةِ العُقولِ، وعَدَمِ الارْتِباطِ بأساليبِ العَرِبِ) اهـ. [حاشية الدسوقي على أم البراهين (ص: ٢١٧)].

أما عند السلف: فالتَّمَسُّكُ بِظَاهِرِ القُرآنِ والسُّنَّةِ والتَّسلِيمُ لَهُمَا هو مِن أُصُولِ الإيمَان، وخِلَافُهُ كُفْرٌ وضَلَال.

قال وكيع بن الجراح ﷺ: (نُسَلِّمُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، وَلَا نَقُولُ فِيهَا: مِثْلُ كَذَا، وَلَا كَيْفَ كَذَا؟، يَعْنِي حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ: «**وَيَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ**» (١)، وَ «**قَلْبُ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**» (٢) وَنَحْوَهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ) اهـ. [الإبانة الكبرى (٢١٠)].

[١٦] قَولُهُم بأنَّ أولَ وَاجِبٍ عَلَى المُكَلَّف النَّظَرُ في الأدلَّةِ العقلِيَّةِ للوُصُولِ إلى معرفةِ الخَالِق.

وأما السلف: فقَد قَالُوا إنَّ أولَ وَاجِبٍ عَلَى المُكلَّفِين هو الشَّهادَتَين ومَا فِيهِمَا مِن تَوحيدٍ لله واتِّبَاعٍ للرسول.

قالَ ابنُ تَيْمِيَّةَ ﷺ: (أوَّلُ ما أَوجَبَ اللهُ على نَبيِّه ﷺ: ﴿ **ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ** ﴾ [العلق: ١] لم يَقُلْ: "انْظُرْ واسْتَدِلَّ حتَّى تَعرِفَ الخالِقَ!"، وكذلك هو أوَّلُ مَا بَلَّغَ هذه السُّورةَ، فكانَ المُبلِّغونَ مُخاطَبينَ بِهذه الآيةِ قَبْلَ كلِّ شيءٍ، ولم

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

يُؤمَروا فيها بالنَّظَرِ والاسْتِدْلالِ، وقد ذَهَبَ كَثيرٌ مِن أَهْلِ الكَلامِ إلى أنَّ اعْتِرافَ النَّفْسِ بالخالِقِ وإثْباتَها له لا يَحصُلُ إلَّا بالنَّظَر) اهـ. [مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٢٨)].

الوجه الثاني: أنَّ الحَنابِلَةَ وغيرهم مِن علماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ مِن لَدُنْ زَمَنِ الإمامِ أحمَد مُطبِقون مُجمِعون على تَضلِيلِ الأشعَرِيَّةِ وإكفَارِهِم حتَّى ظَهَرَت الشِّرذِمَةُ المُتَأخِّرَة التي مَيَّعَت الخِلَافَ بينَهم، بَل وأدخلَت الأَشعَرِيَّةَ في دائرةِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَة:

أمَّا الإمامُ أحمَد، فهذا قولُه فِي ابنِ كُلَّاب الذي أَسَّسَ الضَّلَالَةَ التي سَارَ عَلَيهَا الأشعريةُ والمَاتُرِيدِيَّةُ والمُفوضَةُ المُتَحَنْبِلَة:

قال ابنُ البَنَّا الحَنبلي ﷺ: (وعندهم أنَّ كلامَ اللهِ قائمٌ بِذَاتِهِ ليسَ بحرفٍ ولا بصوتٍ. وعندهم التلاوةُ غيرُ المَتلُو، القراءةُ غيرُ المَقرُوء، وهُمَا مَخلُوقَتَان عندهم؛ لأنهم يقولون: القرآنُ عِبَارةٌ عَن هذه الحُرُوفِ والأصواتِ والسُّوَر والآيات، وليس هذا هو القديم عندهم. **وبهذه المقالة كَفَّرَهُم الإمامُ أحمدُ حينَ قَالَهَا ابنُ كُلَّاب**، وقال الله تعالى إخبارًا عَن قُرَيش: ﴿ **إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ** ﴾ [المدثر:٢٥]، ومَعلُومٌ أنَّهم أشَارُوا إلى التِّلَاوَاتِ التي سَمِعُوهَا. وعندهم الكتابةُ

غيرُ المَكتُوب، وأنَّ الكتابةَ مخلوقةٌ كالتلاوة، فَعَلَى قَولِهِم: الذي في المُصحَفِ مَخلوقٌ وليسَ بقدِيم، وكذلك يَقولُون في الصَّدْرِ حِفْظُ التِّلَاوَاتِ المُحدَثَة، وكذا يَقولون كلامٌ غَيرُ مُنزَّلٍ على النبي ﷺ، ولا على غيرِهِ من الأنبياء، وإنَّما منزلٌ تِلَاوَتُه وعِبَارَتُه، إلى أشياءَ كثيرةٍ فَظِيعةٍ قد أجَابَ شُيُوخُنَا وأئِمَتُنَا عَن جمِيعِهَا بفضلِ الله ومَنِّهِ) اهـ. [المختار في أصول السنة لابن البنا الحنبلي (ص:١٠٥-١٠٦) ت: عبدالرزاق البدر].

وقال أبو نَصر السِّجْزِي ﷺ في [رسالة السجزي إلى أهل زَبِيد في الرد على من أنكرَ الحرف والصوت (ص:١٥٤-١٥٥)]: (وقال أبو محمّدِ بنُ كُلَّاب ومَن وَافَقَه، والأشعريُّ وغيرُهم: "القرآنُ غيرُ مَخلوق، ومَن قَالَ بِخَلقِهِ كَافِرٌ، إلَّا أنَّ اللهَ لا يتكلَّم بالعربية، ولا بغيرِهَا مِنَ اللغات، ولا يَدخُلُ كلامَه النظمُ، والتأليفُ، والتَّعَاقُبُ، ولا يَكونُ حرفًا ولا صوتًا" اهـ. فقد بَانَ بِمَا قَالُوه أنَّ القرآنَ الذي نَفَوا الخلقَ عنه ليسَ بعربي، وليس له أوّلٌ ولا آخِر. **ومُنكِرُ القرآنِ العربيَّ وأنَّه كلامُ اللهِ: كَافِرٌ بإجمَاع الفُقَهَاء، ومُثبتُ قرآنٍ لا أوّلَ له ولا آخِر: كَافِرٌ بإجماعهم،** ومُدَّعِي قرآنٍ لا لُغَةَ فيه جاهلٌ غَبِيٌّ عندَ العَرَبِ؛ لأنَّ القرآنَ اسمٌ لكتابِ اللهِ ﷻ العربيِّ، مُختَصٌّ به عندَ كثيرٍ مِنَ العلماء) اهـ.

وقال ابنُ بطة العكبري الحنبلي رحمه الله في [الإبانة الصغرى (٣٧٧)]: (إنَّهم أئمةُ الكُفرِ ورُؤُوس الضَّلالة، ومِن رؤسائهم أيضا: ... ثم قال: **وقولُهُ أخبثُ القولِ: ابنُ كُلَّاب**) اهـ.

وقال ابنُ تيميةَ رحمه الله في [مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٨)]: (وَالْإِمَامُ أَحْمَد بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ كَانُوا يُحَذِّرُونَ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الَّذِي أَحْدَثَهُ ابْنُ كُلَّابٍ وَيُحَذِّرُونَ عَنْ أَصْحَابِهِ وَهَذَا هُوَ سَبَبُ تَحْذِيرِ الْإِمَامِ أَحْمَد عَنْ الْحَارِثِ الْمُحَاسِبِيِّ وَنَحْوِهِ مِنْ الْكُلَّابِيَة .**وَلَمَّا ظَهَرَ هَؤُلَاءِ ظَهَرَ حِينَئِذٍ مِنْ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى إثْبَاتِ الصِّفَاتِ مَنْ يَقُولُ :إنَّ اللهَ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِصَوْتِ فَأَنْكَرَ أَحْمَد ذَلِكَ وَجَهَّمَ مَنْ يَقُولُهُ وَقَالَ: هَؤُلَاءِ الزَّنَادِقَةُ إنَّمَا يَدُورُونَ عَلَى التَّعْطِيلِ** وَرَوَى الْآثَارَ فِي أَنَّ اللهَ يَتَكَلَّمُ بِصَوْتِ **وَكَذَلِكَ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ يَقُولُ إنَّ الْحُرُوفَ مَخْلُوقَةٌ قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ فِي "كِتَابِ السُّنَّةِ :" قُلْت لِأَبِي: إنَّ هَهُنَا مَنْ يَقُولُ إنَّ اللهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِصَوْتِ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ هَؤُلَاءِ جهمية زَنَادِقَةٌ إنَّمَا يَدُورُونَ عَلَى التَّعْطِيلِ** وَذَكَرَ الْآثَارَ فِي خِلَافِ قَوْلِهِمْ) اهـ.

وقال عبدُالله بن الإمام أحمد في [السنة (٥١٨)]: (**سألتُ أبي** رحمه الله عَن قَومٍ يَقُولُون: لمَّا كَلَّم اللهُ عز وجل مُوسَى لَمْ يَتكلَّم بِصَوت؟ فقال أَبِي: بَلَى، إنَّ رَبَّكَ عز وجل

تَكَلَّم بِصَوت، هذه الأَحَادِيثُ نَروِيهَا كَمَا جَاءَت. وقَال: حديثُ ابنِ مَسعُود ﵁: «**إِذَا تَكَلَّم اللهُ ﷻ سُمِعَ لَهُ صَوْتٌ كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفْوَانِ**»، قال أَبِي ﵀: وهذا الجهميةُ تُنكِرُه. **قال أَبِي: هؤلاء كُفَّار**، يُرِيدُونَ أنْ يُمَوِّهُوا على النَّاس، مَن زَعَمَ أنَّ اللهَ ﷻ لَم يَتكلَّم فهو كَافِر، إلا أَنَّا نَروِي هذه الأحاديثَ كَمَا جَاءَت) اهـ.

قال المَرُّوذِي ﵀: سمعتُ أبا عبدِالله، وقيل له: (إنَّ عبدَالوهاب الوَرَّاقِ قَد تَكَلَّم وقَال: "مَن زَعَمَ أنَّ اللهَ كَلَّمَ مُوسَى بِلَا صَوتٍ فَهُوَ جَهمِي، عَدُوُّ اللهِ، وعَدُوُّ الإسلَام". فَتبَسَّمَ أبو عبدِالله، وقال: "مَا أَحْسَنَ مَا قَال، عَافَاهُ الله") اهـ. [درء التعارض (٢/ ٣٩)].

قلتُ: الأشاعرةُ يَقُولُون إنَّ اللهَ لَا يَتكَلَّمُ بِصَوتٍ وحَرْف، ويَقُولُون أنَّ القُرآنَ ليسَ كَلَامَ اللهِ بِصَوتٍ وحَرْف، بل هُوَ كَلَامٌ نَفْسِيٌّ قَائِمٌ بِذَاتِ الله:

كما قال أبو الحسن الأشعري: (الكلامُ هو المَعنَى النَّفسيُّ) اهـ. [المواقف للإيجي مع شرح الجرجاني (٣/ ١٤١)].

وقال أبو الحسن الأشعري: (القرآنُ كَلَامُ اللهِ سُبحانه، والسُّوَرُ والآيُ ليسَت بكلامِ اللهِ سُبحانَه، وإنَّما هي عِبَارَةٌ عَنه، وهِيَ مَخلُوقَة!) اهـ. [رسالة السجزى إلى أهل زبيد (ص:٢٠٦)].

قال الإمام السجزي مُعَلِّقًا في نفسِ المَصدر: (فوَافَقَهم – يَعنِي المُعتزلة – في القَولِ بِخَلقِهَا، وزَادَ عَلَيهِم بأَنَّها ليسَت قرآنًا ولا كلامَ اللهِ سُبحانَه) اهـ.

وقال البَاقِلَّاني الأشعَري (ت:٤٠٣هـ) في [الإنصاف (ص:١١١)]: (ولَا يَجُوز أنْ يُطلَقَ عَلَى كَلَامِهِ شَيءٌ مِن أَمَارَاتِ الحَدَثِ مِن حَرْفٍ وصَوْتٍ) اهـ.

وقال الجُوَيني الأشعري في [الإرشاد (ص:١٢٤)]: (فإنَّ الكَلَامَ عندَ أهلِ الحَقّ مَعنًى قَائِمٌ بالنَّفْسِ ليسَ بِحَرْفٍ ولَا صَوْتٍ) اهـ.

وقال الغَزَالِي الأشعري (ت:٥٠٥هـ): (فإنَّا مُعتَرِفُون باستِحَالَةِ قِيَامِ الأصوَاتِ بِذَاتِه وباستِحَالَةِ كونِه مُتكلِّمًا بهذا الاعتبار... وأمَّا الحُرُوفُ فَهِيَ حَادِثَة... وهو صِفَةٌ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِ اللهِ تعالى ليسَ بحرفٍ ولا صَوت) اهـ. [الاقتصاد في الاعتقاد (ص١٤٢ – ١٧٤)].

وقال البَيهَقِي الأشعَري (ت:٤٥٨هـ) في [الأسماء والصفات (٢/ ٢٨)]: (والبَارِي -جل ثناؤه- ليسَ بِذِي مَخَارِج، وكَلَامُه ليسَ بِحَرْفٍ ولَا صَوت) اهـ.

وقال البَيجُورِي الأشعَري (ت:١٢٧٧هـ) في [شرح جوهرة توحيدهم (ص:١٢٩)]: (الكَلَامُ صِفَةٌ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِه تعالى ليسَ بِحَرفٍ ولَا صَوت) اهـ.

وقال أبو مَنصُور المَاتُريدي (ت:٣٣٣هـ): (كَلَامُ اللهِ تعالى ليسَ بِمَسمُوعٍ

وإنَّما المَسمُوعُ الدَّالُ عَلَيه) اهـ. [رسالة الاختلاف بين الماتريدية والأشاعرة لابن كمال باشا الحنفي الماتريدي].

وقال التَّفتَزَانِي المَاتُرِيدِي (ت:٧٩٢هـ): (تَحقِيقُ الخِلَافُ بَينَنَا وبَينَهم – المُعتَزِلَة – يَرجِعُ إلى إثبَاتِ الكَلَامِ النَّفسِي ونَفيه، **وإلَّا فنَحنُ لَا نَقُولُ بِقِدَمِ الألفَاظِ والحُرُوف**، وهُم لَا يَقُولُون بِحُدُوثِ الكَلَامِ النَّفسِي) اهـ. [شرح العقائد النسفية (١٦٥-١٦٦)].

قال الإمامُ الآجري رحمه الله في [الشريعة (٦٧٩)]: (فَإِنَّهُ مَنِ ادَّعَى أَنَّهُ مُسْلِمٌ ثُمَّ زَعَمَ أَنَّ اللهَ عز وجل لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى فَقَدْ كَفَرَ، يُسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ؟ قِيلَ: لِأَنَّهُ رَدَّ الْقُرْآنَ وَجَحَدَهُ، وَرَدَّ السُّنَّةَ، وَخَالَفَ جَمِيعَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَزَاغَ عَنِ الْحَقِّ، وَكَانَ مِمَّنْ قَالَ اللهُ عز وجل: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا** ١١٥ ﴾ [النساء: ١١٥]، وَأَمَّا الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْقُرْآنِ: فَإِنَّ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ قَالَ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ: ﴿ **وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا** ١٦٤ ﴾ [النساء: ١٦٤] ... فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ عز وجل لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى فَقَدْ رَدَّ نَصَّ الْقُرْآنِ وَكَفَرَ بِاللهِ الْعَظِيمِ. فَإِنْ قَالَ مِنْهُمْ قَائِلٌ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ كَلامًا فِي الشَّجَرَةِ، فَكَلَّمَ بِهِ مُوسَى، قِيلَ لَهُ:

هَذَا هُوَ الْكُفْرُ؛ لِأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّ الْكَلَامَ مَخْلُوقٌ، تَعَالَى اللهُ ﷻ عَنْ ذَلِكَ، وَيَزْعُمُ أَنَّ مَخْلُوقًا يَدَّعِي الرُّبُوبِيَّةَ، وَهَذَا مِنْ أَقْبَحِ الْقَوْلِ وَأَسْمَجِهِ، وَقِيلَ لَهُ: يَا مُلْحِدُ! هَلْ يَجُوزُ لِغَيْرِ اللهِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّنِي أَنَا اللهُ؟ نَعُوذُ بِاللهِ أَنْ يَكُونَ قَائِلُ هَذَا مُسْلِمًا، هَكَذَا كَافِرٌ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَرَجَعَ عَنْ مُذْهَبِهِ السُّوءِ وَإِلَّا قَتَلَهُ الْإِمَامُ، فَإِنْ لَمْ يَقْتُلْهُ الْإِمَامُ وَلَمْ يَسْتَتِبْهُ وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُهُ هُجِرَ وَلَمْ يُكَلَّمْ، وَلَمْ يُسَلَّمْ عَلَيْهِ وَلَمْ يُصَلَّ خَلْفَهُ، وَلَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، وَلَمْ يُزَوِّجْهُ الْمُسْلِمُ كَرِيمَتَهُ) اهـ.

وقال ابن مَنْدَه الحنبلي رحمه الله في [مجلس في الرد على الزنادقة (ص:٦)]: (هذه صِفَةُ الزَّنَادِقَةِ الأشعَرِيَّة، الذين ظَهَروا في هذا العَصر، فأعرَضُوا عَن الكتابِ والأَثَرِ، واعتَمَدُوا القِيَاس، وقَالُوا بِعُقُولِهم السَّخِيفَةِ مَا يُخَالِفُ الأثَر) اهـ.

وقال ابنُ بَطة العُكبري الحَنبلي رحمه الله في [الإبانة الكبرى (٥/ ٣١٧)]: (واعلَموا - رحمكم الله- أن صِنفًا مِنَ الجَهمِيَّةِ اعتَقَدوا بِمَكرِ قُلُوبِهِم، وخُبْثِ آرَائِهِم، وقَبِيحِ أهوَائِهِم، أنَّ القُرآنَ مَخلُوق، فَكَنَّوا عَن ذلك ببدعَةٍ اختَرَعُوهَا، تَموِيهًا وبَهْرَجَةً على العَامَّةِ، ليَخْفَى كُفْرُهُم، ويَستَغْمِضَ إلحَادُهُم عَلَى مَن قَلَّ عِلْمُهُ، وضَعُفَتْ نَحِيزَتُهُ، فقالوا: "إنَّ القرآنَ الذي تكلَّمَ اللهُ به وقاله، فهو كلامُ اللهِ غيرُ مَخلُوق، **وهذا الذي نَتلُوهُ ونَقرَؤه بألسِنَتِنَا، ونكتُبُهُ في مَصَاحِفِنَا ليسَ هُوَ القُرآنُ الذي هو**

كَلامُ الله، هذا حِكَايةٌ لذلك، فَمَا نَقرَؤه نحنُ حِكَايَةٌ لذلك القُرآنِ بألفَاظِنَا نَحن، وألفَاظُنَا به مَخلُوقَة" فَدَقَّقُوا في كُفْرِهِم، واحتَالُوا لإدخَالِ الكُفْرِ على العَامَّةِ بأغْمَض مَسْلَك) اهـ.

قلتُ: والأشعريةُ والمَاتُرِيدِيَّةُ هُم مَن قالوا أنَّ القُرآنَ حِكَايةٌ عَن كَلَامِ الله مُوَافَقَةً لإمَامِهِم ابنِ كُلَّاب.

وقال اللالكائي الشافعي رحمه الله في [شرح أصول الاعتقاد (٢/ ٣٦٤)]: (القرآنُ تَكَلَّم اللهُ بِهِ على الحقيقةِ، وأنَّه أنزَلَه عَلَى مُحمَّدٍ ﷺ، وأَمَرَه أنْ يَتَحدَّى بِهِ، وأنْ يَدعُوَ الناسَ إليه، وأنَّه القُرآنُ على الحَقِيقَةِ، مَتلُوٌّ في المَحَارِيب، مَكتُوبٌ في المَصَاحِف، مَحفُوظٌ في صُدُورِ الرجال، **ليس بِحِكَايَةٍ ولا عِبَارةٍ عَن قُرآن**، وهو قُرآنٌ وَاحِدٌ غَيرُ مَخلُوقٍ وغيرُ مَجعُولٍ ومَربُوبٍ، بَل هو صِفَةٌ مِن صِفَاتِ ذَاتِهِ، لَم يَزَل به مُتَكَلِّمًا، **ومَن قال غيرَ هذا فهو كافرٌ ضَالٌّ مُضِلٌّ مُبتَدِعٌ مُخَالِفٌ لِمَذَاهِبِ السُّنَّةِ والجَمَاعَة**) اهـ.

قلتُ: الأشعريةُ والماتُرِيدِيةُ هُم الذين قَالوا أنَّ القرآنَ عِبَارَةٌ أو حِكَايةٌ عن كَلَامِ اللهِ، وأنَّ القرآنَ المنزَّلَ على مُحمَّد ﷺ مَخلُوق.

وقال أبو إسماعيل الهَرَوي الحنبلي رحمه الله (ت:٤٨١هـ) في [ذم الكلام

(٤/ ٤٠٤)]: (سمعتُ أحمدَ بنَ حمزةَ، وأبا عليٍّ الحدَّادَ يقولان: وجدنا **أبا العباسِ أحمدَ بنَ محمدٍ النَّهاوندي** (ت:٣٨٧ هـ) على الإنكارِ على أهل الكلام وتكفيرِ الاشعرية، وذكرا عِظَمَ شأنِهِ في الإنكارِ على أبي الفوارسَ القَرمِسيني وهجرِ ابنِهِ إياهُ لحرفٍ واحد. وسمعتُ أحمدَ بنَ حمزةَ يقول: لمَّا اشتدَّ الهجرَانُ بينَ النَّهَاوَنديِّ وأبي الفوارسَ، سألوا أبا عبدِ الله الدِّينَوَرِيَّ، فقال: لقيتُ ألفَ شيخٍ على ما عليه النَّهَاوندي – أي على تكفير الأشعرية –) اهـ.

وقال ابنُ المِبرَد الحنبلي (ت:٩٠٩هـ) في [جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص:١٥١)]: (**أبو العَبَّاس أحمَد بن محمَّد النَّهَاوَندِي** (ت:٣٨٧ هـ)، كان إمامًا جَلِيلًا، ذكر أبو علي الحَدَّاد، عِظَمَ شَأنِه، وأنَّه كان مُنْكِرًا على أهلِ الكَلَامِ، وتَكفير الأشعَرِيَّة) اهـ.

وقال عبدُالقادر الجِيلَاني الحنبلي (ت:٥٦١هـ) في [الغنية (١/ ١٢٨)]: (**فَمَن زَعَمَ أنَّه مَخلُوقٌ أو عِبَارَتُه فهو كَافِرٌ باللهِ العظيم**، ولَا يُخَالَط ولَا يُؤَاكَل ولا يُنَاكَح ولا يُجَاوَر، بل يُهجَر ويُهَان، ولَا يُصَلَّى خَلْفَه، ولا تُقْبَلُ شَهَادَتُه، ولا تَصِحُّ وِلَايَتُه في نِكَاحِ وَلِيِّه، ولا يُصلَّى عَلَيه إذَا مَات، فإنْ ظُفِرَ بِهِ استُتِيبَ ثَلَاثًا كالمُرتَد، فإنْ تَابَ وإلَّا قُتِلَ) اهـ.

قلتُ: والاشعريةُ والمَاتريديةُ قالوا أنَّ القُرآنَ عِبَارَةٌ عَن كَلَامِ اللهِ النَفسِي.

وقال إسماعيل بن أحمد البَشوزَقَانِي المُتفقه: (سمعتُ الجُنَيدَ بنَ مُحمَّد أبو سعد الخطيب (ت:٤١٠هـ) يَشهَدُ على الأشعَرِي بالزَّندَقَةِ) اهـ. [ذم الكلام للهروي (٤١٨/٤)].

وقال الهَرَوي الحنبلي في [ذم الكلام (٤/ ٤١١)]: **(ورأيتُ الحافظَ يَحيَى بنَ عَمَّار** (ت:٤٢٢هـ) مَا لَا أُحصِي مِن مرةٍ على مِنبَرِهِ يكفرُهُم ويلعنُهُم، ويَشهَدُ على أَبِي الحَسَن الأشعَرِي بالزَّندَقَةِ) اهـ.

وقال الهروي الحنبلي في [ذم الكلام (٤/ ٤١٣)]: (وسمعتُ بِلَالَ بنَ أَبِي مَنصُور المُؤذِّن يَقول: سمعتُ **عُمَرَ بنَ إبراهيمَ الهَرَوي الحَنبلي** (ت:٤٢٥ هـ) **يقول:** "لا تَحِلُّ ذَبَائِحُ الأشعَرِيَّة؛ لأنَّهم لَيسُوا بِمُسلِمِين، ولَا بأهلِ كِتَاب، ولَا يُثبِتُون في الأرضِ كِتَابَ الله") اهـ.

وقال الهَروي الحنبلي في [ذم الكلام (٤/ ٤٠٨)]: (وسمعتُ أَبِي يَقُول: **سمعتُ أَبَا المُظَفَّر التِّرمِذِي حَبَّال بنِ أحمَدَ إمامَ أهلِ تِرمِذ:** يَشهَدُ عَلَيهم بالزَّندقَةِ – يعني الأشعرية –) اهـ.

وقال ابنُ المِبْرَد الحَنبلي في [جمع الجيوش والدساكر (ص:١٥١)]: **(أبو المُظَفَّر**

التِّرمِذِي حبال بنُ أحمَد، إمامُ أهلِ تِرمِذ، كان مُجَانِبًا لهم – يعني الأشعرية – يَشهَدُ عَلَيهِم بالزَّندَقَة) اهـ.

وقال ابن المِبْرَد الحنبلي في [جمع الجيوش والدساكر (ص:١٥١)]: (**الحَسَنُ بنُ محمدٍ الخَطِيب** (ت:٥٣٨هـ)، كان إمَامًا، وكان يَشهَدُ عَلَى الأشعَرِي بالزَّندَقَة) اهـ.

وقال ابنُ قُدَامَة المَقدِسِي الحَنبلي رحمه الله (ت:٦٢٠هـ) في [حكاية المناظرة في القرآن (ص:٣٢)]: (وهذا حَالُ هؤلاءِ القَوم – أي الأشاعِرَة – لا مَحَالَة، فَهُم زَنَادِقَةٌ بِغَيرِ شَك، فإنَّه لَا شَكَّ في أَنَّهم يُظهِرُونَ تَعظِيمَ المَصَاحِفَ إيهَامًا أنَّ فِيهَا قُرآن، ويَعتَقِدُون في البَاطِنِ أنَّه ليسَ فِيهَا إلا الوَرَق والمِدَاد، ويُظهِرُون تَعظِيمَ القُرآن... ويَعتَقِدُون أنَّه مِن تَألِيفِ جِبرِيلَ وعِبَارَتِهِ، ويُظهِرُونَ أنَّ مُوسَى سَمِعَ كلامَ اللهِ مِنَ الله، ثم يَقُولُون: ليسَ بِصَوت، ويَقُولُون في أَذَانِهم وصَلَواتهم: أشهَدُ أنَّ مُحمَّدًا رَسُولُ الله، ويَعتَقِدُون أنَّه انقَطَعَت رِسَالتُه ونُبُوَّتُه بموتِه، وأنَّه لَم يَبْقَ رسولُ الله، وإنَّما كان رسولَ اللهِ في حيَاتِه . وحقيقةُ مَذهَبِهم: أنَّه ليسَ في السَّمَاءِ إله، ولَا في الأرضِ قُرآن، ولا أنَّ مُحمَّدًا رَسولُ الله . وليس في أهلِ البِدَعِ كلِّهِم مَن يَتَظَاهَر بِخِلَافِ مَا يَعتَقِدُونَه غَيرُهم، وغيرُ مَن أشبَهَهم مِنَ الزَّنَادِقَة) اهـ.

وقال عبدُالغَني المَقدِسي الحَنبلي رحمه الله (ت:٦٠٠هـ) في [الاقتصاد في الاعتقاد

(ص:١٤٠)]: (ونَعتقِدُ أنَّ الحروفَ المُكتُوبَةَ والأصوَاتَ المَسمُوعَةَ عينُ كَلَامُ اللهِ ﷻ، لا حِكَايَة ولا عِبَارَة... ثم قال: **فمَن لَم يَقُل إنَّ هذه الأحرُفَ عينُ كَلَامِ اللهِ – ﷻ – فَقَد مَرَقَ مِنَ الدِّين، وخَرَجَ عَن جُمْلَةِ المُسلِمِين**) اهـ.

وقال أبو طَاهِر الأصبَهَاني رحمه الله (ت:٤٦٩هـ):

(الأشعريةُ ضُلَّالٌ زَنَادِقَةٌ إخوَانُ ... مَن عَبَدَ العُزَّى مَعَ الَّلاتِ

بِرَبِّهِمْ كَفَرُوا جَهْراً وقَولُهُمُ ... إذَا تَدَبَّرتَهُ أسوأُ المَقَالَاتِ

يَنْفُونَ مَا أَثْبَتُوا عَودًا بِبَدْئِهِمُ ... عَقَائِدُ القومِ مِنْ أَوهَى المُحَالَاتِ) اهـ.

[إثبات الحد لأبي محمد الدِشتي (ص٢٦٧)].

وقال عبدُالوهاب بن عبدِالواحد المعروف بابنُ الحَنبلي رحمه الله (ت:٥٣٦هـ) في [الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة (٢/ ٤٥٢)]: (فكَانَ آخرُ البِدَعِ ظُهُورًا مَذهبَ الأشعَرِي، وتَوَلَّى نُصْرَتَه الظَّلَمَةُ وأربَابُ الدُّنيَا، وأصحابُ المَظَالِم، القَائلين بِمَا يُخَالِفُ الشَّرعَ مِن النجَامَة، والفَلْسَفَة، والإدمَانِ على المَظَالِم، والفِسْق؛ لِتَعْلَمَ أنَّ هذه البِدعَةَ شَرُّ البِدَعِ بِظُهُورِهَا آخِرِ الزَّمَان، وانتِشَارُهَا في فَاسِدِ البُلدَان، ورُكُوبُ دُعَاتِهَا التَّموِيهَ والمحال، والكلامَ المُزَخرَف، وفي بَاطِنِهِ الكُفْرُ والضَّلَال، فَزَمَانُ

هذه البدعةِ أخبَثُ الأَزمِنَةِ، وأَتبَاعُهَا أخبثُ الأُمَّة، ودُعَاتُهَا أقلُّ أَديَانِ هذه المِلَّة) اهـ.

وقال ابنُ الحَنبلي رحمه الله في [الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة (٢/ ٦٨٤)]: (واعلَم يَا أَخي -وفَّقنا اللهُ وإيَّاك- أنَّ الأشاعِرَةَ يَسلُكُون في إبطالِ القرآنِ مَسْلَكَ البَاطِنِيَّةِ في الإلحَادِ والزَّندَقَةِ) اهـ.

وقال ابنُ الحنبلي رحمه الله أيضا في [الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة (٢/ ٣٠٧)]: (والجهميةُ –لَعَنهم الله– على أصنافٍ مختلفة:

- فمِنهُم مَن يَقُول: القُرآنُ ليسَ هو كَلَامَ الله، ولا هو مَخلُوق.
- ومِنهُم مَن يَقُول: القُرآنُ كَلَامُ الله، ولَا يَقُول: إنَّه مَخلُوق أم غَيرُ مَخلُوق.
- **وطَائِفَةٌ مِنهُم تَقُول: إنَّه حِكَايَةٌ عَن ذلك القُرآن**.

فهؤلاء الأصنَاف كُلُّها هُم الجَهمِيَّة، وهُم كُفَّارٌ زَنَادِقَة) اهـ.

قلتُ: والذين قَالُوا أنَّ القُرآنَ حِكَايَةٌ عَن القُرآنِ الأشعريةُ والمَاتُرِيدِيةُ.

وقال القحطاني رحمه الله في نونيته:

(مَن قَال فِيهِ عِبَارَة وحِكَايَة ... فغدًا يُجرَّع مِن حَمِيمٍ آنٍ) اهـ.

وقال ابنُ رَجَب الحَنبلي ﷺ (ت:٧٩٥هـ) في [ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٢٩٩)] في ترجمة: **الفقيه عبدِالسَّاتِرِ بنِ عبدِالحَمِيد المَقدِسِي الحَنبلي** (ت:٦٧٩هـ): (ونَاظَرَ الخُصُومَ وكَفَّرَهُم. وكان صَاحِبَ جُرأَة، وتَحَرَّقٍ عَلَى الأشعَرِيَّة) اهـ.

وقال محمدُ بنُ عبدِالمَلِك الكَرَجِي الشَّافِعي (ت:٥٣٢هـ) في [الفصول في الأصول]: (فَمَن قَال: أَنَا شَافِعِي الشَّرْع، أشعَرِي الاعتِقَاد، قُلنَا لَه: هذا مِنَ الأضدَادِ، لَا **بَل مِنَ الارتِدَاد**، إذ لَم يَكُن الشَّافِعِيُّ أشعَرِيَّ الاعتِقَاد، ومَن قَالَ: أنَا حَنبَلِيٌّ فِي الفُرُوع، مُعتَزِلِيٌّ في الأُصُول، قُلنَا: قَد ضللتَ إذًا عَن سَواءِ السَّبِيلِ فِيمَا تَزعُمُه، إذ لَم يَكُن أحمَدُ مُعتَزِلِيَّ الدِّينِ والاجتِهَاد) اهـ.

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ الحَنبلي ﷺ (ت:٧٢٨هـ) وهو في حَبسِهِ كَمَا في [التِّسعِينِية (١/ ١١٨)]: (جَاءَنَا هَذَان الرَّسُولَانِ بِوَرَقَةٍ كَتَبَهَا لَهُم المُحَكَّم مِنَ القُضَاةِ أبو الحَسَن عَلي بنُ مَخلُوف المَالِكِي – وهو أشعَري من تَلَامِيذ العِزِّ بنِ عبدِالسَّلَام – فأرسَلَ ابنُ تيميةَ الجَوَابَ لَه، فَعَادَا. قال: ثم رَجَعَا، ولم يَأتِيَا بِكَلَامٍ مُحصل إلا طَلَبَ الحُضُور، فأغلَظتُ لَهُم في الجَوَاب، **وقُلْتُ لَهُم بِصَوتٍ رَفِيع: "يَا مُبَدِّلِين، يَا مُرتَدِّينَ عَن الشَّرِيعَة، يا زَنَادِقَة"** وكَلَامًا آخَرَ كثيرًا، ثُم قمتُ

وطلبتُ فَتْحَ البَابِ والعَوْدَ إلى مَكَانِي) اهـ.

وقال ابنُ تيمية رحمه الله في [بيان تلبيس الجهمية (٣ / ٤٧٢- ٤٧٣)]: (فإِنَّ نُفَاةَ كَونِهِ عَلَى العَرْشِ لا يُعرَفُ مِنهُم إلَّا مَن هو مَأبُونٌ في عَقلِه ودِينِه عندَ الأُمَّة، وإنْ كَانَ قَدْ تَابَ مِن ذلك، بَل غَالِبُهُم أو عَامَّتُهُم حَصَل مِنهُم نَوْعَ رِدَّةٍ عَنِ الإسلام، وإن كان مِنهُم مَن عَادَ إلى الإسلَام؛ كَمَا ارتَدَّ عنه قَدِيمًا شَيخُهُم الأَوَّلُ جَهْمُ بنُ صَفوَان، وبَقِي أَربَعِينَ يومًا شَاكًّا فِي رَبِّه لَا يُقِرُّ بوُجودِهِ ولا يَعبُدُه، وهذه رِدَّةٌ باتفاقِ المُسلِمِين، وكذلك ارتَدَّ هذا الرَّازِيُّ حِينَ أَمَرَ بالشِّرْكِ وعِبَادَةِ الكَوَاكِبِ والأصنَامِ وصَنَّفَ فِي ذلك كِتَابَه المَشهُور – السِّرُّ المَكتُومُ فِي مُخَاطَبَةِ النُّجُوم – وله غيرُ ذلك، بل مَن هو أجلُّ منه مِن هؤلاء بَقِيَ مُدَّةً شَاكًّا فِي رَبِّه غيرَ مُقِرٍّ بِوُجُودِه حتى آمَنَ بعدَ ذلك، وهذا كثيرٌ غَالِبٌ فِيهِم. ولارَيبَ أنَّ هذا أبعدُ العَالَمِين عَن العَقْلِ والدِّين) اهـ.

وجَعَلَ ابنُ تيميةَ رحمه الله مُجَرَّد الانتِسَابِ إلى الأشعَرِيَّةِ بِدعَةً، فقال: (لَكِنَّ مُجَرَّدَ الِانْتِسَابِ إلَى الْأَشْعَرِيِّ بِدْعَةٌ لَا سِيَّمَا وَأَنَّهُ بِذَلِكَ يُوهِمُ حُسْنًا بِكُلِّ مَنْ انْتَسَبَ هَذِهِ النِّسْبَةَ وَيَنْفَتِحُ بِذَلِكَ أَبْوَابُ شَرٍّ وَالْكَلَامُ مَعَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَنْفُونَ ظَاهِرَهَا بِهَذَا التَّفْسِيرِ) اهـ. [مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٩)].

وقال الغَزَالِي الأشعَرِي مُقِرًّا مَا تَقَدَّم: (فالحنبَلِيُّ يُكَفِّرُ الأشعَرِيَّ زَاعمًا أنَّه كَذَّبَ الرسولَ في إثبَاتِ الفَوقِ للهِ تَعَالَى، وفِي الاستواءِ عَلَى العَرش، والأشعَرِيُّ يُكَفِّرُه زَاعِمًا أنَّه مُشَبِّه) اهـ. [فيصل التفرقة (ص:٢٦)].

قلتُ: يقصد بالحَنبلي: أهلَ السُّنَّةِ والجَمَاعَة المُثبِتِين لعُلُوِّ اللهِ تعالى عَلَى خَلقِهِ بِذَاتِه.

وجاءَ في [ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٢١)] بعد فتنةِ ابنِ القُشَيرِي الأشعَرِي مع الحَنَابلة، اجتَمَعَ الأشعريةُ مع **الشَّرِيفِ أَبِي جَعفَر عبدِالخالِق الهَاشِمِي الحَنبلي** (ت:٤٧٠هـ) عندَ الوَزِيرِ لِيُصلِحَ بَينَهم، فقالَ الشَّرِيف: (أيُّ صُلْحٍ يَكُونُ بَينَنَا؟ إنَّما يَكُونُ الصُّلْحُ بينَ مُختَصِمِين على وِلَايَة، أو دُنيَا، أو تَنَازُعٍ فى مُلْكٍ. فأمَّا هؤلاء القَوم: فإنَّهم يَزعُمُون أَنَّا كُفَّار، ونحنُ نَزعُمُ أنَّ مَن لَا يَعتَقِدُ مَا نَعتَقِدُه كانَ كَافِرًا، فأيُّ صُلْحٍ بَينَنَا؟!) اهـ.

وقال المَلِكُ أبو الفِدَاء إسماعيلُ بنُ علي الأيوبي الأشعَري المُقلَّب بالمُؤيَّد (ت:٧٣٢هـ) في كتابه [المختصر في تاريخ البشر (٢/ ٩٠)] في ترجمة أَبِي الحَسَن الأشعَرِي: (ثُمَّ أَظهَرَ الأشعَرِيُّ مَذهَبَه، وقَرَّرَه، فَصَارَت مَقَالَتُه أشهَرَ المَقَالَات، حتَّى طَبق الأرضَ ذِكرُهَا، **ومُعظَمُ الحَنَابِلَةِ يَحكُمُونَ بِكُفْرِهِ ويَستَبِيحُونَ دَمَه، ودَمَ**

مَن يَقُولُ بِقَولِه، وذلك لِجَهلِهِم، وكانَ أبو عَلِيٍّ الجُبَّائِي المُعتَزِلي زَوج أَمِّ أَبِي الحَسَنِ الأشعَرِي) اهـ.

وقَولُه: (وذلك لِجَهلِهِم) يَدُلُّ على أشعَرِيَّتِهِ وتَعَصُّبِهِ لمذهَبِهِ الجَهمِي، ومَعَ ذلك نَقَلَ قَولَ الحَنابِلَة في الأشعَرِي وأتبَاعِهِ بأَمَانَة، خِلَافًا للمُدَلِّسِين المُموهِين المُنتَسِبِين زُورًا لأَبِي عبدِالله أحمَد بنِ حَنبل!

ومِمَّن ألحَقَ الأشعريةَ بالمعتزلةِ الإمامُ ابنُ القَيم الحَنبلي ﵀، فقال في [مختصر الصواعق (٥٢٤)]: (فتأَمل هذه الأُخوَّة التي بينَ هؤلاءِ – يَعنِي: الأشاعِرَة – وبين هؤلاء المُعتَزِلَةِ الذين اتَّفَقَ السَّلَفُ على تَكفِيرِهِم، وأنَّهم – يعني الأشاعرة – زَادُوا على المُعتَزِلَةِ في التَّعطِيل) اهـ.

قلتُ: قررَ ابنُ القَيم أنَّ الاشعَرِيَّةَ شَرٌّ مِن المُعتَزِلَة، ومعلومٌ أنَّ المُعتزلةَ كُفَّارٌ بإجمَاعِ السَّلَف.

وقال ابنُ أَبِي العِزِّ الحَنَفي ﵀ (ت:٧٩٢هـ) في [شرح الطحاوية (ص:١٢٨-١٤٩)]: (وثَالِثُهَا: أَنَّه مَعنًى وَاحِدٌ قَائِمٌ بِذَاتِ الله، هو الأمرُ والنَّهي والخَبَر والاستِخبَار، وإنْ عُبِّرَ عَنه بالعَرَبِيَّةِ كانَ قُرآنًا، وإن عُبِّرَ عَنه بالعِبرِيَّةِ كان تَورَاة، **وهذا قَولُ ابنِ كُلَّابِ ومَن وَافَقَه، كالأشعَرِي وغيره** ... ولا شَكَّ أنَّ مَن قال: إنَّ

كلامَ اللهِ مَعنًى وَاحِدٌ قَائِمٌ بنفسِهِ تعالى وإنَّ المَتْلُوَّ المَحفُوظَ المَكتُوبَ المَسمُوعَ مِن القَارِئ حِكَايَةُ كَلَامِ اللهِ وهو مَخلُوق، فَقَد قَالَ بِخَلْقِ القُرآنِ في المَعنَى وهو لَا يَشعُر، فإنَّ اللهَ تعالى يَقُول: ﴿ **قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ** ﴾، أَفتَرَاهُ ﷻ يُشِيرُ إلى مَا في نَفْسِهِ أو إلى المَتلُو المَسمُوع؟ ... فإن قَالُوا: إنَّما أَشَارَ إلى حِكَايةِ مَا فِي نَفْسِهِ وعِبَارَتِه وهُوَ المَتلُوُّ المَكتُوبُ المَسمُوع، فأمَّا أن يُشِيرَ إلى ذَاتِه فَلَا – فهذا صَرِيحٌ القَولِ بأنَّ القرآنَ مَخلُوق، **بَل هُم في ذلك أكفَرُ مِنَ المُعتزِلَة**) اهـ.

وقال شيخُ الإسلامِ محمدُ بنُ عبدالوَهَّاب الحَنبلي رحمه الله (ت:١٢٠٦هـ) في [الدرر السنية (١/ ١١٢)]: (والكَافِرون يَزعُمُون أنَّه هو الإلَه الأكبَر، ولكن معه آلِهة أُخرَى تَشْفَعُ عندَه، **والمُتكلِّمُون مِمَّن يَدَّعِي الإسلَام، لكن أَضَلَّهُم اللهُ على مَعرِفَةِ الإلَه، فذُكِرَ عَن الأَشعَرِي ومَن تَبِعَه**: أنَّه القَادِر، وأنَّ الأُلُوهِيَّة هِيَ القُدرَة. فإذَا أَقرَرنَا بذلك، فَهِيَ مَعنَى قَولِه: لَا إلَه إلَّا الله، ثم استَحوَذَ عَلَيهِم الشَّيطَانُ، فظَنُّوا أنَّ التوحيدَ لَا يَتَأتَّى إلا بِنَفي الصِّفَاتِ، فنَفَوهَا، وسَمَّوا مَن أثبَتَهَا مُجَسِّمًا! ورَدَّ عَلَيهم أهلُ السُّنَّةِ بَأدِلَّةٍ كَثِيرَة، مِنهَا: أنَّ التَّوحِيدَ لَا يَتِمُّ إلا بإثبَاتِ الصِّفَاتِ، وأنَّ مَعنَى الإله: هو المَعبُود، فإذَا كان هو سُبحانه مُتفردًا به عَن جَمِيعِ المَخلُوقَات،

وكان هذا وَصْفًا صَحِيحًا، لَم يَكذِب الوَاصِفُ بِه، فهذا يَدُلُّ عَلَى الصِّفَات، فيَدُلُّ على العِلْمِ العَظِيم، والقُدرَةِ العَظِيمَة، وهَاتَان الصِّفَتَان: أصلُ جَمِيعِ الصِّفَات، كَمَا قَال تعالى: ﴿ **ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّۖ يَتَنَزَّلُ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنَهُنَّ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ١٢** ﴾ [الطلاق:١٢]، فإذا كان اللهُ قد أنكَرَ عبادَةَ مَن لَا يَملِكُ لِعِبَادِهِ نَفْعًا ولا ضَرًّا، فمَعلُومٌ: أنَّ هذا يَستَلزِمُ العِلْمَ بِحَاجَةِ العِبَادِ نَاطِقِهَا وبَهِيمِهَا، ويَستَلزِمُ: القُدْرَةَ على قَضَاءِ حَوائِجِهِم، ويَستَلزِمُ الرحمةَ الكاملةَ، واللُّطفَ الكَامِل، وغيرَ ذلك مِنَ الصِّفَات، **فَمَن أنكَرَ الصِّفَاتِ فَهُوَ مُعطِّلٌ، والمُعَطِّلُ شَرٌّ مِنَ المُشرِك**. ولهذا كان السَّلَفُ يُسَمُّونَ التَّصَانِيفَ في إثباتِ الصِّفَات: "كتاب التَّوحِيد"، وخَتَمَ البخاريُّ صَحِيحَه بذلك، قال: "كتاب التوحيد"، ثم ذَكَرَ الصِّفَاتِ بابًا بابًا . فنُكتَةُ المَسألة: أنَّ المُتكَلِّمِين يَقُولُون: التوحيدُ لا يَتِمُّ إلا بإنكَارِ الصِّفَات . فقال أهلُ السُّنَّة: لا يَتِمُّ التوحيد إلا بإثباتِ الصِّفَات، وتَوحِيدُكُم هو: التَّعطِيل، ولهذا آلَ هذا القولُ لِبَعضِهِم إلى إنكارِ الرب ﷻ، كَمَا هُوَ مَذهَبُ ابنِ عَرِبي، وابنِ الفَّارِض، وفِئَامٌ مِنَ النَّاسِ لَا يُحصِيهِم إلا الله. فبيَّن السَّلَف: أنَّ العِبَادَةَ إذا كانَت كُلَّها للهِ عَن جَمِيع المَخلُوقَاتِ فَلَا تَكُون إلَّا بإثباتِ الصِّفَات والأفعَال، فتبَيَّن: أنَّ مُنكِرَ الصِّفَاتِ مُنكِرٌ لحقيقةِ الأُلُوهِيَّةِ لَكن لا يَدرِي . وتبيَّنَ لك: أنَّ مَن شَهِدَ أن لا إله إلا الله

صَادِقًا مِن قَلبِه، لابُدَّ أن يُثبِتَ الصِّفَاتِ والأفعَال، ولكنَّ العَجَبَ العُجَاب: ظَنُّ إمَامِهِم الكَبِير – يعني: الأشعري – أنَّ الأُلُوهِيَّة: هي القُدرَة، وأنَّ مَعنَى قَولِك: لا إله إلا الله؛ أي: لا يَقدِرُ على الخَلْقِ إلا الله!) اهـ.

وقال الإمامُ عبدُالرحمنِ بنُ حَسَنِ الحَنبلي رحمه الله (ت:١٢٨٥هـ) في [الدرر السنية (٣/ ٢١١)]: (وهذه الطائِفَةُ التي تَنتِسَبُ إلى أَبِي الحَسَن الأشعَرِي وَصَفُوا رَبَّ العَالِمِين بِصِفَاتِ المَعدُومِ والجَمَاد، فلَقَد أعظَمُوا الفِريَةَ عَلَى الله، وخَالَفوا أهلَ الحَقِّ مِن السَّلَفِ والأئمَّة وأتبَاعِهِم .. فهذه الطائِفَةُ المُنحَرِفَةُ عَن الحَقِّ قَد تَجَرَّدَت شَيَاطِينُهم لِصَدِّ النَّاسِ عَن سَبيلِ الله، فَجَحَدوا توحيدَ اللهِ في الأُلُوهِيَّةِ وأجَازُوا الشِّركَ الذي لا يَغفِرُهُ الله، فجَوَّزُوا: أنْ يُعبَدَ غَيرُهُ مِن دُونِه، وجَحَدُوا تَوحِيدَ صِفَاتِه بالتَّعطِيل. فالأئمَّةُ مِن أَهلِ السُّنَّةِ وأتبَاعِهِم لَهم المُصَنَّفَاتُ المعروفةُ في الرَّدِّ على **هذه الطَّائِفَةِ الكَافِرَةِ المُعَانِدَة** كَشَفوا فيهَا كُلَّ شُبهَةٍ لَهُم وبَيَّنُوا فِيهَا الحَقَّ الذي دَلَّ عليه كتابُ اللهِ وسُنَّةُ رسولِه ومَا عَليه سلفُ الأُمَّةِ وأئمتُها) اهـ.

وقال العلَّامةُ سُلَيمان بنُ سَحْمَان الحنبلي رحمه الله (ت:١٣٤٩هـ) في [كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس (ص:٧٣)]: (وقال الخَلَّالُ في

السُّنَّةِ: أخبَرَني عَلِيُّ بنُ عِيسَى أنَّ حَنبلًا حَدَّثهُم، قال: سمعتُ أبا عبدِالله يَقول: "مَن زَعَمَ أنَّ اللهَ لَم يُكَلِّم مُوسَى فقَد كَفَرَ باللهِ وكَذَّبَ القُرآنَ ورَدَّ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ، آمرُه يُستَتَاب من هذه المَقَالَة، فإن تَابَ وإلَّا ضُرِبَت عُنُقُه" انتهى. فهذا كلامُ الإمامِ أحمَدَ فِيمَن نَفَى صِفَةَ الكَلَام، **فكَيفَ إذَا أَضَافَ إلى ذلك نَفيَ عُلُوِّ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ واستوائِهِ على عَرشِهِ وزَعَمَ أنَّه لَا دَاخِلَ العَالَمِ ولَا خَارِجَه ولا مُتَّصِلًا بِهِ ولا مُنفَصِلًا عَنه ولا مُحَايث له، أَتَرَى أَنَّه يَشُكُّ فِي كُفرِ هؤلاء؟!**) اهـ.

وقال ابنُ سَحْمَان رحمه الله في [كشف الشُّبهَتَين (٣١)]: (وإذا كانَ أعدَاءُ اللهِ الجَهمِيَّةُ وعُبَّادُ القُبُورِ قَد قَامَت عَلَيهِم الحُجَّةُ، وبَلَغَتهُم الدَّعوَة، منذُ أعصَار مُتَطَاوِلَة، لا يُنكِرُ هذا إلا مُكَابِر، فكَيفَ يَزعُمُ هؤلاءِ الجَهَلَةُ أنَّه لَا يُقَالُ لأَحَدِهِم: "يا كَافِر، ويا مُشرِك، ويا فَاسِق، ويا مُتَعَوِّر، ويا جَهمِي، ويا مُبتَدِع" وقَد قَامَ به الوَصْفُ الذي صَارَ به كافرًا، أو مشركًا، أو فاسقًا، أو مبتدعًا وقد بَلَغته الحُجَّةُ، وقَامَت عليه، مع أنَّ الذي صَدَرَ مِن القُبُورِيَّةِ الجَهمِيَّةِ هؤلاء لم يَكن مِنَ المَسَائِلِ الخَفِيَّةِ التي قَد يَخفَى دَلِيلُهَا على الإنسانِ فيُتَوَقَّفُ في حَالِ أَحَدِهِم، **لكن قَد عُلِمَ بالضَّرُورَةِ مِن دِينِ الإسلامِ أنَّ مَن جَحَدَ عُلُوَّ اللهِ على خَلقِه، وأنكَرَ صِفَاتَه ونُعُوتَ جَلَالِه أنَّه كَافِر مُعطِّلٌ لا يَشُكُّ في ذلك مُسلِم**) اهـ.

وأئمةُ الدعوةِ النَّجدِيَّةِ أذا أطلَقُوا وَصْفَ "الجَهمِيَّة" على مُعَاصِرِيهِم فإنَّما يَعنُونَ بِهِم الأَشعَرِيَّةَ، وهذا يَعلَمُهُ مَن طَالَعَ كُتُبَهَم ورَسَائِلَهم.

وسُئِلَ العَلَّامةُ عبدُالعزيز بنُ بَاز الحنبلي رحمه الله (ت:١٤٢٠هـ): أحسَنَ اللهُ إليكُم يا شَيخ، مَن يَقُولُ بِكَلَامِ الأَشَاعِرَةِ بِأَنَّ القرآنَ كَلَامُ جِبريل، هَل تُجزِئُ الصَّلَاةُ خلفَه؟ **فأجاب**: (كُلُّ هذا بَاطِل! لَا! لأنَّ مَن يَقول هذا كَافِر، مَن أنكَرَ أنَّه كَلَامُ اللهِ، وزَعَمَ أنَّه كَلَامُ جِبرِيل، أو حِكَايَة، وأنَّ كَلَامَ اللهِ المَعنَى القَائِم بالله؛ فهذا مَعنَاهُ أنَّه مُنكِرٌ للقُرآن، نسأل الله العافية) اهـ. [مِن دروس الشيخ ابن باز في الطائف].

وسُئِلَ الشيخُ صالحُ الفوزان الحنبلي حفظه الله: ما حُكْمُ مَن يَقُولُ: "إنَّ اللهَ مَوجُود بِلَا مَكَان، وهو قَولٌ لبَعضِ الصُّوفِية؟ فأجاب: (هذا جُحُودٌ للعُلُو، هذا يَجحَدُ العُلُو، اللهُ فَوقَ السَّمَوَات، فوقَ العَرش، كَمَا أخبَرَ عَن نَفسِهِ، اللهُ أخبَرَ أنَّه فِي العُلُو، فَلَا بُدَّ مِن اعتِقَادِ هذا، فمَن جَحَدَ هذا فإنَّه لَيس بِمُؤمنٍ باللهِ، الذي يَقُول: "إنَّه فِي كُلِّ مَكَان، أو أنَّه حَالٌّ في كُلِّ مَكَان، **أو لَيسَ لَه مَكَان**": هذا قولٌ عَلَى اللهِ بِغَيرِ عِلْم) اهـ. [شرح فتح المجيد (الدرس رقم: ٢٣)].

وقال ابنُ مُفلِح الحنبلي (ت:٧٦٣هـ) في [الفروع (١١/ ٣٤٠)]: (قال صَاحِبُ المُحَرر – يعني المجد ابن تَيمية الحَنبلي (ت:٦٥٢هـ) جَد شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيمية

- : والصَّحِيحُ أنَّ كلَّ بدعةٍ كَفَّرْنَا فيها الداعيةَ فإنَّا نفسقُ المقلِّدَ فيها، كَمَن يقولُ بخلقِ القرآن **أو أنَّ ألفاظَنَا به مخلوقة**، أو أنَّ عِلْمَ اللهِ مَخلُوق، أو أنَّ أسماءَه مَخلُوقَة، أو أنَّه لَا يُرَى في الآخرة، أو يَسُبُّ الصَّحَابَةَ تديُّنًا، **أو أنَّ الإيمانَ مُجَرَّدُ الاعتقادِ**، ومَا أشبَهَ ذلك، فَمَن كان عَالِمًا في شَيءٍ مِن هذه البِدَعِ يَدعُو إليه ويُنَاظِرُ عَلَيه **فَهُوَ مَحكُومٌ بِكُفرِه**) اهـ.

قلتُ: الأشعريةُ يَقُولُون بأنَّ ألفَاظَهم بالقُرآنِ مَخلُوقَة، ويَرَون أنَّ الإيمانَ مُجرَّدُ التَّصدِيق القَلبِي.

وتَكفِيرُ المَجْدِ ابنِ تيمَيةَ الدَّعَاةَ دون المُقلِّدِين إلى هذه المَذَاهِب الجَهمِيَّةِ كالأشعَرِيَّةِ ونحوِهم هو مَذهَبُ بعضِ مُتَأَخِّرِي الحَنَابِلَة خِلَافا لِمُتَقَدِّمِي الأئمَّةِ مِنَ الحَنَابِلَةِ وغَيرِهم من أئمَّةِ السَّلَفِ ومَن سَارَ على نَهجِهِم، الذين لَم يُفَرِّقُوا بينَ الدَّاعِي إليهَا وبينَ المُقلِّدِ كَمَا تَقدَّمَ مِن كَلَامِهم.

فالإمامُ أحمدُ ﷺ لم يَعذُرِ الجاهلَ المُقَلِّدَ القائلَ بخلقِ القُرآن، فكيفَ بالدُّعَاةِ والرُّؤوسِ مِنهُم؟!

قال عَبْدُاللهِ بنُ أَحْمَدُ بنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: (سُئِلَ أَبي عَنْ رَجُلٍ وَجَبَ عَلَيْهِ تَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فَكَانَ عِنْدَهُ مَمْلُوْكُ سُوْءٍ، لَقَّنَهُ أَنْ يَقُولَ بِخَلْقِ القُرآنِ؟ فَقَالَ: "لَا

يُجْزِئُ عَنْهُ عِتْقُهُ؛ لِأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَمَرَهُ بِتَحْرِيْرِ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، وَلَيْسَ هَذَا بِمُؤْمِنٍ، هَذَا كَافِرٌ) اهـ. [ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٣٠١)].

قلتُ: هذا عَبْدٌ مَملُوك مُقَلِّد، لَقَّنَه سَيِّدُه القَوْلَ بِخَلقِ القُرآن، فَقَال به، ومَع ذلك لَم يَلتَفِت الإمامُ أحمدُ إلى ذلك وحَكَمَ بِكُفْرِه وعَدَمِ إجزاءِ عِتْقِه.

ومِن تَقرِيرَاتِ مُتَأَخِري الحَنَابِلَةِ **قَولُ ابنِ النَّجَّار الفُتُوحِي الحَنبلي** (ت:٩٧٢هـ) في [مَعُونَة أُولِي النُّهَى (١١/ ٤٣٦)]: (لا تُقبَلُ شَهَادَةُ فَاسِقٍ بِفِعْلٍ؛ كَزَانٍ ودَيُّوثٍ. أو بِاعتِقَاد؛ كمُقَلِّدٍ في خَلْقِ القُرآن، أو في نَفي الرُّؤيَة، أو في الرَّفْض، أو في التَّجَهُّم، ونحوِه كمُقَلِّدٍ في التَّجسِيم، وفِيمَا يَعتَقِدُهُ الخَوَارِجُ والقَدَرِيَّةُ ونحوهم على الأصَح. ويَكفُرُ مُجتَهِدُهُم الدَّاعِيَة؛ فالرَّافِضَةُ: هُم الذين يَعتَقِدُونَ كُفْرَ الصَّحَابَة، أو فِسْقَهُم بِتَقدِيمِ غَيرِ عَلِيٍّ عَليهم في الخِلَافَة. **والجَهمِيَّةُ: هُم الذين يَعتَقِدُون أنَّ اللهَ ليسَ بِمُستَوٍ على عَرشِه، وأنَّ القُرآنَ المَكتُوبَ في المَصَاحِفِ ليسَ بِكَلَامِ اللهِ ﷻ، بَل هو عِبَارَةٌ عَنه**) اهـ.

قال الشيخ أحمد القُعَيمي الحنبلي مُعَلِّقًا على قَولِ ابنِ النَّجَّار: (وهذه كَمَا قال الشَّيخُ أَبَا بُطَين: "قَد عَمَّت البَلوَى بِهَا" ... عِندَنَا بِحَمْدِ اللهِ لَا نَكَادُ نَجِدُ مَن يَقول: "إنَّ اللهَ ليسَ بِمُستَوٍ عَلَى عَرشِه" في كَثِيرٍ مِنَ المُدُن، لكن خَارِج السُّعُودِيَّةِ

هُنَاكَ مَن يَعتَقِدُ بِهذَا الاعتِقَاد، فَعَلَى المَذهَب: لا تَصِحُّ الصَّلاةُ خَلفَهم. ويَقُولُ الشيخُ أَبَا بُطَين: "ولَقَد عَمَّت البَلوَى بذلك، ولا سِيَّمَا في المَسَأَلَتَين" المَسألَتَان يَقصِدُ بِهِمَا كَلَامَ ابنِ النَّجَّار، يَقُول: "الجَهمِيَّة" **وهُم امتِدَادُهُم الآن الأشَاعِرَة، في كَثِيرٍ مِن اعتِقَادَاتِهِم وبعضِها يُوَافِقُونَ الجَهمِيَّة**، وفي بعضِ اعتقاداتِهِم يُوَافِقُونَ الجَهمِيَّة، قال ابُن النَّجَّار: "وهُم الذين يَقُولُون إنَّ اللهَ ليسَ بِمُستَوٍ عَلَى عَرشِهِ، وأنَّ القُرآنَ المَكتُوبَ بينَ أَيدِينَا ليسَ بِكَلَامِ الله، بَل هُوَ عِبَارَةٌ عَنه"، وهذا في وَقْتِ الشَّيخ، فكَيفَ بِوَقتِنَا هذا؟! لَا حَولَ ولَا قُوَّةَ إلَّا بِالله) اهـ. [شرح زاد المستقنع (الدرس:١٥)].

وكَذَا نَصَّ عليه مُحمَّدُ بنُ أحمَد البُهُوتِي الْخَلْوَتي الحَنبلي (ت:١٠٨٨هـ) في [حاشيته على منتهى الإرادات (٧/ ٢٤٩)] قال: (فلا تُقبَل شهادةُ فَاسِقٍ بِفِعلٍ؛ كَزَانٍ، ودَيُّوثٍ، أو باعتقادٍ؛ كمقلِّدٍ في خَلْقِ القرآن، أو نفيِ الرؤيةِ، أو الرَّفْضِ، أو التَجهُّمِ ... **ويُكَفَّرُ مجتهدُهم ... كاعتِقَادِ أَنَّ اللهَ ليسَ بِمُسْتَوٍ على عَرشِه، وأَنَّ القُرآنَ المَكتُوبَ فِي المَصَاحِف لَيسَ بِكَلَامِ الله، بَل هُوَ عِبَارَةٌ عَنه**) اهـ.

وقال عبدُالقَادِر بنُ بَدرَان الحَنبلي (ت: ١٣٤٦هـ) في [المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص:٤٩٦)]: (إِذا رَأَيْت كتب الَّذين يَزْعمُونَ أَنهم أشاعرة رَأَيْتهمْ على مَذْهَب أرسطاليس وَمن تبعه كَابْن سِينَا والفَارَابِي، وَرَأَيْت كتبهمْ عنوانها

علم التَّوْحِيد وباطنها النَّوْع الْمُسَمّى بالإلهي من الفَلسَفَة، وَإِذا كنت فِي رَيبٍ مِمَّا قُلْنَاهُ وَالْكَلَام، فَانْظُر: "المَوَاقف" لعضد الدّين الآيجي، وَشَرحه للسَّيِّد الْجِرْجَانِيّ، وَمَا عَلَيْهِ من الْحَوَاشِي، ثمَّ تَأمل كتاب "الإشارات" وَكتاب "الشِّفَا" لِابْنِ سينا، وشروح الأول، فَإِنَّك تَجِدُ الْكُلَّ من وَادٍ وَاحِدٍ لَا فرقَ بَينهمَا إِلَّا بالتصريح باسم الْمُعْتَزلَة والجبرية وَغَيرهمَا، فَهَل يُؤْخَذ تَوْحِيدٌ مِن هَذِه الْكتب إِلَّا بعد الْوُقُوع بِأَلف ورطة، ثمَّ إِنْ سَلِمَ السالِكُ مِنْ هَذِه الطَّامَّات ظَفِرَ بتوحيدٍ من جنس تَوْحِيدِ الفَلَاسِفَة والمَلَاحِدَة) اهـ.

الوجه الثالث: تَهَافُتُ وضَعْفُ حُجَّةِ المَوَاهِبِي في إِدخَالِ الأشعَرِيَّةِ والمَاتُرِيدِيَّةِ في دَائِرَةِ أهلِ السُّنَّة؛ فإِنَّه استَدَلَّ على ذلك بالكُتُبِ الكَلَامِيَّةِ البدعِيَّةِ المُحدَثة! ولَم يَأتِ بدليلٍ مِنَ الكِتَابِ أو السُّنَّةِ أو بِقَولِ أحدٍ مِن أئمةِ السَّلَف، ولَا بقولِ إمَامٍ مِن أئمةِ الحنابلةِ سَبَقَه إلى هذه الضلالة. وقَد بَيَّنَا – ولله الحمد – مُعْتَقَدَ أسَاطِين الحَنَابِلَةِ في الطَائِفَة الأشعَرِيَّة.

ولَعَلَّه يَقصِدُ أنَّ أبَا الحَسَن الأشعَرِي كان يَنتَسِبُ إلى الحَنَابِلَة بعدَ تَرْكِهِ للمُعتَزِلَةِ والرَّدِّ عَلَيهم، ولكنَّ مُجرَّدَ الانتِسَابِ للحَقِّ لا يَكفِي حتَّى يَعتقَدَ المُنتَسِبُ الحَقَّ ويُظهِرَه ويَذُبَّ عنه، فإنَّ أبَا الحَسَن الأشعَرِي لَمَّا تَرَكَ المُعتزَلَةَ

ذَهَبَ إلى إِمَامِ أهلِ السُّنَّةِ وإمَامِ الحَنَابِلَة في وَقتِه الإمامِ أبي مُحمَّد الحَسَن بنِ عَلِي البَربَهَارِي رحمه الله (ت:٣٢٩ هـ)، فَكَلَّمه، ولكنَّ البَربَهَارِي لَم يَقبَل مِنه، وهَجَرَه وأَمَرَ بِهَجرِه.

فقد رَوَى ابنُ أَبِي يَعلَى في [طبقات الحنابلة (٢/ ١٨)]: قرأتُ عَلَى عَلِي القُرَشِي عن الحَسَنِ الأهوَازِي قَالَ: **سمعتُ أبَا عبدِالله الحِمْرَانِي** يَقُول: لمَّا دَخَلَ الأشعَرِيُّ إلى بغدادَ، جَاءَ إلى البَربَهَارِيِّ، فجَعَلَ يَقُول: "رددتُ على الجُبَّائِي وعَلَى أَبِي هَاشِمٍ ونَقَضْتُ عَلَيهِم وعَلَى اليَهُودِ والنَّصَارَى والمَجُوسِ وقُلتُ لَهُم وقَالوا"، وأكثَرَ الكلامَ فِي ذَلِكَ. فلمَّا سَكَت، قَالَ البَربَهَارِي: "مَا أَدرِي مِمَّا قُلْتَ قليلًا ولا كثيرًا، ولا نعرفُ إلا مَا قَالَه أَبُو عَبْدِ اللهِ أحمدُ بنُ حنبل". قَالَ: فَخَرَجَ مِن عِندِه وصَنَّف كتابَ "الإبانة"، فلم يَقبَله مِنْهُ ولم يَظْهَر ببغدادَ إلى أَنْ خَرَجَ مِنهَا) اهـ.

ورَوَى الحَافِظُ ابنُ المِبْرَد الحنبلي رحمه الله عن أَبِي عُمَرَ الْبسْطَامِيَّ الشَّافِعِي (ت:٤٠٧هـ)، قال: (كَانَ أَبُو الْحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ أَوَّلا يَنْتَحِلُ الاعْتِزَالَ، ثُمَّ رَجَعَ فَكَتَمَ عَلَيْهِمْ، وإنما مَذْهَبه التَّعْطِيل، إِلَّا أَنَّهُ رَجَعَ مِنَ التَّصْرِيحِ إِلَى التَّمْوِيهِ) اهـ. [جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (١١٢)].

وعلى فَرْضِ صِحَّةِ رُجُوعِ الأَشعَرِي إلى مَذْهَبِ السَّلَف، فإنَّ مَن جَاءَ بعدَه من الأَشعَرِيَّة زَادُوا على مَذهَبِهِ شُرُورًا وبَلَايَا كَمَا قَدَّمْنَا مِن أُصُولِهِم الفَاسِدَة.

وأمَّا قَولُ المَوَاهِبي: (وكُتُب جَمِيعِ الحَنابِلَة)، فَلَا نَدرِي مَا هِيَ كُتُب الحَنابِلَة التي قَرَّرَ فِيهَا أصحَابُهَا أنَّ الأشعَرِيَّةَ والمَاتُرِيدِيَّة مِن أهلِ السُّنَّة، وأينَ هِي؟!

الوجه الرابع: الفَرْقُ الشَّاسِعُ بينَ الحنابِلَةِ المُتَقَدِّمِينَ الذين كَانُوا أَعِزَّاءَ بِدِينِهِم، مُفَارِقِين لِجَمِيع فِرَقِ الضَّلَالَ ولَا سِيَّمَا الأشعَرِيَّة، مُعَادِينَ لَهُم، وبَيْنَ هؤلاءِ المُتَأَخِّرِين المُنتَسِبِينَ للحَنَابِلَة زُورًا. وتَبَيَّنَ الفَرقُ الشَّاسِعُ بينَ هؤلاءِ المُتَحَنْبِلَة المُنَافِحِين عَن إخوَانِهِم الأشعَرِيَّة وبينَ الحَنَابِلَةِ الحَقيقِيين مِن أئمَّةِ الدعوةِ النَّجدِيَّةِ الذين كَانُوا لا يَخَافُونَ في اللهِ لَومَةَ لَائِم، فأظهَرُوا مذهبَ السَّلَفِ ودَعَوا إليه، وصَرَّحوا بتوحيدِ اللهِ والبَرَاءَةِ مِن الشِّركِ وأهلِهِ ومِن التَّعطِيلِ وأهلِه، ورَدُّوا على المُبطِلِين وهَتكوا أستَارَهم، وجَاهَدُوا في اللهِ حَقَّ جِهَادِه بالسَّيفِ والقَلَم، ونَشَروا الدِّين، ووَحَّدوا البِلَاد، وهَدَمُوا صُرُوحَ الشِّركِ والقِبَابَ والمَقَامَات، وأَقَامُوا الشَّرِيعَة، وأَمِنَت بِفضلِ اللهِ ثُمَّ بِفضلِهِم البِلَادُ والعِبَاد، فَكَانُوا خَيرَ خَلَفٍ لِخَيرِ سَلَف.

قال العلَّامة مُفتِي الدِّيارِ النَّجدِيَّةِ عبدُالله أبَا بُطَين الحَنبلي رحمه الله (ت:١٢٧٠) في

[الرسائل والمسائل النجدية (٢/ ١٧٦-١٧٨)]: (فاعلَم أنَّ أكثرَ أهلِ الأمصَارِ اليومَ أشعَرِيَّة، ومَذهَبُهُم في صِفَاتِ الرَّبِّ ﷻ مُوافِقٌ لِبَعضِ مَا عَلَيه المُعتَزِلَةُ الجَهمِيَّة؛ فهُم يُثبِتُون بعضَ الصِّفَاتِ دُونَ بعض، فيُثبِتُون الحَيَاةَ، والعِلْمَ، والقُدرَةَ، والإرَادَةَ، والسَّمْعَ، والبَصَرَ، والكَلَامَ، ويَنفُونَ مَا سِوَى هذه الصِّفَاتِ بالتَّأوِيل البَاطِل، مع أنَّهم وإنْ أَثبَتُوا صِفَةَ الكَلَامِ مُوافَقَةٍ لأهلِ السُّنَّةِ فَهُم في الحقِيقَةِ نَافُون لَهَا؛ لأنَّ الكَلَامَ عندَهم هو المَعنَى فقَط، ويَقُولُون: "حُرُوفُ القُرآنِ مَخلُوقَة؛ لَم يَتكَلَّم اللهُ بحرفٍ ولَا صَوت"، فقالَت لَهُم الجَهمِيَّةُ: "هذا هو نَفْسُ قَولِنَا: إنَّ كَلَامَ اللهِ مَخلُوق؛ لأنَّ المُرَادَ الحُرُوفُ لَا المَعنَى" . ومَذهبُ السَّلَفِ قَاطِبَة: أنَّ كَلَامَ اللهِ غَيرُ مَخلُوق، وأنَّ اللهَ تعالى تكَلَّمَ بالقُرآن، حُرُوفِهِ ومَعَانِيه، وأنَّ اللهَ ﷻ يتكلَّمُ بصوتٍ يُسمِعُهُ مَن يَشَاء.

والأشعَرِيَّةُ لا يُثبِتُون عُلُوَّ الرَّبِّ فَوقَ سَمَاوَاتِه واستواءَه عَلَى عَرشِه ويُسَمُّونَ مَن أثبَتَ صِفَةَ العُلُوِّ والاستواءِ على العَرشِ مُجَسِّمًا مُشَبِّهًا، وهذا خِلَافُ مَا عَلَيه أهلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَة؛ فإنَّهم يُثبِتُون صفةَ العُلُو، والاستواء، كَمَا أخبَرَ اللهُ – سبحانه- بذلك عَن نَفسِه، ووَصَفَه بِهِ رَسُولُه ﷺ، مِن غَيرِ تكييفٍ ولا تَعطِيل.

<u>وصَّرَحَ كثيرٌ مِنَ السَّلَفِ بِكُفْرِ مَن لَم يُثبِت صِفَةَ العُلُوِّ والاستواء، والأشَاعِرَةُ</u>

وَافَقُوا الجهميةَ في نَفي هذه الصِّفَة، لكنَّ الجهميةَ يَقُولُون: أنَّه ﷻ في كُلِّ مَكَان، ويُسَمَّون الحُلُولِيَّة، والأَشعَرِيَّةُ يَقُولُون: كَان ولَا مَكَان، فهو عَلَى مَا كان قبلَ أنْ يَخلُقَ المَكَان .

والأشعرِيَّةُ يُوَافِقُونَ أهلَ السُّنَّةِ في رُؤيةِ المُؤمِنِين رَبَّهم في الجَنَّة، ثُمَّ يَقُولُون: إنَّ مَعنَى الرؤيةِ إنَّما هو زِيَادَةُ عِلْم، يَخلُقُه اللهُ فِي قَلْبِ النَّاظِرِ بِبَصَرِه، لا رُؤيةً بالبَصَر حقيقةً عَيَانًا. فَهُم بذلك نَافُون للرُّؤيةِ التي دَلَّ عليها القُرآنُ، وتَواتَرت بِهَا الأَحَادِيثُ عَن النَبيِّ ﷺ.

ومَذَهب الأَشَاعِرَة: أنَّ الإيمانَ مُجرَّدُ التَّصدِيق، ولَا يَدخُلُون فيه أعمَالَ الجَوَارِح. قَالُوا: وإنٍ سُمِّيَت الأعمالُ في الأَحَادِيثِ إيمانًا، فَعَلَى المَجَازِ لَا الحَقِيقَة. ومذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَة: أنَّ الإيمانَ تَصدِيقٌ بالقَلب، وقَولٌ باللِّسَان، وعَمَلٌ بالجَوَارِح. وقَد كَفَّرَ جماعةٌ مِن العُلَمَاءِ مَن أَخرَجَ العَمَلَ عَن الإيمَان.

فإذا تَحققتَ مَا ذَكَرنَا عَن مذهبِ الأشاعِرَةِ مِن نَفي صِفَاتِ اللهِ ﷻ غير السبعِ التي ذَكَرنَا، ويَقُولُون: "إنَّ اللهَ لَم يَتكلَّم بِحَرف، ولَا صَوت، وأنَّ حُرُوفَ القُرآنِ مَخلُوقَة"، ويَزعُمُون أنَّ كَلَامَ الرَّبِّ ﷻ مَعنًى وَاحِد، وأنَّ نَفسَ القُرآنِ هو نفسُ

التوراةِ والإنجِيل، لكن إن عُبِّرَ عَنه بالعَرَبِيَّةِ فَهُوَ قُرآن، وإن عُبِّرَ عَنه بالعَبرَانِيَّة فَهُوَ تَورَاة، وإن عُبِّرَ عَنه بالسِّريَانِيَّة فَهُوَ إنجِيل، ولَا يُثبِتُون رؤيةَ أهلِ الجَنَّةِ رَبَّهم بِأَبصَارِهِم.

إذَا عَرَفتَ ذلكَ عَرَفتَ خَطَأَ مَن جَعَلَ الأشعَرِيَّةَ مِن أهلِ السُّنَّةِ، كَمَا ذَكَرَه السَّفَّارِينِي فِي بعضِ كَلَامِه، ويُمكِنُ أنَّه أدخَلَهم في أهلِ السُّنَّةِ مُدَارَةً لَهُم لأَنَّهم اليومَ أكثرُ النَّاس، والأمرُ لهم، واللهُ أعلَم، مَعَ أنَّه قَد دَخَلَ بعضُ المُتَأَخِّرِين مِن الحَنَابِلَةِ في بعضِ مَا هُم عَليه – يعني الأشعرية –) اهـ.

وقال العَلَّامَةُ سُلَيمَانُ بنُ سَحْمَان النَّجدِي الحَنبلي (ت:١٣٤٩هـ) في [التنبيه (ص:٤٠٩)]: (والسَّفَّارِينِي مِن الحَنَابِلَةِ الذين ابتُلُوا بالأخذِ عَن الأشَاعِرَةِ وغيرِهم مِن أهلِ الكَلَامِ، شَأنُهُ شَأنُ كَثِيرٍ مِن المُتَأَخِّرِين الذين لَم يَأخُذُوا السُّنَّةَ مِنَ المَعِينِ الصَّافِي مِن السَّلَفِ الصَّالِح ومَن تَبِعَهم) اهـ.

قلتُ: فَظَهَرَ فسادُ دَعَوى المَوَاهِبِي ومَن مَعَه مِن مُفَوِّضَةِ الحَنَابِلَةِ المُتَأَخِّرِين أنَّ الأشعَرِيَّةَ والمَاتُرِيدِيَّة، بَل ظَهَرَ جَلِيًّا أنَّهم مِن أبعد النَّاسِ عَن عَقيدَةِ ومَنهَجِ أهلِ السُّنَّة، وعَن إمَامِ أهلِ السُّنَّةِ أحمَدَ بنِ حَنبل رحمه الله، بَل هُم فِرقَةٌ كَلَامِيَّةٌ مِن فِرَقِ الأشعَرِيَّة الكُلَّابِيَّة كَمَا بَيَّنَا في هذا الكِتَاب.

خَاتِمَةٌ وتَحذِيرٌ

مِن خُطُواتِ الشَّيطَانِ فِي إيقَاعِ العَبْدِ في الشِّركِ والتَّعطِيلِ

إنَّ المَسلَك الجَدِيد الذي سَلَكَه الجَهمِيَّةُ القُبُورِيَّةُ المُعَاصِرُون هو إيقَاعُ أكبَر عددٍ مِنَ المُوحِّدِين السَّلَفيين فِي شِرَاكِهِم عَن طَرِيقِ التَمَذهُبِ الفِقهِي، وذلك عَبْرَ خُطُواتٍ مُمَنهَجَةٍ ومَدرُوسَةٍ بِخُبث ودَهَاء تُخرِجُ المُوَحِّدَ مِن دِينِه كَمَا تَخرُجُ الشَّعْرَةُ مِنَ العَجِين:

١- هَجْرُ كُتُبِ السَّلَفِ المُتَقَدِمين التي قَرروا فِيهَا عَقِيدَةَ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَة، وكُتُبِ التَّوحِيد، ولا سيمَا كُتُبِ أئمةِ الدَّعوَةِ النجدية وكُتُبِ شَيخِ الإسلَامِ ابنِ تَيمِية.

٢- الاشتغالُ المُفرِطُ الزَّائِدُ عَن حَدِّه في دِرَاسَةِ كُتُبِ الفِقْهِ المُتَأَخِّرَةِ وكُتُبِ أُصُولِ الفِقْهِ المُشتَمِلَةِ على الضَّلَالَاتِ الكَلَامِيَّة.

٣- دراسةُ كُتُبِ الفِقْهِ المُتَأَخِّرَةِ عَلى يَدِ أَهلِ البِدَعِ مِن الجَهمِيَّةِ القُبُورِيَّة.

٤- التَّهاونُ في التَّحذِيرِ مِن البِدَعِ والمُخَالَفَاتِ في كُتُبِ الفِقْهِ المُتاخِّرَةِ والتهاونُ في الإنكَارِ على أَهلِ البِدَعِ إعمَالًا لقَاعِدَة: "نَجتَمِعُ فِيمَا اتَّفَقنَا عَليه،

ويَعذُرُ بَعضُنَا بَعضًا فِيمَا اختَلفنَا فِيه" تحتَ مُسمَّى: "نَأخُذُ الخَيرَ ونَدَعُ الشَّر".

٥- جَعْلُ تلكَ البِدَعِ والمُخَالَفَاتِ أقوَالاً سَائِغَةً واجتَهَادَات.

٦- تَعظِيمُ رُؤوسِ البِدَعِ مِن فُقَهَاءِ الأَشعَرِيَّةِ القُبُورِيَّةِ، وعَقْد الوَلَاءِ والبَرَاءِ عَلَيهِم.

٧- تَقدِيمُهُم على عُلَمَاءِ السَّلَفِ والتَّوحِيد.

٨- الابتعادُ عَن طَلَبَةِ العِلْمِ السَّلَفِيين ومَشَايخِهِم شيئًا فشيئًا، واتخاذُ أهلِ البِدَعِ أصحابًا وأَخلَّاء.

٩- الطعنُ في السلفِيين المُوحِّدِين، وتَسفِيهُهُم وسَبُّهُم والطَّعْنُ في نَوَايَاهُم، ورَمِيُهُم بالنَّابِتَة، والحَشْوِية، كَمَا فَعَلَ أسلافُهُم مِن الجَهمِيَّةِ مع أئمَّةِ السَّلَف.

١٠- اعتِنَاقُ البِدَعِ العَمَلِيَّةِ المُقَررةِ في كُتُبِ الفِقْهِ المُتَأخِّرَة؛ كالاحتِفَالِ بالمَولِد النبوي، وشَدِّ الرِّحَالِ إلى القُبُور، والتَّلَفُظِ بالنِيَّة، ونحوِ ذلك بِحُجَّةِ الالتِزَامِ بـ"مُعتَمَدِ المَذهَب!".

١١- جَعْلُ الأشاعِرَةِ والمَاتُرِيدِيَّةِ مِن أهلِ السُّنَّةِ مع أَهلِ الحَدِيث.

١٢- جَعْلُ بعضِ الأفعَالِ المُفضِيةِ إلى الشِّركِ الأكبَر مِن المَسَائِل الخِلَافِية

التي يَسُوغُ الخِلَافُ فِيهَا، كسُؤالِ اللهِ بِجَاهِ رَسُولِه، والحَلِفِ بِغَيرِ الله، والتَّبَرُّكِ بِبُصَاقِ المَشَايخ، وبِنَاءِ القُبُورِ على المَسَاجِد.

١٣- تَرجِيحُ القَولِ بِمَشرُوعِيةِ سُؤالِ اللهِ بِجَاهِ رَسُولِه وغيرِها مِن البِدَعِ المُفضِيَةِ إلى الشِّركِ الأَكبَر.

١٤- جَعْلُ مَسَائِلِ الأسماءِ والصِّفَاتِ مِن المَسَائِل الاجتِهَادِيَّة .

١٥- اعتناقُ مَذهَبِ المُفَوضَة الكُلَّابِيَّةِ في الصِّفَاتِ والسُّقُوطُ في مَذهَبِ الجَهمِيَّةِ المُعطِّلَةِ .

١٦- تَخوِينُ عُلَمَاءِ أَهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ والقَولُ بأنَّهم خَالَفوا الأُمَّة، ويَعنُونَ بالأُمَّة: مُتَأَخِّري فُقَهَاءِ الجُهمِيَّةِ القُبُورِيَّةِ مِن الأَشَاعِرَةِ والمَاتُرِيدِيَّة .

١٧- جَعْلُ مسألةِ طَلَبِ الدُّعَاءِ والشَّفَاعَةِ مِن المقبورين مَسألةً خِلَافِيَّةً يَسوغُ الخِلَافُ فِيهَا .

١٨- اعتِنَاقُ مَذهَبِ مُشرِكِي القُبُورِيَّةِ في تَجوِيزِ طَلَبِ الدُّعَاءِ والشَّفَاعَةِ مِن المَقبُورِين والغَائِبين.

١٩- شَنُّ الحَربِ على السَّلفِيين وتَسمِيتُهم بالوَهَّابِيَّة والخَوَارج، وتَبدِيعُهُم،

بَل في كَثيرٍ مِن الأحيانِ قَد يَصِلُ الأَمرُ إلى تَكفِيرِهِم .

٢٠- الخُلُود في النَّارِ إذَا هَلَك عَلَى ذَلك والعِيَاذُ بِالله.

تنبيه: لَسنَا ضِدَّ التَّمذهُبِ المُنضَبط، فَهُوَ وَسِيلَةٌ مُيسرَةٌ لدراسةِ الفِقْهِ وضَبطِهِ في بِدَايةِ طَلَبِ العِلْم، لكن مَعَ الحَذَرِ مِن الشِّركِيَّاتِ والبِدَع التي تشتَمِلُ عَليهَا بعضِ كُتُبِ الفِقه المُتَأخِّرة، ومَا تَقَدَّم ليس فَرضيَّات لَا حَقِيقَةَ لَهَا، بَل قد حَصَلَ ذلك فِعْلًا لِعددٍ مِن الدُّعَاةِ وطَلَبَةِ العِلْمِ في هذا العصر، وصَارُوا مِن دُعَاةِ الشِّركِ والتَّجهم بعدَ أن كَانُوا على التوحِيدِ والسُّنَّة ظَاهِرًا.

نَعُوذُ باللهِ مِنَ الحَورِ بعدَ الكَور، ونَسألُهُ سبحانه أن يَتَوفَّنَا على الإسلامِ والسُّنَّة، إنه سَمِيعٌ قريبٌ مُجِيبُ الدُّعَاء، وصَلَّى اللهُ وسَلَّم على نَبِيِّنَا مُحمَّدٍ وعَلَى آلِهِ وصَحبِهِ أجمَعِين.

كتبه: عبدُاللطِيف الرَّاوِي الحُسَيني غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

t.me/mahadalrawi

youtube.com/@abdulatif.alrawi

***

فهرس الموضوعات

***